

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

دعاء مستجاب :

أسأل الله الكريم أئامته على أحسن الوجوه وأكملها وأنها وأعجلها ،
وانلهمها في الآخرة والدينا ، وأكثرها انتفاعا به وأعمها فائدة لجميع
المسلمين ..

[الشيخ يحيى الدين النوري في المقدمة ج ١ ص ١٠٢]

الجزء السابع عشر

وهو الجزء الخامس من تكملة هذا الشرح

بقلم

محمد نجيب طبعي

رئيس قسم السنة وعلوم الحديث

بجامعة أم درمان الإسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولورثته من بعده

مكتبة الأشتاد

جدة - المملكة العربية السعودية

كتاب المكاتب

الكتابة جائزة لقوله تعالى « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيما نكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً » (١) ولا تجوز الكتابة إلا من جائز التصرف في المال لأنه عقد على المال فلم يجز إلا من جائز التصرف في المال كالبيع ، ولا يجوز أن يكتب عبداً أحريراً لأن الكتابة تقتضى التمكن من التصرف ، والإجارة تمنع من ذلك ، ولا يجوز أن يكتب عبداً مرهوناً لأن الرهن يقتضى البيع والكتابة تمنع البيع ، وتجوز كتابة المدير وأم الولد لأنه عتق بصفة يجوز أن تتقدم على الموت فجاز في المدير وأم الولد كالعتق المعلق على دخول الدار ، فإن كاتب مديراً صار مكاتباً ومديراً ، وقد بينا حكمه في المدير ، وإن كاتب أم ولد صارت مكاتبه وأم ولد ، فإن أدت المال قبل موت السيد عتقت بالكتابة ، وإن مات السيد قبل الأداء عتقت بالاستيلاد وبطلت الكتابة .

فصل وتجوز كتابة بعض العبد إذا كان باقية حراً لأنه كتابة على جميع ما فيه من الرق فأشبهه كتابة العبد في جميعه ، وإن كان عبد بين اثنين فكاتبه أحدهما في نصيبه بغير إذن شريكه لم يصح لأنه لا يعطى من الصدقات ولا يمكنه الشريك من الاكتساب بالأسفار ، وإن كاتبه بإذن شريكه ففيه قولان :

(أحدهما) لا يصح لما ذكرناه من نقصان في كسبه .

(والثاني) يصح لأن المنع لحق الشريك فزال بالإذن ، وإن كان لرجل عبد فكاتبه في بعضه فالمنصوص أنه لا يصح ، واختلف أصحابنا فيه ، فذهب أكثرهم إلى أنه لا يصح قولاً واحداً كما لا يصح أن يعطى العتق فيه .

ومنهم من قال : اذا قلنا : انه يصح أن يكتب نصيبه في العبد المشترك باذن الشريك صح ههنا ، لأن اتفاقهما على كتابة البعض كاتفاق الشريكين ، فإن وصى رجل بكتابة عبد وعجز الثلث عن جميعه فالمنصوص أنه يكتب القدر الذي يحتمله الثلث ، فمن أصحابنا من جعل في الجميع قولين .

ومنهم من قال : يصح في الوصية ، وقد فرق بينه وبين العبد المشترك بأن الكتابة في العبد المشترك غير مستحقة في جميعه والكتابة في الوصية استحقت في جميعه فإذا تعذرت في البعض لم تسقط في الباقي .

فصل وإن طلب العبد الكتابة - نظرت فإن كان له كسب وأمانة - استحب أن يكتب لقوله عز وجل « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا » ^(١) وقد فسر الخير بالكسب والأمانة ، ولأن المقصود بالكتابة العتق على مال ، وبالكسب والأمانة يتوصل إليه ، ولا يجب ذلك لأنه عتق ، فلا يجب طلب العبد كالعتق في غير الكتابة .

وإن لم يكن له كسب ولا أمانة ، أو له كسب بلا أمانة ، لم تستحب لأنه لا يحصل المقصود بكتابتة ، ولا تكره لأنه سبب للعتق من غير إضرار فلم تكره .

وإن كان له أمانة بلا كسب ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه لا تستحب لأن مع عدم الكسب يتعذر الأداء ، فلا يحصل المقصود .

(والثاني) تستحب لأن الأمين يعان ويعطى من الصدقات ، وإن طلب السيد الكتابة فكره العبد لم يجبر عليه ، لأنه عتق على مال فلا يجبر العبد عليه كالعتق على مال في غير الكتابة .

(١) النور ٣٣

فصل ولا يجوز إلا بعوض مؤجل ، لأنه إذا كاتبه على عوض حال لم يقدر على أدائه فينسخ العقد ويطل المقصود ، ولا يجوز على أقل من نجمين ، لما روى عن أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه « أنه غضب على عبد له وقال : لأعاقبك ولأكاتبك على نجمين » فدل على أنه لا يجوز على أقل من ذلك . وعن على كرم الله وجهه أنه قال : الكتابة على نجمين والائتاء من الثانى ، ولا يجوز إلا على نجمين معلومين ، وأن يكون ما يؤدى فى كل نجم معلوما ، لأنه عوض منجم فى عقد ، فوجب العلم بمقدار النجم ومقدار ما يؤديه فيه كالمسلم الى أجلين .

فصل ولا يجوز إلا على عوض معلوم الصفة ، لأنه عوض فى الذمة فوجب العلم بصفته كالمسلم فيه .

فصل وتجوز الكتابة عن المنافع ، لأنه تجوز أن تثبت فى الذمة بالعقد فجاز الكتابة عليها كالمال ، فإن كاتبه على عملين فى الذمة فى نجمين جاز ، كما يجوز على مالين فى نجمين ، وإن كاتبه على خدمة شهرين لم يجز لأن ذلك نجم واحد ، وإن كاتبه على خدمة شهر ، ثم على خدمة شهر بعده ، لم يجز لأن العقد فى الشهر الثانى على منفعة معينة فى زمان مستقبل ، فلم يجز ، كما لو استأجره للخدمة فى شهر مستقبل . وإن كاتبه على دينار وخدمة شهر بعده لم يجز ، لأنه لا يقدر على تسليم الدينار فى الحال ، وإن كاتبه على خدمة شهر ودينار فى نجم بعده جاز ، لأنه يقدر على تسليم الخدمة فهو مع الدينار كالمالين فى نجمين ، وإن كاتبه على خدمة شهر ودينار بعد انقضاء الشهر فقد اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو اسحاق : لا يجوز لأنه إذا لم يفصل بينهما صاراً نجماً واحداً . ومنهم من قال : يجوز لأنه يستحق الدينار فى غير الوقت الذى يستحق فيه الخدمة ، وإنما يتصل استيفاؤهما ، فعلى هذا لو كاتبه على خدمة شهر ودينار فى نصف الشهر جاز ، لأنه يستحق الدينار فى غير الوقت الذى يستحق فيه الخدمة .

فصل وإن كاتب رجلان عبداً بينهما على مال بينهما على قدر الملكين ، وعلى نجوم واحدة جاز ، وإن تفاضلا فى المال مع تساوى الملكين ،

أو تساويا في المال مع تفاضل الملكتين ، أو على أن نجوم أحدهما أكثر من نجوم الآخر ، أو على أن نجم أحدهما أطول من نجم الآخر ، ففيه طريقتان : من أصحابنا من قال يبنى على القولين فيمن كاتب نصيبه من العبد يأذن شريكه ، فإن قلنا : يجوز جاز ، وإن قلنا : لا يجوز لم يجوز ، لأن اتفاقهما على الكتابة ، ككتابة أحدهما في نصيبه يأذن الآخر . وعلى هذا يدل قول الشافعي رحمه الله تعالى فإنه قال في الأم : ولو أجزت لأجزت أن ينفرد أحدهما بكتابة نصيبه ، فدل على أنه إذا جاز ذلك جاز هذا ، وإن لم يجوز ذلك لم يجوز هذا .

ومنها من قال : لا يصح قولاً واحداً ، لأنه يؤدي إلى أن ينتفع أحدهما بحق شريكه من الكسب ، لأنه يأخذ أكثر مما يستحق ، وربما عجز المكاتب فيرجع على شريكه بالفاضل بعد ما انتفع به .

فصل ولا يصح على شرط فاسد لأنه معاوضة يلحقها الفسخ فبطلت بالشرط الفاسد كالبيع ، ولا يجوز تعليقها على شرط مستقبل ، لأنه عقد يبطل بالجهالة فلم يجوز تعليقها على شرط مستقبل كالبيع .

فصل وإذا انعقد العقد لم يملك المولى فسخه قبل العجز ، لأنه أسقط حقه منه بالعوض ، فلم يملك فسخه قبل العجز عن العوض كالبيع ، ويجوز للعبد أن يمتنع من أداء المال لأن ما لا يلزمه إذا لم يجعل شرطاً في عتقه ، لم يلزمه إذا جعل شرطاً في عتقه كالتواقل ، وهل يملك أن يفسخ ؟ فيه وجهان من أصحابنا من قال : لا يملك لأنه لا ضرر عليه في البقاء على العقد ، ولا فائدة له في الفسخ فلم يملكه . ومنها من قال : له أن يفسخ لأنه عقد لحظه فملك أن ينفرد بالفسخ كالمرتهن ، فإن مات المولى ، لم يبطل العقد ، لأنه لازم من جهته ، فلم يبطل بالموت كالبيع ، وينتقل المكاتب إلى الوارث لأنه مملوك لا يبطل رقه بموت المولى ، فانتقل إلى وارثه كالعبد القن وإن مات العبد بطل العقد ، لأنه فات المعقود عليه قبل التسليم ، فبطل العقد كالبيع إذا تلف قبل القبض ، ولا يجوز شرط الخيار فيه ، لأن الخيار

لدفع الغبن عن المال ، والسيد يعلم أنه مغبون من جهة المملوك لأنه يبيع ماله بماله ، والعبد مخير بين أن يدفع المال ، وبين أن لا يدفع ، فلا معنى لشرط الخيار ، فإن اتفقا على الفسخ جاز ، لأنه عقد يلحقه الفسخ بالعجز عن المال ، فجاز فسخه بالتراضي كالبيع .

باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه

ويملك المكاتب بالعقد اكتساب المال بالبيع والإجارة والصدقة والهبة والأخذ بالشفعة والاحتشاش والاصطياد وأخذ المباحات ، وهو مع المولى كالأجنبي مع الأجنبي في ضمان المال وبذل المنافع وأرض الأطراف ، لأنه صار بما بذله من العوض عن رقبته كالخارج عن ملكه ، ويملك التصرف في المال بما يعود إلى مصلحته ومصلحة ماله . فيجوز أن ينفق على نفسه لأن ذلك من أهم المصالح وله أن يفدى في حياته نفسه أو رقيقه لأن له فيه مصلحة ، وله أن يختن غلامه ويؤدبه لأنه إصلاح للمال . وأما الحد فالمخصوص أنه لا يملك إقامته لأن طريقه الولاية والمكاتب ليس من أهل الولاية .

ومن أصحابنا من قال : له أن يقيم الحد كما يملك الحر في عبده ، وله أن يقتص في الجناية عليه وعلى رقيقه . وذكر الربيع قولاً آخر ، أنه لا يقتص من غير إذن المولى ، ووجهه أنه ربما عجز فيصير ذلك للسيد ، فيكون قد أتلف الأرض الذي كان للسيد أن يأخذه لو لم يقتص منه . قال أصحابنا : هذا القول من تخريج الربيع ، والمذهب أنه يجوز أن يقتص لأن فيه مصلحة له .

فصل وإن كان المكاتب جارية فوطئها المولى وجب عليه المهر ، ولها أن تطالب به ، لتستعين به على الكتابة ، لأنه يجري مجرى الكسب ، وإن أذهب بكارتها لزمه الأرض ، لأنه إتلاف جزء لا يستحقه فضمن بدله ، كقطع الطرف ، وإن أتت منه بولد صارت مكاتبة وأم ولد ، وقد بينا حكمهما في أول الباب ، وإن كانت مكاتبة بين اثنين فأولدها أحدهما - نظرت ، فإن كان معسراً - صار نصيبه أم ولد ، وفي الولد وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : إن الولد ينعقد جميعه حراً ، ويثبت للشريك في ذمة الواطيء ، نصف قيمته ، لأنه يستحيل أن ينعقد نصف الولد حراً ونصفه عبداً .

(والثاني) وهو قول أبي إسحاق : إن نصفه حر ونصفه مملوك ، وهو الصحيح ، اعتباراً بقدر ما يملك منها ، ولا يمتنع أن ينعقد نصفه حراً ونصفه عبداً فالمرأة إذا كان نصفها حراً ونصفها مملوكاً فأنت بولد فان نصفه حر ونصفه عبد وإن كان موسراً فالولد حر وصار نصيبه من الجارية أم ولد ، ويقوّم على الواطيء نصيب شريكه ، وهل يقوّم في الحال فيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان :

(أحدهما) يقوّم في الحال ، فإذا قوم انقضت الكتابة وصار جميعها أم ولد للواطيء ، ونصفها مكاتباً له فإن أدت المال عتق نصفها وسرى إلى باقيها .

(والقول الثاني) أنه يؤخر التقويم إلى العجز ، فإن أدت ماعليها عتقت عليها بالكتابة ، وإن عجزت قوم على الواطيء نصيب شريكه وصار الجميع أم ولد .

وقال أبو علي بن أبي هريرة : لا يقوّم في الاستيلاد نصيب الشريك في الحال قولاً واحداً ، بل يؤخر إلى أن تعجز ، لأن التقويم في العتق فيه حظ للعبد ، لأنه يتعجل له الحرية في الباقي ، ولا حظ لها في التقويم في الاستيلاد ، بل الحظ في التأخير ، لأنه إذا أخر ربما أدت المال فعتقت ، وإذا قوم في الحال صارت أم ولد ، ولا تعتق إلا بالموت ، والصحيح هو الأول ، وأنه على قولين كالعتق لأن الاستيلاد كالعتق بل هو أقوى ، لأنه يصح من المجنون والعتق لا يصح منه ، فإذا كان في التقويم في العتق قولان ، وجب أن يكون في الاستيلاد مثله .

فصل وإن أتت المكاتبه بولد من نكاح أو زنا ، ففيه قولان :

(أحدهما) أنه موقوف ، فإن رقت الأم دق ، وإن عتقت عتق لأن الكتابة سبب يستحق به العتق ، فيتبع الولد الأم فيه كالاستيلاد .

(والثاني) أنه مملوك يتصرف فيه ، لأنه عقد يلحقه الفسخ ، فلم يسر إلى الولد كالرهن .

(فإن قلنا) إنه للمولى كان حكمه حكم العبد ألحق في الجناية ، والكسب ، والنفقة ، والوطء (وإن قلنا) إنه موقوف فقتل ففي قيمته قولان :

(أحدهما) : أنها لأمه تستعين بها في الكتابة لأن القصد بالكتابة طلب حفظها .

(والثاني) : أنها للمولى لأنه تابع للأم ، وقيمة الأم للمولى ، فكذاك قيمة ولدها ، فإن كسب الولد مالا ففيه قولان :

(أحدهما) أنه للأم لأنه تابع لها في حكمها فكسبها لها فكذاك كسب ولدها .

(والثاني) أنه موقوف لأن الكسب نماء الذات ، وذاته موقوفة فكذاك كسبه فعلى هذا يجمع الكسب ، فإن عتق ملك الكسب ، كما تملك الأم كسبها إذا عتقت ، وإن رق بعجز الأم صار الكسب للمولى ، فمن أصحابنا من خرج فيه قولاً ثالثاً ، أنه للمولى ، كما قلنا في قيمته في أحد القولين ، وإن أشرفت الأم على العجز وكان في كسب الولد وفاء بمال الكتابة ففيه قولان :

(أحدهما) أنه ليس للأم أن تستعين به على الأداء ، لأنه موقوف على السيد أو الولد ، فلم يكن للأم فيه حق .

(والثاني) أن لها أن تأخذه وتؤديه ، لأنها إذا أدت عتقت ، وعتق

الولد فكان ذلك أحظ للولد من أن ترق ، ويأخذه المولى ، فإن احتاج الولد إلى النفقة ولم يكن في كسبه ما يفي .

فإن قلنا : إن الكسب للمولى فالنفقة عليه ، وإن قلنا : أنه للأم فالنفقة عليها وإن قلنا : أنه موقوف ففي النفقة وجهان :

(أحدهما) أنها على المولى لأنه مرصد للملكه .

(والثاني) أنها في بيت المال لأن المولى لا يملكه فلم يسبق إلا بيت المال ، وإن كان الولد جارية فوطئها المولى - فإن قلنا : إن كسبه له - لم يجب عليه المهر لأنه لو وجب لكان له ، وإن قلنا : إنه للأم فالمهر لها ، وإن قلنا : إنه موقوف وقف المهر ، وإن أحبلها صارت أم ولد له بشبهة الملك ، ولا تلزمه قيمتها ، لأن القيمة تجب لمن يملكها ، والأم لا تملك رقبتها وإنما هي موقوفة عليها .

فصل وإن حبس السيد المكاتب مدة ففيه قولان :

(أحدهما) يلزمه تخليته في مثل تلك المدة ، لأنه دخل في العقد على التمكن من التصرف في المدة ، فلزمه الوفاء به .

(والثاني) تلزمه أجره المثل للمدة التي حبسه فيها ، وهو الصحيح ، لأن المنافع لا تضمن بالمثل ، وإنما تضمن بالأجرة ، وإن قهر أهل الحرب المكاتب على نفسه مدة ثم أفلت من أيديهم ففيه قولان :

(أحدهما) لا تجب تخليته في مثل المدة ، لأنه لم يكن الحبس من جهته .

(والثاني) تجب لأنه فات ما استحقه بالعقد ، ولا فرق بين أن يكون بتفريط أو غير تفريط ، كالبيع إذا هلك في يد البائع ، ولا يجيء ههنا إيجاب الأجرة على المولى ، لأنه لم يكن الحبس من جهته ، فلا تلزمه أجرته .

فصل ولا يملك المكاتب التصرف إلا على وجه النظر والاحتياط لأن حق المولى يتعلق باكتسابه ، فإن أراد أن يسافر فقد قال في الأم : يجوز . وقال في الأمالي : لا يجوز بغير إذن المولى ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان .

(أحدهما) لا يجوز لأن فيه تفريراً .

(والثاني) يجوز لأنه من أسباب الكسب ، ومنهم من قال : إن كان السفر طويلاً لم يجز ، وإن كان قصيراً جاز ، وحمل القولين على هذين الحالين ، والصحيح هو الطريق الأول .

فصل ولا يجوز أن يبيع نسيئة ، وإن كان بأضعاف الثمن ، ولا على أن يأخذ بالثمن رهناً أو ضمينا ، لأنه يخرج المال من يده ممن غير عوض ، والرهن قد يتلف والضمين قد يفلس ، وإن باع ما يساوي مائة بمائة نقداً وعشرين نسيئة ، جاز ، لأنه لا ضرر فيه ، ولا يجوز أن يقرض ولا يضارب ولا يراهن لأنه إخراج مال بغير عوض .

فصل ولا يجوز أن يشتري من يعتق عليه لأنه يخرج ما لا يملك التصرف فيه بمال لا يملك التصرف فيه ، وفي ذلك إضرار ، وإن وصى له بمن يعتق عليه ، فإن لم يكن له كسب لم يجز قبوله ، لأنه يحتاج أن ينفق عليه ، وفي ذلك إضرار ، وإن كان له كسب جاز قبوله لأنه لا ضرر فيه ، فإن قبله ثم صار زمناً لا كسب له ، فله أن ينفق عليه ، لأن فيه إصلاحاً لماله .

فصل ولا يعتق ، ولا يكاتب ، ولا يهب ، ولا يحابي ، ولا يبرئ من الدين ، ولا يكفر بالمال ، ولا ينفق على أقاربه الأحرار ، ولا يسرف في نفقة نفسه ، وإن كان له أمة مزوجة لم تبذل العوض في الخلع ، لأن ذلك كله استهلاك للمال ، وإن كان عليه دين مؤجل لم يملك تعجيله ، لأنه يقطع التصرف فيما يعجله من المال من غير حاجة ، وإن كان مكاتباً بين قسمين لم

يجز أن يقدم حق أحدهما ، لأن ما يقدمه من ذلك يتعلق به حقهما . فلا يجوز أن يخص به أحدهما ، وإن أقر بجناية خطأ ، ففيه قولان :

أحدهما : يقبل لأنه إقرار بالمال فقبل ، كما لو أقر بدين معاملة .

والثاني : لا يقبل لأنه يخرج به الكسب من غير عوض فبطل كالهبة ، وإن جنى هو أو عبد له يملك بيعه على أجنبي لم يجز أن يفديه بأكثر من قيمته ، لأن الفداء كالإتياع ، فلا يجوز بأكثر من القيمة ، وإن كان عبداً لا يملك بيعه كالأب والابن ، لم يجز أن يفديه بشيء قل أو كثر ، لأنه يخرج ما يملك التصرف فيه لاستبقاء ما لا يملك التصرف فيه .

فصل وإن فعل ذلك كله بإذن المولى ففيه قولان :

أحدهما : لا يصح لأن المولى لا يملك ما في يده والمكاتب لا يملك ذلك بنفسه ، فلا يصح باجتماعهما ، كالأخ إذا زوج أخته الصغيرة بإذنها .

والثاني : أنه يصح وهو الصحيح لأن المال موقوف عليهما ، ولا يخرج منهما فصح باجتماعهما ، كالشريكين في المال المشترك ، والراهن والمرتهن في الرهن ، وإن وهب للمولى أو حابه أو أقرضه أو ضاربه ، أو عجل له ما تأجل من ديونه أو فدى جنائته عليه بأكثر من قيمته - فإن قلنا يصح للأجنبي بإذن المولى - صح ، وإن قلنا : لا يصح في حق الأجنبي بإذنه لم يصح لأن قبوله كالإذن ، فإن وهب أو أقرض - وقلنا أنه لا يصح - فله أن يسترجع فإن لم يسترجع حتى عتق ، لم يسترجع على ظاهر النص ، لأنه إنما لم يصح لنقصانه وقد زال ذلك . ومن أصحابنا من قال : له أن يسترجع لأنه قد وقع فاسداً فثبت له الاسترجاع .

فصل ولا يتزوج المكاتب إلا بإذن المولى ، لما روى أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : أيما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر ، ولأنه يلزمه المهر والنفقة في كسبه ، وفي ذلك إضرار بالمولى ، فلم يجز بغير إذنه ،

فإن أذن له المولى جاز قولاً واحداً للخبر ، ولأن الحاجة تدعو إليه بخلاف الهبة .

فصل ولا يتسرى بجارية من غير إذن المولى ، لأنه ربما أحبلها فتلفت بالولادة ، فإن أذن له المولى وقلنا : إن العبد يملك فقيه طريقان ، ومن أصحابنا من قال : على قولين كالهبة . ومنهم من قال يجوز قولاً واحداً ، لأنه ربما دعت الحاجة إليه فجاز كالنكاح ، فإذا أولدها فالولد ابنه ومملوكه ، لأنه ولد جاريته وتلزمه نفقته لأنه مملوكه بخلاف ولد الحرة ، ولا يعتق عليه لنقصان ملكه ، فإن أدى المال عتق معه ، لأنه كمل ملكه وإن رق رق معه .

فصل ويجب على المولى الإيتاء ، وهو أن يضع عنه جزءاً من المال أو يدفع إليه جزءاً من المال ، لقوله عز وجل « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ^(١) وعن علي كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في هذه الآية : « يحط عنه ربع الكتابة » والوضع أولى من الدفع ، لأنه يتحقق الانتفاع به في الكتابة . واختلف أصحابنا في القدر الواجب ، فمنهم من قال ما يقع عليه الاسم من قليل وكثير ، وهو المذهب ، لأن اسم الإيتاء يقع عليه .

وقال أبو إسحاق : يختلف باختلاف قلة المال وكثرته ، فإن اختلفا قدرة الحاكم بجتهاده كما قلنا في المتعة ، فإن اختار الدفع جاز بعد العقد للرية ، وفي وقت الوجوب وجهان ، أحدهما يجب بعد العتق كما تجب المتعة بعد الطلاق ، وللثاني أنه يجب قبل العتق ، لأنه إيتاء وجب للمكاتب فوجب قبل العتق كالإيتاء في الزكاة ، ولا يجوز الدفع من غير جنس مال الكتابة لقوله تعالى : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ^(٢) فإن دفع إليه من جنسه من غير ما أداه إليه فقيه وجهان :

(أحدهما) يجوز كما يجوز في الزكاة أن يدفع من غير المال الذي
وجب فيه الزكاة .

(والثاني) لا يجوز وهو الصحيح للزكاة ، وإن سبق المكاتب وأدى المال
لزم المولى أن يدفع إليه ، لأنه مال وجب للآدمي فلم يسقط من غير أداء
ولا إبراء كسائر الديون . وإن مات المولى وعليه دين حاص للمكاتب أصحاب
الديون . ومن أصحابنا من قال : يحاص أصحاب الوصايا لأنه دين ضعيف ،
غير مقدر فسوى بينه وبين الوصايا ، والصحيح هو الأول ، لأنه دين واجب
فحاص به الغرماء كسائر الديون وبالله التوفيق .

باب الأداء والعجز

ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه ، وقد بقي عليه شيء من المال ، لما روى
عمرو بن شعيب رضى الله عنه عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم » ولأنه علق عتقه
على دفع مال فلا يعتق شيء منه مع بقاء جزء منه ، كما لو قال لعبده : إن
دفعت إلى ألفاً فانت حر ، فإن كاتب رجلان عبداً بينهما ثم أعتق أحدهما
نصيبه أو أبرأه مما عليه من مال الكتابة عتق نصيبه ، لأنه يرى من جميع
ماله عليه فعتق كما لو كاتب عبداً فأبرأه ، فإن كان المعتق موسراً فقد قال
أصحابنا : يقوم عليه نصيب شريكه كما لو أعتق شركاً له في عبد ، وعندى
أنه يجب أن يكون على قولين :

(أحدهما) يقوم عليه .

(والثاني) لا يقوم ، كما قلنا في شريكين دبرا عبداً ثم أعتق أحدهما
نصيبه أنه على قولين :

(أحدهما) يقوم (والثاني) لا يقوم ، فإذا قلنا : أنه يقوم عليه ففي
وقت التقويم قولان :

(أحدهما) يقوم في الحال ، كما نقول فيمن أعتق شركا له في عبد .
(والثاني) يؤخر القويم الى أن يعجز ، لأنه قد ثبت للشريك حق العتق
والولاء في نصيبه ، فلا يجوز إبطاله عليه .

وإن كاتب عبده ومات وخلف اثنين فأبرأه أحدهما عن حصته عتق
نصيبه ، لأنه أبرأه من جميع ماله عليه ، فإن كان الذي أبرأه موسراً فهل
يقوم عليه نصيب شريكه ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يقوم لأن سبب العتق وجد من الأب ، ولهذا يثبت الولاء
له .

(والثاني) يقوم عليه وهو الصحيح لأن العتق تعجل بفعله ، فعلى هذا
هل يتعجل التقويم والسراية ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يتعجل لأنه عتق يوجب السراية فتعجلت به ، كما لو أعتق
شركا له في عبد .

(والثاني) يؤخر إلى أن يعجز ، لأن حق الأب في عتقه وولائه أسبق ،
فلم يجز إبطاله .

وإن كاتب رجلان عبداً بما يجوز وأذن أحدهما للآخر في تمجيل حق
شريكه من المال وقتلنا : إنه يصح الإذن عتق نصيبه ، وهل يقوم عليه نصيب
شريكه فيه قولان :

(أحدهما) لا يقوم لتقدم سببه الذي اشتركا فيه .

(والثاني) يقوم لأنه عتق نصيبه بسبب منه ومتى يقوم ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يقوم في الحال لأنه تعجل عتقه .

(والثاني) يؤخر إلى أن يعجز لأنه قد ثبت لشريكه عقد يستحق به

العق والولاء ، فلم يجز أن يقوم عليه ذلك ، فعلى هذا إن أدى عتق باقيه ، وإن عجز قوم على العتق . وإن مات قبل الأداء والعجز مات ونصفه حر ونصفه مكاتب .

فصل وإن حل عليه نجم وعجز عن أداء المال جاز للمولى أن يفسخ العقد لأنه أسقط حقه بعوض ، فإذا تعذر العوض ووجد عين ماله جاز له أن يفسخ ويرجع إلى عين ماله ، كما لو باع سلعة فأفلس المشتري بالثمن ووجد البائع عين ماله ، وإن كان معه ما يؤديه فامتنع من أدائه جاز له الفسخ لأن تعذر العوض بالامتناع كتعذره بالعجز لأنه لا يمكن إجباره على أدائه ، وإن عجز عن بعضه أو امتنع من أداء بعضه ، جاز له أن يفسخ ، لأننا بينا أن العتق في الكتابة لا يتبعض فكان تعذر البعض كتعذر الجميع . ويجوز الفسخ من غير حاكم ، لأنه مجمع عليه فلم يقتصر إلى الحاكم ، كفسخ البيع بالعيب .

فصل وإن حل عليه نجم ومعه متاع ، فاستنظر لبيع المتاع وجب إنظاره ، لأنه قادر على أخذ المال من غير إضرار ، ولا يلزمه أن ينظر أكثر من ثلاثة أيام ، لأن الثلاثة قليل فلا ضرر عليه في الانتظار ، وما زاد كثير وفي الانتظار إضرار . وإن طلب الانتظار لمال غائب ، فإن كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة وجب إنظاره ، لأنه قريب لا ضرر في إنظاره ، وإن كان على مسافة تقصر فيها الصلاة ، لم يجب لأنه طويل ، وفي الانتظار إضرار .

وإن طلب الانتظار لاقتضاء دين — فإن كان حالا على ملىء — وجب إنظاره ، لأنه كالعين في يد المودع ، ولهذا تجب فيه الزكاة ، وإن كان مؤجلا أو على معسر لم يجب الإظار ، لأن عليه أضرارا في الانتظار ، فإن حل عليه المال وهو غائب ففيه وجهان :

(أحدهما) : له أن يفسخ لأنه تعذر المال فجاز له الفسخ .

(والثاني) : ليس له أن يفسخ . بل يرجع إلى الحاكم ليكتب إلى حاكم البلد الذي فيه المكاتب ليطلبه ، فإن عجز أو امتنع فسخ ، لأنه لا يتعذر

الأداء إلا بذلك ، فلا يفسخ قبله • وإن حل عليه النجم وهو مجنون — فإن كان معه مال يسلم إلى المولى — عتق لأنه قبض ما يستحقه ، فبرئت به ذمته ، وإن لم يكن معه شيء فعجزه المولى وفسخ ، ثم ظهر له مال ، نقض الحكم بالفسخ ، لأننا حكمنا بالعجز في الظاهر ؛ وقد بان خلافه فنقض ، كما لو حكم الحاكم ثم وجد النص بخلافه .

وإن كان قد أعتق عليه بعد الفسخ ، رجع بما أعتق لأنه لم يتبرع ، بل أعتق على أنه عبده ، فإن أفاق بعد الفسخ وأقام البينة أنه كان قد أدى المال نقض الحكم بالفسخ ولا يرجع المولى بما أعتق عليه بعد الفسخ ، لأنه تبرع ، لأنه أعتق وهو يعلم أنه حر .

وإن حل النجم فأحضر المال وادعى السيد أنه حرام ، ولم تكن له بينة ، فالقول قوله المكاتب مع يمينه ، لأنه في يده والظاهر أنه له ، فإن حلف خير المولى بين أن يأخذه وبين أن يبرئه منه ، فإن لم يفعل قبض عنه السلطان ، لأنه حق تدخله النيابة ، فإذا امتنع منه قام السلطان مقامه •

فصل وإن قبض المال وعتق ، ثم وجد به عيباً ، فله أن يرد ويطالب بالبدل ، فإن رضى به استقر العتق ، لأنه برئت ذمة العبد. وإن رده ارتفع العتق لأنه يستقر باستقرار الأداء ، وقد ارتفع الأداء بالرد فارتفع العتق . وإن وجد به العيب وقد حدث به عنده عيب ثبت له الأرض ، فإن دفع الأرض استقر العتق ، وإن لم يدفع ارتفع العتق ، لأنه لم يتم براءة الذمة من المال .

وإن كاتبه على خدمة شهر ودينار ، ثم مرض بطلت الكتابة في قدر الخدمة ، وفي الباقي طريقان :

(أحدهما) أنه على قولين .

(والثاني) أنه لا يبطل قولاً واحداً بناء على الطريقين فيمن ابتاع عيين ، ثم تلفت أحدهما قبل القبض •

فصل فإن أدى المال وعتق ثم خرج المال مستحقا ، بطل الحكم بعتقه لأن العتق يقع بالأداء ، وقد بان أنه لم يؤد ، وإن كان الاستحقاق بعد موت المكاتب كان ما ترك للمولى دون الورثة لأننا قد حكمنا بأنه مات رقيقا .

فصل فإن باع المولى ما في ذمة المكاتب ، وقلنا : إنه لا يصح قبضه المشتري فقد قال في موضع : يعتق ، وقال في موضع : لا يعتق ، واختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس : فيه قولان .

(أحدهما) يعتق لأنه قبضه بإذنه ، فأشبهه إذا دفعه إلى وكيله .

(والثاني) وهو الصحيح أنه لا يعتق لأنه لم يقبضه للمولى ، وإنما قبضه لنفسه ولم يصح قبضه لنفسه لأنه لم يستحقه ، فصار كما لو لم يؤخذ ، وقال أبو إسحاق : هي على اختلاف حالين ، فالذي قال : يعتق إذا أمره المكاتب بالدفع إليه ، لأنه قبضه بإذنه ، والذي قال : لا يعتق إذا لم يأمره بالدفع إليه ، لأنه لم يأخذه بأذنه ، وإنما أخذه بما تضمنه البيع من الإذن ، والبيع باطل فبطل ما تضمنه .

فصل إذا اجتمع على المكاتب دين الكتابة ودين المعاملة وأرش الجناية وضاق ما في يده عن الجميع قدم دين المعاملة لأنه يختص بما في يده والسيد والمجنى عليه يرجعان إلى الرقبة ، فإن فضل عن الدين شيء قدم حق المجنى عليه لأن حقه يقدم على حق المالك في العبد القن فكذلك في المكاتب ، وإن لم يكن له شيء فأراد صاحب الدين تعجيزه لم يكن له ذلك لأن حقه في الذمة فلا فائدة في تعجيزه بل تركه على الكتابة أشفع له لأنه ربما كسب ما يعطيه وإذا عجزه بقي حقه في الذمة إلى أن يعتق ، فإن أراد المولى أو المجنى عليه تعجيزه ، كان له ذلك ، لأن المولى يرجع بالتعجيز إلى رقبته ، والمجنى عليه يسعه في الجناية ، فإن عجزه المولى انقسخت الكتابة ، وسقط دينه ، وهو بالخيار بين أن يسلمه للبيع في الجناية ، وبين أن يهديه ، فإن عجزه المجنى عليه نظرت - فإن كان الأرش يحيط بالثمن - يبيع وقضى حقه ، وإن كان دون الثمن يبيع منه ما يقضى منه الأرش وبقي الباقي على

الكتابة ، وإن أدى كتابة باقيه عتق وهل يقوم الباقي عليه إن كان موسراً ؟
فيه وجهان : أحدهما : لا يقوم لأنه وجد سبب العتق قبل التبعض . والثاني :
يقوم عليه لأن اختياره للإظهار كابتداء العتق .

باب الكتابة الفاسدة

إذا كاتب على عوض محرم أو شرط باطل فللسيد أن يرجع فيها ، لأنه
دخل على أنه يسلم له ما شرط ، ولم يسلم ، فثبت له الرجوع وله أن يفسخ
بنفسه ، لأنه مجمع عليه . وإن مات المولى أو جن أو حجر عليه ، بطل
العقد ، لأنه غير لازم من جهته ، فبطل بهذه الأشياء كالعقود الجائزة ، فإن
مات العبد بطل لأنه لا يلحقه العتق بعد الموت ، وإن جن لم تبطل لأنه لازم
من جهة العبد فلم تبطل بجنونه كالعتق المعلق على دخول الدار .

فصل وإن أدى ما كاتبه عليه قبل الفسخ عتق ، لأن الكتابة
تشتمل على معاوضة وهو قوله : كاتبك على كذا وعلى صفة ، وهو قوله :
فاذا أديت فأنت حر ، فاذا بطلت المعاوضة بقيت الصفة فعتق بها ، وإن آداه
إلى غير من كاتبه لم يعتق ، لأنه لم توجد الصفة ، فاذا عتق تبعه ما فضل
في يده من الكسب ، وإن كانت جارية تبعها الولد ، لأنه جعل كالكتابة
الصحيحة في العتق ، فكانت كالصحيحة في الكسب والولد .

فصل ويرجع السيد عليه بقيمته ، لأنه أزال ملكه عنه بشرط
ولم يسلم له الشرط ، وتعذر الرجوع إليه فرجع ببدله ، كما لو باع سلعة
بشرط فاسد ، فتلفت في يد المشتري . ويرجع العبد على المولى بما آداه
إليه ، لأنه دفعه عما عليه ، فإذا لم يقع عما عليه ثبت له الرجوع ، فإن كان
ما دفع من جنس القيمة وعلى صفتها كالأثمان وغيرها من ذوات الأمثال ،
ففيه أربعة أقوال :

(أحدها) أنهما يتقاضيان فسقط أحدهما بالآخر ، لأنه لا فائدة في أخذه

ورده .

(والثاني) أنه إن رضى أحدهما تقاصاً ، وإن لم يرض واحد منهما لم يتقاصاً ، لأنه إذا رضى أحدهما فقد اختار الراضى منهما قضاء ما عليه ، بالذى له على الآخر ، ومن عليه حق يجوز أن يقضيه من أى جهة شاء .

(والثالث) أنهما إن تراضيا تقاصاً ، وإن لم يتراضيا لم يتقاصاً ، لأنه إسقاط حق بحق ، فلم يحز إلا بالتراضى كالحالة .

(والرابع) أنهما لا يتقاصان بحال لأنه بيع دين بدين ، وإن أخذ من سهم الرقاب فى الزكاة ، فإن لم يكن فيه وفاء استرجع منه ، وإن كان فيه وفاء ، فقد قال فى الأم : يسترجع ولا يعتق ، لأنه بالفساد خرج عن أن يكون من الرقاب . ومن أصحابنا من قال : لا يسترجع لأنه كالكتابة الصحيحة فى العتق والكسب .

فصل فإن كاتب عبداً صغيراً أو مجنوناً ، فأدى ما كاتبه عليه ، عتق بوجود الصفة وهل يكون حكمها حكم الكتابة الفاسدة مع البالغ فى ملك ما فضل فى يده من الكسب ، وفى التراجع ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبى إسحاق : إنه لا يملك ما فضل فى يده من الكسب ، ولا يثبت التراجع ، وهو رواية المزنى فى المجنون ، لأن العقد مع الصبى ليس بعقد ، ولهذا لو ابتاع شيئاً وقبضه وتلف فى يده ، لم يلزمه الضمان بخلاف البالغ فإن عقده عقد يقتضى الضمان ، ولهذا لو اشترى شيئاً ببيع فاسد ، وتلف عنده لزمه الضمان .

(والثانى) وهو قول أبى العباس أنه يملك ما فضل من الكسب ، ويثبت بينهما التراجع ، وهو رواية الربيع فى المجنون ، لأنه كتابة فاسدة فأشبهت كتابة البالغ بشرط فاسد .

فصل وإن كاتب بعض عبده ، وقلنا : إنه لا يصح ، فلم يفسخ حتى أدى المال ، عتق لو جود الصفة وتراجعا ، وسرى العتق إلى باقيه ، لأنه عتق بسبب منه ، فإن كاتب شركا له فى عبد من غير إذن شريكه - نظرت -

فإن جمع كسبه ، ودفع نصفه إلى الشريك ونصفه إلى الذى كاتبه — عتق لوجود الصفة ، فإن جمع الكسب كله وأداه ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يعتق لأن الأداء يقتضى أداء ما يملك التصرف فيه ، وما أداه من مال الشريك لا يملك التصرف فيه .

(والثانى) يعتق لأن الصفة قد وجدت ، فإن كاتبه باذن شريكه ، فإن قلنا : إنه باطل فالحكم فيه كالحكم فيه إذا كاتبه بغير اذنه ، وإن قلنا : أنه صحيح ودفع نصف الكسب إلى الشريك ، ونصفه إلى الذى كاتبه عتق ، فإن جمع الكسب كله ودفعه إلى الذى كاتبه ، فقد قال بعض أصحابنا : فيه وجهان كالقسم قبله والمذهب أنه لا يعتق ، لأن الكتابة صحيحة ، والمغلب فيها حكم المعاوضة ، فإذا دفع فيها ما لا يملكه صار كما لو لم يؤد ، بخلاف القسم قبله فانها كتابة فاسدة ، والمغلب فيها الصفة . وإذا حكمنا بالعتق فى هذه المسائل فى نصيبه ، فإن كان المعتق موسراً سرى إلى نصيب الشريك ، وقوم عليه ، لأنه عتق بسبب منه ، ولا يلزم العبد ضمان السراية ، لأنه لم يلتزم ضمان ما سرى إليه .

فصل وإن كاتب عبداً على مال واحد — وقلنا : إن الكتابة صحيحة ، فأدى بعضهم ، عتق لأنه برىء مما عليه . وإن قلنا إن الكتابة فاسدة فأدى بعضهم ، فالمنصوص أنه يعتق ، لأن الكتابة الفاسدة محمولة على الكتابة الصحيحة فى الأحكام ، فكذلك العتق فى الأداء . ومن أصحابنا من قال : لا يعتق وهو الأظهر ، لأن العتق فى الكتابة الفاسدة بالصفة ، وذلك لم يوجد بأداء بعضهم .

باب اختلاف المولى والمكاتب

إذا اختلفا فقال السيد : كاتبك وأنا مغلوب على عقلى أو محجور على ، فأنكر العبد ، فإن كان قد عرف له جنون أو حجر ، فالقول قوله مع يمينه ، لأن الأصل بقاءه على الجنون أو الحجر ، وإن لم يعرف له ذلك

فالقول قول العبد ، لأن الظاهر عدم الجنون والحجر . وإن اختلفا في قدر المال أو في نجومه تحالفا قياسا على المتبايعين ، إذا اختلفا في قدر الثمن أو في الأجل ، فإن كان ذلك قبل العتق فهل تنفسخ بنفس التحالف أو يقتصر إلى الفسخ ؟ فيه وجهان ، كما ذكرناه في المتبايعين - وإن كان التحالف بعد العتق ، لم يرتفع العتق ، ويرجع المولى بقيمته ، ويرجع المكاتب بالفضل كما نقول في البيع الفاسد .

فصل وإن وضع شيئا عنه من مال الكتابة ، ثم اختلفا فقال السيد : وضعت النجم الأخير ، وقال المكاتب ، بل الأول فalcول قول السيد ، وإن كاتبه على ألف درهم فوضع عنه خمسين دينارا لم يصح ، لأنه أبرأه مما لا يملكه ، فإن قال : أردت ألف درهم بقيمة خمسين دينارا صح ، وإن اختلفا فيما عني فادعى المكاتب أنه عني ألف درهم بقيمة خمسين دينارا ، وأنكر السيد ذلك ، فalcول قول السيد ، لأن الظاهر معه ولأنه أعرف بما عني ، وإن أدى المكاتب ما عليه فقال له المولى : أنت حر ، وخرج المال مستحقا فادعى العبد أن عتقه بقوله : أنت حر ، وقال المولى : أردت أنك حر بما أديت ، وقد بان أنه مستحق فalcول قول السيد ، لأنه يحتمل الوجهين ، وهو أعرف بقصده ، وإن قال السيد : استوفيت أو قال العبد : أليس أوفيتك ؟ فقال : بلى ، فادعى المكاتب أنه وفاه الجميع ، وقال المولى : بل وفائي البعض فalcول قول السيد لأن الاستيفاء لا يقتضى الجميع .

فصل وإن كان المكاتب جارية فأتمت بولد فاختلفا في ولدها ، وقلنا : إن الولد يتبعها ، فقالت الجارية : ولدته بعد الكتابة فهو موقوف معي ، وقال المولى : بل ولدته قبل الكتابة فهو لى ، فalcول قول السيد ، لأن هذا اختلاف في وقت العقد ، والسيد يقول : العقد بعد الولادة والمكاتب يقول قبل الولادة ، والأصل عدم العقد ، وإن كاتب عبدا ثم زوجه أمة له ، ثم اشترى المكاتب زوجته وأتمت بولد فقال السيد : أتت به قبل الشراء فهو لى ، وقال العبد : بل أتت به بعد ما اشتريتها فهو لى ، فalcول قول العبد ، لأن هذا الاختلاف في الملك ، والظاهر مع العبد ، لأنه في يده بخلاف المسئلة قبلها ، فإن هناك لم يختلفا في الملك ، وإنما اختلفا في وقت العقد .

فصل وإن كاتب عبيدين فأقر أنه استوفى ما على أحدهما أو أبرأ أحدهما ، واختلف العبدان فادعى كل واحد منهما أنه هو الذى استوفى منه ، أو أبرأه ، رجع إلى المولى ، فإن أخبر أنه أحدهما ، قبل منه ؛ لأنه أعرف بمن استوفى منه أو أبرأه ؛ فإن طلب الآخر يمينه حلف له ، وإن ادعى المولى أنه أشكل عليه ، لم يقرع بينهما ، لأنه قد يتذكر ، فإن ادعى أنه يعلم حلف لكل واحد منهما وبقياً على الكتابة ، ومن أصحابنا من قال : ترد الدعوى عليهما ، فإن حلفا أو نكلا بقيا على الكتابة ، وإن حلف أحدهما ونكل الآخر عتق الحالف وبقي الآخر على الكتابة . وإن مات المولى قبل أن يعين فقيه قولان :

(أحدهما) : يقرع بينهما لأن الحرية تعينت لأحدهما . ولا يمكن التعيين بغير القرعة فوجب تمييزها بالقرعة ، كما لو قال لعبدين : أحكما حر ، والثانى : لا يقرع لأن الحرية تعينت فى أحدهما ، فإذا أقرع لم يؤمن أن تخرج القرعة على غيره ، فعلى هذا يرجع إلى الوارث ، فإن قال : لا أعلم حلف لكل واحد منهما ، وبقياً على الكتابة على ما ذكرناه فى المولى .

فصل وإن كاتب ثلاثة أعبد فى عقود أو فى عقد على مائة ، وقلنا : إنه يصح ، وقيمة أحدهم مائة ، وقيمة كل واحد من الآخرين خمسون ، فأدوا مالا من أيديهم ثم اختلفوا ، فقال من كثرت قيمته : النصف لى ولكل واحد منكما الربع . وقال الآخران : بل المال بيننا أثلاثاً ويبقى عليك تمام النصف ، ويفضل لكل واحد منا ما زاد على الربع . فقد قال فى موضع : القول قول من كثرت قيمته ، وقال فى موضع : القول قول من قلت قيمته ، فمن أصحابنا من قال : هى على قولين .

(أحدهما) : أن القول قول من قلت قيمته ، وأن المؤدى بينهم أثلاثاً ، لأن يد كل واحد منهم على ثلث المال .

(والثانى) أن القول قول من كثرت قيمته لأن الظاهر معه ، فإن العادة أن الإنسان لا يؤدى أكثر مما عليه .

ومنه من قال : هي على اختلاف حالين ، فالذي قال : القول قول من كثرت قيمته إذا وقع العتق بالأداء ، لأن الظاهر أنه لا يؤدي أكثر مما عليه . والذي قال : ان القول قول من قلت قيمته ، إذا لم يقع العتق بالأداء ، فيؤدي من قلت قيمته أكثر مما عليه ليكون الفاضل له من النجم الثاني . والدليل عليه أنه قال في الأم : إذا كاتبهم على مائة فأدوا ستين ، فإذا قلنا : إنه بينهم على العدد أثلاثاً فأراد العبدان أن يرجعا بما فضل لهما لم يجر ، لأن الظاهر أنهما تطوعا بالتعجيل ، فلا يرجعان به ، ويحتسب لهما من النجم الثاني .

فصل وإن كاتب رجلان عبداً بينهما ، فادعى المكاتب أنه أدى إليهما مال الكتابة ، فأقر أحدهما وأنكر الآخر ، عتق حصة المقر ، والقول قول المنكر مع يمينه ، فإذا جلف بقيت حصته على الكتابة فله أن يطالب المقر بنصف ما أقر بقبضه ، وهو الربع ، لحصول حقه في يده ويطالب المكاتب بالباقي ، وله أن يطالب المكاتب بالجميع وهو النصف ، فإن قبض حقه منهما أو من أحدهما عتق المكاتب ، وليس لأحد من المقر والمكاتب أن يرجع على صاحبه بما أخذه منه لأن كل واحد منهما يدعى أن الذي ظلمه هو المنكر فلا يرجع على غيره . وإن وجد المكاتب عاجزاً فمجزه أحدهما رق نصفه .

قال الشافعي رحمه الله : ولا يقوم على المقر ، لأن التقويم لحق العبد وهو يقول : أنا حر مسترق ظلماً ، فلا يقوم ، ولا تقبل شهادة المصدق على المكذب ، لأنه يدفع بها ضرراً من استرجاع نصف ما في يده ، فإن ادعى المكاتب أنه دفع جميع المال إلى أحدهما ، ليأخذ منه النصف ، ويدفع إلى شريكه النصف — نظرت فإن قال المدعى عليه : دفعت إلى كل واحد من النصف وأنكره الآخر عتق حصة المدعى عليه بإقراره وبقيت حصة المنكر على الكتابة من غير يمين ، لأنه لا يدعى عليه واحد منهما تسليم المال إليه ، وله أن يطالب المكاتب بجميع حقه ، وله أن يطالب المقر بنصفه ، والمكاتب بنصفه ، ولا يرجع واحد منهما بما يؤخذ منه على الآخر ، لأن كل واحد منهما يدعى أن الذي ظلمه هو المنكر فلا يرجع على غيره ، فإن استوفى

المنكر حقه منهما أو من المكاتب عتقت حصته وصار المكاتب حراً وإن عجز
 المكاتب فاسترقه فقد قال الشافعي رحمه الله : إنه يقوم على المقر ، ووجهه
 أنه عتق نصيبه بسبب من جهته . وقال في المسئلة قبلها لا يقوم ، فمن
 أصحابنا من نقل جوابه في كل واحدة منهما إلى الأخرى فجعلها على قولين
 ومنهم من قال يقوم ههنا ولا يقوم في المسئلة قبلها على ما نص عليه ، لأن
 في المسئلة قبلها يقول المكاتب أنا حر فلا أستحق التقويم على أحد ، وههنا
 يقول : نصفي مملوك فأستحق التقويم ، وإن قال المدعى عليه : قبضت المال
 وسلمت نصفه إلى شريكي ، وأمسكت النصف لنفسى ، وأنكر الشريك
 القبض ، عتق حصة المدعى عليه والقول قول المنكر مع يمينه ، لأن المقر
 يدعى التسليم إليه ، فإذا حلف بقيت حصته على الكتابة وله أن يطالب
 المكاتب بجميع حقه بالعقد ، وله أن يطالب المقر بإقراره بالقبض فإن رجع
 على المقر لم يرجع المقر على المكاتب لأنه يقول إن شريكي ظلمنى ، وإن
 رجع على المكاتب رجع المكاتب على المقر ، صدقه على الدفع أو كذبه ، لأنه
 فرط في ترك الأشهاد . فإن حصل للمنكر ماله من أحدهما عتق المكاتب ،
 وإن عجز المكاتب عن أداء حصة المنكر كان للمنكر أن يسترى نصيبه ، فإذا
 رق قوم على المقر لأنه عتق بسبب كان منه ، وهو الكتابة ويرجع على المنكر
 المقر بنصف ما أقر بقبضه ، لأنه بالتعجيز استحق نصف كسبه ، وإن حصل
 المال من جهة المكاتب عتق باقيه ورجع المكاتب على المقر بنصف ما أقر
 بقبضه لأنه كسبه .

كتاب عتق امهات الاولاد

إذا علقت الأمة بولد حر في ملك الواطيء ، صارت أم ولد له ، فلا يملك بيعها ولا هبتها ولا الوصية بها ، لما ذكرناه في البيوع ، فإن مات السيد عتقت لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولدت منه أمة فهي حرة من بعد موته » وتعتق من رأس المال ، لأنه إتلاف حصل بالاستمتاع فاعتبر من رأس المال كالإتلاف بأكل الطيب ولبس الناعم ، وإن علقت بولد مملوك في غير ملك من زوج أو زنا لم تصر أم ولد له ، لأن حرمة الاستيلاء إنما تثبت للأم بحرية الولد . والدليل عليه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرت له مارية القبطية فقال : أعتقها ولدها » والولد ههنا مملوك فلا يجوز أن تعتق الأم بسببه ، وإن علقت بولد حر بشبهة من غير ملك لم تصر أم ولد في الحال ، فإذا ملكها ففيه قولان :

(أحدهما) لا تصير أم ولد لأنها علقت منه في غير ملكه فأشبهه إذا علقت منه في نكاح فاسد أو زنا .

(والثاني) أنها تصير أم ولد لأنها علقت منه بحر ، فأشبهه إذا علقت منه في ملكه ، وإن علقت بولد مملوك في ملك ناقص وهي جارية المكاتب إذا علقت من مولاهما ففيه قولان :

(أحدهما) أنها لا تصير أم ولد لأنها علقت منه بمملوك .

(والثاني) أنها تصير أم ولد لأنه قد ثبت لهذا الولد حق الحرية ، ولهذا لا يجوز بيعه فثبت هذا الحق لأمه .

فصل وإن وطئ أمة فأسقطت جنيئاً ميتاً كان حكمه حكم الولد الحي في الاستيلاء لأنه ولد . وإن أسقطت جزءاً من الآدمي كالعين

والظفر أو مضغة فشهد أربع نسوة من أهل المعرفة والعدالة أنه تخطط وتصور ، ثبت له حكم الولد لأنه قد علم أنه ولد ، وإن ألت مضغة لم تتصور ولم تخطط وشهد أربع من أهل العدالة والمعرفة أنه مبتدأ خلق الآدمي ، ولو بقي لكان آدمياً ، فقد قال ههنا ما يدل على أنها لا تصير أم ولد ، وقال في العدد : تنقضى به العدة ، فمن أصحابنا من نقل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى وجعلها على قولين .

(أحدهما) : لا يثبت له حكم الولد في الاستيلاد ولا في انقضاء العدة لأنه ليس بولد .

(والثاني) : يثبت له حكم الولد في الجميع لأنه خلق بشر فأشبهه إذا تخطط ، ومنهم من قال : لا يثبت له حكم الولد في الاستيلاد وتنقضى به العدة لأن حرمة الاستيلاد تتعلق بوجود الولد ، ولم يوجد الولد ، والعدة تراد لبراءة الرحم ، وبراءة الرحم تحصل بذلك .

فصل ويملك استخدام أم الولد وإجارتها ، ويملك وطأها لأنها باقية على ملكه ، وانما ثبت لها حق الحرية بعد الموت ، وهذه التصرفات لا تمنع العتق ، فبقيت على ملكه ، وهل يملك تزويجها ؟ فيه ثلاثة أقوال : (أحدها) يملك لأنه يملك رقبته ومنفعتها فملك تزويجها كالأمة القنة .

(والثاني) يملك تزويجها برضاها ولا يملك من غير رضاها لأنها تستحق الحرية بسبب لا يملك المولى إبطاله فملك تزويجها برضاها ، ولا يملك بغير رضاها كالمكاتبة :

(والثالث) لا يملك تزويجها بحال لأنها ناقصة في نفسها وولاية المولى عليها ناقصة فلم يملك تزويجها كالأخ في تزويج أخته الصغيرة ، فعلى هذا هل يجوز للحاكم تزويجها بإذنها ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه لا يملك لأنه قائم مقامهما ويعقد باذنهما ، فإذا لم يملك العقد باجتماعهما لم يملك مع من يقوم مقامهما .

(والثاني) وهو قول أبي سعيد الأصطخري أنه يملك تزويجها لأنه يملك بالحكم ما لا يملك بالولاية وهو تزويج الكافرة .

فصل وإن أتت أم الولد بولد من نكاح أو زنا تبعها في حقها من العتق بموت السيد لأن الاستيلاد كالعلق المنجز ثم الولد يتبع الأم في العتق فكذلك في الاستيلاد ، فإن ماتت الأم قبل موت السيد لم يبطل الحكم في ولدها لأنه حق استقر له في حياة الأم فلم يسقط بموتها .

فصل وإن جنت أم الولد لزمت المولى أن يفديها ، لأنه منع من بيعها بالإيجاب ، ولم يبلغ بها إلى حال يتعلق الأرض بذمتها فلزمه ضمان جنايتها كالعبد القن إذا جنى وامتنع المولى من بيعه ، ويفديها بأقل الأمرين من قيمتها أو أرش الجناية قولاً واحداً ، لأن في العبد القن إنما فداه بأرش الجناية بالغاً ما بلغ في أحد القولين ، لأنه يمكن بيعه فربما رغب فيه من يشتره بأكثر من قيمته ، وأم الولد لا يمكن بيعها فلا يلزمه أن يفديها بأكثر من قيمتها . وأن جنت فقداها بجميع القيمة ثم جنت ففيه قولان :

(أحدهما) يلزمه أن يفديها لأنه إنما لزمه أن يفديها في الجناية الأولى ، لأنه منع من بيعها ولم يبلغ بها حالة يتعلق الأرض بذمتها . وهذا موجود في الجناية الثانية فوجب أن تفدى كالعبد القن ، إذا جنى وامتنع من بيعه ثم جنى وامتنع من بيعه والقول الثاني وهو الصحيح أنه لا يلزمه أن يفديها بل يقسم القيمة التي فدى بها الجناية الأولى بين الجنايتين على قدر أرشهما ، لأنه بالإيجاب صار كالمثلف لرقبتها فلم يضمن أكثر من قيمتها ، وتخالف العبد القن فإنه فداه لأنه امتنع من بيعه ، والامتناع يتكرر فتكرر الفداء ، وههنا لزمه الفداء للإتلاف بالإيجاب . وذلك لا يتكرر فلم يتكرر الفداء .

وإن جنت فقداها ببعض قيمتها ثم جنت ، فإن بقي من قدر قيمتها

ما يفدى به الجناية الثانية لزمه أن يفديها ، وإن بقي ما يفدى به بعض الجناية الثانية فعلى القولين ، إن قلنا : يلزمه أن يفدى الجناية الثانية لزمه أن يفديها . وإن قلنا : يشترك الثانى الأول فى القيمة ضم ما بقى من قيمتها إلى ما فدى به الجناية الأولى ثم يقسم الجميع بين الجنايتين على قدر أرشهما .

فصل وإن أسلمت أم ولد نصراني ، تركت على يد امرأة ثقة ، وأخذ المولى بنفقتها إلى أن تموت فتعتق ، لأنه لا يمكن بيعها لما فيه من إبطال حقها من العتق المستحق بالاستيلاء ولا يمكن إعتاقها لما فيه من إبطال حق المولى ، ولا يمكن إقرارها فى يده لما فيه من الصغار على الاسلام فلم يبق الا ما ذكرناه . وإن كاتب كافر عبداً كافراً ثم أسلم العبد بقى على الكتابة لأنه أسلم فى حال لا يمكن مطالبة المالك ببيعه أو إعتاقه وهو خارج عن يده وتصرفه فبقى على حاله ، فإن عجز ورق أمر ببيعه .

باب الـولاء

إذا أعتق الحر مملوكاً ثبت له عليه الولاء لما روت عائشة رضى الله عنها قالت : « اشتريت بريرة واشترط أهلها ولاءها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أعتقني فإنما الولاء لمن أعتق » .

وإن عتق عليه بتدبير ، أو كتابة ، أو استيلاء أو قرابة ، أو أعتق عنه غيره ، ثبت له عليه الولاء ، لأنه عتق عليه فثبت له الولاء ، كما لو باشر عتقه . وإن باع الرجل عبده من نفسه ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه يثبت له عليه الولاء ، لأنه لم يثبت عليه رق غيره .

(والثانى) لا ولاء عليه لأحد ، لأنه لم يعتق عليه فى ملكه ولا يملك العبد الولاء على نفسه فلم يكن عليه ولاء .

فصل وإن أعتق المكاتب عبداً بإذن المولى وصححنا عتقه ففى ولائه قولان :

(أحدهما) أنه للسيد لأن العتق لا ينفك من الولاء والمكاتب ليس من أهله فوجب أن يكون للسيد .

(والثانى) أنه موقوف فإن عتق فهو له فإن عجز فهو للسيد ، لأن المعتق هو المكاتب فوقف الولاء عليه ، فإن مات العبد المعتق قبل عجز المكاتب أو عتقه ففى ماله قولان :

(أحدهما) أنه موقوف على ما يكون من أمر المكاتب كالولاء .

(والثانى) أنه للسيد ، لأن الولاء يجوز أن ينتقل ، فجاز أن يقف والارث لا يجوز أن ينتقل فلم يجز أن يقف .

فصل وإن أعتق مسلم نصرانياً أو أعتق نصرانياً مسلماً ثبت له الولاء ، لأن الولاء كالنسب ، والنسب يثبت مع اختلاف الدين فكذلك الولاء ، وإن أعتق المسلم نصرانياً فلحق بدار الحرب فسبى لم يجز استرقاقه لأن عليه ولاء لمسلم فلا يجوز إبطاله وإن أعتق ذمى عبده فلحق بدار الحرب وسبى ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز أن يسترق لأنه لا يلزمنا حفظ ماله فلم يجز إبطال ولائه بالاسترقاق كالمسلم .

(والثانى) يجوز لأن معتقه لو لحق بدار الحرب جاز استرقاقه فكذلك عتيقه وإن أعتق حربى عبداً حريباً ثبت له عليه الولاء ، فإن سبى العبد المعتق أو سبى مولاه واسترق بطل ولاؤه ، لأنه لا حرمة له فى نفسه ولا ماله ، وإن أعتق ذمى عبداً ثم لحق بدار الحرب فملكه عبده وأعتقه صار كل واحد منهما مولى للآخر لأن كل واحد منهما أعتق الآخر .

فصل وإن اشترك اثنان فى عتق عبد اشتركا فى الولاء

لأشتراكهما في العتق ، وإن كاتب رجل عبداً ومات وخلف اثنين فاعتق أحدهما نصيبه أو أبرأه مما له عليه ، فإن قلنا : لا يقوم عليه فأدى ما عليه للآخر كان ولاؤه للآخرين لأنه عتق بالكتابة على الأب ، وقد ثبت له الولاء فانتقل إليهما . وإن عجز عما عليه للآخر فرق نصيبه ففى ولاء النصف المعتق وجهان :

(أحدهما) أنه بينهما لأنه عتق بحكم الكتابة فثبت الولاء للأب وانتقل إليهما .

(والثانى) أنه للمعتق خاصة ، لأنه هو الذى أعتقه ، ووقف الآخر عن المعتق ؛ وإن قلنا إنه يقوم فى الحال فقوم عليه ثبت الولاء للمقوم عليه فى المقوم لأن بالتقويم اقتصرت الكتابة فيه وعتق عليه ، وأما النصف الآخر فإنه عتق بالكتابة وفى ولائه وجهان (أحدهما) أنه بينهما (والثانى) أنه للمعتق خاصة ، وإن قلنا يؤخر التقويم ، فإن أدى عتق بالكتابة وكان الولاء لهما ، وإن عجز ورق قوم على المعتق وثبت له الولاء على النصف المقوم لأنه عتق عليه ، والنصف الآخر عتق بالكتابة وفى ولائه وجهان :

فصل ولا يثبت الولاء لغير المعتق ، فإن أسلم رجل على يد رجل أو التقط لقيطاً ، لم يثبت له عليه الولاء ، لحديث عائشة رضى الله عنها . « فإنما الولاء لمن أعتق » وإنما فى اللغة موضوع لإثبات المذكور ونفى ما عداه فدل على إثبات الولاء للمعتق ونفيه عن عداه ولأن الولاء ثبت بالشرع ولم يرد الشرع فى الولاء إلا لمن أعتق ، وهذا المعنى لا يوجد فى غيره فلا يلحق به .

فصل ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته لما روى ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الولاء وعن هبته » ولأن الولاء كالنسب والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « الولاء لحمة كلحمة النسب » والنسب لا يصح بيعه وهبته فكذلك الولاء ، وإن أعتق عبداً سائبة على أن لا يولاء عليه عتق وثبت له الولاء لقوله

عز وجل : « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام » ^(١) ولأن هذا في معنى الهبة ، وقد بينا أنه لا يصح هبته .

فصل وإن مات العبد المعتق وله مال ، ولا وارث له ، ورثه المولى لما روى يونس عن الحسن أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل وقال : « اشتريته وأعنته فقال : هو مولاك إن شكرك فهو خير له ، وإن كفرك فهو شر له وخير لك ، فقال : فما أمر ميراثه فقال : إن ترك عصبة فالعصبة أحق وإلا فالولاء » ؛ وإن كان له عصبة لم يرث للخبر ، ولأن الولاء فرع للنسب فلا يرث به مع وجوده ، وإن كان له من يرث القرض — فإن كان ممن يستغرق المال بالقرض — لم يرثه لأنه إذا لم ترث العصابات مع من يستغرق المال بالقرض فلأن لا يرث المولى أولى ، وإن كان ممن لا يستغرق المال ، ورث ما فضل عن أهل القرض ، لما روى عبد الله بن شداد قال : « أعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات وترك ابنته وابنة حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف وابنته النصف » .

فصل وإن مات العبد والمولى ميت كان الولاء لعصبات المولى دون سائر الورثة ، لأن الولاء كالنسب لما ذكرناه من الخبر ، والنسب إلى العصبات دون غيرهم ويقدم الأقرب فالأقرب ، لما روى سعيد بن المسيب رحمة الله عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المولى أخ في الدين ونعمة يرثه أولى الناس بالمعتق » ولأن في عصبات الميت يقدم الأقرب فالأقرب وكذلك في عصبات المولى . فإن كان للمولى ابن وابنة كان الميراث لابن دون البنت ، لأننا بينا أنه لا يرث الولاء غير العصبات ، والبنت ليست من العصبات ، ولأن الولاء كالنسب . ثم المرأة لا ترث بالقرابة من الميت إذا تباعد نسبها منه ، وهي بنت الأخ والعمة ، فلأن لا ترث بنت المولى وهو مؤخر عن النسب أولى ، وإن كان له أب وابن أو أب وابن ابن ، فالميراث لابن لأن تعصيب الابن أقوى ، لأنه يسقط تعصيب الأب ، فإن لم يكن بنون فالولاء للأب دون الجد والأخ ، لأنه أقرب منهما ، وإن ترك جنداً وأخاً ففيه قولان :

(١) المائدة : ١٣٠ .

(أحدهما) أنهما يشتركان كما يشتركان في إرث النسب .

(والثاني) يقدم الأخ لأن تعصبيه كتعصيب الابن وتعصيب الجد كتعصيب الأب ، وإنما لم يقدم في إرث النسب للإجماع وليس في الولاء إجماع فوجب أن يقدم فإن ترك جداً وابن أخ فهو على القولين ، أن قلنا : أن الجد والأخ يشتركان قدم الجد ، وإن قلنا : أن الأخ يقدم قدم ابنه ، وإن ترك أبا الجد والعم ، فعلى القولين ، أن قلنا : أن الجد والأخ يشتركان قدم أبو الجد ، وإن قلنا : أن الأخ يقدم قدم العم ، وإن اجتمع الأخ من الأب والأم والأخ من الأب ، قدم الأخ من الأب والأم كما يقدم في الإرث بالنسب .

ومن أصحابنا من قال : فيه قولان :

(أحدهما) يقدم لما قلناه .

(والثاني) أنهما سواء لأن الأم لا ترث بالولاء ، فلا يرجح بها من يدلي بها ، فإن لم يكن للمولى عصبية ، وله مولى فالولاء لمولاه ، لأن المولى كالعصبية ، فإن لم يكن له مولى فلعصبية مولاه ، فإن لم يكن له مولى ولا عصبية مولى ، وهناك مولى لعصبية المولى - نظرت ، فإن كان مولى أخيه أو مولى ولده - لم يرث ، لأن إنعامه على أخيه لا يتعدى إليه ، وإن كان مولى أبيه أو جده ورث ، لأن إنعامه عليه إنعامه على نسله .

فصل فإن أعتق عبداً ثم مات وخلف اثنين ثم مات أحدهما وترك ابناً ثم مات العبد وله مال ورثه الكثير من عصبية المولى ، وهو الابن دون ابن الابن لما روى الشعبي قال : « قضى عمر وعلى وزيد رضى الله عنهم أن الولاء للكبير » ولأن الولاء يورث به ولا يورث .

والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث » فإذا ثبت أنه لا يورث ثبت أنه إنما يورث بما ثبت للمولى من الولاء فوجب أن

يكون للكسْبَرُ لأنه أقرب إلى المولى ، وإن مات المولى وخلف ثلاثة بنين ثم مات أحدهم وخلف ابناً ، ومات الثاني وخلف أربعة ، ومات الثالث وخلف خمسة ، ثم مات العبد المعتق ؛ كان ماله بين العشرة بالسوية لتساويهم في القرب ، ولو ظهر للمولى مال كان بينهم أثلاثاً لابن الابن الثالث ، وللأربعة الثلث ، وللخمسـة الثلث ، لأن المال انتقل إلى أولاده أثلاثاً ، ثم انتقل ما ورت كل واحد منهم إلى أولاده ، والولاء لم ينتقل إلى أولاده ؛ وإنما ورثوا مال العبد لقربهم من المولى ، الذي ثبت له الولاء ، وهم في القرب منه سواء فتساووا في الميراث .

فصل إذا تزوج عبد لرجل بمعتقة لرجل فأنت منه بولد ثبت لمولى الأم الولاء على الولد لأنه عتق باعتاق الأم فكان ولاؤه لمولاها ، فإن أعتق بعد ذلك مولى العبد عبده اتجر ولاء الولد من موالى الأم إلى موالى العبد .

والدليل عليه ما روى هشام بن عروة عن أبيه قال : « مر الزبير بموال رافع بن خديج فأعجبوه ، فقال : لمن هؤلاء ؟ فقالوا : هؤلاء موال رافع ابن خديج ، أمهم رافع بن خديج وأبوهم عبد لفلان ، فاشترى الزبير آباهم فأعتقه ، ثم قال : أتمم موالى فاختم الزبير ورافع إلى عثمان رضى الله عنه فقضى عثمان للزبير ، قال هشام : فلما كان معاوية خاصمونا فيهم أيضاً ، فقضى لنا معاوية » ولأن الولاء فرع للنسب ، والنسب معتبر بالارث ، وإنما ثبت لمولى الأم لعدم الولاء من جهة الأب ، كولد الملاعة نسب إلى الأم لعدم النسب من جهة الأب ، فإذا ثبت الولاء على الأب عاد الولاء إلى موضعه كولد الملاعة إذا اعترف به الزوج ، وإن أعتق جد الولد دون الأب ففى ولائه ثلاثة أوجه :

(أحدهما) ينجر الولاء إلى معتقه ، لأنه كالأب في الاتسـاب إليه والولاية ، فكان كالأب في حر الولاء إلى معتقه .

(والثانى) لا ينجر ، لأن بينه وبين الولد الأب ، فلا ينجر الولاء إلى معتقه كالأخ .

(والثالث) ان كان الأب حياً لم ينجر الولاء الى معتقه ، وان كان ميتاً
انجر لأن مع موته ليس غيره أحق ومع حياته من هو أحق ، فان قلنا : انه
ينجر الولاء الى معتقه فانجر ثم أعتق الأب ، انجر من مولى الجد الى مولى
الأب لأنه أقوى من الجد في النسب وأحكامه .

فصل وان تزوج عبد رجل بأمة آخر ، فأنت منه بولد ثم أعتق
السيد الأمة وولدها ، ثبت له عليها الولاء ، فان أعتق العبد بعد ذلك لم
ينجر ولاء الولد الى مولى العبد ، والفرضيون يعبرون عن علة ذلك أنه
ولد منه الرق ، ثم قاله المعتق ، والعلة في ذلك أن المعتق أنعم على الولد
بالمعتق فكان أحق بولائه ممن أنعم على أبيه وتخالف ما قبلها ، فإن أحدهما
أنعم على الأم ، والآخر أنعم على الأب ، فقدم المنعم على الأب
لأن النسب اليه والولاء فرع للنسب ، وههنا أحدهما أنعم
على الولد نفسه والآخر أنعم على أبيه فقدم المنعم إليه ، على المنعم على
أبيه ، وان تزوج عبد لرجل بجارية آخر ، فجلبت منه ثم أعتقت الجارية
وهي حامل ، ثبت الولاء على الجارية وحملها ، فإن أعتق العبد بعد ذلك لم
ينجر الولاء الى مولاه ، لما ذكرناه من العلة ، وان تزوج حر لا ولاء عليه
بمعتقه رجل فأنت منه بولد ، لم يثبت عليه الولاء لمولى الأم ، لأن الاستدامة
في الأصول أقوى من الابتداء ، ثم ابتداء الحرية في الأب تسقط استدامة
الولاء لمولى الأم ، فلأن تمنع استدامة الحرية في الأب ابتداء الولاء لمولى
الأم أولى ، وان تزوج عبد لرجل بمعتقة لآخر ، وأولدها ولداً ، ثبت الولاء
على الولد لموالى الأم ، فان اشترى الولد أباه عتق عليه ، وثبت له الولاء
عليه ، وهل ينجر ولاء نفسه بعق الأب ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) : لا ينجر ، لأنه لا يملك ولاء نفسه ، فعلى هذا يكون ولاؤه
باقياً لموالى الأم .

(والثاني) : أنه ينجر ولاء نفسه بعق أبيه ولا يملكه على نفسه
ولكن يزيل به الولاء عن نفسه ويصير حراً لا ولاء عليه لأن عتق الأب يزيل
الولاء عن معتق الأم .

فصل إذا مات رجل وخلف اثنين وعبدًا فادعى العبد أن المولى كاتبه فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ، فأدى إلى المصدق كتابته عتق نصفه ، وفي ولائه وجهان :

(أحدهما) أن الولاء بينهما لأنه عتق بسبب كان من أيهما فكان الولاء بينهما .

(والثاني) أن الولاء للمصدق لأن المكذب أسقط حقه بالتكذيب فصار كما لو حلف أحد الأخوين على دين لأيهما فأخذ نصفه فإن الآخر لا يشارك في نصفه وإن تزوج المكاتب بحرة فأولدها ، فإن كان على الحرة ولقاء لمعتق كان له ولقاء الولد ، فإن عتق الأب بالأداء جر ولقاء ولده من معتق الأم إلى معتقه ، فإن اختلف مولاه ومولى الأم ، فقال مولى المكاتب قد عتق المكاتب بالأداء ، وجر إلى ولقاء الولد . وقال مولى الأم : لم يعتق وولاء الولد لي - نظرت فإن كان المكاتب حيا - عتق بأقرار سيده ، وانجر الولاء إلى معتقه ، ولا يمين عليه ، ولا على السيد ، وإن كان قد مات واختلف السيد ومولى الأم ، فإن كان للسيد المكاتب بيعة شاهدان ؛ أو شاهد وامرأتان أو شاهد ويمين ، قضى له لأنها بينه على المال . وإن لم تكن له بيعة فالقول قول مولى الأم مع يمينه ، لأننا تيقنا رق المكاتب وثبوت الولاء لمعتق الأم ، فلا ينتقل عنه من غير بيعة وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الفرائض

الفرائض باب من ابواب العلم وتعلمها فرض من فروض الدين ، والدليل عليه ما روى ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فانى امرؤ مقبوض ، وان العلم سيقبض ، وتظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » .

الشرح حديث ابن مسعود رواه أبو يعلى والبخاري قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : وقى إسناده من لم أعرفه . واللفظ الذى ساقه (تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا العلم وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فانى امرؤ مقبوض ، وان العلم سيقبض ، حتى يختلف الرجلان في الفريضة لا يجدان من يخبرهما) . ومثله عن أبي بكره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس أوشك أن يأتى على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يقضى بينهما) رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن عتبة السدوسي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم وسعيد بن أبي كعب ولم أجد من ترجمه وبقيت رجاله ثقات ، وعن عبد الله ابن مسعود قال : (من قرأ منكم القرآن فليتعلم الفرائض ، فإن لقيه أعرابى قال : يا مهاجر أقرأ القرآن ؟ فيقول : نعم فيقول الأعرابى : وأنا أقرأه فيقول الأعرابى : أتفرض يا مهاجر ؟ فإذا قال : نعم قال : زيادة وخير ، وإن قال : لا أحسبه قال : فما فضلك على يا مهاجر ؟ !) رواه الطبراني وفيه مهاجر بن كثير الصنعاني وهو ضعيف والدارمي عن أبي عبيد بن عبد الله ابن مسعود ، وعن القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عبد الله بن مسعود : « تعلموا الفرائض فإنه يوشك أن يقتل الرجل إلى علم كان يعلمه أو يبتلى »

في قوم لا يعلمون » رواه الطبراني وهو منقطع الاسناد . وعن أبي الزناد
 أنه أخذ هذه من خارجة بن زيد بن ثابت (بسم الله الرحمن الرحيم ، بعد
 الله أمير المؤمنين معاوية من زيد بن ثابت . سلام عليك أمير المؤمنين ورحمة
 الله فاني أحمد اليك الله الذي لا اله الا هو ..) (أما بعد) فانك كنت
 سألتني عن ميراث الجد والإخوة والكلالة ، وكثير مما يقضى به في هذه
 الأمور لا يعلم مبلغها ، وقد كنا نحضر من ذلك أموراً عند الخلفاء بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فوعينا منها ما شئنا أن نعي فحنفتي بعد
 من استفتانا في الموارث) رواه الطبراني وجادة ، وفيه عبد الرحمن بن أبي
 الزناد وثقه النسائي وغيره وضعفه الجمهور . وأخرج حديث ابن مسعود
 الدارقطني من رواية عوف عن سليمان بن جابر عنه وفيه انقطاع بين عوف
 وسليمان هذا ومن كتب الأصول ولكن عن غير عبد الله بن مسعود مما
 يشهد لحديث ابن مسعود ويحسبه على الأقل ما أخرجه الترمذي عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تعلموا
 الفرائض والقرآن وعلّموا الناس فاني مقبوض) في كتاب الفرائض باب
 ما جاء في تعلم الفرائض من الترمذي وفي إسناده محمد بن القاسم الاسدي
 ضعفه أحمد وأخرج ابن ماجه وهو عند الحاكم عن أبي هريرة أيضاً قال : قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تعلموا الفرائض وعلّموا الناس
 فإنه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي) وهو
 عند ابن ماجه في كتاب الفرائض (باب الحث على تعلم الفرائض) وفي
 إسناده حفص بن عمر بن أبي العطاء ضعفه ابن معين والبخاري وقد
 أخرج الدارمي عن مورك العجلي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه :
 (تعلموا الفرائض واللحن والسنن كما تعلمون القرآن) وفيه أيضاً عن
 الأعمش عن إبراهيم بن يزيد النخعي قال : قال عمر : (تعلموا الفرائض
 فإنها من دينكم) وقال الدارمي :

حدثنا أبو نعيم ثنا المسعودي عن القاسم قال : قال عبد الله بن مسعود
 (تعلموا القرآن والفرائض ، فانه يوشك أن يفتر الرجل الى علم كان يعلمه
 أو يبقى في قوم لا يعلمون) هكذا رواه الدارمي موقوفاً على ابن مسعود،
 وقد نقل المناوي في كتابه الجامع الأزهر في حديث النبي الأتور . وعن

عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل : آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة) رواه أبو داود وابن ماجه .

وقال الحافظ في التلخيص حديث ١٣٤٣ (أفرضكم زيد) أحمد ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث أبى قلابة عن أنس (أرحم أمتى بأمتى أبو بكر - الحديث - وفيه : وأعلمهم بالفرائض زيد بن ثابت صححه الترمذى والحاكم وابن حبان . وفي رواية للحاكم : (أفرض أمتى زيد) وصححها أيضاً ، وقد أعل بالارسال وسماع أبى قلابة من أنس صحيح ، إلا أنه قيل : لم يسمع منه هذا . وقد ذكر الدارقطنى الاختلاف فيه على أبى قلابة في العلل ورجح هو وغيره كالبيهقى والخطيب في المدرج أن الموصول منه ذكر أبى عبيدة ، والباقي مرسل ، ورجح ابن المواق وغيره رواية الموصول ، وله طريق أخرى عن أنس أخرجهما الترمذى من رواية داود العطار ، عن قتادة عنه ، وفيه سفيان بن وكيع وهو ضعيف ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل ، قال الدارقطنى : هذا أصح ، وفي الباب عن جابر رواه الطبرانى في الصغير بإسناد ضعيف في ترجمة على بن جعفر ، وعن أبى سعيد رواه قاسم بن أصبغ عن ابن خيثمة والعقيلي في الضعفاء عن على بن عبد العزيز كلاهما عن أحمد بن يونس عن سلام عن زيد العمى عن أبى الصديق عنه ، وزيد وسلام ضعيفان ، وعن ابن عمر رواه ابن عدى في ترجمة كوثر بن حكيم وهو متروك ، وله طريق أخرى في مسند أبى يعلى من طريق ابن البيلماني عن أبيه عنه ، وأورده ابن عبد البر في الاستيعاب من طريق أبى سعيد البقال عن شيخ من الصحابة يقال له : محجن أو أبو محجن .

أما اللغات فالفرائض جمع فريضة فعيلة أى مفروضة والفرض مصدر فرضت الشيء أفرضه فرضاً وفرضته للتكثير إذا أوجبته . وقوله تعالى « سورة أنزلناها وفرضناها » ويقرأ وفرضناها بالتشديد فمن قرأ بالتخفيف فعناه ألزمناكم العمل بما فرض فيها ، ومن قرأ بالتشديد فعلى وجهين : (أحدهما) على معنى التكثير على معنى أنا فرضنا فيها فروضاً

وعلى معنى بينا وفصلنا ما فيها من الحلال والحرام والحدود . (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أى بينها والاسم الفريضة وفرائض الله حدوده التى أمر بها ونهى عنها .

والفرائض بالميراث والفارض والفرضى بفاء وراء مفتوحين الذى يعرف الفرائض ويسمى العلم بقسمة الموارث علم الفرائض وفى الحديث (أفرض أمتى زيد) . وقال الخطابى : الفرض هو القطع ، يقال : فرضت لفلان كذا أى قطعت له شيئاً من المال . وقيل : هى من فرض القوس وهو الجز الذى فى طرفه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه يلزمه ولا يزول اهـ .

أما الأحكام فإن العلم بالفرائض - أعنى الموارث - من فروع الكفايات ، شأن جميع العلوم الشرعية التفصيلية التى هى مناط القضاء والفتيا والتدريس والتحصيل .

وقال الامام الغزالى فى الاحياء (أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا كالطب إذ هو ضرورى فى حاجة بقاء الأبدان ، وكالحساب فإنه ضرورى فى المعاملات وقسمة الوصايا والموارث وغيرهما ، وهذه العلوم التى لو خلا البلد عمن يقوم بها خرج أهل البلد ، وإذا قام بها واحد كفى وسقط الفرض عن الآخرين ويستطرد هنا رحمه الله تعالى وثقنا بعلومه فيقول :

فلا يتعجب من قولنا : إن الطب والحساب من فروع الكفايات ، فإن أصول الصناعات أيضاً من فروع الكفايات كالزراعة والحياسة والسياسة بل الحجامة والخياطة ، فإنه لو خلا بلد من الحجام تسارع الهلاك إليهم وخرجوا بتعريضهم أنفسهم للهلاك ، فإن الذى أنزل الداء أنزل الدواء وأرشد إلى استعماله ، وأعد الأسباب لتعاطيه فلا يجوز التعرض للهلاك بإهماله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا مات الميت بدىء من ماله بكفنه ومؤنة تجهيزه ، لا روى خباب بن الارت قال : « قتل مصعب بن عمير رضى الله عنه يوم أحد ، وليس له الا نمره كنا اذا غطينا بها راسه خرجت رجله ، واذا غطينا رجله خرج راسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : غطوا بها راسه واجعلوا على رجله من الاذخر » ولأن الميراث انما ينتقل الى الورثة لانه استغنى عنه الميت وفضل عن حاجته ، والكفن ومؤنة التجهيز لا يستغنى عنه فقدم على الارث ، ويعتبر ذلك من راس المال لانه حق واجب فاعتبر من راس المال كالدين .

فصل ثم يقضى دينه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها او دين » (١) ولأن الدين تستغرقه حاجته فقدم على الارث ، وهل ينتقل ماله الى الورثة قبل قضاء الدين ؟ اختلف اصحابنا فيه . فذهب او سـ سعيد الاصطخرى رحمه الله الى انه لا ينتقل بل هو باق على ملكه الى أن يقضى دينه ، فان حدثت منه فوائد ككسب العبد وولد الأمة ونتاج البهيمة تعلق بها حق الفرماء ، لانه لو بيع كانت العهدة على الميت دون الورثة ، فدل على انه باق على ملكه .

وذهب سائر اصحابنا الى انه ينتقل الى الورثة ، فان حدثت منها فوائد لم يتعلق بها حق الفرماء ، وهو المذهب ، لانه لو كان باقيا على ملك الميت لوجب أن يرثه من اسلم او اعتق من اقاربه قبل قضاء الدين ولوجب أن لا يرثه من مات من الورثة قبل قضاء الدين . وان كان الدين اكثر من قيمة التركة فقال الوارث : انا افكها بقيمتها وطالب الفرماء ببيعها ففيه وجهان بناء على القولين فيما يفدى به المولى جناية العبد (احدهما) لا يجب بيعها ، لأن الظاهر انها لا تشتري باكثر من قيمتها ، وقد بذل الوارث قيمتها فوجب ان تقبل . (والثاني) يجب بيعها ، لانه قد يرغب فيها من يزيد على القيمة فوجب بيعها .

فصل ثم تنفذ وصاياه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها او دين » ولأن الثالث بقى على حكم ملكه ليصرفه في حاجاته فقدم على الميراث كالدين .

الشرح حديث خباب رواه الشيخان وأحمد وأصحاب السنن ، الا ابن ماجة وله طرق عن جابر وأنس وعبد الرحمن بن عوف . فأما

(١) النساء : ١١١

البخارى فقد علق أولاً في باب للكفن من جميع المال وبه قال عطاء إلى أن قال : حدثنا أحمد بن محمد المكي حدثنا إبراهيم بن سعد عن سعد عن أبيه قال أتى عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه يوماً بطعامه فقال : قتل مصعب ابن عمير وكان خيراً منى فلم يوجد له ما يكفن به الا بردة وقتل حمزة أو رجل آخر خير منى فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة ولقد خشيت أن يكون قد عجلت لنا طيبتنا في حياتنا الدنيا ثم جعل يبكى وفي البخارى في (باب اذا لم يوجد الا ثوب واحد عنه رضى الله عنه قال :) (قتل مصعب بن عمير وهو خير منى كفن في بردة إن غطي رأسه بدت رجلاه وإن غطي رجلاه بدا رأسه) الخ الحديث .

وبعد أن أورد البخارى ما قاله عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال (باب إذا لم يجد كفنا الا ما يوارى رأسه أو قدميه غطي رأسه) حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا خباب رضى الله عنه قال : هاجرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلتمس وجهه الله فوقع أجرتنا على الله فمنا من مات لم يأكل من أجره شيئاً منهم مصعب ابن عمير ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهديها قتل يوم أحد فلم نجد ما نكفنه إلا بردة إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه وإذا غطينا رجله خرج رأسه فأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نغطي رأسه وأن نجعل على رجله من الإذخر . هذا لفظ البخارى .

وقد أتى الامام النووى في تهذيب الأسماء واللغات على ترجمة ضافية وافية شافية قال رحمه الله وتفعنا ببركاته وبركات من ترجم له : (مصعب ابن عمير) الصحابى رضى الله عنه مذكور في المذهب في الكفن وأول القرائض هو أبو عبد الله مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي بن كلاب بن مرة القرشي العبدري كان من فضلاء الصحابة وخيارهم ومن السابقين إلى الإسلام ، أسلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في دار الأرقم وكنم أسلامه خوفاً من أمه وقومه ، وكان يختلف الى رسول الله سرا فبصر به عثمان بن طلحة العبدري يصلى فأعلم به أمه وأهله فحبسوه فلم يزل محبوساً إلى أن هاجر إلى الحبشة ثم عاد إلى مكة ثم هاجر إلى

المدينة بعد العقبة الأولى ليعلم الناس القرآن ويصلى بهم ، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الاثنى عشر أهل العقبة الثانية ليفقه أهل المدينة ويقرأهم القرآن فنزل على أسعد بن زرارة وكان يسمى بالمدينة ابن حضير وكفى بذلك فضلا وأثراً في الإسلام . قال البراء بن عازب أول من قدم علينا من المهاجرين مصعب بن عمير ثم عمرو بن أم مكتوم ثم عمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وبلال ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وشهد بدرأً وأحداً واستشهد بأحد ومعه لواء المسلمين قيل كان عمره أربعين سنة أو أكثر قليلاً . ويقال نزل فيه وفي أصحابه قوله تعالى : « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر » وكان قبل إسلامه أنعم فتى بمكة وأجوده خلة وأكمله شباباً وجمالاً وجوداً وكان أبواه يحبانها حباً كثيراً وكانت أمه تكسوه أحسن ما يكون من الثياب بمكة وكان أعطر مكة ، ثم انتهى به الحال في الإسلام إلى أن كان عليه بردة مرفوعة بفروة .

وثبت في الصحيحين عن خباب بن الارت رضي الله عنه قال هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نلتمس وجه الله تعالى فوق أجرتنا على الله فما من مات ولم يأكل من عمله شيئاً منهم مصعب بن الزبير قتل يوم أحد ولم نجد له ما تكفنه به الا بردته إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، وإذا غطينا رجلاه خرج رأسه فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغطي رأسه وأن نجعل على رجله الأذخر ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهديها ومعنى أينعت نضجت ومعنى يهديها أى يجتنيها وهو إشارة الى ما فتح الله عليهم من الدنيا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مصعب زوج حمنة بنت جحش رحمه الله .

وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تعلموا الفرائض وعلموها ، فانها نصف العلم ، وهو ينسى ، وهو أول شيء ينزع من أمتي » رواه ابن ماجه والدارقطني والحاكم . قال ابن الصلاح : لفظ النصف هنا عبارة عن القسم الواحد وإن لم يتساويا ، وقال ابن عيينة : انما قيل له : نصف العلم لأنه يبتلى به الناس كلهم أو

للتزغيب في تعلم الفرائض وتعليمها والتحريض على حفظها لأنها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم كان الأغنياء بحفظها أهم ومعرفتها لذلك أقوم .
الفرائض وتعليمها والتحريض على حفظها لأنها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم كان الأغنياء بحفظها أهم ومعرفتها لذلك أقوم .

وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « إذا لهوتم فالهوا بالرمى ، وإذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض » ورواه سعيد بن منصور عن جرير عن عاصم الأحول عن مورك العجلي عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تعلموا الفرائض واللعن والسنة كما تعلمون القرآن » .

وروى أحمد في مسنده وغيره عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه « أن امرأة سعد بن الربيع جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بابتئها من سعد فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيداً ، وإن عمهما أخذ مالهما ولا ينكحان إلا ولهما مال ، قال : فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمهما فقال : « أعط امرأة سعد الثمن وابنتى سعد الثلاثين وما بقى فهو لك » .

وقال علقمة : إذا أردت أن تعلم الفرائض فأمت جيرانك .

إذا ثبت هذا فإن التوارث في الجاهلية كان بالحلف والنصرة ، فكان الرجل يقول للرجل : تنصرنى وأنصرك وترثنى وأرثك وتعقل عنى وأعقل عنك . وربما تحالفوا على ذلك . فإذا كان لأحدهما ولد كان الحليف كأحد أولاد جليفه وإن لم يكن له ولد فإن جميع المال للحليف ، فجاء الإسلام والناس على هذا ، فأقرهم الله تعالى على صدر الإسلام بقوله « والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم » .

وروى أن أبا بكر رضى الله عنه حالف رجلا فمات فورثه أبو بكر ثم نسخ ذلك وجعل التوارث بالإسلام والهجرة ، فكان الرجل إذا أسلم وهاجر معه من مناسبيه ، مثل أن يكون له أخ وابن مسلمان فهاجر معه الأخ دون الابن فيرثه أخوه دون ابنه ، والدليل عليه قوله تعالى « والذين آمنوا

وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ؛ والذين آووا ونصروا ؛ أولئك بعضهم أولياء بعض ، والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا » ثم نسخ ذلك ربنا عز وجل بالميراث بالرحم بقوله تبارك اسمه « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفا » وفسر المعروف بالوصية ، وقال تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » فذكر أن لهم نصيباً في هذه الآية ، ولم يبين قدره ، ثم بين قدر ما يستحقه كل وارث في ثلاثة مواضع من كتابه على ما نذكره في مواضعه إن شاء الله .

وقال الإمام الشيخ محمد بن محمد سبط المارديني في الرجية للإمام العلامة الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرحبي المعروف بابن موفق الدين :

علماً بأن العلم خير ما سعى	فيه وأولى ما له العبد دعى
وأن هذا العلم مخصوص بما	قد شاع فيه عند كل العلما
بأنه أول علم يفقد	في الأرض حتى لا يكاد يوجد
وأن زيدا خص لا محاله	بما حباه خاتم الرسالة
فكان أولى باتباع التابع	لأسيما وقد تحاه الشافعي

وإذا تقرر هذا فإن الميت إذا مات أخرج من ماله كفته وحنوطه ومؤنة تجهيزه من رأس ماله مقدماً على دينه ووصيته ، موسراً كان أو معسراً ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم .

وقال الزهري : إن كان موسراً حسب ذلك من رأس المال ، وإن كان معسراً احتسب من ثلثه . وقال خلاص بن عمرو : يحتسب من ثلثه بكل حال . دليلنا ما روى خباب في الحديث الذي ساقه المصنف ، ولم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلث ماله . وروى أن الرجل الذي قضى وهو محرم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كفنوه في ثوبيه اللذين مات فيهما » ولم يعتبر الثلث ولأن الميراث إنما تنقل إلى الورثة لاستغناء الميت عنه ، وهذا غير ما استقر من كفته ومؤنة تجهيزه فقدم على الإرث ثم يقضى

دينه - إن كان عليه دين ثم تخرج وصاياه لقوله تعالى « من بعد وصية يوصى بها أو دين » وأجمعت الأمة على أن الدين مقدم على الوصية ، وهل ينتقل ماله إلى ورثته قبل قضاء الدين ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فذهب أكثرهم إلى أنه ينتقل إليهم قبل قضاء الدين .

وقال أبو سعيد الاصطخري : لا ينتقل إليهم حتى يقضى الدين . هكذا ذكر الشيخان أبو حامد الاسفراييني وأبو إسحاق المروزي عن أبي سعيد من غير تفصيل ، وأما ابن الصباغ فحكى عنه : إن كان الدين لا يحيط بالتركة لم يمنع الدين من انتقال المال إلى الورثة إلا بقدره ، واحتج بأنه لو بيع شيء من ماله بعد موته لكانت الهبة على الميت دون الورثة ، فدل على بقاء ملكه .

فعلى هذا إذا حدث من المال فوائد أو نماء قبل الدين كان ذلك ملكا للميت فيقضى منه دينه ، وينفذ منه وصاياه .

وقال أبو حنيفة : إن كان الدين يحيط بالتركة منع انتقال الملك إلى الورثة وإن كان الدين لا يحيط بالتركة لم يمنع انتقال الملك إلى الورثة بحال ، ولقوله تعالى : « ولكم نصف ما ترك أزواجكم - الآية » ولم يفرق ، وأنه لا خلاف في أن رجلا مات وخلف ابنين وعليه دين فمات أحدهما قبل قضاء الدين ، فإن تركه من عليه الدين تقسم بين الابن وابن الابن . فلو كان الدين يمنع انتقال الملك إلى الورثة لكانت التركة للابن وحده . فعلى هذا لو حصل من التركة فوائد قبل قضاء الدين فإنها للورثة . لا يتعلق بها حق الغرماء ولا الوصية ، وإن كان الدين أكثر من التركة : فقال الوارث : أنا أدفع قيمة التركة من مالي ولا تباع التركة ، وطلب الغرماء بيعها ، فهل يجب بيعها ؟ فيه وجهان بناء على العبد الجاني إذا بذل سيده قيمته وطلب المجنى عليه بيعه ، وكان الأرض أكثر قيمته ، فهل يجب بيعه ؟ فيه وجهان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ثم تقسم التركة بين الورثة . والأسباب التي يتوارث بها الورثة المعيون ثلاثة : رحم ، وولاء ، ونكاح ، لأن الشرع ورد بالارث بها .
وأما المؤاخاة في الدين والموالاتة في النصرة والارث فلا يورث بها ، لأن هذا كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ بقوله عز وجل « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .

فصل والوارثون من الرجال عشرة : الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد ابو الأب وان علا ، والأخ وابن الأخ والعم وابن العم والزوج ومولى النعمة والوارثات من النساء سبع : البنت وبنت الابن والام والجدة والأخت والزوجة ومولاة النعمة ، لأن الشرع ورد بتوريثهم على ما ذكره ان شاء الله تعالى .

فأما ذوو الأرحام . وهم الذين لا فرض لهم ولا تعصيب - فإنهم لا يرثون ، وهم عشرة ولد البنات وولد الأخوات وبنات الأخوة وبنات الأعمام وولد الأخوة من الأم والعم من الأم والعمة والخال والخالة والجسد ابو الأم ومن يدلي بهم . والدليل عليه ما روى أبو أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه ، ولا وصية لوارث » .

فاخبر انه أعطى كل ذي حق حقه ، فدل على أن كل من لم يعطه شيئاً فلا حق له ، ولأن بنت الأخ لا ترث مع أخيها فلم ترث كبنت المولى ، ولا يرث العبد المقتق من مولاة لما ذكرناه من حديث أبي أمامة ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الولاء لمن أعتق ») .

الشرح حديث أبي أمامة أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي أمامة باللفظ الذي ساقه المصنف وهو حسن الاسناد كما أقاد ذلك الحافظ في التلخيص وقال : وكذا رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن خازجة ورواه ابن ماجه من رواية سعيد بن أبي سعيد عن أنس ، ورواه البيهقي من طريق الشافعي ، عن ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا وصية لوارث) قال الشافعي : وروى بعض الشاميين حديثاً

ليس مما يثبت أهل الحديث ، فإن بعض رجاله مجهولون ، فاعتمدنا على المنقطع مع ما انضم إليه من حديث المغازي ، وإجماع العلماء على القول به ، وكأنه أشار إلى حديث أبي أمامة المتقدم ، ورواه الدارقطني من حديث جابر ، وصوب إرساله من هذا الوجه ، ومن حديث علي وإسناده ضعيف ، ومن طريق ابن عباس بسند حسن ، وفي الباب عن معقل بن يسار عند ابن عدي ، ومن حديث خارجة بن عمرو عند الطبراني في الكبير ، ولعله عمرو ابن خارجة انقلب اهـ .

وأما الحديث الثاني « الولاء لمن أعتق » فهو من حديث عائشة عند أحمد والبخاري ومسلم ولفظه « أن بريدة جاءت تستعينها في كتابتها ، ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً ، فقالت لها عائشة : أرجعي إلى أهلك ، فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت ، فذكرت بريدة ذلك لأهلها فأبوا وقالوا : إن شئت أن تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابتاعني فأعتقني ، فأنما الولاء لمن أعتق ، ثم قام فقال : ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة ، شرط الله أحق وأوثق وإنما الولاء لمن أعتق » .

أما الأحكام فقد قال في الرحبية :

أسباب ميراث الوري ثلاثة كل يهيد ربه الوراثة
وهي نكاح وولاء ونسب ما بعدهن للموارث سبب

لقد فرض الله تبارك وتعالى الإرث وجعله مما يجبر عليه الناس ويؤطرون عليه أطراً لأنه الحق من ربهم فليس للمورث أن يحرم أحد وراثته حفظه الذي قسم الله له من ميراثه ، وليس للموارث أن يرد إرثه من الميت فهو يملك نصيبه جبراً من غير اختيار منه ولا حكم قاض .

وفرض الله تعالى أيلولة ما يتركه الميت من مال لأحب الناس إليه

وأوثقهم به علاقة ، وأرجاهم له مودة وشفقة ، وأقربهم تعاوناً معه فجعله في محيط القرابة الحقيقية أو الزوجية أو القرابة الحكيمة وهي ولاء العتق ، وجعل الشارع ولاء العتق كالحمة النسب كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن مولى القوم منهم) رواه أصحاب السنن وابن حبان من حديث رفاعة بن رافع رضى الله عنه عند أحمد والحاكم وفي الأدب المفرد للبخارى .

وكما روى الشافعى عن محمد بن الحسن الشيباني عن أبى يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (الولاء لحمة كلحمة النسب ، لا يباع ولا يوهب) ورواه ابن حبان في صحيحه من طريق بشر بن الوليد عن أبى يوسف لكن قال : عن عبيد الله ابن عمر عن عبد الله بن دينار ، وكذلك رواه البيهقى ، وقال في معرفة السنن والآثار : كأن الشافعى حدث به من حفظه ، فنبى عبيد الله بن عمر من اسناده ، وقد رواه محمد بن الحسن في كتاب الولاء له عن أبى يوسف عن عبيد الله بن عمر من اسناده . هكذا أفاده الحافظ في التلخيص ثم قال : وقال أبو بكر النيسابورى : هذا خطأ ، لأن الثقات رووه عن عبد الله ابن دينار بغير هذا اللفظ ، وهذا اللفظ إنما هو رواية الحسن المرسلة ، ثم ساقه الدارقطنى من طريق يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن الحسن عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال البيهقى : ورويناه من طريق ضمرة عن الثورى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، قال الطبرانى : تفرد به ضمرة يعنى باللفظ المذكور . قال البيهقى : وقد رواه إبراهيم بن محمد ابن يوسف الفريابى أن ضمرة على الصواب كرواية الجماعة . وللبحث بقية سأورده إن شاء الله تعالى في كتاب الولاء كما قدمت أيضاً في كتاب الوصية والله الحمد والمنة على ما أولى وأنعم إنه نعم المولى ونعم النصير .

وفي هذا الذى شرعه الله تبارك وتعالى صلاح المجتمع وإحكام الروابط بين أفرادهِ وتوجيهها إلى التعاون على الخير . وقد حرم التبنى وحرم ما يستتبعه من ميراث كان مقضياً به في الجاهلية وقد جعل الشارع الحكيم الأصل في تقديم بعض الورثة على بعض هو قوة القرابة ، وشدة الصلة

واتصال المنافع بين الوارث والمورث ، ولذا أثر الأقوى قرابة والأشد صلة والأكثر نفعا على من يليه في توفر هذه الخلال ومن ثم قدم الابن على الأخ وقدم الأب على الجد والأم على الجدة وقال تعالى : « آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا » .

والإرث ضربان : عام وخاص ، فأما العام فهو أن يموت رجل من المسلمين ولا وارث له خاص ، فإن ماله ينتقل الى المسلمين ارثا بالتعصيب ، يستوى فيه الذكر والأنثى ، وهل يدخل فيه العامل ؟ فيه وجهان :

وأما الإرث الخاص فيكون بأحد أمرين بسبب أو نسب ، فأما السبب فينقسم قسمين ولاء ونكاح . فأما الولاء فقد مضى بيانه آتفا ، وأما النكاح فهو يرث أحد الزوجين من الآخر على ما يأتي بيانه . وأما النسب فهم الوارثون من القرابة من الرجال والنساء ، فالرجال المجمع على توريثهم خمسة عشر ، منهم أحد عشر لا يرثون الا بالتعصيب . وهم الابن وابن الابن وابن سفل والأخ للأب والأم ، والأخ للاب ، وابن الأخ للاب والأم ، وابن الأخ للاب والعم للاب والأم ، وابن العم للاب ، وابن العم للاب والأم وابن العم للاب ، والمولى المنعم . فكل هؤلاء لا يرث واحد منهم فرضا وإنما يرث تعصبا ، إلا الأخ للأب والأم فإنه يرث بالفرض في المشتركة على ما نذكره . واثنان من الرجال الوارثين تارة بالفرض وتارة بالتعصيب وتارة بالفرض والتعصيب معا وهما الأب والجد أبو الأب . وإن علا ، واثنان لا يرثان إلا بالفرض لا غير ، وهما الأخ للأم والزوج .

وأما النساء المجمع على توريثهن فعشر : وهي الابنة وابنة الابن وان سفل والأم والجددة أم الأم والجددة أم الأب والأخت للأب والأم والأخت للاب والأخت للأم ، والزوجة والمولودة المنعمة فأربع منهن يرثن تارة بالفرض وتارة بالتعصيب ، وهن الابنة ، وابنة الابن ، والأخت للأب والأم والأخت للاب ، والأخت للأم ، والزوجة . وواحدة منهن لا ترث إلا بالتعصيب وهي المولودة المنعمة .

والورثة من الرجال والنساء ينقسمون ثلاثة أقسام : قسم يدلى بنفسه ، وقسم يدلى بغيره ، وقسم يدلى بنفسه وقد يدلى بغيره . فأما القسم الذى يدلى بنفسه فهم ستة : الأب والأم والابن والابنة والزوج والزوجة وهؤلاء لا يحجبون بحال ، وأما القسم الذى يدلى بغيره ما عدا من ذكر من القربات وقد يحجبون . وأما القسم الذى يدلى بنفسه مرة وبغيره أخرى فهو من يرث بالولاء ، وقد يحجب أيضاً ، وقد ورد الشرع بتوريث جميع من ذكرنا على ما يأتى بيانه .

وأما ذوو الأرحام ، وهم ولد البنات وولد الأخوات ، وبنات الإخوة وولد الإخوة للأم ، والخال والخالة ، والعمة والعم للأم وبنات الأعمام وكل جد بينه وبين الميت أم ، ومن يدلى بهؤلاء .

فاختلف أهل العلم فى توريثهم على ثلاثة مذاهب ، فذهب الشافعى رضى الله عنه إلى أنهم لا يرثون بحال ، وبه قال فى الصحابة زيد بن ثابت وابن عمر وهى إحدى الروايتين عن عمر ؛ ومن الفقهاء الزهري ومالك والأوزاعي وأهل الشام وأبو ثور .

وذهبت طائفة إلى أنهم يرثون ويقدمون على الموالى والرد ، ذهب إليه من الصحابة على بن أبى طالب وابن مسعود ومعاذ وأبو الدرداء وهو الصحيح عن عمر ، وذهب الثورى وأبو حنيفة إلى أن ذوى الأرحام يرثون ، ولكن يقدم عليهم المولى والرد ، فإن كان له مولى منعم ورث ، وإن لم يكن له منعم — وهناك من له فرض كالابنة والأخت — كان الباقي لصاحب الفرض بالرد . وإن لم يكن هناك أحد من أهل الفروض ورث ذوو الأرحام وبه قال بعض أصحابنا إن لم يكن هناك إمام عادل ، وهى إحدى الروايتين عن على كرم الله وجهه إلا أنها رواية شاذة ، ولا سند لأبى حنيفة فى مذهبه غير هذه الرواية الشاذة .

دليلاً على أبى حنيفة ما روى أبو أمامة الباهلى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله تعالى قد أعطى لكل ذى حق حقه » الحديث ، فظاهر

النص يقتضى أنه لا حق في الميراث لمن لم يعطه الله شيئاً ، وجميع دوى الأرحام لم يعطهم الله في كتابه شيئاً » فثبت أنه لا ميراث لهم وروى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة فقال : « لا أدري حتى يأتى جبريل » ثم قال : أين السائل عن ميراث العمة والخالة ؟ أتألى جبريل فسارنى أن لا ميراث لهما » .

وروى عطاء بن يسار عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتى قباء على حمار أو حمارة يستخير الله في ميراث العمة والخالة ، فأنزل الله عز وجل أن لا ميراث لهما » قال الحافظ في التلخيص روى « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « سألت الله عز وجل عن ميراث العمة والخالة ، فسارنى جبريل أن لا ميراث لهما » أبو داود في المراسيل والدارقطنى من طريق الدراوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار به مرسل ، وأخرجه النسائى من مرسل زيد بن أسلم ، ووصله الحاكم في المستدرک بذكر أبي سعيد ، وفي إسناده ضعف ، ووصله الطبرانى في الصغير أيضاً من حديث أبي سعيد في ترجمة محمد بن الحارث المخزومى فسيخه وليس في الإسناد من ينظر في حاله غيره ، ورواه الدارقطنى من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة وضعفه بمسعدة بن اليسع الباهلى رواية عن محمد بن عمرو ، ورواه الحاكم من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر وصححه ، وفي إسناده عبد الله بن جعفر المدينى وهو ضعيف ، وروى له الحاكم شاهداً من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر أن الحارث بن عبد أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة فذكره وفيه سليمان الشاذكونى وهو متروك ، وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر عن شريك مرسل .

ولأن كل من لم ترث مع من هو أبعد لم يرث كابتة المولى لما لم ترث مع ابن المولى وهو أبعد منها لم ترث أيضاً إذا انفردت كذلك ، ولهذا لم ترث مع ابن العم وهو أبعد منها ، ولم ترث أيضاً إذا انفردت ، ولأن

ابنة الأخ لما لم ترث مع أختها لم ترث إذا انفردت كابنة المولى ، وعكسه
الابنة والأخت فانهما لما ورثتا مع أخيهما ورثتا اذا انفردتا •

وقال في الرحية ناظماً لهؤلاء العشرة الذين مر بك شأنهم تفصيلاً :
والوارثون من الرجال عشرة أسماؤهم معروفة مشتهرة
الابن وابن الابن مهما نزلوا والأب والجد له وإن علا
والأخ من أي الجهات كانا قد أنزل الله به القرآنا
وابن الأخ المدلى إليه بالأب فاسمع مقالا ليس بالمكذب
والعم وابن العم من أييه فاشكر لذي الإيجاز والتنبيه
والزوج والعق ذو الولاء فجملة الذكور هؤلاء

فرع مولى الموالاة لا يرث عندنا وهو أن يقول رجل لآخر :
واليتك على أن ترثني وأرثك وتنصرني وأنصرك وتعقل عني وأعقل عنك
ولا يتعلق بهذه الموالاة عندنا حكم إرث ولا عقل ولا غيره ، وبه قال زيد
ابن ثابت ومن التابعين الحسن البصري والشعبي ومن الفقهاء الأوزاعي
ومالك ، وذهب النخعي إلى أن هذا العقد يلزم بكل حال ويتعلق به
التوارث والعقل ولا يكون لأحدهما فسخه بحال ، وقال أبو حنيفة : مولى
الموالاة يرث ولكنه يؤخر عن المناسبين . والموالاة وهي عقد جائز لكل
منهما فسخه ما لم يعقل أحدهما عن الآخر فإذا عقل لزمه ذلك ولم يكن له
سبيل إلى فسخه ويفسرون هذا الولاء بأن يعقد شخص مع آخر ليس له
أقرباء عقد مخالفة على أن يعقل عنه إذا جنى ويرثه إذا مات فإذا مات هذا
العاقد الأدنى فإن الأعلى الذي هو مولى الموالاة يرثه بحكم هذه المخالفة فيأخذ
جميع التركة بالضرورة ، أو يأخذ الباقي منها بعد فرض الزوج أو الزوجة إذا
كان الحليف المتوفى متزوجاً ثم إذا لم يكن مولى الموالاة موجوداً وقت موت
الحليف فإن عصبة هي التي ترث هذا الحليف ، والحليف الأدنى لا يرث
من الآخر إذا مات قبله إلا أن يكون مثله معدوم الأقارب هذا هو مذهب
أبي حنيفة وهو مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وحجتهم فيما ذهبوا
إليه قوله تعالى : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين
عقدت أيمانكم فاتوهم نصيبهم إن الله كان على كل شيء شهيداً » وولاء العقد

الوارد في الآية هو ولاء الموالاة . وقد خالفهم في هذا الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله وأكثر أهل العلم على أن الميراث بالموالاة بالنصرة والحلف منسوخ بآيات الموارث بعد أن كان معمولاً به في الجاهلية وصدر الإسلام وكذلك حديث بريدة « الولاء لمن أعتق » فجعل جنس الولاء للعتق فلم يبق ولاء يثبت لغيره لأن كل سبب لم يورث مع وجود النسب لم يورث به مع فقدته كما لو أسلم رجل على يد رجل ، ولأن عقد الموالاة لو كان سبباً يورث به لم يجز فسخه وإبطاله كالنسب والولاء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم أصلياً كان أو مرتداً لما روى أسامة بن زيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » ويرث الذمي من الذمي ، وإن اختلفت أديانهم كاليهودي من النصراني والنصراني من المجوسي ، لأنه حقن دمه ، بسبب واحد فورث بعضهم من بعض كالمسلمين ولا يرث الحربى من الذمي ولا الذمي من الحربى لأن الموالاة انقطعت بينهما فلم يرث أحدهما من الآخر كالمسلم والكافر .

فصل ولا يرث الحر من العبد ، لأن ما معه من المال لا يملكه في أحد القولين ، وفي الثاني يملكه ملكاً ضعيفاً ، ولهذا لو باعه رجع إلى مالكه فكذلك إذا مات . ولا يرث العبد من الحر لأنه لا يورث بحال فلم يرث كالمتردد . ومن نصفه حر ونصفه عبد لا يرث ، وقال المزني : يرث بقدر ما فيه من الحرية ويحجب بقدر ما فيه من الرق ، والدليل على أنه لا يرث أنه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية ، فلم يرث كالعبد ، وهل يورث منه ما جمعه بالحرية ؟ فيه قولان : قال في الجديد : يرثه ورثته ، لأنه مال ملكه بالحرية فورث عنه كمال الحر . وقال في القديم : لا يورث لأنه إذا لم يرث بحريته لم يورث بها ، وما الذي يصنع بماله ؟ قال الشافعي رضي الله عنه : يكون لسيده . وقال أبو سعيد الاصطخري : يكون لبيت المال ، لأنه لا يجوز أن يكون لسيده لأنه جمعه بالحرية فلا يجوز أن يورث لرقه ، فجعل لبيت المال ليصرف في المصالح كمال لا مالك له .

فصل ومن أسلم أو أعتق على ميراث لم يقسم لم يرث لأنه لم يكن وارثاً عند الموت فلم يرث ، كما لو أسلم أو أعتق بعد القسمة . وإن دبر

رجل اخاه فعتق بموته لم يرثه ، لانه صار حراً بعد الموت ، وان قال له : انت حر في آخر جزء من اجزاء حياتي المتصل بالموت ، ثم مات عتق من ثلثه ، وهل يرثه ؟ فيه وجهان : (احدهما) لا يرثه لان العتق في المرض وصية ، والارث والوصية لا يجتمعان (والثاني) يرثه ولا يكون عتقه وصية ، لان الوصية ملك بموت الموصى ، وهذا لم يملك نفسه بموته .

وان قال في مرضه : ان مت بعد شهر فانت اليوم حر ، فمات بعد شهر عتق يوم تلفظ ، وهل يرثه ؟ على الوجهين) .

الشرح حديث أسامة رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه قال الحافظ ابن حجر : واغرب ابن تيمية في المنتقى قاعدى أن مسلماً لم يخرججه وكذا ابن الأثير في جامع الأصول ادعى أن النسائي لم يخرججه . قلت : وفى رواية عند الشيخين قال : « يا رسول الله أتزل غداً في دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور » وكان عقيل ورث أباً طالب هو وطالب ، ولم يرث جعفر ولا على شيئاً لأنهما كانا مسلمين ، وكان عقيل وطالب كافرين .

أما الأحكام فقد قال في الرحبية :

ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث
رق وقتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين

وجملة هذا أن الكافر لا يرث من المسلم بلا خلاف ، وأما المسلم فلا يرث الكافر عندنا ، وبه قال على وزيد بن ثابت وهو قول الفقهاء كافة .

وقال معاذ ومعاوية : يرث المسلم من الكافر ، دليلنا حديث أسامة ابن زيد وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطنى ؛ وابن السكن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ورواه ابن حبان من حديث ابن عمر في حديث ، ومن حديث جابر رواه الترمذى واستغربه وفيه ابن أبى ليلى ، وأخرجه البزار من حديث أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ (لا ترث ملة من ملة) وفيه

عمر بن راشد قال : إنه تفرد به وهو لين الحديث ورواه النسائي والحاكم والدارقطني بهذا اللفظ من حديث أسامة بن زيد قال الدارقطني : هذا اللفظ في حديث أسامة غير محفوظ ، وهم عبد الحق فعزاه الى مسلم وفي البيهقي (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يتوارث أهل ملتين) وفي اساندها الخليل بن مرة وهو واه . هكذا أفاده الحافظ في التلخيص ، والاسلام والكفر ملتان شتى ، فوجب أن لا يتوارثا ويرث الكافر من الكافر إذا اجتمعا في الذمة أو في الحرب ، فيرث اليهودي من النصراني والعكس . وكذا المجوسي إذا جمعهم الذمة أو كانوا حرباً لنا .

فأما أهل الحرب وأهل الذمة فإنهم لا يتوارثون ، وإن كانوا من اليهود والنصارى ، وبه قال من الصحابة عمر وعلي وزيد بن ثابت . ومن الفقهاء مالك والثوري وأبو حنيفة . هذا نقل أصحابنا البغداديين . وقال المسعودي الذمي هل يرث الحربى ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يرثه ، لأن ملتهما واحدة .

(والثانى) لا يرثه لأن حكمنا لا يجزى على الحربى .

هذا مذهبننا . وذهب الزهري والأوزاعي وابن أبى ليلى وأحمد وإسحاق إلى أن اليهودى لا يرث من النصراني وكذلك العكس وإن جمعهم الملة ، وإنما يرث النصراني من النصراني واليهودى من اليهودى ، كما يرث أهل الحرب بعضهم بعضاً إذا تحاكموا إلينا ؛ وإن اختلفت دارهما وكان بعضهم يرى قتل بعض ، وحكم من دخل إلينا بأمان أو تجارة أو رسالة حكم أهل الذمة ويرث بعضهم من بعض ، ومتى كانت امرأة الكافر ذات رحم منه من نسب أو رضاع لم يتوارثا بالنكاح ، وإن كانت غير ذات رحم محرم منه لو أسلمنا أقرراً على نكاحهما وتوارثا بالنكاح ، وإن عقدا بغير ولي ولا شهود .

فرع قال الشافعى : وميراث المرتد لبيت المال . قال العمراني : وجملة ذلك أن العلماء اختلفوا في الإرث بعد موته على أربعة مذاهب :

فذهب الشافعي رحمه الله إلى أن ماله لا يورث بل يكون فيئاً لبيت المال .
 سواء في ذلك ما اكتسبه في حال إسلامه أو في حال رده . وسواء قلنا :
 إن ملكه يزول أو لا يزول أو موقوف . وبهذا قال ابن عباس وهى إحدى
 الروايتين عن على أوبه قال الأوزاعي وأبو يوسف ومحمد ، وذهب قتادة
 وعمر بن عبد العزيز إلى أن ماله يكون لأهل الذمة التى انتقل إليها ، فإن
 انتقل إلى اليهود كان ماله لهم . وإن انتقل إلى النصارى كان ماله لهم .

وقال أبو حنيفة والثوري : ما اكتسبه قبل الردة ورث عنه ، وما اكتسبه
 بعد الردة يكون فيئاً . ودليلنا حديث أسامة فى الفصل ، والمرئد كافر ؛
 ولأنه لا يرث بحال فلم يورث كالكافر ، والجواب على أبى حنيفة هو أن
 من لم يرث المسلم ما اكتسبه فى حالة إباحة دمه لم يرث ما اكتسبه فى حال
 حقن دمه كالذمى إذا لحق بدار الحرب .

إذا ثبت هذا فهل يخمس مال المرتد ؟ فيه قولان يأتيان .

فرع إذا مات العبد وفى يده مال لم يرثه قرابته الأحرار ، لأن
 من الناس من يقول : إنه لا يملك المال ، ومنهم من قال : إنه يملكه إذا
 ملكه السيد وهذا ملك ضعيف يزول بزوال ملك سيده ، وأما من نصفه
 حر ومن نصفه عبد فهو على وجهه مما أورده المصنف ، أما إذا مات مسلم
 حر وخلف أولاداً أحراراً مسلمين وأولاداً مملوكين ورثه الأولاد المسلمون
 الأحرار ، فإن أسلم الكفار أو أعتق العبيد بعد قسمة الميراث لم يشاركوا فى
 الإرث بلا خلاف ، وإن أسلموا أو أعتقوا بعد موت أبيهم وقبل قسمة تركته
 لم يشاركوا فى الميراث عندنا ، وبه قال أكثر أهل العلم . وقال عمر وعثمان
 رضى الله عنهما : إذا أسلموا أو أعتقوا قبل القسمة شاركوا فى الإرث . .
 دليلنا أن كل من لم يرث حال الموت لم يرث بعد ذلك ، كما لو أسلم
 أو أعتق بعد القسمة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف أصحابنا فيمن قتل مورثه فمنهم من قال : ان كان القتل مضمونا لم يرثه لأنه قتل بغير حق وان لم يكن مضمونا ورثه لأنه قتل بحق فلا يحرم به الارث . ومنهم من قال : ان كان متهما كالخطيء او كان حاكما فقتله في الزنا بالبينة لم يرثه لأنه متهم في قتله لاستعجال الميراث ، وان كان غير متهم بان قتله باقراره بالزنا ورثه لأنه غير متهم لاستعجال الميراث . ومنهم من قال : لا يرث القاتل بحال وهو الصحيح لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يرث النفسا تل شيئا » ولأن القاتل حرم الارث حتى لا يجعل ذريعة الى استعجال الميراث فوجب أن يحرم بكل حال لحسم الباب .

الشرح حديث ابن عباس رواه الدارقطني وفي إسناده كثير ابن مسلم وهو ضعيف ، وعند البيهقي حديث آخر بلفظ : (من قتل قتيلا فإنه لا يرثه . وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان والده أو ولده) . وفي إسناده عمرو بن برق وهو ضعيف ، وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه « القاتل لا يرث » وفي إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة تركه أحمد وغيره وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال : إسحاق متروك ورواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لا يرث القاتل شيئا » وأخرجه النسائي وأعله ، والدارقطني وقواه ابن عبد البر . ورواه مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس لقاتل ميراث » وفي سنده انقطاع . وقال البيهقي : (ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا) قال الحافظ ابن حجر : وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمر وقال : إنه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن عمر أيضا هكذا أفاده الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير .

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضي الله عنه : (والقاتلون عمداً أو خطأ لا يرتون) وجملة ذلك أن العلماء اختلفوا في ميراث القاتل من المقتول ، فذهب الشافعي إلى أن القاتل لا يرث المقتول لا من ماله ولا من دينه سواء

قتله عمداً أو خطأ أو مباشرة أو بسبب مصلحة . كسقى الدواء أو ربط الجرح أو لغير مصلحة متهما كان أو غير متهم ، وسواء كان القاتل صغيراً أو كبيراً ، عاقلاً أو مجنوناً وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وأحمد بن حنبل . والمانع من الميراث هو معنى يقوم بالشخص فيحرم لأجله من الميراث ، وذلك كأن قتل رجل زوجته حرم من الميراث معاملة له بنقيض مقصوده ، لأن الظاهر من فعل القاتل هو استعجال حيازة المال بالخلافة عن المورث فيعاقب بالحرمان منه ، فبسبب الإرث قائم وهو الزوجية لكن قد وجد ما يمنع هذا السبب أن يعمل عمله ويثبت له حكمه وهو القتل ، وهو معنى قائم بالمجروح نفسه انتفت به أهليته للميراث ، وقال أبو اسحاق المروزي من أصحابنا : إذا كان القاتل غير متهم بأن كان حاكماً فجاء مورثه فآقر عنده بقتل رجل عمداً وطلب وليه القود فمكته الحاكم من قتله ، أو اعترف عندنا بالزنا وهو محصن فرجمه أو اعترف بقتل الحرابة فقتل فإنه يرثه لأنه غير متهم في قتله .

ومن أصحابنا من قال : إن كان القتل مضموناً لم يرث القاتل لأنه قتل بغير حق ، وإن كان غير مضمون بأن قتله قصاصاً أو في الزنا أو كان باغياً فقتله العادل وما أشبه ذلك ورث ، لأنه قتل بحق فلا يمنع الارث . وقال عطاء وابن المسيب ومالك والأوزاعي : إن كان القتل عمداً لم يرث القاتل لا من ماله ولا من دينه وإن كان القتل خطأ ورث ماله ولم يرث من دينه . وقال أبو حنيفة وأصحابه إن قتله بمباشرة فلا يرثه سواء قتله عمداً أو خطأ إلا إن كان القاتل صبياً أو مجنوناً أو عادلاً فقتل الباغي فإنهم لا يرثون ، وإن قتله بسبب ، مثل أن حضر بئراً أو نصب سكيناً فوقع عليها مورثه أو كان يقود دابة أو يسرقها فرفسته فإنه يرثه إن كان راکباً للدابة فرفست مورثه أو وطئته فمات فقال أبو حنيفة : لا يرثه ، وقال أبو يوسف ومحمد : يرثه . أما نحن فدللنا ما روينا من حديث ابن عباس « لا يرث القاتل شيئاً » وحديث عمر وحديث أبي هريرة وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وكلها نصوص في أن القاتل لا يرث وقد صار العمل بهذه الأحاديث من الأمة خلفاً عن سلف .

فرع في مذاهب العلماء في القتل الخطأ ، ومذهبنا أنه إذا قتل الوارث مورثه حرم من الميراث في تركته كالرجل يقتل زوجته ، والولد يقتل أباه أو أمه ، فقد أخرج أحمد في مسنده ومالك في موطنه وابن ماجه في سننه عن عمر أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : (ليس لقاتل ميراث) ولما رواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا يرث القاتل شيئاً) .

ولما كان القتل بغير حق جريمة شنعاء تستحق أشد العقاب ، والظاهر من حال القاتل أنه قتل المورث استعجالاً لحيازة ما في يده من مال فيعاقب بالحرمان منه معاملة له بنقيض مقصوده ، ولكيلا يجترأ الورثة على قتل مورثيهم ، وأيضاً فإن القتل جريمة محظورة والميراث نعمة ولم يعمد في الشريعة أن يكون الفعل المحظور سبباً في النعمة .

فرع في القتل المانع من الإرث عند العلماء ، اتفق جمهور الفقهاء على أن القتل مانع من الإرث عدا الخوارج فقالوا : لا يمنع القتل من الإرث ، ولكنهم اختلفوا في القتل الذي يكون مانعاً إلى مذاهب فمذهبنا أن كل قتل يوجب عقوبة مالية أو غير مالية فهو مانع من الإرث سواء كان عمداً أم خطأ وسواء كان بالمباشرة أم بالتسبب وسواء كان بحق أو بغير حق وفي وجه أن القتل إن كان مضموناً فلا ميراث للقاتل وإن كان غير مضمون كأن كان بحق فله الميراث إلا إذا كان قتله لردته فلا توارث لكفر المورث ولكن كما قررنا إذا قتله قصاصاً أو لحد الزنا أو كان باغياً وكان القاتل عادلاً وهذا وجه لبعض أصحابنا والأول هو قول الشافعي قولاً واحداً .

وقالت الحنابلة : إن كل قتل يوجب عقوبة مالية أو غير مالية فهو مانع من الإرث كالقتل بحق أو بغيره .

وقال مالك رحمه الله تعالى : إن القتل المانع من الإرث هو العمد للعدوان فحسب بمباشرة أم بالتسبب ، وسواء كان بآلة من شأنها القتل أم بغيرها ، وسواء كان بقصد القتل ، أم بقصد الضرب لغير التأديب ، أما

القتل الخطأ فلا يمنع الميراث عندهم إلا من الدية فقط ، فإنه يحرم الوارث من الإرث فيها ، ويرث ما عداها . وكذلك لا يمنع من الإرث ما كان بعذر كالقتل دفاعاً عن النفس أو بسبب مجاوزة حق الدفاع الشرعى ، والقتل عند مفاجأة الزوجة أو أى محرم له مع الزانى بها ، وكذلك القتل بحق القصاص والحد - وإذا قتل المجنون أو الصبى مورثه ورثه على الصحيح من مذهب مالك .

أما مذهب الحنفية فكل قتل يستوجب قصاصاً أو كفارة فهو مانع من الإرث وهذا الضابط يشمل أربعة أنواع من القتل ، هى القتل العمد ، وشبه العمد والخطأ وما جرى مجرى الخطأ .

وحد القتل العمد أن يعتمد المكلف ضرب إنسان بما يقتل غالباً من غير حق كما لو تعمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجراه فى تفريق الأجزاء أو بحجر كبير أو عصا غليظة من شأنها أن تقتل غالباً وأن يكون من غير حق شرعى .

وشبه العمد أن يعتمد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً ، كالعصا الصغيرة ونحوها فالفرق بينه وبين العمد هو فى الآلة التى يقع بها الضرب .

وأما الخطأ فأن يقتله من غير قصد الى قتله ، بل يكون المقصود بالفعل شيئاً آخر ، وهو إما أن يكون خطأ فى القصد كأن يرمى شيئاً يظنه حيواناً فإذا هو إنسان ، أو حريباً فإذا هو مسلم ، وأما أن يكون خطأ فى الفعل كأن يرمى طائراً فينحرف السهم فيصيب إنساناً .

وهنا يختلف أبو حنيفة وصاحباؤه فى تحديد القتل العمد وشبه العمد ، فأبو حنيفة يقول : العمد هو أن يعتمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجراه فى تفريق الأجزاء ، كالمحدد من الخشب والحجر ، وشبه العمد أن يعتمد ضربه بما لا يستعمل للقتل غالباً كالعصا ونحوها ، وقال الصاحبان العمد هو أن يعتمد ضربه بما يقتل به غالباً وإن لم يكن محدداً كحجر كبير وشبه العمد أن يعتمد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً ، كالعصا الصغيرة ، ولا أثر

لهذا الخلاف في باب الميراث . لأن كلا من العمد وشبهه مائع من الإرث ، وإنما يظهر أثر ذلك في القصاص . فلو تعمد شخص ضرب آخر بحجر كبير غير محدد فقتله فعليه القصاص عند صاحبين لأنه قتل عمد ، وقال أبو حنيفة : عليه الدية والكفارة لأنه شبه عمد والراجح من مذهبي صاحبين .

وأما ما يجري مجرى الخطأ الذي ذكرناه آنفا فهو ما يقع من غير قصد أصلاً ، كنائم ينقلب على شخص فيقتله ، وكمن يقع من شاهق على غيره فيقتله ، أو يسقط من يده حجر على آخر فيقتله ففي جميع هذه الحالات يمنع القاتل من الميراث عند هؤلاء السادة الحنفية لأن القتل العمد يستوجب الائم ويتعلق به وجوب القصاص ، والثلاثة التي بعده فيها الكفارة وإن كان فيها الدية أيضاً .

أما إذا كان القتل لا يستوجب قصاصاً ولا كفارة فإنه لا يمنع الإرث ، وإن كان عمداً واستثنى هؤلاء السادة - أعني الحنفية - من ذلك قتل الأب ابنه عمداً فإنه يمنع الإرث ، وإن كان لا يوجب قصاصاً ولا كفارة ، لأنه في الأصل موجب للقصاص ، وإنما سقط عنه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقتل والد بولده ولا سيد بعبده) .

ويشمل القتل غير الموجب للقصاص والدية القتل الصادر من غير المكلف كالمجنون والصبي والقتل بحق والقتل بعذر والقتل بالتسبب من غير مباشرة .

فلو قتل المجنون أو الصبي مورثه لم يسقط حقهما في الميراث لأن فعل هذين لا يتعلق به حكم ، إذ هما غير مكلفين شرعاً ، وكذا لا يحرم من الميراث من قتل مورثه بحق كالقتل قصاصاً أو حداً أو بسبب البغى والخروج على جماعة المسلمين ، وكذا إذا قتل بعذر كقتل الزوج زوجته والزاني بها عند مفاجأتها حال الزنا ، وكذلك كل ذي رحم محرم منه إذا فاجأها مع الزاني بها وكذلك يقتل دفاعاً عن ماله أو عرضه .

وإذا كان القتل عن طريق التسبب لا عن طريق المباشرة فإنه لا يمنع الإرث كمن يفعل فعلا لا حق له فيه فيتسبب عنه هلاك المورث .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف قول الشافعي رحمه الله فيمن بت طلاق امراته في المرض المخوف واتصل به الموت ، فقال في أحد القولين : أنها ترثه لأنه متهم في قطع أرثها فورثت ، كالقاتل لما كان متهما في استعجال الميراث لم يرث . (والثاني) أنها لا ترث وهو الصحيح ، لأنها بينونة قبل الموت فقطعت الإرث كالطلاق في الصحة ، فإذا قلنا : أنها ترث فإلى أي وقت ترث ؟ فيه ثلاثة أقوال : (أحدها) أن مات وهي في العدة ورثت لأن حكم الزوجية باق ، وإن مات وقد انقضت العدة لم ترث لأنه لم يبق حكم الزوجية . (والثاني) أنها ترث ما لم تتزوج لأنها إذا تزوجت علمنا أنها اختارت ذلك (والثالث) أنها ترث أبداً ، لأن توريثها للفرار ، وذلك لا يزول بالتزويج فلم يبطل حقها .

وأما إذا طلقها في المرض ومات بسبب آخر لم ترث لأنه بطل حكم المرض ، وإن سألته الطوق لم ترث لأنه غير متهم . وقال أبو علي بن أبي هريرة : ترث لأن عثمان بن عفان رضى الله عنه ورث تهاضر بنت الأصيب من عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه وكانت سألته الطلاق ، وهذا غير صحيح فإن ابن الزبير خالف عثمان في ذلك ، وإن علق طلاقها في الصحة على صفة تجوز أن توجد قبل المرض فوجدت الصفة في حال المرض لم ترث ، لأنه غير متهم في عقد الصفة ، وإن علق طلاقها في المرض على فعل من جهتها ، فإن كان فعلا يمكنها تركه ففعلت لم ترث لأنه غير متهم في ميراثها ، وإن كان فعلا لا يمكنها تركه كالصلاة وغيرها فهو على القولين ، وإن قذفها في الصحة ثم لاعنها في المرض لم ترث ، لأنه مضطر إلى اللعان للبراء الحد فلا تلحقه التهمة . وإن فسخ نكاحها في مرضه بأحد العيوب ففيه وجهان : (أحدهما) أنه كالطلاق في المرض . (والثاني) أنها لا ترث لأنه يستند إلى معنى من جهتها ولأنه محتاج إلى الفسخ لما عليه من الضرر في المقام معها على العيب) .

فصل وإن طلقها في المرض ثم صح ثم مرض ومات ، أو طلقها في المرض ثم ارتدت ثم عادت إلى الإسلام ثم مات لم ترثه قولاً واحداً لأنه أتت عليها حالة لو مات سقط أرثها فلم يعد .

الشرح إذا طلق الرجل امرأته في مرض موته وقع الطلاق رجعيًا فمات وهي في العدة أو مات قبله في العدة ورث أحدهما صاحبه بلا خلاف

أيضاً ، لأن الرجعية حكمها حكم الزوجة إلا في إباحة وطئها ، وهى كالحائض ، وإن كان الطلاق بائناً ، فإن ماتت قبل الزوج لم يرثها الزوج وهو اجماع أيضاً لا خلاف فيه ، فإن مات الزوج قبلها فهل ترثه ؟ فيه قولان .

قال في القديم : ترثه ، وبه قال عمر وعثمان وعلي ، ومن الفقهاء شعبة ومالك والأوزاعي والليث وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد ، ووجه هذا ما روى أن عمر قال : « المبتوتة في حال المرض ترث من زوجها » وروى أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر بنت أصبع الكلبية في مرض موته فورثها منه على بن أبي طالب وقال : قد كان أشرف على موت ، ولأنه متهم في قطع ميراثها فغلظ عليه وورثت منه كالقاتل لما كان متهما في القتل لاستعجال الميراث غلظ عليه فلم يرث .

وقال في الجديد : لا ترثه ، وبه قال عبد الرحمن بن عوف وابن الزبير وأبو ثور وهو الصحيح ، لأنها فرقة بقطع ميراثه منها فقطعت ميراثها عنه كما أبانها في حال الصحة وعكسه الرجعية ، ولأنها فرقة لو وقعت في الصحة لقطعت ميراثها عنه فإذا وقعت في المرض قطعت ميراثها عنه كاللعان ، ولأنها ليست بزوجة له بدليل أنه لا يلحقها طلاقه ولا إيلأؤه ولاظهاره ولا عدة وفاته فلم ترثه كالأجنبية .

وأما ما روى عن عمر وعثمان وعلي ، فإن ابن الزبير وعبد الرحمن ابن عوف خالفاهم في ذلك فقال ابن الزبير : أما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة ، وعبد الرحمن بن عوف إنما طلق امرأته في مرض موته ليقطع ميراثها عنه ، فإذا قلنا في الجديد فلا تفرع عليه ، وإن قلنا بقوله القديم قال : متى ترثه ؟ فيه ثلاثة أقوال :

(أحدها) ترثه ما دامت في عدتها منه ، فإذا انقضت عدتها لم ترثه : وبه قال أبو حنيفة وسفيان والليث والأوزاعي وإحدى الروایتين عن أحمد ، لأن الميراث للزوجة إنما يكون لزوجة أو لمن هى في حكم الزوجات ، فما دامت في عدتها منه فهم في حكم الزوجات .

(والثاني) أنها ترثه ما لم تتزوج بغيره ، فإذا تزوجت بغيره لم ترثه ، وبه قال ابن أبي ليلى ، وهى الرواية الصحيحة عن أحمد ، لأن حقها قد ثبت فى ماله ، فإذا لم يسقط بينوثتها لم يسقط بانقضاء عدتها ، وإنما يسقط برضاها ، فإذا تزوجت فقد رضيت بفراقه وقطع حقها عنه .

(والثالث) أنها ترثه أبداً سواء تزوجت أو لم تتزوج ، وبه قال مالك لأنها قد ثبت لها حق فى ماله فلم ينقص بانقضاء عدتها ولا بتزويجها كمهرها .

فرع إذا أقر فى مرض موته أنه قد كان طلق امرأته فى صحته ثلاثاً بانت منه ، قال الشيخ أبو حامد : ولا ترثه قولاً واحداً ، لأن ما أقر به فى مرض موته وإضافته إلى الصحة كالذى فعله فى الصحة كما لو أقر فى مرض موته أنه كان وهب ماله فى صحته وأقبضه ، فإن ذلك لا يعتبر من الثلث . وحكى القاضى أبو الطيب عن بعض أصحابنا فى ذلك قولين كما لو طلقها ثلاثاً فى مرض موته لأنه متهم فى إسقاط حقها فلم يسقط بدليل أنه لا يسقط بهذا الإقرار نفقتها ولا سكنائها فى حال النكاح وإن أضاف ذلك إلى وقت ماض .

فرع وإذا كان الرجل مريضاً فسأله امرأته أن يطلقها ثلاثاً ومات فى مرضه ذلك ، أو قال لها فى مرض موته : أنت طالق ثلاثاً إن شئت ، فقالت : شئت ، طلقت ، وهل ترثه ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو على ابن أبى هريرة : هى على القولين ، لأن الأصل فى هذا قصة عثمان فى توريثه تماضر زوجها عبد الرحمن بن عوف فى مرض موته ، وقد كانت سألتها الطلاق .

وقال الشيخ أبو حامد : لا ترثه قولاً واحداً . وهو المذهب لأنها إذا سأله الطلاق فلا تهمة عليه فى طلاقها . وأما قصة تماضر لا حجة فيها لأن عبد الرحمن قال لنسائه : من اختارت منكن أن أطلقها طلقها . فقالت تماضر : طلقنى . فقال لها : إذا حضت فأعلمينى فأعلمته فطلقها . وليس

طلاقة لها في هذا الوقت جواباً لكلامها لأن قولها طلقني يقتضي الجواب في الحال . فإذا تأخر ثم طلقها كان ذلك ابتداء طلاق . وإن سألت في مرض موته أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثة ثم مات فهل ترثه فيه قولان . لأنها سألت في طلقها فإذا طلقها ثلاثاً صار متهماً بذلك لأنه قصد قطع ميراثها . فصار كما لو طلقها ثلاثاً ابتداء من غير سؤالها .

فرع إذا علق المريض طلاق امرأته ثلاثاً بصفة ثم وجدت تلك الصفة في مرضه ومات ، فهل ترثه ؟ نظرت فإن كان صفة لها منه بد مثل أن قال لها : إن دخلت الدار أو خرجت منها أو كلمت فلانا أو صليت النافلة أو صمت النافلة فأنت طالق ثلاثاً . ففعلت ذلك في مرض موته لم ترثه قولاً واحداً . لأنها إذا فعلت ذلك مع علمها بالطلاق فقد اختارت وقوع الطلاق عليها بما لها منه بد فصارت كما لو سألت الطلاق ، وإن كانت صفة لا بد منها بأن قال : إن تنفست أو صليت الفرض أو كلمت أباك أو أمك فأنت طالق ثلاثاً ففعلت ذلك في مرض موته ومات فهل ترثه ؟ على القولين لأنها لا بد لها من فعل هذه الأشياء فصار كما لو طلقها ثلاثاً طلاقاً منجزاً .

وقال الشيخ أبو حامد : إن قال لها إن مرضت فأنت طالق ثلاثاً فمات في مرضه فيه قولان : لأنه لما جعل مرض موته شرطاً في وقوع الطلاق عليها كان متهماً في ذلك ، فإن قال لها وهو صحيح : إن جاء رأس الشهر أو جاء الحاج أو طلعت الشمس وما أشبه ذلك فأنت طالق ثلاثاً ، فوجدت هذه الصفات في مرض موته فهل ترثه ؟ قال البغداديون من أصحابنا : ترثه قولاً واحداً لأنه غير متهم في ذلك ، لأن اتفاق ذلك في مرضه مع هذه الصفات لم يكن من قصده . أما إذا قال : أنت طالق ثلاثاً قبل موتى بشهر ، فإن عاش هذا الزوج بعد هذا القول أقل من شهر ثم مات لم يحكم بوقوع الطلاق لأنها لا تحكم بوقوعه قبل محله ، وإن عاش بعد ذلك شهراً ومات مع الشهر لم يقع الطلاق لأن الطلاق إنما يقع عقب الإيقاع مما معه ، وإن عاش شهراً واحداً طلقت قبل موته بشهر .

قال الشيخ أبو حامد : وهل ترثه ؟ فيه قولان لأنه متهم في ذلك ، ثم انه بذلك منعها من الميراث .

فرع إذا طلقها ثلاثاً في مرضه ، ثم صح ثم مرض ثم مات فإنها لا ترثه قولاً واحداً ، لأنه قد تخلل بين المرض والموت حالة لو طلقها ثلاثاً فيها لم ترث شيئاً ، فكذلك إذا طلقها قبل تلك الحالة فوجب ألا ترث . وهكذا إذا طلقها في مرض موته ثلاثاً ثم ارتد الزوج أو الزوجة ، ثم رجعا ثم مات الزوج لم ترثه قولاً واحداً .

فرع إذا طلق امرأته في الصحة ثم لاعنها في مرض موته لم ترثه قولاً واحداً لأنه مضطر إلى اللعان لدرء الحد فلا تلحقه التهمة ، وإن قذفها في مرض موته ولاعنها - قال ابن الصباغ : فإنها لا ترثه قولاً واحداً لأنه في حاجة إلى اللعان لإسقاط الحد عن نفسه .

قال ابن اللبان : ويحتمل أن يقال : إن كان قد بقي الحمل فإنها لا ترثه لأنه مضطر إلى قذفها ، وإن لم ينف الولد ورثته في أحد القولين ، لأنه لم يضطر إلى قذفها ، وإن فسخ نكاحها في مرض موته بأحد العيوب ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو إسحاق . أحدهما : كالطلاق في المرض فيكون في ميراثها منه قولان . والثاني : لا ترثه قولاً واحداً ، لأنه يستند إلى معنى من جهة ، ولأنه به حاجة إلى الفسخ لما عليه من الضرر في المقام معها على العيب .

فرع إذا كانت تحته أربع نسوة وطلقهن في مرض موته طلاقاً بائناً ثم تزوج بعدهن أربعاً سواهن ثم مات من مرضه ذلك - فإن قلنا بالجديد : وإن المبتوتة في مرض لا ترث كان ميراثه للأربع زوجات دون المطلقات ، وإن قلنا بالقديم : وإن المبتوتة في مرض الموت ترث فمتى ترث؟ فيه ثلاثة أوجه حكاهما الشيخ أبو حامد .

(أحدها) أنه للزوجات الجديدات دون المطلقات لأنه لا يجوز أن يرث الرجل أكثر من أربع زوجات ولا بد من تقديم بعضهن على بعض ، فكان

تقديم الزوجات أولى ، لأن ميراثهن ثابت بنص القرآن ، وميراث المطلقات
ثبت بالاجتهاد .

(والثاني) أنه للزوجات المطلقات دون الزوجات الجديدات ، لأنه
لا يجوز أن يرثه أكثر من أربع ، فكان تقديم المطلقات أولى لأن حقهن
أسبق .

(والثالث) أنه يكون بين المزوجات والمطلقات بالسوية لأن إرث
الزوجات ثابت بنص القرآن ، وإرث المطلقات ثابت بالاجتهاد فشرک بينهما ،
وقول من قال : لا يجوز أن يرثه أكثر من أربع زوجات ليس بصحيح لأن
الشرع إنما منع من نكاح ما زاد على أربع ، وأما توريث ما زاد على أربع
فلم يمنع الشرع منه ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات متوارثان بالفرق أو الهدم ، فإن عرف مـوت
أحدهما قبل الآخر ونسى ، وقف الميراث إلى أن يتذكر ، لأنه يرجي أن يتذكر ،
وان علم أنهما ماتا معاً أو لم يعلم موت أحدهما قبل الآخر ، أو علم موت
أحدهما قبل موت الآخر ، ولم يعرف بعينه ، جعل ميراث كل واحد منهما لمن
بقي من ورثته ولم يورث أحدهما من الآخر ، لأنه لا تعلم حياته عند موت
صاحبه ، فلم يرثه كالجنين إذا خرج ميتاً .

فصل وان أسر رجل أو فقد ولم يعلم موته لم يقسم ماله حتى
يمضي زمان لا يجوز أن يعيش فيه مثله ، وان مات له من يرثه دفع إلى كل
وارث أقل ما يصيبه ووقف الباقي إلى أن يتبين أمره .

الشرح اذا مات متوارثان كالرجل وابنه أو كالزوجين بالفرق أو
الهدم فإن علم أن أحدهما مات أولاً وعرف عينه ورث الثاني من الأول ،
وإن علم أن أحدهما مات أولاً وعرف عينه ثم نسي ، وقف الأمر إلى أن يتذكر
من الأول منهما فيرث منه الثاني ، لأن الظاهر ممن علم ثم نسي أنه يتذكر ،

وهذا لا خلاف فيه ، وإن علم أنهما ماتا معاً أو علم أن أحدهما أولاً ولم يعرف عينه .

قال الشيخ أبو حامد : مثل أن غرقا في ماء فرأى أحدهما يصعد من الماء وينزل ولم يعرف عينه ، والآخر قد نزل ولا يصعد ، فإنه يعلم لا محالة أن الذي يصعد وينزل لم يمت ، وأن الذي نزل ولا يصعد قد مات ، أو لم يعلم هل ماتا في حالة واحدة أو مات أحدهما قبل الآخر ، فمذهبنا في هذه الثلاث المسائل أنه لا يرث أحدهما من الآخر ، ولكن يرث كل واحد منهما ورثته غير الميت معه . وبه قال أبو بكر وعمر وابن عباس وزيد ابن ثابت ومالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم . وذهب علي بن أبي طالب إلى أنه يرث كل واحد منهما الآخر ثم يرثهما ورثتهما وبه قال داود .

دليلنا ما روى عن زيد بن ثابت أنه قال : ولاني أبو بكر مواريث قتلى اليمامة فكنت أورث الأحياء من الموتى ولا أورث الموتى من الموتى ، ولا كل من لم تعلم حياته عند موت مورثه لم يرثه ، أصله الحمل ، وهو أن رجلاً إذا مات وخلف امرأة حاملاً فإنه إن خرج حياً ورث ، لأننا تيقنا حياته عند موت مورثه ، وإن خرج ميتاً لم يرث ، لأننا لا نعلم حياته عند موت مورثه ، ولأن ثورث كل واحد منهما من الآخر خطأ ييقن ، لأنهما إن ماتا معاً في حالة واحدة لم يرث أحدهما الآخر وإن مات أحدهما قبل الآخر فتورث السابق منهما موتاً من الآخر خطأ فإذا كان كذلك لم يرث أحدهما من الآخر لأنه ليس أحدهما أن يكون مات أولاً بأولى من الآخر لأنه ليس أحدهما أن يكون مات أولاً بأولى من الآخر .

فرع إذا مات رجل وخلف ولداً أسيراً في أيدي الكفار فإنه يرث ما دام يعلم حياته ، وبه قال أهل العلم كافة ، وقال النخعي لا يرث الأسير . دليلنا قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » ولم يفرق بين الأسير وبغيره . فأما إذا لم تعلم حياته فحكمه حكم المفقود ، وإذا فقد رجل وانقطع خبره لم يقسم ماله حتى يعلم موته أو يمضي عليه من الزمان من حين ولد زمان لا يعيش فيه مثله فحينئذ يحكم

الحاكم بموته ويقسم ماله بين ورثته الأحياء يومئذ دون من مات من ورثته قبل ذلك .

وقال مالك « إذا مضى له من العمر ثمانون سنة قسم ماله » وقال عبد الله بن الماجشون « إذا مضى له تسعون سنة حكم الحاكم بموته » وقال أبو حنيفة : « إذا مضى له مائة وعشرون سنة » وحكى بعضهم أن ذلك مذهب الشافعي .

وإن مات للمفقود من يرثه قبل أن يحكم بموته أعطى كل وارث من ورثته ما يتيقن أنه له ، ووقف المشكوك فيه إلى أن يتيقن أمر المفقود ، مثل أن تموت امرأة وتخلف زوجا وأختين وأخا لأب وأم مفقوداً ، فإن الزوج لا يستحق النصف كاملاً إلا إذا تيقنا حياة الأخ عند موت المرأة ، ولا يستحق الأختان أربعة أسباع المال إلا إذا تيقنا موت الأخ عند موت المرأة ، والعمل في هذه وما أشبهها أن يقال : لو كان الأخ ميتاً وقت موت أخته لكافت الفريضة من سبعة للزوج ثلاثة وللأختين لأب والأم أربعة ، ولو كان الأخ حياً وقت موت أخته لكافت الفريضة من ثمانية ، للزوج أربعة ولكل أخت سهم وللأخ سهمان والثمانية لا توافق السبعة . فيضرب الثمانية في سبعة فذلك ستة وخمسون ، فيعطى الزوج نصيبه وهو عند موت الأخ ، فله حينئذ ثلاثة من سبعة مضروب في ثمانية فذلك أربعة وعشرون وتعطى كل أخت نصيبها وهو عند وجود الأخ حياً عند موت أخته ، وذلك سهم من ثمانية مضروب في سبعة ، فذلك سبعة ويبقى من المال ثمانية عشر سهماً ، فيوقف ذلك إلى أن يتبين أمر الأخ ، فإن بان أنه كان حياً وقت موت أخته كان له سهمان من ثمانية في سبعة فذلك أربعة عشر سهماً يأخذها من الموقوف وللزوج أربعة في سبعة فذلك ثمانية وعشرون فمعه أربعة وعشرون ويبقى له أربعة يأخذها من الموقوف وقد استوفى الأختان نصيبهما ، وإن بان أن الأخ كان ميتاً وقت موت أخته كان للأختين أربعة من سبعة في ثمانية فذلك اثنان وثلاثون فمعهما أربعة عشر ويبقى لهما ثمانية عشر وهو الموقوف فيأخذانه وقد استوفى الزوج نصيبه ، هذا هو المشهور من المذهب .

وخرج ابن اللبان في ذلك وما أشبهه وجهين آخرين :

(أحدهما) أن يجعل حكم الأخ المفقود حكم الحي ، لأن الأصل بقاء حياته ، فلا ينتقص الزوج من النصف كاملاً وإن لكل أخت الثمن ويوقف ربع المال ، فإن بان أن الأخ كان حياً وقت موت أخته دفع إليه الربع أو إلى ورثته إن كان قد مات . وإن بان أنه ميت وقت موت أخته أخذ من الزوج نصف السبع ودفع ذلك مع الربع الموقوف إلى الأختين وهل يؤخذ من الزوج ضامن في نصف السبع . فيه قولان :

(أحدهما) يؤخذ منه ضمان بجواز أن يكون الأخ ميتاً .

(والثاني) لا يؤخذ منه ضمين كما يقسم مال الغرماء على الأحياء من ورثتهم ولا يؤخذ منهم ضمان والله تعالى أعلم .

وبالجملة : فإذا مات جماعة دفعة واحدة بسبب واحد في وقت واحد أو بأسباب متعددة كالغرق أو الحرق أو الهدم أو الوباء أو الحرب وكان بينهم سبب من أسباب الإرث ولم يعلم من مات منهم قبل الآخر فالحكم في هذه الحالة أنه لا يستحق أحدهم في تركة الآخر شيئاً ، وتقسم تركة كل واحد على ورثته الموجودين وقت موته ، وذلك لما قدمناه من أن شرط استحقاق الميراث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث ، وهذا الشرط غير متحقق هنا ، إذ لا يمكن الجزم بتحقيق حياة أحدهما وقت موت الآخر وهو ما اتفق عليه فقهاء الأمصار ، وعلى هذا إذا مات شقيقان في حادث سيارة ولم يعلم أيهما مات أولاً وترك كل منهما أما وبنتاً وابن عم كان للأم السدس وللبنت النصف ولابن العم الباقي في تركة كل منهما ولا شيء لأحد الأخوين في تركة أخيه .

وإذا مات الأب والابن غرقاً ولم يعلم أيهما مات أولاً وترك الأب زوجته أم ابنه الميت معه وبنته وأباه كان للزوجة الثمن فرضاً وللبنت النصف فرضاً ، وللاب السدس فرضاً والباقي تعصياً ولا شيء لابنه الذي مات معه

وتكون تركة الابن لورثته وهم أمه ولها الثلث فرضاً وأخته ولها النصف
وجده وله الباقي ولا شيء لأبيه الذي مات معه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ميراث أهل الفرائض

وأهل الفرائض هم الذين يرثون الفروض المذكورة في كتاب الله عز وجل ،
وهي النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس ، وهم عشرة ، الزوج ،
والزوجة والأم والجدة ، والبنت وبنت الابن ، والأخت وولد الأم والأب مع
الابن وابن الابن والجد مع الابن وابن الابن .

فأما الزوج فإيه فرضان ، النصف ، وهو إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن ،
والربع وهو إذا كان معه ولد أو ولد ابن . والدليل عليه قوله عز وجل
« ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد فلكم
الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين » (١) . .

فأما الزوجة فلها أيضاً فرضان : الربع إذا لم يكن معها ولد ولا ولد
ابن . والثلث إذا كان معها ولد أو ولد ابن . والدليل عليه قوله تعالى :
« ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث
مما تركن من بعد وصية يوصون بها أو دين » فنص على فرضها مع وجود
الولد وعدم الولد ، وقسنا ولد الابن في ذلك على ولد الصلب ، لاجتماعهم
على أنه كولد الصلب في الإرث والتعصيب ، فكذا في حجب الزوجين ،
وللزوجتين والثلث والأربع ما للواحدة من الربع والثلث لفهم الآية .

الشرح الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة ، النصف
ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وأهل الفروض
عشرة .

٢ - الزوجة
٤ - الجدة

١ - الزوج
٣ - الأم

٦ - بنت الابن

٥ - البنت

٨ - ولد الأم

٧ - الأخت

٩ - الأب مع الابن وابن الابن

١٠ - الجد مع الابن أو ابن الابن .

وقالت الحنفية أصحاب الفروض اثنا عشر : الأب ، والأم ، والزوج ،
والزوجة ، والجد الصحيح ، والجدة الصحيحة ، والبنت وبنات الابن وان
نزل والأخوات الشقيقات والأخوات لأب والاختوة لأم والأخوات لأم .

فأما الزوج فله فرضان ، النصف مع عدم الولد وولد الابن ، والرابع مع
وجود الولد أو ولد الابن وان سفل ، ذكرأ كان أو أنثى ، لقوله « ولكم نصف
ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد » فان كان لهن ولد فلكم الربع مما
تركن « (١) فأما الزوجة فلها الربع من زوجها إذا لم يكن له ولد أو ولد
ابن وان سفل ولها منه الثمن اذا كان له ولد أو ولد ابن وان سفل ذكرأ
كان أو أنثى لقوله تعالى « ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد
فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم » (٢) وللزوجتين والثلاث والأربع
ما للزوجة الواحدة لقوله تعالى (ولهن) وجعل سبحانه لهن نصف ميراث
الذكر .

إذا ثبت هذا فإن الزوج حائتين (الحالة الأولى) أنه يرث نصف تركه
الزوجة ان لم يكن لها فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب سواء كان هذا
الفرع من ذلك الزوج نفسه أو من زوج آخر والفرع الوارث بالتعصيب
أو بالفرض هو الابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وبنت ابن
الابن وهكذا مهما نزل أبوها . وأما اذا كان لها فرع غير وارث كالابن
المحروم بسبب القتل أو اختلاف الدين أو كان يرث بغير الفرض والتعصيب
كأولاد البنات الذين يرثون بالرحم فانه لا يؤثر على نصيب الزوج بالنقصان
وكذلك لو كانوا أصحاب وصية وأجبة ، لأن استحقاقهم بغير طريق الإرث

(الحالة الثانية) أنه يكون له ربع التركة إذا كان للزوجة ذلك الفرع الوارث بالفرض أو بالتعصيب .

أما ميراث الزوجة فإن لها أيضاً حالتين :

(الأولى) أنها ترث ربع تركة الزوج إن لم يكن له فرع وارث فكذلك سواء كان من هذه الزوجة أو من غيرها .

(الثانية) أنها ترث الثمن من تركته إن كان له فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب سواء أكان من هذه الزوجة أو من غيرها ، وإن كان للمتوفى أكثر من زوجة لكان فرض الربع أو الثمن للزوجة أو الزوجات بينهما بالتساوي ، لا فرق بين أم الأولاد وغيرها .

فإذا توفيت امرأة وتركت زوجاً وابناً وبنتاً ، كان للزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث ، والباقي للابن وللبنت تعصيباً للذكر ضعف الأنثى . وإذا ماتت عن زوج وأخ شقيق كان للزوج النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث والباقي للأخ تعصيباً وإذا مات رجل وترك زوجة وأبناً كان للزوج الربع والباقي للأب بالتعصيب ، وإذا مات وترك زوجة وابن ابن وبنت ابن كان للزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث والباقي لابن الابن وبنت الابن تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين ونصيب الزوج قد يتأثر بسبب العول فينقص عن النصف أو الربع ، وكذلك يتأثر بالعول نصيب الزوجة فينقص عن الربع أو الثمن وكذلك يتأثر به أنصباء جميع أصحاب القروض وسنأتي على تفصيل ذلك عند الكلام على العول .

حكمة تشريع الميراث تفصيلاً

للميراث حكمة مشروعية عامة ، وله حكمة في مجيئه مفصلاً تفصيلاً شديداً ، وعن حكمة التشريع التفصيلي للميراث يحدثنا الدكتور أحمد العسال رئيس قسم الدعوة والحسبة بالمعهد العالي للدعوة الإسلامية بالرياض فيقول :

— لقد جاء تشريع الميراث يضبط العاطفة ويمنع اتباع الحق للمسوى فأبطل ما كان عليه أهل الجاهلية ، وبذلك وسع دائرة الخير والنفع ، وحرص الرسول الكريم على ترك الورثة أغنياء ، وجعل ذلك خيراً من تركهم عالة يتكفون الناس ، وبهذا الصنيع حفز المسلمين على تنمية ثرواتهم من جهة ، وحقق العدالة بينهم من جهة ثالثة . فلم يفعل ما فعلته الأنظمة الأخرى من حبس الثروة في الابن الأكبر . وبذلك حقق مبدأه العام من « ألا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط » .

ولقد جاء تشريع الميراث مفصلاً ووحياً يتلى ، لأن توزيع التركات لا يتأثر بتغير البيئات ولا الأزمان ، وهذا ما اقتضته حكمة العليم الخير في كل أمر يشبه الميراث ، مثل الزواج والطلاق والرضاعة والحدود والجنايات ... الخ ، ومما لا شك فيه أن هذا التفصيل يعين على اطراد الأمن والعدل في المجتمع المسلم ومن ثم يدفع إلى ازدهاره واستقراره . فلا خطر أبلغ من الاضطرابات والقلق في أساسيات الجماعة وسبل ترابطها . ومن هنا ندرك اهتمام الرسول الكريم بتعلم الفرائض ووصائه بذلك : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فاني امرؤ مقبوض » ، وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن ، حتى يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجد من يفصل بينهما » رواه أحمد والترمذي .

ومن أسباب تشريع الإسلام نظام الميراث مفصلاً كذلك — حرص الإسلام الشديد على ضمان استمرار التوازن والعدل بين نصيب الرجل والمرأة بحيث لا تتاح الفرصة لأصحاب الأهواء كي يفرضوا أهواءهم المريضة ، فيتدخلوا لظلم الرجل أو لظلم المرأة ، ولا سيما والأحقاب التاريخية لا تخلو من هذا اللون من التحيز سواء من أولى الأمر أو من المفكرين ، فمرة يكون هناك ميل لظلم الرجل وأحياناً يكون الميل لظلم المرأة — ومن هنا جاء الشرع مفصلاً ليقمع هذه الأهواء ، ويكشف كسر المعتدين على نصوصها .. ولا يترك مجالاً للمتاجرة بعلاقة المرأة بالرجل .

ومن حكم المشروعية في الموارث المفصلة ربط الإسلام الحقوق

بالواجبات ، أو ما يمكن تسميته بربط « الغنم بالغرم » . فعلى قدر الغنم في الميراث تكون المسؤولية إذا كان هناك غرم على الميت ، أو إذا كان له أولاد يحتاجون للإعالة . . أم تراه يرث في حال الغنم ويهرب من المسؤولية في حال الغرم ؟ وبالتالي جاء هذا التفصيل ليحدد المغانم والمغارم في عدالة وتوازن لا إفراط فيها ولا تفريط .

وأحب أن أضيف أيضاً - والحديث للدكتور أحمد العسال - أن نظام الميراث - بتفصيلاته - قد وفر للرجال الظروف المهيئة على تحمل المسؤولية، حتى لا يكون لهم عذر عند الإخلال بهذه المسؤولية ، سواء تجاه الأصول أو الفروع أو الأرحام أو مجموع المجتمع أو المسلمين جميعاً .

الأنصبة المفصلة ، فيقول : « نصيباً مفروضاً » عقب سرده لبعض الأنصبة ، في أكثر من موضع .. وبالتالي فلا مجال للبحث في هذه الأنصبة المفروضة .

حقوق واجبة في التركة

قبل توزيع الميراث

توجد في التركة حقوق واجبة على الفور ، أما لأنها متعلقة بحقوق للميت نفسه أو بحقوق للغير عليه ، أو بأمر أوصى به هو ، يلزم تنفيذه قبل توزيع الميراث ، وعن هذه الحقوق الواجبة ، قبل توزيع الميراث يحدثنا الأستاذ الدكتور أحمد العسال أيضاً فيحصر هذه الحقوق في الحقوق الثلاثة التالية :

١ - كفن الميت ومؤونة تجهيزه : فمن السنة الإسراع في ذلك . قال صلى الله عليه وسلم : « إني لأرى طلحة قد حدث فيه الموت فأذنوني به وعجلوا ، فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله » رواه أبو داود .

٢ - قضاء الديون التي عليه : وهي أما ديون الله تعالى ، أو ديون للناس . وتقدم ديون الناس لتعلق حقوقهم بها . ولا تشفال ذمته بها ، وما بقى يخرج منه الديون التي لله تعالى كالزكاة والكفارة والحج والنذر الخ ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسأل إذا قدم له ميت للصلاة عليه : هل عليه دين ؟ وكان لا يصلى عليه حتى يتحمل أحد دينه ، أو يأذن لأصحابه في الصلاة عليه ، وتستحب المسارعة في ذلك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » .

٣ - تنفيذ وصاياه من ثلث ماله : لقوله تعالى : « من بعد وصية يوصي بها أو دين » ولحديث سعد « الثلث والثلث كثير » (متفق عليه) ، وقد فهم الصحابة من الحديث استحباب الشوارع أن تكون الوصية في الربع أو الخمس . قال ابن عباس « وددت لو أن الناس غضوا من الثلث » وعن إبراهيم : « كانوا يقولون : صاحب الربع أفضل من صاحب الثلث ، وصاحب الخمس أفضل من صاحب الربع » رواه سعيد . وأوصى أبو بكر الصديق بالخمس وقال : « رضيت بما رضى الله به لنفسه » يريد قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة » (الأنفال : ٤١) .

وقال علي رضي الله عنه « لأن أوصى بالخمس أحب إلي من الربع » .

والمهم أنه لا يجوز تقسيم التركة قبل الوفاء بهذه الحقوق الأساسية التي تتعلق بالتركة نفسها ، بل وبالوارثين إذا لم يكن للميت تركة ، باستثناء الوصية بالطبع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

وأما الأم فلها ثلاثة فروض :

(أحدها) الثلث : وهو إذا لم يكن للميت ولد ولا ابن ولا أئسان فصاعدا من الأخوة والأخوات لقوله عز جل « وورثه أبواه فلأمه الثلث » .

(والفرض الثاني) السدس ، وذلك في حالين :

(أحدهما) أن يكون للميت ولد أو ولد ابن . والدليل عليه قوله تعالى :
« ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » ففرض لها
السدس مع الولد ، وقسنا عليه ولد الابن .

(والثاني) أن يكون له اثنان فصاعدا من الإخوة والأخوات . والدليل
عليه قوله عز وجل « فإن كان له أخوة فلأمة السدس » ففرض لها السدس
مع الأخوة ، وأقلهم ثلاثة . وقسنا عليهم الأخوين ، لأن كل فرض تغير بعدد
كان الاثنان فيه كالثلاثة كفرض البنات .

(والفرض الثالث) ثلث ما يبقى بعد فرض [أحد] الزوجين ، وذلك في
مسألتين ، في زوج وأبوين ، أو زوجة وأبوين ، للأم ثلث ما يبقى بعد فرض
الزوجين ، والباقي للأب . والدليل عليه أن الأب والأم إذا اجتمعا كان للأب
الثلاثين والأم الثلث ، فإذا زاحمهما ذو فرض قسم الباقي بعد الفرض بينهما
على الثلث والثلثين ، كما لو اجتمعا مع بنت) .

الشرح الأم لها ثلاثة فروض الثلث أو السدس أو ثلث ما يبقى ،
ولها سبعة أحوال :

(أحدها) أن يكون معها ولد ذكر أو أنثى أو ولد ابن ذكر أو أنثى
وإن سفل ، فلها السدس لقوله تعالى « ولأبويه لكل واحد منهما السدس
مما ترك إن كان له ولد » .

(ثانيها) أن لا يكون مع الأم ولد ولا ولد ابن ولا أحد من الإخوة
والأخوات فللأم الثلث لقوله تعالى « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمة
الثلث » .

(ثالثها) أن يكون مع الأم ثلاثة إخوة أو ثلاث أخوات أو اثنان منهما
فلها السدس لقوله تعالى « فإن كان له إخوة فلأمة السدس » وقوله تعالى :
إخوة لفظ جمع وأقله ثلاثة .

(رابعها) أن يكون مع الأم أخ أو أخت فلها الثلث أيضا لقوله تعالى
« فإن كان له أخوة فلأمة السدس » فحجبها عن الثلث إلى السدس بالأخوة ،
وذلك جمع ولا خلاف أن الواحد ليس بجمع .

(خامسها) أن يكون مع الأم اثنان من الاخوة والأخوات أو منهما
فلأم السدس . وبه قال الصحابة والفقهاء عامة إلا ابن عباس فإنه قال : لها
الثلث ، وله خمس مسائل في الفرائض انفرد بها ، هذه إحداها .

دليلنا : أنه حجب لا يقع بواحد ، وينحصر بعدد ، فوجب أن يوقف على
اثنين ، أصله حجب بنات الابن بالبنات ، فقولنا : حجب لا يقع بواحد
احتراز من حجب الزوج والزوجة فإنه يقع الواحد من الأول ، وقولنا
ينحصر بعد احتراز من حجب البنتين للبنات والاخوة والأخوات لأن الابنة
فرضها النصف والأخت فرضها النصف ، وإذا حصل مع إحداها أخوها
حجب من النصف ، ولا ينحصر هذا الحجب بعدد ، بل كلما كثر الاخوة
حجبوا أكثر ، ولأننا وجدنا الاثنين من الأخوات كالثلث في استحقاق
الثلثين ، فوجب أن يكون حجب الاثنين من الاخوة للأم حجب الثلاثة .

وروى أن ابن عباس دخل على عثمان فقال له : قال الله تعالى « فإن كان
له إخوة فلأمه السدس » وليس الأخوات إخوة بلسان قومك ، فقال عثمان :
« لا أستطيع أن أرد ما كان قبلى ، وأتشر فى الأمصار ، وتوارث به
الناس » فدل بهذا أنهم أجمعوا على ذلك .

(سادسها) إذا كان هناك زوج وأبوان ، قال أصحابنا : فللزوج النصف
وللأم ثلث ما بقى ، وللأب الباقي وأصلها من ستة للزوج ثلاثة ، وللأم ثلث
ما بقى وهو سهم وللاب سهمان ، وقال بعض أصحابنا كما أفاده صاحب
البيان : للام هاهنا الثلث ، ولا يقال لها ثلث ما بقى ، قلت : ومعنى
العبارتين واحد لأن العبارة الواحدة هى المشهورة وبه قال عامة الصحابة
والفقهاء .

وقال ابن عباس : للزوج النصف ، وللأم ثلث جميع المال ، وللأب
ما بقى ، وأصلها من ستة للزوج ثلاثة ، وللأم سهمان وللاب سهم وتابعه على
هذا شريح .

(سابعها) إذا كان زوجة وأبوان فللزوجة الربع ، وللأم ثلث ما بقى

وهو سهم وللأب ما بقي وهو سهمان ، وبه قال عامة الصحابة وأكثر الفقهاء .

وقال ابن عباس : للزوجة الربع وللأم ثلث جميع المال ، وللأب ما بقي وأصلها من اثني عشر للزوجة ثلاثة ، وللأم أربعة ، وللأب خمسة ، وهاتان المسألتان في المسائل التي انفرد بها ابن عباس عن الصحابة ، وتابعه عليهما شريح وابن سيرين ودليلنا أن في الأولية يؤدي إلى تفضيل الأم على الأب ، وهذا لا يجوز ، ولأنهما أبوان معهما ذو سهم فوجب أن يكون للأم ثلث ما بقي بعد ذلك السهم ، كما لو كانا مع الأبوين بنت ، ولأن كل ذكر وأثنى لو انفرد كان للذكر الثلثان والأثنى الثلث ، وجب إذا كان معهما زوج أو زوجة أن يكون ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة بينهما كما كان بينهما إذا انفرد كالابن والابنة والأخ والأخت .

إذا ثبت هذا فإن للأم أحوالا ثلاثة .

(الأولى) أن لها السدس فرضاً في موضعين (الأول) إذا كان للمتوفى فرع وارث ذكراً كان أو أثنى وهو الابن وابن الابن وإن نزل ، وبنت الابن مهما نزل أبوها (الثاني) إذا كان معها اثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات للمتوفى ، سواء أكانوا أشقاء أم من الأب أم من الأم ، أم كانوا مختلطين ، وسواء كانوا وارثين أم محجوبين . فإذا مات شخص عن أب وأم وابن كان للأب السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث الذكر ، وكذلك سهم من ستة ، وللأم السدس كذلك ، والباقي للابن تعصياً وإذا مات شخص عن أب وأم وأخوين شقيقين ، أو لأب أو لأم كان للأم السدس فرضاً لوجود اثنين من الإخوة والباقي للأب بالتعصيب ، ولا شيء للإخوة لحجبهم بالأب وهذا مذهب العلماء كافة أن السدس الذي حجبت عنه الأم بسبب الإخوة يكون للأب . وعن ابن عباس أنه يكون للإخوة ، لأنهم إنما حجبوا عنه ليأخوه ، فإن غير الوارث لا يحجب ، كما إذا كان الإخوة كهاراً أو أرقاء ، ويستدل له بما رواه طاوس مرسلاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى الإخوة السدس مع الأبوين .

ودليلنا ودليل الجمهور أن الله تعالى قال : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس » والمراد من صدر الكلام أن لأمه الثلث والباقي للأب ، فكذا الحال في آخره ، كأنه قيل فإن كان له إخوة وورثه أبواه فلأمه السدس ولأبيه الباقي .

والجواب عن القياس على الإخوة الكفار أو الأرقاء : أن شرط الحاجب أن يكون وارثاً في حق من يحجبه ، والأخ المسلم وارث في حق الأم بخلاف الرقيق والكفار ، فالإخوة يحجبون الأم من الثلث إلى السدس وهم يحجبون بالأب ألا ترى أنهم لا يرثون مع الأب شيئاً عند عدم الأم ، لأنهم كلاله ، فلا ميراث لهم مع الوالد ، وليس حال الإخوة مع وجود الأم بأقوى من حالهم مع عدمها .

وأما مرسل طاوس بإعطاء الإخوة السدس مع الأبوين فإن ذلك لم يكن ميراثاً ، وإنما كان وصية ، فقد روى طاوس أنه قال : لقيت ابن رجل من الإخوة الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس مع الأبوين وسألته عن ذلك فقال : كانا ذلك وصية .

(الثانية) إذا عدم من ذكرنا ولم يجتمع مع الأبوين أحد الزوجين فإن للأم ثلث التركة كلها فرضاً فإذا مات شخص وترك أباً وأماً كان للأم الثلث فرضاً ، لعدم وجود الفرع الوارث أو الجمع من الإخوة والأخوات وللأب الباقي تعصياً ، وإن ترك أباً وأماً وأخاً كان للأم الثلث فرضاً ، وللأب الباقي تعصياً ولا شيء للأخ لحجبه بالأب .

وإذا مات عن زوجة وأم وأخ شقيق أو لأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وللأم الثلث فرضاً كذلك ، ولعدم الجمع من الإخوة ، وللأخ الباقي تعصياً .

والدليل على هاتين المسألتين قوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس » فدللت الآية على أن فرض الأم

السدس في حالتين : (الأولى) إذا كان للمتوفى ولد أو ولد ولد وإن نزل
 أى فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب ذكراً كان أو أنثى (الثانية) إذا كان
 له جمع من الإخوة والمراد به اثنان فصاعداً ، والمراد بالإخوة في الآية
 ما يشمل الأخوات أيضاً ، لأن لفظ الإخوة يطلق حقيقة على الذكور خاصة ،
 ويطلق بطريق التغليب على الذكور والإناث . كما دلت الآية أيضاً على أن
 فرض الأم الثلث عند عدم الفرع الوارث وعدم اثنين فأكثر من الإخوة
 أو الأخوات ، فإذا وجد فرع غير وارث لا بالفرض ولا بالتعصيب ، كبنت
 البنت ، وابن البنت أو وجد واحد من الإخوة أو الأخوات فلا يحجب الأم
 من الثلث إلى السدس .

هذا وحجب الأم من الثلث إلى السدس بالاثنتين من الإخوة أو
 الأخوات مذهب الصحابة وفقهاء الأمصار ، وقال ابن عباس : إن الإخوة
 أو الأخوات لا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس إلا إذا كانوا ثلاثة
 فأكثر ، فإن كانوا اثنين فلا يحجبانها بل يكون فرضها الثلث ، كما لو كان
 معها أخ واحد أو أخت واحدة ، لأن الله تعالى يقول : « فإن كان له إخوة
 فلأمه السدس » ولفظ الإخوة جمع وأقل الجمع ثلاثة ، فلا تحجب بأقل
 من هذا العدد .

دليلنا : أن حكم الاثنتين في الميراث حكم الجماعة ، ألا ترى أن البنتين
 كالبنت والأختين كالأخوات في استحقاق الثلثين فيجب أن يكون الحكم كذلك
 في الحجب ، وأيضاً فإن معنى الجمع الضم والاجتماع ، وهذا يتحقق بضم
 واحد إلى واحد كما يتحقق بضم ما فوق ذلك وقد ورد عن زيد بن ثابت
 قوله : (إن العرب تقول للأخوين إخوة) وقد أطلق لفظ الجمع على المشي
 في قوله تعالى « ان تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما » وهما قلبان لا غير .

(الحالة الثالثة) أن يكون لها ثلث الباقي من التركة بعد فرض أحد
 الزوجين في المسألتين التاليتين :

الأولى : أن يكون الورثة زوجاً وأماً وأباً ، فإن للزوج النصف فرضاً

لعدم وجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من ستة وللأم ثلث الباقي
فرضاً وذلك سهم من الثلاثة الباقية بعد فرض الزوج وللأب الباقي تعصياً
وذلك سهمان .

(الثانية) : أن يكون الورثة زوجة وأما وأباً ، فإن للزوجة الربع فرضاً ،
وذلك ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً ، وللأب ثلث ما يبقى فرضاً وذلك
ثلاثة ، وللأب الباقي تعصياً وهو ستة أسهم .

وهاتان المسألتان تسمى الغراوين ثنية غراء ، تشبيها لها بالكوكب
الأغر لشهرتهما كما سميتا (العمريتين) لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فيهما بذلك . وبما ذهب إليه عمر وقضى به أخذ جمهور الصحابة والتابعين
وفقهاء الأمصار ولم يخالف سوى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال :
للأم ثلث المال كله في هاتين المسألتين جميعاً واستدل ابن عباس بقوله تعالى
« ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » فجعل للأم
سدس التركة . إذا كان للميت ولد ، ثم ذكر أن لها عند عدم الولد الثلث
بقوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » فيفهم من
هذا أن المراد ثلث أصل التركة ، كما أن المراد من الآية الأولى سدس
أصل التركة بالاتفاق فيتعين أن يكون المراد من الآية الأخرى ثلث أصل
التركة ، ويؤيد هذا أن السهام المقدرة للورثة في كتاب الله تعالى منسوبة
كلها إلى أصل التركة بعد الوصية والدين .

دليلنا أن الأبوين في أصول الميت كالابن والبنت في فروعه ، لأن
السبب في وراثة الذكر والأنثى واحد ، وكل واحد منهما يدلى إلى الميت
بلا واسطة ، ومعلوم أن حق الابن والبنت مع أحد الزوجين هو الباقي بعد
فرضه يقتسمانه للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيكون أيضاً حق الأبوين مع أحد
الزوجين هو الباقي من التركة بعد فرضه يقسم بينهما على الوجه الذي
قسم بين الابن والبنت ، فيكون للأم ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين
ويكون للأب ثلثاه بطريق التعصيب .

وأيضاً لو أعطيت الأم ثلث التركة مع أحد الزوجين للزم على ذلك أن

تأخذ الأم ضعف نصيب الأب إذا كان معها زوج ، حيث يكون نصيبها اثنين من ستة ، ونصيب الأب واحداً من ستة ، وللزوم أن يزيد نصيبها على نصف نصيب الأب إذا كان معها زوجة ، حيث يكون نصيبها أربعة أسهم من اثني عشر سهماً ونصيب الأب خمسة من اثني عشر سهماً ، وهذا لا يتفق مع النص الذي يقتضي تفضيله عليها بالضعف عند الاقتراد ، كما لا يتفق مع القاعدة العامة في الموارث من أن نصيب الأثني يكون على النصف من الذكر الذي في درجتها .

والجواب عن ما قاله ابن عباس : أن المراد من الثلث في الآية الكريمة هو ثلث يستحقه الأبوان سواء أكان جميع المال أم بعضه ، لأنه لو أريد ثلث جمع التركة حتى مع وجود أحد الزوجين لكفى في البيان أن يقال (فإن لم يكن له ولد فلامه الثلث) ولا حاجة لأن يقول « وورثه أبواه » فيلزم أن يكون قوله « وورثه أبواه » خالياً من الفائدة ، وهذا محال ، فيتعين أن يكون نصيب الأم ثلث جميع التركة إذا انحصر الإرث في الأبوين فقط إعمالاً لقوله تعالى : « وورثه أبواه » بذل إهماله .

فرع إذا كان مكان الأب جد صحيح مع أحد الزوجين أخذت الأم ثلث أصل التركة لا ثلث الباقي ، وهذه إحدى المسائل التي يختلف فيها ميراث الأب عن ميراث الجد عند أبي حنيفة ومحمد ، ويرى أبو يوسف أن الجد كالأب فيكون للأم معه ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين والله تعالى أعلم وله الحمد والمئة سبحانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما الجدة فإن كانت أم الأم أو أم الأب فلها السندس ، لما روى قبيصة بن ذؤيب قال : « جاءت الجدة إلى أبي بكر رضي الله عنه فسألته عن ميراثها فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ليس لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فأرجعى حتى أسأل الناس فسأل عنها فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه

وسلم فاعطاها السدس ، فقال ابو بكر رضى الله عنه هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري رضى الله عنه فقال مثل ما قال ، فانفذه لهما ابو بكر رضى الله عنه ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر رضى الله عنه فسألته ميراثها ، فقال لها : ما لك فى كتاب الله عز وجل شيء ، وما كان القضاء الذى قضى به الا لغيرك وما انا بزاله فى الفرائض شيئا ، ولكن هو ذلك السدس ، فان اجتمعتما فيه فهو بينكما فأيكما خلت به فهو لها ، وان كانت ام ابى الام لم ترث لانها تدلى بغير وارث ، وان كانت ام ابى الأب ففيه قولان :

(احدهما) انها ترث وهو الصحيح ، لانها جدة تدلى بوارث فورثت كام الام وام الأب .

(والثانى) انها لا ترث لانها جدة تدلى بجدة فلم ترث كام ابى الام ، فان اجتمعت جدتان متحاذيتان كام الام وام الأب فالسدس بينهما لما ذكرناه ، فان كانت احدهما اقرب نظرت ، فان كانتا من جهة واحدة ورثت القربى دون البعدى لان البعدى تدلى بالقربى فلم ترث معها كالجد مع الأب وام الام مع الام ، وان كانت القربى من جهة الأب والبعدى من جهة الام ففيه قولان :

(احدهما) ان القربى تحجب البعدى ، لانهما جدتان ترث كل واحدة منهما اذا انفردت فحجبت القربى منهما البعدى ، كما لو كانت القربى من جهة الام .

(والثانى) لا تحجبها وهو الصحيح ، لان الأب لا يحجب الجدة من جهة الام ، فلان لا تحجبها الجدة التى تدلى به اولى ، وتخالف القربى من جهة الام ، فان الام تحجب الجدة من قبل الأب فحجبتها امها والأب لا يحجب الجدة من قبل الام فلم تحجبها امه ، فان اجتمعت جدتان احدهما تدلى بولادتين بان كانت ام ام أب ، او ام ام ام ، والأخرى تدلى بولادة واحدة كام ابى اب ففيه وجهان :

(احدهما) وهو قول أبى العباس : ان السدس يقسم بين الجدتين على ثلاثة فتأخذ التى تدلى بولادة سهمها وتأخذ التى تدلى بولادتين سهمين .

(والثانى) وهو الصحيح انهما سواء لانه شخص واحد فلا يأخذ فرضين .

الشرح حديث قبيصة بن ذؤيب رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وصححه وابن حبان والحاكم . قال الحافظ ابن حجر :

وإسناده صحيح لثقة رجاله ، إلا أن صورته مرسل ، فإن قبيصة لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهوده القصة كما أفاده ابن عبد البر ، وقد اختلف في مولده ، والصحيح أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة ، وقد أعله ابن عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع . وقال الدارقطني في الغلل بعد أن ذكر الاختلاف فيه على الزهري : يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تابعه . وقد وردت أحاديث متصلة صحيحة تؤيد قصة قبيصة عند الطبراني والبيهقي والدارقطني وابن ماجه وأبي القاسم بن منده وقد نقل محمد بن نصر من أصحاب الشافعي اتفاق الصحابة عليه .

أما اللغات فقوله (تدلي) أى تتوصل وتمت وهو من إدلاء الدلو ، وأدلى بحجته أثبتها .

أما الأحكام فإن الجدة أم الأم أو أم الأب واثرة بما روى خارجة ابن زيد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم « أعطى الجدة أم الأم السدس » وأجمعت الأمة على توريث الجدة . قال في الرحية :

والسدس فرض جدة في النسب	واحسدة كانت لأم وأب
وولد الأم ينال السدس	والشرط في إفراده لا ينسب
وإن تساوى نسب الجدات	وكن كلهن وارثات
فالسدس ينهن بالسوية	في القسمة العادلة الشرعية

إذا ثبت هذا فإن فرضها السدس سواء كانت أم أم أو أم أب ، وبه قال الصحابة كافة كما قررنا والفقهاء أجمع ، وروى عن ابن عباس رواية شاذة أنه قال : أم الأم ترث الثلث لأنها تدلى بالأم فودثت ميراثها كالجد يرث ميراث الأب : ودليلنا ما ذكرناه من الخبرين ، وبما رواه قبيصة بن ذؤيب في قصة الجدة المذكورة في الفصل .

قال الحافظ : ذكر القاضي حسين أن الجدة التي جاءت الى الصديق أم الأم والتي جاءت إلى عمر أم الأب وفي رواية ابن ماجه ما يدل له وسيأتى فيما بعد أنهما أتا أبا بكر معاً وقال صاحب البيان :

قال الشيخ أبو حامد : والجدة التي أتت أبا بكر هي أم الأم ، والجدة التي أتت مر هي أم الأب ، ومعنى قول أبي بكر رضى الله عنه . ما لك في كتاب الله شيء لأن الكتاب محصور ، وليس فيه ذكر الجدة ، ولهذا قلنا : أن اسم الأم لا ينطلق على الجدة لأنه قال : ما لك في الكتاب شيء ، وفي الكتاب ذكر الأم ، ثم قال : وما علمت لك في السنة شيئاً فلم يقطع به ، لأن السنة لا تنحصر ، ولكن على مبلغ علمه . ومعنى قول عمر لست بزائد في الفرائض أى لا أزيد في الفريضة لأجلك ، وإنما هو ذلك السدس الذى قضى به . وأما الاحتجاج بقول ابن عباس : لما كانت تدلى بالأم أخذت ميراثها يطل بالأخ من الأم ، فإنه يدلى بها ، ولا يأخذ ميراثها .

إذا ثبت هذا فإن أولى منازل الجدات يجتمع فيه جدتان أم الأم وأم الأب ، فإن عدمت إحداهما ووجدت الأخرى كان السدس للموجودة منهما ، وإن اجتمعتا كان السدس بينهما .

قال الشيخ أبو حامد : لما روى الحكم عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه (أن النبی صلى الله عليه وسلم أعطى الجدتين السدس) وروى القاسم ابن محمد قال : (أتت الجدتان أم الأم وأم الأب أبا بكر الصديق فأراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم ، فقال له رجل من الأنصار : أما انك تترك التي لو ماتت وهي حي كان اياها يرث فجعل السدس بينهما ، رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن القاسم ورواه الدارقطنى من طريق ابن عيينة) .

قال الشيخ أبو حامد : وأصحابنا يحكون أن هذه القضية كانت لعمر ، وإنما هي قضية أبي بكر ، ومعنى قول الأنصارى تترك التي لو ماتت وهو حي كان اياها يرث لأنه ابن ابنها ، فإذا ارتفع الجدات الى المنزلة الثانية ؛ اجتمع أربع جدات اثنتان من جهة الأم ؛ وهما أم أم الأم ، وأم أب الأم ، واثنتان من جهة الأب وهما أم الأب وأم أبى الأب فأما أم أم الأم ، وأم أم الأب فهما وارثتان بلا خلاف ، وأما أم أب الأم فإنها غير وارثة ، وهو قول الفقهاء كافة ، إلا ما روى عن ابن سيرين أنه ورثها وهذا خطأ لأنها

تدلى بمن ليس بوارث فلم تكن وارثة كابنة الخال . وأما الجدة أم أب الأب فهل ترثه ، ففيه قولان :

(أحدهما) لا ترث ، وبه قال أهل الحجاز الزهري وربيعة ومالك لأنها جدة تدلى بجده فلم ترث كأم أب الأم ، فعلى هذا لا يرث قط إلا جدتان .

(والثاني) أنها ترث ، وبه قال علي وابن مسعود وابن عباس ، وهي إحدى الروايتين عن زيد بن ثابت ، وبه قال الحسن البصري وابن سيرين وأهل الكوفة والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو الصحيح ، لأنها جدة تدلى بوارث فورثت كأم الأم ، ولأن تعليل الصحابة رضى الله عنهم موجود فيها حيث قال لأبى بكر فى أم الأب ورثتها عن لو ماتت لم يرثها ولم تورثها عن لو ماتت ورثها فورثها أبو بكر رضى الله عنه لهذه العلة ؛ وهى أم الأب فعلى هذا ترث فى الدرجة الثانية ثلاث جدات ، فإذا ارتفع الجدات إلى المنزلة الثالثة اجتمع ثمانى جدات فيرث منهن أربع ولا ترث أربع ، وإنما كان كذلك لأن الميت واحد فله فى المنزلة الأولى جدتان ، فإذا ارتفع إلى الدرجة الثانية كان للميت أبوان ، ولكل واحد منهما جدتان فيجتمع له فى الدرجة الثالثة ثمانى جدات ثم فى الرابعة ست عشرة جدة ، وكلما ارتفع الميت درجة ازداد عدد الجدات ضعفاً . وأما الوارثات منهن فيورث فى الدرجة الأولى جدتان ، وفى الثانية ثلاث . وفى الثالثة أربع وفى الرابعة خمس إلى أن ترثه مائة جدة . فى الدرجة التاسعة والتسعين يزيد على عدد الدرجات بواحدة .

وإذا اجتمع الجدات الوارثات وهن متحاضيات كان السدس بينهما لما ذكرناه فى الحد بين أم الأم وأم الأب .

وإن اجتمع جدتان إحداهما أبعد من الأخرى نظرت . فإن كاتبا من جهة واحدة بأن كان هناك أم أم وأم أم أم كان السدس لأم الأم ، لأن البعدى تدلى بهذه القربى ، وكل من أدلى بغيره فإنه لا يشاركه فى فرضه كالجد مع الأب وابن الابن مع الابن . وعلى هذا جميع الأصول .

قال في الرحية :

وتسقط البعدى بذات القرب	أم أب بعدي وسدسا سلبت
وإن تكن قربي لأم حجبت	في كتب أهل العلم منصو صان
وإن تكن بالعكس فالقولان	واتفق الجدل على التصحيح
لا تسقط البعدى على الصحيح	فما لها حظ من الموارث
وكل من أدلت بغير وارث	في المذهب الأولى فقل لي حسبي

فإن قيل : أليس الأخ للأُم يدلي بالأُم ومع ذلك فإنه يرث معها ؟ فالجواب أنه لا يرث أخاه بالإدلاء إليه بالأُم ، ولكن لأجل أنه ركض معه في رحم واحد وأنه وإن أدلى بها فقد احتزنا عنه بقولنا لا يشاركه في إرثه ، وهو أن السدس يرث للقربي لو انفردت البعدة البعدى لشاركتها في ذلك السدس ، وليس كذلك الأخ للأُم .

وإن اجتمع أم أب وأم أب الأب فإن السدس يكون لأُم الأب ويسقط أم أب الأب ، وبه قال علي وزيد والفقهاء أجمع . وقال ابن مسعود في إحدى الروايتين عنه : يشتركان في السدس ، وهذا ليس بصحيح لأنهما من جهة واحدة إذ أنهما يدلان بالأب ، وإحداهما أقرب من الأخرى فسقطت البعدى كأم الأم إذا اجتمعت مع أم أم الأم ، وإن كانتا من جهتين إحداهما من جهة الأم والأخرى من جهة الأب نظرت ، فإن كانت القربي من جهة الأم والبعدى من جهة الأب ، فإن القربي تسقط البعدى . وقال ابن مسعود : لا تسقطها ، وإنما يشتركان في السدس . دليلنا أن إحداهما أقرب من الأخرى فسقطت البعدى بالقربي ، كما لو كانتا من جهة واحدة .

وإن كانت القربي من جهة الأب والبعدى من جهة الأم ففيه قولان : (أحدهما) أن البعدى منهما تسقط القربي . وبه قال علي بن أبي طالب ، وهو قول أهل الكوفة ، ورووا ذلك عن زيد بن ثابت لأنهما جدتان لو انفردت كل واحدة منهما لكان لها السدس ، فإذا اجتمعا وجب أن تسقط البعدى بالقربي ، كما لو كانت القربي من جهة الأم (والثاني) لا تسقط البعدى بالقربي بل يشتركان في السدس ، وهي الرواية الثانية عن زيد ،

رواه المديون عنه ، وهو الصحيح ، لأن الأب لو اجتمع مع أم الأم لم يحجبها وإن كان أقرب منها ، فلأن لا تسقط الجدة التي تدلى به من هي أبعد منها من جهة الأم أولى .

فرع وإن اجتمع جدتان متحاذيتان وأحدهما تدلى بقسراة والأخرى تدلى بقرابتين بأن تزوج رجل بابنة عمته فولد منها ولداً فإن جدة هذا الولد أم أبي أبيه وهي جدته أم أم أمه ، وإن اجتمع معها أم أم أبي هذا الولد ففيه وجهان : (أحدهما) وهو قول أبي العباس بن سريج وبه قال الحسن بن صالح ومحمد بن الحسن وزفر أن السدس يقسم بين هاتين الجدتين على ثلاثة . فتأخذ التي تدلى بولادتين بسهمين وتأخذ التي تدلى بولادة سهماً لأنها تدلى بنسب واحد . (والثاني) يقسم السدس بينهما نصفين . وبه قال أبو يوسف وهو الصحيح لأنها شخص واحد فلا تأخذ فرضين .

فصل في جملة ما تقدم فنقول : الجدة المستحقة لفرضها هي الجدة المقدمة لصحة جدودتها ، أما الجدة غير الصحيحة فهي من ذوى الأرحام المؤخرين في الإرث عن أصحاب الفروض والجدودة الصحيحة هي التي لم يتخلل نسبتها إلى الميت جد غير صحيح بأن لم يكن في نسبتها إلى الميت جد أصلاً وذلك كأم الأم ، وأم أم الأم وأم الأب وأم أم الأب أو كان في نسبتها إلى الميت جد صحيح وذلك كأم أبي الأب وأم أبي أبي الأب .

والأصل في هذا ما رواه الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن أربع جدات متحاذيات هن أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب وأم أبي الأم فورثن جميعاً إلا الأخيرة لأن في نسبتها إلى الميت جد غير صحيح . والمعنى الذي ابتنى عليه هذا الأصل أن يرث الجدات قائم على اعتبار القرب والإدلاء إلى الميت ، ومن يدلى بعصبة أو صاحب فرض يكون سببه أقوى ممن يدلى بمن ليس بعصبة ولا صاحب فرض .

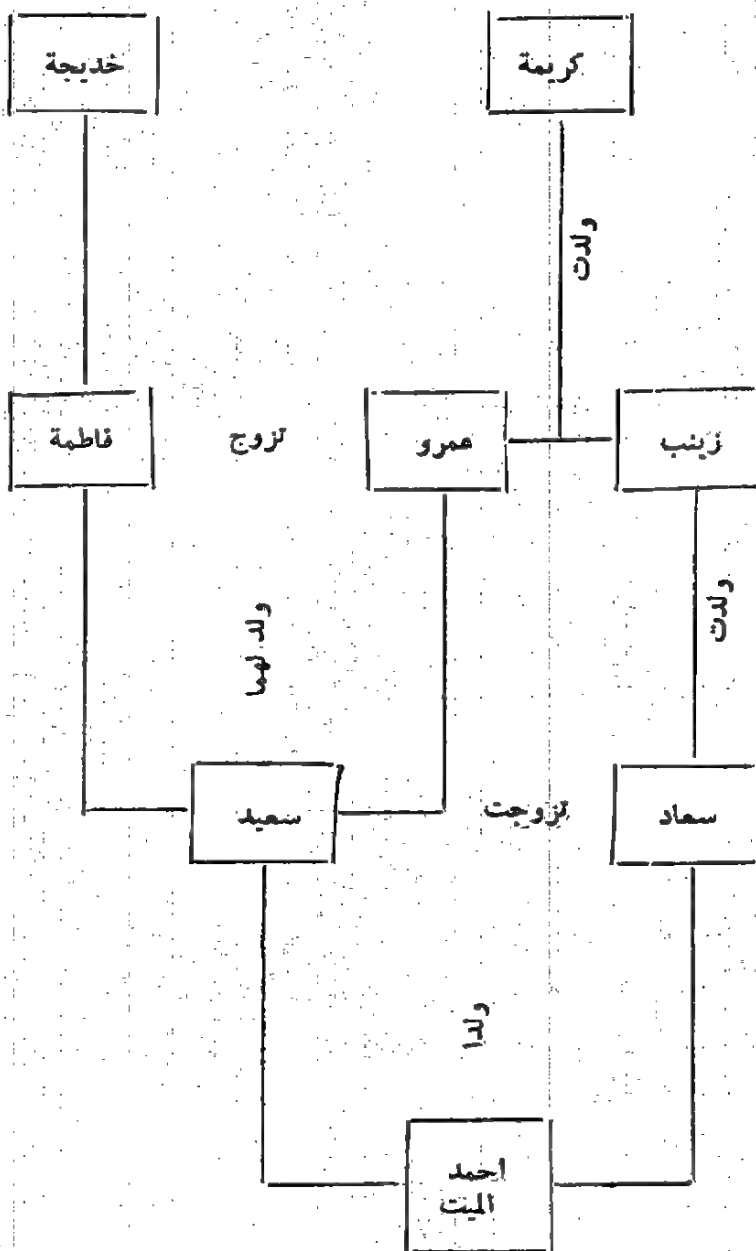
فرض الجدة والجدة

إذا ثبت هذا فإن الجدة الصحيحة ترث السدس فرضاً إذا لم تكن محجوبة بغيرها سواء أكانت هذه الجدة من جهة الأب أم من جهة الأم وذلك لما رواه أبو سعيد الخدرى وقبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أعطى الجدة السدس) .

وذهب ابن عباس إلى أن الجدة أم الأم تقوم مقام الأم عند عدمها فتأخذ الثلث إذا لم يكن للميت ولد ولا إخوة ، وتأخذ السدس إذا كان له أحدهما كما أن الجد أبا الأب يقوم مقام الأب عند عدمه ، وابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه .

دليلنا أنه لا اجتهاد في مقابلة النص وقد ثبت أن الجدة لا يزيد نصيبها على السدس فرضاً على أى حال وإذا مات شخص عن زوجة وأخ شقيق أو لأب وجدة صحيحة كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً وللجدة السدس فرضاً ، وذلك سهماً ، وللأخ الباقي تعصياً .

على أن السدس فرض الجدة إذا كن أكثر من واحدة فيشتركن فيه ويقتسمنه بالسوية إذا كن متحاذيات كأم الأم وأم الأب وذلك لما أخرجه الشيخان وغيرهما عن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة أم الأم لأبى بكر رضى الله عنه فسألت ميراثها فقال : ما لك فى كتاب الله شيء ، وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً فأرجعى حتى أسأل الناس فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة : « حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاه السدس فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصارى فقال مثل مقالة المغيرة بن شعبة فأفذه لها أبو بكر قال : ثم جاءت الجدة الأخرى أم الأب الى عمر فسألت ميراثها ، فقال : ما لك فى كتاب الله شيء ، ولكن هو ذاك السدس ، فإن اجتمعتما فهو بينكما وأيكما خلت به فهو لها » فإذا مات شخص عن زوجة وأخ شقيق وجدة لأم



وجدة لأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وللجدتين
معاً السدس فرضاً يقسم بينهما بالسوية ، والباقي للأخ تعصياً .

والجدات الصحيحات المتحاذيات يقتسمن السدس عند اجتماعهن لا فرق
بين ذات القرابة الواحدة وذات القرابتين ، فإذا اجتمعت أم أم الأم التي هي
في الوقت عنه أم أبي الأب مع أم أم الأب كان السدس بينهما مناصفة ،
فلا تفضل ذات القرابتين على ذات القرابة الواحدة .

وصورتها أن تكون امرأة قد زوجت ابن ابنها من بنت بنتها فولد لهما
ولد فهذه المرأة جدة لهذا الولد من جهة أبيه لأنها أم أبي أبيه ، وهي جدة
له من جهة أمه لأنها أم أم أمه فهي الجدة ذات القرابتين ثم هناك جدة
أخرى محاذية لها هي أم أم أبي الولد وهي ذات قرابة واحدة ويوضحها
هذا الرسم الذي يتبين منه أن كريمة هي أم أم أم وأن خديجة هي أم أم أب
وكريمة في الوقت أم أبي الأب ، وخديجة أم أم سعيد أبي أحمد المتوفى
وهما في درجة واحدة ولكن كريمة ذات قرابتين والثانية ذات قرابة واحدة
فهاتان الجدتان تقتسمان السدس بينهما نصفين لا تفضل إحداهما
الأخرى .

فرع في مذاهب العلماء فيمن هي الجدة الوارثة .

مذهبنا أن كل جدة تدلى بوارث فهي تستحق السدس فإن أدلت بغير
وارث لم ترث مثل أم أبي الأم فالجدة هذه قد أدلت بالأب وهو غير
وارث ، فالجدة الوارثة اذن هي مثل أم أبي أبي الأب ووافقنا على هذا
أبو حنيفة رحمه الله تعالى .

وقال مالك رحمه الله تعالى : لا أعلم أحداً ورث أكثر من جدتين منذ
كان الإسلام إلى اليوم وقال أحمد بن حنبل : لا ترث أم أبي أبي الأب ، ولكن
ترث أم أبي الأب .

وعلى هذا فالجدة أم الأم والجدة أم الأب وأمهاتهما وراثات

بالاجتماع ، وأما أم الجد وأم أمه وإن علت مثل أم أبي الأب ، وأم أم أبي الأب فهي وارثة عند الشافعية والحنفية والحنابلة وهو قول زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس .

وأما أم جد الأب مثل أبي أبي الأب ومثلها أم أبي الجد كأم أبي أبي أبي الأب وكذلك كل أم أدلت بوارث فإنها ترث عندنا وعند أبي حنيفة ولا ترث عند مالك وأحمد وانظر قول الرحبي فيمن تدلى إلى الميت بغير وارث وهو ما قرناه آنفا :

وكل من أدلت بغير وارث فما لها حظ من الموارث

وكل من أدلت بقراءة أو قرأتين فقد قلنا بتساوي كل منهما بالأخرى وبهذا قال أبو يوسف وسفيان الثوري وذهب محمد وزفر إلى أن السدس يقسم بينهما أثلاثا لذات القراءة الواحدة ثلثه ولذات القرأتين ثلثاه ، فالمعتبر عند محمد وزفر هو تعدد الجهة ، لأن استحقاق الإرث باعتبار الأسباب ، فإذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجدة من جهتين كان في الصورة واحداً وفي المعنى متعدداً ، فتستحق الإرث بالسبين معاً ، كما إذا اجتمع في شخص سببان مختلفان ، فإنه يرث بهما اتفاقاً ، كما لو ماتت امرأة وتركّت ابني عم أحدهما زوجها فان زوجها يأخذ النصف بالفرضية ويقاسم الآخر في النصف الباقي بالعصوبة .

أما أبو يوسف فلا عبره عنده بتعدد الجهة إلا إذا كان ذلك مقتضياً تعدد الاسم ، فإن اقتضى تعدد الاسم كان مقتضياً لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد الجهة ، وذلك كما في حالات الزوج الذي هو ابن عم ، وإذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة فتكون العبرة بالأبداز كما في مسألة الجدة ، فإن ذات القرأتين تسمى بالجدة كذات القراءة الواحدة

فرع في حب الجدة عن الإرث .

قلنا : ان ميراث الجدة السدس فرضاً اذا لم تحجب فاذا حجت حرمت ولا ميراث لها ، وتحجب الجدة في الصور التالية :

أولها : إذا كانت أم أب والأب حى يرزق فإنها تحجب به لأنها تدلى إلى الميت به وهو أقرب منها فيحجبها وبه قال على كرم الله وجهه وعثمان ابن عفان وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، وروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود أن أم الأب ترث مع الأب وبه قال الحسن وشريح وابن سيرين لما رواه ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم الأب السدس مع وجود الأب وقد تأول أصحابنا هذا وقالوا : إن إعطاء الجدة مع وجود الأب كان وصيته وليس ميراثاً ، أو أن الأب كان رقيقاً أو كافراً والمحروم من الميراث لا يحجب غيره أما إذا كانت الجدة من جهة الأم فانها لا تحجب بالأب ، بل ترث فرضاً مع وجوده ، وذلك لانتفاء سبب الحجب وهما الأدلاء واتحاد سبب الارث ، فان الجدة من الأم لا تدلى الميت بالأب ، وقد اختلفا في سبب الارث اذ هي ترث بالأئومة وهو بالأبوة .

(ثانيها) : إذا كان للمتوفى أم فان وجود الأم يحجب الجدة عن الميراث سواء كانت هذه الجدة من جهة الأب أم من جهة الأم . أما حجب الجدة من الأم فلاها تدلى إلى الميت بالأم . والقاعدة أن المدلى إلى الميت بغيره يحجب بذلك الغير كما يحجب ابن الابن بالابن ، والجد بالأب .

ثم إن الجدة من الأم إنما ترث بسبب الأئومة كما ترث الأم بهذا السبب ، والقاعدة أنه عند اتحاد السبب يقدم الأقرب ، فإذا استوفت الأم فرضها فانه لا يبقى للجدة شيء من فرض الأمهات ، وأما الجدة من الأب فانها تحجب بالأم أيضاً لأنها - وإن كانت لا تدلى إلى الميت بالأم - ترث أيضاً بسبب الأئومة وعند اتحاد السبب يقدم الأقرب .

إذا ثبت هذا فإن حجب الجدة يكون - وهو القاعدة في الحجب مطلقاً - بالأدلاء كما يكون باتحاد السبب . وفي الجدة من الأم اجتمع فيها السببان أحدهما : الإدلاء وثانيها : اتحاد السبب وهو الأئومة . (ثالثها) : الجدة القربى من أى جهة تحجب البعدى من أى جهة كانت الا في حالة عم الأب فانها لا تحجب الجدة من الأم وإن بعدت ولذا قال الرجبى :

وإن تكن قريبي لأم حجت أم أب بعدى وسدساً سلبت
 وإن تكن بالعكس فالقولان في كتب أهل العلم منصوستان
 لا تسقط البعدى على الصحيح واتفق الكل على التصحيح

ومن هنا لا تحجب أم الأب القريبة أم الأم البعدى وبهذا قال مالك وأصحابه ، بل ترثان معاً ، لأن أم الأب وإن كانت أقرب درجة فإن الجدة الأمية أظهر في الأمومة ، وذهبت الحنفية إلى أن القريبى من الجدات تحجب البعدى مطلقاً ، لأن ميراث الجدات جاء من قبل الأمومة ، والقريبى أظهر في هذا المعنى فتستأثر بالميراث دون البعدى ، ولذلك قالوا : تحجب أم الأب أم أم الأم ، كما تحجب أم أبي الأب وأم أم الأب ، لأنها أقرب منهن درجة فتقدم عليهن في الإرث ، وأم الأم تحجب أم أبي الأب وأم أم الأب وأم أم الأم وهكذا ، لأنها أقرب منهن درجة قالوا : والقريبى دائماً تحجب البعدى سواء كانت القريبى نفسها وارثاً أم محجوبة بغيرها ، فقد تكون محجوبة بغيرها وتحجب البعدى ، كأم الأب المحجوبة بالأب إذا وجدت مع أم أم الأم فإنها تحجبها عن الإرث ، ونظير ذلك الإخوة والأخوات مع الأب والأم ، فانهم يحجبون الأم من الثلث إلى السدس مع أنهم محجوبون بالأب دليلنا ما سبق أن ذكرناه في أول فصل الجدة وقبل فصل وبالجملـة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما البنت فلها النصف إذا انفردت لقوله تعالى : « وإن كانت واحدة فلها النصف » وللاثنتين فصاعداً الثلثان . لما روى جابر بن عبد الله قال « جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد ، قتل أبوهما معك يوم أحد ولم يدع عموهما لهما مالا إلا أخذه . فما ترى يا رسول الله ؟ والله لا تنكحان إلا ولهما مال ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتقننى الله في ذلك . فنزلت إليه سورة النساء « يوصيكم الله في أولادكم » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادعوا لى المرأة وصاحبها . فقال لعمهما : أعطهما الثلثين ، وأعط أمهما الثمن وما بقى فلك » فدلّت الآية : وهو قوله تعالى : « فإن كن ثناء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » على فرض ما زاد على اثنتين . ودلت السنة على فرض اثنتين .

فصل وأما بنت الابن فلها النصف إذا انفردت وللاثنتين فصاعداً
 الثلثان لاجتماع الأمة على ذلك . ولبنت الابن مع بنت الصلب السدس تكلمة
 الثلثين . لما روى الهزيل بن شرحبيل قال : « جاء رجل إلى أبي موسى وسلمان
 ابن ربيعة رضي الله عنهما فسألهما عن بنت وبنت ابن واخت فقالا : لبنت
 النصف وللأخت النصف . واثبت عبد الله فإنه سيتابعنا . فأتى عبد الله فقال :
 اني قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين . لاقضين بينهما بما قضى به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لبنت النصف . ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين وما
 بقي فلاخت » ولأن بنت الابن توث فرض البنات ولم يبق من فرض البنات الا
 السدس . وهكذا لو ترك بنتاً وعشر بنات ابن كان للبنت النصف ولبنات الابن
 السدس تكلمة الثلثين لما ذكرناه من المعنى . وأن ترك بنتاً وبنت ابن أو
 بنات ابن ابن اسفل من البنت بدرجة كان لهن السدس لانه بقية فرض البنات
 ولبنت ابن الابن أو بنات ابن الابن مع بنت الابن من السدس تكلمة الثلثين
 ما لبنت الابن وبنات الابن مع بنت الصلب وعلى هذا أبداً) .

الشرح حديث جابر أخرجه أبو داود بلفظ (فقالت : يا رسول
 الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد) قال أبو داود : أخطأ
 فيه بشروهما بنتا سعد بن الربيع وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة ، وأخرج
 الحديث الترمذى وحسنه وأخرجه أحمد في مسنده وأخرجه الحاكم في
 اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب وقد اختلف الأئمة فيه قال :
 الترمذى انه صدوق سمعت محمداً - يعنى البخارى - يقول : كان أحمد
 واسحاق والحميدى يحتجون بحديثه ، وأما حديث هزيل بن شرحبيل فقد
 رواه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه . وفي رواية البخارى
 فأتيها أبا موسى . وفي رواية غيره « جاء رجل إلى أبي موسى وسلمان بن
 ربيعة » وهذه الواقعة كانت في عهد عثمان . لأن أبا موسى كان وقت
 السؤال أميراً على الكوفة وسلمان قاضياً بها . وقد اختلف في صحبته وأما
 هزيل بن شرحبيل وهو بالتصغير الأودى الكوفى فإنه ثقة مخضرم .

أما الأحكام فإن البنت لها النصف لقوله تعالى « وإن كانت واحدة فلها
 النصف » . « وإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان » وبه قال الصحابة والفقهاء

كافة . وروى عن ابن عباس رواية شاذة أنه قال للابنتين النصف لقوله تعالى : « فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » .

دليلنا حديث جابر الذي ساقه المصنف الذي دل على أن للابنتين الثلثين ولأن الآية وردت على سبب وهو ابنتا سعد بن الربيع ، فلا يجوز إخراج السبب عن حكم الآية . وأيضاً فإن الله تعالى فرض للابنة الواحدة النصف وفرض للأخت الواحدة النصف في آية أخرى وجعل حكمهما واحداً ، ثم جعل للأختين الثلثين ، ووجدنا أن البنات أقوى من الاخوات بدليل أن البنات لا يسقطن مع الأب ولا مع البنين والاخوات يسقطن مع الأب والبنين ، فإذا كان للأختين الثلثان فلا بُدَّ أن يكون ذلك أولى .

(والجواب) عن قوله : « فان كن نساء فوق اثنتين » فان قوله (فوق) صلة في الكلام لقوله تعالى « فاضربوا فوق الأعناق » وإن كانت البنات أكثر من اثنتين فلهن الثلثان للآية .

إذا ثبت هذا فان البنت الصلبية هي كل أتي يكون للمتوفى عليها ولادة مباشرة ، ويختلف ميراث الواحدة عن المنضمة إليها ، فإذا توفى شخص عن بنت واحدة فإن لها نصف التركة فرضاً ، أما إذا ترك بنتين أو أكثر فلهن الثلثان بالنسبة بينهما ، وهذا إذا لم يترك الميت ابناً مع البنت أو البنات ، أما إذا ترك ابناً مع البنت فإن الابن يعصبها ، فتأخذ من التركة أو مما تبقى منها بعد أصحاب الفروض نصف ما يأخذه الابن وكذلك إذا ترك ابناً مع ابنتين أو أكثر فان الابن يعصبهن فتأخذ كل واحدة نصف ما يأخذه أخوها .

فإذا ماتت امرأة عن زوج وابن وبنت فللزوجة ربع التركة لوجود الفرع الوارث للمتوفاة وذلك سهم واحد من أربعة أسهم تقسم اليها التركة ، والباقي يكون للإبن والبنت أثلاثاً بطريق التعصيب فللابن ثلثا هذا الباقي وذلك سهمان وللبنات ثلثه وهو سهم واحد .

وإذا مات رجل أو امرأة عن ثلاث بنات وابن ليس له ورثة غيرهم

فللابن نصيب بنتين فتقسم التركة خمسة أسهم للابن سهمان من خمسة ولكل بنت سهم .

وإذا مات رجل عن زوجة وثلاثة أبناء وبنت فللزوجة ثمن التركة لوجود الفرع الوارث للمتوفى وذلك سهم من ثمانية أسهم تقسم إليها التركة والباقي للأبناء الثلاثة والبنت بالتعصيب لكل ابن سهمان وللبنت سهم واحد .

وإذا مات رجل عن زوجة وبنت ، فللزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث وذلك سهم من ثمانية أسهم تقسم إليها التركة وللبنت النصف فرضاً وذلك أربعة أسهم ثمانية والباقي يكون للبنت بطريق الرد لا الفرض .

وإذا ماتت امرأة عن زوج وثلاث بنات فللزوجة الربع لوجود الفرع الوارث وذلك ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً تقسم إليها التركة ، وللبنات الثلثان فرضاً ، وذلك ثمانية سهام من اثني عشر والباقي وهو سهم يكون للبنات بطريق الرد لا الفرض .

إذا ثبت هذا فإن للبنات ثلاثة أحوال :

(الأول) أن البنت الواحدة ترث النصف فرضاً وذلك إذا لم يكن معها ابن للمتوفى أو أبناء .

(الثاني) أن البنتين فأكثر يرثن الثلثين بالسوية فرضاً إذا لم يكن معهن ابن للمتوفى أو أبناء .

(الثالث) يرثن بطريق التعصيب واحدة أو أكثر إذا كان معهن ابن له أو أبناء فيأخذ الابن ضعف نصيب البنت .

والدليل على ذلك من الكتاب العزيز قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف » .

وقد بينت الآية نصيب البنت الواحدة إذا لم يكن معها ابن للمتوفى ولا بنت أخرى أن لها النصف ، وبينت ميراث الأولاد إذا كانوا ذكورا وإناثا أن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وبينت إذا كن أكثر من اثنتين ولم يكن معهن ابن للمتوفى أن لهن الثلثين ولكن ما نصيب البنتين وما الدليل على ما يستحقانه من التركة وهل تلحق البنات بالبنت الواحدة أم تلحقان بالثلاث فأكثر ، فيكون نصيبهما في الأولى النصف ، وفي الثانية الثلثين ؟

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يلحقهما بالبنت الواحدة فيعطيهما النصف أخذاً بظاهر قوله تعالى : « إِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ » فقد قيدت الآية فرض الثلثين للبنات بأن يكن أكثر من اثنتين أما غيره من الصحابة فقد كانوا يعطونهما الثلثين إجماعاً بالبنات الثلاث فأكثر وهذا ما اتفق عليه علماء الأمصار واستقرت عليه الفتوى والتأمل في فحوى الخطاب في الآية يدرك نصيب البنتين من ناحيتين (الناحية الأولى) أن صدر الآية « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » يفيد أن المتوفى إذا ترك ابناً وبنتاً كان للبنت نصف نصيب الابن فنقسم التركة أو الباقي منها بينهما أثلاثاً فللبنت الثلث وللابن الثلثان ، وإذا كانت البنت تستحق مع الابن ثلث التركة فلا يمكن أن يكون نصيبها أقل من ذلك لو كان معها بنت واحدة مكان الابن فكيف يكون نصيبها مع الابن الثلث ونصيبها من البنت الربع ؟ ! .

(والناحية الثانية) أنه قد نص في آية أخرى على نصيب الأخت الواحدة ونصيب الأختين ، وذلك قوله تعالى « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْصِيكُم فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ » فإذا كانت الأختان ترثان الثلثين وهما أبعد قرابة من البنتين فالبنات تكونان أولى باستحقاق الثلثين ، وعلى هذا يكون نصيب البنتين معروفاً من القرآن من ناحية مدلولات النص .

وإذن يكون السر في تقييد عدد البنات اللاتي يأخذن الثلثين بأن يكن

فوق اثنتين هو إضافة أن نصيب البنات مهما كثرن هو الثلثان لا غير . فإنه قد يتوهم — من زيادة سدس على نصيب البنت الواحدة إذا كان معها بنت أخرى ليكون نصيبهما الثلثين — أنه كلما زاد عدد البنات واحدة فإنه يزداد لأجلها في الفريضة سدس ، فأريد دفع هذا التوهم بالنص على تعميم فريضة الثلثين لتشمل أكثر من بنتين مهما كانت هذه الكثرة والله تعالى أعلم .

ميراث بنت الابن

أما مسألة ابنة الابن فإن لها النصف إذا انفردت ولا بنتى الابن فصاعدا الثلثان ، لأن الأمة أجمعت على أن ولد البنتين يقومون مقام الأولاد ، ذكورهم كذكور الأولاد وإناثهم كإناثهم ، فإذا اجتمع ابنة وابنة ابن كان للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين لما رواه هزيل بن شرحبيل في قصة سؤال أبي موسى وسلمان بن ربيعة ثم فتوى ابن مسعود .

وقولهما : وأت عبد الله فإنه سيتابعنا . جعل ابن مسعود يقول : « قد ضللت إذن وما أنا من المهتدين » يعنى إذا تابعتهما أو أفتيت بقولهما . ثم قال : لأقضي فيهما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم « للابنة النصف ولابنة الابن السدس والباقي للأخت » فأخبر أن هذا قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن بنات الابن يرثن فرض البنات ، ولم يبق من فروض البنات إلا السدس فكان لابنة الابن . وإن ترك ابنة وبنات ابن كان للابنة النصف وبنات الابن السدس لأنه هو الباقي عن فرض البنات ، وهكذا لو ترك بنتاً وبنت ابن ابن أنزل بدرجة أو بنات ابن ابن أنزل بدرجة كان للابنة النصف ولمن بعدها من بنات الابن وإن بعدن السدس إذا تحاذين ، وإن كان بعضهن أعلى من بعض كان السدس للأعلى منهن . ما لم يعصب بنت الابن أو بنات الابن ذكر في درجتهم مع أخ أو ابن عم .

وقال ابن مسعود : لبنات الابن الأقل من المقاسمة أو السدس ، فإن كان السدس أقل كان لهن السدس والباقي لابن الابن ، وإن كانت المقاسمة أقل من السدس فلهن المقاسمة . ودليلنا عليه ما ذكرناه في الأولى .

فرع فإن خلف بنتاً وابن ابن وبنت ابن ابن فلابنة النصف والباقي لابن الابن وسقطت بنت ابن الابن لأنه أقرب منها ، وإن خلف بنتين وبنت ابن وابن ابن ابن كان للبنتين الثلثان ، والباقي بين بنت الابن وابن ابن الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقال ابن مسعود وهو قول أبي ثور الباقي لابن ابن الابن وسقطت بنت الابن .

ودليلنا : أنا وجدنا أن بنت الابن لو كانت في درجة ابن الابن لم تسقط معه بل يعصبها ، فلما لم يسقطها إذا كانت في درجته فلائ لا يسقطها إذا كانت أعلى منه أولى ، وإن خلف بنتاً وبنات ابن وابن ابن ابن كان للبنت النصف ، وبنات الابن السدس ، تكملة الثلثين والباقي لابن ابن الابن ، لأن من فوقه من بنات الابن قد أخذن شيئاً من فرض البنات فلا يجوز أن يرثن بالتعصيب فكان الباقي له دونهن .

إذا ثبت هذا فإن كل أنثى يكون للمتوفى عليها ولادة بواسطة أبناؤه سواء كان أبوها ابن الميت مباشرة أم ابن ابنه ، وهكذا مهما نزل ، وهي تقوم مقام البنت الصلية عند عدم وجودها ، وعدم ابن للمتوفى ، والبعيدة من بنات الأبناء حكمها مع القرية منهن كحكم بنت الابن مع البنت الصلية في جميع الحالات .

ولبنات الابن ست حالات :

(الأولى) النصف للواحدة إذا انفردت ولم يكن للمتوفى أبناء ولا بنات صلية ولا أبناء أبناء في درجتها ، سواء كان واحداً أو أكثر .

فإذا مات شخص وترك زوجة وأباً وبنت ابن كان للزوجة الثمن فرضاً ، لوجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين سهماً تقسم إليها التركة وللأب — أولاً — السدس بطريق الفرض ، وذلك أربعة أسهم من أربعة وعشرين ولبنت الابن النصف فرضاً ، وذلك اثنا عشر سهماً والباقي وهو خمسة أسهم يكون للأب تعصياً .

(الثانية) الثلاثان للثنتين فأكثر إذا لم يكن للمتوفى أبناء وبنات صلبية ولا أبناء أبناء في درجتهم واحداً أو أكثر .

فإذا مات شخص وترك زوجة وأخاً شقيقاً أو من الأب ، وثلاث بنات ابن كان للزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وبنات الابن الثلاثان وذلك ستة عشر سهماً يقسم بينهما بالسوية ، وللأخ الباقي بطريق التعصيب وذلك خمسة أسهم .

(الثالثة) أن يرثن بالتعصيب إذا كان مع الواحدة منهن أو الأكثر ابن ابن في درجتهم سواء كان أخاً لهن أم ابن عمهن ، ولم يكن للمتوفى ابن من الصلب وفي هذه الحالة تكون التركة جميعها - إذا لم يكن للمتوفى ورثة من أصحاب الفروض - أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض - إن وجدوا - لابن الابن وبنات الابن بطريق التعصيب ، فيكون حينئذ للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإذا مات شخص وترك ابن ابن و بنت ابن كانت التركة كلها بينهما أثلاثاً لابن الابن الثلاثان ، و بنت الابن الثلث .

وإذا مات شخص وترك أما وزوجة وابن ابن و بنت ابن كان للام السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وذلك أربعة أسهم من أربعة وعشرين تقسم إليها التركة وللزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث وذلك ثلاثة أسهم ويكون الباقي لابن الابن و بنت الابن بطريق التعصيب يقسم أثلاثاً لبنت الابن ثلثه ولابن الابن ثلثاه .

(الرابعة) أن لهن جميعاً السدس عن طريق الفرضية إذا كان للمتوفى بنت صلبية واحدة ، ولم يكن مع بنات الابن ابن ابن يعصبهن لأن كل حق البنات عن طريق الفرضية إنما هو الثلاثان فقط وقد أخذت البنت الصلبية النصف فرضاً لقوة القرابة فبقى السدس من حق البنات فتأخذه بنات الابن واحدة كانت أو أكثر وما بقي من التركة يكون لأولى عصة ذكر .

فإذا مات شخص وترك أما وأباً وبنثاً صليية وثلاث بنات ابن كان للأُم
السدس فرضاً وذلك سهم من ستة تقسم إليها التركة وللأب السدس فرضاً
وذلك سهم أيضاً وللبنث الصليية النصف فرضاً وذلك ثلاثة أسهم ، ولبنات
الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين وذلك سهم أيضاً يقسم بينهما بالسوية .

وإذا مات شخص عن أم وأب وبنث ابن وثلاث بنات ابن ابن كان للأُم
السدس فرضاً ، وذلك سهم من ستة تقسم إليها التركة ، وللأب السدس
فرضاً وذلك سهم أيضاً ، وللبنث الصليية النصف فرضاً وذلك ثلاثة أسهم
ولبنات الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين وذلك سهم أيضاً يقسم بينهما
بالسوية .

وإذا مات شخص عن أم وأب وبنث ابن وثلاث بنات ابن ابن كان للأُم
السدس فرضاً وللأب السدس فرضاً ، ولبنث الابن النصف فرضاً ولبنات
ابن الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين يقسم بينهما بالسوية فبنات الابن
من ذوات الفروض مع الواحدة من الصليات إلا أن يكون معهن من الذكور
من يعصهن ، فإذا كان معهن من الذكور من يعصهن - وهو ابن الابن
المساوى لهن في الدرجة ، سواء كان أخاً لهن أم ابن عم - فانهن يصرن به
عصبة فيأخذن معه الباقي بعد نصيب البنث الصليية ويقسم الباقي بينهما
للذكر مثل حظ الأنثيين ، وبهذا قال جمهور الصحابة وفقهاء الأمصار
كافة .

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : ينظر الى المقاسمة والسدس فأى
ذلك كان أضر لبنات الابن فلهن ذلك والباقي لابن الابن .

فلو ترك الميت بنتاً صليية وابن ابن وأربع بنات ابن كان عند ابن
مسعود للبنث الصليية النصف ، ولبنات الابن السدس ، لأن ذلك أضر لهن
من المقاسمة ، والباقي وهو الثلث لابن الابن ، وإذا مات وترك بنتاً صليية
وأربعة أبناء ابن وأربع بنات ابن كان للصليية النصف والباقي بين أبناء

الابن مقاسمة للذكر مثل حظ الأنثيين لأن المقاسمة هنا أضر لبنات الابن من السدس .

ودليل ابن مسعود رضى الله عنه : أن البنت الصلبية استحققت النصف فرضاً فلم يبق مما يستحقه البنات إلا السدس ، وهو لا يكون لبنات الابن إلا عند الانفراد لا عند الاختلاط بالذكور ، فلا يعطين إلا الأقل وهو المتعين .

ولأن بنات الابن لو انفردن مع الواحدة الصلبية لا يكون لهن سوى السدس ومعلوم أن حالة الانفراد في حكم الاستحقاق أقوى في حالة الاجتماع ، فإذا اجتمعن مع من يعصبهن فلا يكون لهن السدس إذا كان نصيبهن في المقاسمة أكثر من ذلك .

دلينا في إعطاء بنات الابن نصيبهن بالغاً ما بلغ عند التعصيب ، أنه بنات الابن مع أخيهن لو انفردوا ، بأن لم يكن هناك أصحاب فروض ؛ كانوا عصبة فكذا إذا اجتمع معهن صاحب فرض لا يخرجن عن صفة العصوبة ، كما إذا اجتمع معهم الزوج أو الأم .

وذلك لأن البنت الصلبية لما أخذت نصيبها خرجت من بينهن وصارت السهام الباقية وكأنه ليس هناك بنت فيكون الحكم فيما بقى كالحكم في الجميع إذا لم يكن هناك بنت صلبية ، ولأن الذكر من أولاد الابن يعصب الأنثى التي في درجته في حكم الحرمان ؛ كما في صورة القريب المشؤم ؛ فلأن يعصبها في حكم الاستحقاق أولى ، لأن التعصيب في الأصل للاستحقاق لا للحرمان .

ونزيد الأمر إيضاحاً فنقول :

إذا مات وترك بنتاً صلبية وابن ابن وبنت ابن فإن البنت تستحق النصف فرضاً ويكون الباقي لابن الابن وبنت الابن بطريق التعصيب فيستحق ابن الابن ثلثي الباقي وتستحق بنت الابن ثلثه .

وعلى هذا فإذا استغرقت الفروض كل التركة فلا شيء لأولاد الابن في تلك الحالة لأنهم صاروا عصبة ، ومن المقرر أن أصحاب الفروض غير المحجوبين مقدمون على العصبات في الاستحقاق . ولنضرب لذلك مثلاً : ماتت امرأة وتركت زوجاً وأباً وأماً ، وبناتاً من زوجها وابن ابن وبنات ابن فإن في هذه الحالة يكون للزوج الربع فرضاً ، لوجود الفرع الوارث ، وللأب السدس فرضاً ، وللأم السدس كذلك ، وللبنات الصلبية النصف فرضاً ، ولا شيء لأولاد الابن ، لأن الفروض استغرقت جميع التركة ، بل ضاقت التركة عن سهام أصحاب الفروض ، فأصبحت من المسائل التي يدخلها العول على ما سيأتى إن شاء الله تعالى . فلم يبق شيء للعصبة وهم هنا أولاد الابن فهم لا يستحقون شيئاً .

وابن الابن في هذه الحالة هو الذي يسمى القريب المشؤم لأنه كان سبباً في حرمان بنت الابن من الميراث بسبب تعصبيه لها إذ لولاه لكانت صاحبة فرض وورثت السدس .

فرع وإذا كان مع بنات الابن عند اجتماعهن بنت صلبية واحدة غلام أنزل درجة منهن كابن ابن ابن فانه لا يعصبن بل يكن من ذوات الفروض فلمن فرضهن وهو السدس ، لأن من المقرر أن الغلام الأدنى درجة لا يعصب من هو أعلى منه من البنات إلا إذا كانت محتاجة إليه ، أى كانت لا تترك بدونه ، وبنات الابن مع البنت الصلبية الواحدة من ذوات الفروض ، فهن وارثات بدونه ، وغير محتاجات إلى الغلام الأدنى منهن .

(الخامسة) أنهم لا يرثن شيئاً مع وجود البنتين الصليبتين إلا أن يكون بهما بنتان أو أسفل منهن غلام فيعصبن ، وحينئذ يكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

فرع إذا مات شخص وترك بنتين صليبتين وبنات ابن كان للبنتين الصليبتين الثلثان فرضاً لا يزيد على الثلثين وقد استغرق ذلك

بنصيب البنتين والصلبيتين فلم يبق شيء من حق البنات ، فلا فرض حينئذ لبنات الابن ، وهذا هو مذهب علماء الأمصار كافة وخالف في ذلك عبد الله ابن عباس رضى الله عنهما فقال : لبنات الابن مع البنتين الصليبتين السدس فرضاً ، لأن الأصل عنده أن البنتين كالواحدة فيكون لها النصف فرضاً ، ولبنات الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين .

هذا إذا لم يكن مع بنات الابن غلام يعصبهن ، فإذا كان بحذاءهن غلام سواء آخاهن أم ابن عمهن — فانه يعصبهن . وحينئذ يكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وذلك لأن الذكر من أولاد الابن يعصب البنات اللاتي في درجته إذا لم يكن للميت ولد صلبى بالاتفاق في جميع المال ، فكذلك يعصبها في استحقاق الباقي بعد الثلثين مع البنتين الصليبتين وبه قال عامة الصحابة والعلماء كافة .

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : لا يعصبهن بل الباقي كله لابن الابن ولا شيء لبناته واحتج لذلك بثلاثة أدلة :

(أحدهما) : أنه لو جعل الباقي بينهم في هذه الحالة — للذكر مثل حظ الأنثيين ل زاد حق البنات على الثلثين ، وهذا لا يجوز للدليل الثانى وهو ما راوى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا يزداد حق البنات على الثلثين) .

(والثانى) : أن الأتشى إنما يصير عصبة بالذكر إذا كانت صاحبة فرض عند الاقتراد عنه كالبنيات والأخوات ، وأما إذا لم تكن كذلك فلا يصير عصبة كبنات الاخوة والأعمام مع بنيتهم ، وهنا بنت الابن ليست صاحبة فرض لوجود الصليبتين فلا يصير عصبة بالغلام .

والجواب عن الأول أن استحقاق الصليبتين في هذه الحالة إنما هو بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب ، وهما سببان مختلفان فلا يضم أحد الحقين إلى الآخر فلا زيادة على الثلثين ، فإن الممنوع أن يزداد حق البنات على الثلثين بطريق الفرضية ، إذ لا شك أن حق البنات قد يزداد

على الثلثين إذا كن عصبية ، كما إذا مات شخص عن ابن واحد ، وبنات تسع ، فإن البنات يأخذن تسعة أسهم من أحد عشر سهماً بالتعصيب وهذا القدر زائد على الثلثين .

والجواب عن الحديث أنه لا أصل له .

والجواب عن الدليل الثالث : أن بنت الابن صاحبة فرض عند الاقتران عن ابن الابن لكنها محجوبة بالصليتين ههنا ، ألا يرى أنها تأخذ النصف فرضاً عند عدم الصليات بخلاف بنات الأخ والعم ، إذ لا فرض لهن عند اقترادهن عن ابنيهما فلا يصرن به عصبية .

هذا كله إذا كان الغلام في درجة بنات الابن ، أما إذا كان أنزل منهن درجة كابن ابن الابن - مع بنات الابن - فإنه يعصبهن أيضاً ، لأنهن محتاجات إليه وهو الراجح في مذهب أبي حنيفة لأن الأثني لو كانت في درجة الغلام لصارت به عصبية ، فإذا كانت أقرب منه ومحتاجة إليه كانت بذلك أولى .

ويرى أبو بكر الأصم أن الغلام إنما يعصب من كان في درجته من الإناث لا من كان أعلى منه بدليل أن ابن الابن يعصب البنات الصلية

وجوابه أنه لا يلزم من تعصيب ابن الابن البنت الصلية عدم تعصيب ابن ابن الابن بنت الابن عند وجود الصليتين لأن الصلية صاحبة فرض فهي غير محتاجة إلى من دونهما ليعصبها بل التعصيب يضرها بنفس نصيبها بخلاف بنت الابن مع الصليتين فإنها محتاجة إلى من دونهما ليعصبها إذ لولا ذلك لم ترث ، ثم كيف يسوغ أن يرث من الإناث من كان في درجة الغلام وتحرم منه من كانت أقرب إلى الميت .

(السادسة) أنهم يسقطن مطلقاً بالابن الصلي أو ابن الابن الذي هو أعلى منهن درجة فبنت الابن تحجب بالابن وبنت ابن الابن تحجب بابن الابن .

فرع اذا مات شخص عن ابن وبنت ابن فالتركة جميعها لابن بالتعصيب ولا شيء لبنت الابن ، وإذا مات شخص عن ابن ابن وبنت ابن ابن فالتركة جميعها لابن الابن بالتعصيب ، ولا شيء لبنت ابن الابن .

ولو مات عن ابن ابن ابن ، وبنت ابن ابن ابن فالتركة كلها لابن ابن الابن تعصياً ولا شيء لبنت ابن ابن الابن .

هكذا أفاده الشيخ عيسوى أحمد عيسوى فقال :

(تنبيه) تبين مما قدمنا أن بنت الابن لا تراث شيئاً مع وجود الابن الصلب للمتوفى ، أو من هو أعلى منها درجة من أبناء الأبناء .

وكذلك لا يرث أبناء الابن مع وجود ابن صلبى للمتوفى ، لأن الأصل في التوريث بالعصوبة أن الأقرب يحجب الأبعد مادام من جهة واحدة على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى ، وكذلك لا ميراث لأولاد البنات - ذكوراً وإناثاً - من ذوى الأرحام وهم مؤخرون في ترتيب الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة . هذا هو الحكم الفقهي والقانوني بالنظر للمواريث .

أما من حيث الاستحقاق بطريق الإرث فنظراً لاعتبارات اجتماعية قد أوجب قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل شخص - سواء كان ذكراً أو أنثى أن يوصى لفرع ولده الذى مات في حياته ولو حكماً مهما نزل هذا الفرع مادام من أولاد الظهور ، وللطبقة الأولى فقط من فروع أولاد البطون ، كذلك أوجب الوصية لفرع من مات مع أبيه أو أمه في حادث ولد ، ولا يدعى أيهم سبقت اليه المنية كالفرقى والقتلى والحرقي والمتردين في حفرة ونحو ذلك ، لأن القاعدة العامة أن من جهل وقت وفاتهم لا يرث أحدهم الآخر فلا يرث الفرع أصله في تلك الحالة فتحجب الوصية لذرية ذلك الفرع بحكم القانون ، وهذا ما يعرف في القانون باسم الوصية الواجبة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما الأخت للاب والام فلها النصف اذا انفردت ، وللاثنين فصاعداً الثلثان لقوله عز وجل « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ، فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك » وللاثلاث فصاعداً ما للاثنين لأن كل فرض يغير بالمعد كان الثلاث فيه كالاثنين كالبنت ، وللاخت من الاب عند عدم الأخت من الاب والام النصف اذا انفردت ، وللاثنين فصاعداً الثلثان ، لأن ولد الاب مع ولد الاب والام كولد الاب مع ولد الصلب فكان ميراثهم كغيرهم .

فصل والأخوات من الاب والام مع البنات عصبه ومع بنات الابن والدليل عليه ما ذكرناه من حديث الهزيل بن شرحبيل .

وروى ابراهيم عن الأسود قال (قضى فينا معاذ بن جبل رضى الله عنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة تركت بنتها واختها ، للبنات النصف وللأخت النصف) .

وعن الأسود قال : « كان ابن الزبير لا يعطي الأخت مع البنت شيئاً فقلت : ان معاذاً قضى فينا باليمن فاعطى البنت النصف والأخت النصف ، قال : فانت رسولي بذلك ، فان لم تكن أخوات من الاب والام فالأخوات من الاب لأنهن يرثن ما يرث الأخوات من الاب والام عند عدمهن » .

فصل وأما ولد الام فللواحد السدس وللاثنين فصاعداً الثلث ، والدليل عليه قوله عز وجل « وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله أخ او أخت فلكل واحد منها السدس ، فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » والمراد به ولد الام ، والدليل عليه ما روى أن عبد الله وسعداً كانا يقرآن « وله أخ او أخت من أم » وسوى بين الذكور والإناث للآية ، ولأنه ارث بالرحم المحض فاستوى فيه الذكر والأنثى كميراث الابوين مع الابن .

فصل وأما الاب فله السدس مع الابن وابن الابن ، لقوله عز وجل « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد » ففرض له السدس مع الابن ، وقيس عليه اذا كان مع ابن الابن ، لأن ابن الابن كالابن في الحجب والتعصيب ، وأما الجد فله السدس مع الابن وابن الابن لاجماع الأمة .

فصل ولا ترث بنت الابن مع الابن ، ولا الجدة ام الأب مع الأب ، لانها تدلى به ، ومن ادلى بعصبة لم يرث معه كابن الابن مع الابن ، والجدة مع الأب ، ولا ترث الجدة من الام مع الام ، لانها تدلى بها ، ولا الجدة من الاب لان الام في درجة الأب والجدة في درجة الجد ، فلم ترث معها ، كما لا يرث الجد مع الأب .

الشرح قوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الآية » روى أنه آخر ما نزل من الأحكام كان صلى الله عليه وسلم في طريق عام حجة الوداع فأتاه جابر فقال : أن لى أختا فكم أخذ من ميراثها ان ماتت ، وقيل كان مريضاً فعاده صلى الله عليه وسلم فقال : إني كلاله فكيف أصنع في مالى فنزلت « ان امرؤ هلك » - ارتفع امرؤ بمضمر يفسره الظاهر ومحل (ليس له ولد) الرفع على الصفة لا النصب على الحال أى إن هلك امرؤ غير ذى ولد والمراد بالولد الابن وهم اسم مشترك يجوز ايقاعه على الذكر والأنثى لأن الابن يسقط الأخت ولا تسقطها البنت إلا في مذهب ابن عباس وبالأخت التى هى لأب وأم دون التى لأم لأن الله فرض لها النصف وجعل أخاها عصبة وقال « للذكر مثل حظ الانثيين » وأما الأخت للأم فلها السدس في آية الموارث سوى بينها وبين أخيها وهو يرثها وأخوها يرثها إن قدر الأمر على العكس من موتها وبقائه بعدها « إن لم يكن لها ولد » أى ابن لأن الابن يسقط الأخ دون البنت (فإن قلت) : الابن لا يسقط الأخ وحده فان الأب نظيره في الاسقاط فلم اقتصر على نفي الولد ؟ (قلت) : بين حكم انتفاء الولد ووكل حكم انتفاء الوالد إلى بيان السنة ، وهو قوله عليه السلام (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى عصبة ذكر) والأب أولى من الأخ وليس بأول حكيمين بينهما أحدهما بالكتاب والآخر بالسنة ويجوز أن يدل بحكم انتفاء الولد على حكم انتفاء الوالد لأن الولد أقرب الى الميت من الوالد ، لأن الولد أقرب الى الميت من الوالد ، فاذا ورث الأخ عند انتفاء الأقرب فأولى أن يرث عند انتفاء الأبعد ، ولأن الكلالة تتناول انتفاء الوالد والولد جميعاً فكان ذكر انتفاء أحدهما دالا على انتفاء الآخر .

وأما خبر الهزيل بن شرحبيل : سئل أبو موسى عن بنت وبنت ابن وأخت

الحديث وفيه قول ابن مسعود : (للابنة النصف ولابنة الابن السدس
تكلمة الثلثين وما بقى أفلاخت) أخرجه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى
وابن ماجه والحاكم من هذا الوجه ، زاد من عدا البخارى : جاء رجل الى
أبى موسى وسلمان بن ربيعة والباقي نحوه .

(تنبيه) هزيل قيده الرافعى فى الأصل بالزأى ، وإنما صنع ذلك مع
وضوحه ، لأنه وقع فى كلام كثير من الفقهاء هزيل بالذال ، وهو تحريف
أفاده الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير .

أما حديث ابراهيم عن الأسود رواه أبو داود وكذا البخارى بمعناه
وابراهيم بن الأسود بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن
ذهل بن سعد بن مالك بن النخع النخعى الكوفى فقيه أهل الكوفة أبو عمران
تكرر فى المختصر وذكره فى المذهب فى الشهادات فى مسألة التوبة وهنا فى
ميراث أهل الفرائض وأمه مليكة بنت يزيد بن قيس أخت الأسود بن يزيد وهو
تابعى جليل دخل على عائشة رضى الله عنها ولم يثبت له منها سماع واسع
جماعات من كبار التابعين منهم علقمة وخلاه الأسود وعبد الرحمن ابنا
يزيد ومسروق وأبو عبيدة بن عبد الله وغيرهم روى عنه جماعات من التابعين
منهم السيبى وحبيب بن أبى ثابت وسماك بن حرب والحكم والأعمش
وابن عون وعمار بن أبى سليمان شيخ أبى حنيفة وأجمعوا على توثيقه
وجلالته وبراعته فى الفقه . رويناه عن الشعبي أنه قال حين توفى النخعى :
ما ترك أحدا أعلم منه أو أفقه ، قيل ولا الحسن وابن سيرين ؟ قال : ولا
الحسن وابن سيرين ولا من أهل البصرة ولا الكوفة ولا الحجاز ولا الشام
ورويناه عن أحمد بن صالح العجلي قال : لم يحدث النخعى عن أنس من
أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وقد أدرك منهم جماعة ورأى عائشة وروينا
عن الأعمش قال : كان النخعى صيرفى الحديث . وقاله أبو ذرعة : النخعى
علم من أعلام أهل الاسلام . وقال العجلي : كان النخعى صالحاً فقيهاً
متوفياً قليل التكلف توفى سنة ست وتسعين وهو ابن تسع وأربعين سنة
وقال البخارى : ابن ثمان وخمسين .

أما مسألة الأخوات للأب والأم فترتيبهن كترتيب البنات . فإن خلف أختاً واحدة فلها النصف ، فإن خلف أختين فصاعداً فلهن الثلثان لقوله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكُم في الكلالة » إن امرؤ هلك ليس ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » وليس في الآية ذكر ثلاث أخوات فما زاد ، ولكن قد ذكر في البنات إذا كن فوق اثنتين أن لهن الثلثين ، ولم يذكر الثلاث في الأخوات اكتفاء بما ذكره في البنات ، كما أنه لم يذكر ما للابنتين اكتفاء بما ذكره للاختين ، لأن حكم البنات والأخوات واحد وأيضاً قد روى جابر قال : اشتكيت وعندي ثلاث أخوات فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني ، فقلت : يا رسول الله كيف أصنع بمالي وليس يرثني إلا الكلالة ؟ فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال : قد أنزل في أخوالك وبين ، فجعل لهن الثلثين ، قال جابر : فنزلت قوله « يستفتونك قل الله يفتيكُم في الكلالة » فذكر أن الآية نزلت في أخواته وهن تسع على ما في الصحيح وإنما وردت بابنتين ، فدل على أن المراد بالآية الابنتان وما زاد عليهما .

أما الأسود بن يزيد فقد قال فيه النووي في التهذيب : التابعي المذكور في المذهب في أول الفوات والاحصار وفي ميراث الأخوات هو أبو عمرو ويقال : أبو عبد الرحمن الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة ابن سلامان بن كهيل النخعي الكوفي التابعي الفقيه الامام الصالح أخو عبد الرحمن بن يزيد النخعي الفقيه رأى أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، وروى عن علي وابن مسعود ومعاذ وأبي موسى وعائشة . يروى عنه أنه عبد الرحمن بن الأسود وأخوه عبد الرحمن بن يزيد وإبراهيم النخعي وآخرون . قال أحمد بن حنبل : هو ثقة من أهل الخير ، واتفقوا على توثيقه وجلالته . وروينا عن ميمون بن أبي حمزة قال : سافر الأسود بن يزيد ثمانين حجة وعمره لم يجمع بينهما وروينا أن ابنه عبد الرحمن كان يصلي كل يوم سبعمائة ركعة كانوا يقولون إنه أقل أهل بيته اجتهاداً وأنه صار عظيماً وجلداً رضي الله عنهم . اهـ .

فرع وأما الأخوات للأب مع الأخوات للأب والأم فكنبنات الابن مع البنات لأنهن قد تساوين في الأخوة ، إلا أن الأخوات للأب والأم فضلن بالأدلاء بالأم فكن كالبنيات فضلن على بنات الابن .

إذا ثبت هذا فإن لم يكن هناك أحد من الاخوة للأب والأم وهناك أخت واحدة لأب فلها النصف ، وإن كانتا أختين فصاعداً فلهما الثلثان . وإن كان هناك أخت لأب وأم وأخت لأب كان للأخت للأب والأم النصف وللأخت للأب السدس قياساً على ابنة الابن مع ابنة الصلب .

وإن كان هناك أخت لأب وأم وأخ وأخت لأب كان للأخت للأب والأم النصف وللأخ والأخت للأب الباقي للذكر مثل حظ الانثيين [وقال ابن مسعود رضي الله عنه : للأخت للأب الأقل من المقاسمة أو سدس المال والباقي للأخ للأب] وإن خلف أختين لأب وأم وأختاً لأب كان للأختين للأب والأم الثلثان ولا شيء للأخت وللأب لأنه لا يجوز أن يأخذ للأخوات الفرض أكثر من الثلثين .

وإن خلف أختين لأب وأم وأخ وأخوات لأب فللأختين للأب والأم الثلثان وما بقي للأخ والأخوات للأب ، للذكر مثل حظ الانثيين ، وبه قال عامة الصحابة والفقهاء إلا ابن مسعود رضي الله عنه فإنه قال : الباقي للأخ للأب وتسقط الأخوات للأب لهن الأقل من المقاسمة أو سدس المال وقد مضى الدليل على ذلك في بنات الابن .

وإن خلف أختين لأب وأم وأختاً لأب وابن أخ لأب ، فللأختين للأب والأم الثلثان والباقي لابن الأخ ، ولا يعصب الأخت للأب . والفرق بينه وبين ابن الابن حيث عصب عمته أن ابن الابن يعصب أخته فعصب عمته وابن الأخ لا يعصب أخته فلم يعصب عمته .

فرع وإن خلف ابنة وأختاً لأب وأم أو لأب أو ابنة ابن وأختاً لأب وأم أو لأب كان لابنة أو لابنة الابن النصف وما بقي للأخت . وهكذا إن خلف بنتاً وبنت ابن وأختاً لأب وأم أو لأب كان لابنة النصف ولابنة

الابن السدس وللأخت ما بقي . وكذلك إن كان في هذه المسائل مع الأخت ابن أخ أو عم ، فإن ما بقي عن فرض البنات للأخت دون ابن الأخ والعم وبه قال عامة الصحابة والفقهاء إلا ابن عباس فإنه لم يجعل للأخت مع البنت أو مع ابنة الابن شيئاً ، بل جعل ذلك لابن الأخ أو للعم لقوله تعالى : « قل الله يفتيكُم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » فورث الأخ شرط أن لا يكون للميت ولد ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « ما أبقت الفرائض فلاولى عصبه ذكر » .

دليلنا ما ذكرناه من حديث هزيل بن شرحبيل « قال ابن مسعود : لأقضين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم : للابنة النصف ولابنة الابن السدس وللأخت ما بقي » .

وأما الجواب عن قوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكُم في الكلالة » إنه امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك « فإن الآية تدل على أنه لا فرض لها إذا كان للميت ولد ، ونحن نقول كذلك لأن هذا النصف الذى تأخذه مع عدم الولد تأخذه بالفرض . وهذا الذى تأخذه مع وجود الولد تأخذه بالتعصيب بدليل ما ذكرناه من الخبر . فأما قوله صلى الله عليه وسلم « ما أبقت الفرائض فلاولى عصبه ذكر » فيحتمل إذا لم يكن هناك أخوات ، بدليل ما ذكرناه من خبر ابن مسعود ، ولأن للأخت تعصياً ولابن الأخ تعصياً ، وتمصيب الأخت أولى لأنها أقرب من ابن الأخ والعم وابن العم .

وأما مسألة ولد الأم فللواحد منهم السدس ذكراً كان أو أنثى وللأثنين فما زاد منهم الثلث ، ويسوى فيه بين الذكر والأنثى لقوله تعالى « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث « وهذه الآية نزلت في الإخوة والأخوات للأم ، بدليل ما روى أن سعد بن أبي وقاص وابن مسعود كانا يقرأنها « وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس » والقراءة الشاذة تحل محل الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أو التفسير ،

فيجب العمل به ، ولأن إرث الإخوة للأم إرث بالرحم المحض ولا تعصيب لهم فاستوى ذكرهم وأنثاهم كالأبوين مع الابن .

وأما مسألة الأب فله ثلاث حالات : حالة يرث بالفرض لا غير ، وحالة يرث فيها بالتعصيب لا غير ، وحالة يرث فيها بالفرض والتعصيب .

فأما الحالة التي يرث فيها بالفرض لا غير فهو إذا كان مع الابن أو ابن الابن فإن فرض الأب السدس لقوله تعالى « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » والمراد بالولد هنا الذكر .

فرع الأخت من الأب - وهي التي تشترك مع الميت في أبيه دون أمه - تقوم مقام الأخت الشقيقة عند عدمها ، وتنفرد عنها بحالتين ، ولهذا كان للأخوات من الأب سبع حالات هي تفصيل ما ذكرناه آنفاً .

(الأولى) النصف فرضاً للواحدة عند الانفراد ، أى إذا لم يكن للميت إخوة أو أخوات أشقاء أو من الأب سواها . فإذا مات امرأة وتركت زوجاً وأختاً من الأب كان للزوج النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وللأخت النصف فرضاً .

(الثانية) الثلثان فرضاً للأثنين فأكثر إذا لم يكن للميت إخوة من الأب أو إخوة أو أخوات أشقاء . فإذا مات شخص وترك زوجة وأختين من الأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وللأختين الثلثان فرضاً والباقي رداً .

(الثالثة) السدس فرضاً للواحدة أو الأكثر إذا كان للميت أخت شقيقة واحدة ولم يكن مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها .

وبذلك لأن ميراث الشقيقة النصف فرضاً ، والأخت لأب مع الشقيقة كبتت الابن مع البنت فتأخذ السدس تكملة للثلثين إلا إذا كان معها في هذه الحالة أخ لأب فإنه يعصبها فيرثان معاً ميراث العصبات ، فيأخذان

الباقى للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويسقطان معاً لو استغرقت الفروض التركة فإذا مات شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب كان للزوجة الربع فرضاً وللشقيقة النصف فرضاً وللأخت من الأب السدس فرضاً تكملة للثلثين ، والباقى يرد على الأختين بنسبة سهامهما .

وإذا مات شخص عن أم وأخت شقيقة وأربع أخوات لأب كان للأم السدس فرضاً ، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً وللأخوات من الأب السدس فرضاً تكملة للثلثين يقسم السدس بينهن بالسوية والباقى يرد على جميع الورثة بنسبة سهامهن .

وإذا مات شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخ من الأب وأخت من الأب . كان للزوجة الربع فرضاً والأخت الشقيقة النصف فرضاً والباقى للأخ والأخت تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين .

(الرابعة) التعصيب بالغير ، وذلك إذا كان مع الواحدة أو الأكثر أخ لأب أو أكثر فإنه يعصبن فيكون للذكر ضعف الأنثى .

وقد اتفق العلماء على تعصيب الأخت لأب بالأخ لأب واختلفوا في تعصبيها بابن الأخ لأب ، وابن الأخ الشقيق ، فقال بعضهم : لا يعصبها ، لأنه لا يعصب من في درجته من الإناث فلا يعصب من كانت أعلى منه ، وقال بعضهم : يعصبها إذا كانت محجوبة ، إذ لا يجوز أن يرث هو دونها مع أنها أقرب منه إلى الميت وأما عدم تعصبيه لمن هي في درجته فلأنها ليست صاحبة فرض عند الانفراد على أنه إذا استغرقت الفروض جميع التركة فلا شيء للأخ والأخت من الأب .

(الخامسة) التعصيب مع الغير ، وذلك إذا كان مع الواحدة أو الأكثر بنت أو أكثر أو بنت ابن أو هما معاً . وفي هذه الحالة تأخذ الأخت أو الأكثر بالتعصيب ما بقى بعد أصحاب الفروض ، وتسقط إذا استغرقت الفروض التركة فلا تأخذ شيئاً .

فإذا مات شخص وترك بنتاً وزوجة وأماً وأختين لأب كان للبنت النصف
فرضاً ، وللزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث وللأم السدس فرضاً
لذلك ولوجود الأختين وللأختين الباقي تعصياً يقسم بينهما بالسوية .

(السادسة) حجبا عن الارث واحدة أو أكثر بالأختين الشقيقتين الى
أن يكون معها أخ يعصها ، فإذا لم يكن معها أخ لأب فلا ميراث لها لاستيفاء
الأختين الشقيقتين حق الأخوات بالفرض وهو الثلثان .

أما إذا كان معها أخ لأب فانه يعصها فيأخذ معها الباقي بعد أصحاب
القروض يقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإذا ترك شخص أختين شقيقتين وأختاً لأب فالميراث للشقيقتين ولا
ميراث للأخت للأب .

وإذا ترك أختين شقيقتين وأخاً لأب وأختاً لأب كان للشقيقتين الثلثان
فرضاً ، والباقي للأخ والأخت لأب للذكر مثل حظ الأنثيين .

(السابعة) حجبا عن الإرث بالابن وابن الابن وإن نزل وبالأب والأخ
الشقيق والأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع غيرها أى مع البنت وبنت
الابن ، سواء كان مع الأخت لأب أخ لأب يعصها أم لا ، لأن الأخت
الشقيقة في هذه الحالة تكون كالأخ الشقيق في كونها عصبة أقرب الى الميت
فتحجب الإخوة والأخوات لأب . ولا تسقط بالجد الصحيح خلافاً لأبى
حنيفة .

هذا ودليل توريث الأخوات لأب هو دليل توريث الأخوات الشقيقات
في الحالات المشتركة بينهن ، لأن من المتفق عليه بين العلماء أن المراد بالأخت
في قوله تعالى « يستقونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس
له ولد وله أخت » وهى الأخت الشقيقة والأخت لأب . أما الإخوة والأخوات
لأم فحكمهم يؤخذ من آية أخرى هى قوله تعالى : « وإن كان رجل يورث
كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من

ذلك فهم شركاء في الثلث) وأما سقوط الإخوة والأخوات لأب بالأخ الشقيق فيؤخذ مما رواه أحمد والترمذي عن علي رضي الله عنه : (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه) ولا نعلم في هذا خلافاً ^(١) رغم ضعف الحديث ولكن العمل عليه وبنو الأعيان هم الاخوة والأخوات الأشقاء ، سموا بذلك لأن عين الشيء خياره والأشقاء هم خيار الإخوة ، لارتباطهم بالشخص من جهتين ، وبنو العلات هم الاخوة والأخوات لأب من أمهات مختلفة ، سموا بذلك لأن العلة (بفتح العين) هي الضرة وأمهاتهم ضرائر .

وأما الحالة التي يرث فيها بالتعصيب لا غير فتقسم قسمين (أحدهما) ينفرد بجميع المال إذا لم يكن معه من له فرض (ثانيهما) إذا كان معه من له فرض الابنة ، مثل أن كان معه أم أو أم أم زوج أو زوجة فإنه يأخذ ما بقي عن فرض هؤلاء بالتعصيب لقوله تعالى « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » فأضاف المال إلى الأبوين ثم قطع للأم منه الثلث ولم يذكر حكم الباقي ، فدل على أن جميعه للأب .

وأما الحالة الثالثة التي يرث فيها بالفرض والتعصيب فهو إذا كان أب وابنة أو ابنة ابن فإن للأب السدس بالفرض وللأبنة أو لابنة الابن النصف . والباقي للأب بالتعصيب . وقيل : أن رجلاً سأل الشعبي عن رجل مات وخلف بنتاً وأباً فقال له : للابنة النصف والباقي للأب ، فقال أصبت المعنى وأخطأت العبارة . قل للأب السدس وللأبنة النصف والباقي للأب . وهكذا لو خلف ابنتين وأباً ، أو ابنة ابن وأباً ، فللأب السدس وللابنتين الثلثان والباقي للأب .

(١) لأنه من رواية الحارث الأمور عن علي ويقال : إن الحارث كان عالماً بالفرائض ولكنه كان رافضياً غالباً هالكا وقد قال النسائي في الحديث : لا بأس به وقال الترمذي : لا يعرف إلا من طريقه والعمل عليه .

فرع وأما الجد فقرضه السدس مع الابن أو ابن الابن لإجماع الأمة على ذلك . وإن مات رجل وخلف جداً وابنة أو ابنة . قال المستعودي فمن أصحابنا من قال للجد السدس بالقرض وللابنة أو ابن الابن النصف والباقي للجد بالتعصيب كما قلنا في ابنة وأب . ومنهم من قال : يجوز أن يقال للابنة النصف والباقي للجد . وأما مسألة الجدة فقد قال الشافعي رضي الله عنه « ولا يرث مع الأب أبواه ولا مع الأم جدة » . قال في الرحية :

والجد محجوب عن الميراث	والأب في أحواله الثلاث
وتسقط الجدات من كل جهة	بالأم فافهمه وقس ما أشبهه
وهكذا ابن الابن بالابن فلا	تبغ عن الحكم الصحيح معدلاً
وتسقط الإخوة بالبنين	وبالأب الأدنى كما رويناه
وبني البنين كيف كانوا	سيان فيه الجمع والوحدان
ويفضل ابن الأم بالإسقاط	بالجد فافهمه على احتياط
وبالبنات وبنات الابن	جمعاً ووحداناً فقل لي زدني
ثم بنات الابن يسقطن متى	حاز البنات الثلثين يا فتى
إلا إذا عصبن الذكر	من ولد الابن على ما ذكروا

وجملة ذلك أن الأم تحجب الجدات من جهتها ومن جهة الأب ، لما روى عبد الله بن زيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس إذا لم يكن زوجها أم » فشرط في إرث الجدة إذا لم يكن هناك أم . فدل على أنه إذا كان هناك أم أنه لا شيء للجدة ولأن أم الأم تدلى بالأم ومن أدلى بشخص لم يشاركه في الميراث كابن الابن مع الابن .

وأما أم الأب فإنه لا يرث معه أبواه ، لأن الجد يدلى بالأب ومن أدلى بعصبة لم يشاركه في الميراث كابن الابن لا يشارك الابن ، وكذلك لا يرث مع الأب أحد من أجداده لما ذكرناه في الجد ولا يحجب الأب أم الأم لأنها تدلى بالأم ، والأب لا يحجب الأم فلم يحجب أمها كما لا يحجب الأب ابن

الابن ، وكذلك أم الابن ترث مع الجد لأن الأب اذا لم يحجبها فلان لا يحجبها
الجد أولى . وكذلك الجد لا يحجب أم الأب لأنها تساويه في الدرجة
والإدلاء إلى الميت .

قال أصحابنا بجميع هذه المسائل في الحجب لا خلاف فيها ، وأما الأب
فهل يحجب أم نفسه ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فذهب الشافعي إلى أنه
يحجبها ، وبه قال من الصحابة عثمان وعلى وزيد بن ثابت ، ومن التابعين
شريح ، ومن الفقهاء الأوزاعي والليث ومالك وأبو حنيفة وأصحابه .

وذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو موسى وعمران بن الحصين
إلى أنه لا يحجبها بل ترث معه من ولده ، وبه قال أحمد وإسحاق وابن جرير
الطبري لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث امرأة من ثقيف مع ابنها ،
دليلنا أنها تدلى بولدها فلم تشاركه في الميراث كأم الأم لا ترث مع الأم .

وأما الخبر في الجدة التي ورثت مع ابنها فيجوز أن يكون لها ابنان فمات
أحدهما وخلف ابناً ثم مات ابن ابنها وخلف عمه وجدته أو يجوز أن يكون
الابن كافراً أو قاتلاً أو مملوكاً .

إذا ثبت هذا ومات رجل وخلف أباه وأم أمه وأم أبيه فإن البغداديين
من أصحابنا قالوا : لأم الأم السدس والباقي للأب قال المسعودي فيه وجهان
(أحدهما) هذا (والثاني) أن الجدة أم الأب تحجب أم الأم عن نصف
السدس ويأخذه الأب مع باقي المال ، ووجهه أنهما لو اجتمعا لشاركتها في
نصف السدس واستحقته ، فإذا كان هناك الأب استحق ما كانت تستحقه
لأنها تدلى به ، والأول هو المشهور ، ولا ترث ابنة الابن مع الابن لما ذكرناه
في أم الأب والله تعالى أعلم .

إذا ثبت هذا فإن الجد الصحيح وهو أبو الأب وإن علا - مع كونه
صحيحاً بحيث لا يكون اتصاله بالميت بواسطة أثنى - فإن كان اتصاله
بواسطة الأثنى - كأبي الأم وأبي أم الأب - فلا يكون صحيحاً ، ولا يرث
بالفرض ولا بالتعصيب ، وإنما هو من ذوى الأرحام الذين لا يرثون إلا إذا

انعدم أصحاب الفروض النسبية والعصبة النسبية . والجدة كالأب في الأحوال الثلاثة التي سبق بياناها :

(أولاً) يرث بطريق الفرض وحده إذا كان المتوفى - وهو ابن ابنه ، أو بنت ابنه - قد ترك ابناً أو ابن ابن أو أسفل منه فيكون للجد سدس التركة فرضاً . فإذا مات شخص وترك زوجة وابناً وجدةً كان للزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث وللجد السدس فرضاً ، والباقي لابن بالتعصيب .

وإذا مات وترك ابن ابن وجدةً فللجد السدس فرضاً ، والباقي لابن الابن تعصياً .

(ثانياً) ويرث بطريق التعصيب وحده إذا لم يكن لذلك المتوفى فرع وارث أصلاً لا بطريق الفرض ولا بطريق التعصيب ، فيأخذ الجد كل المال أو ما بقي منه بعد أصحاب الفروض إن كان منهم أحد .

فإذا مات شخص عن زوجة وجد ، كان للزوجة الربع لعدم وجود الفرع الوارث ، وللجد الباقي تعصياً ، وإذا مات ولم يترك سوى جده فللجد جميع التركة تعصياً .

(ثالثاً) ويرث بالفرض والتعصيب معاً ، وذلك إذا كان للمتوفى فرع وارث مؤنث ، أى بنت واحدة أو أكثر أو بنت ابن مهما نزل أبوها واحدة أو أكثر ، فإذا مات شخص عن زوجة وبنت ابن وجد فللزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث ولبنت الابن النصف فرضاً وللجد السدس فرضاً ويأخذ الباقي تعصياً .

هذه الأحوال الثلاثة هي التي يكون فيها الجد كالأب من حيث الأحكام ، وهناك حالات أخرى يختلف فيها الجد عن الأب - فمن ذلك أن أحد الزوجين إذا مات وترك أباه وأمه وزوجه كان للأم ثلث ما بقي بعد نصيب الزوجة أو الزوج باتفاق وهو مذهب أبى حنيفة وأصحابه . أما إذا ترك

جده وأمه وزوجه فللأم ثلث جميع التركة إلا أبا يوسف فقد جعل لها ثلث ما يبقى كحالها مع الأب . ومن ذلك أيضاً أن المتوفى إذا ترك أباه وإخوته الأشقاء أو الأب فان الاخوة يسقطون بالأب بالاجماع ، أما اذا كان بدل الأب جد قفى سقوط هؤلاء الاخوة خلاف قد ذكرناه في أحكام الكلالة .

ومن ذلك أيضاً أن المتوفى إذا ترك أباه وجدته لأبيه فإن الجدة لا تترث مع الأب شيئاً ، أما إذا كان بدل الأب جد فان الجدة تترث فرضاً والأحوال الثلاثة المتقدمة هي التي يرث فيها الجد كالأب .

وهناك حالة خاصة به لا يرث فيها وهي التي يجتمع فيها مع الأب فيكون محجوباً من الميراث وكذلك الحكم في أبي الأب مع أبي أبي الأب ، فان الأول يحجب الثاني ، والأصل في هذا أنه إذا كان لشخص قريبان قرابتهما من جنس واحد كالبنوة والأبوة ، وكان أحدهما يدلى في هذه القرابة بواسطة الآخر فإنه يحجب به من الميراث في ذلك الشخص ، وذلك كالجد مع الأب ، وأبي الجد مع الجد وأم الأم مع الأم وابن الابن مع الابن والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يرث ولد الأم مع أربعة : مع الولد وولد الابن والأب والجد لقوله عز وجل « وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » فورثهم في الكلالة ، والكلالة من سوى الوالد والولد ، والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه قال « جاءني النبي صلى الله عليه وسلم يعوذني وأنا مريض لا أعقل ، فتوضأ وصب من وضوئه على فمقلتي ، فقلت : يا رسول الله لمن الميراث وإنما يرثني كلالة ؟ قال فنزلت آية الغرض » وروى أنه قال : كيف أصنع في مالي ولى أخوات ؟ فنزلت آية الموارث : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة « والكلالة هو من ليس له ولد ولا والد ، وله أخوة ، ولأن الكلالة مشتق من الاكليل وهو الذي يحتاط بالراس من الجوانب ، والذين يحيطون بالبيت من الجوانب الاخوة ، فاما الوالد والولد

فليس من الجوانب ، بل أحدهما من أعلاه والآخر من أسفله ، ولهذا قال الشاعر يمدح بني أمية :

ورثتم قناة الملك لا عن كلاله عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

فصل ولا يرث ولد الأب والأم مع ثلاثة مع الابن وابن الابن والأب ، والدليل عليه قوله عز جل « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد » فورثهم في الكلالة ، وقد بينا أن الكلالة أن لا تكون والدًا ولا ولداً .

فصل وإذا استكمل البنات الثلاث ولم يكن مع من دونهن من بنات الابن ذكر لم يرث . لما روى الأعمش عن إبراهيم قال : قال زيد رضي الله عنه إذا استكمل البنات الثلاث فليس لبنات الابن شيء إلا أن يلحق بهن ذكر ، فيرد عليهن بقية المال ، إذا كان أسفل منهن رد على من فوقه للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كن أسفل منه فليس لهن شيء ، وبقيّة المال له دونهن ، ولأننا لم ورثنا من دونهن من بنات الابن فرضاً مستأنفاً لم يجز لأنه ليس للبنات بالنسبة أكثر من الثلاث ، وإن شركنا بينهن وبين بنات الابن لم يجز ، لأنهن أنزل منهن بدرجة فلا يجوز أن يشاركهن ، وإن استكمل الأخوات للأب والأم الثلاث ولم يكن مع الأخوات للأب ذكر يعصبن لم يرث لما ذكرناه من المعنى في البنات وبنات الابن .

فصل ومن لا يرث ممن ذكرناه من ذوى الأرحام أو كان عبداً أو قاتلاً أو كافراً لم يحجب غيره من الميراث ، لأنه ليس بوارث فلم يحجب كالاجنبى .

الشرح حديث جابر أخرجه أحمد قال : ثنا سفيان أنبأنا ابن المنكدر أنه سمع جابراً يقول : « مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم يعودني هو وأبو بكر ماشيين ، وقد أغشى على فلم أكلّمه ، فتوضأ فصبه على فأفقت وقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ولى أخوات ؟ قال : فنزلت آية الميراث « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » كان ليس له ولد وله أخوات .

وفي رواية الصحيحين عن جابر رضى الله عنه قال « عادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر في بنى سلمة يمشيان ، فوجدنى لا أعقل — زاد في رواية الكشميهنى : شيئاً » وقد ترجم البخارى له في صحيحه : باب عيادة المعنى عليه وفي باب الاعتصام من صحيح البخارى بأنه صب عليه نفس الماء الذى توضع به ، وفي باب عيادة المريض : « فتوضأ النبى صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه على » وفي لفظ عند أبى داود : « فنفخ في وجهى فأفقت » وفي الصحيحين من رواية رافع بن خديج فنزلت : « يوصيكم الله في أولادكم » فقد قيل : انه وهم وان الصواب أن الآية التى نزلت في قصة جابر هى الآية الأخيرة من سورة النساء وهى : « يستفتونك » قال شعبة : قلت لمحمد بن المنكدر : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ؟ قال : هكذا أنزلت » .

اما الأحكام فإن الإخوة والأخوات للأم يسقطون عن الإرث مع أحد أربعة ، مع الأب أو الجد النوارث أو مع الولد ذكراً كان أو أنثى واحداً كان أو أكثر أو مع ولد البنين ، سواء كان ولد الابن ذكراً أو أنثى ، واحداً كان أو أكثر ، والدليل عليه قوله تعالى « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث « فورثهم بالكلالة ، والكلالة هو من لا ولد له ولا والد .

والدليل عليه الكتاب والسنة والإجماع واللغة . فالكتاب « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد » فنص على أن الكلالة من لا ولد له ، والاستدلال من الآية أن الكلالة أيضاً من لا والد له لقوله تعالى « وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد » فورث الأخت نصف مال الأخ وورث الأخ جميع مال الأخت إذا لم يكن لها ولد ولا والد .

أما السنة : فرواية جابر كيف أصنع بمالى ؟ إنما ترثنى كلالة ، ولم يكن له ولد ولا والد ، فأقره النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك .

وأما الإجماع : فروى عن أبي بكر وعلى وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم أنهم قالوا : الكلالة من لا ولد له ولا والد ، ولا مخالف لهم .

إذا ثبت هذا فإن أولاد الأم هم الاخوة والأخوات من الأم فقط من آباء شتى ، ويسمون بالأخياف ، وإنما بذلك تشبيها لهم بالفرس الأخيف ، وهو الذي له عين زرقاء وأخرى كحلاء ، وهم مختلفون في نسب الآباء كذلك ولهم ثلاثة أحوال .

(أحدها) : السدس فرضاً للواحد ذكراً كان أو أنثى ، فمن مات وترك أخاً شقيقاً وأخاً أو أختاً لأم ، فإن للأخ من الأم أو الأخت من الأم السدس فرضاً والباقي للأخ الشقيق تعضيماً .

(ثانيها) : الثلث فرضاً للأكثر من الواحد يقسم بينهم بالسوية سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً أم مختلطين .

(ثالثها) الحجب عن الإرث بالفرع الوارث مطلقاً مذكراً كان أو مؤثراً ، وبالأصل المذكر فلا يرثون مع الابن ولا ابن الابن وإن نزل ، ولا مع البنت وبنت الابن وإن نزل أبوها ولا مع الأب والجد الصحيح وإن علا .

وهم يرثون مع الأم مع أنهم يدلون بها إلى الميت فهم مستثنون من القاعدة المعروفة (أن من أدلى إلى الميت بغيره كان محجوباً بذلك الغير) .

وبيان أحوالهم جاء في سورة النساء « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » .

وقد أجمع العلماء على أن المراد بالأخ والأخت في هذه الآية هو الأخ والأخت من الأم ، جعلته الآية توريثهم مشروطاً بكون الميت كلالة ، وهو من لا ولد له ولا والد ، فإذا لم يكن كلالة فلا ميراث لهم .

أما إذا كان الميت كلالة وله أخ أو أخت لأم استحق من وجد منهما

السدس فرضاً ، وإن كان له أكثر من واحد من الإخوة أو الأخوات لأم فإنهم يستحقون الثلث يقسم بينهم بالسوية لا فرق بين الذكور والإناث ، لأن الآية نصت على أنهم فيه شركاء ، والشركة عند الإطلاق تقتضى المساواة ولأن تفضيل الذكر على الأنثى إنما هو باعتبار العصوبة وهى متفقية فى قرابة الأم ، وإنما استحقوا هذا الفرض لأنهم أقرباء من جهة الأم ، لما تساووا فى هذه القرابة سوى الشارع بينهم فى الميراث ، وإنما جعل الثلث حداً أعلى لميراثهم لكيلا يزيد حقهم عما تستحقه الأم وهم إنما يدلون إلى الميت بها .

أما اللغات فإن الكلالة مأخوذة من الإكليل ، والإكليل إنما يحيط بالرأس من الجوانب ، ولا يتعلق عليه ولا ينزل عنه ، والأب يعلو الميت ، وولده ينزل عنه ، كذلك الكلالة يحيط بالميت من الجوانب ولا تعلو عليه ولا تنزل عنه ، ولهذا قال الشاعر الأملوى يمدحهم :

ورثتم قناة الملك لا عن كلالة عن ابنى مناف عبد شمس وهاشم

أى لم ترثوا الملك عن هو مثلكم ، وإنما ورثتموه عن هو أعلى منكم ، عن عثمان بن عفان جدكم . وعثمان ورثه عن جده عبد شمس وعبد شمس ورثه عن هاشم جد النبی صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن بطال : لأن بنى أمية ورثوا الخلافة عن عثمان رضى الله عنه وأبوه من بنى عبد شمس وأم أمه من بنى هاشم ، وهى البيضاء بنت عبد المطلب بن هاشم فجدته لأمه عمة النبی صلى الله عليه وسلم .

والكلالة مصدر بمعنى الكلال وهو الاعياء ثم اطلقت على الميت الذى لم يخلف ولداً ولا والدأ يرثانه ، قال الفراء الكلالة من سقط عنه طرفاه وهما أبوه وولده فصار كلا وكلالة أى عيالا على أهله - وتطلق الكلالة أيضاً على الورثة عدا الوالد والولد وسموا كلالة لاستدارتهم بنسب الميت من تكلمه النسب إذا استدار به ، ومنه يقال : تكلمت الغمام السماء أى أحاط بها من كل جانب ، ومنه الإكليل فإنه يحيط جوانب الرأس ولا يعلو عليه ، فكأنه الورثة ما عدا الولد والوالد قد أحاطوا بالميت من حوله

لا من طرفيه أعلاه وأسفله كاحاطة للاكليل بالرأس . وقد يقال : إذا كان المراد من الكلالة من لا ولد له ولا والد فإن سقوط الأخوات بالولد يكون استفادة ذلك من لفظ الكلالة - هو دفع ما يتوهم من احتمال توريثها مع الابن بذلك والجواب على هذا من وجهين - انظر الورقة المرفقة .

(أحدهما) أن السر في النص على عدم الولد في توريث الأخت مع استفادة ذلك من لفظ الكلالة - هو ما يتوهم من احتمال توريثها مع الابن كما ترث مع البنت ، فإن من يعرف أن البنت لا تحجب الأخت قد يتوهم أن الابن لا يحجبها أيضاً فجاء النص لدفع هذا الاحتمال ، وهذا الجواب مبني على أن المراد من الولد في الآية هو الابن دون البنت كما هو رأى الجمهور .

(والثاني) ما ذكره الجرجاني ، من أن قوله تعالى (ليس له ولد) تفسير للكلالة ، فإن لفظ الولد يطلق على الوالد والمولود فالوالد يسمى ولداً لأنه ولد ، والمولود يسمى ولداً لأنه ولد كالذرية فانها من ذرائعهم تطلق على المولود وعلى الولد كما في قوله تعالى : « وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون » .

أما مسألة الإخوة والأخوات للأب والأم فإنهم لا يرثون مع أحد ثلاثة ، مع الأب أو مع الابن أو ابن الابن لقوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أن امرؤ هلك » الآية . فورث للأخت من أخيها بالكلالة ، وقد دللنا على أن الكلالة من لا ولد له ولا والد .

ثم دل الدليل على أنهم يرثون مع البنات وبنات الابن ومع الجد ، وبقي الأب والابن وابن الابن على ظاهر الآية ، ولا ترث الاخوة والأخوات للأب مع أحد أربعة : الأب والابن وابن الابن لما ذكرناه . ولا مع الأخ للأب والأم لأنه أقرب منهم [ولا مع الأخوات للأب والأم إذا كن عصابة بالبنات . ولا ترث الأخوات للأب مع أختين لأب وأم فأكثر لاستكمال الثلثين الا اذا كان معهن أخ لأب فيعصبهن للذكر مثل حظ الأنثيين] .

أما مسألة الحجب فإنه حبيان : حجب إسقاط وحجب نقصان . فأما حجب الإسقاط فمثل حجب الابن للإخوة والأخوات وبنهيم . والأعمام وبنهيم . ومثل حجب الإخوة لبنى الإخوة والأعمام وبنهيم ، ومثل حجب الأب للإخوة . وأما حجب النقصان فمثل حجب الولد للزوج من النصف الى الربع ، وحجب الزوجة من الربع الى الثمن ، ومثل حجب الأم من الثلث الى السدس .

إذا ثبت هذا فإن جميع من ذكرناه ممن لا يرث من ذوى الأرحام والكفار والملوكين والقاتلين وقال العمراني : لا يحجبون غيرهم ومن عصى موته فإنه لا يحجب غيره ، قال الثوري في الروضة : فالمفقود الذي انقطع خبره وجهل حاله في سفر أو حضر في قتال أو عند انكسار سفينة أو غيرهما وله مال - وفي معناه : الأسير الذي انقطع خبره - فإن قامت بينة على موته قسم ميراثه والا فوجهان أحدهما : وهو اختيار أبي منصور وغيره أنه لا يقسم ماله حتى يتحقق حاله وأصحهما وبه قطع الأكثرون أنه إذا مضت مدة يحكم الحاكم بأنها مضت مدة لا يعيش مثله فيها قسم ماله وهذه المدة ليست مقدرة عند الجمهور ولا يشترط القطع بأنه لا يعيش ، وبه قال الصحابة والفقهاء كافة إلا ابن مسعود فإنه قال : يحجبون حجب النقصان ووافق أنهم لا يحجبون حجب الإسقاط .

ودليلنا أن كل من لا يحجب حجب الإسقاط لم يحجب حجب النقصان كابن البنت ، ولأنه ليس بوارث فلم يحجب غيره كالأجنبي ، فإن قيسل الأخوان لا يرثان مع الأب ويحبيان الأم فالجواب أنهما وارثان ، وإنما أسقطهما من هو أقرب منهما ، وهؤلاء ليسوا بورثة في الجملة .

فروع قال الشافعي رضى الله عنه : وبنو الإخوة لا يحجبون الأم عن الثلث ولا يرثون مع الجد وهذا صحيح ، بنو الإخوة لا يحجبون الأم من الثلث الى السدس سواء كانوا بنى أخوة لأب وأم أو لأب لقوله تعالى « وورثه أبواه » أليس لما حجبتها الأولاد حجبتها الأولاد ؟ هلا قلتم لما حجبتها الأخوة حجبتها أولادهم ، قلنا : الفرق بينهما أن حجب الأولاد أقوى

من حجب الإخوة . بدليل أن الواحد من الأولاد حجب الأم ، فمن حيث هو أقوى تعدى حجه ذلك إلى ولده ، وحجب الإخوة أضعف لأنه لا يحجبها الا اثنان منهم عندنا . وعند ابن عباس لا يحجبها الا ثلاثة . فمن حيث ضعف حجبهم لم يتعد حجبهم إلى أولادهم ، ولأن كل من حجبته الولد حجبته ولد الابن ، لأن الولد يحجب الإخوة فحجبهم ولده ، والولد يحجب فحجبته ولده ، وليس كذلك ولد الإخوة فإنهم لا يحجبون من يحجب أبوهم ألا ترى أن الأخ للأب والأم يحجب الأخ للأب ومعلوم أن ابن الأخ للأب والأم لا يحجب الأخ للأب ، بل الأخ للأب يستقط ابن الأخ للأب والأم ، ولا يرث بنو الإخوة مع الجد لأن الجد أقرب منهم فأسقطهم . والله تعالى أعلم بالصواب .

(فرع) في الحجب بنوعيه

الحجب في اللغة هو المنع مطلقاً ومنه الحجاب اسم لما يستر به الشيء ويمنع من النظر إليه ، وفي اصطلاح الفرضيين هو منع من قام به سبب الإرث عن ميراثه كله أو بعضه بسبب وجود شخص آخر غير مشارك له في سهمه كحجب الأخ عن الميراث بالابن وكحجب الجد بالأب .

والمحجوب قد تحقق فيه سبب الإرث غير أن وجود الحاجب هو الذي منع هذا السبب أن يعمل عمله ويثبت له حكمه فعدم إرثه لا يرجع إلى معنى فيه يحرمه من الميراث وإنما هو لتقديم الحاجب عليه ، لأنه أقرب منه إلى المتوفى .

فإن كان عدم الإرث لمعنى قائم بالشخص المحروم نفسه تنتفى به أهليته للإرث كالقتل واختلاف الدين والرق فإنه لا يسمى حجباً اصطلاحاً ، وإنما يسمى حرماناً ويسمى المحروم معدوماً في حق الإرث والحجب فلا يرث ولا يحجب غيره عن الميراث بخلاف المحجوب فإنه قد يحجب غيره مع كونه محجوباً . وليس من الحجب انتقاص حصص أصحاب الفرائض بسبب اجتماع من يجانسهم عن حالة الانفراد كالزوجات مثلاً ، فإن فرض الزوجة

إذا انفردت الربع أو الثمن ، فإذا اجتمعت معها غيرها زاحمتها في ذلك
الفرض فيقل نصيبها تبعاً لذلك .

وليس من الحجب استغراق الفروض للتركة بحيث لا يبقى للعاصب
شيء كما في زوج وأخت شقيقة وأخ لأب فإنه لا شيء للأخ لأب لأنه
عاصب ولم يبق له شيء بعد الفرائض لأن الزوج له النصف والأخت
الشقيقة لها النصف ، ولا شيء للأخ من الأب ولا يسمى اصطلاحاً محجوباً
أو محروماً .

وليس من الحجب أيضاً انتقاص السهام بالعلول عندما تزيد السهام
على أصل المسألة إذا ثبت هذا فإن الحجب يختلف عن المنع من وجهين
(أحدهما) من حيث الحقيقة (والثاني) من حيث الأثر المترتب على كل
منهما ، فمن حيث الحقيقة نرى أن الشخص الممنوع قد قام به سبب الإرث
من قرابة أو زوجية أو ولادة ، وتحقق الشرط لكن قام به معنى من المعاني
كالقتل واختلاف الدين ، أخرجه عن أهلية الميراث ، فالمحروم قد اجتمع
فيه المقضي والمانع ، وبهذا لا تعمل العلة عملها فيحرم من الميراث . أما
المحجوب فقد قام به سبب الأثر وتحقق الشرط وانتهى المانع لكن وجد معه
من هو أولى منه بالميراث .

وأما من ناحية الأثر فإن المحجوب قد يحجب غيره عند جمهور الفقهاء
كما في أب وأم وأخوة متعددين فإن الأخوة محجوبون بالأب وهم مع ذلك
يحجبون الأم من الثلث إلى السدس . وأما المحروم فلا يحجب غيره أصلاً
لأنه ملحق بالعدم وذلك كالابن القاتل لأبيه مع بنت ابن فإن الميراث يكون
لبنت الابن كله ، ولا أثر لوجود الابن القاتل . وقد حكى عن ابن مسعود
أنه يعتبر الممنوع من الميراث لأي سبب حاجباً لغيره من الميراث وإن كان هو
محروماً منه وإلى هذا ذهب داود بن علي ووافق الحسن البصري
ابن مسعود في القاتل فقط دون غيره وإلى هذا ذهب الإباضية .

إذا ثبت هذا فإن الحجب نوعان : حجب نقصان وحجب حرمان

أما حجب النقضان فهو نقل وارث من سهم أكثر الى سهم أقل بسبب وجود شخص آخر ، كنقل الزوج من النصف إلى الربع عند وجود الفرع الوارث للزوجة ونقل الأم من الثلث الى السدس لوجود الفرع الوارث أو أكثر من واحد من الاخوة والأخوات .

وهذا الحجب يكون لخمس من أصحاب الفروض : الزوج ، والزوجة ، والأم ، وبنت الابن ، والأخت لأب ، ولا يكون لغير هؤلاء من الورثة .

أما حجب الحرمان فهو منع الشخص من الميراث كله لوجود شخص آخر ، كحجب الأخ بالابن وحجب الجد بالأب ، وحجب الجدة بالأم . والورثة في حجب الحرمان ضربان : ضرب لا يحجبون هذا الحجب بأي حال ، وإن كان بعضهم يحجب حجب النقضان وهم ستة : الزوج ، والزوجة ، والأب ، والأم ، والابن ، والبنت .

وضرب يرثون بحال ويحجبون بحال أخرى وهم غير هؤلاء الستة من الورثة سواء كانوا أصحاب فروض أم عصابات ، والقاعدة التي يجرى عليها حجب الحرمان تقوم على أصليين :

(أحدهما) أن كل من يدل على الميت بشخص فإنه لا يرث مع وجود ذلك الشخص كالجد فإنه لا يرث مع الأب ، وكابن الابن لا يرث مع الابن وكأم الأم لا ترث مع الأم ، لأن المدلى به أقرب من المدلى فيكون أولى بالميراث ، ويستثنى من هذه القاعدة أولاد الأم فإنهم يرثون مع وجودها ، وإن كانوا يدلون إلى الميت بها لأنها لا تستحق جميع التركة بجهة واحدة .

(ثانيهما) أن الأقرب درجة يحجب الأبعد وأن الأقوى قرابة في الدرجة الواحدة يحجب الأضعف فيها ، فالأخ لأب يحجب ابن الأخ الشقيق لأن الأول أقرب درجة ، وكذا العم لأب يحجب ابن العم الشقيق لنفس السبب ، والأخ لأبوين يحجب الأخ لأب لأن الأول أقوى قرابة من الثاني . والأقرب يحجب الأبعد ولو كان الأقرب نفسه محجوباً كما لو اجتمع الأب وأم الأب وأم أم الأم ، فإن أم الأب تحجب أم أم الأم ، وإن كانت أم الأب محجوبة

بالأب ، فالمحجوب حجب حرمان يحجب غيره عن الميراث لتحقيق أهليته الميراث ، وثبوت سبب الإرث فيه ، اذ الحرمان لم يكن لمعنى فيه نفسه وانما لتقديم الغير عليه ، فلولا وجود ذلك الغير لورث ، بخلاف المحروم بسبب مانع كاختلاف الدين والقتل ، فإن المنع لمعنى فيه نفسه فاتتفت عنه أهلية الميراث ، فصار كالمعدوم في حق الإرث والحجب جميعاً كما ذكرنا آنفاً .

وهذه القواعد تسرى على العصابات كما تسرى على أصحاب الفروض ، فالترجيح بين العصابات يكون أولاً بالجهة على أن الجد والاختوة يكونون في مرتبة واحدة ، فإذا تساوا في الجهة فالترجيح يقرب الدرجة من الميت ، فالأب مقدم على الجد ، والأخ مقدم على ابن الأخ وهكذا ، فإذا تساوا في الجهة والدرجة فالترجيح بقوة القرابة ، فالأخ الشقيق مقدم على الأخ لأب وهكذا .

(فرع) في حجب أصحاب الفروض

اعلم أن أصحاب الفروض المقدرة اثنا عشر شخصاً ، منهم اثنان لا يحجبان أصلاً ، وهما الأب والبنت الصلبية ، ومنهم عشرة يحجب بعضهم حجب نقصان فقط ، ويحجب البعض الآخر حجب حرمان واليك تفصيلها :

(أولاً) : الأم تحجب حجب نقصان من الثلث إلى السدس ، وذلك بالفرع الوارث مطلقاً مذكراً كان أو مؤثراً وبأكثر من واحد من الاختوة والأخوات من أى جهة كانوا .

(ثانياً) الزوج يحجب حجب نقصان فقط من النصف إلى الربع ، وذلك بالفرع الوارث للزوجة ، سواء كان ولدها من هذا الزوج أو من غيره .

(ثالثاً) الزوجة تحجب حجب نقصان فقط من الربع إلى الثمن ، وذلك بالفرع الوارث للزوج ، سواء كان منها أو من غيرها .

(رابعاً) الجد الصحيح يحجب حجب حرمان بالأب وبالجد الصحيح الأقرب منه درجة إلى الميت .

(خامساً) الجدة الصحيحة تحجب حجب حرمان سواء كانت أبوية أم بالأم وتحجب الأبوية بالأب وبالجد الصحيح الذي تدلى به إلى الميت ، ويحجب الجدة البعدي بالجدة القربى كأم أم الأم تحجب بأم الأب .

(سادساً) بنت الابن تحجب حجب حرمان بالفرع المذكر الأعلى منها درجة ، سواء كان معها معصب أم لا ، وتحجب أيضاً بالبنتين الصليتين فأكثر إلا أن يكون معها معصب في درجتها أو أنزل منها درجة ، وتحجب أيضاً بنتى الابن الأعلى منها درجة إلا أن يكون معها معصب ، وتحجب حجب نقصان من النصف إلى السدس مع البنت الصلية الواحدة أو بنت الابن الأعلى منها درجة ، وإذا حرمت من الميراث كان لها وصية واجبة في حدود الثلث حسب نظام الموارث في الديار المصرية .

(سابعاً) الأخت الشقيقة تحجب حجب حرمان بالابن وابن الابن وإن نزل وبالأب سواء كان معها أخ شقيق أم لا .

(ثامناً) الأخت لأب تحجب حجب حرمان سواء كان معها من يعصبها أم لا بما تحجب به الأخت الشقيقة وبالأخ الشقيق ، وكذا بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبه مع البنات أو بنات الابن ، وتحجب بالأختين الشقيقتين إلا أن يكون معها معصب ، وتحجب حجب نقصان من النصف إلى السدس إذا كان للميت أخت شقيقة واحدة وارثة بالفرض فتأخذ الأخت الشقيقة النصف وتأخذ الأخت للأب السدس تكملة للثلثين لقوله تعالى « فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك » .

(تاسعاً) الإخوة والاختوات لأم يحجبون حجب حرمان بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر مهما علا ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن اجتمع أصحاب فروض ولم يحجب بعضهم بعضاً فرض لكل واحد منهم فرضه فإن زادت سهامهم على سهام المال أعليت بالسهم الزائد ودخل النقص على كل واحد منهم بقدر فرضه ، فإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً واختين من الأم واختين من الأب والأم فللزوجة النصف وللأم السدس وللأختين من الأم الثلث وللأختين من الأب والأم الثلثان ، وأصل الفريضة من ستة وتقول إلى عشرة ، وهو أكثر ما تقول إليه الفرائض لأنها عالت بثلاثيها وتسمى أم الفروع لكثرة السهام العائلة ، وتسمى الشريحية لأنها حدثت في أيام شريح وقضى فيها .

وإن مات رجل وخلف ثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات من الأم وثمانى أخوات من الأب والأم ، فللزوجة الربع وللجدتين السدس وللأخوات من الأم الثلث وللأخوات من الأب والأم الثلثان ، وأصلها من اثني عشر وتقول إلى سبعة عشر وهو أكثر ما يقول إليه هذا الأصل وتسمى أم الأرامل ، وإن مات رجل وخلف زوجة وأبوين وابنتين فللزوجة الثمن وللأبوين السدسان وللأبنتين الثلثان أصلها من أربعة وعشرين وتقول إلى سبعة وعشرين وتسمى النبرية ، لأنه روى أن علياً كرم الله وجهه سئل عن ذلك وهو على المنبر فقال : صار ثمنها تسعاً .

وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً واختاً من أب وأم فللزوجة النصف وللأخت النصف وللأم الثلث ، وأصلها من ستة وتقول إلى ثمانية وهى أول مسئلة أعليت في خلافة عمر رضى الله عنه وتعرف بالمباهلة ، فإن ابن عباس رضى الله عنه أنكر العول، وقال هذان النصفان ذهباً بالمال فأين موضع الثلث فيقول له: والله لنى مت أو متنا فيقسم ميراثنا إلا ما عليه القوم ، قال : فلندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا ونفوسهم ، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين » والدليل على إثبات العول أنها حقوق مقدرة متفقة في الوجوب ، ضاقت التركة عن جميعها فقسمت التركة على قدرها كالديون) .

الشرح إذا اجتمع أصحاب الفروض وضائق سهام المال عن أنصبتهم ، أعليت الفريضة التى زيد في حسابها ليدخل النقص على كل واحد

منهم بقدر حقه . والعول هو الرفع . قال الفيومي في المصباح : عالت الفريضة عولا ارتفع حسابها وزادت سهامها فنقصت الأنصباء ، فالعول نقيض الرد ، ويتعدى بالألف في الأكثر ، وبنفسه في لغة ، فيقال أعال زيد الفريضة وعالها ، وعال الرجل عولا جار وظلم . وقوله تعالى : ذلك أدنى ألا تمولوا . قيل معناه ألا يكتر من تعولون : وقال مجاهد : لا تميلوا ولا تجوروا .

وقال العمراني في البيان : وإنما سمي عولا للرفع في الحساب إلى الزيادة فيه .

إذا ثبت هذا فأصول حساب الفرائض سبعة : الاثنان ، والثلاثة ، والأربعة ، والستة ، والثمانية ، والاثنان عشر ، والأربعة وعشرون . فأربعة من هذه الأصول لا يعول قط ، وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية ، وثلاثة من هذه الأصول يعول ، وهي الستة والاثنان عشر والأربعة وعشرون . فأما أصل الستة فإنه يعول إلى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة . فأما التي تعول سبعة فهي إذا ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأختين لأب وأم فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة فذلك سبعة أو مات رجل وخلف أختين لأب وأم وأختين لأم وأما أو جدة فللأختين للأب والأم الثلثان أربعة وللأختين للأم الثلث سهمان وللأم أو الجدة سهم وهو السدس فذلك سبعة فتتصور أن يكون الميت فيها رجلاً أو امرأة .

وأما التي تعول إلى ثمانية ، فمثل أن يكون هناك أختان لأب وأم وأخ لأم وزوجة فللأختين للأب والأم الثلثان أربعة وللأخ للأم السدس سهم وللزوجة النصف ثلاثة . وكذلك إذا خلفت زوجاً وأختاً لأب وأم أو لأب وأم فللزوجة النصف ثلاثة وللأخت النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وتعرف هذه المسألة بالمباهلة ، فإنها حدثت في أيام عمر رضي الله عنه ، ففضي فيها عمر كذلك فأنكره ابن عباس وقال : من شاء باهله فيها ، والبهلة اللعنة .

وأما التي تعول إلى تسعة فمثل أن تموت امرأة وت خلف أختين لأب وأم وأخوين لأم وزوجة فللأختين الثلثان أربعة وللأخوين للام الثلث وللزوجة

النصف . وأما التي تعول إلى عشرة ، فمثل أن تموت امرأة وتخلف زوجاً وأختين لأب وأم وأخوين لأم وأماً أو جدة فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين للأب والأم الثلثان أربعة وللأختين للأم الثلث سهمان وللأم أو الجدة سهم فذلك عشرة . وهو أكثر ما تعول إليه الفرائض لأنها عالت بثليها . وتسمى أم الفروخ لكثرة ما فرخت وعالت به من السهام ، وتسمى الشريحية لأنها حدثت في زمان شريح ففقدت بها كذلك . وكان الزوج يقول : جعل لى شريح النصف فلما كان وقت القسمة لم يعط النصف ولا الثلث . وقال شريح : أراك رجلاً جائراً تذكر الفتوى ولا تذكر القصة .

وإذا عالت الفريضة إلى ثمانية أو تسعة أو عشرة فلا يحتمل أن يكون الميت ذكراً وأما أصل الاثنى عشر فإنها تعول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر ، فأما التي تعول إلى ثلاثة عشر فمثل أن يموت رجل ويخلف زوجة وأختين لأب وأم وأماً أو جدة فلأختين الثلثان ثمانية وللزوجة الربع ثلاثة وللأم أو الجدة السدس سهمان أو تموت امرأة فتخلف زوجاً وبنتي صلب وأما فيتصور في التي تعول إلى ثلاثة عشر أن يكون الميت رجلاً أو امرأة ، وأما التي تعول إلى خمسة عشر فمثل أن يكون هناك زوجة وأختان لأب وأم وأخوان لأم فللزوجة الربع ثلاثة وللأختين للأب والأم الثلثان ثمانية وللأخوين للأم الثلث أربعة ، أو تموت امرأة فتخلف زوجاً وبنتين وأبوين فللزوجة الربع ثلاثة وللأبنتين الثلثان ثمانية وللأبوين السدسان أربعة ، فنتصور أن يكون الميت فيها رجلاً أو امرأة .

وأما التي تعول إلى سبعة عشر كأن يكون هناك زوجة وأختان لأب وأم وأخوان لأم وأم أو جدة ، فللزوجة الربع ثلاثة وللأختين للأب والأم الثلثان ثمانية وللأخوين للأم الثلث أربعة ، وللأم أو الجدة السدس سهمان فذلك سبعة عشر ، وهذا أكثر ما يعول إليه هذا الأصل ، وتسمى أم الأرامل لأنها لا يتصور أن يكون الميت فيها إلا رجلاً .

وأما أصل أربعة وعشرين فإنه يعول إلى سبعة وعشرين لا غير ، وهو أن يكون هناك زوجة وابنتان وأبوان ، فللزوجة الثمن ثلاثة وللأبنتين الثلثان

سنة عشر وللأبوين السدسان ثمانية ، ولا يتصور أن يكون الميت فيها الا رجلا وتسمى المنبرية ، لأن عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال : عاد ثمنها تسعاً .

إذا ثبت هذا فقد قال بالعلول الصحابة كافة وذلك أنه حدث في أيام عمر رضى الله عنه أن امرأة ماتت وخلفت زوجا وأختا لأب وأم وأما فاستشار الصحابة فيها فأشار العباس عليه بالعلول فقالوا : صدقت ، وكان ابن عباس يومئذ صبيا فلما بلغ أنكر العلول وقال : من شاء باهلته ، وروى عن عبد الله ابن مسعود أنه قال : التقيت أنا وزفر بن أوس الطائي فذهبا الى ابن عباس وتحدثنا معه فقال : ان الذى أحصى زمل عالج عددا لم يجعل في مال نصفا ونصفا وثلاثا فالتصافان ذهبا بالمال ، فأين الثلث ، فقال له زفر : من أول من أعال المسائل ؟ فقال عمر : ويم الله لو قدموا من قدم الله وأخروا من أخره الله ، ما عالت فريضة قط ، فقال له زفر : من المقدم ومن المؤخر ؟ فقال : من أهبط من فرض الى فرض فهو المقدم ، ومن أهبط من فرض الى ما بقى فهو المؤخر ، فقال زفر : هلا أشرت عليه ؟ فقال : هبته ، وكان امرأ مهيبا ، فكان ابن عباس يدخل النقص على البنات والأخوات ويقدم الزوج والزوجة والأم ، لأنهم يستحقون الفرض بكل حال ، والبنات والأخوات تارة يفرض لهن وتارة لا يفرض لهن ، فيقول في زوجة وابنتين وأبوين : للزوجة الثمن وللأبوين السدسان ثمانية وللأبنتين ما بقى وهو ثلاثة عشر .

ودليلا ما روى ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اقسموا الفرائض على كتاب الله عز وجل » ووجدنا أن الله فرض لكل واحد ممن ذكرنا من البنات والأخوات فرضا فوجب أن يقسم ذلك لهن . ولأن الأخوات أقوى حالا من الأم والبنات أقوى حالا من الزوج والزوجة بدليل أن البنات يحجبن الزوج والزوجة ، من النصف والربع الى الربع والثلث ، والزوجان لا يحجبانهن والأخوات يحجبن الأم لا تحجبهن ، فكيف يجوز تقديم الضعيف على من هو أقوى منه ، ولأنه لا خلاف أن رجلا لو أوصى لرجل بثلث ماله ولم يجز الورثة يقسم الثلث بينهما ، وإذا ضاق مال المفلس عن ديونه قسم بينهم على قدر ديونهم ، فوجب إذا ضاقت التركة عن سهام التركة أن يجعل لكل واحد

منهم على قدر سهمه حسب قانون النسبة ويضرب به ، ولأنه اذا كان هناك زوج وأختان لأم وأم فلا بد أن ينتقض فيها بعض أصول ابن عباس ، لأنه قال للزوج النصف وللأم السدس وللأختين الثلث نقض أصله في أن الأختين تحجبان الأم من الثلث الى السدس ، وان قال للزوج النصف • وللأم الثلث وللأختين للام الثلث نقض أصله لأنه أدخل النقض على من له فرض مقدر لا ينقص عنها ، وان قال : للزوج النصف وللأم الثلث وللأختين للام الثلث أعال الفريضة فنقص أصله في العول •

وقال في الرجعية :

وإن ترد معرفة الحساب	وتتهدى فيه إلى الصواب
وتعرف القسمة والتفصيلا	وتعلم التصحيح والتأصيلا
فاستخرج الأصول في المسائل	ولا تكن عن حفظها بذاهل
فإنهن سبعة أصول	ثلاثة متهن قد تقول
وبعدها أربعة تمام	لا عول يعروها ولا ائلام
فالسدس من ستة أسهم يرى	والسدس والربع من اثني عشر
والثمن أن ضم إليه السدس	فأصله الصادق فيه الحدس
أربعة يتبعها عشرون	يعرفها الحساب أجمعونا

(فرع) في تفصيل أصول المسائل وتصحيحها

نما نحتاج إليه في قسمة التركة وإعطاء كل ذي حق حقه معرفة مخارج الفروض وأصول المسائل وهذه عمليات حسابية يراد بها معرفة مقام الكسر الدال عليه كالأثنين للنصف والثلاثة للثلث ، ومعلوم أن الفروض المقدرة ستة : النصف ، والربع ، والثلثان ، والثلث ، والسدس . فمخرج كل فرض منها هو مقام الكسر الدال عليه .

والمراد بأصل المسألة هو أقل عدد يمكن أن تأخذ منه سهام الورثة صحيحة من غير كسر ، فإن كان في المسألة صاحب فرض واحد فأصلها مخرج ذلك الفرض فالاثنتان للنصف ، والثلاثة للثلث والثلثين ، والأربعة للربع

وهكذا ، وإن كان في المسألة أكثر من فرض فأصلها هو أقل عدد تقبل القسمة على مخارج تلك الفروض ، وبعبارة أخرى هو المضاعف البسيط لمقامات الكسور الدالة على سهام أصحاب الفروض .

فرع في طريقة إيجاد المضاعف البسيط لعددتين أو أكثر تكون بضرب تلك الأعداد بعضها ببعض إن كانت أعداداً أولية ، فالمضاعف البسيط للأعداد ثلاثة وخمسة وسبعة هو حاصل ضرب تلك الأعداد ببعضها فإذا ضربت $5 \times 7 = 35 = 3 \times 100$ وإذا ضربت $3 \times 7 = 21$ $5 \times 100 = 500$ أما إذا لم تكن الأعداد أولية فإنها تحلل أولاً إلى عواملها الأولية ثم تضرب تلك العوامل في بعضها البعض ، وحاصل الضرب يكون هو المضاعف البسيط .

(فرع) في أصول المسائل

إذا نظرنا إلى الفروض المقدرة منفردة ومجموعة تبين لنا أن أصول المسائل التي فيها فروض تنحصر في سبعة وهي ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ . فإن خلت المسألة من أصحاب الفروض المقدرة ، وكان جميع الورثة يرثون بالتعصيب فأصل المسألة هو عدد رؤوسهم مع ملاحظة أنه عند اختلاط الذكور بالإناث يعتبر المذكور في التعداد اثنين .

ويجب أن يعلم أن هذه الطريقة في معرفة أصول المسائل إنما تجرى في المسائل التي ليس فيها رد على أصحاب الفروض ، أما مسائل الرد فلها قاعدة خاصة بها في معرفة أصولها وسنفرد لها فصلاً مستقلاً بها إن شاء الله تعالى ولتطبيق هذا نقول :

١ - في زوج وأخت شقيقة يكون للزوج النصف فرضاً ، وللأخت النصف فرضاً ، وأصل المسألتين من اثنين .

٢ - وفي بنتين وأخ شقيق ، للبنتين الثلثان فرضاً ، وللأخ الباقي ، وأصل المسألة من ثلاثة .

٣ - وفي زوجة ، وأب ، للزوجة الربع فرضاً ، والباقي للأب تعصياً وأصل المسألة من أربعة .

٤ - وفي بنت ، وبنت ابن وأخ لأب ، للبنت النصف فرضاً ولبنت الابن السدس فرضاً والباقي للأخ تعصياً وأصل المسألة من ستة .

٥ - وفي زوجة وبنت وأخت شقيقة ، للزوجة الثمن فرضاً ، وللبنت النصف فرضاً ، وللأخت الباقي تعصياً وأصل المسألة من ثمانية .

٦ - وفي زوجة وأخوين لأم وأخ شقيق للزوجة الربع فرضاً وللأخوين من الأم الثلث فرضاً ، والباقي للأخ الشقيق تعصياً والمسألة من اثني عشر

٧ - وفي زوجة ، وأم ، وابن ، للزوجة الثمن فرضاً ، وللأم السدس فرضاً ، وللأبن الباقي تعصياً ، وأصل المسألة من أربعة وعشرين .

٨ - وفي خمسة أبناء يكون أصل المسألة من خمسة كعدد رؤوس الورثة .

٩ - وفي أخوين وأختين يكون أصل المسألة من ستة ، لأن المذكر باثنين .

١٠ - وفي ابنين ، وثلاث بنات يكون أصل المسألة من سبعة وهكذا وبيان هذا التصحيح أنه قد يكون المقدار الذي يستحقه بعض الورثة لا يقبل القسمة عليهم ، حينئذ نكون في حاجة إلى تعديل السهام بأرقام صحيحة ، وهذا التعديل هو ما يسمى عند الفرضيين بالنصحيح .

وقاعدة التصحيح أن يضرب أصل المسألة أو عولها في أقل عدد يمكن معه أن يستحق كل وارث بافتراد قدرأ من السهام برقم صحيح وحاصل الضرب هو أصل المسألة بعد التصحيح وإليك أمثلة إيضاحية :

١ - توفي رجل عن زوجة ، وبنت ، وأختين شقيقتين ، يكون أصل

المسألة من ثمانية ، لأن ذلك أقل عدد يقبل القسمة على مخارج النصف والثلثين قلل زوجة الثمن وهو سهم ، وللبنت النصف وهو أربعة أسهم ، وللأختين الباقي تعصيا وهو ثلاثة أسهم ، والثلاثة لا تقبل القسمة على الأختين برقم صحيح وأقل عدد يقسم عليهما بدون كسر اثنان . فيضرب في أصل المسألة وهو ثمانية فيكون الأصل بعد التصحيح ستة عشر . للزوجة الثمن وهو سهمان وللبنت النصف وهو ثمانية ولكل واحدة من الأختين ثلاثة سهام .

٢ - توفي رجل عن زوجة ، وأم ، وبنت ، وأربع أخوات شقيقات ، يكون أصل المسألة من أربعة وعشرين ؛ لأن ذلك أقل عدد يقبل القسمة على المخارج للزوجة الثمن وهو ثلاثة ، وللبنت النصف وهو اثنا عشر ، وللأم السدس وهو أربعة ، والباقي وهو خمسة للأخوات الشقيقات تعصيا وهو لا يقبل القسمة عليهن بدون كسر وأقل عدد يقبل القسمة عليهن أربعة فيضرب في أصل المسألة وهو أربعة وعشرون ، فيكون الأصل بعد التصحيح ستة وتسعين فيكون للزوجة اثنا عشر وللبنت النصف ثمانية وأربعون ، وللأم السدس ستة عشر وللأخوات عشرون لكل واحد منهن خمسة سهام .

(فرع) في العول تفصيلا وتطبيقا

إذا اجتمع في التركة أكثر من فرض واحد فقد تكون سهام أصحاب الفروض المجتمعة مساوية لأصل المسألة كما إذا ترك أختين شقيقتين وأخوين لأم فإن للشقيقتين الثلثين فرضاً وللأخوين لأم الثلث فرضاً ، وكما إذا تركت زوجا وأختا لأب فإن للزوج النصف فرضا وللأخوين لأم الثلث فرضاً ، وكما إذا تركت زوجا وأختا لأب فإن للزوج النصف فرضا ، وللأخت النصف فرضا .

وقد تكون سهام أصحاب الفروض أقل من أصل المسألة ويوجد عصة يستحقون الباقي كما إذا ترك زوجة وأما وأختا شقيقتا فإن للزوجة الربع

فرضاً وللأم الثلث فرضاً والباقي للأخ تعصياً ، وتسمى المسألة في هاتين الحالتين (عادلة) لأن كل صاحب فرض أخذ حقه كاملاً من غير زياده ولا نقصان .

وقد تكون سهام الفريضة أقل من أصل المسألة ، وليس بين الورثة عاصب يستحق الباقي كما إذا ترك أختاً شقيقة ، وأما . فإن للأخت النصف فرضاً وللأم الثلث فرضاً ، وتسمى المسألة في هذه الحالة (القاصرة) وفيها يرد الباقي على أصحاب الفروض .

وقد تكون سهام الفريضة أكثر من أصل المسألة ، كما في زوج وشقيقتين فإن أصل المسألة ستة ، ومجموع السهام سبعة ، وتسمى المسألة حينئذ (غائلة) فالعول في اصطلاح الفرضيين هو أن يزداد على أصل المسألة شيء من أجزائه - كسدسه وثلثه - إذا ضاق الأصل عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه ، وحينئذ يهمل الأصل الأول ويعتبر مجموع السهام أصلاً تقسم التركة بحسبه ، ليدخل النقص على كل وارث بنسبة نصيبه ، وهو مأخوذ من العول بمعنى الارتفاع يقال عال الميزان إذا ارتفع ، لأن بهذه الزيادة قد ارتفعت السهام إلى أكثر من أصل المسألة ، أو هو من العول بمعنى الميل أو الجور يقال : فلان يعول في حكمه أى يميل جائراً ، لأن المسألة عالت على أهلها بالجور حتى نقصت من فروضهم .

فالعول لا يكون إلا عندما تتعدد الفروض ويضيق عنها أصل المسألة فحينئذ تقسم على مجموع السهام بعد العول حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة على نسبة واحدة ، كما يقسم مال المدين بالحصص إذا ضاق المال عن الوفاء بجميع الديون وكما يقسم ثلث التركة بالحصص بين الوصايا إذا ضاق عنها جميعها .

فإذا كان الورثة زوجاً وأختين شقيقتين فأصل المسألة ستة ، للزوج النصف وهو ثلاثة وللأختين الثلثان وهو أربعة ومجموع السهام سبعة ، فيهمل الأصل ويجعل العول أصلاً تقسم التركة بحسبه ، فتقسم أسباعاً

فيكون للزوج ثلاثة من سبعة بعد أن كان ثلاثة من ستة ، ويكون للأختين أربعة من سبعة بعد أن كان لهما أربعة من ستة .

وأول من قضى بالمول عمر بن الخطاب كما أوضحنا آنفاً إذ قد وقع في هذه مسألة ضاق أصلها عن فرضها وكانت زوجاً وأختين فشاور الصحابة فيها فأشار العباس بن عبد المطلب بالمول ، وقال : أعيّلوا الفرائض ، فأقره عمر على ذلك وقضى به وتابعه الصحابة عليه ، ولم ينكره إلا ابن عباس بعد وفاة عمر ، فسأله رجل عما يصنع بالفريضة إذا عالت فقال : أدخل النقص على من هو أسوأ حالا ، وهن البنات والأخوات لأبوين أو لأم ، فإنهن ينقلن من فرض مقدر إلى فرض غير مقدر .

ولاشك أن ما ذهب إليه الجماعة أعدل وأحكم ، لأن أصحاب الفروض المجتمعة في التركة قد تساووا في سبب الاستحقاق فيتساوون في الاستحقاق وحينئذ يأخذ كل واحد منهم جميع حقه إذا اتسع المحل لذلك ، والا دخل النقص عليهم جميعاً بنسبة سهام كل واحد منهم كالدائنين إذا ضاق المال عن الوفاء بديونهم كاملة فإنهم يتقاسمونه بالحصص ، وكأصحاب الوصايا إذا ضاق الثلث عن الوفاء بها كاملة فإنهم يتحاصون فيه .

هذا فضلاً عما في منهج ابن عباس رضي الله عنهما من التناقض فيما يبدو لنا بالنسبة لما ذهب إليه الجماعة وبالنسبة لما أخذ به هو نفسه رضي الله عنه حيث أدخل النقص هنا على الأخوات لأب وأم أو لأب دون الأخوات لأم ، وتظن أن الأخوات لأم أسوأ حالا من بقية الأخوات ، فإنهن يسقطن بالبنات والجدة بالاتفاق بخلاف الأخوات لأب وأم أو لأب . ولهذا أخذ القساقون بما ذهب إليه عمرو على ذلك الصحابة والأئمة الأربعة .

(فرع) في الأصول التي تعول

علمنا مما تقدم أن أربعة من أصول المسائل لا تعول أصلاً وهي : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ وثلاثة منها قد تعول وهي : ٦ ، ١٢ ، ٢٤ فالسنة تعول إلى ٧ ،

٨ ، ٩ ، ١٠ ، والاثنى عشر قد تعول إلى ١٣ ، ١٥ ، ١٧ . والأربعة والعشرون
تعول إلى ٢٧ أفاده الشيخ عيسوى أحمد عيسوى .

واليك بعض الأمثلة من اختيارات الشيخ عيسوى أحمد عيسوى أيضاً :

١ -	في زوج	وأختين شقيقتين	
الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	وبالعول ٧

٢ -	وفي زوج	وأختين شقيقتين	وأم	
الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	١	تعول إلى ٨

٣ -	وفي زوج	وأختين شقيقتين	وأخوين لأم	
الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	٢	فالعول ٩

٤ -	وفي زوج	وأختين شقيقتين	وأخوين لأم	وأم	
الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	٢	١	وبالعول ١٠

٥ -	وفي زوج	وبنتين	وأم	
الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ١٢
السهام :				وبالعول ١٣

٦ -	وفي زوجة	وأختين شقيقتين	وأخت لأم	وأم	
الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ١٢
السهام :	٣	٨	٢	٢	وبالعول ١٥

٧ - وفي زوجة وأختين شقيقتين وأخوين لأم وأم

الأصل ١٢	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{6}$	$\frac{2}{3}$	الأصباة : $\frac{1}{3}$
وبالمول ١٧	٤	٤	٨	السهام : ٣

٨ - وفي زوجة وبنتين وأب وأم

الأصل ٢٤	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	السهام : $\frac{1}{2}$
وبالمول ٢٧	٤	٤	١٦	الأصباة : ٣

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأن اجتمع في شخص جهتا فرض كالمجوسى إذا تزوج ابنته فانت منه بنت ، فإن الزوجة صارت أم البنت واختها من الأب ، وأبنت بنت الزوجة واختها ، فإن ماتت البنت ورثتها الزوجة بأقوى القرابين وهى يكونها أما ، ولا ترث بكونها اختاً ، لأنها شخص واحد اجتمع فيه شيئان يورث بكل واحد منهما الفرض ، فورث بأقواهما ولم ترث بهما ، كالاخت من الأب والأم وأن ماتت الزوجة ورثتها البنت النصف بكونها بنتاً ، هل ترث الباقي بكونها اختاً ، فيه وجهان .

(احدهما) لا ترث ، لما ذكرناه من العلة .

(والثاني) ترث ، لأن ارثها بكونها بنتاً بالفرض وارثها بكونها اختاً بالتعصيب لأن الاخت مع البنت عصبه ، فجاز أن ترث بهما كاخ من أم وهو ابن عم) .

الشرح كان في بعض الشعوب القديمة إباحة التزوج بالابنة والأخت كالمصريين فقد كان فراعينهم يتزوجون بأخواتهم كزواج توت عنخ آمون من شقيقته نفرتيتى ، وكذلك فعل رعمسيس وغيره من هؤلاء ، وكذلك المجوس في فارس وخراسان والهند ، وقد شبب المتنبى في شعره ونغزل في أخته فقال :

يا أخت معتق الفوارس في الوغى لأخوك ثم أرق منك وأرحم
يرنو إليك مع العفاف وعنده أن المجوس تصيب فيما تحكم

أما الأحكام فإنه إذا أدلى شخص بنسب أو بسببين إلى مورثه فإنه يورث بكل واحد منهما فرضاً مقدرًا مثل أن يتزوج المجوسى ابنته فأولدها بنتاً فلا خلاف أنهما لا يورثان بالزوجية ، وأما القرابة فإنهما قد صارتا أختين لأب وإحدهما أم الأخرى ، فإن مات الأب كان لابنتيه الثلثان وما بقى لعصبته ، فإن مات السفلى ورثتها الأخرى بأقوى القرابتين ، وهى كونها أما ، وهكذا لو وطئ مسلم ابنته بشبهة فأتت بنت فإنها بنتها وأختها لأب ، فإن ماتت البنت السفلى ورثتها أمها بكونها أما لا بكونها أختاً ، وبه قال زيد بن ثابت ومن الفقهاء مالك . وذهب على وابن مسعود وابن أبى ليلى وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنها ترث بالقرابتين . دليلنا أنهما قرابتان يورث بكل واحدة منهما فرض مقدر فوجب أن لا يرث بهما معاً ، كالأخت للأب والأم لا ترث بكونها أختاً لأب وأختاً لأم وإن ماتت الأم ورثتها بكونها بنتاً النصف . وهل ترث الباقي بكونها أختاً ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا ترث للعملة الأولى (والثاني) وهو قول أبى حنيفة أنها ترث بكونها بنتاً النصف بالفرض ، وترث بكونها أختاً الباقي بالتعصيب ، فيجاز أن ترث بهما كأخ من أم هو ابن عم . وإن أتت منه بابن وابنة ثم مات الأب كان ماله لابنه وابنته للذكر مثل حظ الأنثيين . وإن مات بعد ذلك البنت التى هى زوجة كان ماله لابنتها وابنها ولا يرثان بالأخوة .

وإن مات الابن وخلف أما وهى أخت لأب وأختاً لأب وأم فعندنا للأم الثلث ولا شئ لها بكونها أختاً لأب ، وللأخت للأب والأم النصف والباقي للعصبة وعند أبى حنيفة للأخت للأب والأم النصف ، ولأم بكونها أما السدس ، ولها بكونها أختاً لأب السدس فوافقنا فى الجواب وخالفنا فى المعنى والله أعلم .

جدول اصحاب الفروض وانصبتهم حسب احوالهم

الوارث	حالاته	البيان	ملاحظات
الزوج	له حالتان	١ - النصف فرضاً عند عدم الفرع الوارث للزوجة ٢ - الربع فرضاً عند وجود الفرع الوارث للزوجة	لا يحجب حجب
الزوجة	لها حالتان	١ - الربع فرضاً عند عدم الفرع الوارث للزوج . ٢ - الثمن فرضاً عند وجود الفرع الوارث للزوج	حرمان حرمان
البنت الصلبية	لها ثلاث حالات	١ - النصف فرضاً للواحدة اذا لم يكن معها معصب ٢ - الثلثان للثنتين فاكثر اذا لم يكن معهن معصب ٣ - التعصيب مع الابن . للذكر مثل حظ الانثيين	حرمان حرمان حرمان
الابن	لهن ست حالات	١ - النصف للواحدة اذا انفردت ولم يكن للمتوفى ابن ابن في درجتها ولا بنت صلبية ٢ - الثلثان للثنتين فاكثر اذا لم يكن للمتوفى بنت صلبية او ابن ابن في درجتهم ٣ - التعصيب اذا كان مع الواحدة والاكثر ابن ابن في درجتها ولم يكن للمتوفى ابن صلبى . ٤ - السدس للواحدة فاكثر مع البنت الصلبية وعدم وجود معصب . ٥ - الحجب بالصلبيتين وبنتى الابن الاعلى منها درجة اذا لم يوجد معهما معصب . ٦ - الحجب بالفرع الوارث المذكر الاعلى منها درجة	تحجب حجب حرمان

الوارث	حالاته	البيان	ملاحظات
الأب	له ثلاث حالات	<p>١ - السدس فرضاً مع الفرع الوارث المذكور</p> <p>٢ - السدس فرضاً والباقي تعصيباً مع الفرع الوارث المؤنث</p> <p>٣ - التعصيب المحض عند عدم الفرع الوارث مطلقاً</p>	لا يحجب حجب حرمان
الجد الصحيح	له أربع حالات عند أبي حنيفة وخمس عند أصحابين	<p>٣، ٢٤١ - حالات الأب الثلاث عند عدم الأب</p> <p>٤ - يحجب بالأب وبالجد الصحيح الأقرب منه</p> <p>٥ - الارث بالمقاسمة أو بالسدس أيهما أفضل مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو الأب على رأى صاحبيهما كما سنبين ذلك في الكلام على ارث الجد مع الإخوة</p>	يحجب حجب حرمان
الأم	لها ثلاث حالات	<p>١ - السدس فرضاً مع الفرع الوارث مطلقاً أو مع اثنين فأكثر من الإخوة والأخوات مطلقاً</p> <p>٢ - ثلث كل التركة عند عدم من ذكرها وعدم اجتماع أحد الزوجين مع الأبوين</p> <p>٣ - ثلث الباقي من التركة في المسألتين الفراوين وهما زوج وأبوين أو زوجة وأبوين</p>	لا تحجب حجب حرمان
الجددة الصحيحة	لها حالتان	<p>١ - السدس للواحدة أو الأكثر إذا تساوين في الدرجة</p> <p>٢ - الحجب مطلقاً بالأم وبالجددة القربى . وحجب الأبوية بالأب والجد الذي تدلى به</p>	تحجب حجب حرمان

الوارث	حالاته	البيان	ملاحظات
الأخت الشقيقة	لها خمس حالات	١ - النصف للواحدة إذا لم يوجد معها معصب ٢ - الثلثان للأكثر إذا لم يوجد معهن معصب ٣ - التعصيب بالغير وذلك بالأخ الشقيق ٤ - التعصيب مع الغير وذلك مع الفرع الوارث المؤنت فتأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض ٥ - حجبها بالأب والابن وابن الابن وإن نزل بالاتفاق وبالجد الصحيح عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين وبرأيهما أخذ القانون	تحجب حجب حرمان
الأخت لأب	لها سبع حالات	١ - النصف للواحدة ٢ - الثلثان للأكثر ٣ - التعصيب بالغير ويكون ذلك بالأخ لأب ٤ - التعصيب مع الغير وذلك مع البنت أو بنت الابن فتأخذ الباقي ٥ - السدس فرضاً مع الأخت الشقيقة تكملة للثلثين ٦ - الحجب بالأب ، والابن ، وابن الابن وإن نزل ، وبالأخ الشقيق وبالأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع الغير ٧ - حجبها بالأختين الشقيقتين إذا لم يكن معها معصب	تحجب حجب حرمان
الأخوة والأخوات لام	لهم ثلاث	١ - السدس للواحد مذكراً كان أو مؤنثاً ٢ - الثلث للأكثر مذكراً كان أو مؤنثاً بالسوية ٣ - الحجب بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر	يحجبون حجب حرمان

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ميراث العصبية

(العصبية كل ذكر ليس بينه وبين الميت انثى وهم الأب والابن ومن يدلى بهما وأولى العصبات الابن والأب لأنهما يريان بأنفسهما ، وغيرهما يدلى بهما ، فإن اجتمعا قدم الابن لأن الله عز وجل بدا به فقال « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » والعرب تبدأ بالأهم فالأهم ، ولأن الأب إذا اجتمع مع الابن فرض له السدس وجعل الباقي للابن ، ولأن الابن يعصب اخته والأب لا يعصب اخته ، ثم ابن الابن وإن سفل لأنه يقوم مقام الابن في الارث والتعصيب ثم الأب لأن سائر العصبات يدلون به ، ثم الجد إن لم يكن أخ لأنه أبو الأب ثم أبو الجد وإن علا ، وإن لم يكن جد فالأخ لأنه ابن الأب ثم ابن الأخ وإن سفل ثم العم لأنه ابن الجد ثم ابن العم وإن سفل ثم عم الأب لأنه ابن أبي الجد ثم ابنه وإن سفل ، وعلى هذا أبداً) .

فصل وإن انفرد الواحد منهم أخذ جميع المال ، والدليل عليه قوله عز وجل : « أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهى يرثها إن لم يكن لها ولد » فورث الأخ جميع مال الأخت إذا لم يكن لها ولد ، وإن اجتمع مع ذى فرض أخذ ما بقى لما رويناه من حديث جابر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم ورث أخا سعد بن الربيع ما بقى من فرض البنات والزوجة ، فدل على أن هذا حكم العصبية .

فصل إن اجتمع اثنان قدم أقربهما في الدرجة لما روى ابن عباس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى عصبية ذكر » وإن اجتمع اثنان في الدرجة وأحدهما يدلى بالأب والأم والأخر يدلى بالأب قدم من يدلى بالأب والأم ، لأنه أقرب ، وإن استويا في الدرجة والإدلاء استويا في الميراث لتساويهما) .

فصل ولا يعصب أحد منهم انثى إلا الابن وابن الابن والأخ فانهم يعصبون أخواتهم . فاما الابن فانه يعصب أخواته للذكر مثل حظ الأنثيين ، لقوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وأما ابن الابن

فانه يعصب من يحاذيه من اخواته وبنات عمه ، سواء كان لهن شيء من فرائض البنات أو لم يكن .

وقال أبو ثور : اذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لابن الابن ولا شيء لبنات الابن ، لان البنات لا يرثن بالبنوة اكثر من الثلثين ؛ فلو عصبت بنت الابن بابن الابن بعد استكمال البنات الثلثين صار ما تأخذه بالتعصيب زيادة على الثلثين وهذا خطأ لقوله تعالى « بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » والولد يطلق على الأولاد وأولاد الأولاد . والدليل عليه قوله تعالى : « يا بني آدم » وقوله صلى الله عليه وسلم لقوم من أصحابه : « يا بني اسماعيل ارموا فان اباكم كان راميا » ولانه يقال لمن ينتسب الى تميم وطيء بنو تميم وبنو طيء .

وقوله : بانهن لا يرثن بالبنوة اكثر من الثلثين ، فانما يمتنع ذلك من جهة الفرض ، فاما في التعصيب فلا يمتنع ، كما لو ترك أبنا وعشر بنات فان لابن السدس وللبنات خمسة أسداس وهو اكثر من الثلثين . واما ابن ابن الابن وان سفل فانه يعصب من يحاذيه من اخواته وبنات عمه ، سواء بقي لهن من فرض البنات شيء أو لم يبق كما يعصب ابن الابن من يحاذيه . واما من فوقه من العمات فينظر فيه فان كان لهن من فرض البنات من الثلثين أو السدس شيء اخذ الباقي ولم يعصبن لانهن يرثن بالفرض ، ومن ورت بالفرض بقراءة لم يرث بالتعصيب بتلك القراءة ؛ وان لم يكن لهن من فرض البنات شيء عصبن ، لما روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه انه قال : اذا استكمل البنات الثلثين فليس لبنات الابن شيء الا أن يلحق بهن ذكر فيرد عليهن بقية المال اذا كان أسفل منهن رد على من فوقه « للذكر مثل حظ الأنثيين » وان كن أسفل منه فليس لهن شيء وبقية المال له دونهن ، ولانه لا يجوز أن يرث بالبنوة مع البعد ، ولا يرث عماته مع القرب ، ولا يعصب من هو أنزل منه من بنات اخيه ، بل يكون الباقي له لما ذكرناه من قول زيد بن ثابت ، فان كن أسفل منه فليس لهن شيء وبقية المال له دونهن ، ولانه عصبة فلا يرث معه من هو دونه كالابن مع بنت الابن واما الاخ فانه يعصب اخواته ، لقواه تعالى : « وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » .

فصل ولا يشارك أحد من العصبات اهل الفروض في فروضهم الا ولد الأب والام فانهم يشاركون ولد الأم في ثلثهم في المشتركة ، وهى زوج

وام أو جدة واثنان من ولد الأم وولد الأب والأم ، واحداً كان أو أكثر . فيفرض للزوج النصف وللأم أو الجدة السدس ولولد الأم الثلث يشاركهم ولد الأب والأم في الثلث ، لأنهم يشاركونهم في الرحم الذي ورثوا بها الفرض ، فلا يجوز أن يرث ولد الأم ويسقط ولد الأب والأم كالأب لما شارك الأم في الرحم بالولادة لم يجوز أن ترث الأم ويسقط الأب ؛ وتعرف هذه المسئلة بالمشاركة لما فيها من التشريك بين ولد الأب والأم وولد الأم في الفرض وتعرف بالحمارية فانه يحكى فيها عن ولد الأب والأم انهم قالوا : احسب ان ابانا كان حماراً ليس امنا وامهم واحدة) •

الشرح حديث سعد بن الربيع ومجىء امرأته للنبي صلى الله عليه وسلم تشكو أخاه ، مضى تخريجه . وحديث ابن عباس رواه الشيخان وأحمد في مسنده وحديث « يا بنى إسماعيل ارموا » مضى تخريجه في كتاب السبق والرمى ، أما العصبة فهي القرابة الذكور الذين يدلون بالذكر ، هذا معنى ما قاله علماء اللغة ، وهو جمع عاصب مثل كفره جمع كافر ، وقد استعمل الفقهاء العصبة في الواحد إذا لم يكن غيره لأنه قام مقام الجماعة في إحراز جميع المال ، والشرع جعل الأثني عصبة في مسألة الإعتاق وفي مسألة من الموارث فقلنا بمقتضاه في مورد النص ، وقلنا في غيره : لا تكون المرأة عصبة لا لغة ولا شرعاً . وعصب القوم بالرجل عصباً من باب ضرب أحاطوا به لقتال أو حماية ، فلهذا اختص الذكور بهذا الاسم لقوله عليه السلام : « فلاولى عصبة ذكر » فذكر صفة الأولى وفيه معنى التوكيد كما في قوله تعالى « الهين اثني » •

قال في البيان : العصبة كل ذكر لا يدلى الى الميت بأثني ، وانما سميت عصبة لأنه يجمع المال ويحوزه مشتق من العصابة لأنها تحيط بالرأس وتجمعه ، والأصل في توريث العصبة قوله تعالى : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم » قال مجاهد : الأقربون ههنا هم العصبة .

اما اللغات فالعصبات جمع عصبة ، والعصبة أبوه وبنوه وقرابة أبيه وسموا عصبة لأنهم عصبوا بنسبه أى أحاطوا به حماية له ودفعاً عنه من

عصب القوم بقلان إذا أحاطوا به ، وهو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقياسه عاصب مثل : فسقة وفاسق وكفرة وكافر وطلبة وطالب وكتبة وكتاب قاله في المغرب : وكأنه جمع عاصب وإن لم تسمع به العرب ثم سمي به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث تعليياً وقالوا في مصدر العصوبة وتطلق العصبة اصطلاحاً على الذكور الأقارب من جهة الأب والابن ، ومن في حكمهم من الإناث اللائي يعصبن بالغير أو مع الغير وتسمى هذه الطائفة عصابة نسبية ، وتطلق أيضاً على صاحب القرابة الحكمية التي جاءت بسبب الاعتناق وتسمى عصابة سببية .

أما الأحكام فإن الدليل على وجود العصابة قوله تعالى : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم » ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم : (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى عصابة ذكر) .

ومن ثم كانت مرتبة العصابة في التركة بعد أصحاب الفروض إذا بقي شيء بعد استيفاء فروضهم ، وليس معنى ذلك أن جميع أصحاب الفروض أولى من العصابة في الاستحقاق فإن كثيراً من العصابة يحجبون كثيراً من أصحاب الفروض ، إما حجب حرمان أو حجب نقصان كالابن مثلاً فإنه يحجب الأخوات الشقيقات أو لأب أو لأم وبنات الابن حجب حرمان ، ويحجب الزوج والزوجة والأم حجب نقصان .

واذن يكون المقصود بتقديم أصحاب الفروض أن يأخذ أصحاب الفروض غير المحجوبين فروضهم أولاً ثم ما بقي يكون للعصابة ، وليس المراد أن جميع أصحاب الفروض أحق بالميراث من جميع العصابات .

فرع أقسام العاصب ثلاثة : عصابة بالنفس ، وعصابة بالغير ، وعصابة مع الغير . فأما القسم الأول وهو العاصب بنفسه وهو القريب الذكر الذى يمكن نسبته إلى الميت بدون توسط أى شئ فيشمل جميع الأقارب الذكور الذين يتصلون بالميت بغير واسطة أو بواسطة الذكور ، فمن كان من الذكور منتسباً إلى الميت بدون واسطة كالابن والأب فهو عاصب وكذلك

من انتسب منهم إلى الميت بواسطة الذكور وحدهم كابن الابن وأبى الأب والأخ لأب ، وكذلك من انتسب إلى الميت بواسطة الأثني فقط من غير العصبات ، بل قد يكون من ذوى الفرائض كالأخ لأم ، أو من ذوى الأرحام كأبى الأم وابن البنت ، والأثني لا تكون عصبة بنفسها سواء انتسبت إلى الميت بدون واسطة كالبنت والأم ، أو بواسطة المذكر كبنت الابن والأخت الشقيقة أو لأب .

وحكم العصبة بالنفس أنهم إذا انفردوا يأخذون التركة كلها بجهة واحدة هي جهة العصوبة ، ويأخذون الباقي منها بعد أصحاب الفروض إن وجدوا ، فإذا استغرقت الفروض جميع التركة فلا شيء لهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى عصبة ذكر) رواه الشيخان وأحمد في مسنده .

والعصبات بأنفسهم ينقسمون إلى أربعة أقسام مقدم بعضها على بعض في الترتيب .

(أولها) جزء الميت وهم الابن وابن الابن وإن نزل .

(ثانيها) أصوله ، وهم الأب والجدة الصحيح وإن علا .

(ثالثها) جزء أبيه ، وهم الإخوة لأبوين أو لأب ثم بنوهم وإن نزلوا .

(رابعها) جزء جده وإن علا . وهم أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده وإن علا ، ثم بنوهم وإن نزلوا .

فجهات العصوبة بالنفس أربع : جهة البنوة بغير واسطة أو بواسطة ، وجهة الأبوة كذلك ، وجهة الإخوة وفروعها ، وجهة العمومة وفروعها .

فجهة البنوة مقدمة في استحقاق الميراث بالعصوبة على جهة الأبوة ، وجهة الأبوة مقدمة على جهة الإخوة ، وهذه مقدمة على جهة العمومة فإذا كان العاصب واحداً أحرز التركة كلها أو ما أبقت الفرائض منها بدون احتياج

الى ترجيح . أما اذا كان العصبة أكثر من واحد ففي هذه الحالة يحتاج الى ترجيح بعضهم على بعض .

(فرع) في الترجيح بين العصبات بالنفس

يكون الترجيح أولا بالجهة ، فإذا كان بعض العصبة من جهة البنوة ، والبعض الآخر من جهة الأبوة كان المقدم في الميراث الذي يستحق بالعصوبة هم العصبة من جهة البنوة ، وإذا كان بعضهم من جهة الأبوة والآخر من جهة الأخوة قدم الأول على الثاني . وإذا اجتمع العصبة من جهة الأخوة مع العصبة من جهة العمومة قدم أصحاب الجهة الأولى على الثانية .

فابن الميت وابن ابنه وإن نزل مقدمان في الميراث بالعصوبة على أصوله ، والأصول مقدمون على الأخوة وبنهم ، وهؤلاء مقدمون على الأعمام وبنهم فإذا مات شخص عن أب وابن كان الأب صاحب فرض هو السدس وكان الباقي للابن بالعصوبة ، وكذا الحال لو مات عن أب وابن ابن مهما نزل .

وإذا مات شخص عن أب وأخ شقيق أو لأب كان المال كله للأب بالعصوبة ولا شيء للأخ ، وإن مات عن أخ شقيق أو لأب وعم كان المال كله للأخ بالعصوبة ، ولا شيء للعم .

وإنما قدم البنون على الأب في الميراث بالعصوبة لقوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » فإنه يدل على أن الأب صاحب فرض مع الولد ، والولد عصبة فدل على تقدمه في العصوبة . والسر في هذا أن فروع الإنسان أشد اتصالا به من أصول ، وفي طباع الناس إيثار الولد بالمال على الوالد . وقدم بنو البنين وإن نزلوا على الأب ، لأن سبب استحقاقهم أيضا البنوة المقدمة على الأبوة .

ولا شك أن الأصول أقرب الى الإنسان من الأخوة اذ هم الواسطة في صلة الإخوة ، ولهذا قدموا عليهم في الإرث ، ومثل ذلك يقال بالنسبة للإخوة مع الأعمام .

ثانى اسباب الترجيح بين العصابات : قرب الدرجة :

فاذا استوت العصابات فى الجهة كان الترجيح بقرب الدرجة الى الميت :
فمن كان اقرب درجة قدم على غيره ، فيقدم الابن على ابن الابن ، والاب
على الجد ، والأخ على ابن الأخ ، والعم على ابن العم ، وعم الميت على عم
أبيه .

ثالث اسباب الترجيح بين العصابات : قوة القرابة :

فاذا استوا فى الجهة والدرجة معاً قدم الأقوى قرابة ، فيقدم صاحب
القرابتين كالأخ الشقيق على صاحب القرابة الواحدة ، كالأخ لأب ، ويقدم
ابن الأخ الشقيق على ابن الأخ لأب ، ويقدم العم لأبوين على العم
لأب ويقدم ابن العم لأبوين على ابن العم لأب ، وكذا الحال فى عم أبيه وعم
جده ، وهكذا الحكم فى فروعهم .

فالمعتبر دائماً فى الترجيح أولاً هو الجهة ثم قرب الدرجة ، ثم قوة
القرابة ، فاذا استوا فى الجهة والدرجة وقوة القرابة استحق الجميع على
السواء . هذا وينبغى أن يعلم أن تأخير الإخوة عن الجد فى العصوبة هو
مذهب الامام أبى حنيفة بناء على أن الاخوة يحجبون بالجد عنده كما
يحجبون بالأب .

أما على قول الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد فالجد والإخوة
بمنزلة واحدة فى العصوبة ، اذ ان الاخوة الأشقاء أو لأب لا يحجبهم من
الأصول غير الأب عندهم وبهذا قال الصحابان لأبى حنيفة أبو يوسف
ومحمد بن الحسن الشيبانى وقانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ترتب
العصابات على النحو التالى :

أولاً : جزء الميت وهم البنون وأبنائهم .

ثانياً : أبو الميت مباشرة .

ثالثاً : الجدة الصحيح وإن علا مع الإخوة لأبويه أو لأب دون بنهم .

رابعاً : أبناء الإخوة .

خامساً : أعمام الميت وأعمام أبيه وجده مهما علا ثم بنوهم .

القسم الثاني (العصبه بالغير)

والعصوبة بالغير منحصرة في أربع نسوة من صواحب الفروض وهن الثلاثي فرضهن النصف عند التفرد والثلاثان عند التعدد :

(الأولى) البنت الصلبية واحدة أو أكثر ، إذ للواحدة النصف وللاثنتين الثلثان فرضاً ، وهذه تصير عصبه بالابن الصلبي دون غيره ، فإذا اجتمع معها أخوها انتقلت من أصحاب الفروض إلى العصبه ، وتكون في الميراث على النصف من أخيها .

(الثانية) بنت الابن مهما نزل أبوها واحد أو أكثر فإن حالها في الفرضية كحال البنت الصلبية عند عدمها وعدم الابن الصلبي ، وهذه تصير عصبه بأخيها وبن في درجتها من أبناء عمومته مطلقاً ، أي سواء كانت وارثة لو لم يكن معها معصب أم محجوبة كما لو اجتمعت مع بنتين صليبتين وتصير أيضاً عصبه بمن هو أنزل منها في الدرجة إذا كانت محجوبة عن الميراث بدونه ، لأنها محتاجة إليه ، أما إذا كانت وارثة بدونه - كما لو اجتمعت مع صلبية واحدة ، فإنه لا يعصبها لعدم حاجتها إليه كما أشرنا إليه في أحوال بنات الابن .

(الثالثة) الأخت لأبوين ، إذ للواحدة النصف فرضاً ، وللاثنتين الثلثان عند عدم الابن والبنت وبنت الابن ، وهذه يعصبها الأخ الشقيق فقط ، فترث معه ميراث العصبات ، ولا تصير عصبه بالأخ من الأب ولا بابن الأخ

(الرابعة) الأخت لأب واحدة أو أكثر فإن حالها كحال الأخت لأبوين

عند عدمها ، وهذه تصير عصبه بالأخ من الأب وإن كان غير شقيق لها كحال الأخت لأبوين عند عدمها وهذه تصير عصبه بالأخ من الأب ، وإن كان غير شقيق لها ، لأنه يساويها في الدرجة وقوة القرابة ، وتصير عصبه أيضاً بابن الأخ في الأصح إذا كانت محجوبة بالأختين الشقيقتين - خلافاً لقانون المواريث المشار إليه آنفاً حيث قصر تعصيب الأخت لأب على الأخ لأب دون ابن الأخ فإذا صار هؤلاء النسوة عصبه بغيرهن انتقلن من صاحبات فروض الى الميراث بالعصوبة فيأخذن مع من يعصبهن من الرجال كل التركة أو ما بقى منها بعد أصحاب الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين ، والدليل على صيرورة البنات وبنات الابن عصبه قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وعلى صيرورة الأخوات قوله تعالى : « وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » فإن النص لم يبين سهماً معيناً للبنات والأخوات عند اجتماعهن باخوتهن فدل ذلك على كونهن عصابات .

أما إذا لم تكن الأنثى صاحبة فرض واجتمعت مع أخيها العاصب فإنه لا يعصبها ، فالميراث له دونها ، وذلك كالعمة مع العم ، وبنت العم مع ابنه وبنت الأخ مع ابنه ، لأن النص وارد في تعصيب البنات بالبنين والأخوات بالإخوة ، وكل من البنات والأخوات من أصحاب الفروض فلا يتناول من لا فرض لها من الإناث .

القسم الثالث (العصبه مع الغير)

العصبه مع الغير هي كل أنثى لها فرض مقدر في الأصل وتحتاج في عصبيتها الى أنثى أخرى لم تشاركها في تلك العصبه ، وتنحصر في اثنتين من أصحاب الفروض هما الأخت الشقيقة والأخت لأب إذا لم يكن مع الواحدة منهما معصب من الذكور ، ووجدت مع بنت صلبية أو أكثر أو بنت ابن أو أكثر مهما نزل أبوها ، أو هما معاً ، ففي هذه الحالة ترث الأخت أو الأكثر بالتعصيب ، فتأخذ الباقي من التركة بعد فرض البنت أو بنت الابن ، وإذا استغرقت الفروض كل التركة فلا شيء لها لأنها صارت عصبه ،

فهي مؤخرة في الترتيب عن أصحاب الفروض . والدليل على تعصيب الأخوات مع البنات وبنات الابن أنه صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وابن وأخت فأعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للأخت وهو مروي في صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وظاهر مما تقدم أن هناك فرقاً بين العصبة بالغير والعصبة مع الغير ، إذ في العصبة بالغير يكون ذلك الغير عصبة بنفسه فتتعدى بسببه العصوية إلى الأنثى ويرثان معاً بالتعصيب . أما الغير في العصبة مع الغير فليس عصبة ، بل هي أنثى صاحبة فرض فليست سبباً في تعصيب الأخت وإنما وجودها شرط فيه .

مسألة إذا اجتمعت العصبة بالنفس مع العصبة بالغير أو مع الغير فالترجيح فيها يكون عند اتحاد الجهة والدرجة بقوة القرابة من الميت لا يكون عصبة بالنفس ، ولهذا إذا اجتمع أخ لأب وأخت شقيقة وبنت كان للبنت النصف فرضاً ، والباقي للأخت الشقيقة بالتعصيب ، ولا شيء للأخ من الأب مع أنه عصبة بنفسه وهي عصبة مع الغير هكذا أفاده الشيخ عيسوي أحمد عيسوي .

(فرع) في الادلاء بجهتين

قد يتصل الوارث بالمورث من جهتين كأخ لأم هو ابن عم وكابن عم هو زوج وكأم أم الأم التي هي أم أبي الأب أيضاً فهل يرث بالجهتين معاً ؟

والجواب أنه إن ترتب على اختلاف الجهة اختلاف صفة الوارث إذا انتسب إلى الميت كأخ لأم هو ابن عم وابن عم هو زوج فانه يرث بالجهتين معاً إذا لم يكن هناك مانع من الإرث بهما أو بأحدهما ، وهذا لأنهما سببان مختلفان يثبت الإرث بكل منهما عند الانفراد ، فكذا يثبت الإرث بهما عند الاجتماع ، فلو ماتت امرأة عن بنت ، وزوج ابن عم يكون للبنت النصف

فرضاً ، وللزوج الربع فرضاً باعتباره زوجاً وله الباقي تعصياً باعتباره ابن عم .

ولو توفيت امرأة عن ابني عم أحدهما زوج يكون للزوج النصف فرضاً
والباقي بينه وبين ابن العم الآخر بالسوية تعصياً . ولومات شخص عن
زوجة ، وأخ لأم هو ابن عم يكون للزوجة الربع فرضاً ، وللأخ للأم السدس
فرضاً ، وله الباقي تعصياً باعتباره ابن عم .

وفي أخ شقيق وأخ لأم هو ابن عم يكون للأخ السدس فرضاً ولا يرث
باعتباره ابن عم لحجبه بالأخ الشقيق ، ولو توفي شخص عن بنت وأخ لأم
هو ابن عم يكون النصف فرضاً والباقي لابن العم تعصياً ولا يرث بوصفه
أخاً لأم ، لأنه محجوب بالفرع الوارث .

أما إذا لم يترتب على اختلاف الجهة اختلاف صفة الوارث كانت
الجهتان في الحكم كجهة واحدة كما في الجدة ذات القرايتين ، فانها إذا
اجتمعت مع جدة ذات قرابة واحدة كان السدس بينهما بالسوية ، وهذا
هو مذهب أبي يوسف .

مسائل على ما تقدم

في أب وأم وابن وبنت : للأب السدس فرضاً وللأم السدس كذلك
والباقي للابن والبنت للذكر ضعف الأنثى فهي من ثمانية عشر للأم ثلاثة
وللأب ثلاثة وللبن أربعة وللبن ثمانية .

وفي أب ، وأم وأم أب ، وأخوة أشقاء ، وأخوة لأم يكون للأم السدس
فرضاً والباقي للأب تعصياً ولا شيء لأم الأب ولا للأخوة جميعاً لحجبه
بالأب .

وفي جد صحيح ، وأم وبنت ابن يكون لبنت الابن النصف فرضاً وللأم
السدس فرضاً ، وللجد السدس فرضاً والباقي تعصياً .

وفي بنت ، وأخت شقيقة ، وأخت لأم ، وأخ لأم ، وأخت لأب ، وأخ
لأب يكون للبنت النصف فرضاً ، وللشقيقة الباقي تعصياً ، ولا شيء للأخت

والأخ لأم لحجبها بالبنت ، ولا للأخ والأخت لأب لحجبهما بالشقيقة التي صارت عصبة مع البنت .

وفي أخ شقيق وعم يكون الكل للأخ الشقيق لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة العمومة وفي أخ لأب وابن أخ شقيق يكون الجميع للأخ لأب لأنه أقرب درجة من ابن الأخ الشقيق .

وفي ابن وابن ابن يكون الجميع لابن ولا شيء لابن الابن ميراثاً لأنه محجوب بالابن ويكون له وصية واجبة في حدود الثلث حسب قانون الموارث في مصر .

وفي عم لأب وابن عم شقيق يكون الجميع للعم ، لأنه أقرب درجة .

وفي بنت وبنت ابن وابن ابن وأخ شقيق يكون للبنت النصف فرضاً والباقي لبنت الابن وابن الابن تعصياً وهي من ستة للبنت ثلاثة ولابن الابن اثنان ولبنت الابن واحد ولا شيء للأخ لحجبه بابن الابن .

وفي زوج ، وأم ، وأخوين لأم ، وأخ شقيق يكون للزوج النصف فرضاً وللأم السدس فرضاً وللأخوة الثلاثة الثلث يقسم بينهم بالسوية .

المسألة المشتركة

وفي زوج وجدة صحيحة وأخت شقيقة ، وأخوين لأم يكون للزوج النصف فرضاً ، وللجدة السدس فرضاً وللأخت الشقيقة النصف فرضاً وللأخوين الثلث وهي من ستة تعول الى تسعة = ثلاثة للزوج وواحد للجدة وثلاثة للأخت الشقيقة واثنان للأخوين سهم لكل واحد منهما .

وفي أخت شقيقة وأخت وأخ لأب ، وأخوين لأم وأم ، يكون للشقيقة النصف فرضاً وللأخوين لأم الثلث فرضاً ، وللأم السدس فرضاً ولا شيء للأخ والأخت من الأب ، لأن الأخت عصبتها أخوها وقد استغرقت الفروض

التركة فلم يبق شيء للعصبة وهي من ستة ثلاثة للشقيقة وللأخوين لأم اثنان وللأم سهم ولم يبق شيء للعصبة .

إذا ثبت هذا فأقرب العصبة الابن وإن سفل ثم الأب قال المسعودي :
ومنهم من لا يسمى الابن عصبة وليس بشيء والدليل على أن الابن أقرب
تعصياً من الأب قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم » فبدأ بذكر الولد
قبل الوالد والعرب لا تبدأ إلا بالأهم فالأهم ، ولأن الله تعالى فرض للأب
مع الولد السدس فدل على أن الابن أسقط تعصيب الأب ، لأنه إنما يأخذ
السدس بالفرض ، ولأن الابن يعصب أخته بخلاف الأب ، فإن عدم البنون
وبنوههم وإن سفلوا كان التعصيب للأب وكان أحق من سائر العصبات لأن
سائر العصبات يدلون به ، فإن عدم الأب كان التعصيب للجد إن لم يكن أخ
لأنه يدلى بالأب ثم لأب الجد وإن علا [مع الأخوة للأم والأب أو للأب
ويقدمون على بنى الأخوة وبنو الأخوة] يقدمون على الأعمام ، وإن لم يكن
جد وهناك أخ لأب وأم أو لأب كان التعصيب له لأنه يدلى بالأب . فإن
أخ لأب وأم وأخ لأب فالأخ للأب والأم أولى لما روى على رضى الله عنه
اجتمع الجد والأخ كان المال بينهما عندنا على ما يأتي بيانه ، وإن اجتمع
أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وقال : إن أعيان
بنى الأخ يتوارثون دون بنى العلات يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أبيه «
ولأنه يدلى بقرايتين فكان أولى ممن يدلى بقراية ، فإن عدم الأخ للأب والأم
كان التعصيب للأخ للأب ، ويقدم على ابن الأخ للأب والأم لأنه أقر [فإن
عدم الأخ للأب فالتعصيب لابن الأخ للأب والأم فإن عدم فلان الأخ للأب
فإن عدم فللأعمام بينهم] .

فإن عدم الأعمام وبنوهم [فللأعمام الأب وبنوهم فإن عدموا] كان التعصيب
للأعمام الجد الأقرب فالأقرب منهم ، ثم بعدهم يكون لبنوهم وعلى هذا
فإذا انفرد الواحد من العصبة أخذ جميع المال لقوله تعالى « إن امرؤ هلك
ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها
ولد » فورث الأخ جميع مال الأخت ، وإن كان هناك اثنان من العصبة
في درجة واحدة اقتسما المال بينهما لاستوائهما في النسب ، وإن كان مع

العصبة من له فرض أعطى صاحب الفرض فرضه وكان الباقي للعصبة لما ذكرناه في حديث ابنتي سعد بن الربيع وزوجته وأخيه ، ويعصب الابن أخته وأخواته ، لقوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وكذلك ابن الابن يعصب أخواته لقوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » إلى قوله تعالى « وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » وما عدا هؤلاء من العصبة لا يعصب أخواته لأنه لا فرض لهن عند انفرادهن فلم يعصبهن .

فرع وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً واثنتين من ولد الأم وأخاً وأختاً لأب وأم كان للأم السدس وهو سهم من ستة ، وللزوج النصف ثلاثة وللأخوين للأم الثلث سهمان ويشاركهما في هذين السهمين الأخ والأخت للأب والأم يقتسمونه بينهم الذكر والأنثى فيه سواء . وتصح من اثني عشر للأم سهمان وللزوج ستة ولكل واحد من الإخوة والأخت سهم ، وبه قال عمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت وشريح ومالك وإسحاق .

وقال علي بن أبي طالب وابن عباس وأبو موسى الأشعري وأبي بن كعب والشعبي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد : يسقط الأخ والأخت للأب والأم . دليلنا : أنها فريضة جمعت ولد أم وولد أب وأم يرث كل واحد منهما إذا انفرد ، فإذا ورث ولد الأم لم يسقط ولد الأب والأم كما لو انفرد ولد الأم وولد الأب والأم ، ولم يكن معهم ذو سهم غيرهم ، وهذه المسألة تعرف بالحمارية لأنه يحكى فيها أن ولد الأب قالوا : هب أن أبانا كان حماراً أليس أمنا وأمههم واحدة ؟ وتعرف بالمشاركة أيضاً لما فيها من التشريك بين الإخوة للأم والإخوة للأب والأم في الثلث ، وقد مضى لنا في العول تفصيل يشرح مسائل هذه الفصول فلا يجمل التكرار .

وقال في الرجبية :

وإن تجد زوجاً وأماً ورثا وإخوة أيضاً للأم وأب
وإخوة للأم حازوا الثلثا واستغرقوا المال بفرض النصب

فاجعلهم كلهم لأم واقسم على الإخوة ثلث التركة
واجعل أباهم حجراً في اليم فهذه المسئلة المشتركة

فرع في إيضاح المشتركة أو الحجرية :

من القواعد المقررة في الميراث أن العاصب ذكراً كان أو أنثى لا يرث إلا بعد استيفاء أصحاب الفروض غير المحجوبين فروضهم ؛ فإذا استغرقت الفرائض جميع التركة فلا شيء للعاصب عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى عصبه ذكر) متفق عليه من حديث ابن عباس وهذه القاعدة مطردة في جميع مسائل الموارث باتفاق العلماء عدا مسألة واحدة وقع فيها الخلاف ، وهو أن يجتمع في المسألة عاصب هو أخ شقيق - معه أخت شقيقة أولاً - مع زوج وعدد من أولاد الأم - وصاحبة سهم من أم أو جدة صحيحة ، ففي هذه الصورة نجد أن الفرائض قد استغرقت جميع التركة فهل يحرم الأشقاء - وهم عصبه - في هذه الحالة من الميراث تطبيقاً لتلك القاعدة المأخوذة من الحديث المتقدم ؟ .

ذهب بعض الصحابة منهم على وابن مسعود وابن عباس وأبو موسى الأشعري وأبي بن كعب إلى إسقاط العصبه وهم الأشقاء مادام لم يبق شيء من التركة بعد أنصاء ذوى الفروض ، لأن للزوج النصف فرضاً وللأم أو الجدة السدس فرضاً ولأولاد الأم الثلث فرضاً لم يبق شيء للعاصب ، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حنيفة وأحمد وكثير من الفقهاء دليلهم ما ورد في الكتاب العزيز .

وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قضى أولاً بإسقاط الأشقاء ولم يشركهم مع الإخوة لأم في الإرث ثم عرضت عليه مسألة مشابهة للأولى فهم أن يقضى فيها بثل ما قضى أولاً ، فقبل له : يا أمير المؤمنين هب أن أباهم كان حجراً ملقى في اليم أليست أمهم واحدة ؟ تشرك بينهم في الإرث فقضى بآرثهم مع أولاد الأم في الثلث يقسم بينهم جميعاً بالسوية ، لا فرق بين ذكورهم وإناثهم ، كأنهم جميعاً إخوة لأم ، ووافقته على ذلك زيد بن ثابت وجمع من الصحابة ، ووافقنا على القول به مالك رحمه الله والنظر يقضى

برحمان الرأي الذي يسوى بين أولاد الأم والأولاد من الأبوين في الميراث في هذه الحالة لاستوائهم في القرابة من جهة الأم وقرابة الأب إن لم يزدهم قرباً واستحقاقاً فلا ينبغي أن تكون سبباً في إسقاطهم ، وعلى هذا : إذا ماتت امرأة وترك زوجاً وأماً وأخوين لأم وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة كان للزوج النصف فرضاً ، وللأم السدس فرضاً ، وللأخوة والأخت جميعاً الثلث يقسم بينهم بالسوية ، لا فرق بين ذكورهم وإناثهم .

وتسمى هذه المسألة (المشتركة) بصيغة البناء للمفعول مع تشديد الراء المنشوخة ، وذلك للتشريك فيها بين جميع الأخوة في الثلث ، وتسمى أيضاً (المشتركة) بمعنى المشترك فيها ، والحجرية نسبة إلى قولهم : هب أن أبانا كان حجراً في اليم ، أليست أمنا واحدة .

الموجود من ولد الأم واحداً فقط لأنه يرث السدس فلا تكون الفروض مستغرقة للمتركة بل يبقى منها سدس يكون للأشقاء بالتعصيب ، وكذلك لا تتحقق إذا كان الموجود من العصبية أخوة الميت من جهة الأب فقط .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأن اجتمع في شخص واحد جهة فرض وجهة تعصيب كابن عم هو زوج أو ابن عم هو أخ من أم وورث بالفرض والتعصيب لانهما ارثان مختلفان بسببين مختلفين ، فإن اجتمع ابنا عم أحدهما أخ من الأم وورث الأخ من الأم السدس والباقي بينه وبين الآخر . وقال أبو ثور : المال كله الذي هو أخ من الأم لانهما عصبتان يدلى أحدهما بالأبوين والآخر بأحدهما فقدم من يدلى بهما كالأخوين أحدهما من الأب والآخر من الأب والأم ، وهذا خطأ لانه استحق الفرض بقرابة الأم فلا يقدم بها في التعصيب كابن عم أحدهما زوج .

فصل وإن لاعت الزوج ونفى نسب الولد انقطع التوارث بينهما لانتفاء النسب بينهما ، ويبقى التوارث بين الأم والولد لبقاء النسب بينهما ، وإن مات الولد ولا وارث له غير الأم كان لها الثلث وإن أتت بولدين توأمين فنفاهما

الزوج باللعان ثم مات احدهما وخلف اخاه ففيه وجهان (احدهما) انه يرث ميراث الاخ من الام لانه لا نسب بينهما من جهة الاب فلم يرث بقرابته كالتوأمين من الزنا اذا مات احدهما وخلف آخا (والثاني) انه يرث ميراث الاخ من الاب والام لان اللعان ثبت في حق الزوجين دون غيرهما ، لهذا لو قذفها الزوج لم يحسد ولو قذفها غيره حسد ، والصحيح هو الاول ، لان النسب قد انتفى بينهما في حق كل واحد كما انقطع الفراش بينهما في حق كل واحد كما يجوز لكل احد ان يتزوجها .

فصل وان كان الوارث خنثى ، وهو الذى له فرج الرجال وفرج النساء فان عرف انه ذكر ورث ميراث ذكر . وان عرف انه انثى ورث ميراث انثى . وان لم يعرف فهو الخنثى المشكك لكل وورث ميراث انثى فان كان انثى وحده ورث النصف ، فان كان معه ابن ورث الثلث وورث الابن النصف لانه يقين ووقف السدس لانه مشكوك فيه ، وان كانا خنثيين ورثا الثلثين لانه يقين ووقف الباقي لانه مشكوك فيه ، ويعرف انه ذكر او انثى بالبول ، فان كان يبول من الذكر فهو ذكر ، وان كان يبول من الفرج فهو انثى ، لما روى عن على كرم الله وجهه انه قال : « بورث الخنثى من حيث يبول » وروى عنه انه قال : « ان خرج بواء من مبال الذكر فهو ذكر ، وان خرج من مبال الانثى فهو انثى . لان الله تعالى جعل بول الذكر من الذكر ، وبول الانثى من الفرج ، فرجع في التمييز اليه » وان كان يبول منهما نظرت فان كان يبول من احدهما اكثر فقد روى المزي في الجامع ان الحكم للاكثر ، وهو قول بعض اصحابنا ، لان الاكثر هو الاقوى في الدلالة (والثاني) انه لا تعتبر الكثرة لان اعتبار الكثرة يشق فسقط ، وان لم يعرف بالبول سئل عما يميل اليه طبعه ، فان قال اميل الى النساء فهو ذكر وان قال اميل الى الرجال فهو انثى وان قال اميل اليهما فهو المشكك ، وقد بيناه ومن اصحابنا من قال : ان لم يكن في البول دلالة اعتبر عدد الاضلاع ، فان نقص من الجانب الايسر ضلع فهو ذكر ، فان اضلاع الرجل من الجانب الايسر انقص ، فان الله عز وجل خلق حواء من ضلع آدم الايسر ، فمن ذلك نقص من الجانب الايسر ضلع . ولهذا قال الشاعر :

هي الضلع العوجاء ليست تقيهما الا ان تقويم الضلوع انكسارها
اتجمع ضعفا واقتداراً على الفتى؟ اليس عجيباً ضعفها واقتدارها)

الشرح قوله « توأمين » وأحدهما توأم ، ولا يقال للثنتين توأم ، على ما اشتهر على السنة العامة خطأ ، وإنما يقال للواحد توأم وللثنتين توأمان كالذكر والأنثى يقال لهما زوجان وكل واحد منهما زوج ، والأنثى توأمة والجمع توأم وتوأم كدخان . قال الشاعر :

قالت لنا ودمعها توأم على الذين ارتحلوا سلام

اما الأحكام إذا اجتمع في شخص واحد جهتان من جهات الإرث كابن ابن عم هو أخ لأم وابن ابن عم آخر للأخ السدس والباقي بينهما وعند ابن مسعود الكل للأخ وسقط الآخر وإن كان أحدهما ابن أخ لأم فلا شيء له بقرابة لأن ابن الأخ للأم من ذوى الأرحام ، وإن كان عمان .

(أحدهما) خال لأم لم يرجع بخولته وقيل على قياس ابن مسعود وجهان :

(أحدهما) لا يرجع بها .

(والثاني) يرجع بها على العم الذي هو من أب فيأخذ المال لأنه ابن الجد والجدة ، والآخر ابن الجد لا غير . وإن كان العم الآخر من أبوين دليلنا : أن كل من تحققت حياته بعد انفصاله وجب أن يرث كما لو خرج في ابني عم أحدهما خال أو ابني ابني عم أحدهما خال فأما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم (أفاده ابن قدامة في المغنى وقال : ابنا عم أحدهما زوج فللزوجة النصف والباقي بينهما نصفين عند الجميع ، فإن كان الآخر أخا من أم فللزوجة النصف وللأخ السدس والباقي بينهما أصلها من ستة للزوج أربعة وللأم اثنان وترجع بالاختصار إلى ثلاثة وعند ابن مسعود الباقي للأخ فتكون من اثنين لكل واحد منهما سهم .

ثلاثة بنى عم أحدهم زوج والآخر أخ لأم فللزوجة النصف وللأخ السدس والباقي بينهما على ثلاثة أصلها من ستة يضرب فيها الثلاثة تكون ثمانية عشر للزوج النصف تسعة وللأخ ثلاثة يبقى ستة بينهم على ثلاثة

فيحصل للزوج أحد عشر وهي النصف والتسع ، وللثالث التسع سهمان فإن كان الزوج ابن عم لأبوين فالباقي كله له ، وإن كان هو والثالث من أبوين فالثلث فالنصف الباقي بينهما وتصح من ستة للزوج الثلثان ولكل واحد من الآخرين سدس ، وابن في جميع ذلك يجعل الباقي بعد فرض الزوج للذي هو أخ من أم .

فرع في المسائل التي خالف فيها عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

هي ست مسائل (احداهن) هذه . (والثانية) في بنت وبنات ابن وابن ابن الباقي عنده للابن دون أخواته (الثالثة) في أخوات الأبوين وأخوات لأب الباقي عنده للأخ دون أخواته (والرابعة) بنت وابن ابن وبنات ابن عنده لبنات الابن الأضر بهن من السدس أو المقاسمة (الخامسة) أخت لأبوين وأخ وأخوات لأب للأخوات عنده الأضر بهن من ذلك (السادسة) كأن يحجب الزوجين والأم بالكفار والعبيد والقاتلين ويورثهم كما مر آنفاً .

(وبالجمله) فإذا ماتت امرأة وخلفت ابني عم أحدهما زوج ورث الزوج النصف بالفرض والباقي بينه وبين الآخر بالتعصيب . وإن مات رجل وخلف ابني عم أحدهما أخ لأم فإذا للذي هو أخ لأم السدس بالفرض والباقي بينه وبين الآخر نصفان بالتعصيب ، وبه قال على وزيد بن ثابت ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة . وذهب عمر وابن مسعود وشريح وأبو ثور أن المال كله لابن العم الذي هو أخ لأم من الرجال الأقربين ، فينبغي أن يكون له نصيب ولأنه يدلى بنسب يفرض له به فوجب أن لا يقوى به تعصيه أحدهما زوج .

فرع وإذا قذف رجل امرأته بالزنا واتنفي عنه نسب ولدها ، وثناه باللعان فإن النسب ينقطع بين الأب والولد فلا يثبت بينهما توارث ، لأن الإرث بينهما بالنسب ولا نسب بينهما بعد اللعان ، ولا ينقطع التوارث بين الولد والأم لأنه لا ينتفي عنها ، فإن ماتت الأم ورث ولدها جميع مالها إن كان ذكراً ، وإن مات الولد ولم يخلف غير الأم كان لها الثلث والباقي

لمولاه ان كان له مولى ، وان لم يكن له مولى كان الباقي لبيت المال ، وان كان له أخ كان له السدس ولأمه الثلث والباقي لمولاه أو لبيت المال ، وإن كان له أخوان لأب وأم كان لأمه السدس ولأخويه لأبيه وأمهم الثلث والباقي لبيت المال ، وبه قال ابن عباس وزيد بن ثابت ، وهى إحدى الروايتين عن على .

وقال أبو حنيفة : يكون للأم فرضها ويأخذ الباقي بالإرث بناء على أصله في ذلك ، وذهب ابن مسعود إلى أن الأم عصبة له فتأخذ ثلثها بالفرض والباقي بالتعصيب . وذهب بعض الناس إلى أن عصبتها عصبة الأم . دليلنا ما روى البخارى ومسلم عن الزهرى عن سهل بن سعد الساعدى أنه قال : فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل والمرأة - يعنى باللعان - وكانت حاملا فاتنقى حملها فكان الولد يدعى لأمه ، وجرت السنة أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها ، والذي فرض الله للأم من الولد الثلث أو السدس ، فالظاهر يقتضى أنها لا تزداد على ذلك ولأن من ورث سهما من فريضة لم يستحق زيادة عليه إلا بتعصبيه قياساً على الزوجة ، ولأن الأم لو كانت عصبة لم يسقطها المولى لأن العصبة لا تسقط بالمولى فدل على أنها ليست بعصبة .

وأما الدليل على أن عصبتها ليس عصبة لولدها أن الأم ليست بعصبة للولد فلم يكن من يدلى بها عصبة له كابن الأخ للأم .

إذا ثبت هذا فإن حكم ولد الزنا حكم ولد الملاعة لأنه ثابت النسب من أمه وغير ثابت النسب من أبيه فكان حكمه حكم ولد الملاعة .

فرع وإن آت المرأة بولدين توأمين من الزنا ، أو آت امرأة رجل بولدين توأمين فنفاهما الأب باللعان انقطع التوارث بينهما وبين الأب لما ذكرناه في الولد ولا ينقطع التوارث بينهما وبين الأم .

وأما إرث أحدهما من الآخر فهل يتوارثان بكونهما أخوين لأم لا غير ؟ أو بكونهما أخوين لأب وأم ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يتوارثان بكونهما أخوين لأب وأم ، ولأن حكم اللعان إنما يتعلق بالزوجين دون غيرهما ، ألا ترى أن الزوج إذا قذفها بعد اللعان لم يحد ، وإذا قذفها غيره حد .

(والثاني) أنهما يتوارثان بكونهما أخوين لأم لا غير وهو الأصح ، لأن نسبهما قد انقطع عن الأب فكيف يتوارثان به ؟ .

وقد روى أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه جعل ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها » .

فرع إذا مات ميت وخلف وارثاً خثى — وهو الذي له ذكر رجل وفرج امرأة — فإن كان يبول من الذكر لا غير فهو رجل ، وإن كان يبول من الفرج لا غير فهو امرأة ، لما روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال : « إن خرج بوله من مبال الذكر فهو ذكر . وإن خرج من مبال الأنثى فهو أنثى ولأن الله تعالى أجرى العادة في الرجل أنه يبول من ذكره وأن الأنثى تبول من فرجها فترجع في التمييز إليه .

وإن كان يبول منهما سواء أو خلق الله له موضعاً آخر يبول منه فهو مشكل وإن كان يبول منهما إلا أنه يبول من أحدهما أكثر ففيه وجهان :

(أحدهما) يعتبر بالأكثر لأنه أقوى في الدلالة .

(والثاني) لا يعتبر به ، ولأن اعتبار ذلك يشق . وحكى أن أبا حنيفة سئل عن الخثى المشكل فقال : يحكم بالمبال ؛ وقال أبو يوسف : إن كان يبول بهما قال : لا أدري قال أبو يوسف : لكني أرى أن يحكم بأسبقهما بولا . قال أبو حنيفة أرأيت لو استويا في الخروج ؟ فقال أبو يوسف بأكثرهما ، فقال أبو حنيفة يكال أو يوزن ؟ فسكت أبو يوسف .

وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الخثى يورث من حث يبول .

وممن روى عنه ذلك على ومعاوية وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأهل الكوفة وسائر أهل العلم .

وقال ابن قدامة في المغنى : قال ابن اللبان : روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل وذكر من أين يورث ؟ قال : من حيث يبول » وروى أنه عليه السلام أتى بخنثي من الأنصار فقال : « ورثوه من أول ما يبول منه » .

قلت : وإن لم يكن فيه دلالة من المبال فهل يعتبر فيه نبات اللحية ونهود الثديين وعدد الأضلاع ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يعتبر نبات اللحية للرجال ونهود الثديين للنساء ، وإن استوت أضلاعه من الجانبين فهو امرأة . وإن نقص أحد جانبيه ضلعاً فهو رجل ، لأن المرأة لها في كل جانب سبع عشرة ضلعاً ، والرجل من الجانب الأيمن سبعة عشر ضلعاً ومن الجانب الأيسر ستة عشر ضلعاً ، لأنه يقال إن حواء خلقت من ضلع من جانب آدم الأيسر ، فلذلك نقصت من الجانب الأيسر من الرجال ، ورأثة عن أبيهم .

ومنهم من قال : لا يعتبر بذلك ، وهو قول أكثر أصحابنا لأن اللحية قد نبتت لبعض النساء ولا تنبت لبعض الرجال ، وروى أن بعض الرجال كان له ثدي يرضع به في مجلس هارون الرشيد ، وأما اعتبار الأضلاع فإنه يشق ولا يتوصل إلى ذلك إلا بالتشريح الطبى وقد يخفى الضلع فلا يمكن اعتبار ذلك .

إذا ثبت هذا أو تعذر اعتباره من هذه الأشياء فإنه يرجع إلى قوته وإلى ماذا يميل طبعه ، فإن قال آميل إلى جماع النساء فهو رجل ، وإن قال آميل إلى جماع الرجال فهو امرأة وليس ذلك مميزاً له وإنما هو سؤال له عن ميلاد طبعه ، فإن أخبر بأحدهما ثم رجع عنه لم يقبل رجوعه لأنه إذا أخبر تعلق به أحكام ، وفي قبول قوله في الرجوع إسقاط لتلك الأحكام فلم يجز : والإنسان وقد خلق الله فيه مركبات من الغدد التي منحها سبحانه

خصائص الذكورة وأخرى منحها خصائص الأنوثة ، فبعض هذه الغدد له إفرازات في الجسم ونشاط في تشكيل شكل الجسم ، فغدد الأنوثة يتضح عملها بتأثير قدرة الله تعالى في كبر الأرداف وتواء الثديين وتجرد الوجه من الشعر كاللحية والشارب ، ورخامة الصوت في لين ونعومة وارتخاء .

أما غدد الذكورة فيتضح عملها بتأثير قدرة الله تعالى في إنبات اللحية والشارب وضمور الأرداف وامتشاق الجسم وغلظ شعر الرجل وخشونته عن شعر المرأة ، وخشونة صوت الرجل واستقامة نبراته وصحة نطقه ، وهذه الغدد يكون مركزها في يعضى المذاكير عند الرجال ومبايض المرأة القريبة من رحمها ، وقد قرأنا كثيراً من أخبار اللائى يتحولن من الاناث الى الذكران ، والذين يتحولون من الذكر اناثا ويحدث اشكال في تغيير هوياتهم وشهادات ميلادهم وشهادات دراساتهم ، وسبيل الطب إلى تحويل هؤلاء هو دراسة أعضائهم السفلى ، وتحديد النشاط الغالب على هذه الغدد فقد تكون مذاكير الرجل مطوية في عمق يظن أنه فرج ثم يقوم الطبيب بإجراء جراحة يخلص بها مذاكير الرجل الذى كان في نظر الناس امرأة لاختفاء مذاكيره وانعكاسها إلى أسفل ، وقد تكون غدد الأنوثة أقوى بمعنى أن تكون له مبايض امرأة مرتخية في شكل الاثين للرجل ولكن تصرفات هذا الشخص وميوله تنبئ عن أنوثة حبيسة حتى إذا أجريت له جراحة لوضع غده في مكانها الطبيعي صار امرأة .

أما بعد : فقد وصل الطب إلى تحديد حقيقة الخشى المشكل بالأشعة والتشريح ودراسة الظواهر الخارجية التى تدل على اتجاه الغدد نحو الأنوثة أو الذكورة ، فإذا رأى اختفاء الشارب واللحية وبروز الثديين واختفاء المذاكير وتغير الصوت وكبر الأرداف عرفنا أنه امرأة وإذا عملت للشخص جراحة تخلص من الإشكال وكذلك إذا كان نشاط الغدد عكس ما قررنا كان للجراحة أيضاً دورها في تحديد نوع الشخص كرجل .

بقى بعد ذلك حكم الفقهاء في كثير من الصور الشاذة التى يحتمل وقوعها ولا يحيل العقل أو العلم حدوثها .

قال المسعودى : ان قال : أنا رجل فزوج بامرأة فحبلت امرأته وحبل هو تبينا أنه امرأة وإن كان نكاحه باطلا وأن ولد المرأة غير لاحق به لأن حملها يدل على الأنوثة قطعاً .

وإن قال الخنثى : أنا أشتهى جماع الرجال والنساء أو لا أشتهى واحداً منهما فهو مشكل ، والحكم فى توريث المشكل أنه يعطى ما يتبين أنه له ، وإن كان معه ورثة أعطى كل واحد منهم ما يتيقن أنه له وهو أقل حقه ووقف الباقي حتى يتبين أمر الخنثى بأى طريق من الطرق والتي أضبطها وأدقها طرق الطب الحديث التي ينتزج فيها علم النفس مع وظائف الأعضاء والتشريح ، وإن مات ميت وخلف ابناً خنثى مشكلاً لا غير أعطى نصيب ماله ، وإن كانا خنثيين أعطيا الثلثين ووقف الباقي الى أن يتبين أمرهما أو يصطلحوا عليه .

وقال أبو حنيفة : يعطى الخنثى المشكل ما يتبين أنه له ، ويصرف الباقي إلى العصة ، وخرج ابن اللبان وجها آخر وليس بمشهور ، وذهبت طائفة من البصريين الى أنه اذا خلف ابناً خنثى مشكلاً لا غير أعطى ثلاثة أرباع المال .

واختلفوا فى تنزيل حاله ، فمنهم من قال : يترك حاله لأنه يحتمل أن يكون ذكراً فيكون له جميع المال ، ويحتمل أن يكون أنثى فيكون له نصف المال ، والباقي للعصة ، فالنصف متيقن له والنصف الآخر يتنازعه هو والعصة فيكون بينهما .

ومنهم من قال : ينزل لأنه يحتمل أن يكون ذكراً فيكون له جميع المال ، ويحتمل أنه أنثى فيكون له نصف المال فأعطى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى دليلنا أنه يحتمل أن يكون ذكراً ويحتمل أن يكون أنثى فأعطيناه اليقين وهو ميراث الأنثى لأنه متيقن له ولم نورثه ما زاد لأنه توريث بالشك ، وعلى أبى حنيفة أنا لا نتيقن استحقاق العصة للموقوف له فلم يجز ذلك إليهم .

قال في الرحية :

وإن يكن في مستحق المال خشي صحيح بين الأشكال
فاقسم على الأقل واليقين تحظ بحق القسمة والتبين
واحكم على المفقود حكم الخشي إن ذكرأ يكون أو هو أثنى
وهكذا حكم ذوات الحمل فابن على اليقين والأقل

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن مات رجل وترك حملاً وله وارث غير الحمل نظرت ، فإن كان له سهم مقدر لا ينقص كالزوجة دفع إليها الفرض ، ووقف الباقي إلى أن ينكشف ، وإن لم يكن له سهم مقدر كالابن وقف الجميع لأنه لا يعلم أكثر ما تحمله المرأة ، والدليل عليه أن السافعي رحمه الله قال : دخلت إلى شيخ باليمن لاسمع منه الحديث فجاءه خمسة كهول فسلموا عليه وقبلوا رأسه ، ثم جاءه خمسة شباب فسلموا عليه وقبلوا رأسه ، ثم جاءه خمسة صبيان فسلموا عليه وقبلوا رأسه ، فقلت : من هؤلاء ؟ فقال : أولادى كل خمسة منهم في بطن ، وفي المهد خمسة أطفال .

وقال ابن الرزبان : أسقطت امرأة بالانبار كيساً فيه اثنا عشر ولداً كل اثنين متقابلان .

فإذا انفصل الحمل واستهل ورث لما روى سعيد بن المسيب رحمه الله عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : أن من السنة أن لا يرث المنفوس ولا يورث حتى يستهل صارخاً ، فإن تحرك حركة حي أو غطس ورث ، لأنه عرف حياته فورث كما لو استهل ، وأن خرج ميتاً لم يرث لأننا لا نعلم أنه كان وارثاً عند موت مورثه ، وأن تحرك حركة مذبوح لم يرث لأنه لم تعرف حياته ، وأن خرج بعضه وفيه حياة مات قبل خروج الباقي لم يرث لأنه لا يثبت له حكم الدنيا قبل انفصال جميعه ، ولهذا لا تنقضى به العدة ولا يسقط حق الزوج عن الرجعة قبل انفصال جميعه .

الشرح حديث أبي هريرة بلفظه هكذا مرفوع المعنى لقوله : من السنة ، وقد ورد الحديث مرفوع اللفظ في سنن أبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا استهل المولود ورث » .

وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل » ذكره أحمد بن حنبل من رواية ابنه عبد الله وأخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ « إذا استهل السقط صلى الله عليه وورث » وفي إسناده إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف .

قال الترمذي : وروى مرفوعاً والموقوف أصح ، وبه جزم النسائي . وقال الدارقطني في العلل : لا يصح رفعه . وحديث أبي هريرة عند أبي داود في إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال معروف ، وقد روى عن ابن حبان تصحيح الحديث . وقد تقدم في كتاب الجنائز الكلام على السقط ، وقد اختلف في الأمر الذي تعلم به حياة المولود فأهل الفرائض قالوا بالصوت أو الحركة ، وهو قول الكرخي . وروى عن علي وزفر والشافعي . وروى عن ابن عباس وجابر وشريح والنخعي ومالك وأهل المدينة أنه لا يرث ما لم يستهل صارخاً .

قال العمراني في البيان : إن مات وخلف حملاً وارثاً نظرت - فإن استهل صارخاً - فانه - يرث سواء كان فيه روح حال موت مورثه أو كان يومئذ نطفة لما روى أبو الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه » . وقال الشيخ أبو حامد : ولا خلاف في هذا ، وإن خرج ولم يستهل ولكن علمت حياته بحركة أو غير ذلك ، ثم مات فانه يرث عندنا ، وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك : لا يرث .

دليلنا : أن كل من تحققت حياته بعد انفصاله وجب أن يرث كما لو خرج واستهل صارخاً ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نص على الاستهلال لأن ذلك يعلم به الحياة ، فكل ما علمت به الحياة كالحركة والبكاء قام

مقامه ، وإن خرج ميتاً لم يرث ، لأننا لا نعلم أنه نفخ فيه الروح وصار من أهل الميراث أو لم ينفخ . وإن انفصل ميتاً وتحرك بعد الانفصال حركة لا تدل على الحياة لم يرث . لأن هذه الحركة لم تعلم حياته لأن المذبح قد يتحرك واللحم قد يختلج ولا روح فيه ، وإن خرج بعضه فصرخ ثم مات قبل أن ينفصل لم يرث لأنه ما لم ينفصل جميعه لا ثبت له أحكام الدنيا .

إذا ثبت هذا فما حكم مال الميت قبل انفصال الحمل ؟ ينظر فيه ، فإن كان مع الحمل وارث له فرض لا ينقص الحمل عنه كالزوج والزوجة والأم والجدة أعطى صاحب الفرض فرضه ووقف الباقي من ماله ، وإن كان الوارث معه ممن لا سهم له مقدر كالابن والابنة ، فاختلف أصحابنا فيه ، فذهب المسعودي وابن اللبان وغيرهما إلى أنه يدفع إلى الابن الموجود خمس المال ويوقف الباقي .

وحكى الشيخ أبو حامد أن هذا مذهب أبي حنيفة لأن أكثر ما تلده المرأة في بطن أربعة أولاد . وقال الشيخان أبو حامد الأسفراييني وأبو إسحاق المروزي : لا يعطى الابن الموجود شيئاً من المال بل يوقف جميعه . وحكى المسعودي أن هذا مذهب أبي حنيفة . وقال محمد بن الحسن : يدفع إليه ثلث المال أكثر ما تلده المرأة اثنان . وقال أبو يوسف : يدفع إليه نصف المال لأن الظاهر أنها لا تلد أكثر من واحد .

فإذا قلنا : إنه يوقف جميع المال فوجهه أنه لا يعلم أكثر ما تحمله المرأة ، وحكى عن الشافعي رضى الله عنه أنه قال : قدمت اليمن عند شيخ بها أسمع عليه الحديث . قال ابن بطال : هذا الشيخ من بادية صنعاء من قرية تسمى خيرة . قال الشافعي : فبينما هو جالس على بابها إذ جاء خمسة كهول إلى آخر ما قال ووجه سوق القصة أن بعض النساء يمكن أن تلد خمسة توائم ، وقد طالعتنا الأنباء منذ حين قريب بامرأة ولدت ستة توائم . وحكى ابن الرزبان أنه قال : أسقطت امرأة عندنا بالأندلس كيساً به اثنا عشر ولداً كل اثنين متحاذيان ، فعلم أنه ليس لما تلده المرأة حد ، واستطرداً على مناسبة

الكيس فإن ولدنا الأنور وعبد الناصر قد رزقني الله بهما توأمين ؛ وكان
الأنور في كيس رائق شفاف فتبارك الله أحسن الخالقين •

فرع ميت مات فقالت امرأة حامل : إن ولدت أنثى لم ترث
منه ، وإن ولدت ذكراً ورث منه ، وإن ولدت ذكراً وأنثى ورث الذكر دون
الأنثى فهذه امرأة أخ الميت أو امرأة ابن أخيه أو امرأة عمه أو امرأة
ابن عمه .

وإن قالت : وإن ولدت أنثى ورثت وإن ولدت ذكراً لم يرث وإن ولدت
ذكراً وأنثى لم يرثا ، فهذه امرأة ماتت وخلفت زوجاً وبنتاً وأبوين وزوجة ابنها
حاملًا من ابنها ، وإن ولدت ذكراً وأنثى لم يرثا كما قررنا •

وإن قالت امرأة حامل : إن ولدت ذكراً ورث وإن ولدت أنثى لم ترث ،
وإن ولدت ذكراً وأنثى ورثا ، فهذا ميت مات وخلف بنتين وزوجة ابن حاملًا
منه ، أو ميت مات وخلف أختين لأب وأم وزوجة أب حاملًا منه •

ولو قالت الحامل : إن ولدت ذكراً ورث وورثت معه ، وإن ولدت
ذكراً وأنثى ورثا وورثت معهما ، وإن ولدت أنثى لم ترث ولم أرث ، فهذا
رجل مات وخلف ابنتين وابنة ابن حاملًا من ابن ابن آخر قد مات •

ولو قالت الحامل : إن ولدت أنثى ورثت وورثت معها وإن ولدت
ذكراً أو ذكراً وأنثى لم يرث واحد منا ، فهذه امرأة ماتت وخلفت ابنة
وأبوين وزوجاً وهذه الحامل ابنة ابن ابن هذه الميتة من ابن ابن لها آخر ،
أفاده العمراني •

فرع إن مات رجل وخلف أخا [لأب وأم أو لأب] وامرأة حاملًا
فولدت ابناً وبنتاً فاستهلا ثم مات أحدهما ثم ماتت المرأة بعده ثم مات الولد
الآخر ولم يعلم أيهما مات قبل الأم ، قال ابن اللبان : وقد قيل القياس
لا يرث الولدان أيهما ، ولا ترثهما لأنه لا يعلم على الانفراد أيهما مات قبلها

كالفرقى ، فيكون ثمن المرأة لعصبتها والسبعة الأثمان التي للولدين للأخ
بميراثه منهما .

وقيل بل ينزل فيقال : إن كان الذى مات قبل المرأة هى البنت . فالمال
كله للأخ وإن كان الذى مات قبل المرأة هو الابن ورثت المرأة منه ثلث
سهامه وهو أربعة أسهم وثلثا سهم من أربعة وعشرين . وورثت الأخت
نصفها والعلم سدسها ، فلما ماتت المرأة كان ما بيدها وهو سبعة أسهم
وثلثا سهم بين ابنتها وعصبتها نصفين ، فيصبح لعصبتها ثلاثة أسهم وخمسة
أسداس ، فلما ماتت البنت صار ما فى يدها للعلم ، فاجتمع للعلم بميراثه من
الابن والبنت عشرون سهما وسدس سهم ، وهذا نصيب الأخ يقين والباقي
من المال وهو ثلاثة أسهم وخمسة أسداس سهم لعصبة المرأة ، فيوقف ذلك
حتى يصطلحا عليه ، فتضرب الفريضة وهى أربعة وعشرون فى مخرج السدس
وهو ستة ، فذلك مائة وأربعة وأربعون .

فائدة ذكر بعض العلماء هنا لقراً عظيماً ناظماً له بقوله :

قاضى المسلمين انظر لحالى	وافتنى بالصحيح واسمع مقالى
مات زوجى وهمنى بعد بعلى	كيف حال النساء بعد الرجال
صير الله فى حشايا جنيـنا	لا حرام بل هو بوطء حلال
فلى النصف إن أتيت بأثى	ولى الثمن إن يكن من رجال
ولى الكل إن أتيت بميت	هذه قصتى ففسر سؤالى

والجواب أن يقال هذه امرأة اشترت رقيقاً وأعتقته ثم تزوجت به فحملت
منه ثم مات وهى حامل منه فإن وضعت أثى فلها النصف فرضاً لأنها بنت
الميت ولهذه الزوجة الثمن فرضاً والباقي تعصياً وإن كان المولود ذكراً
فلها الثمن فقط والباقي للولد تعصياً ، وإن يكن الحمل ميتاً أخذت جميع
المال تعصياً وفرضاً لأن لها الربع فرضاً بالزوجة والباقي بالولاء تعصياً
حيث لا وارث له من النسب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات رجل ولم تكن له عصة ورثه المولى المعتق كما
ترثه العصة على ما ذكرناه في باب الولاء فان لم يكن له وارث نظرت ، فان كان
كافرا صار ماله لمصالح المسلمين ، وان كان مسلما صار ماله ميراثا للمسلمين ،
لانهم يعقلونه اذا قتل ، فانتقل ماله اليهم بالموت ميراثا كالعصة ، فان كان
للمسلمين امام عادل سلم اليه ليضيه في بيت المال لمصالح المسلمين وان لم
يكن امام عادل ففيه وجهان :

(احدهما) انه يرد على اهل الفرض على قدر فروضهم الا على الزوجين ،
فان لم يكن اهل الفرض قسم على ذوى الارحام على مذهب اهل التنزيل ،
فيقام كل واحد منهم مقام من يدلى به ، فيجمل ولد البنات والاخوات بمنزلة
امهاتهن ، وبنات الاخوة والاعمام بمنزلة آبائهم ، وابو الام والخال بمنزلة
الام ، والعمة والعم من الام بمنزلة الاب ، لان الامة اجمعت على الارث باحدى
الجهتين ، فاذا عدت احدهما تعينت الاخرى .

(الثاني) وهو المذهب : انه لا يرد على اهل السهام ، ولا يقسم المال
على ذوى الارحام ، لانا دللنا انه للمسلمين ، والمسلمون لم يعدموا ، وانما عدم
من يقبض لهم فلم يسقط حقهم ، كما لو كان الميراث لصبي وليس له ولي ،
فعلى هذا يصرفه من في يده المال الى المصالح) .

الشرح الأحكام : ان مات ميت وخلف من الورثة من له فرض
لا يستغرق جميع ماله كالأم والابنة والأخت ، فإن صاحب الفرض يأخذ
فرضه وما بقى عن فرضه يكون لعصبة إن كان له عصة ، وإن لم يكن له
عصة كان للمولى إن كان له مولى ، وإن لم يكن له مولى كان الباقي لبيت
المال ، فيصرف إلى الإمام ليصرفه في مصالح المسلمين . وبه قال زيد بن ثابت
والزهري والأوزاعي ومالك .

وذهب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى أنه يسرد ذلك إلى ذوى
الفروض إلا على الزوجين فإنه لا يرد عليهما ، فإن لم يكن له أحد من أهل
الفروض صرف ذلك إلى ذوى الأرحام ، فيقام كل واحد من ذوى الأرحام

مقام من يدلى به ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ، واختاره بعض أصحابنا إذا لم يكن هناك إمام عادل ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر أن تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وابنها الذي لاعنت به ، فأخبر أنها تحوز ميراث ابنها الذي لاعنت عليه ، وهذا نص .

ودليلنا قوله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ، ما ترك » ولم يفرق بين أن يكون هناك وارث غيرها أو لم يكن . فمن قال : إن لها جميع المال فقد خالف ظاهر القرآن ، وكذلك جعل للابنتين الثلثين ولم يفرق ، ولأن كل من استحق من فريضة سهمها مقدراً لم يرث شيئاً آخر إلا بتعصيب كالزوج والزوجة . فعلى هذا أن كان هناك إمام عادل يسلم المال إليه ، وإن لم يكن هناك إمام عادل صرفه من هو بيده إلى مصالح المسلمين ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الجد والاخوة

إذا اجتمع الجد أو أبو الجد وإن علا مع ولد الأب والأم أو ولد الأب ، ولم تنقصه المقاسمة من الثلث ، قاسمهم وعصب اناتهم ، وقال المـزني يسقطهم ، ووجهه أن له ولادة وتعصيباً بالرحم ، فاسقط ولد الأب والأم كالأب ، وهذا خطأ لأن ولد الأب يدلى بالأب فلم يسقطه الجد كام الأب ، وبخالف الأب ، فإن الأخ يدلى به ، ومن أدلى بعصبة لم يرث معه كابن الأخ مع الأخ ، وأم الأب مع الأب ، والجد والأخ يدلان بالأب فلم يسقط أحدهما الآخر ، كالأخوين من الأب وأم الأب مع الجد ، ولأن الأب يحجب الأم من الثلث إلى ثلث الباقي مع الزوجين ، والجد لا يحجبها .

فصل وإن اجتمع مع الجد ولد الأب والأم وولد الأب عاد ولد الأب والأم الجد بولد الأب ، لأن من حجب بولد الأب والأم وولد الأب إذا انفرد حجب بهما إذا اجتمعا كالأب ، فإن كان له جد وأخ من أب وأم ، وأخ من أب ، قسم المال على ثلاثة أسهم ، للجد سهم ، ولكل واحد من الأخوين سهم ،

ثم يرد الاخ من الاب سهمه على الاخ من الاب والام ، لانه لا يرث معه فلم يشاركه فيما حجا عنه ، كما لا يشارك الاخ من الاب ، الاخ من الاب والام فيما حجا عنه الام ، وتعرف هذه المسألة بالمعادة لان الاخ من الاب والام عاد الجد بالاخ من الاب ، ثم اخذ منه ما حصل له ، وان اجتمع مع الجد اخ من الاب واخت من الاب والام قسم المال على خمسة اسهم ، للجد سهمان وللأخ سهمان وللأخت سهم ، ثم يرد الاخ على الأخت تمام النصف وهو سسهم ونصف ، ويأخذ ما بقى وهو نصف سهم ، لان الاخ من الاب اندسا يرث مع الأخت من الاب والام ما يبقى بعد استكمال الأخت النصف ، وتصح مسن عشرة وتسمى عشرة زيد رضى الله عنه ، وان اجتمع مع أختين من الاب وأختين من الاب والام قسم المال بينهم على ستة اسهم ، للجد سهمان ، ولكل أخت سهم ، ثم ترد الأختان من الاب جميع ما حصل لهما على الأختين من الاب والام ، لانهما لا يرثان قبل ان تستكمل الأختان من الاب والام الثلثين) .

الشرح اتفق فقهاء الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأئمة المذاهب على أن الإخوة والأخوات لأم يسقطون بالجد الصحيح كما يسقطون بالأب ، واختلفوا في سقوط الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب بالجد .

فذهب فريق من الصحابة والتابعين - منهم أبو بكر وابن عباس وابن عمر وعائشة وشريح والحسن وابن سيرين رضى الله عنهم إلى سقوطهم بالجد كما يسقطون بالأب وإليه ذهب أبو حنيفة . وذهبت طائفة منهم على وزيد ابن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم إلى أنهم لا يسقطون بالجد ، بل يشاركونه في الميراث ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد ، وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة .

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يرى الرأي الأول في أول أمره فقد قال لعلى وزيد بن ثابت : لولا رأيكما لاجتمع رأيي ورأي أبي ، كيف يكون ابني ولا أكون أباه ، ولكنه عدل عن هذا الرأي واتفق مع على وزيد ابن ثابت في رأيهما .

احتج الأولون بأن لفظ الأب في اللغة يطلق على الجد كما في قوله تعالى « يا بني آدم لا يفتنك الشيطان كما أخرج أبايكم من الجنة »

وقوله تعالى : « واتبعت ملة آبائي إبراهيم واسحق ويعقوب » وحيث كان الجد أبا فانه يقوم مقام الأب عنده ففقدته فيحجب ولد الأب كما يحجبهم الأب لو كان موجوداً .

واحتجوا ثانياً بأن منزلة الجد من الميت كمنزلة ابن الابن منه ، فكما أن ابن الابن يقوم مقام أبيه في حجب إخوة المتوفى ، فكذلك أبو الأب يقوم مقام الأب في حجبهم ، لذلك قال عمر في حاجة علي وزيد : كيف يكون ابني ولا أكون أباه ؟ أى كيف يتصور أن يكون ابن الابن ابناً فيحجب إخوة الجد ، ثم لا يكون أبو الأب أبا ليحجب إخوة الحفيد ، وقال ابن عباس : ألا يتقى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أبا الأب أبا ؟

واحتج أصحابنا ومن قال بقولهم :

(أولاً) بأن ارث الاخوة ثبت بالكتاب فلا يحجبون الا بنص أو اجماع ولم يوجد من ذلك شيء .

(ثانياً) كلا من الجد والاخوة يدلى الى الميت بالأب ، فالجد أبوه والأخ ابنه فهم متساوون في درجة القرابة فيتساوون كذلك في الاستحقاق ، ويجب عنا استدلال به الفريق الأول بأن تسمية الجد أبا في الآية من باب المجاز وذلك لا يقتضى أن مثله من كل الوجوه كما أن الجدة تسمى أما ، ولكنها معاملة الأم عند عدمها بالاتفاق .

فرع في مذاهب الصحابة رضى الله عنهم في ميراث الجد مع الاخوة ، ذهب على بن أبى طالب رضى الله عنه إلى أن للجد مع الإخوة والأخوات ثلاث حالات :

(الحالة الأولى) أن يكون مع الجد إخوة لأبوين أو لأب ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً وفي هذه الحالة يكون الجد كأخ شقيق مع الأشقاء ، وكأخ لأب مع الاخوة لأب فيرث بالتعصيب ويقاسمهم مادامت القسمة خيراً له من السدس وإلا أعطى السدس فرضاً ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون معهم أصحاب فروض آخرون غير البنات أو لا .

(الحالة الثانية) أن يكون مع الجد أخوات يرثن بالفرض كأخت شقيقة أو لأب أو أختين ولا معصب ، وفي هذه الحالة يأخذ الأخوات فرضهن ويرث الجد الباقي بالتعصيب إذا كان ذلك خيراً له من السدس ، وإلا أخذ السدس وورث الأخوات الباقي .

(الحالة الثالثة) أن يكون مع الجد أخوات وفرع وارث مؤنث فللبنات فرضهن وللجد السدس والباقي للأخوات ، ولا يحسب الإخوة أو الأخوات لأب المحجوبون بالأشقاء على الجد في المقاسمة عند الإمام على .

ومذهب زيد بن ثابت أن للجد مع الاخوة حالتين :

(الأولى) إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفروض ، وفي هذه الحالة يكون للجد الأفضل من أمرين ، المقاسمة أو ثلث جميع المال ، يعنى أن الجد يقاسم الإخوة ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين ، بأن يجعل كأحد الإخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث وإلا فرض له الثلث وما بقى يكون للإخوة .

(الحالة الثانية) إذا كان معهم ذو فرض من الأم ، والجدة ، والبنت ، وبنت الابن ، والزوج والزوجة . وفي هذه الحالة إن استغرقت الفروض التركة أو بقى منها السدس أو أقل كان للجد السدس فرضاً ، ولا شيء للإخوة ، وإن بقى من التركة أكثر من السدس فللجد الأحسن من أمور ثلاثة : المقاسمة أو ثلث ما يبقى ، أو سدس جميع التركة ، وعند زيد أن الاخوة المحجوبين يحسبون على الجد في المقاسمة ، ففى جد ، وأخ شقيق ، وأخ لأب يدخل الأخ لأب في المقاسمة فيقسم المال أولاً على ثلاثة فيكون للجد ثلثه ثم يأخذ الأخ الشقيق ما بيد الأخ من الأب ، لأنه محجوب به فيحرز الشقيق الثلثين .

ومذهب عبد الله بن مسعود أن الجد لا يعصب الإناث من الأخوات المنفردات عن الجد من بنى الأعيان ، وإذا ورث الجد بالمقاسمة لم ينقص نصيبه بها عن الثلث فإن نقص عنه جعل فرضه الثلث والله تعالى أعلم .

(فرع) فيما قدره القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م

للجد مع الإخوة حالتان :

الأولى : أن يكون الموجود من الإخوة أو الأخوات وارثاً بالتعصيب ،
ويندرج تحت هذه الحالة ثلاث صور :

(أولها) أن يكون مع الجد أخ شقيق معه أخت شقيقة أو لا .

(ثانياً) أن يكون معه أخ لأب معه أخت لأب أو لا .

(ثالثها) أن تكون معه أخت شقيقة أو لأب مع البنت أو بنت الابن ،
وفي هذه الحالة يجعل الجد أخاً شقيقاً مع الأشقاء وأخاً لأب مع الإخوة
لأب ، فيرث معهم بالتعصيب ويقاسمهم للذكر مثل حظ الأنثيين مادامت
المقاسمة خيراً له من سدس جميع المال ، ولا يدخل في المقاسمة حينئذ من
يكون محجوباً من الإخوة والأخوات لأب .

وإذا كانت المقاسمة تنقصه عن سدس جميع المال ، كان السدس خيراً
له من المقاسمة فيعطى السدس فرضاً ويقسم الباقي بعد نصيب الجد وأصحاب
الفروض إن وجدوا بين الإخوة والأخوات بالتعصيب للذكر مثل حظ
الأنثيين .

فإذا كان مع الجد أخ لأبوين أو أخوان أو ثلاثة أو أربعة وليس معهم
أحد من أصحاب الفروض كانت المقاسمة خيراً له ، لأن نصيبه النصف أو
الثلث أو الربع أو الخمس ، وإذا كان معه خمسة أخوة لأبوين كانت
المقاسمة والسدس سواء ، وإذا كان معه ستة فأكثر كان السدس خيراً له
من المقاسمة فيعطى السدس فرضاً وكذلك يكون حال الجد مع الإخوة
وإن كانوا جميعاً لأب .

فإن كان بعض الإخوة أشقاء وبعضهم لأب فقط فالمعتبر في المقاسمة
هم الأشقاء دون الإخوة لأب ، لأنهم محجوبون بالأشقاء ففى جد وأخ

شقيق وخمسة أخوة لأب تكون المقاسمة بين الجد والشقيق فلكل منهما النصف ولا يحسب الأخوة لأب على الجد في المقاسمة .

(الثانية) أن يكون الموجود من الأخوات وإرثاً بالفرض ، كاخت شقيقة أو لأب أو أختين ولا معصب ، وفي هذه الحالة يرث الجد بالتعصيب فيأخذ ما يبقى بعد القروض إلا أن يحرمه ذلك من الميراث ، أو ينقص نصيبه عن السدس ، فانه يعطى السدس فرضاً ، ففي جد وأخت شقيقة أو لأب يكون للأخت النصف فرضاً والباقي للجددة تعصياً .

وفي جد وأختين شقيقتين أو لأب للأختين الثلثان فرضاً ، والباقي للجد تعصياً .

وفي أخت شقيقة ، وأخت لأب ، وجد ، للشقيقة النصف فرضاً ، وللأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين ، وللجد الباقي تعصياً ، ففي جميع هذه الصور وأمثالها يكون الإرث بالتعصيب خيراً للجد .

فإن كان تورث الجد بالتعصيب يحرمه من الميراث أو ينقص حظه عن السدس أعطى السدس فرضاً ، وذلك كما لو اجتمع مع الجد والأخوات أصحاب فروض آخرون واستغرقت التركة ، أو كان الباقي بعد القروض أقل من السدس .

ففي جد وأخت شقيقة أو لأب ، وأم ، وزوج يكون الجد صاحب السدس فرضاً ، لأنه لو كان عصبه لما ورث شيئاً لاستغراق الفروض التركة ، إذ يكون للأخت النصف فرضاً ، وللأم الثلث فرضاً ، وللأخت الثلث فرضاً ، وللزوج النصف فرضاً فيعطى الجد السدس فرضاً ، حتى لا يحرم من الميراث .

وفي أختين شقيقتين أو لأب وزوجة وجد يكون الجد صاحب فرض السدس أيضاً ، لأنه لو ورث بالتعصيب لنقص نصيبه عن السدس ، إذ للأختين الثلثان فرضاً وذلك ثمانية أسهم من أثنى عشر .

قال في الرحية :

ونبتدى الآن بما أردنا
فألق نحو ما أقول السمع
واعلم بأن الجد ذو أحوال
يتقاسم الإخوة فيهن اذا
فتارة يأخذ ثلثا كاملا
إن لم يكن هناك ذو سهام
وتارة يأخذ ثلث الباقي
هذا إذا ما كانت المقاسمة
وتارة يأخذ سدس المال
في الجد والإخوة إذ وعدنا
واجمع حواشي الكلمات جمعا
أنيك عنهن على التوالى
لم يعد القسم عليه بالأذى
إن كان بالقسمة عنه نازلا
فاقنع بإيضاحي عن استقهام
بعد ذوي القروض والأرزاق
تنقصه عن ذاك بالمزاحمة
وليس عنه نازلا بحال

قلت : الجد أبو الأب وإن علا وارث بلا خلاف بين أهل العلم ، وروى
عن عمر رضى الله عنه أنه سأل الصحابة : (هل تعلمون أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعل في الجد شيئا ؟ فقال معقل بن يسار المزني : نعم شهدت
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس فقال له عمر : مع من ؟
قال : لا أدري فقال : لا دريت إذن » رواه أبو القاسم بن منده .

فإن اجتمع الجد مع الإخوة أو الأخوات للأُم أسقطهم بالإجماع ،
وقد مضى بيان ذلك ، وإن اجتمع مع الإخوة والأخوات للأب والأم أو للأب
فقط كانت الصحابة رضوان الله عليهم يتخرجون من الكلام فيه لما روى
سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أجرؤكم على الجد
أجرؤكم على النار » وروى عن علي رضى الله عنه أنه قال : « من أراد أن
يقتحم جرائم جهنم فليقض بين الجد والإخوة » وروى عن ابن مسعود أنه
قال : سلونا عن كل شيء ودعونا من الجد لا حياء الله ولا بياه .

إذا ثبت هنا فقد اختلف الناس في الجد إذا اجتمع مع الإخوة والأخوات
للأب والأم أو للأب ، فذهب الشافعي رضى الله عنه الى أن الجد لا يسقطهم ،
وروى ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وبه قال
مالك والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل ، وذهبت طائفة

إلى أن الجد يسقطهم ، وروى ذلك عن أبي بكر وابن عباس وعائشة وأبي
الدرداء ، وبه قال أبو حنيفة وعثمان البتي وابن جرير الطبري وداود
إسحاق ، واختاره المزني . قال المسعودي : وإليه ذهب ابن سريج .

دليلنا قوله تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء
نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » فجعل للرجال والنساء الأقارب
نصيبا ، والإخوة والأخوات للأب إذا اجتمعوا مع الجد وهم من الأقارب ،
فمن قال : لا نصيب لهم فقد ترك ظاهر القرآن ، وأن الأخ يعصب أخيه
فلم يسقطه الجد كالابن ، لأن الأخت تأخذ النصف بالفرض فلم يسقطها
الجد كالبت ، ولأن الجد والأخ على منزلة واحدة من الميت لأن الجد
أبو أبيه والأخ ابن أبيه ، والجد له تعصيب ورحم ، والأخ له تعصيب من
غير رحم فلم يسقطه الجد كالابن والبت إذا اجتمعا .

إذا ثبت هذا فإن الجد كالأب في عامة أحكامه ، فيرث بالتعصيب إذا
اتفرد كالأب ويرث بالفرض مع الابن وابن الابن ويرث بالفرض والتعصيب
مع البنت وبنت الابن إلا أن الجد يخالف الأب في أربع مسائل :

منها أن الأب يحجب الإخوة للأب والأم ، أو للأب ، والجد لا يحجبهم ،
(والثانية والثالثة) أن الأب يحجب الأم عن كمال الثلث إلى ثلث ما يبقى في
زوج وأبوين أو زوجة وأبوين فإن الجد لا يحجبها ، بل يكون لها ثلث
جميع المال مع الجد فيها (الرابعة) أن الأب يحجب أم نفسه ، والجد
لا يحجب أم الأب . لأنها تساويه في الدرجة إلى الميت ، وتدلى بالأب فلم
ترث معه .

فروع إذا اجتمع الجد والإخوة أو الأخوات للأب والأم أو
لأب وليس معهم من له فرض فللجد الأخط من المقاسمة ، أو ثلث جميع
المال ، فإن كان معه أخ واحد فالأخط له وهنا المقاسمة ، لأنه يأخذ نصف
المال ، وإن كان معه أخوان استوت له المقاسمة والثلث ، وإن كان معه ثلاثة
إخوة فما زاد فالأخط له هنا أن ينفرد بثلث جميع المال ، هذا مذهبنا ، وبه
قال زيد بن ثابت وابن مسعود . وروى عن علي رضي الله عنه روايتان :

(إحداهما) وهي المشهورة أن له الأخط من المقاسمة أو سلسل
جميع المال فإذا كان معه أربعة إخوة فالمقاسمة أحظ له ، وإن كانوا خمسة
استوت المقاسمة والسدس ، وإن كانوا ستة فالسدس أحظ له .

(والثانية) أن له الأخط من المقاسمة أو سبع جميع المال ، وروى عن
عمران بن الحصين وأبي موسى الأشعري أنهما قالوا : له الأخط من المقاسمة
أو نصف سدس جميع المال ، فإذا كان معه عشرة إخوة فالمقاسمة خير له ،
وإن كانوا أحد عشر استوت المقاسمة ونصف السدس .

ودليلا عليهم : أن البنين أقوى حالا من الإخوة : بدليل أن الإخوة
يسقطون بالبنين ثم ثبت أن البنين لا يسقطون . وأما الدليل على ما قلناه
فلأن حجب الإخوة للجد لا يقع بواحد ، وينحصر بعدد ، فوجب أن يكون
غاية ذلك اثنين قياسا على حجب الإخوة للأم عن الثلث ، وحجب البنات
لبنات الابن وحجب الأخوات للأب والأم للأخوات للأب .

وأما إذا اجتمع مع الجد الأخوات للأب والأم أو للأب منفرداً فمذهبنا
أن حكمهن حكم الإخوة مع الجد فيقاسمن ويكون المال بينه وبينهن للذكر
مثل حظ الاثنين ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث ، فإذا نقصته عن الثلث
أفرد بثلث جميع المال ، وبه قال زيد بن ثابت . وقال على بن أبي طالب وابن
مسعود : يفرض للأخوات فرضهن ، ويكون الباقي للجد ، ودليلا أنها فريضة
جمعت أبا أب وولد أب فوجب أن لا يأخذ ولد الأب بالفرض كما لو كان
مع الجد إخوة وأخوات لأب وأم أو للأب ، فإن الجد يقاسمهم للذكر مثل
حظ الاثنين ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث ، فإذا أنقصته عن ذلك فرض له
الثلث كما ذكرنا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن كانت المقاسمة تنقص الجد من الثلث بان زاد الإخوة
على اثنين والأخوات على أربع فرض للجد الثلث وقسم الباقي بين الإخوة
والأخوات لانا قد دللنا على أنه يقاسم الواحد ، ولا خلاف أنهم لا يقاسمونه

أبداً فكان التقدير بالاثنتين أشبه بالأصول ، فإن الحجب إذا اختلف فيسه
الواحد والجماعة وجب التقدير فيه بالاثنتين كحجب الأم من الثلث ، وحجب
البنات لبنات الابن وحجب الأخوات للأب والأم للأخوات للأب ، ولا يعاد ولد
الأب والأم الجدة ولد الأب في هذا الفصل ، لأن المعادة تحجب الجدة ولا سبيل
إلى حجبها عن الثلث .

فصل وإن اجتمع مع الجدة والأخوة من له فرض أخذ صاحب
الفرض فرضه وجعل للجدة أو لأمر من من المقتسمة أو ثلث الباقي ما لم
ينقص عن سدس جميع المال لأن الفرض كالمستحق من المال فيصير الباقي كأنه
جميع المال ، وقد بينا أن حكمه في جميع المال أن يجعل له أو لأمر من من
المقتسمة أو ثلث المال فكذا فيما بقي بعد الفرض ، فإن نقصته المقتسمة
أو ثلث الباقي عن السدس فرض له السدس لأن ولد الأب والأم ليس بأكثر
من ولد الصلب ، ولو اجتمع الجدة مع ولد الصلب لم ينقص حقه من
السدس ، فلأن لا ينقص مع ولد الأب والأم أولى .

وإن مات رجل وخلف بنتاً وجداً واختاً فلبنت النصف الباقي بين الجدة
والأخت ، ولذكر مثل حظ الأنثيين ، وهي من مريعات عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه ، فإنه قال : لبنت النصف والباقي بين الجدة والأخت نصفان ، وتصح
من أربعة ، وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً وجداً فلزوج النصف وللأم
الثلث والباقي للجدة وهو السدس ، وهي من مريعات عبد الله رضي الله عنه
لأنه يروى عنه أنه قال : للزوج النصف والباقي بين الجدة والأم نصفان .
وتصح من أربعة . وهذا خطأ . لأن الجدة أبعد من الأم فلم يجز أن يحجبها
كجد الأب مع أم الأب .

وإن مات رجل وخلف زوجة وأماً وأخاً وجداً فللزوجة الربع وللأم الثلث
والباقي بين الجدة والأخ نصفان ، وتصح من أربعة وعشرين ، للزوجة ستسماهم
وللأم ثمانية والباقي بين الجدة والأخ لكل واحد منهما خمسة ، وهي من مريعات
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، فإنه روى عنه أنه جعل للزوجة الربع
وللأم ثلث ما بقي والباقي بين الجدة والأخ نصفان وتصح من أربعة ، للزوجة
سهم وللأم سهم وللأخ سهم وللجدة سهم .

وإن مات رجل وخلف امرأة وجداً واختاً ، فللمرأة الربع والباقي بين

الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين وتعرف بالربعة ، لأن مذهب زيد ما ذكرناه ومذهب أبي بكر وابن عباس رضي الله عنهما ، للمرأة الربع والباقي للجد . ومذهب علي وعبد الله رضي الله عنهما : للمرأة الربع والأخت النصف والباقي للجد واختلفوا فيها على ثلاثة مذاهب وانفقوا على القسمة من أربعة . وأن مات رجل وخلف أما واختا وجدا ، فلام الثالث ، والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتسمى الخرفاء لكثرة اختلاف الصحابة فيها ، فان زيدا ذهب الى ما قلناه وذهب أبو بكر وابن عباس رضي الله عنهما الى أن للام الثلث والباقي للجد . وذهب عمر الى أن للأخت النصف وللام ثلث الباقي وهو السدس والباقي للجد . وذهب عثمان رضي الله عنه الى أن للام الثلث والباقي بين الجد والأخت نصفان وتصح من ثلاثة . وذهب علي عليه السلام الى أن للأخت النصف وللام الثلث والباقي للجد . وعن ابن مسعود روايتان (احدهما) مثل قول عمر رضي الله عنه (والثانية) للأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفان ، وتصح من أربعة وتعرف بمثلثة عثمان ومربعة عبد الله رضي الله عن الجميع .

فصل ولا يفرض للأخت مع الجد الا في مسئلة واحدة وهي : اذا ماتت امرأة وخلفت زوجا وأما واختا وجدا ، فللزوج النصف وللام الثلث وللأخت النصف وللجد السدس . وأصلها من ستة وتقول الى تسسعة ، ويجمع نصف الأخت وسدس الجد فيقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتصح من سبعة وعشرين ، للزوج تسعة وللام ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة ، لأنه لا بد من أن يعطى الزوج النصف لأنه ليس ههنا من يحجبه ، ولا بد من أن تعطى الأم الثلث لأنه ليس ههنا من يحجبها ، ولا بد من أن يعطى الجد السدس لأن أقل حقه السدس ، ولا يمكن إسقاط الأخت لأنه ليس ههنا من يسقطها ولا يمكن أن تعطى النصف كاملا ، لأنه لا يمكن تفضيلها على الجد ، فوجب أن يقسم مالهما بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتعرف هذه المسئلة بالأكبرية لأن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلا أسماه الأكبر فنسبت اليه .

وقيل : سميت أكبرية لأنها كبرت على زيد أصله لأنه لا يعيل مسائل الجد وقد أعال ولا يفرض للأخت مع الجد وقد فرض ، فان كان مسكان الأخت في الأكبرية اخ لم يرث لأن للزوج النصف وللام الثلث وللجد السدس ،

ولا يجوز أن يشارك الجد في السدس لأن الجد يأخذ السدس بالفرض ،
والأخ لا يرث بالفرض وإنما يرث بالتعصيب ولم يسبق ما يرثه بالتعصيب
فسقط . وبالله التوفيق) .

الشرح الأحكام : إذا اجتمع مع الجد والإخوة من له فرض وهم
ستة : البنت وبنت الابن والزوج والزوجة والأم والجددة فإن صاحب الفرض
يعطى فرضه ويكون للجد أو في ثلاثة أشياء : المقاسمة ، أو ثلث ما يبقى أو
سدس جميع المال ، وإن كان الفرض أقل من نصف جميع المال فثلث ما يبقى
خير له من السدس فيكون له الأظ من المقاسمة أو ثلث ما يبقى ، وإن كان
الفرض النصف فثلث ما يبقى والسدس واحد ، وإن كان الفرض أكثر من
النصف فالسدس أكثر من ثلث ما يبقى فيكون للجد الأظ من المقاسمة
أو السدس .

إذا ثبت هذا فمات الرجل وخلف بنتاً وأختاً لأب وأم وجداً فللبنت
النصف والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، والمقاسمة
ههنا خير للجد هذا مذهبنا ، وبه قال زيد بن ثابت . وقال علي بن أبي طالب
للبنت النصف وللجد السدس والباقي للأخت دليلاً : أنه فريضة جمعت أبا
أب وولد أب فاشتركا في الفاضل من فرض ذوى السهام ، كما لو كان بدل
الأخت أختاً مع البنت والجد .

فرع جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب يستوى للجد فيها
الثلث والمقاسمة فله الثلث والفاضل ثلثان أكثر من النصف فتعطى الشقيقة
النصف يفضل سدس للأخ والأخت من الأب أثلاثاً : وتصح من ثمانية عشر .

فرع أم وجد وأخ شقيق وأخت لأب للأم السدس سهم من ستة
يفضل خمسة والمقاسمة فيها خير للجد فله سهمان وللشقيق الباقي ثلاثة
وتسقط الأخت للأب ، وكذلك أم وجد وأخت شقيقة وأخ لأب ، للأم سهم
وللجد سهمان وللأخت ثلاثة ويسقط الأخ للأب .

فرع أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لأب : للأم السدس وثلث

الباقى خير للجد فيفرض له فأصلها ثمانية عشر للأم ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة يفضل عشرة للشقيقة منها النصف تسعة فرضها ويفضل للأخوين لأب سهم بينهما نصفين فتصح من ست وثلاثين والنصف الذى تأخذه فرضاً لأنها لو انفردت لم تأخذ أكثر من النصف وحيث كان ثلث المال أو ثلث الباقي خيراً للجد وفصل نصف المال أو أكثر فالنصف الذى تأخذه الشقيقة تأخذه فرضاً على الصواب كما نقله الرافعى والنووى عن تصويب ابن اللبان وقرأه ونقله جماعة عن زيد رضى الله عنه وهذا وارد على قول الجماهير أنه لا يفرض للأخت مع الجد إلا فى الأكدرية والله تعالى أعلم .

فرع زوج وجد وأم فالتركة من ستة : للزوج ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللجد سهم . وبه قال زيد بن ثابت . فإن كان بدل الزوج زوجة كان لها الربع وللأم الثلث والباقي للجد . وروى عن عمر روايتان : (أحدهما) أن للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى والباقي للجد .

(والثانية) للزوج النصف وللأم السدس والباقي للجد . ويفيد اختلاف الروايتين اذا كان مكان الزوج زوجة ، فعلى احدى الروايتين يكون للزوجة الربع وللأم الثلث وما بقى للجد .

وروى عن ابن مسعود ثلاث روايات ، روايتان كروايتى عمر ، والثالثة للزوج النصف والباقي بين الجد والأم ، فيكون على هذه الرواية من مربعات ابن مسعود . وإن مات رجل وخلف زوجة وأماً وأخاً وجداً كان أصلها من اثنى عشر : للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللأخ والجد ما بقى وهى خمسة . وتصح من أربعة وعشرين وهى من مربعات ابن مسعود فانه قال : للزوجة الربع وللأم ثلث ما بقى وللأخ والجد سهمان .

وان خلف رجل زوجة وأختاً وجداً كان للزوجة الربع سهم من أربعة والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتصح من أربعة ، وبه قال زيد بن ثابت .

وقال أبو بكر وابن عباس : للزوجة الربع والباقي للجد . وقال عمر وابن

مسعود : للزوجة الربع سهم من أربعة وللأخت النصف سهمان وللجد ما بقي وهو سهم ، وتعرف هذه المسألة بالمربعة ، فإنهم اختلفوا في قدر ما يرث كل واحد من الجد والأخت ، واتفقوا على أن أصلها من أربعة .

فرع وإن مات رجل وخلف أما وأختا وجداً فهذه تسمى الخرقاء لتخرق أقاويل الصحابة فيها . قال ابن بطال « لعلها مأخوذة من الخرق ، وهي الأرض الواسعة ، وأن فيها سبعة أقاويل فأبو بكر وابن عباس وعائشة وهم من قالوا إن الجد يسقط للاخوة ، فللام الثلث والباقي للجد ويسقط الأخت . وعن عمر فيها روايتان :

(إحداهما) للأخت النصف وللأم السدس والباقي للجد .

(والثانية) أن للأخت النصف وللأم ثلث ما يبقى والباقي بين الجد والأخت نصفاً ، وعن ابن مسعود فيها ثلاث روايات ، روايتان مثل روايتي عمر والثالثة للأخت النصف والباقي بين الجد والأم نصفاً ، فتكون على هذه الرواية من مربعاته ٨ وعن عثمان يقسم المال كله على ثلاثة للأم سهم وللأخت سهم وللجد سهم . وقال علي : للام الثلث وللأخت النصف وللجد السدس . وقال زيد بن ثابت للام الثلث والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين . وتصح من تسعة ، وبه قال الشافعي وأصحابه .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه وليس يعال لأحد من الاخوة والأخوات مع الجد إلا في الاكدرية ، وهي زوج وأم وأخت لأب وأم أو لأب وجد ، وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم فيها ، فذهب أبو بكر وابن عباس أن للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للجد ، وتسقط الأخت .

وقال عمر وابن مسعود رضي الله عنهما : للزوج النصف وللأم السدس وللأخت النصف وللجد السدس فيعول الى ثمانية وقال علي كرم الله وجهه : للزوج النصف وللأم السدس وللأخت النصف وللجد السدس فتعول إلى تسعة ، فتأخذ الأخت ثلاثة . وقال زيد بن ثابت تعول إلى تسعة كما قال علي ولكن يجمع الثلاثة التي للأخت والسهم الذي للجد فتصير أربعة ، فيقسمان

للذكر مثل حظ الأنثيين . وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة ، وبهذا قال الشافعي وأصحابه ، وإنما كان كذلك لأنه ليس هنا من يجب الزوج عن النصف ولا من يجب الأم عن الثلث ، ولا يمكن أن ينتقص الجد عن السدس لأن الابن لا يسقطه عنه هؤلاء أولى ، وقد استكملت الفريضة ولا سبيل إلى إسقاط الأخت لأنه ليس هنا من يسقطها ففرض لها النصف ، ولا يمكن أن تأخذ جميعه لأنه لا يجوز تفضيلها على الجد فوجب أن يجتمع نصيهما ويقسماه للذكر مثل حظ الأنثيين ، كما قلنا في غير هذا الموضع . واختلف الناس لأى معنى سميت أكردية ، فروى عن الأعمش أنه قال إنما سميت أكردية لأن عبد الملك ابن مروان سأل عنها رجلا يقال له أكر فذكر له اختلاف الصحابة فيها فنسبت إليه . وقيل سميت أكردية لأن امرأة تسمى أكردية ماتت وخلفت هؤلاء فسميت أكردية ونسبت إليها وقيل سميت أكردية لأنها كدرت على زيد أصله ، لأنه لا يفرض للأخوات مع الجد وقد فرض لها ههنا ، ولا يعيل مسائل الجد وقد أعال ههنا .

قال فى الرحية :

والأخت لا فرض مع الجد لها	فيما عدا مسئلة كلهما
زوج وأم وهما تمامها	فاعلم فخير أمة علامها
تعرف يا صاح بالأكرديه	وهى بأن تعرفها حريه
فيفرض النصف لها والسدس له	حتى تعول بالفروض المجله
ثم يعودان إلى المقاسمه	كما مضى فاحفظه واشكر ناظمه

وقال ابن بطال : يقال إنه اسم المرأة فى المسألة فنسبت إليها ، وإن كان بدل الأخت أخاً فإن للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس ، ويسقط الأخ لأن الأخ له تعصيب محض ولا يمكن أن يفرض له . ولم يبق فى الفريضة شئ فسقط وإن كان هناك زوج وأم وأختان وجد فليست بأكردية ، بل للزوج النصف وللأم السدس والباقى بين الجد والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين فيصح من اثني عشر ، فإن كان هناك زوج وأم وبنت وأخت وجد كان أصلها من اثني عشر للزوج ثلاثة وللبنات ستة ، وللأم سهمان وللجد

سهمان ولا شيء للأخت لأن المسألة قد عالت ولا يفرض لها لأنها إنما تأخذ مع البنت بالتعصيب ولا تعصيب ههنا .

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه والإخوة للأب والأم معا دون الجد بالإخوة والأخوات للأب ، وجملة ذلك أنه إذا اجتمع جد وأخ لأب وأم وأخ لأب فإن الأخ للأب والأم يعاد الجد بالأخ للأب فيقسم المال بينهم على ثلاثة لكل واحد سهم ثم يرجع الأخ للأب والأم فيأخذ السهم الذي بيد الأخ للأب ، وبه قال زيد بن ثابت ومالك بن أنس .

وذهب على وابن مسعود إلى أن الأخ للأب يسقط ويكون المال بين الجد والأخ للأب والأم نصفين .

دليلنا أن الجد إذا حجب بأخوين وارثين جاز أن يحجب بأخوين أحدهما وارث والآخر غير وارث ، كالأم تحجب بالأخوين أحدهما لأب والآخر لأب وأم ، فإن كان هناك أخ لأب وأم وأخت لأب وجد عاد الأخ للأب والأم الجد بالأخت للأب فيقسم المال على خمسة ، للجد سهمان وللأخ وللأخت سهمان وللأخت سهم ، ثم يرجع الأخ فيأخذ سهم الأخت ، وإن كان هناك أخوات لأب وأم وأخ لأب وجد ولا حاجة ههنا إلى المعادة لأن الجد لا يجوز أن ينقص عن الثلث .

فرع وإن اجتمع أخت لأب وأم وأخت لأب وجد كان المال بينهم على أربعة أسهم ، للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تأخذ الأخت للأب والأم السهم الذي بيد الأخت للأب وقد حصل معها نصف المال ، وإن كان هناك أخت لأم وأب وأخ لأب وجد كان المال بينهم على خمسة ، للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ سهمان ثم تأخذ الأخت من الأخ تمام النصف وهو سهم ونصف ، لأنه لا يجوز أن ترث أكثر من نصف المال ، فتضرب الخمسة في اثنين فتصح من عشرة للجد اثنان في اثنين فذلك أربعة وللأخت سهمان ونصف في اثنين فذلك خمسة وللأخ النصف في اثنين فذلك سهم ، وتعرف هذه المسألة بعشرة زيد ، ولو كان بدل الأخ للأب أختان للأب فهي من خمسة كالتى قبلها وتضرب في اثنين تحصل عشرة لأنه يبقى للأختين

سهم من عشرة فتضرب في العشرة اثنين فذلك عشرون ، وتعرف بالعشرينية .
 وإن اجتمع مع الجد والاخوة للأب والأم والاخوة للأب من له فرض كان
 الحكم فيه حكم ما لو كان مع الجد والاخوة للأب والأم من له فرض في
 أن يجعل للجد الأوفر من المقاسمة بعد الفرض أو ثلث ما يبقى أو سدس
 جميع المال ويعاد الاخوة للأب والأم الجد بالاخوة للأب على ما ذكرنا .

وقال في الرحية :

وهو مع الإناث عند القسم	مثل أخ في سهمه والحكم
إلا مع الأم فلا يحجبها	بل ثلث المال لها يحجبها
واحسب بنى الأب لدى الأعداد	وارفض بنى الأم مع الأجداد
واحكم على الإخوة بعد العد	حكمت فيهم عند فقد الجد

والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب النكاح

(النكاح جائز لقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » ولا روى علقمة عن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » .)

الشرح قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم » مرتبط بأول الآية « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا » .

قال الشافعى رضى الله عنه (أن لا يكثر عيالكم) فدل على أن قلة العيال أدنى وقيل : قد قال الشافعى ذلك وخالف جمهور المفسرين وقالوا : معنى الآية : ذلك أدنى أن لا تجوروا ولا تميلوا . فإنه يقال : عال الرجل يعول عولا إذا مال وجار ومنه عول الفرائض ، لأن سهامها زادت . ويقال : عال يعيل عيلة إذا احتاج . قال تعالى « وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله » .

وقال الشاعر :

وما يدرى الفقير متى غناه وما يدرى الغنى متى يعيل

قال ابن القيم : وأما كثرة العيال فليس من هذا ولا من هذا - أى لا من الفقر ولا من الجور - قلت : ان ما ذكره الشافعى لغة حكاهما الفقهاء عن الكسائى قال : ومن الصحابة من يقول : عال يعول إذا كثر عياله ،

قال الكسائي : وهي لغة فصيحة سمعتها من العرب • على أن قصد المصنف من سوق الآية هو الاستشهاد بها على جواز النكاح ، وسنعود إليه •

أما حديث علقمة عن عبد الله بن مسعود فقد رواه أصحاب الكتب الستة وأحمد في مسنده ، وقد أخرج أحمد والبخاري ومسلم عن سعد ابن أبي وقاص قال « رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختصينا » وأخرج أحمد والبخاري ومسلم عن أنس « أن قرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم : لا أتزوج ، وقال بعضهم : أصلى ولا أنام ، وقال بعضهم : أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلى وأنام وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » وفي مسند أحمد وصحيح البخاري عن سعيد بن جبير قال : قال لي ابن عباس : « هل تزوجت ؟ قلت : لا ، قال : تزوج فان خير هذه الأمة أكثرها نساء » •

وفي سنن الترمذي وابن ماجه عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل « وقرأ قتادة » ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية » قال الترمذي : انه حسن غريب قال : وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقال : كلا الحديثين صحيح •

(قلت) وفي سماع الحسن من سمرة خلاف مشهور مضى في غير موضع ، وحديث عائشة الذي ذكره الترمذي رواه النسائي أيضاً ، وفي مسند الفردوس عن ابن عمر مرفوعاً « حجوا تستغنوا ، وسافروا تصحوا ، وتناكحوا تكثرُوا فاني أباهي بكم الأمم » وفي اسناده محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن البيهقي وهما ضعيفان ورواه البيهقي عن الشافعي أنه ذكره بلاغاً وزاد في آخره حتى بالسقط ، ورواه البيهقي عن أبي أمامة بلفظ « تزوجوا فاني مكاثر بكم الأمم ، ولا تكونوا كرهانية النصارى » وفي اسناده محمد بن ثابت وهو ضعيف ، وعند الدارقطني في

المؤتلف وابن قانع في الصحابة عن حرملة بن النعمان بلفظ « امرأة ولود أحب الى الله من امرأة حسناء لا تلد ، انى مكاثركم الأمم يوم القيامة » وقد ضعف اسناده ابن حجر ، وعند ابن ماجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « النكاح من سنتى ، فمن لم يعمل بسنتى فليس منى ، وتزوجوا فانى مكاثركم الأمم ، ومن كان ذا طول فليتكح ، ومن لم يجد فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء » وفي اسناده عيسى بن ميمون وهو ضعيف .

وفي مسلم عن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة » وعند النسائي والطبراني باسناد حسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « حب الى من دياكم النساء والطيب ، وجعلت قرة عينى فى الصلاة » وعند الترمذى والدارقطنى والحاكم عن أبى هريرة مرفوعا « ثلاثة حق على الله اعانتهم ، المجاهد فى سبيل الله ، والناكح يريد أن يستعف ، والمكاتب يريد الأداء » وعند الحاكم عن أنس بلفظ « من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه فليتق الله فى الشطر الثانى » .

قال ابن حجر : واسناده ضعيف وروى بلفظ « من تزوج امرأة صالحة فقد أعطى نصف العبادة » وفي اسناده زيد العمى وهو ضعيف . وعند أبى داود والحاكم عن ابن عباس مرفوعا بلفظ « ألا أخبركم بخير ما يكنز المرء ؟ المرأة الصالحة اذا نظر اليها سرته ، واذا غاب عنها حفظته ، واذا أمرها أطاعته » وعند الترمذى نحوه باسناد منقطع ، وعند البغوى فى معجم الصحابة بلفظ « من كان موسرا فلم ينكح فليس منا » ورواه البيهقى وقال : هو مرسل ، وكذا جزم به أبو داود والدولابى .

وقد روى ابن ماجه والحاكم عن ابن عباس « لم ير للمتخابين مثل التزويج » وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم وصححه والطبراني من رواية عطاء عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا « لا ضرورة فى الاسلام » ولا رواية لعطاء عن عكرمة ولعله من رواية عمرو بن عطاء بن وراز ، وهو مجهول أو

عمرو بن أبي الجوار، والصروقة الذي لم يتزوج والذي لم يحج، وعند الحاكم من حديث عياض بن غنم مرفوعاً « لا تزوجوا عاقراً ولا عجوزاً فإني مكائر بكم الأمم » وإسناده ضعيف وقد قال ابن حجر في الفتح : وفيه أيضاً عن الصنايح بن الأعسر وسهل بن حنيف وحرملة بن النعمان ومعاوية بن حيدة .

أما لفات الفصل وغريبه فإن الباء بالمد النكاح والتزوج وقد تطلق الباء على الجماع نفسه ، ويقال أيضاً : الباهة والباء بالألف مع الهاء وابن قتيبة يجعل هذه الأخيرة تصحيفاً وليس كذلك ، بل حكاه الأزهري عن ابن الأثير ، وبعضهم يقول الهاء مبدلة من الهمزة يقال : فلان حريص على الباء والباء والباء بالهاء والقصر أى على النكاح .

قال ابن الأثير : الباء الواحدة والباء الجمع ثم حكاه الأزهري عن ابن الأعرابي أيضاً ويقال : ان الباءة هو الموضع الذي تبوء إليه الأبل ثم جعل عبارة عن المنزل ثم كنى به عن الجماع أما لأنه لا يكون إلا في الباء غالباً أو لأن الرجل يتبوء من أهله أى يستمكن كما يتبوء من داره ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « من استطاع منكم الباءة » على حذف مضاف والتقدير من وجد مؤنة النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع أى من لم يجد أهبة فعليه بالصوم ، وقيل الباءة بالمد القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطء .

قال أبو العلاء المعري :

والباء مثل الباء يخف فض للدناءة أو يجبر

قال ابن حجر : ولا مانع من الحمل على المعنى الأعم بأن يراد بالباءة القدرة على الوطء ومؤن التزويج ، وقد وقع في رواية عند الاسماعيلي من طريق أبي عوانة بلفظ « من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج » وفي رواية للنسائي « من كان ذا طول فليتكح » وقوله « أغض للبصر وأحسن للفرج » أى أشد غصاً للبصر وأشد احصاناً ومنعاً من الفاحشة ، وقوله « فعليه » قيل هذا من اغراء الغائب ، ولا تكاد العرب تغري الا الشاهد ، تقول عليك زيداً ، ولا تقول عليه زيداً . قال الطيبي وجوابه أنه لما كان الضمير للغائب

راجعا الى لفظة من وهى عبارة عن المخاطبين في قوله : « يا معشر الشباب »
والشباب جمع شاب .

قال الأزهري : لم يجمع فاعل على فعال غيره ، ويان لقوله « منكم »
جاز قوله عليه لأنه بمنزلة الخطاب ، وأجاب القاضى عياض بأن الحديث ليس
فيه اغراء الغائب ، بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولا بقوله : « من
استطاع منكم » وقد استحسنته القرطبي والحافظ ابن حجر ، وقوله :
وجاء بكسر الواو والمد وأصله الغمز ومنه وجأ في عنقه اذا غمز ، ووجأه
بالسيف اذا طعنه به ، ووجأ أثيبه غمزهما حتى رضىهما
وتسمية الصيام وجاء استعارة ، والعلاقة المشابهة ، لأن
الصوم لما كان مؤثرا فى ضعف شهوة النكاح شبه بالصوم .
وقد يقال : ان الصوم بما فيه من عبادة فى ذاته وفيما يلبسه من ترك
لشهواته الحسية والمعنوية فانه صارف عن مقارفة الشهوات أو التجايف
للمآثم ، وهو بما يحيط بالمرء من فيض نور الطاعة وقاية من الفحشاء أى
وقاية .

اما الأحكام فان النكاح مشروع بالكتاب والسنة كما أوردنا من
نصوصهما وقد اختلف الفقهاء فى كونه واجبا أو جائزا فذهبنا جوازه ،
وهو المشهور من مذهب أحمد بن حنبل رضى الله عنه الا أن يخاف أحد
على نفسه الوقوع فى محذور بتركه فيلزمه اعفاف نفسه .

وحكى عن داود أنه واجب فى العمر مرة واحدة للآية والخبر . دليلنا
أن الله تعالى حين أمر به علقه على الاستطابة بقوله : « فانكحوا ما طاب لكم
من النساء » والواجب لا يقف على الاستطابة ، وقال : مثنى وثلاث ورباع .
ولا يجب ذلك بحال بالاتفاق .

قالت عائشة رضى الله عنها كانت مناحك أهل الجاهلية على أربعة
اقسام :

(أحدها) مناحك الرايات وهو أن المرأة كانت تنصب على بابها راية
لتعرف أنها عاهرة ، فيأتيها الناس .

(والثاني) أن الرهط من القبيلة أو الناحية كانوا يجتمعون على وطء امرأة لا يخالطهم غيرهم ، فإذا جاءت بولد الحق بأشبههم •

(الثالث) نكاح الاستخيار ، وهو أن المرأة إذا أرادت أن يكون ولدها كريماً بذلت نفسها لعدة من فحول القبائل ليكون ولدها كأحدهم •

(الرابع) النكاح الصحيح - وهو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه « ولدت من نكاح لا سفاحاً » وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة بنت خويلد قبل النبوة من عمها ورقة بن نوفل وكان الذي خطبها له عمه أبو طالب وخطب فقال : « الحمد لله الذي جعل لنا بلداً حراماً وبيتاً محجوجاً وجعلنا سدنته ، وهذا محمد قد علمتم مكانه من العقل والنبل ، وإن كان في المال قل ، إلا أن المال ظل زائل ، وعارية مسترجعة • وما أردتم من المال فعلى ، وله في خديجة بنت خويلد رغبة ولها فيه مثل ذلك ، فزوجها منه عمها » والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح النكاح إلا من جائز التصرف فاما الصبي والمجنون فلا يصح منهما عقد النكاح لأنه عقد معاوضة فلم يصح من الصبي والمجنون كالبيع • وأما المحجور عليه لسفه فلا يصح نكاحه بغير إذن الولي لأنه عقد يستحق به المال فلم يصح منه من غير إذن الولي ، ويصح منه باذن الولي لأنه لا ياذن له إلا فيما يرى الحظ فيه • وأما العبد فلا يصح نكاحه بغير إذن الولي لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا تكح العبد بغير إذن سيده فنكاحه باطل » ولأنه بالنكاح تنقص قيمته ويستحق بالمهر والنفقة كسبه • وفي ذلك أضرار بالمولي فلم يعجز من غير إذنه ، ويصح منه باذن المولى لأنه لما أبطل النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه بغير إذنه دل على أنه يصح باذنه ، ولأن المنع لحق المولى فزال باذنه •

فصل ومن جاز له النكاح وتاقت نفسه اليه وقدر على المهر والنفقة فالمستحب له أن يتزوج لحديث عبد الله ، ولأنه أحسن لفرجه وأسلم لدينه ،

ولا يجب ذلك لما روى ابراهيم بن ميسرة رضى الله عنه عن عبيد بن سعد يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم « من أحب فطرتي فليستن بسنتي ، ومن بسنتي النكاح » ولأنه ابتغاء لذة تصير النفس عنها فلم يجب كلبس الناعم واكل الطيب ، ومن لم تتق نفسه اليه ، فالمستحب له ان لا يتزوج لانه تتوجه عليه حقوق هو غنى عن التزامها ويحتاج ان يشتغل عن العبادة بسببها ، واذا تركه تخلى للعبادة فكان تركه اسلم لدينه) .

الشرح حديث ابن عمر أخرجه ابن ماجه ، قال الترمذى (لا يصح انما هو عن جابر) ورواية جابر عند أحمد وأبى داود والترمذى وحسنه بلفظ « أيا عبد تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر » .

أما حديث عبيد بن سعد فأصح طرقه روايتا عائشة وأنس في الرهط الذين جاءوا الى البيت ، وقد مضى تخريجه .

اما الأحكام فانه لا يصح النكاح الا من حر بالغ عاقل مطلق التصرف . فأما العبد فلا يصح نكاحه بغير اذن السيد . وأما الصبي والمجنون فلا يصح نكاحهما لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » ولأنه عقد معاوضة فلم يصح من الصبي والمجنون كالبائع . وأما السفیه فلا يصح نكاحه بغير اذن الولی ، لأنه لا يأذن له الا فيما فيه مصلحة من ذلك .

س فرع النكاح مستحب غير واجب عندنا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور من مذهبه ، وأكثر أهل العلم .

وقال داود بن علي الظاهري : هو واجب على الرجل والمرأة مرة في العمر دليلنا كما قلنا قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » فعلقه بالاستطابة وما كان واجبا لا يتعلق بالاستطابة .

وروى أبو أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أربع من سنن المرسلين : الختان والتعطر والسواك والنكاح » وقوله : « من أحب فطرتي » فعلقه على المحبة وسماه سنة ، فاذا اطلقت السنة

اقتضت المندوب اليه . وروى أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : « يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فين لها ذلك ، فقالت : لا والله لا تزوجت أبداً » فلو كان النكاح واجباً لأنكر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، وروى أن جماعة من الصحابة ماتوا ولم يتزوجوا ولم ينكر عليهم .

إذا ثبت هذا فالناس في النكاح على أربعة أضرب : ضرب تتوق نفسه اليه ، أى اشتاقت . ويجد أهبه وهو المهر والنفقة وما يحتاج اليه ، فيستحب له أن يتزوج لما رواه عبد الله بن مسعود في حديث (يا معشر الشباب) .

(والضرب الثانى) من تتوق نفسه الى الجماع ولا يقدر على المهر والنفقة فالمستحب له أن لا يتزوج ، بل يتعاهد نفسه بالصوم فانه له وقاية . ولا يشغل ذمته بالمهر والنفقة .

(والضرب الثالث) من لا تتوق نفسه الى الجماع ويريد التخلّى الى عبادة الله تعالى فيستحب له أن يتزوج ، لأنه يلزم ذمته حقوقاً هو مستغن عن التزامها .

(والضرب الرابع) من لا تتوق نفسه وهو قادر على المهر والنفقة ولا يريد العبادة فهل يستحب له أن يتزوج ؟ فيه قولان حكاهما العمرانى فى الفروع .

(أحدهما) لا يستحب له أن يتزوج لأنه يشغل ذمته بما لا حاجة به اليه .

(والثانى) يستحب له لقوله صلى الله عليه وسلم « من أحب فطرتى فليستن بسنتى ، ومن سنتى النكاح » .

وقال : أبو حنيفة النكاح مستحب بكل حال ، وبه قال بعض أصحابنا ؛ بل قال أبو عوانة الاسفرايينى من محدثى أصحاب الشافعى : « انه يجب

للتأني إليه القادر على مؤنته » وصرح به في صحيحه ، ونقله المصعبى في شرح مختصر الجوينى وجهاً وقال ابن حزم في المحلى : وفرض على كل قادر على الوطء ان وجد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما ، فإن لم يجد فليكثر من الصوم وهو قول جماعة من السلف . انتهى .

وقال الماوردى من أصحابنا : الذى نطق به مذهب مالك أنه مندوب ، وقد يجب عندنا في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به وقال القاضى عياض : هو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل ، ولو لم يكن في الوطء شهوة ، وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء . فأما من لا نسل له ولا إرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه اذا علمت المرأة بذلك ورضيت . وقد يقال : انه مندوب أيضاً لعموم « لا رهبانية في الاسلام » قال الحافظ ابن حجر : ولم أره بهذا اللفظ ، لكن في حديث سعد بن أبى وقاص عند الطبرانى « ان الله أبدلنا بالرهبانية الحثيفة السمحة » قلت : ويؤخذ على الحافظ ابن حجر ذكره الحديث الطبرانى بيد أن حديث أحمد في مسنده أولى بالذكر من حديث الطبرانى ولفظه - أعنى أحمد بن حنبل - حدثنا عبد الله حدثنى أبى ثنا عبد الرزاق قال ثنا معمر عن الزهرى عن عروة قال : دخلت امرأة عثمان بن مظعون أحسب اسمها خولة بنت حكيم على عائشة وهى باذة الهيئة فسألتهما ما شأنك ؟ فقالت : زوجى يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبى صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال : يا عثمان ان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة فوالله انى لأخشاكم الله وأحفظكم لحدوده » وفي سنن الدارمى حدثنا محمد ابن يزيد الحزامى ثنا يونس بن بكير حدثنى ابن اسحاق حدثنى ابن اسحاق حدثنى الزهرى عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبى وقاص قال : « لما كان من أمر عثمان بن مظعون الذى كان من ترك النساء بعث إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا عثمان انى لم أؤمر بالرهبانية أرغبت عن سنتى ؟ قال : لا يا رسول الله قال : ان من سنتى أن أصلى وأنام وأصوم وأطعم وأنكح وأطلق فمن رغب عن سنتى فليس منى ، يا عثمان ان لأهلك عليك حقاً ، ولنفسك عليك حقاً . قال سعد : فوالله لقد كان أجمع رجال

من المسلمين على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هو أقر عثمان على ما هو عليه أن تختصي فتبتل « وهذا أيضاً أولى بالتقديم من حديث الطبراني والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والمستحب أن لا يتزوج الا ذات دين لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تنكح المرأة لأربع ، لمالها وحسبها وجمالها ودينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » ولا يتزوج الا ذات عقل ، لأن القصد بالنكاح العشرة وطيب العيش ، ولا يكون ذلك الا مع ذات عقل ، ولا يتزوج الا من يستحسنها لما روى ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : « انما النساء لعب ، فاذا اتخذ احدكم لعبة فليستحسنها » .

فصل واذا أراد نكاح امرأة فله ان ينظر وجهها وكفيها ، لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان رجلاً أراد أن يتزوج امرأة من نساء الأنصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « انظر اليها فان في عين الأنصار شيئاً » ولا ينظر الى ما سوى الوجه والكفين لأنه عورة ، ويجوز للمرأة اذا ارادت أن تتزوج برجل أن تنظر اليه ، لأنه يعجبها من الرجل ما يعجب الرجل منها . ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم ، فانه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن » ويجوز لكل واحد منهما أن ينظر الى وجه الآخر عند المعاملة ، لأنه يحتاج اليه للمطالبة بحقوق العقد والرجوع بالمهدة . ويجوز ذلك عند الشهادة للحاجة الى معرفتها في التحمل والاداء .

ويجوز لمن اشترى جارية أن ينظر الى ما ليس بعورة منها للحاجة الى معرفتها ويجوز للطبيب أن ينظر الى الفرج للمداواة لأنه موضع ضرورة فجاز له النظر الى الفرج كالنظر في حال الختان . واما من غير حاجة فلا يجوز للأجنبي أن ينظر الى الأجنبية ، ولا للأجنبية أن تنظر الى الأجنبي ، لقوله تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم - وقل للمؤمنات يغضين من ابصارهن ويحفظن فروجهن » .

وروت ام سلمة رضى الله عنها قالت : « كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده ميمونة ، فاقبل ابن ام مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجبن عنه ، فقلت : يا رسول الله اليس اعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ فقال : افعميا وان انتما اليس تبصرانه ؟ » وروى على كرم الله وجهه « ان النبي صلى الله عليه وسلم اردف الفضل فاستقبلته جارية من خثعم فلوى عنق الفضل ، فقال ابوه العباس : لويت عنق ابن عمك ؟ قال : رايت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما » ولا يجوز النظر الى الأمرد من غير حاجة لانه يخاف الافتتان به كما يخاف الافتتان بالمرأة .

فصل ويجوز لذوى المحارم النظر الى ما فوق السرة ودون الركبة من ذوات المحارم لقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو أبناء بعولتهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن أو نساتهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الأربية من الرجال » يجوز للرجل أن ينظر الى ذلك من الرجل والمرأة أن تنظر الى ذلك من المرأة لأنهم كذوى المحارم في تحريم النكاح على التأييد فكذا في جواز النظر . واختلف أصحابنا في مملوك المرأة ، فمنهم من قال : هو محرم لها في جواز النظر والخلوة ، وهو المتصوص لقوله عز وجل « أو ما ملكت أيمانهن » فذكره مع ذوى المحارم في اباحة النظر . وروى أنس رضى الله عنه قال : « أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة غلاما فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم ومعه الغلام فتفتحت بثوب اذا فتحت رأسها لم يبلغ رجلها ، واذا غطت رجلها لم يبلغ رأسها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلامك » ومنهم من قال : ليس بمحرم ، لأن المحرم من يحرم على التأييد ، وهذا لا يحرم على التأييد فلم يكن محرما ، واختلفوا في المراهق مع الأجنبية ، فمنهم من قال : هو كالبالغ في تحريم النظر لقوله تعالى : « أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » فدل على انه لا يجوز لمن ظهر على عورات النساء ، ولانه كالبالغ في الشهوة فكان كالبالغ في تحريم النظر . ومن أصحابنا من قال : يجوز له النظر الى ما ينظر ذو محرم ، وهو قول ابى عبد الله الزبيرى لقوله عز وجل : « واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا » فدل على أنهم اذا لم يبلغوا الحلم لم يستأذنوا » .

فصل ومن تزوج امرأة أو ملك جارية يملك وطأها فله أن ينظر منها الى غير الفرج ، وهل يجوز أن ينظر الى الفرج ؟ فيه وجهان : (أحدهما)

لا يجوز ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « النظر الى الفرج يورث الطمس » (والثاني) يجوز ، وهو الصحيح ، لأنه يملك الاستمتاع به فجاز له النظر اليه كاللغز . وإن زوج أمته حرم عليه النظر الى ما بين السرة والركبة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجيده فلا ينظر الى ما دون السرة والركبة » .

الشرح

حديث أبي هريرة رواه الشيخان وأحمد في مسنده وأصحاب السنن ما عدا الترمذي ، وحديث أنس رواه أبو داود والبيهقي وابن مردويه وفي أسناده أبو جميع سالم بن دينار الهجيمي البصري . قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة الرازي : بصرى لين الحديث . وقوله : « إذا قنعت » بفتح النون المشددة سترت وغطت ، وأما حديث « النظر الى الفرج يورث الطمس » فقد رواه ابن حبان في الضعفاء من طريق بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بلفظ : « إذا جامع الرجل زوجته فلا ينظر الى فرجها فإن ذلك يورث العشا » قال : وهذا يمكن أن يكون بقية سمعه من بعض شيوخه الضعفاء عن ابن جريج فدلسه ، وقال ابن أبي حاتم في العلل : سألت أبي عنه فقال : موضوع وبقية مدلس . وذكر ابن القطان في كتاب أحكام النظر : أن بقى بن مخلد رواه عن هشام بن خالد عن بقية قال : عن ابن جريج وكذلك رواه ابن عدى عن ابن قتيبة عن هشام فما بقى فيه الا التسوية وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وخالف ابن الصلاح فقال : انه جيد الإسناد كذا قال ، وفيه نظر وفي الباب عن أبي هريرة وقد مضى في العبادات في ستر العورة وضعفة النووي وغيره . وكذلك حد العورة من الجارية مضى في ستر العورة فليراجع .

أما غريبه فقول « لأربع » أى لأجل أربع ، وقوله « لحسبها » بفتح الحاء والسين أى شرفها : والحسب فى الأصل الشرف بالآباء والأقارب مأخوذة من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره ، وقيل المراد بالحسب هنا الأفعال الحسنة ، وقيل المال ، وهو مردود بذكره قبله ، ويؤخذ من الحديث أن الشريف النسيب يستحب له أن يتزوج نسيبة ، الا أن تعارض نسيبة

غير ذات دين ، وغير نسيية ذات دين ؛ فتقدم ذات الدين ، وهكذا في كل الصفات •

وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه « ان أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون اليه المال » فقال ابن حجر : يحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ، ومنه حديث سمرة يرفعه « الحسب المال والكرم التقوى » أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم •

قوله « وجمالها » يؤخذ منه استحباب تكاح الجميلة ، ويلحق بالجمال في الذات الجمال في الصفات ؛ قوله « فاظفر بذات الدين » فيه دليل على أن اللائق بذي الدين والمروءة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء لا سيما فيما تطول صحبته كالزوجة وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه والبخاري والبيهقي يرفعه « لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطعين ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة سوداء ذات دين أفضل » •

والحديث يكشف نحائز البشر وما استقر في طباعهم من قصد هذه الخصال الأربع وآخرها عندهم ذات الدين فاظفر أيها الحصيف بذات الدين تربت يداك ، أي لصقت بالتراب وهي كناية عن الفقر ، وهو خبر بمعنى الدعاء ؛ لكن لا يراد به حقيقته وبهذا جزم صاحب العمدة •

وحكى ابن العربي أن المعنى : استغنت يداك ، ورد بأن المعروف آترب إذا استغنى ، وترب إذا افتقر ؛ وقيل : معناه ضعف عقلك ، وقيل : افتقرت من العلم وقيل : فيه شرط مقدر أي وقع ذلك لك ان لم تفعل ؛ ورجحه ابن العربي • وحديث « انما النساء لعب » مضى تخريجه •

أما حديث أبي هريرة فقد رواه أحمد والنسائي ، وأخرجه مسلم من حديث أبي حازم عنه ولفظه « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأنا ورجل

فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أنظرت إليها ؟ قال : لا ، قال : فاذهب فانظري إليها فان في عين الأنصار
شيئاً » •

أما حديث أم سلمة فقد رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه
والنسائي وابن حبان وفي إسناده نبهان مولى أم سلمة شيخ الزهري وقد
وثق • وقد روى مالك في موطئه عن عائشة أنها احتجبت من أعمى فقيل
لها : انه لا ينظر اليك قالت : لكنى أنظر إليه •

أما حديث علي كرم الله وجهه فقد أخرجه الترمذي وصححه ، ورواه
البخاري من حديث عبد الله بن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أردف
الفضل بن العباس يوم النحر خلفه ، وفيه قصة المرأة الخثعمية التي سألته
صلى الله عليه وسلم عن أمها التي لم تحج ، وقد مضى في كتاب الحج تفصيله
وطرقه وفحواه •

وأما حديث (اذا زوج أحدكم عبده جاريته أو أجبره فلا ينظر الى ما بين
السرة والركبة) أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده ورواه البيهقي وقال البخاري في صحيحه : ويذكر عن ابن عباس وجره
ومحمد بن جحش : الفخذ عورة • وقد ذكر الحافظ ابن حجر من وصله في
كتابه تعليق التعليق • أما أثر عمر فقال الحافظ في التلخيص : (لم أجده) •

اما الأحكام فانه يستحب له أن يتزوج ذات العقل ، لأن القصد
بالنكاح طيب العيش معها ولا يحصل ذلك مع من لا عقل لها ، ويستحب له
أن يتزوج بكرًا لما روى جابر قال : تزوجت امرأة فأتيت النبي صلى الله عليه
وسلم فقال : أتزوجت يا جابر ؟ فقلت نعم ، فقال : بكرًا أم ثيبًا ؟ فقلت له :
ثيبًا ، فقال : هلا جارية بكرًا تلاعبها وتلاعبك » الخ الحديث ، ويستحب له
أن يتزوج من يستحسنها لحديث « فاذا اتخذ أحدكم لعبة فليستحسنها
ويستحب له أن يتزوج ذات نسب لحديث « تنكح المرأة لأربع » ولقوله
صلى الله عليه وسلم « تخيروا لنطفكم » ولقوله صلى الله عليه وسلم :

« إياكم وخضراء الدمن ، قيل وما خضراء الدمن يا رسول الله ؟ قال : المرأة الحسناء في المنيب السوء » .

والأولى أن يتزوج من غير عشيرته لأن الشافعي رضى الله عنه قال : إذا تزوج الرجل من عشيرته فالغالب على ولده الخلق ، ومن المقرر في علم الأجناس أن من أسباب انقراض الجنس حصره في أسرة واحدة فان ذلك يقضي بتدهور السلالات وضعف النسل ، ويستحب له أن يتزوج الولود ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « تناكحوا تكثرُوا » وقوله صلى الله عليه وسلم « تزوجوا الولود الودود » وقوله صلى الله عليه وسلم : « سوداء ولود خير من حسناء عقيم » ويستحب له أن يتزوج في شوال ، لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ، وبني بي في شوال ، فكانت عائشة رضى الله عنها تستحب أن يبتنى بنسائها في شوال » .

فرع ويجوز للحر أن يجمع بين أربع زوجات حرائر ، ولا يجوز له أن يجمع بين أكثر من أربع لقوله : « مثني وثلاث ورباع » وقال الصيمري من أصحابنا إلا أن المستحب أن لا يزيد على واحدة لاسيما في زماننا هذا - أى في زمان الصيمري - وقال القاسم وشيعته (القاسمية) يجوز أن يجمع بين تسع ولا يجوز له أكثر من ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم مات عن تسع زوجات ، ولأن قوله تعالى : « مثني وثلاث ورباع » فيكون المجموع تسعا . وذهبت طائفة من الرافضة الى أنه يتزوج أى عدد شاء .

دليلنا أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أمسك منهن أربعاً وفارق سائرهن » وروى عن نوفل ابن معاوية قال : أسلمت وتحتى خمس نسوة فقال لى النبي صلى الله عليه وسلم « أمسك أربعاً منهن وفارق واحدة منهن » وأما الآية فالمراد بها التخير بين الاثنتين والثلاث والأربع ، ولم يرد به الجمع ، كقوله تعالى : « أولى أجنحة مثني وثلاث ورباع » في صفة الملائكة وتقول : جاءني القوم مثني وثلاث ورباع ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان مخصوصاً بذلك ، وما روى أن أحداً من الصحابة جمع بين أكثر من أربع زوجات .

فرع وإذا أراد الرجل خطبة امرأة جاز له النظر منها الى ما ليس بمورة منها وهو وجهها وكفها باذنها وبغير اذنها ولا يجوز له أن ينظر الى ما هو عورة منها وبه قال مالك وأبو حنيفة وحكى عن مالك أنه لا يجوز له ذلك الا باذنها ، وقال المزني : ويجوز أن ينظر الى شيء منها • وقال داود بن علي : يجوز له أن ينظر الى جميع بدننها الا الى فرجها • دليلنا على المزني حديث أبي هريرة مرفوعاً « انظر اليها فان في عين الأنصار شيئاً » •

وروى عن المغيرة بن شعبه قال : أردت أن أنكح امرأة من الأنصار فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « اذهب فانظر اليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما قال فذهبت فأخبرت أباهما بذلك ، فذكر أبوها ذلك لها فرفعت الخدر فقالت : ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لك أن تنظر فانظر ، والا فاني أخرج عليك ان كنت تؤمن بالله ورسوله » •

وروى الشافعي وأبو داود والبزار والحاكم من حديث ابن اسحاق عن داود بن الحصين عن واقد بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى نكاحها فليفعل قال : فخطبت جارية فكنت أنضأ لها حتى رأيت منها ما دعاني الى نكاحها فتزوجتها » ورواه أحمد من هذا الوجه وفيه أنها من بني سلمة وأعله ابن القطان بواقد بن عبد الرحمن وقال : المعروف واقد بن عمر وقال الحافظ : رواية الحاكم فيها عن واقد بن عمرو وكذا هو عند الشافعي •

وأما الدليل على داود فقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها » قيل في التفسير : الوجه والكفان ، وظاهر الآية يقتضي أنه لا يجوز للمرأة أن تبدى الا وجهها وكفيها وروى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا أراد أحدكم تزويج امرأة فلينظر الى وجهها وكفيها » فدل على أنه لا يجوز له النظر الى غير ذلك ، ولأن ذلك يدل على سائر بدننها •

إذا ثبت هذا فله أن يكرر النظر الى وجهها وكفيها • لما روى

أبو الدرداء رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قذف الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن يتأمل محاسن وجهها » ولا يمكنه تأمل ذلك إلا بأن يكرر إليها النظر قال الصيمري : فإذا نظر إليها ولم توافقه فالمستحب له أن يسكت ولا يقول لا أريدها . قال : وقد جرت عادة الرجال في وقتنا هذا أن يبعث بامرأة ثقة لتتظر إلى المرأة التي يريدون خطبتها ، وهو خلاف السنة ، وذلك في كتاب الإفصاح .

فرع قال الشيخ أبو اسحاق : ويجوز للمرأة إذا أرادت أن تتزوج برجل أن تنظر إليه لأنه يعجبها منه ما يعجبها منها ، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن » ولم نعرف لهذا الأثر مصدراً .

وإذا أراد الرجل أن ينظر إلى امرأة أجنبية عنه من غير سبب فلا يجوز له ذلك لا إلى العورة ولا إلى غيره العورة لقوله تعالى « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » ولحديث على في إرداف الرسول صلى الله عليه وسلم الفضل ابن العباس خلفه في حجة الوداع في قصة الخنمية . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلى « يا على لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الأولى وليست لك الآخرة » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث بريدة .

ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل الأجنبي لا إلى العورة ولا إلى غيرها من غير سبب ، لقوله تعالى : « وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن » ولحديث : « دخول ابن أم مكتوم على النبي صلى الله عليه وسلم وعنده أم سلمة وميمونة ، وقيل عائشة وحفصة ، فأمرهما صلى الله عليه وسلم بالاحتجاب ، قائلًا : أفعميان أتما ؟ أليس تبصرانه ؟ » ولأن المعنى الذي منع الرجل لأجله هو صرف الافتتان ، وهذا موجود في المرأة لأنها أسرع إلى الافتتان لعلة شهوتها فحرم عليها ذلك .

فرع ويجوز للرجل أن ينظر إلى وجه المرأة الأجنبية عند الشهادة وعند البيع منها والشراء ، ويجوز لها أن تنظر إلى وجهه لذلك لأن هنا يحتاج إليه فجاز النظر لأجله ويجوز لكل واحد منهما أن ينظر إلى بدن

الآخر اذا كان طيباً وأراد مداواته لأنه موضع ضرورة فزال تحريم النظر لذلك .

فرع واختلف أصحابنا في الصبي المراهق مع المرأة الأجنبية ، فمنهم من قال : هو كالرجل البالغ الأجنبي معها فلا يحل لها أن تبرز له لقوله تعالى : « أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » ومعناه لم يقووا على مواجهة النساء والمراهق يقوى على المواجهة والجماع فهو كالبالغ ، ومنهم من قال : هو معها كالبالغ من ذوى محارمها لقوله تعالى : « وإذا بلغ الأقطال منكم الحلم فليستأذنوا » فأمر بالاستئذان اذا بلغوا الحلم ، فدل على أنه قبل أن يبلغ الحلم يجوز دخولهم من غير استئذان .

ولا يجوز للرجل الخصى أن ينظر الى بدن المرأة الأجنبية قال ابن الصباغ : الى أن يكبر ويهرم وتذهب منه شهوته ، قال : وكذلك المخنث لقوله تعالى : « أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال » وروى « أن مخنثاً كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا يعدونه من غير أولى الإربة ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وهو عند بعض نسائه هو ينعت امرأة لعبد الله بن أهية أختي أم سلمة يقول : يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف فاني أدلك على ابنة غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم » رواه البخارى ومسلم ، وأخرجه أحمد فى مسنده عن أم سلمة ؛ ورواه أحمد ومسلم وأبو داود من حديث عائشة وقوله « تقبل بأربع » يعنى أربع عكن فى مقدم بطنها ، وقوله « تدبر بثمان » لأن الأربع محيطة بطنها وجنبها فتبدو العكن من خلفها ثمان أربع من اليمين وأربع من اليسار . وهذا هو تفسير مالك رضى الله عنه للحديث ، وتابعه عليه جمهور العلماء فى اللغة والحديث .

فرع ويجوز للرجل أن ينظر الى المرأة من ذوات محارمه ، وكذلك يجوز لها النظر اليه من غير سبب ولا ضرورة ، لقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن » الآية وفى الموضع الذى يجوز له النظر إليها منها وجهان حكاهما المسعودى :

(أحدهما) وهو قول البغداديين من أصحابنا أنه يجوز له النظر الى جميع بدناتها الا ما بين السرة والركبة ، لأنه لا يحل له نكاحها بحال ، فجاز له النظر الى ذلك كالرجل مع الرجل .

(والثاني) وهو اختيار القفال أنه يجوز له النظر الى ما يبدو منها عند المهنة ^(١) لأنه لا ضرورة به الى النظر الى ما زاد على ذلك . قال المسعودي : وهكذا الوجهان في النظر الى أمة غيره ، ويجوز للرجل أن ينظر الى جميع بدن الرجل الا الى ما بين السرة والركبة من غير سبب ولا ضرورة ، لأنه لا يخاف الافتتان بذلك .

فرع اذا امتلكت المرأة خادماً فهل يكون كالمحرم لها في جواز النظر والخلوة به ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) أنه يصير محرماً لها ، وقد مال في المذهب الى ذلك ، وهو المنصوص لقوله تعالى : « أو ما ملكت أيمانهن » فعدّه من ذوى المحارم وروى أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا كان مع احدكن مكاتب وفي فلتحتجب عنه » فلولاً أن الاحتجاب لم يكن واجباً عليهن قبل ذلك لما أمرهن به .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أعطى فاطمة رضى الله عنها غلاماً فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليها ومعه على والغلام وليس عليها الا ثوب واحد ، فأرادت أن تغطي به وجهها ورجليها فلم يبلغ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس عليك انما هو أبوك وزوجك وخادمك » ولأن الملك سبب يحرم الزوجية بينهما فوجب أن يكون محرماً له كالنسب والرضاعة .

(والثاني) لا يكون محرماً لها . قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح عند أصحابنا لأن الحرمة انما تثبت بين شخصين لم تخلق بينهما شهوة كالأخ والأخت . والخادم وسيدته شخصان خلقت بينهما الشهوة فهو كالأجنبي .

(١) المهنة بفتح الميم بعد هاء ساكنة ثم نون مفتوحة فهاء .

وأما الآية فقال أهل التفسير ، المراد بها الا ما دون العييد . وأما الخبر فيحتمل أن يكون الغلام الذي أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة صغيراً .

فرع وإذا تزوج الرجل امرأة يحل له الاستمتاع بها كان نكل واحد منهما النظر الى جميع بدن الآخر ، لأنه يملك الاستمتاع به ، وهل يجوز له النظر الى الفرج ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجوز لأنه موضع يجوز الاستمتاع به فجاز له النظر اليه كالمفخذ .

(والثاني) ولا يجوز لما روى من أن النظر الى الفرج يورث الطمس وهو العمى . قال تعالى : « فطمسنا أعينهم » ولأن فيه دناءة وسخفاً . قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : يعنى بالطمس العمى أى فى النظر . وقال الطبرى فى العدة أى أن الولد بينهما يولد أعمى . وإذا زوج الرجل أمته كانت كذوات محارمه فلا يجوز له أن ينظر منها الى ما بين السرة والركبة للحديث : (اذا زوج أحدكم أمته فلا ينظر منها الى ما بين السرة والركبة) ولأنه اذا زوجها فحكم الملك ثابت بينهما وانما حرم عليه الاستمتاع بها فصارت كذوات محارمه .

مسألة قال الشافعى رضى الله عنه : « ان الله عز وجل لما خص به رسوله صلى الله عليه وسلم من وحيه وأنا به بينه وبين خلقه بما فرضه عليهم من طاعته افترض عليه أشياء خففها على خلقه ليزيده بها ان شاء الله قربه ، وأباح له أشياء حظرها على خلقه زيادة فى كرامته وتبييناً لفضيلته » .

وجملة ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم خص بأحكام فى النكاح وغيره ولم يشاركه غيره فيها . فأما ما خص به فى غير النكاح فأوجب الله تعالى عليه أشياء لم يوجبها على غيره ليكون ذلك أكثر ثوابه ، فأوجب عليه السواك والوتر والأضحية . والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم

« ثلاث كتبهن الله على ولم تكتب عليكم : السواك والوتر والأضحية »
 « وكان يجب عليه اذا لبس لأمة حرية أن لا ينزعها حتى يلقي العدو »
 الدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « ما كان لنبي اذا لبس لأمته أن ينزعها
 حتى يحكم الله بينه وبين عدوه » .

وأما قيام الليل فمن أصحابنا من قال : كان واجباً عليه الى أن مات لقوله
 تعالى : « يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا » الآية . والمنصوص أنه كان واجباً
 عليه ثم نسخ بقوله تعالى : « ومن الليل فتهجد به نافلة لك » وبعض أهل
 العلم يرى أن الآية ليست ناسخة . وأن قوله نافلة لك تجرى مجرى معناها
 اللغوى ، أى زيادة خاصة بك وليست نافلة بمعناها الاصطلاحى من كونها
 دون الواجب . وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى منكراً أنكره وأظهره ،
 لأن اقراره لغيره على ذلك يدخل على جوازه ، وقد ضمن الله تعالى له
 النصر . وحرم عليه أشياء لم يحرمها على غيره تنزيهاً له وتطهيراً ، فحرم
 عليه الكتابة وقول الشعر وتعليمه تأكيداً لحجته وبيانا لمعجزته قال تبارك
 وتعالى : « وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك اذن لارتاب
 المبطلون » .

وذكر النقاش من أصحابنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ما مات حتى
 كتب ، والأول هو المشهور وحرمت عليه الصدقة المفروضة قولاً واحداً .
 وفى صدقة التطوع قولان وقد مضى بيانه مفصلاً فى الزكاة وحرم عليه
 خائنة الأعين وهو الرمز بالعين ، لما روى : « أن رجلاً دخل على النبي صلى
 الله عليه وسلم فلما خرج قال : هلا قتلتموه ؟ فقالوا : هلا رمزت النسا ،
 فقال صلى الله عليه وسلم ما كان لنبي أن يكون له خائنة الأعين » وحرم
 عليه أن يمد عينيه الى ما متع به الناس والدليل عليه ما روى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم (مرت به ابل عست بأبوالها وأبعارها فغطى عينيه ،
 فقيل له فى ذلك ، فقال قال الله تعالى (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به
 أزواجاً منهم) .

وأباح الله تعالى له أشياء لم يباح لغيره تفضيلاً له واختصاصاً منها أنه

أباح له الوصال في الصوم • والدليل عليه أنه نهى عن الوصال ، فقليل له :
يا رسول الله انك تواصل ، فقال « انى لست مثلكم ، انى أطعم وأسقى »
وفي رواية « انى آيت عند ربى فيطعمنى ويسقبنى » وأبيح له أربعة
أخماس الغنيمة ، وخمس الخمس من الفء والغنيمة ، وأبيح له أن يختار
منها ما شاء ، وأكرمه الله تعالى بأشياء منها أنه أحل له الغنائم له ولأئمة
وكانت لا تحل لمن قبله من الأنبياء •

ويزعم اليهود في توراتهم أن السبى والفء والغنيمة حلال لهم بالحرب •
وفي التلمود كل أموال غير اليهود ودمائهم ونسائهم وأطفالهم مستباحة لليهود
« وقالوا ليس علينا في الأمين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون »
وجعلت له الأرض مسجداً وطهوراً ولأئمة ، وكان من قبله من الأنبياء
لا تصح صلاتهم الا في المساجد لقوله صلى الله عليه وسلم « فضلنا على الناس
بثلاث ، جعلت الأرض لنا مسجداً وتراها طهوراً ، وجعلت
صفوفنا كصفوف الملائكة » وجعل له معجزات كمعجزات الأنبياء قبله
وزيادة ، فكانت معجزة موسى العصا وانجاس الماء من الصخرة •

وقد انشق القمر للنبي صلى الله عليه وسلم وخرج الماء من بين أصابعه
وكانت معجزة عيسى احياء الموتى وبراء الأكمه والأبرص ، وقد سبحت
الحصى بيد النبي صلى الله عليه وسلم وحن الجذع اليه ، وفضله الله تعالى
عليهم بأن جعل القرآن معجزته وجعل معجزته فيه باقية الى يوم القيامة ،
ولهذا كانت نبوته مؤبدة لا تنسخ الى يوم القيامة ، ونصر بالرعب مسيرة
شهر ، وبعث الى الخلق كافة ، وقد كان كل نبي يبعث في نسب قومه
خاصة ، وقال صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلبى ، وكان يرى من خلفه
كما يرى من بين يديه ، وأما ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام في
النكاح فاختلف أصحابنا في المنع من الكلام فيه فحكى الصيمرى أن أبا على
ابن خيران منع من الكلام فيه وفي الامامة • لأن ذلك قد انقضى فلا معنى
للكلام فيه • وقال سائر أصحابنا : لا بأس في الكلام بذلك وهو المشهور
من المذهب لما فيه من زيادة العلم ، وقد تكلم العلماء فيما لا يكون كما
بسط القرضيون مسائل الوصايا وقالوا : اذا ترك أربعائة جدة وأكثر •

إذا ثبت هذا فإنه أبيض للنبي أن ينكح من النساء أى عدد شاء . وحكى الطبرى فى العدة وجهاً آخر أنه لم يبيح له أن يجمع بين أكثر من تسع والأول هو المشهور ، قال تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خضتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعدلوا » قيل فى التفسير : أن لا تجوروا فى حقوقهن فحرم الزيادة على الأربع وندب الى الاقتصار على واحدة خوفاً من الجور وترك العدل ، وهذا مأثور من النبي صلى الله عليه وسلم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ثمانى عشرة امرأة ، وقيل : بل خمس عشرة وجمع بين أربع عشرة ، وقيل بل بين إحدى عشرة ، ومات عن تسع هن : عائشة بنت أبى بكر الصديق ، وحفصة بنت عمر ، وأم سلمة بنت أبى أمية ، وأم حبيبة بنت أبى سفيان وميمونة بنت الحارث ، وجويرية بنت الحارث ، وصفية بنت حيى ، وزينب بنت جحش ، فهؤلاء ثمان نسوة كان يقسم لهن الى أن مات صلى الله عليه وسلم والتاسعة سودة بنت زمعة كانت وهبت ليتها لعائشة حتى قال له ربه تعالى : « لا يحل لك النساء بعد ولا أن تبدل بهن » ثم نسخ هذا التحريم بقوله تعالى : « يا أيها النبي انا أحللتنا لك أزواجك اللاتى هاجرن معك » الآية .

قال الشافعى رضى الله عنه : فمن ذلك أن من ملك زوجة فليس عليه تخييرها وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخير نساءه فاختره ؛ ومن ذلك أن الله تعالى خيره صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبياً ملكاً وعرض عليه مفاتيح خزائن الدنيا وبين أن يكون نبياً مسكيناً فاختر المسكنة وهى أعلى المنزلتين ومن ثم أمره الله تعالى أن يغير زوجاته فربما كان فيهن من تكرهه المقام على الشدة تنزيهاً له ، ومما خص به النبي صلى الله عليه وسلم أن جعل أزواجه أمهات المؤمنين . قال الشافعى : معنى قوله تعالى : « وأزواجه أمهاتهم » فى معنى دون معنى وأراد به أن أزواجه اللاتى مات عنهن لا يحل لأحد نكاحهن ومن استحل ذلك كان كافراً .

أما اذا تزوجها ولم يدخل بها ثم فارقها كالكلبية التى قالت : « أعود بالله منك » فقال لها : لقد استعذت بمعاذ الحقى بأهلك » فقيل : انه تزوجها

عكرمة بن أبى جهل في خلافة الصديق أو خلافة عمر فهم برجمها ، ف قيل له : انه لم يدخل بها فخلى عنها ؛ وقيل : ان الذى تزوج منها الأشعث بن قيس الكندى • وقال القاضى أبو الطيب : الذى تزوجها المهاجر بن أبى أمية ولم ينكر أحد ذلك فدل على أنه اجماع ، ومما خص به النبى صلى الله عليه وسلم أن الله فضل زوجاته على نساء العالمين « يا نساء النبى لستن كأحد من النساء ان اتقيتن » وقوله : « يا نساء النبى من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين » الى قوله تعالى : « وتعمل صالحاً فوّتها أجرها مرتين » فجعل حدهن مثلى حد غيرهن لكمالهن وفضيلتهن كما جعل حد الحر مثلى حد العبد وكذلك حسناتهن مضاعفة لهن تفضيلاً لهن وتثريفاً ، وقد قال الشافعى في كتاب أحكام القرآن الذى رواه عنه البيهقى : وأبان من فضله - من المباشرة بينه وبين خلقه - فرض عليهم طاعته فى غير آية من كتابه ، وافترض عليه أشياء خففها عن خلقه ، قال العمرانى • وهذا أوضح معنى مما نقله المزنى والله تعالى أعلم •

الحكمة فى خصوصيته صلى الله عليه وسلم بأكثر من أربع

وعلة تزوجه بكل واحدة

كتب بعض المعاصرين من الأعلام رسائل ترد على مفتريات العقادين من النصارى واليهود والملاحدة الذين يزعمون أن شريعة الاسلام هى أول شريعة أقرت تعدد النساء ومن هؤلاء الأعلام المرحوم السيد رشيد رضا والدكتور أحمد الحوفى وقد جاء فى هذه البحوث •

أن الامبراطور قسطنطين وابنه قد عددا النساء والامبراطور فلافيوس فالنتيان سن قانوناً يبيح التعدد ، أباح فيه لرعاياه جميعاً أن يتزوجوا ما شاءوا وكان ذلك فى منتصف القرن الرابع الميلادى ولم يعترض عليه أحد من قساوسته ورؤساء دينه •

وأن المنذر بن الحارث بن أبى جبلة الغساني الذى كان بطريقاً وحامياً للكنيسة الشرقية تزوج نساء كثيرات ، وكذلك النعمان بن المنذر ملك الحيرة تزوج عدة نساء حتى بعد تنصره •

ولما أشرق نور الإسلام كان في ثقيف رجال عند كل منهم عشر نسوة ، أسلم بعضهم مثل غيلان بن سلمة بن عبد الله ومسعود بن عامر فنزل كل منهم عن ست زوجات وأمسك أربعة وكان عند قيس بن الحارث ثمانى نسوة وعند نوفل بن معاوية خميس فخيرهما النبي صلى الله عليه وسلم في أربع وكان عند أبي سفيان ست نسوة وعند صفوان بن أمية مثلهن وكان عند المغيرة بن شعبة زوجات كثيرات حيث تزوج بسبعين امرأة أو ثمانين أو تسعاً وثمانين أو ثلاثاً وتسعين وقد نزل من أسلم منهم عما زاد على أربع وأمسك عليه ما أباح الله له .

زوجات النبي صلى الله عليه وسلم

السيدة خديجة رضى الله عنها

لم يتزوج النبي صلى الله عليه وسلم قبل زواجه بها وقضى أنقض شبابها وأشدّها نزوعاً الى المتعة — وما أيسرها عليه — هادئاً عفيفاً بغض الله اليه اللهو حتى ما كان منه بريئاً أو مباحاً .

وبقى صلى الله عليه وسلم الى الخامسة والعشرين حتى تاجر للسيدة خديجة بنت خويلد في مالها فأعجبتها أمانته وسيرته . وكانت رضى الله عنها من ذوات الحسب والثراء ، وكانت قد تزوجت مرتين في بنى مخزوم ، ثم خطبها كثير من كبار قريش فرفضتهم ؛ لأنها رأت أنهم يرغبون فيها لثرائها .

وكان صدى إعجابها بأمانة محمد وسيرته أن أرسلت اليه أختها أو صديقتها فقالت له : ما الذى يمنعك أن تتزوج ؟ قال : لست أملك ما أتزوج به . قالت : فإن كفيت ذلك ، ودعيت الى الجمال والكفاءة والمال والشرف ألا تجيب ؟ قال : فمن هى ؟ قالت : خديجة بنت خويلد . قال : فكيف لى بذلك ؟ قالت : على ذلك . فأعلن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم رضاه وهو يعلم أن خديجة تكبره بخمسة عشر عاماً أو أكثر ويعلم أنها تزوجت قبله مرتين — قال الدكتور الحوفى :

ثم تم زواج النبي صلى الله عليه وسلم بالسيدة خديجة فتواري فارق

السن أمام السعادة والوفاء وطيب العشرة والبهجة بالبنين والبنات اذ ولدت
له القاسم وعبد الله وزينب وأم كلثوم وفاطمة ورقية •

وانه ليسترعى النظر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان وهو يسعد بهذه
الحياة الزوجية معها يترك بيته الليلي قنات العدد يقضيها مفكراً متعبداً
في غار حراء ، ويحرص على التحنث في هذا الغار شهر رمضان من كل عام
حيث يحمل اليه ما قل من الطعام ، فلو أنه كان كلفاً بالنساء ما فارق بيته
الى غار قعر في جبل موحش يقضي به الليالي وحيداً فريداً لا يؤنسها الا
تفكيره وتبته ولقد توارى فارق السن بين النبي صلى الله عليه وسلم وزوجته
أمام السعادة الزوجية وأمام ما نهضت به السيدة الجليلة من مسارعها الى
التصديق برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وتثبيتها له ومشاركتها اياه
بنفسها وبمالها في البأساء والضراء الى أن اختارها الله تعالى •

فقد كانت أول من آمن به من النساء وكان لا يجد من المشركين ما يكره
الا خفت عنه وأيدته وهونت عليه •

ولن ينسى تاريخها لقاءها الحبيب حينما نزل عليه الوحي أول مرة وقد
عاد يرجف فؤاده فأخذت تواسيه قائلة : والله لا يفزيك الله أبداً انك لتضل
الرحم وتحمل الكل وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق ، ثم انطلقت
به الى ورقة بن نوفل ابن عمها وكان امراً تنصر في الجاهلية وقالت : يا بن
عم اسمع من ابن أخيك فلما أخبره صلى الله عليه وسلم قال : ان هذا
الناموس الذي نزل الله على موسى •

على أن النبي صلى الله عليه وسلم عاش مكتفياً بالسيدة خديجة وحدها
خمساً وعشرين سنة أغنى بعده أن جاوز الخمسين وقضى زهرة عفتوانه معها
بينما هي تنحدر الى الشيخوخة والكبر فلما افتقدها وعمرها أربع وستون
أو خمس وستون سنة حزن عليها حزناً يليق بجلال النبوة وعظيم الوفاء •

ولم يزل طيلة حياته وفياً لها يعطر ذكراها بالثناء عليها في غير كتمان
لاعجابها بها وحده على طيب ذكرها على مسمع من زوجاته اللائي كن له بعد

ذلك حتى ان عائشة رضى الله عنها قالت : « ما غرت من امرأة مثل ما غرت من خديجة لكثرة ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم ايها ، حتى انه كان يذبح فيتتبع صدائق خديجة يهديها اليهن » .

وقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكاد يخرج من البيت حتى يذكر خديجة فيحسن الثناء عليها فذكرها يوماً من الأيام فأدركتني الغيرة فقلت : هل كانت الا عجزاً أبذلك الله خيراً منها ؟ فغضب صلى الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال : لا والله ما أيدلني الله خيراً منها ، آمنت بي اذ كفر الناس ، وصدقني اذ كذبني الناس ؛ وواستني في مالها اذ حرمني الناس ورزقني الله منها الولد ولم أرزق من غيرها ؛ قالت عائشة فقلت في نفسي : لا أذكرها بسوء أبداً ؛ ولقد توفيت خديجة رضى الله عنها قبل الهجرة بثلاث سنوات .

سودة بنت زمعة

أسلمت هي وزوجها وكان ابن عم لها السكران بن عمرو بن عبد شمس وخالفت بإسلامها قومها وأقاربها ثم هاجرت مع زوجها الى الحبشة في الهجرة الثانية فراراً من ايذاء المشركين لهما ؛ فلما عادا الى مكة توفي زوجها .

كانت سودة كبيرة السن ثقيلة بطيئة الحركة ، وكانت مشوقة القامة لا تستطيع أن تجد الكفء الذي يرضاها زوجة له ، وكانت حسية لا ترضى أن يتزوجها من لا يكافئها ولا يعادلها ، ولم تكن تستطيع أن ترجع الى أهلها الذين أسلمت على كره منهم لئلا يؤذوها ويردوها عن الاسلام .

فماذا فعل صلى الله عليه وسلم ؟ لقد كرمها اذ تزوجها قبل الهجرة بسنتين ولكنه لم يبن بها الا في المدينة أى بعد موت السيدة خديجة بثلاث سنين .

كان هذا الزواج كما هو واضح حماية لها من أذى قومها الغلاظ . وكان تكريماً لمبادرتها الى الاسلام وفرارها بدينها وصبرها على الاستمساك

بمقيدة التوحيد ، وكان مواساة لها عن زوجها ، ولم يخل هذا الزواج من
فهمة قومها عن هيجان عداوتهم واستمالتهم وتأليف قلوبهم لصيورتهم
أصهاراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهو اذن زواج تكريم ومراعاة
لمصالح الاسلام لا زواج استمتاع ولا استكثار .

ولقد قالت له صلى الله عليه وسلم وقد أدركت الفارق بينه وبينها في
السن وهي عجوز وأنها لا تشتهى ولا تشتهى فوهبت يومها لعائشة ،
وقالت : انما أريد أن أكون زوجتك في الجنة يا رسول الله .

عائشة بنت ابي بكر

أبو بكر الصديق حبيب الأثير ورفيقه في الغار وظهره في الجهاد ،
لقد بذل ماله ونفسه لنصرة الاسلام فكان أقرب الناس الى قلبه صلى الله
عليه وسلم وكان بمثابة وزيره الأول فيماذا يكرم النبي صلى الله عليه وسلم
صفية هذا وصديقه من أن يزيده قرباً الى قلبه وشرفاً الى شرفه لم يكن
ثمة أولى من أن يصهر اليه فيتزوج كريمته السيدة عائشة تزوجها وهو في
أشد الحاجة الى زوجة بعد وفاة خديجة بثلاث سنين ، لأن سودة لم تكن
أكثر من زوجة اسماً لا فعلاً ولقد أعلنت النبي صلى الله عليه وسلم بحالها
وأنه في حل من شأنها وأن أمنيتهما أن تكون زوجته في الجنة وأن تلقى الله
وهي زوجة نبي .

وهو صلى الله عليه وسلم صاحب بيت ولا بد للبيت من زوجة تدير
شئونه وترعى مصالحه وتعهده لياوى اليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو
صالح لماواه ، وتزيده أنساً وتعطر بيت النبوة العظيم بشذى من رقة الأنوثة
وحنانها وتحقق قوله تعالى في بيان بعض نعمه على عباده : « ومن آياته أن
خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة
ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » .

واذا كان آلاف من المسلمين والمسلمات يودون أن ينهضوا بخدمة بيت
النبي صلى الله عليه وسلم فانهم لا يكفلون طمأنينة البيت وهدوءه وراحته

ووقاره كما تكفله الزوجة ولا يستطيعون أن يحققوا ما جاء في الآية الكريمة
من معاني السكن والمودة والرحمة •

ثم ان معاشرته النبي صلى الله عليه وسلم لزوجته ولزوجات تتيح لهن
أن يعرفن كثيراً من التشريع والأحكام والحلال والحرام والمباح وتتيح لهن
سماع كثير من أصول هذه الأحكام في أحاديثه الشريفة صلى الله عليه وسلم
برواية أقرب الناس إليه عشرة •

على أن وجود زوجته في بيته صلى الله عليه وسلم كان مشجعاً للنساء
على أن يفدن الى بيته كما يفد الرجال ويسألن السيدة عائشة عما يتخرجن
من سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عندما يختص بالنساء • وقد كانت
رضي الله عنها فتاة ذكية سريعة الحفظ مشهورة برواية الحديث - ولقد
صنف العلماء مصنفات نافعة فيما استدركته عائشة على الصحابة - كما فعل
ذلك الزركشي في كتابه (الاجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة) ولقد
كانت مرجعاً لكبار الصحابة في الفتيا •

قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : ما أشكل علينا أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألنا عائشة الا وجدنا عندها منه علماً
وقال مسروق رأيت مشيخة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونها
عن الفرائض •

ولم يقتصر تفوقها على رواية الحديث وعلى الفقه فحسب ، بل كانت
فصيحة اللسان قوية البيان حافظة لكثير من القوائد ، حتى ان هشام
ابن عروة حدث عن أبيه أنه قال : (ما رأيت أحداً أعلم بفقه ولا بطب ولا
بشعر من عائشة) •

وحدث أبو الزناد فقال : انه ما رأى أحداً أروى للشعر من عروة وان
عروة قيل له : ما أكثر روايتك فقال : وما روايتي في رواية عائشة ما كان
ينزل بها شيء الا أنشدت فيه شعراً •

فهي رضى الله عنها قديرة على حفظ السنة واستيعابها وفهمها قديرة على حفظ كثير من الأخبار الخاصة بحياة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وفي خلواته ، وقديرة على تفهم ما لا يستطيع غيرها من النساء أن يفهمه ؛ ولقد كان لزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة خير كثير للإسلام وللمسلمين من رجال ونساء .

حفصة بنت عمر

تلك هي ابنة وزيره وظهيره ونصيره الذي كان بمثابة وزيره الثاني بعد الصديق . كان زوجها الأول خنيس بن حذافة السهمي قد توفي جريحا في غزوة بدر فذكرها عمر لصديقه أبي بكر لعله أن يتزوجها ، فسكت أبو بكر فاستاء عمر ، ثم عرضها على صديقه عثمان بن عفان وكانت زوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توفيت فقال عثمان : ما أريد أن أتزوج اليوم لأنه كان يريد أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعز على عمر اعراض صديقه أبي بكر وعثمان ، فذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكا اليه أمرهما فتدارك الرسول صلى الله عليه وسلم ما داخل نفس عمر منها وأتاح له خيراً مما كان يريد اذ قال له : يتزوج حفصة من هو خير من عثمان ويتزوج عثمان من هي خير من حفصة ، ثم خطبها النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر وتزوجها سنة ثلاث وتزوج عثمان أم كلثوم .

فهذا الزواج ضرب من رآب الصدع وعلاج النفس والحفاظ على صفاء الصلات التي بين الاخوة المقربين اليه صلى الله عليه وسلم فكان تكريماً لعمر كما كان زواج عائشة تكريماً لأبي بكر وكان زواجه صلى الله عليه وسلم بها تكريماً لعمر ، يدل عليه أنه لما بلغه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق نساءه ومنهن حفصة حثا التراب على رأسه وقال : ما يعبأ الله بعمر وابنته بعد هذا ، ولم يسكن جأشه حتى علم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلقهن .

أم سلمة رضى الله عنها

هي هند بنت أبي أمية حذيفة بن المغيرة المخزومي ، تزوجها صلى الله عليه وسلم سنة اثنين بعد غزوة بدر وكانت زوجة لأبي سلمة عبد الله ابن عبد الأسد بن مخزوم لقد كانت هذه السيدة من السابقات الى الاسلام وكانت أول من هاجر الى الحبشة مع زوجها ثم عادا وهاجرا الى المدينة وشهد زوجها غزوة بدر ، وكان فارس القوم ثم اشترك في غزوة أحد فأصابه جرح مات منه .

كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وأبي سلمة صلة أخرى حميمة لأنه ابن برة بنت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه أخوه من الرضاعة ، وكانت أم سلمة حين مات زوجها كبيرة السن كثيرة الأولاد ، ولهذا لما خطبها أبو بكر وعمر بعد موت زوجها اعتذرت بكبر سنها وكثرة عيالها وشدة غيرتها .

فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرعاها بنفسه جزاء لها على ما قدمت هي وزوجها للاسلام كما ترعى الدول المعاصرة أسر الشهداء بوسائل شتى من التكريم والتقديم والايتار ورأى أن يواسيها وأن يتكفل بأبنائها وهو يرى حزنها شديداً على زوجها ، وقال لها : « اللهم آجرني في مصيبتى وارزقنى خيراً منها » قالت : فرزقنى الله تعالى خيراً من أبى سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج ابنها سلمة أمامة بنت حمزة ابن عبد المطلب التى كان يتنافس عليها على وجعفر وزيد .

وأم سلمة هي التى قالت للنبي صلى الله عليه وسلم حين خطبها : فى خلال ثلاث : أنا كبيرة السن وأنا امرأة معيلة وأنا امرأة شديدة الغيرة فقال صلى الله عليه وسلم « أنا أكبر منك سنأ وأما العيال فالى الله وأما الغيرة فأدعو الله فيذهبها عنك » وقد كان .

زينب بنت خزيمة من بنى عامر بن صعصعة

هي التى كانت تدعى فى الجاهلية أم المساكين ، وكانت زوجة للطفيل ابن الحارث بن عبد المطلب الذى استشهد يوم أحد ولم تكن ذات جمال

أو صبا فقد تجاوزت سن الشباب • وقد تزوجها صلى الله عليه وسلم رعاية لها ، وحداً عليها ، واشفاقاً على أبنائها ؛ وتعويضاً عن فقد زوجها في حومة الجهاد ، ولم تنش مع النبي صلى الله عليه وسلم الا شهرين أو ثلاثة أشهر ثم توفيت •

جويرية بنت الحارث الخزاعية

كان أبوها سيد بنى المصطلق وقد جمع جموعاً كثيرة لمحاربة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما التقى الجمعان في غزوة المريسيع أو غزوة بنى المصطلق سنة خمس من الهجرة عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام فأبوا فحاربهم وافتنصر عليهم •

حينئذ وقعت جويرية وكان اسمها برة وكانت زوجة لمسافع بن صفوان المصطلقى في سهم ثابت بن قيس فكاتبتها على سبع أواق من ذهب ، فلم تجدها ولم تجد معيناً لها غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضت اليه وقالت : يا رسول الله أنا بنت الحارث بن أبى ضرار سيد قومه ، وقد أصابنى من الأمر ما لم يخف عليك ف وقعت في سهم ثابت بن قيس فكاتبتك على نفسى وجئت استعينك فقال لها صلى الله عليه وسلم هل لك فى خير من ذلك ؟ قالت : وما هو يا رسول الله ؟ قال : أفضى عنك كتابتك وأتزوجك ؟ قالت : نعم قال : قد فعلت •

وخرج الخبر الى الناس وعلموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج بنت الحارث فقال بعضهم لبعض لقد صاروا أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن تبقى سباياهم فى ملكنا ، وأطلقوا ما فى أيديهم من سبايا بنى المصطلق • لهذا قالت السيدة عائشة رضى الله عنها : لا نعلم امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية •

وكان اسمها برة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم الى جويرية • فلم يلبث بنو المصطلق أن أسلموا وأن صاروا فى صفوف المدافعين عن الاسلام بعد أن كانوا فى صفوف أعدائه الألداء • ومعنى هذا أن زواج النبي صلى

الله عليه وسلم بجويرية لم يكن الا لخير الاسلام وقوة المسلمين والاستكثار
من أنصار الدعوة •

ام حبيبة بنت ابي سفيان بن حرب

اسمها رملة أسلمت على الرغم من أيها وهاجرت مع زوجها عبيد الله
ابن جحش الى الحبشة لكن زوجها تنصر هناك وأرادها أن تتابعه فأبت
ففارقها ومات •

فبم يكافىء النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أسلمت على الرغم من أيها
وهو من ألد أعداء النبي صلى الله عليه وسلم وأقواهم ؟ بم يكافىء امرأة
هاجرت الى الحبشة فراراً باسلامها مستهينة بما تلقى من آلام العنصرية
والمخاطر والحاجة للحفاظ على دينها ؟ بم يكافىء امرأة تنصر زوجها وهما
في الغربة وأرادها على أن تنصر مثله فرفضت ففارقها وتخلي عنها •

لم يجد النبي صلى الله عليه وسلم مكافأة لها وإعزازاً لشأنها وحماية لها
خيراً من أن يتزوجها وهي بالحبشة سنة ست أو سبع ، ولينقذها من ضيق
الغربة والوحدة والفقر لعله يتألف قلب أيها أحد زعماء الشرك وأعداء
الاسلام الألداء •

ولم تقدم من الحبشة الا عام الهدنة مع خالد بن سعيد في العام السابع
من الهجرة يوم فتح خيبر •

زينب بنت جحش بن رثاب

هي ابنة عمته أميمة بنت عبد المطلب •

ولزواج النبي صلى الله عليه وسلم منها قصة خلط فيها ذوو الغفلة
تخليطاً يأباه الواقع وينفر منه الحق ، ثم جاء بعض خصوم الاسلام فتلققوا
هذا التخليط وضخموه محاولين أن يثيروا غباراً حول نزاهة رسول الله صلى
الله عليه وسلم كأنما يجهلون أن غبارهم لن يتجاوز أقدامهم التي أثارته ،
فمن أين له أن يبلغ الجوزاء •

حقائق تبطل ترهات الباطل وتخرس المبطلين

ان زيد بن حارثة الكلبي كان قد أصابه سبأ في الجاهلية فاشترته السيدة خديجة بنت خويلد ووهبتة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتبناه بمكة قبل النبوة وهو ابن ثمان ، ثم علم أبوه حارثة مكانه فخرج لقتلته ولقي النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم مخيره ، فان اختاركم فهو لكم وان اختارني فوالله ما أنا بالذي أختار على من اختارني أحدا .

وعرف زيد أباه وعمه ولكنه اختار البقاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعله زيد خرج به الى الحجر فأشهد الناس ان زيدا ابنه يرث كل منهما الآخر فطابت نفس حارثة ونفس أخيه وعرف زيد بأنه ابن محمد حتى جاء الاسلام ونزل قوله تعالى : « ادعوهم لآبائهم » الآية هـ من سورة الأحزاب .

فدعى من يومئذ زيد بن حارثة ودعى الأديعاء لآبائهم . ثم علم النبي صلى الله عليه وسلم من الوحي أن زيدا سيتزوج زينب ثم يطلقها ثم يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعده لا بطل ما تعارف عليه العرب من تحريم زوجة المتبنى ، فخطب لزيد زينب ابنة عمته فأبت وأبى أخوها عبد الله ، لأنها شريفة حسيبة وزيد عبد حرره النبي صلى الله عليه وسلم فنزل قوله تعالى : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالا مبينا » .

فلم تجد زينب وأخوها بدا من الخضوع لما قضاه الله ورسوله ، فزوجها رسول الله زيدا ودفع هو مهرها ثيابة عن زيد ستين درهما وحمارا وملحفة ودرعا وازارا ، وخمسين مدأ من طعام وثلاثين صاعا من تمر .

لكن زينب لم تستطع أن تنسلخ من زهوها بشرف نسبها فكانت تتعالى على زوجها زيد ، وتفتخر عليه وتجفوه وتسمعه ما يؤذيه ، حتى انها كما قالوا تمنعت عليه أن يلامسها كما يلامس الزوج زوجته فجاء يوما الى

رسول الله فقال : يا رسول الله ، ان زينب قد اشتد على لسانها فأريد أن أطلقها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك عليك زوجك واتق الله في أمرها ولا تطلقها .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم من الوحي أن زيدا سيطلق زينب وأنه سيتزوجها من بعده لأن هذا الزواج تشريع الهى حكيم يبطل ما جرى عليه العرب من تحريم زوجة المتبنى كما يحرمون زوجة الابن .

وكان زواج النبي صلى الله عليه وسلم من زينب سنة خمس هو القدوة العملية التى تحل ما حرموه على أنفسهم مما لا حرمة فيه . ولم يكن أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم يصلح لأن يبطل بعمله نظاماً شائعاً أخذوا أنفسهم به ، اذ اعتقدوا أجيالاً متعاقبة أن زوجة الابن المتبنى تحرم على متبنيه كما تحرم زوجة الابن الحقيقى ، وجروا على هذه العقيدة وقهذوها ، فاقتضى ابطالها عملاً ايجابياً يبلغ من القوة والشهرة الى المكانة التى تكفل القضاء على عقيدة سابقة وتفتح عيون الناس وقلوبهم الى هذا التشريع الجديد .

فلم يكن بد من أن ينزل القرآن الكريم بابطال عقيدة العرب وبمطالبة النبي صلى الله عليه وسلم أن يتولى بنفسه وبعمله تحقيق ابطالها . وقد يقال : لماذا لم ينزل القرآن الكريم بابطال عقيدتهم بغير أن يكلف النبي صلى الله عليه وسلم أن يتولى هذا الابطال بنفسه ؟ .

والجواب على هذا أن العقيدة لخطورتها وشيوعها واستقرارها ما كان يقدر على ابطالها الا تشريع عملى يكلف بتنفيذه المبلغ للشريعة والمطبق لها والحارس عليها والقدوة المثلى وهو النبي صلى الله عليه وسلم لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبح بما علمه من الوحي لزيد ولا لغير زيد ، خشية من أقاويل الناس ، وحياء من قولهم ان محمداً تزوج امرأة ابنه .

لهذا عاتب الله نبيه على أن يخفى نفسه ما علمه من الوحي وخشى الناس ، لأن الله تعالى هو الحقيق بأن يخشاه فى كل شأن من شئونه فيفعل ما أباحه له وأذن له فى عمله وكان الأولى به حينما شكأ اليه زيد أن يصمت أو أن

يفوض الأمر إليه في شأن زينب * وهذا هو معنى قوله تعالى : « واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً وكان أمر الله مفعولاً » الآية ٣٧ من سورة الأحزاب *

وقوله : أنعم الله عليه أى بالاسلام وأنعمت عليه بالعق والرياسة والتبني تخفى في نفسك ما الله مبديه : تكتم ما أوحى إليك من طلاقها وزواجك بها . حرج : ضيق وحرمة * أدعيائهم : أولادهم من التبني *

ثم جاء بعد العتاب تقرير حقيقة هي أنه لا لوم على النبي صلى الله عليه وسلم أن يفعل ما أمره الله به ، لأن هذا هو الطريق الذي أمر أنبياءه السابقين أن يسلكوه وأمر الله نافعاً لا معقب له *

وجاء بعد هذا التقرير عتاب آخر ضمنى في ذكره تعالى أن الأنبياء السابقين الذين سلكوا الطريق الإلهي المرسوم كانوا يبلغون رسالات الله ويخشونه وحده ، ولا يأبهون بأحد من الناس فلم يكن عليهم حرج في الإقدام على ما أباحه لهم ووسع عليهم فيه من زواج وغير زواج ، وقد كانت لهم زوجات مهائر وزوجات سرايرى قال تعالى : « ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له ، سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدراً مقدوراً » الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله وكفى بالله حسيباً *

وبهذا التشريع العملى التطبيقي الناجز الذى احتل رسول الله ثقله حسم القرآن الكريم العلاقة بين المتبنى ومتبناه والصلة بين المتبنى وزوجة متبناه فبين أن الابن من التبني ليس ولداً لمن تبناه ، وإن جرى عرف العرب على نسبه إليه *

وأراد القرآن الكريم أن يثبت بطلان ما تعارف عليه العرب فضرب لهم مثالين محسوسين أولهما أنه تعالى لم يخلق في جسد واحد قلبين ، وثانيهما

أن الله جعل المرأة الواحدة أما للرجل وزوجة له ، وإن حرم هو زوجته على نفسه بقوله أنت على كظهر أمي وكذلك لا يكون إنسان ابناً لرجلين ، أحدهما والده الحقيقي ، والآخر الذي تبناه ؛ وإنما يكون ابناً لرجل واحد الذي نسله وهو الذي يجب أن ينسب إليه .

وقد ترتب على هذا أن المتبنى لا يرث شيئاً من مال الرجل الذي تبناه ، وأن زوجة المتبنى لا يرث شيئاً من مال الرجل الذي تبناه ، وأن زوجة المتبنى لا تحرم على متبنيه قال تعالى : « ما جعل الله لرجل من قليلين في حوفه ، وما جعل أزواجكم اللائى تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدى السبيل . ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله ، فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم ، وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً » .

على أن زواج النبی صلی الله علیه وسلم من زینب لم یخل من مكافأة لها على خضوعها لأمر الله ورسوله وقبولها الزواج من زيد العبد العتيق ، وهى حسیة أباً وأماً فی مجتمع یقدر الحسب والنسب الى حد المغالاة .

ولقد كان على المرجفين والمصدقين لأباطيل القصة التى تثير الريب أن يسائلوا أنفسهم هذه الأسئلة هل كان النبی صلی الله علیه وسلم یجهل زینب أو یخفى علیه جمالها وهى بنت عمته ، وهو الذى خطبها لزيد ؟ بل هو الذى أجبرها على الرضا بزيد :

ولماذا زوج زیداً من زینب ولم یتزوجها هو مع أنه لو شاء لكان یسیراً علیه ایما یر ؟ وأیضا أولى بمكاته أن یتزوج بنت عمته ابتداء وهى بكر أم أن یخلف علیها مولاه الذى أعتقه ؟ وهل من المعقول أن یتخرج النبی صلی الله علیه وسلم من هذا الزواج الذى أوحى الله به الیه فلا یذیع خبره خشية من الناس فی الوقت الذى لا یتخرج أن یقول الناس فیہ انه أعجب بجمال زوجة مولاه وخلفه علیها .

ومتى كان النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذى يعمل أعباء الرسالة العظمى خلى البال ليأسره جمال النساء فلم يبق منفذ لأى شبهة في هذا الزواج الذى كان بأمر من الله تعالى ليحل للناس ما حرموه على أنفسهم وليشرع لهم قانوناً جديداً يلغى ما وضعوه .

وان الآيات القرآنية الكريمة لتتطرق بالخبر كله في جلاء ، وتكشف عن الغرض من هذا الزواج كشفاً ينقض ما حاكه القصاص وذوو الغفلة ثم ضخمة أعداء الاسلام .

صفية بنت حبي بن اخطب

يهودية تزوجها اثنان من اليهود أولهما سلام بن مشكم وثانيهما كنانة ابن الربيع بن أبى الحقيق ، وقد وقعت في السبايا في غزوة خير سنة سبع فطلب دحية الكلبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية من السبايا فقال له : اذهب فخذ جارية فأخذ صفية .

حينئذ جاء الصحابة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله انها بنت سيد بنى قريظة وبنى النضير فما تصلح الا لك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لدحية : خذ جارية من السبايا غيرها وخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أن يعيدها الى قومها ، وأن يعتقها ويتزوجها فاختارت الزواج منه صلى الله عليه وسلم . وكانت قد رأت في المنام وهي زوجة لكنانة أن قمراً وقع في حجرها فقضت رؤياها على كنانة فقال لها : لا تأويل لهذا الا أنك تتمنين الزواج من ملك الحجاز محمد ولطم وجهها لطمه خضرت عينيها فلما جاءوا بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى الأثر بعينيها فسألها ما هو ؟ فأخبرته هذا الخبر .

فأى حرج على النبي صلى الله عليه وسلم في أن يؤوى الى حماه سبية هي بنت سيد قومها ؟

انها لو صارت الى سواه لبقيت طيلة حياتها تشعر بالمرارة والخزى وهبوط المكانة ويكفى للدلالة على هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم هزل

عليها يوماً وهي تبكي فقال لها : ما يبكيك ؟ قالت : بلغني أن عائشة وحفصة تنالان مني ، وتقولان : نحن خير من صفية لأننا بنات عم رسول الله وأزواجه ، فقال لها : ألا قلت لهن : كيف تكن خيراً مني وأبي هارون وعمي موسى وزوجي محمد ؟ وأي حرج على النبي صلى الله عليه وسلم في أن يتزوج امرأة سبية خيرها بين أن يعتقها ويردها إلى قومها ، وأن تكون زوجة له فأقرت أن تكون زوجة له .

ميمونة بنت الحارث بن حرق الهلالية

لهذه السيدة صلات بكثير من أشرف العرب ، وذلك أن لها أخوات شقيقات هن : أم الفضل لبابة الكبرى ، زوجة العباس بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ولبابة الصغرى زوجة الوليد بن المغيرة أم خالد ابن الوليد وعصمة زوجة أبي بن خلف الجمحي وعزة زوجة زياد ابن عبد الله الهلالي .

ولها أخوات لأُمها هن : أسماء بنت عميس زوجة جعفر بن أبي طالب ثم أبي بكر الصديق بعد استشهاد جعفر في مؤتة وقد ولدت لأبي بكر محمد ولدت في حجة الوداع - وسلمى بنت عميس زوجة حمزة بن عبد المطلب وسلامة بنت عميس زوجة عبد الله بن كعب بن منبه الخزاعي ، فما السبب في زواج النبي صلى الله عليه وسلم بها ؟ .

مات زوجها الثاني فلقى العباس بن عبد المطلب النبي صلى الله عليه وسلم وهو يعتمر عمرة القضاء وقال له : يا رسول الله تأيمت ميمونة بنت الحارث فهل لك في أن تتزوجها ؟ فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي خبر آخر أنه لما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خيبر وتوجه إلى مكة معتمراً سنة سبع ، وقدم عليه جعفر بن أبي طالب من الحبشة خطب له جعفر ميمونة بنت الحارث فأجابت وجعلت أمرها إلى العباس فزوجها النبي صلى الله عليه وسلم .

ولابد أن نلاحظ في هذا الزواج عدة ملائسات .

١ - أن احدى شقيقاتها زوجة العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم وأن احدى أخواتها لأمتها زوجة لجعفر بن أبي طالب وأخرى زوجة لحمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم والعباس وحمة وجعفر من أقرب الأقارب اليه صلى الله عليه وسلم ومن أحبهم اليه ومن أعظمهم ولاء له وللإسلام .

٢ - أن العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم وجعفر ابن عمه عرضاها على النبي صلى الله عليه وسلم عرضاً صريحاً يستغيان تشریفها وتشریف نفسيهما وقد أبى كرمه صلى الله عليه وسلم ووفاءه إلا أن يجيب .

٣ - أن أخواتها الشقيقات وغير الشقيقات زوجات لسادة أشراف من الغير للإسلام أن يظاهروه بسبب هذه المصاهرة .

٤ - أنه لم يكن في هذه السيدة ما يفرى لأنها امرأة ثيب تزوجت مرتين .

• - وأنها هي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وفيها نزل قوله تعالى : « يا أيها النبي انا أحللتنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما آفأ الله عليك ، وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين » فلم يكن كرم أخلاقه ليتفاضى عن رغبة حبيبه عمه العباس وابن عمه جعفر ، ولا ليخس امرأة وهبت نفسها له ولا ليسد الطريق أمام أمل في تقوية الإسلام والمسلمين فتزوجها وكان اسمها برة فسمها ميمونة .

مارية القبطية

بعث النبي صلى الله عليه وسلم حاطب بن أبى بلتعة بكتاب الى المقوقس حاكم الاسكندرية ومصر سنة ست يدعو الى الاسلام فتلقى الرسول والكتاب لقاء حسناً ، وبعث الى النبي صلى الله عليه وسلم هدايا منها مارية القبطية للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ومعها أختها سيرين وخصى يقال له المأبور وقيل : انه بعث معها أربع جوار .

فوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم سيرين لحسان بن ثابت فولدت
له ابنة عبد الرحمن واتخذ النبي صلى الله عليه وسلم مارية حليّة فولدت
له ابنة ابراهيم ، فما الذي كان ينتظر غير ذلك ؟ •

هل كان يليق بالنبي صلى الله عليه وسلم أن يرد مارية وهى مهداة اليه
باسمه ؟ ان المقوقس تلقى كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ورسوله بالحنى
وزاد مع هذا أنه أهدي هدايا قلا مندوحة من قبولها فى ظرف يسعى فيه
النبي صلى الله عليه وسلم الى نشر الدين وافتتاح الميادين ، واجتذاب
القلوب وكثرة الأنصار •

وهل كان من حميد السلوك أن يهبها لغيره وقد أرسلها المقوقس اليه
خاصة ؟ لو أنه فعل ذلك لأساء الى المقوقس والى مارية ، لأن عمله هذا
رفض للهبة أو ترفع عن قبولها وإباء •

فلم يبق الا أن تكون حليّة مرضاة للمقوقس وارضاء لها وتطبيقا عمليا
للاستحلال •

النتائج العامة التى أثمرتها الدراسة

(أولا) ان زواج النبي صلى الله عليه وسلم كان للدين لا للدنيا وكان
للحكمة لا للهوى ولتوطيد الدعوة ونشرها لا للمتعة والاستطراف
والاستكثار •

فقد ابتغى من زواجه بالسيدة خديجة ما يبتغيه كل انسان وما ابتغاه كل
رسول من قبل أن يكون له بيت وزوجة وأبناء وأسباط •

وذلك أنه كان يعمد حيناً الى أن يزيد القريب الى قلبه قرابة ، وأن
يضيف الى حبيه محبة ، والى أليفه ألفة ، والى المخلص لله ورسوله
اخلاصاً ، وكان يتوخى ثارة أن يستكثر من الأصهار ليناصروا ويؤازروا
دين الله فى مجتمع يعتد بالمصاهرة صلة حميمة تستوجب النصرة والوفاء •

وكان يقصد مرة الى أن يفسح المجال أمام المسلمين الغالبين ليطلقوا
الأسرى والسبايا من قبيلة عظيمة مهزومة من الغير للإسلام أن يرضوها
لتسلم وتظاهر الاسلام •

وكان يريد مرة أن يكرم امرأة مسنة لا ارب للرجال فيها وهبت نفسها
له فيضمها الى زوجاته تشريفاً لها كما أرادت •

وكان يتننى تارة أن يكرم قوماً أرادوا أن يشرفوا بمصاهرته ، ولهذا
حزن عمر أشد الحزن لما قيل له : ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة
ولم يفرج كربه الا لما علم الحقيقة كذلك ود على بن أبى طالب وهو ابن
عمه وربييه وزوج ابنته أن يزوجه أخته أم هانئ بنت أبى طالب لكنها
خشيت أن تقصر في القيام بما يجب له من حقوق ، لأنها ذات أبناء يشغلونها
عن واجبات الزوج •

وكان صلى الله عليه وسلم يقصد حيناً أن تخفف المصاهرة من حدة العدو
وحقنه لعله أن يرعوى عن غيه أو يزدجر •

وكان يقصد حيناً الى المواساة والتعويض والى التشجيع على الجهاد
الباسل ، فيتزوج الأيم التى فقدت زوجها وعائلها في الدفاع عن الاسلام ،
لأن في زواجه بها خيراً لها ولبنيتها وفيه اطمئنان المجاهدين على مصير زوجاتهم
وأبنائهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين سيرعونهم اذا استشهد
عائلوهم ، وما من شك في أن هذا الاطمئنان يدفعهم الى الجهاد ، والاستشهاد
فى نفوسهم أعز من الحياة •

(ثانياً) وقد اتضح من تفصيل زواجه صلى الله عليه وسلم أنه لم
يتزوج بعد أن توفيت السيدة خديجة الا وهو في أول العقد السادس ،
وهذه سن لا تواتى الكلف بالنساء ، ولا الشغف باللذات الجسدية ،
واتضح أنه لم يتزوج الا بعد أن مضت على وفاتها ثلاث سنوات •

(ثالثاً) وتبين أن زوجاته جنياً - ما عدا السيدة عائشة - ثيبات وأن
أكثرهن مسنات فلماذا لم يتخيرهن كلهن أو لماذا لم يتخير بعضهن من

الفتيات الأبيكار الحسان ، وقد كان ذلك ميسوراً عليه أيما يسر لو أراد ،
 وأيهما أخطى عند الرجل الظمان الى النساء ؟ البكر أم الثيب والفتاة أم
 المعجوز ؟ أليس الزواج بالثيبات وبالمسنات دليلاً قاطعاً على أن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان أبعد الناس عن الكلف بالاستمتاع الجسدي والظما
 الجنسي كما افترى خصومه وخصوم الاسلام .

(رابعاً) وليس من شك في أن زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أفدن الاسلام بكثير من الحقائق الوثيقة والأحكام في الأصول والفروع .

وهن اللاتي روين أحاديثه الشريفة التي قالها في بيته ولم يسمعها غيرهن
 وصححن رواية بعض ما سمعه غيرهن ، وقد حرصن على الرواية عن الرسول
 صلى الله عليه وسلم حتى ما كان من روايات أخرى كن حريصات على
 تحصيلها وحفظها ، وقد أخرج مسلم وغيره عن عروة بن الزبير « أن عائشة
 قالت لي : يا ابن أختي ان عبد الله بن عمرو مار بنا الى الحج فاذهب اليه
 فאלقه فان عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً » وقد عاد اليها
 عروة بحديث العلم « ان الله لا ينزع العلم انتزاعاً الحديث » فأخذت تناقشه
 وتحتج بحفظه وترسل له عروة في العام القابل حتى استقامت الرواية عندها
 فقالت : (قد والله صدق) وقال تعالى : « واذكرن ما يتلى في بيوتكن من
 آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفاً خبيراً » وقال صلى الله عليه وسلم :
 « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها » فرب حامل فقه غير
 فقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يصح به النكاح

لا يصح النكاح الا بولي فان عقدت المرأة لم يصح ، وقال ابو ثور : ان
 عقدت باذن الولي صح ، ووجهه انها من اهل التصرف ، وانما منعت من النكاح
 لحق الولي ، فاذا اذن زال المنع كالعبد اذا اذن له الولي في النكاح ، وهذا خطأ
 لما روى ابو هريرة رضي الله عنه رفعه « لا تنكح المرأة المرأة ، ولا تنكح المرأة

نفسها » ولأنها غير مأمونة على البضع لنقصان عقلها ، وسرعة انصرافها ، فلم يجز تفويضه اليها كالبلد في المال ، ويخاف المبد فإنه منع لحق المولى ، فإنه ينقص قيمته بالنكاح ، ويستحق كسبه في المهر والنفقة فزال المنع باذنه ، فإن عقد النكاح بغير ولي وحكم به الحاكم ففيه جهان :

(أحدهما) وهو قول أبي سعيد الاصطخري : أنه ينقض حكمه ، لأنه مخالف لنص الخبر : وهو ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له فان أصابها فلهما مهرها بما استحل من فرجها » . (والثاني) لا ينقض ، وهو الصحيح ، لأنه مختلف فيه فلم ينقض فيه حكم الحاكم كالشفعة للجار . وأما الخبر فليس بنص لأنه محتمل للتأويل ، فهو كالخبر في شفعة الجار ، فان وطئها الزوج قبل الحكم بصحته لم يجب الحد .

وقال أبو بكر الصيرفي : أن كان الزوج شافعيًا يعتقد تحريمه وجب عليه الحد كما لو وطئ امرأة في فراشه وهو يعلم أنها أجنبية ، والمذهب الأول لأنه وطئ مختلف في إباحته فلم يجب به الحد ، كالوطء في النكاح بغير شهود ، ويخالف من وطئ امرأة في فراشه وهو يعلم أنها أجنبية لأنه لا شبهة له في وطئها ، وإن طلقها لم يقع الطلاق . وقال أبو إسحاق : يقع لأنه نكاح مختلف في صحته ، فوقع فيه الطلاق كنكاح المرأة في عدة اختها ، والمذهب الأول ، لأنه طلاق في غير ملكه فلم يصح كما لو طلق أجنبية .

فصل وإن كانت المتكوجة أمة فوليتها مولاهما لأنه عقد على منفعتها فكان إلى المولى كالأجارة ، وإن كانت الأمة لامرأة زوجها من زوج مولاتها ، لأنه نكاح في حقها فكان إلى وليها كنكاحها ، ولا يزوجه المولى إلا بإذنها لأنه تصرف في منفعتها فلم يجز من غير إذنها ، فإن كانت المولاة غير رشيقة نظرت ، فإن كان وليها غير الأب والجد ، لم يملك تزويجها ، لأنه لا يملك التصرف في مالها وإن كان الأب أو الجد ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يملك . لأن فيه تقريرًا بمالها لأنها ربما حبلى وتلفت .

(والثاني) وهو قول أبي إسحاق : أنه يملك تزويجها لأنها تستفيد به .

المهر والنفقة واسترقاق ولدها ، وإن كانت المنكوحة حرة فوليا عصباتها
 وأولاهم الأب ثم الجد ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم العم ثم ابن العم ، لأن الولاية في
 النكاح تثبت لدفع العار عن النسب ، والنسب إلى العصبات ، فإن لم يكن
 لها عصب زوجها المولى المتفق ، ثم عصبه المولى ، ثم مولى المولى ، ثم عصبته ،
 لأن الولاء كالنسب في التعميب فكان كالنسب في التزويج ، فإن لم يكن فوليا
 السلطان ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « فإن اشتجروا فالسلطان ولي من
 لا ولي له » ولا يزوج أحد من الأولياء وهناك من هو أقرب منه ، لأنه حق
 يستحق بالتعميب فقدم فيه الأقرب فالأقرب كالمرث ، وإن استوى اتسان
 في الدرجة وأحدهما يدلى بالأبوين والآخر بأحدهما كإخوين أحدهما من الأب
 والأم والآخر من الأب ففيه قولان .

قال في القديم : هما سواء ، لأن الولاية بقرابة الأب وهما في قرابة الأب
 سواء وقال في الجديد : يقدم من يدلى بالأبوين لأنه حق يستحق بالتعميب
 فقدم من يدلى بالأبوين على من يدلى بأحدهما كالمرث ، فإن استويا في
 الدرجة والأدلاء فالمستحب أن يقدم أسنهما وأعلمهما وأورعهما ، لأن الأسن
 أخبر ، والأعلم أعرف بشروط العقد ، الأورع أحرص على طلب العطف ،
 فإن زوج الآخر صح لأن ولايته ثابتة ، وإن تشاحا أقرع بينهما لأنهما تساويا
 في الحق فقدم بالقرعة كما لو أراد أن يسافر بأحدى المراتين ، فإن خرجت
 القرعة لأحدهما فزوج الآخر ففيه وجهان ، القرعة (أحدهما) يصح لأن خروج
 القرعة لأحدهما لا يبطل ولاية الآخر . (والثاني) لا يصح لأنه يبطل قائمة
 القرعة .

الشرح حديث أبي هريرة رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي
 ولفظه « لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ، فإن الزانية هي التي
 تزوج نفسها » قال ابن كثير : الصحيح وقعه على أبي هريرة ، وقال
 ابن حجر : رجاله ثقات وفي لفظ للدارقطني : كنا نقول : التي تزوج نفسها
 هي الزانية . قال ابن حجر : فتبين أن هذه الزيادة من قول أبي هريرة ،
 وكذلك رواها البيهقي موقوفة في طريق ورواها مرفوعة في أخرى .

أما حديث عائشة رضي الله عنها فرواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
 والترمذي وحسنه وأبو عوانة وابن حبان والحاكم عن سليمان بن موسى عن

الزهرى عن عروة عن عائشة ، وقد أعل بالارسال وتكلم فيه بعضهم من جهة
 أن ابن جريج قال : ثم لقيت الزهرى فسألته عنه فأفكره ، وقد عبد
 أبو القاسم بن منده عدة من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين رجلا ، وذكر
 أن معمرأ وعبيد الله بن زحر تابعا ابن جريج على روايته إياه عن سليمان
 ابن موسى ، وأن قره وموسى بن عقبة ومحمد بن اسحاق وأيوب بن موسى
 وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهرى ، قال : ورواه
 أبو مالك الجنبى ونوح بن دراج ومنديل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة . وقد أعل ابن حبان وابن عدى وابن عبد البر
 والحاكم وغيره الحكاية عن ابن جريج بانكار الزهرى ، وعلى تقدير الصحة
 لا يلزم نسيان الزهرى له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه ، ويؤيد
 هذا الحديث ما رواه البخارى عن أبي موسى الأشعرى عن النبی صلى الله
 عليه وسلم « لا نکاح الا بولی » وما رواه أبو داود الطيالسى بلفظ :
 « لا نکاح الا بولی ، وأیما امرأة نکحت بغير اذن ولیها فکناها باطل ،
 باطل ، باطل ، فان لم یکن لها ولی فالسلطان ولی من لا ولی له » .

على أن حديث « لا نکاح الا بولی » هل يعد النفى متوجها الى الذات
 الشرعية لأن الذات الموجودة ، أعنى صورة العقد بدون ولی ليست بشرعية؟
 أم يتوجه الى الصحة التى هى أقرب المجازين الى الذات فيكون النکاح بغير
 ولی باطلا كما هو مصرح به فى حديث عائشة ، وكما يدل عليه حديث
 أبى هريرة المذكور فى أول الفصل لأن النہى يدل على التصاد المرادف
 للبطلان .

وقد ذهب الى هذا على وعمر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو
 هريرة وعائشة والحسن البصرى وابن المسيب وابن شبرمة وابن أبى لیلی
 والمرة وأحمد واسحاق والشافعى وجمهور أهل العلم ، فقالوا : لا یصح
 المقدم بدون ولی . وقال ابن المنذر : انه لا یعرف عن أحد من الصحابة خلاف
 ذلك .

وحكى فى البحر من كتب الزيدية وهو غير بحر المذهب للرويانى من
 أبى حنيفة أنه لا یعتبر الولی مطلقا لحديث : « الشیء أحق بنفسها من ولیها »

وسأتي . وأجيب بأن المراد اعتبار الرضى منها جمعا بين الأخيار وعن أبي يوسف ومحمد للولى الخيار فى غير الكفء . وتلزمه الاجازة فى الكفء . وعن مالك يعتبر الولى فى الرفعة دون الوضعية . وأجيب عن ذلك بأن الأدلة لم تفصل . وعن الظاهرية أنه يعتبر فى البكر فقط ، وأجيب عنه بأن الأدلة لم تفرق . وقال أبو ثور : يجوز لها أن تزوج نفسها باذن وليها آخذاً بمفهوم قوله : « وأيما امرأة نكحت بغير إذن وليها » .

ويجاب عن ذلك بحديث أبى هريرة الذى ساقه المصنف فى أول الفصل ، والمراد بالولى الأقرب من العصبة من النسب ثم من السبب ثم من عصته . وليس لذوى السهام ولا لذوى الأرحام ولاية . وهذا مذهب الجمهور . وروى عن أبى حنيفة أن ذوى الأرحام من الأولياء ، فإذا لم يكن ثم ولى أو كان موجوداً وعصل انتقل الأمر الى السلطان لأنه ولى من لا ولى له كما أخرجه الطبرانى من حديث ابن عباس . وفى اسناده الحجاج ابن أرطاة .

قال الشافعى رضى الله عنه فى باب « لا نكاح الا بولى » من الأم : زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج أختاً له ابن عم له ، فطلقها ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضي عدتها فأبى معقل . وقال : زوجتك وأثرتك على غيرك فطلقها ، لا أزوجه أبداً فنزل : « إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن » يعنى فانقضى أجلهن يعنى عدتهن « فلا تعضلوهن » يعنى أولياءهن « أن ينكحن أزواجهن » أن يطلقوهن ولم يتسوا طلاقهن ، وما أشبه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ، ولا أعلم الآية تحتل غيره لأنه انما يؤمر بأن لا يعضل المرأة من له سبب الى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء ، والزواج إذا طلقها فانقضت عدتها فليس بسبيل منها فيعضلها ، وإن لم تنقض عدتها فقد يحرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه ، وهذا أقوى ما فى القرآن من أن للولى مع المرأة فى نفسها حقاً ، وأن على الولى أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف . قال الشافعى وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل أخبرنا مسلم وسعيد وعبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن

عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فان أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها » وقال بعضهم في الحديث : فان اشتجروا وقال غيره منهم : فان اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال : أخبرني عكرمة بن خالد قال : جمعت الطريق ركبا فيهم امرأة ثيب فقلت رجلا منهم أمرها فزوجها رجلا فجلد عمر ابن الخطاب الناكح ورد نكاحها .

قال الشافعي : فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلا نكاح لها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل ، وان أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي صلى الله عليه وسلم وقال العمراني في البيان : وهذا الخبر - يعنى حديث عائشة - دليل على من خالفنا إلا أبا ثور فإنه يقول : لما أبطل النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها بغير إذن وليها دل على أنه يصح باذن وليها .

ودليلنا عليه أن المراد ههنا بالاذن لغيرها من الرجال بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها ولم يفرق بين أن يكون ذلك باذن الولي أو بغير اذنه .

إذا ثبت هذا فإن أصحابنا قد ذكروا في حديث عائشة فوائد :

- ١ - أن للولي شركا في بضعها لأنه أبطل نكاحها بغير اذنه .
- ٢ - أن الولاية ثابتة على جميع النساء لأن لفظ أى مراد به العموم
- ٣ - أن الصلة جائزة في الكلام لقوله « أيما » ومعناه أى امرأة .
- ٤ - أن للولي أن يوكل في عقد النكاح .
- ٥ - أن مطلق العكاح في الشريعة ينصرف الى العقد ، لأن المعنى أيما امرأة عقدت .
- ٦ - جواز اضافة النكاح إليها .

- ٧ - أن اسم النكاح يقع على الصحيح والفاسد .
- ٨ - أن النكاح الموقوف لا يصح لأنه لو كان صحيحاً لما أبطله .
- ٩ - أن الشيء إذا كان بيناً في نفسه جاز أن يؤكد بغيره لأنه لو اقتصر على قوله : فنكاحها باطل لكان بيناً ، فأكّد بالتكرار ، وهو كقوله تعالى : « فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة » وكقوله تعالى : « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمنناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة » .
- ١٠ - وطء الشبهة يوجب المهر .
- ١١ - أن اللبس كناية عن الوطء .
- ١٢ - أنه إذا مس سائر بدنّها غير الفرج فلا مهر عليه .
- ١٣ - قال الصيمري : أن القبل والذبر سواء لأن كلاً فرج .
- ١٤ - أنه لا فرق بين الخصى والفحل .
- ١٥ - لا فرق بين قوى الجماع وضعيفه .
- ١٦ - أنه لا فرق بين أن ينزل أو لا ينزل .
- ١٧ - لا فرق بين أن يجامعها مرة أو مراراً .
- ١٨ - أنه يجوز أن يثبت له وعليه حتى يجهل قدره .
- ١٩ - أن النكاح الفاسد إذا لم يكن فيه جماع فلا مهر فيه .
- ٢٠ - أن مهر المثل يتوصل إلى العلم به .
- ٢١ - أن المهر يجب مع العلم بتحريم الوطء ومع الجهل به لأنه لم يفرق
- ٢٢ - المكره يجب عليه المهر لأن المكره مستحل لفرج المكره .
- ٢٣ - أن المهر لا يجب إلا بخلوة ، لأنه شرط للمس في الفرج .
- ٢٤ - أنه لا حد في وطء الشبهة .
- ٢٥ - قال الشيخ أبو حامد : أن النسب يثبت بالوطء في الشبهة .

٢٦- أن العدة تجب على الموطوءة بالشبهة لأن النسب إذا لحق به
أوجب العدة .

٢٧- أن تحريم المصاهرة يثبت بوطء الشبهة .

٢٨- أن المرأة يجوز أن يكون لها جماعة أولياء لقوله صلى الله عليه
وسلم : « فان اشتجروا » فهذا اخبار عن جمع .

٢٩- أن السلطان ولي من لا ولي لها .

٣٠- أن الأولياء اذا عضلوا المرأة عن النكاح انتقلت الى السلطان ،
لأن الاختلاف المراد في الخبر أن يقول كل واحد منهم : لا أزوجها بل زوجها
أنت فأما اذا قال كل واحد منهم : أنا أزوجها دونك ، فلا تنتقل الى
السلطان .

فرع اذا تزوج الرجل امرأة من نفسها ثم ترافعا الى حاكم
شافعي أو حنبلي لأن الظاهر من مذهب أحمد بطلان النكاح بغير ولي
وشاهدين كما في المعنى لابن قدامة - فان كانا لم يترافعا الى حاكم حنفي
قبله حكم الشافعي بفساده وفرق بينهما لأنه يعتقد بطلانه ، وإن كانا قد
ترافعا قبله الى حاكم حنفي فحكم بصحته فهل ينقض الشافعي حكمه ؟
فيه وجهان :

قال أبو سعيد الاصطخري : ينقض حكمه ويحكم بفساده ، لأن حكمه
مخالف لنص النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم
(فنكاحها باطل) .

(والثاني) وهو الأصح - أنه لا يصح حكمه بفساده ، لأن حكم الأول
وقع بما يسوغ فيه الاجتهاد فهو كالحكم بالشفعة للجار .

فرع وان تزوج رجل امرأة من نفسها ووطنها ، فان لم يعلم
بتحريم الوطء بأن كان جاهلا لا يعلم تحريمه أو عاميا فقلد مجتهدا يرى
تحليله ، أو كان الواطئ حنفيا يرى تحليله فلا حد عليه لأنه موضع شبهة .
وان كان الواطئ شافعيا يعتقد تحريمه فيه وجهان :

قال أبو بكر الصيرفي : عليه الحد لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البغى من أنكحت نفسها بغير ولي ولا بينة » قال في المغنى شرح مختصر الخرقى : ولا حد في وطء النكاح الفاسد سواء اعتقد حله أو حرمة . وعن أحمد ما يدل على أنه يجب الحد بالوطء في النكاح بلا ولي إذا اعتقد حرمة ، وهو اختيار السمرقندي من أصحاب الشافعي لما روى الدارقطني بإسناده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ، إن الزانية هي التي تزوج نفسها » .

وبإسناده عن الشعبي قال : « ما كان أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أشد في النكاح بغير ولي من علي رضي الله عنه كان يضرب فيه » ولخير عمر الذي فيه « أنه جلد الناكح » ولا مخالف له ، ولأن أكثر ما فيه حصول الاختلاف في إباحته ، وذلك لا يوجب إسقاط الحد فيه كشرب النبيذ .

(والثاني) وهو قول أكثر أصحابنا ، وهو المذهب أنه لا حد عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « ادروا الحدود بالشبهات » وحصول الاختلاف في إباحته من أعظم الشبهات ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب الحد في حديث عائشة .

وأما قوله في رواية الدارقطني « فإن الزانية هي التي تزوج نفسها » فقد أخرجه أيضاً البيهقي . وقال ابن كثير : الصحيح وقعه على أبي هريرة . وفي لفظ للدارقطني كنا نقول التي تزوج نفسها هي الزانية .

قال الحافظ ابن حجر : فتبين أن هذه الزيادة من قول أبي هريرة ، وكذلك رواها البيهقي موقوفة في طريق ورواها مرفوعة في أخرى . فتسميتها بالبغى أو الزانية إذا صحت روايات الرفع حمل على سبيل المجاز لتعلق بعض حكم البغى عليها وهو تحريم الوطء فأما جلد عمر لها فكان

على جهة التعزيز لا على جهة الحد ، بدليل أنه جلد المنكح وهو بالاجماع لا حد عليه .

وأما النيذ فالفرق بينهما أن هذا الوطء بين الزنا والوطء في النكاح الصحيح وشبهه بالوطء في النكاح الصحيح أكثر بدليل أنه يجب فيه المهر والعدة ويلحق به النسب ، وإنما يشبه الزنا بتحريم الوطء لا غير ، فكان الحاقه بالوطء في النكاح الصحيح في إسقاط الحد أولى والنيذ ليس له إلا أصل واحد يشبهه وهو الخمر لأنه شراب فيه شدة مطربة وليس في الأثرية ما يشبه الخمر غيره فألحقناه به .

فرع ولو تزوج رجل امرأة من نفسها ثم طلقها فهل يقع الطلاق عليها ؟ فيه وجهان :

قال أبو إسحاق المروزي : يقع عليها طلاقه لأنه نكاح مختلف في صحته فوقع فيه الطلاق ، كما لو تزوج امرأة ودخل بها وطلقها طلاقاً بائناً ثم يتزوج أختها أو عمتها قبل انقضاء عدة الأولى ، فإن نكاح الثانية مختلف في صحته ، لأن مذهبنا أنه يصح ، ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنه لا يصح ، ولو طلق الثانية لوقع عليها الطلاق وإن كان مختلفاً في نكاحها فكذلك هذه مثلهما .

(والوجه الثاني) وهو المنصوص : أنه لا يقع عليها طلاقه ، لأن الطلاق قطع الملك ، فإذا لم يقع هناك ملك لم يقع الطلاق ، كما لو اشترى عبداً شراء فاسداً ثم أعتقه ، ويخالف إذا تزوج امرأة ودخل بها في عدة أختها فإن النكاح عندنا صحيح فلذلك وقع عليها الطلاق وههنا النكاح عندنا غير صحيح فلم يقع عليها الطلاق .

فرع النكاح الموقوف على الإجازة لا يصح عندنا سواء كان موقوفاً على إجازة الولي أو الزوج أو الزوجة ، فالموقوف على إجازة الولي أن يتزوج الرجل امرأة من رجل ليس بولي لها ، ويكون موقوفاً على إجازة وليها ، أو تزوج الأمة نفسها أو العبد نفسه بغير إذن السيد ، ويكون

موقوفاً على اذن السيد . وأما الموقوف على اجازة الزوج بأن يزوج الرجل امرأة بغير اذنه ، ويكون ذلك موقوفاً على اجازته وأما الموقوف على اذن الزوجة بأن يزوج الولي امرأة يشترط اذنها في النكاح بغير اذنها ويكون موقوفاً على اجازتها ، فجميع هذه الأنكحة لا تصح عندنا ، وبه قال أحمد رضي الله عنه .

وقال أبو حنيفة : تصح هذه الأنكحة ، فإن أجاز ذلك الموقوف على رضاه لزم ، وإن رده بطل ، وقال مالك : يجوز أن يقف النكاح مدة قريبة ، فإن تطاول الزمان بطل .

دليلنا ما قدمنا من أحاديث « فنكاحها باطل » وحديث « أيما عبد تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر » .

فروع المرأة لا تتوكل في قبول النكاح ولا في ايجابه ، وقال أبو حنيفة : إذا وكل الولي امرأة في ايجاب النكاح أو وكلها الزوج في القبول صح . دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها » وهذا عام وروى عن ابن عمر وابن عباس وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة رضي الله عنهم أنهم قالوا : « المرأة لا تقبل عقد النكاح ولا مخالف لهم ، وروى عن عائشة رضي الله عنها « أنها حضرت نكاحاً فخطبت ثم قالت : اعقدوا فإن النساء لا يعقدن » فدل على انه الاجماع .

فروع إذا كانت المنكوحة حرة فأولى الولاية بتزويجها الأب لأن سائر الأولياء يدلون به ، ولأن القصد بالولي طلب الحظ لها والأب أشفق عليها . وأطلب للحظ لها من غيره ، فإن لم يكن أب وهناك جد أو أب أو جد من أجداد الأب الوارثين وإن علا فهو أولى من الأخ .

وحكى عن مالك أنه قال : الأخ أولى من الجد . دليلنا أن الجد له ولادة وتعصيب فكان مقدماً على الأخ كالأب ، فإن قيل : هلا قلتم ان الجد يساوى الأخ في الولاية كما قلتم في الميراث ؟ قلنا : الفرق بينهما أن الميراث مستحق بالتعصيب المحض ، ولهذا قدم الابن على الأب في الميراث ، والأخ يساوى

الجد في التعصيب أو هو أقوى من الجد في التعصيب ، بدليل أنه يعصب أخواته وإنما لم يقدم عليه في الميراث للاجماع فلذلك سوينا بينهما في الارث ، والولاية في النكاح تستحق بالشفعة وطلب الحظ بدليل أن الابن لا ولاية له على أمه لذلك . والجد أكثر شفقة عليها من الأخ فكان أولى ، فإن عدم الأجداد من قبل الأب انتقلت الولاية الى الاخوة للأب والأم أو الأب ثم بنيهم ويقدمون على الأعمام وبنيهم لأنهم يدلون بالأب ، والأعمام يدلون بالجد ، والأب أقرب من الجد ؛ فإن عدم الأخ وبنوهم انتقلت الولاية للأعمام ثم الى بنيهم ، ويقدمون على أعمام الأب وبنيهم ، لأن الأعمام يدلون بالجد ، وأعمام الأب يدلون بابن الجد وعلى هذا يقدم الأقرب فالأقرب كما قلنا في الميراث .

فرع وإن اجتمع وليان أحدهما يدلى بالأب والأم ، والآخر يدلى بالأب كأخوين أو عيين، أو ابني عم أحدهما لأب وأم والآخر لأب ففيه قولان ، قال في القديم : هما سواء ، وبه قال مالك وأبو ثور ؛ لأن ولاية النكاح تستفاد بالاتساق الى الأب بدليل أن الأخ للأم لا ولاية له في النكاح ، وهما في الاتساق الى الأب سواء فاستويا في الولاية .

وقال في الجديد : إن المدلى بالأب والأم أولى ، وبه قال أبو حنيفة وهو الصحيح لقوله تعالى : « فقد جعلنا لوليه سلطاناً » ولو قتل رجل وله أخ لأب وأم أو أخ لأب كان القصاص للأخ للأب والأم دون الأخ للأب فثبت أنه لا ولاية له معه ولأنه حق يستحق بالتعصيب فقدم المدلى بالأبوين على المدلى بأحدهما كالارث . وهكذا القولان في التقدم في الصلاة على الميت وفي العقل ، وأما الارث والولاء والوصية للأقرب ، فإن المدلى بالأب والأم أولى قولاً واحداً ؛ وإن اجتمع ابنا عم أحدهما معق أو أخ فهل يقدم في ولاية النكاح وللصلاة على الميت والعقل ؟ فيه قولان كأخوين أحدهما الأب وأم والآخر لأب ، وإن اجتمع ابنا عم أحدهما خال لم يقدم قولاً واحداً ، إلا أنه لا مدخل للختولة في الميراث .

فرع وان اجتمع للمرأة أولياء في درجة واحدة كالأخوة أو بنينهم والأعمام أو بنينهم فالمستحب أن يقدم أكبرهم سنًا وأعلمهم وأورعهم لما روى أن حويصة ومحبيصة دخلا على النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ محبيصة بالكلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « كبر كبر » يعني قدم أخاك في الكلام لأنه أكبر سنًا منك ، ولأن الأكبر أخبر بالناس بمكان أولى ، والأعلم أعرف بشروط العقد . والأورع أحرص على طلب الحظ لها ، فان زوجها أحدهم باذنها من غير إذن الباقيين صح ، وان كان أصغرهم سنًا لقبوله صلى الله عليه وسلم اذا أنكح الوليان فالأول أحق ، ولأن كل واحد منهم ولي ، وان تشاجرا وقال كل واحد منهم : أنا أزوج ولم يقدموا الأكبر الأعلم الأورع أقرع بينهم لاستواء استحقاقهم في الولاية كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان اذا أراد أن يسافر باحدى نسائه أقرع بينهما » فان خرجت القرعة لأحدهم فزوج أو إذن لغيره من الأولياء الباقيين أو غيرهم صح وان زوج واحد ممن لم تخرج القرعة باذن المرأة فميه وجهان :

(أحدهما) يصح لأن خروج القرعة لأحدهما لا تبطل ولاية الباقيين كما لو زوجها أحدهم قبل القرعة .

(والثاني) لا يصح لأن الفائدة في خروج القرعة أن تتعين الولاية لمن خرجت له . فلو صححنا عقد غيره بغير إذنه لبطلت فائدة القرعة ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز للابن أن يزوج أمه بالبنة لأن الولاية ثبتت للأولياء لدفع العار عن النسب ولا نسب بين الابن والام ، وان كان لابن تعصيب بأن كان ابن ابن عمها جاز له أن يزوج لأنها يشتركان في النسب ، فان كان لها ابنا ابن عم أحدهما ابنا فعلى القولين في اخوين أحدهما من الاب والام والآخر من الاب .

فصل ولا يجوز ان يكون الولي صغيرا ولا مجنونا ولا عبدا لانه لا يملك العقد لنفسه فلا يملكه لغيره ، واختلف اصحابنا في المحجور عليه لسهه ، فمنهم من قال : يجوز ان يكون وليا لانه انما حجر عليه في المال خوفا من اضاعته وقد امن ذلك في تزويج ابنته فجاز له ان يفقد كالمحجور عليه للفلس ، ومنهم من قال : لا يجوز لانه ممنوع من عقد النكاح لنفسه فلم يجز ان يكون وليا لغيره ، ولا يجوز ان يكون فاسقا على المنصوص ، لانها ولاية فلم تثبت مع الفسق كولاية المال . ومن اصحابنا من قال : ان كان ابا او جبا لم يجز . وان كان فبرهما من العصبات جاز . لانه يفقد بالاذن فجاز ان يكون فاسقا كالوكيل .

ومن اصحابنا من قال : فيه قولان : (احدهما) لا يجوز لما ذكرناه . (والثاني) يجوز لانه حق يستحق بالتمصيب فلم يمنع منه الفسق كالمراث والتقدم في الصلاة على الميت ، وهل يجوز ان يكون اعمى ؟ فيه وجهان .

(احدهما) يجوز ، لان شعبيا عليه السلام كان اعمى وزوج ابنته من موسى صلى الله على نبينا وعليهم وسلم .

(والثاني) لا يجوز ، لانه يحتاج الى البصر في اختيار الزوج ، ولا يجوز للمسلم ان يزوج ابنته الكافرة ، ولا للكافر ان يزوج ابنته المسلمة لان الموالاة بينهما منقطعة ، والليل عليه قوله تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض » وقوله سبحانه : « والذين كفروا بعضهم اولياء بعض » ولهذا لا يتوارثان ويجوز للسلطان ان يزوج نساء اهل الذمة ، لان ولايته تعم المسلمين واهل الذمة ولا يجوز للكافر ان يزوج امته المسلمة ، وهل يجوز للمسلم ان يزوج امته الكافرة ؟ فيه وجهان : (احدهما) يجوز وهو قول ابي اسحاق وابي سعيد الاصطخري وهو المنصوص ، لانها ولاية مستفادة بالملك فلم يمنع منها اختلاف الدين كالولاية في البيع والاجارة . (والثاني) لا يجوز ، وهو قول ابي القاسم الدارمي لانه اذا لم يملك تزويج الكافرة بالنسب فلان لا يملك بالملك اولى) .

الشرح قال الشافعي رضى الله عنه : ولا يزوج المرأة ابنها الا ان يكون عصبة ، ويان ذلك ان الابن لا ولاية له على امه في النكاح من جهة

البنوة . وقال مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل
واسحاق رحمهم الله تعالى : ثبت له عليها ولاية النكاح بالبنوة ، واختلفوا
في ترتيب ولايته فذهب مالك وأبو يوسف واسحاق الى أنه مقدم على الأب ،
وذهب محمد وأحمد الى أن الأب مقدم عليه ، وذهب أبو حنيفة الى أنها
سواء .

دللتنا على أنه لا ولاية له أن بين الابن وأمه قرابة لا ينسب أحدهما الى
الآخر ولا ينتسبان الى من هو أعلى منهما ، فلم يكن له عليها ولاية كابن
الأخت .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولأن ولاية النكاح إنما وضعت طلباً
لحظ المرأة والاشفاق عليها والابن يعتقد أن تزويج أمه عار عليه فلا يطلب
لها العطف ، ولا يشفق عليها فلم يستحق الولاية عليها ، وإن كان ابنها من
عصبتها بأن كان ابن ابن عمها كان ولياً لها في النكاح لأنها لا ينسبان الى
من هو أعلى منهما فجاز له تزويجها كتزويج الأخ لأخته للأب ، وإن كان
لها ابنا ابن عم أحدهما ابنها ففيه قولان : (أحدهما) أنها سواء .
(والثاني) أن ابنها أولى كالقولين في الآخرين أحدهما لأب وأم والآخر
لأب ، وهكذا إذا كان ابنها مولاه أو كان حاكماً فله عليها ولاية من جهة
الولاء والحكم لا من جهة البنوة .

فرع وإن كانت له أخت لأم لا قرابة بينهما غير ذلك لم يملك
تزويجها . وقال أبو حنيفة في إحدى الروايتين : له تزويجها .
دللتنا أنه لا تعصيب بينهما فلم يملك تزويجها كالأجنبي .

فرع قال الشافعي في البويطي : لا يكون الولي الا مرشداً .
وقال في موضع آخر : وولي الكافرة كافر ، وهو يقتضي ثبوت الولاية
للفاسق ، واختلف أصحابنا في الفاسق هل هو ولي في النكاح أم لا ؟ على

خمسة طرق ، فقال الشيخ أبو حامد : الفاسق ليس بولي في النكاح قولاً واحداً .

وقال القفال : الفاسق يولي في النكاح قولاً واحداً . وقال أبو اسحاق المروزي ان كان الولي ممن يجبر على النكاح كالأب والجد في تزويج البكر لم يصح أن يكون فاسقاً لأنه يزوج بالولاية ، والولاية لا تثبت مع الفسق ، كفسق الحاكم والوصي وان كان ممن لا يجبر على النكاح كمن عدا الأب والجد من الأولياء ، وكتزويج الأب والجد للثيب صح تزويجه ، وان كان فاسقاً ، لأنه يزوج بأذنها فهو كالوكيل . ومن أصحابنا من قال : ان كان الفاسق مبدراً في ماله لم يجز أن يكون ولياً في النكاح ، وان كان رشيداً في أمر دينه كان ولياً في النكاح . ومن أصحابنا من قال فيه قولان : (أحدهما) أن الفاسق يولي في النكاح بكل حال . وهو قول مالك وأبي حنيفة لقوله تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم » وهذا خطاب للأولياء ، ولم يفرق بين العدل والفاسق ، ولأن الكافر لما ملك تزويج ابنته الكافرة - والمسلم الفاسق أعلا منه - فلان يملك تزويج وليته أولى .

(والثاني) لا يصح أن يكون ولياً بحال ، وهو المشهور من المذهب لقوله صلى الله عليه وسلم (لا نكاح الا بولي) وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : (لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل) ولا يخالف له ، والمرشد من أسماء المدح ، والفاسق ليس بممدوح ، ولأنه تزويج في حق غيره فنافاه الفسق في دينه كفسق الحاكم ، فقولنا تزويج ، احتراز من ولاية القضاة ، وقولنا : في حق غيره احتراز من تزويج الفاسق لأمرته فانه تزويج في حقه ، بدليل أنه يجب له المهر . وقولنا في دينه ، احتراز من تزويج الكافر لابنته الكافرة ، لأنه ليس بفاسق في دينه ، ولأن الولي انما اشترط في العقد ثلاثا تحمل المرأة شهوتها على أن تلتقي نفسها في أحضان غير كفء ، وتزوج نفسها في العدة ، فيلحق العار بأهلها وهذا المعنى موجود في الفاسق لأنه لا يؤمن أن يحمله فسقه على أن يضع المرأة في أحضان غير كفء ، ويزوجها في العدة ، فيلحق العار بأهلها ، فلم يجز أن يكون ولياً .

وأما الآية فلا نسلم له أنها تنصرف إلى الفاسق لأنه ليس بولي عندنا ،
فإن سلمنا فإن عمومها مخصص بالخبر وأما الكافر فأنما يصح أن يزوج
أمنته الكافرة إذا كان رشيداً في دينه لأنه مقر عليه بخلاف الفاسق .

إذا ثبت هذا وقلنا الفاسق ليس بولي فقد قال المسعودي : واختلف
أصحابنا في الفسق الذي يخرج عن ولاية النكاح ، فمنهم من قال : شرب
الخمير فحسب ، لأنه إذا كان يشربها فانه يسيل إلى من هو في مثل حاله ،
ومنهم قال : جميع الفسق بمثابته .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وإن كان الولي سقيماً أو
ضعيفاً غير عالم بموضع الخط ، أو سقيماً مؤلماً أو به علة تخرجه عن الولاية
فهو كمن مات ، فإذا صلح صار ولياً . قال أصحابنا : أما السفيه فله تأويلان
(أحدهما) أنه أراد الصغير . (والثاني) أراد به الشيخ الذي قد ضعف
ظهره عن معرفة موضع الخط . وأما السقيم فمن كان به سقم شديد قد
نقص ظهره وأخرجه عن طلب الخط . وأما المؤلم وهو صفة السقيم ، وهو
السقيم الذي اشتد به الألم إلى أن أخرجه عن النظر . وروى « أو سقيماً
مولى » فيكون معناه السقيم الذي صار مولى من قلة تميزه . وأما الذي
به علة فالمراد به إذا قطعت يده أو رجله أو أصابه جرح عظيم أخرجه عن
حده التمييز ، فإن ولايته نزول ، فإن زالت هذه الأسباب عادت ولايته ،
لأن المانع وجود هذه الأسباب فزال المانع بزوالها .

فرع قال أبو علي الطبري : إذا كان الولي يجن يوماً ويفيق
يوماً ، أو يغمى عليه يوماً ويفيق يوماً ، فهل يخرج ذلك من الولاية ؟ فيه
وجهان . وأما السكران فإن قلنا إن الفاسق ليس بولي وهذا فاسق .
وإن قلنا : الفاسق ولي فهل يخرج السكران من الولاية ؟ فيه وجهان
كالجنون غير المطبق والاحرام في الحج هل يخرج من الولاية ؟ فيه
وجهان ، فإن قلنا يخرج زوجاً من دونه من الأولياء ، وإن قلنا لا يخرج
زوجها السلطان . وأما الآخرين إذا كان له إشارة مفهومة كأن ولياً في
النكاح ، وإن لم يكن له إشارة مفهومة فليس بولي في النكاح .

فرع وهل يصح أن يكون الأعمى ولياً في النكاح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح لأنه قد يحتاج إلى النظر في اختيار الزوج لها ، لئلا يزوجها بعميب أو دميم . (والثاني) يصح ، وهو الصحيح لأن شعيماً عليه السلام كان أعمى وزوج ابنته من موسى عليه السلام .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وولي الكافرة كافر ولا يكون المسلم ولي الكافرة إلا على أمته . ويبان ذلك أنه إذا كان للكافر ابنة مسلمة فانه لا ولاية له عليها ، فإن كان لها ولي مسلم تزوجه والا زوجها الحاكم لقوله تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » .

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يتزوج أم حبيبة بنت أبي سفيان وكانت مسلمة وأبو سفيان لم يسلم ، وكل النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري فتزوجها من ابن عمها خالد بن سعيد ابن العاص ، وكان مسلماً ، وإن كان للمسلم ابنة كافرة فلا ولاية له عليها لقوله تعالى : « والذين كفروا بعضهم أولياء بعض » فدل على أنه لا ولاية للمسلم عليها ، فإن كان لها ولي كافر زوجها للآية ، وإن لم يكن لها ولي كافر زوجها الحاكم لقوله صلى الله عليه وسلم : « فالسلطان ولي من لا ولي له » ولم يفرق بين المسلم وغيره ؛ ولأن ولايته عامة فدخل فيها المسلم والكافر .

فرع ان كان للمسلم أمة كافرة فهل له عليها ولاية في النكاح ؟ فيه وجهان : من أصحابنا من قال : له عليها ولاية ، وهو المنصوص في الأم ، لأنها ولاية مستفادة بالملك فلم يمنع اختلاف الدين كالفسق لما لم يؤثر في منع تزويج أمته ، فكذلك كفرها . ومنهم من قال : ليس بهولي لها ، لأنه لم يملك تزويج ابنته الكافرة فلان لا يملك تزويج أمته الكافرة أولى . وحمل النص على الولاية في عقد البيع والاجارة ، والأول أصح ، وإن كان للكافر أمة مسلمة فهل له أن يزوجه ؟ قال ابن الصباغ : فيه وجهان كما قلنا في تزويج المسلم لأمته الكافرة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان خرج الولي عن أن يكون من أهل الولاية بمسقى أو جنون انتقلت الولاية الى من بعده من الأولياء لأنه بطلت ولايته فانتقلت الولاية الى من بعده كما لو مات ، فان زال السبب الذي بطلت به الولاية عادت الولاية لزال السبب الذي أبطل ولايته ، فان زوجها من انتقلت اليه قبل أن يعلم بعود ولاية الأول ففيه وجهان بناء على القولين في الوكيل إذا باع ما وكل في بيعه قبل أن يعلم بالفعل ، وان دعت المنكوحة الى كفؤ ففضلها الولي زوجها السلطان لقوله صلى الله عليه وسلم : « فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » ولأنه حق توجه عليه تدخله النيابة . فإذا امتنع قام السلطان مقامه كما لو كان عليه دين فامتنع من أدائه ، وان غاب الولي الى مسافة تقصر فيها الصلاة زوجها السلطان ولم يكن لمن بعده من الأولياء أن يزوج لاني ولاية الغائب بأقية ؛ لهذا أو زوجها في مكانه صح العقد وإنما تعذر من جهته فقام السلطان مقامه ، كما لو حضر وامتنع من تزويجها ، فان كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ففيه وجهان .

(أحدهما) لا يجوز تزويجها إلا بإذنه لأنه كالحاضر .

(والثاني) يجوز للسلطان أن يزوجها لأنه تعذر استئذانه فاشبه إذا كان في سفر بعيد ، ويستحب الحاكم إذا غاب الولي وصار التزويج اليه أن يأذن لمن تنتقل الولاية اليه ليزوجها ليخرج من الخلاف ، فان عند أبي حنيفة أن الذي يملك التزويج هو الذي تنتقل الولاية اليه) .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : ولا ولاية لأحد وثم أولى منه وجملته ذلك أنه إذا كان للمرأة وليان أحدهما أقرب من الآخر ، فان الولاية للأقرب فان زوجها من بعده من يصح . وقال مالك : يصح . دليلنا أنه حق مستحق بالتعصيب فلم يثبت للأبعد مع الأقرب كالميراث ، فان خرج الأقرب عن أن يكون ولياً باختلاف الدين أو الفسق أو الجنون أو الضعف انتقلت الولاية الى الولي الأبعد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة من ابن عمها مع وجود أبيها لكون أبيها كافراً . وإذا ثبت

ذلك فى الكفر كان الفسق والجنون والصغر مثله لأن الجميع يمنع ثبوت ولاية النكاح .

وان أعتق رجل أمة ومات وخلفت ابناً صغيراً وأخاً لأب كبيراً وأرادت الجارية النكاح ولا مناسب لها فلا أعلم فيها نصاً ، والذي يقتضى المذهب أن ولاية نكاحها لأخ المعتق ، لأن الولاية فى الولاء فرع عن ولاية النسب وولاية أبيه الميت لأخيه مادام الابن صغيراً . وكذلك ولاية المعتقة .

فرع وان زال السبب الذى أوجب قطع الولاية فى الأقرب عادت ولايته لأن المانع قد زال . فان كان الولى الأبعد قد زوجها قبل زوال المانع صح النكاح وان زوجها بعد زوال المانع وبعد علمه بزوال المانع لم يصح كما لو باع الوكيل ما وكل فى بيعه بعد العزل وبعد علمه بالعزل ، وان زوج بعد زوال المانع وقبل علمه بزواله ففيه وجهان بناء على القولين فى الوكيل اذا باع بعد العزل وقبل علمه بالعزل .

فرع وان دعت المرأة أن تزوج لكفؤ فامتنع الولى زوجها الحاكم . ولا تنتقل الى من عدا العاضل من الأولياء لقوله صلى الله عليه وسلم « فان اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له » ولأن النكاح حق لها فاذا تعذر ذلك من جهة وليها كان على الحاكم استيفاؤه ، كما لو كان على رجل دين فامتنع من بذله فان الحاكم ينوب عنه فى الدفع من مال الممتنع .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : فان كان أولاهم به مفقوداً أو غائباً غيبة بعيدة كانت أو قريية زوجها السلطان ، وجملة ذلك أنه اذا كان للمرأة أب أو جد فعاب الأب وحضر الجد ودعت المرأة الى تزويجها نظرت ، فان كان الأب مفقوداً بأن انقطع خبره ولا يعلم أنه حى أو ميت فان الولاية لا تنتقل الى الجد ، وانما يزوجه السلطان ، لأن ولاية الأب باقية عليها ؛ بدليل أنه لو زوجها فى مكانه لصح ؛ وانما تعذر بغيته فعاب الحاكم عنه ، كما لو غاب وعليه دين ، فان الحاكم ينوب عنه فى الدفع من ماله دون الأب .

وان غاب غيبة غير منقطعة بأن يعلم أنه حى نظرت — فان كان على مسافة

تقصر فيها الصلاة - جاز للسلطان تزويجها ، لأن في استئذانه مشقة فصار كالمفقود . وإن كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، فاختلف أصحابنا فيه . فمنهم من قال يجوز للحاكم تزويجها ، وهو المذهب ، لأن في استئذانه الحاق مشقة ، فهو كما لو كان على مسافة القصر .

ومنهم من قال : لا يجوز تزويجها لأنه في حكم الحاضر ، بدليل أنه لا يجوز له القصر والفطر ، فهو كما لو كان في البلد . هذا مذهبا وبه قال زفر وحكى ابن القاص قولاً آخر أن الولاية تنتقل إلى من بعده من الأولياء ، وليس بمشهور .

وقال أبو خنيفة ومحمد وأحمد بن حنبل : إن غاب الأب غيبة منقطعة جاز للجد تزويجها . وإن كانت غيبة غير منقطعة لم يجز للجد تزويجها . واختلف أصحاب أبي خنيفة في حد المنقطعة ، فمنهم من قال من الرقة إلى البصرة ، ومنهم من قال من بغداد إلى البصرة .

وقال محمد : إذا سافر من إقليم إلى إقليم ، كمن سافر من الكوفة إلى بغداد فهي منقطعة ، وإن كان في إقليم واحد فهي غير منقطعة . ومنهم من قال : المنقطعة الذي لا يجيء منه القافلة في السنة إلا مرة واحدة . ودليلنا أن كل ولاية لم تنقطع بالغية القريبة لم تنقطع بالغية البعيدة كولاية المال .

إذا ثبت هذا فإن الشافعي رضى الله عنه قال : وإن غاب الولي وأراد الحاكم تزويجها استحب له أن يستدعي عصابتها ، وإن لم يكونوا أولياء ، فإن لم يكن لها عصبات فدوى الأرحام والقرايات لها ، فيسألهم عن حال الزوج ويستشيرهم في أمره ليستطيع بذلك نفوسهم ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر نعيماً أن يشاور أم ابنته في تزويجها » وإن لم يكن لها ولاية ، فإن قالوا : إنه كفّر زوجها .

قال الشيخ أبو اسحاق : ويستحب له أن يأذن لمن تنتقل الولاية إليه ليزوجها ليخرج من الخلاف ، فإن زوجها الحاكم بنفسه أو أذن لأحد أو لم يشاورهم صح ذلك ، لأن الولاية له . قال الشافعي : ولا يزوجها ما لم

يشهد شاهدان أنه ليس لها ولي وليست في نكاح أحد ولا عدة . قال
المسعودي : من أصحابنا من قال : هذا واجب ، ومنهم من قال : هذا
مستحب والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز للأب والجد تزويج البكر من غير رضاها صغيرة
كانت أو كبيرة ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأمرها أبوها في نفسها » فدل
على أن الولي أحق بالبكر وإن كانت بالغة فالمستحب أن يستأذنها للخبر
« وأذننا صماتها » لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذننا
صماتها » ولأنها تستحي أن تأذن لأبيها بالنطق فجعل صماتها أذنًا ، ولا يجوز
لغير الأب والجد تزويجها إلا أن تبلغ وتأذن ، لما روى نافع « أن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون فذهبت أمها إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : إن ابنتي تكره ذلك فأمره رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يفارقها . وقال : لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمرهم ،
فإن سكنن فهو أذنهن فتزوجت بعد عبد الله ، المغيرة بن شعبه » ولأنه ناقص
الشفقة ولهذا لا يملك التصرف في مالها بنفسه ، ولا يبيع مالها من نفسه ،
فلا يملك التصرف في بضعها بنفسه ، فإن زوجها بعد البلوغ ففي أذنها
وجهاً :

(أحدهما) أن أذنها بالنطق لأنه لما افتقر تزويجها إلى أذنها افتقر إلى
نطقها بخلاف الأب والجد .

(والثاني) وهو المتخصص في الإماء وهو الصحيح : أن أذنها بالسكوت
لحديث نافع ، وأما الثيب فإنها إن ذهبت بكارتها بالوطء - فإن كانت بالغة
عاقلة - لم يجز لأحد تزويجها إلا بأذنها ، لما روت خنساء بنت خدام الأنصارية
« أن أباه زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك ، فذكرت لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فرد نكاحها » وأذنها بالنطق لحديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال « والبكر تستأذن في نفسها وأذننا صماتها » فدل

على أن اذن الثيب بالنطق ، وإن كانت صغيرة لم يجز تزويجها حتى تبلغ وتاذن لأن اذنها معتبر في حال الكبر فلا يجوز الافتيات عليها في حال الصغر ، وإن كانت مجنونة جاز للاب والجد تزويجها صغيرة كانت أو كبيرة لأنه لا يرجى لها حال تستأذن فيها ولا يجوز لسائر العصبات تزويجها لأن تزويجها اجبار وليس لسائر العصبات غير الأب والجد ولاية الاجبار ، فأما الحاكم فأنها إن كانت صغيرة لم تملك تزويجها لأنه لا حاجة بها إلى النكاح ، وإن كانت كبيرة جاز له تزويجها إن رأى ذلك لأنه قد يكون في تزويجها شفاء لها ، وإن ذهب بكثرتها بغير الوطاء ففيه وجهان :

(أحدهما) أنها كالوطوء لعموم الخبر . (والثاني) وهو المذهب أنها تزوج تزويج الأبكار لأن الثيب إنما اعتبر اذنها لذهاب الحياء بالوطء والحياء لا يذهب بغير الوطاء .

فصل وإن كانت المنكوحة أمة فالمولي أن يزوجه بكرة كانت أو ثيباً ، صغيرة كانت أو كبيرة ، عاقلة كانت أو مجنونة ، لأنه عقد يملكه عليها بحكم الملك ، فكان إلى المولى كالأجارة . وإن دعت الأمة المولى إلى النكاح ، فإن كان يملك وطئها لم يلزمه تزويجها لأنه يبطل عليه حقه من الاستمتاع ، وإن لم يملك وطئها ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يلزمه تزويجها لأنه تنقص قيمتها بالنكاح . (والثاني) يلزمه لأنه لا حق له في وطئها ، وإن كانت مكاتبه لم يملك السيد تزويجها بغير اذنها لأنه لا حق له في منفعتها ، فإن دعت السيد إلى تزويجها ففيه وجهان : (أحدهما) يجبر لأنها تستعين بالمهر والنفقة على الكتابة . (والثاني) لا يجبر لأنها ربما عادت إليه وهي ناقصة بالنكاح .

الشرح حديث ابن عباس رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي شيبة بلفظ « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها » وفي رواية لأحمد ومسلم وأبو داود والنسائي « والبكر يستأمرها أبوها » وفي رواية لأحمد والنسائي « واليتيمة تستأذن في نفسها » وفي رواية لأبي داود والنسائي « ليس للمولى مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر وصمتها اقرارها » قال الحافظ : ورجاله ثقات وأعل بالارسال ، وبفرد جرير بن حازم عن أيوب ، وبفرد حسين عن

جرير ، وأجيب بأن أيوب بن سويد رواه عن الثوري عن أيوب موصولا ، وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حباب عن أيوب موصولا ، وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء ، وعن الثاني بأن جريرا أتبع عن أيوب كما ترى . وعن الثالث بأن سليمان ابن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير ، وتفصل البيهقي عن ذلك بأنه محمول على أنه زوجها من غير كفاء .

وقد أخرج أحمد والبخاري وأصحاب السنن عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها ، وروى أحمد والشيخان وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن » ، قالوا : يا رسول الله وكيف أذننا ؟ قال : « أن تسكت » وأخرج أحمد والشيخان عن عائشة قالت « قلت : يا رسول الله تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت : إن البكر تستأمر فتستحي فتسكت ، فقال : سكاتها أذننا » وهو من أحاديث الفصل .

أما حديث نافع في قصة زواج عبد الله بن عمر من ابنة خالد فقد أخرجه أحمد والدارقطني عن ابن عمر بلفظ « توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص ، وأوصى إلى أخيه قدامة ابن مظعون ، قال عبد الله : وهما خالاي فخطبت إلى قدامة بن مظعون ابنة عثمان بن مظعون فزوجها ، ودخل المغيرة بن شعبة - يعني إلى أمها فأرغبها في المال فحطت إليه ، وحطت هوى الجارية إلى هوى أمها فأبتا حتى ارتفع أمرهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قدامة بن مظعون : يا رسول الله ابنة أخي أوصى بها إلى فزوجتها ابن عمتها فلم أقصر بها في الصلاح ولا في الكفاة ، ولكنها امرأة ، وإنما حطت إلى هوى أمها قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي يتيمة ولا تنكح إلا بأذننا ، قال : فاتترعت والله مني بعد أن ملكتها فزوجوها للمغيرة بن شعبة » وقد أورده الحافظ ابن حجر في التلخيص وسكت عنه ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : ورجال أحمد ثقات .

اما الأحكام فانه لا يخلو حال المراد زواجها من أن تكون حرة أو أمة ، فان كانت حرة نظرت ، فان كانت عاقلة فلا تخلو اما أن تكون بكراً أو ثيباً ، فان كانت بكراً فلا يخلو اما أن تكون صغيرة أو كبيرة ، فان كانت صغيرة جاز للأب تزويجها بغير اذنها بغير خلاف ، والدليل عليه قوله تعالى : « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائى لم يحضن » وتقديره وكذلك عدة اللائى لم يحضن ، وانما يجب على الزوجة الاعداد من الطلاق بعد الوطء فدل على أن الصغيرة التى لم تحض يصح نكاحها ، ولا جهة يصح نكاحها معها الا أن تزوجها أبوها .

وروت عائشة رضى الله عنها قالت : « تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع سنين ودخل بى وأنا ابنة تسع سنين » ومعلوم أنه لم يكن باذنها حكم فى تلك الحال ، فعلم أن أباهما تزوجها بغير اذنها فيجوز للأب والجد اجارها على النكاح ولا يجوز لغيرهما من الأولياء تزويجها قبل أن تبلغ .

وقال مالك : لا يجوز للجد . وقال أبو حنيفة : يجوز للأب والجد وسائر العصبات ، وللحاكم اجبارها على النكاح الا أنه اذا زوجها غير الأب والجد ثبت لها الخيار فى فسخ النكاح اذا بلغت .

دللنا على مالك أن للجد ولاية وتعييناً فجاز له اجبار البكر كالأب ، وعلى أبى حنيفة بما روى ابن عمر من حديث زواجه بابنة خاله عثمان ابن مظعون ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم انها يتيمة وانها لا تنكح الا باذنها . ولأن غير الأب والجد لا يلى مالها بنفسه فلم يملك اجبارها على النكاح كالأجنبي .

اذا ثبت هذا فقد قال الشافعى رضى الله عنه فى القديم : استحب للأب أن لا يزوجه حتى تبلغ لتكون من أهل الاذن . لأنه يلزمها بالنكاح حقوق . قال الصيمرى . اذا قاربت البلوغ وأراد تزويجها فالمستحب أن يرسل اليها نساء ثقات يظرن ما عندها ، فان كانت البكر بالغا فللاب والجد

اجبارها على النكاح وان أظهرت الكراهية ، وبه قال ابن أبي ليلى وأحمد
واسحاق .

وقال مالك : للأب اجبارها دون الجد ، وقال أبو حنيفة وأصحابه
والثوري والأوزاعي : لا يجوز لأحد اجبارها . دليلنا على مالك أن الجد
له تعصيب وولادة فملك اجبار البكر على النكاح كالأب ، وعلى أبي حنيفة
بقوله صلى الله عليه وسلم « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن
في نفسها واذنها صماتها » فلما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الثيب أحق
بنفسها من وليها دل على أن الولي أحق بالبكر ، والمراد بالولي هنا الأب
والجد بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « اليتيمة تستأمر في نفسها ، فإن
صمت فهو اذنها ، وإن أبت فلا جواز عليها » رواه أحمد وأبو داود
والنسائي والترمذي وصححه ، وأراد باليتيمة التي لا أب لها وسماها يتيمة
بعد البلوغ استصحاباً لاسمها قبل البلوغ ، فلما أوجب استئذان اليتيمة دل
على أن غير اليتيمة لا تستأذن ، ومن لها أب أو جد فليست يتيمة .

إذا ثبت هذا فإن زوج الأب أو الجد البكر البالغ فالمستحب لهما
استئذنها واذنها صماتها للخبر ، ولأنها تستحي أن تأذن بالنطق ، فإن لم
يستأذنها جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الثيب أحق بنفسها
من وليها ، والبكر تستأذن » فقصد بذلك التفرقة بينهما ، فلو قلنا : إن
استئذان البكر واجب لما كان بينهما فرق ، وإن زوج البكر البالغ غير الأب
والجد من الأولياء لم يصح حتى يستأذن ، وهو الجماع لا خلاف فيه ، وفي
اذنها وجهان .

(أحدهما) لا يحصل الا بنطقها ، لأن كل من يفتقر تكاها الى اذنها
افتقر الى نطقها مع قدرتها على النطق كالثيب وهو المذهب أنها اذا استؤذنت
فصمت كان ذلك اذناً منها في النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم « اليتيمة
تستأمر في نفسها فان صمتت فهو اذنها » لأنها تستحي أن تأذن بالنطق
بخلاف الثيب .

قال العمراني في البيان قال أصحابنا المتأخرون : فإن استأذنها وليها أن

زوجها بأقل من مهر مثلها أو بغير نقد البلد وصمتت لم يكن ذلك اذا منها في ذلك ، لأن ذلك مال فلا يكون صمتها اذا فيه . كما لو استأذنها في بيع مالها فصمتت ، بخلاف النكاح .

وان كانت المراد تزويجها ثيباً ظنرت - فان ذهبت بكارتها بالوطء في نكاح أو ملك أو شبهة - فان كانت بالغاً لم يجز لأحد من الأولياء اجبارها على النكاح سواء كان الولي أباً أو جداً أو غيرهما ، لما روى « أن خنساء بنت خدام الأنصارية زوجها أبوها وهي ثيب ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس للولي مع الثيب أمر » قال الشيخ أبو حامد : وهو اجماع لا خلاف فيه ، ولا يصح نكاحها الا باذنها ، ولا يصح اذنها الا بنطقها مع قدرتها على النطق لقوله صلى الله عليه وسلم : « والبكر تستأذن في نفسها واذنها صامتة » فلما جعل اذن البكر الصمت دل على أن اذن الثيب بالنطق ، فان كانت خرساء وأشارت الى الاذن بما يفهم منها صح تزويجها ، وان كانت الثيب صغيرة لم يجز لأحد من الأولياء تزويجها قبل البلوغ ، سواء كان الولي أباً أو جداً أو غيرهما .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز للأب والجدة وغيرهما من الأولياء اجبارها على النكاح ، والاجبار عندهم يختلف بصغر المنكوحه وكبرها ، وعندنا يختلف بكارتها وثبوتها .

دلينا قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس للولي مع الثيب أمر » ولم يفرق ، ولأنها حرة سليمة ذهبت بكارتها بجماع فلم تجبر على النكاح كالثيب الكبيرة . وقولنا (حرة) احتراز من الأمة ، وقولنا (سليمة) احتراز من المجنونة ، وقولنا (بجماع) احتراز من ذهبت بكارتها بوثبة أو غيرها .

فرع وان ذهبت بكارتها بالزنا فهو كما ذهبت بالجماع في النكاح ، فيكون حكمها حكم الثيب في الاذن . وقال أبو حنيفة : حكمها حكم البكر . دلينا أنها حرة سليمة ذهبت بكارتها بجماع ، فهو كما لو

ذهبت بنكاح وان ذهبت بكارتها بوثبة أو تعيس فيه وجهان : (أحدهما)
حكمتها حكم الموطوءة بنكاح لأنها ثيب (والثاني) حكمتها حكم البكر في
الاذن ، وهو المذهب ، لأن الثيب إنما اعتبر اذنها بالنطق لذهاب الحياء
بالوطء وهذا الحياء لا يذهب بغير الوطء بخلاف الزانية فانها اذا لم تستح
من مباحضة الرجال على الزنا والاقدام عليه لم تستح من النطق بالاذن .

وقال الصيمري : وان خلقت المرأة لا بكارة لها فهي كالبكر ، وان ادعت
المرأة البكارة أو الثبوبة قال الصيمري : القول قولها ، ولا يكشف عن الحال
لأنها أعلم بحالها .

فرع قال ابن الحداد : اذا زوج الرجل ابنته البكر البالغ بغير
اذنها فلما بلغها ذلك قالت : (أنا أخته من الرضاع) يعنى الزوج ، أو
(تزوجني أبوه قبله) أو غير ذلك من الأسباب المحرمة فالتقول قولها مع
يمينها ، ويبطال النكاح . وان كانت ثيباً فزوجها وليها بأذنها أو زوجها أبوها
وهي بكر بغير اذنها فمكن الزوج من وطئها ثم ذكرت سبباً يوجب التحريم
لم يقبل قولها كما قال الشافعي رضى الله عنه فيمن ضل له عبد فأخذه الحاكم
ورأى المصلحة في بيعه فباعه أو باعه عليه الحاكم لدين عليه وهو غائب ، ثم
قدم وادعى أنه أعتقه قبل ذلك ، قبل قوله فيه مع يمينه .

ولو بلغه المالك بنفسه أو باعه الحاكم عليه وهو حاضر لدين عليه امتنع
منه ثم ادعى بعد البيع أنه كان أعتقه أو وقفه لم يقبل قوله في ذلك ، فيمن
أصحابنا من صوب ابن الحداد ومنهم من خطأه وقال : لا يقبل قولها بحال ،
لأن لها غرضاً في اجبار الأزواج ، وربما كرهت زوجها وطلبت غيره ، ولا
تصدق على ما يوجب بطلان نكاحها ، كما اذا أقر العبد بجناية خطأ أو اتلاف
مال فانه لا يقبل .

فرع قال ابن الحداد « وان قالت امرأة وهي بالغ عاقلة : زوجني
أبى زيداً بشهادة شاهدين وصادقها زيد على ذلك فأنكر الأب أو الشاهدان
ذلك لم يلتفت الى انكار الأب أو الشاهدين ، لأن الحق للزوجين ، ولا حق

للأب ولا للشاهدين في ذلك فهو كما لو قال رجل : باع وكيلى دارى من فلان وأدعاه المشتري وأنكر الوكيل لم يلتفت الى انكاره فكذلك هذا مثله .

قال القاضى أبو الطيب : هذا على قول الشافعى رحمه الله فى الجديد أن النكاح ثبت بتصادق الزوجين ، وهو المشهور وأما على القول القديم فانه لا يثبت بتصادقهما الا ان كانا عريين .

فرع وان كانت المراد نكاحها مجنونة فان كان وليها أباً أو جدها زوجها على أى صفة كانت ، صغيرة أو كبيرة ، بكرأ أو ثيباً لأنهما يملكان إجبارها على النكاح ، وانما لم يجز لهما تزويج الثيب الصغيرة العاقلة لأنه يرجى لها أن تبلغ وتأذن ، ولم يجز لهما تزويج الثيب البالغة الا بإذنها لأنهما من أهل الاذن والمجنونة ليست من أهل الاذن ولا يرجى لها حال تصير فيه من أهل الاذن ، وان كان وليها غير الأب والجدة من العصبات لم يملك تزويجها ، لأن تزويجها إجبار وهم لا يملكون إجبارها على النكاح .

وان كان وليها الحاكم قال الشيخ أبو حامد : بأن لا يكون لها ولي مناسب ، أو كان لها ولي مناسب غير الأب والجدة فانه لا ولاية لهم عليها فى هذه الحالة ، وتنتقل الولاية الى الحاكم ، فان كانت صغيرة لم يجز للحاكم تزويجها لأنها لا حاجة بها الى التزوج فى هذه الحال . وان كانت كبيرة جاز له تزويجها لأن لها فى ذلك خطأ لأنها تحتاج اليه للعفة ويكسبها غنى ، وربما كان لها فيه شفاء . والفرق بين الحاكم وبين غير الأب والجدة من العصبات أنه يزوجه حكماً ، وبهذا يجوز له التصرف فى مالها ، والعصبات غير الأب والجدة يزوجهن بالولاية ولا ولاية لهم عليها ، هذا نقل أصحابنا البغداديين .

وقال الخراسانيون : المجنونة المطبقة ان كانت بكرأ فللاب والجدة تزويجها ، صغيرة كانت أو كبيرة ، وان كانت ثيباً ، فان بلغت مجنونة فلهما ذلك ، وان بلغت عاقلة فهل لهما تزويجها ؟ فيه وجهان بناء على أنه هل تعود ولاية المال لهما ؟ وفيه وجهان . وان كانت صغيرة ثيباً فوجهان ، وان كان جنونها غير مطبق وهى ثيب فهل لهما تزويجها فى يوم الجنون ؟ على وجهين . وأما غير الأب والجدة من العصبات فليس له تزويجها بحال ، وللحاكم أن

زوجها اذا كانت بالغة ، وهل يستأذن الحاكم غيره من العصابات ؟ فيه وجهان
وأما اذا كان المراد تزويجها أمة فعلى ما ذكر المصنف . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان ولي المرأة ممن يجوز له أن يتزوجها كابن عم ، والمولى
المتنق ، لم يجز أن يتزوجها من نفسه ، فيكون موجبا قابلا لأنه يملك الإيجاب
بالأذن فلم يجز أن يملك شطرى العقد كالوكيل في البيع ، فان أراد أن يتزوجها ،
فان كان هناك من يشاركه في الولاية زوجها منه ، وان لم يكن من يشاركه في
الولاية زوجها الحاكم منه ، وان أراد الامام أن يتزوج امرأة لا ولي لها غيره
ففيه وجهان .

(أحدهما) أن له أن يتزوجها من نفسه ، لأنه اذا فوض الى غيره كان غيره
وكيلا ، والوكيل قائم مقامه فكان ايجابه كايجابيه .

(والثاني) يرفعه الى حاكم ليتزوجها منه لان الحاكم يزوج بولاية الحكم
فيصير كما لو تزوجها منه ولي ، ويخالف الوكيل لأنه يتزوجها بوكالته . ولهذا
يملك عزله اذا شاء ، ولا يملك عزل الحاكم من غير سبب واذا مات انعزل الوكيل
ولا ينعزل الحاكم . وان كان لرجل ابن وبنت ابن وهما صغيران فزوج بنت
الابن بابن الابن . ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز ، وهو قول أبي المباس ابن القاص ، لما روت عائشة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل نكاح لم يحضره أربعة
فهو سفاح : خاطب وولي وشاهدان » .

(والثاني) وهو قول أبي بكر بن الحداد المصري انه يجوز كما يجوز أن
يلى شطرى العقد في بيع ماله من ابنه ، فعلى هذا يحتاج أن يقول زوجت
بنت ابني بابن ابني ، وهل يحتاج الى القبول ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يحتاج الى القبول ، وهو أن يقول بعد الإيجاب (وقبيل
نكاحها له) وهو قول أبي بكر بن الحداد ، لأنه يتولى ذلك بولائتين فقام فيه
مقام الاثنين . (والثاني) لا يحتاج الى لفظ القبول ، وهو قول أبي بكر القفال ،
لأنه قائم مقام اثنين فقام لفظه مقام لفظين .

فصل وأن وكل الولي رجلاً في التزويج فهل يلزمه أن يعين الزوج ؟ فيه قولان : (أحدهما) لا يلزمه لأن من ملك التوكيل في عقد لم يلزمه تعيين من يعقد معه كالموكل في البيع . (والثاني) يلزمه لأن الولي إنما جعل إليه اختيار الزوج لكمال شفقته ولا يوجد كمال الشفقة في الوكيل فلم يجعل اختيار الزوج إليه .

الشرح حديث عائشة أخرجه الدارقطني بلفظ « لا بد في النكاح من أربعة » الولي والزوج والشاهدين . وفي أسناده أبو الخصب نافع ابن ميسرة مجهول ، وروى نحوه البيهقي في الخلافيات عن ابن عباس موقوفاً وصححه ، وابن أبي شيبة بنحوه أيضاً ؛ وعن أنس أشار إليه الترمذي ، وأخرج الدارقطني رواية أخرى عن عائشة بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » وقد أخرجه أيضاً البيهقي من طريق محمد بن أحمد بن الحجاج الرقي عن عيسى بن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة كذلك ، وقد توبع الرقي عن عيسى ، ورواه سعيد بن خالد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ، ويزيد بن صنان ، ونوح بن دراج ، وعبد الله بن حكيم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة كذلك ، وقد ضعف ابن معين ذلك كله ، وأقره البيهقي ؛ وقد تقدم في فصل لا نكاح إلا بولي طرف منه ، ويؤيد هذا الحديث ما رواه الترمذي عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » .

وذكر الترمذي أنه لم يرفعه غير عبد الأعلى وأنه قد وقفه مرة وأن الوقف أصح ، وهذا لا يقدح لأن عبد الأعلى ثقة فيقبل رفعه وزيادته ، وقد يرفع الراوي الحديث وقد يقفه ؛ وقال الترمذي : هذا الحديث غير محفوظ لا نعلم أحداً رفعه إلا ما روى عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة مرفوعاً .

وروى عن عبد الأعلى عن سعيد هذا الحديث موقوفاً ، والصحيح ما روى ابن عباس : « لا نكاح إلا بينة » ويؤيده حديث عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » ذكره

أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله وقد أشار إليه الترمذي ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي في العلل من حديث الحسن عنه ، وفي أسناده عبد الله ابن محرز وهو متروك ، ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلاً .
وقال : هذا — وإن كان منقطعاً — فإن أكثر أهل العلم يقولون به .

وقد روى الشافعي والبيهقي من طريق أبي خيثم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً بلفظ « لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل » وقال البيهقي بعد أن رواه من طريق أخرى عن أبي خيثم بسنده مرفوعاً بلفظ : « لا نكاح إلا باذن ولي مرشد أو سلطان » قال : والمحفوظ الموقوف ، ثم رواه من طريق الثوري عن أبي خيثم ، ومن طريق عدي بن الفضل عن أبي خيثم بسنده مرفوعاً بلفظ لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، فإن نكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل » وعدي بن الفضل ضعيف . وعن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً عند البيهقي بلفظ : « لا نكاح إلا بأربعة خابط وولي وشاهدين » وفي أسناده المغيرة بن موسى البصري قال البخاري : منكر الحديث .

أما الأحكام فإن هذه الأحاديث تفيد شرطية الأشهاد في النكاح ، وهو قول علي وعمر وابن عباس والعترة والشعبي وابن المسيب والأوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : « لا نكاح إلا بشهود » لم يختلفوا في ذلك من مضى منهم إلا قوم من المتأخرين من أهل العلم ، وإنما اختلف أهل العلم في هذا إذا شهد واحد بعد واحد ، فقال أكثر أهل العلم من الكوفة وغيرهم ، لا يجوز النكاح حتى يشهد الشاهدان معاً عند عقدة النكاح .

وقد روى بعض أهل المدينة إذا شهد واحد بعد واحد فإنه جائز إذا أعلنوا ذلك وهو قول مالك بن أنس وغيره . وقال بعض أهل العلم : يجوز شهادة رجل وامرأتين في النكاح ، وهو قول أحمد وإسحاق . انتهى كلام الترمذي .

وحكى عن ابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن بن مهدي وداود بن علي أنه لا يعتبر الاثهاد ، وحكى أيضاً عن مالك أنه يكفي الإعلان بالنكاح ، والحق ما ذهب اليه الأولون لأن الأحاديث التي سقناها تؤيد بعضها بعضاً .

إذا ثبت هذا فانه إذا أراد الرجل أن يتزوج امرأة يلى عليها أمر النكاح من نفسه كابن العم والمعتقة أو وكل الولي رجلاً يزوج وليته فيزوجها الوكيل من نفسه لم يصح .

وقال ربيعة ومالك والثوري وأبو حنيفة وأصحابه : يصح ، دليلنا ما روث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » .

وحديث أبي هريرة « لا نكاح الا بأربعة خايط وولي وشاهدان » وهذا لم يحضره الا ثلاثة ، وشرط أن يكون ولي وخايط ولم يوجد ذلك ، ولأنه لو وكل وكيلاً لبيع له سلعة لم يجز للوكيل أن يبتاعها من نفسه ، فكذلك هذا مثله ، وقد وافقنا أبو حنيفة على البيع ، وخالفنا مالك فيه وقد مضى في البيع .

إذا ثبت هذا فأراد ابن العم أن يتزوجها فان كان هناك ولي لها في درجته تزوجها منه ، وان لم يكن هناك ولي في درجته بل كان أبعد منه أو لا ولي لها تزوجها من السلطان لأنها تصير في حقه بمنزلة من لا ولي لها فيزوجها من السلطان .

فرع إذا أراد الحاكم أن يتزوج امرأة لا ولي لها فانه يتزوجها من الامام قال ابن الصباغ : أو يرد ذلك الى من يزوجه اياها ويتولى طرفي العقد لأنه اذا تزوجها من الحاكم فهو قائم من جهته (فصح) أن يتولى ذلك (والثاني) : لا يصح أن يتولى العقد بنفسه بل يتزوجها الحاكم لأن الحاكم ليس بوكيل له ، وانما هو نائب عن المسلمين ، ولهذا لا يملك الامام عزله من غير سبب .

فرع وان أراد الجد أن يزوج ابنه الصغير بابنة ابن له آخر ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح ؛ وهو اختيار ابن القاص لقوله صلى الله عليه وسلم « لا نكاح الا بولي وخاطب وشاهدي عدل » (والثاني) يصح ، وهو اختيار ابن الحداد والقاضي أبي الطيب لأنه يملك طرفي العقد بغير تولية فجاز أن يتولاه ههنا كبيع مال الصغير من نفسه ، وأما الخبر فمحمول اذا كان الولي غير الخاطب فعلى هذا لا تصح الولاية الا بشروط .

(أحدها) اذا كان أبواهما ميتين أو فاسقين أو أحدهما ميتاً والآخر فاسقاً لأنه لا ولاية للجد الرشيد عليهما مع ثبوت ولاية الأبوين عليهما .

(الشرط الثاني) أن يكون ابن الابن صغيراً أو مجنوناً .

(الثالث) أن تكون الابنة بكرأ فأما اذا كانت ثيباً فلا يملك تزويجها بحال الا باذنها ، وقد اشترط ابن الحداد أن تكون صغيرة ، وليس بصحيح لأن الجد يملك اجبارها على النكاح اذا كانت بكرأ بكل حال الا أن تكون الابنة مجنونة فيملك الجد اجبارها على النكاح بكل حال .

اذا ثبت هذا فان الجد يقول : زوجت فلانة بفلان أو فلاناً بفلانة ، وهل يفتقر الى لفظ القبول ؟ وهو أن يقول : وقبليت نكاح فلانة لفلان ؟ فيه وجهان من أصحابنا من قال : لا يفتقر الى ذلك لأن الايجاب يتضمن القبول ، وهو قول ابن الحداد ، وهو المشهور « لأن كل عقد افتقر الى الايجاب افتقر الى القبول كما لو كان بين شخصين .

فرع وان زوج الولي وليته من ابنه الكبير صح لأنه هو الذي يوجب النكاح على المرأة ويقبله لابنه ، والشخص الوحيد لا يجوز أن يكون قابلاً موجباً في النكاح .

فرع قال الشافعي رضى الله عنه : وكيل الولي يقوم مقامه ، وجملة ذلك أن الولي اذا كان ممن يملك اجبار المرأة على النكاح فله أن يوكل من يزوجها بغير اذنها كما يجوز أن يعقد عليها بنفسه بغير اذنها ، فان

وكل في تزويجها من رجل بعينه صح ، وان قال الوكيل : وكلتك في تزويجها وأطلق فهل يصح ؟ حكى الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق فيها قولين ، حكاهما ابن الصباغ والمسعودي وجهين •

(أحدهما) يصح ، لأن من جاز أن يوكل وكالة معينة جاز أن يوكل وكالة مطلقة كالوكالة في البيع •

(والثاني) لا يصح هذا التوكيل لأن الولي انما فوض اليه اختيار الزوج لكمال شفقتة وهذا لا يوجد في الوكيل ، وان كان الولي لا يملك التزويج الا باذنها ، فان أذنت له في التزويج والتوكيل صح توكيله ، وان أذنت في التزويج لا غير فهل يملك التوكيل ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما في الوكالة •

شرع اذا كان الولي لا يملك أن يعقد على المرأة الا باذنها ، فان أذنت له أن يزوجه من رجل معين صح ، وان أذنت أن يزوجه مطلقاً قال الشيخ أبو حامد : يصح ذلك قولاً واحداً لكمال شفقتة •

وقال الطبري في العدة : هو كالوكيل اذا وكله الولي في التزويج وأطلق على ما مضى ويجوز للمرأة أن تأذن لوليها بلفظ الاذن ، ويجوز بلفظ الوكالة نص عليه الشافعي رضي الله عنه لأن المعنى فيهما واحد ، وان أذنت لوليها أن يزوجه ثم رجعت لم يصح تزويجها كالموكل اذا عزل وكيله ، فان زوجها الولي بعد العزل وقبل أن يعلم به فهل يصح ؟ فيه وجهان مأخوذان من القولين اذا باع بعد العزل وقبل العلم به ، والله تعالى أعلم بالصواب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز للولي أن يزوجه المنكوحة من غير كفاء الا برضاها ورضى سائر الأولياء ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تخبروا لنطفكم ، فانكحوا الأكفاء وانكحوا اليهم » ولأن في ذلك الحاق عار بها وبسائر الأولياء فلم يجز من غير رضاهم •

فصل وان دعت المنكوحة الى غير كفء لم يلزم الولي تزويجها لانه يلحقه العار ، فان رضى جميعاً جاز تزويجها لما روت فاطمة بنت قيس قالت ((آتيت النبي ﷺ فاخبرته ان ابا الجهم يخطبنى ومعاوية ، فقال : اما ابو الجهم فاخاف عليك عصاه واما معاوية فشباب من شباب قريش لا شيء له ولكني اذلك على من هو خير لك منهما ، قالت : من يا رسول الله ؟ قال : اسامة قلت : اسامة ؟ قال : نعم اسامة فتزوجت ابا زيد فبورك لابي زيد في وبورك لى فى ابي زيد)) وقال عبد الرحمن بن مهدي : اسامة من المولى وفاطمة قرشية ، ولان المنع من تكاح غير الكفء لحقهما ، فاذا رضى زال المنع ، فان زوجت امرأة من غير كفء من غير رضاها او من غير رضا سائر الاولياء ، فقد قال في الام : النكاح باطل . وقال في الاملاء : كان للباقيين الرد ، وهذا يدل على انه صحيح فمن اصحابنا من قال : فيه قولان : (احدهما) انه باطل لانه عقد في حق غيره من غير اذن فبطل كما لو باع مال غيره بغير اذنه . (والثاني) انه صحيح وثبت فيه الخيار ، لان النقص يوجب الخيار دون البطلان ، كما لو اشترى شيئاً معيناً .

ومنهم من قال : العقد باطل قولاً واحداً لما ذكرناه ، وتناول قوله في الاملاء على انه اراد بالرد المنع من العقد ، ومنهم من قال : ان عقد وهو يعلم انه ليس بكفء بطل العقد ، كما لو اشترى الوكيل سلعة وهو يعلم بصيبتها ، وان لم يعلم صح العقد وثبت الخيار ، كما لو اشترى الوكيل سلعة ولم يعلم بصيبتها ، وحمل القولين على هذين الحالتين .

الشرح حديث عائشة أورده السيوطي في الجامع الصغير مرموزاً له بابن ماجه والبيهقي والحاكم ، كما أورد ما أخرجه ابن عدى في الكامل وعبد الرزاق وابن عساكر عن عائشة بلفظ « تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن أشباه اخواتهن وأخواتهن » وقد ضعفه السيوطي وأخرج أبو نعيم في حلية الأولياء عن أنس : « تخيروا لنطفكم واجتنبوا هذا السواد فانه لون مشوه » .

وقد رد الذهبي حديث عائشة بأن الحارث بن عمران الجعفرى عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء » تابعه عكرمة

ابن ابراهيم بأن الحارث كان يضع الحديث ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات . وكذلك عكرمة عن هشام ضعيف أيضاً . وقال ابن حجر : مداره على أناس ضعفاء أمثلهم صالح بن موسى الطلحي والحارث الجعفرى . وقال فى الفتح رواه أبو نعيم وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث عمر أيضاً وفى استاده مقال ويقوى أحد الاسنادين الآخر . وقال ابن الديبع الشيبانى فى تمييز الطيب من الخبيث : مداره على أناس ضعفاء وكل طرقة ضعيفة .

وحديث عائشة : « تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن الخ » الذى سقناه . قال ابن الجوزى : حديث لا يصح ، فيه عيسى بن ميمون . قال ابن حبان : منكر الحديث لا يحتج بروايته . وقال الخطيب : حديث غريب وكل طرقة واهية . وقال السخاوى هو ضعيف وبالجمله كل ما ورد من طرق هذا الحديث على مختلف صورته وطرقة وألفاظه ليس فيها صحيح .

أما حديث فاطمة بنت قيس فقد أخرجه أحمد ومسلم وأصحاب السنن الأربعة بلفظ « أن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة » قالت وقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خللت فأذنينى ؛ فأذنته فخطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما معاوية فرجل لا مال له ؛ وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء ، ولكن أسامة ، فقالت بيدها هكذا أسامة أسامة ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : طاعة الله وطاعة رسوله ؛ قالت : فتزوجته فاغتبطت . »

وقد اختلف فى معاوية هذا فقيل : هو ابن أبى سفيان بن حرب وقيل غيره . وفى صحيح مسلم التصريح بأنه هو ، وقوله . فرجل ضراب . وفى رواية : لا يضع عصاه عن عاتقه ، وهو كناية عن كثرة ضربه للنساء . وقال أبو عبيد فى قوله صلى الله عليه وسلم : « أتفق على أهلك ولا ترفع عصاك عنهم لم يرد العصا التى يضرب بها ولا أمر أحداً بذلك ، وإنما أراد بمنعها

من الفساد ؛ يقال للرجل اذا كان رفيقاً حسن السياسة لين العصا • وقيل :
السفر • وكنى بالعصا عنه قال الشاعر :

فألت عصاها واستقر بها النوى

وقيل كما أفاده ابن بطل : كنى به عن كثرة الجماع وليس بشيء • قال
الأزهري : معناه أنه شديد على أهله خشن الجانب في معاشرتهن مستقص
عليهن في باب العيرة •

اما الأحكام فقد ذكرنا أن للزوج أن يوكل من يتزوج له ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم وكل عمرو بن أمية الضمري أن يتزوج له أم حبيبة
رضي الله عنها بنت أبي سفيان من ابن عمها من أرض الحبشة ، وكل
أبا رافع في تزويج ميمونة ، فان وكله أن يزوج له امرأة بعينها صح ، فان
وكله أن يتزوج له ممن شاء ، ففيه وجهان • مضي ذكرهما في الوكالة ، قال
أبو العباس بن سريج وأبو عبد الله الزبيري : لا يجوز ؛ لأن الأغراض
تختلف في ذلك • قال القاضي أبو حامد المروزي : يجوز ، واليه ذهب
الصيمري فانه قال : لو وكله أن يزوجه امرأة من العرب فزوجه امرأة من
قريش جاز ، ولو وكله أن يزوجه امرأة من قريش فزوجه امرأة من العرب
لم يصح ، ولو وكله أن يزوجه امرأة من الأنصار فزوجه امرأة من الأوس
أو الخزرج من بنات الأنصار جاز ، ولو وكله أن يزوجه امرأة من الأوس
فزوجه امرأة من الخزرج لم يجز ، ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها فتزوجها
الموكل لنفسه ثم طلقها قبل الدخول أو بعد الدخول وانقضت عدتها ثم
تزوجها الوكيل للموكل قال الصيمري : لم يصح ، لأن وكالته قد بطلت لما
تزوجها الموكل لنفسه ، فان وكله أن يتزوج امرأة بمائة فتزوجها له بخمسين
صح ، فان تزوجها له بأكثر من مائة قال الصيمري • فقد قال شيخ من
أصحابنا : يبطل النكاح ، والصحيح أنه يصح ولها مهر مثلها •

فرع فان جاء رجل وادعى أن فلاناً وكله أن يتزوج له امرأة
فتزوجها له وضمن عنه المهر ثم نكر الموكل الوكالة ولا بينة فالتقول
قوله مع يمينه ، فاذا حلف لم يلزمه النكاح ؛ ولا يقع النكاح للوكيل بخلاف

وكيل الشراء ؛ لأن الغرض من النكاح أعيان الزوجين فلا يقع بغير من عقد له ، وترجع الزوجة على الوكيل بنصف المهر . وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ، لأنها تدعى وجوبه على الزوج ، والوكيل ضامن به وهو مقر به .

وقال محمد بن الحسن . يرجع على الوكيل بجميع الصداق ، لأن الفرقه لم تقع في الباطن بانكارد ، وهذا ليس بشيء ، لأنه يملك الطلاق ؛ فإذا أنكر النكاح فقد أقر بتحريرها عليه ؛ فصار بمنزلة ايقاعه للطلاق ، ولو مات الزوج قبل المصادقة على النكاح لم تثر هذه الزوجة الا أن يصدقها سائر ورثته على التوكيل أو يقدم لها بينة على ذلك ولو غاب رجل عن امرأته فجاءها رجل فذكر أن زوجها طلقها طلاقا بآت به منه بدون الثلاث ، وأنه وكله في استئناف عقد النكاح عليها يألف فعقد عليها النكاح بألف وضمن لها الوكيل الألف ، ثم قدم الزوج فأنكر ذلك ، فالقول قوله مع يمينه ؛ فإذا حلف فهل للزوجة أن ترجع على الوكيل بالألف ؟ فيه وجهان .

قال الساجي والقاضي أبو الطيب : لا ترجع عليه بشيء ، وبه قال أبو حنيفة لأن الضامن فرع على المضمون عنه . فإذا لم يلزم المضمون عنه شيء لم يلزم الضامن . (والثاني) يرجع عليه بالألف . وقال الشيخ أبو حامد : وقد نص عليه الشافعي رحمه الله في الاملاء - وهو الأصح - لأن الوكيل مقر بوجوبها عليه كما قلنا في التي قبلها ؛ والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والكفاءة في الدين والنسب والحرة والصنعة ، فاما الدين فهو معتبر ، فالفاسق ليس بكفء للعفيفة ، لما روى أبو حاتم المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، الا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » واما النسب فهو معتبر ، فالأعجمي ليس بكفء للعربية ، لما روى عن سلمان رضي الله عنه أنه قال : « لا تؤمكم في صلاتكم ، ولا تنكح نساءكم » وغير القرشي ليس بكفء

للقريشية لقوله صلى الله عليه وسلم : « قدموا قريشاً ولا تتقدموها » وهل تكون قريش كلها اكفاء ؟ فيه وجهان : (أحدهما) أن الجميع اكفاء ، كما أن الجميع في الخلافة اكفاء . (والثاني) أنهم يتفاضلون ، فعلى هذا غير الهاشمي والمطلبي ليس بكفاء للهاشمية والمطلبية ، لما روى وائلة بن الأسقع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أن الله اصطفى كنانة من بنى اسماعيل واصطفى من كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم » .

وأما بنو هاشم وبنو المطلب فهم اكفاء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بينهم في الخمس ، وقال : « أن بنى هاشم وبنى عبد المطلب شيء واحد » وأما الحرية فهي معتبرة ، فالعبد ليس بكفاء للحر ، لقوله تعالى : « ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ، ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهرأ ، هل يستويون » ؟ ولأن الحرية يلحقها العار بكونها تحت عبد . وأما الصنعة فهي معتبرة فالحائك ليس بكفاء للبراز ، والحجام ليس بكفاء للخراز ، لأن الحياكة والحجامة يسترذل أصحابهما .

واختلاف أصحابنا في اليسار فمنهم من قال يعتبر ، فالفقير ليس بكفاء للوسرة لما روى سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحساب المال والكرم التقوى » ولأن نفقة الفقير دون نفقة الموسر ، ومنهم من قال لا يعتبر لأن المال يروح ويفسد ولا يفتخر به ذوو المروءات . ولهذا قال الشاعر :

غنياً زماناً بالتصمك والفنى وكلا سقناه بكاسيهما الدهر
فما زادنا بغياً على ذى قرابة عنانا ولا أزدى بأحسابنا الفقر (

الشرح حديث أبي حاتم المزني رواه الترمذي بلفظ « أن أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير ، قالوا : يا رسول الله وإن كان فيه ؟ قال : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، ثلاث مرات » قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . ونقل المناوي عن البخاري أنه لم يعده محفوظاً ، وعده أبو داود في المراسيل ، وأعله ابن القطان بالارسال ، وضعف روايته ، وأبو حاتم المزني له صحبة ، ولا يعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث .

وقد أخرج الترمذى أيضاً هذا الحديث من حديث أبي هريرة ولفظه
 قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا خطب اليكم من ترضون
 دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » ومن
 ثم ندرك أن المصنف أخطأ في عزو لفظ رواية أبي هريرة الى عائشة . وقال
 المناوى : قد خولف عبد الحميد بن سليمان في هذا الحديث ورواه الليث
 ابن سعد عن أبي عجلان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البخارى :
 وحديث الليث أشبه ، ولم يعد حديث عبد الحميد محفوظاً .

وعن ابن عمر عند الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « العرب أكفاء
 بعضهم لبعض ، قبيلة لقبيلة ، وحى لحنى ، ورجل لرجل ، الا حائك أو
 حجام » وفي اسناده رجل مجهول وهو راويه عن ابن جريج ، وقد سأل
 ابن أبى حاتم أباه عن هذا الحديث فقال : هذا كذب لا أصل له ، وقال في
 موضع آخر : باطل . رواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق أخرى عنه .
 قال الدارقطنى في العلل لا يصح .

وله طريق آخر عن غير ابن عمر رواها البزار في مسنده من حديث معاذ
 رفعه « العرب بعضها لبعض أكفاء » وفيه سليمان بن أبى الجون . قال
 ابن القطان : لا يعرف ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذ ولم يسمع
 منه ، وفي المتفق عليه من حديث أبى هريرة « خياركم في الجاهلية خياركم
 فى الاسلام اذا فقهوا » وأما قول سلمان فقد مضت الإشارة اليه فى الامامة ،
 ولعل أبا حنيفة حين قال : قرش أكفاء بعضهم بعضاً والعرب كذلك وليس
 أحد من العرب كفؤاً لقرش كما ليس أحد من غير العرب كفؤاً للعرب ،
 كان متأثراً بقول سلمان هذا . وقال الثورى : اذا نكح المولى العريية
 يفسخ النكاح ، وبه قال أحمد فى رواية .

اما الأحكام فقد قال الشافعى : ليس نكاح غير الأكفاء حراماً فأرد به
 النكاح ، وانما هو تقصير بالمرأة والأولياء ، فاذا رضوا صح ويكون حقاً
 لهم تركوه ، فلو رضوا الا واحداً فله فسخه . قال : ولم يثبت فى اعتبار
 الكفاءة بالنسب من حديث ، وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفعه

« العرب بعضهم أكفاء بعض والموالى بعضهم أكفاء بعض » فاستناده ضعيف ، واحتج البيهقي بحديث « ان الله اصطفى بنى كنانة من بنى اسماعيل الخ الحديث » الذى ساقه المصنف فى هذا الفصل وهو صحيح أخرجه مسلم لكن فى الاحتجاج به لذلك ظر ، وقد ضم اليه بعضهم حديث « قدموا قريشاً ولا تقدموها » .

ونقل ابن المنذر عن البويطى أن الشافعى قال : الكفاءة فى الدين وهو كذلك فى مختصر البويطى . قال الرافعى : وهو خلاف مشهور . قال فى الفتح : واعتبار الكفاءة فى الدين متفق عليه ، فلا تحل المسلمة لكافر .

قال الخطابى : ان الكفاءة معتبرة فى قول أكثر العلماء بأربعة أشياء : الدين والحرية ، والنسب ، والصناعة . ومنهم من اعتبر السلامة من العيوب ؛ واعتبر بعضهم اليسار . ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه « أن أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه المال » وما أخرجه أحمد والترمذى وصححه هو والحاكم من حديث سمرة رفعه « الحسب المال والكرم التقوى » وقد ساقه المصنف فى الفصل . قال ابن حجر : يحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام الأول لمن لا نسب له .

فرع ليس للولى أن يزوج المرأة من غير كفؤ الا برضاها ورضا سائر الأولياء لحديث عائشة ، ولأن فى ذلك الحاق عار بها وسائر الأولياء فلم يجز من غير رضاهم . قال الشيخ أبو حامد والأولياء الذين يعتبر رضاهم فى نكاح المرأة من غير كفؤ هو كل من كان ولياً للعقد حال التزويج ، فأما من يجوز أن تنتقل اليه الولاية فلا يعتبر رضاه ، فإن دعت المرأة أولياءها أن يزوجوها من غير كفؤ فامتنعوا لم يجبروا على ذلك ، ولا ينوب الحاكم منابهم فى تزويجها لحديث عائشة « فانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم » .

قال العزيزى فى شرح الجامع الصغير : يحتمل أن المراد تزوجوا الخيرات وانضموا اليهن فالهزة همزة وصل فى الفعلين وأطلق ضمير المذكر على المؤنث ، وفيه رد على من لم يشترط الكفاءة .

وقال الشيخ الحنفى فى شرحه على الجامع الصغير : أى تزوجوا النساء المكافئات لكم من النساء ، وانكحوا اليهم أى ميلوا اليهم من قولنا تناكحت الأشجار إذا مال بعضها على بعض ، وقد استعير ضمير الذكور للآفات فى قوله اليهم ، ولو كان المراد من الثانى ، وزوجوا بناتكم الأكفاء لقال : وانكحوهن ولم يقل اليهم ، فهو بوصل الهمزة فى الموضعين لا يقطعها فى الثانى .

(قلت) لم يجبروا على تزويجها ولا ينوب الحاكم منابهم فى تزويجها ولما روى عن على أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ثلاثة لا يؤخرن : الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت كفؤاً » رواه الترمذى ، فدل على أنها إذا وجدت غير كفؤ جاز أن يؤخر ، وإن دعت المرأة الولى أن يزوجه من كفؤ بأقل من مهر مثلها وجب عليه إجابتها ، فإن زوجها والا زوجها الحاكم ، فإن كان لها أولياء فزوجه أحدهم بأقل من مهر مثلها ، أو زوجها واحد منهم بذلك ألزموا الزوج مهر مثلها ولم يكن لهم فسخ النكاح .

دليلنا ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من استحل بدرهمين فقد استحل » ولأن كل من لا يملك الاعتراض عليها فى جنس المهر لم يكن له الاعتراض عليها فى قدره كأباعد الأولياء والأجانب ، ولأن المهر حق لها ولا غار عليهم بذلك فلم يكن لهم الاعتراض عليها .

فرع فان زوجت المرأة من غير كفؤ برضاها ورضى سائر الأولياء صح النكاح ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم . وقال سفيان وأحمد وعبد الملك بن الماجشون : لا يصح .

دليلنا : ما روى أن فاطمة بنت قيس أتت النبى صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن معاوية وأبا الجهم خطباني على حد الرواية التى ساقها المصنف أو على حد الرواية التى أخرجهما أكثر الجماعة بإشراك أسامة فى خطبتها ثم اختار النبى صلى الله عليه وسلم أسامة لها لخلوه من ضلعة

معاوية وقسوة أبي الجهم مع أنه كان من المولى ، قالت : فتزوجت أبا زيد ،
وفاطمة قرشية وأسامة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى أبو هريرة رضى الله عنه قال : « حُجِمَ أَبُو هِنْدَ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْيَافُوخِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَا بَنِي يِيَاضَةَ أَنْكَحُوا أَبَا هِنْدَ وَأَنْكَحُوا إِلَيْهِ » رواه أبو داود والحاكم
وحسنه ابن حجر في التلخيص فندبهم إلى التزوج من حجام وليس بكفو
لهم .

وروى أن بلالا رضى الله عنه تزوج بهالة بنت عوف أخت عبد الرحمن
ابن عوف رضى الله عنهم ؛ وقيل : بل هو حذيفة ، روى الدارقطني عن حنظلة
ابن أبي سفيان الجمحي عن أمه قالت : رأيت أخت عبد الرحمن بن عوف
تحت بلال .

وروى أن سلمان الفارسي خطب إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنهما
ابنته فأنعم له عمر رضى الله عنه فكره ذلك عبد الله بن عمر ، فلقى عمرو
ابن العاص فأخبره بذلك فقال أنا أكفيك هذا فلقى سلمان فقال له عمرو ،
هنيئاً لك فقال بماذا ؟ فقال : تواضع لك أمير المؤمنين ، فقال سلمان : ألمثلي
يتواضع ؟ والله لا تزوجتها أبداً . وعن عائشة أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة
ابن عبد شمس ، وكان ممن شهد بدرأ مع النبي صلى الله عليه وسلم تبني
سالمًا وأنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى امرأة من
الأنصار .

فرع فإن زوج الأب أو الجد البكر من غير كفؤ بغير رضاها
أو زوجها أحد الأولياء بغير كفؤ برضاها من غير رضا سائر الأولياء ، فقد
قال الشافعي رحمه الله : النكاح باطل . وقال في موضع : كان للباقي الرد ،
وهذا يدل على أنه وقع صحيحاً واختلف أصحابنا فيها على ثلاث طرق ، فمنهم
من قال فيها قولان ، وهو اختيار الشيخ أبي حامد .

(أحدهما) أن النكاح صحيح ويثبت لها ولسائر الأولياء الخيار في

فسخه . لأن النقص دخل عليها ، وحصول النقص لا يمنع صحة العقد ، وإنما يشبه الخيار كما لو اشترى لموكله شيئاً معيناً .

(والثاني) أن العقد لا يصح ، لأن العاقد تصرف في حق غيره ، فإذا فرط بطل العقد ، كما لو باع الوكيل بأقل من ثمن المثل . ومنهم من قال : العقد باطل قولاً واحداً ، وحيث قال : كان للباقيين الرد ، أى المنع من العقد ، ومنهم من قال : هي على حالين ، فحيث قال : يبطل العقد أراد إذا عقد وهو يعلم أنه ليس بكفو ، وحيث قال : لا يبطل العقد أراد إذا عقد ولم يعلم أنه غير كفو ، كما قلنا في الوكيل إذا اشترى شيئاً معيناً يعلم بعينه لم يصح في حق الموكل ، وإن اشتراه وهو لا يعلم بعينه صح في حق موكله ، هذا مذهبننا . وقال أبو حنيفة : إذا زوجها أحد الأولياء بغير كفو برضاها لم يكن للباقيين في ذلك اعتراض . دليلنا : أن رضا جميعهم معتبر فلم يسقط برضا بعضهم .

فرع وإن دعت المرأة وليها إلى تزويجها برجل وزعت أنه كفو لها فقال الولي : ليس بكفو لها رفع ذلك إلى الحاكم وظهر فيه . فإن كان كفو لها لزمه تزويجها به فإن امتنع زوجها منه ، وإن كان ليس بكفو لها لم يلزم الولي إجابتها إليه .

فرع قال في البيان : الكفو معتبر في خمسة أشياء كما قررنا : النسب ، والدين ، والحرية ، والصنعة ، والسلامة من العيوب ، فأما النسب فإن الأعجمي ليس بكفو للعربية ، وأما المعجم فهم أكفاء لا فضل لبعضهم على بعض لما روى نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العرب أكفاء حتى لحي الخ » فدل على أن المعجم ليسوا بأكفاء للعرب . وأما العرب فإن غير قريش ليس بكفو للقريش .

وقال أبو حنيفة : بل هم أكفاء لهم ، دليلنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله عز وجل اختار العرب من سائر الأمم ، واختار من العرب قريشاً واختار من قريش بنى هاشم وبنى المطلب » وأما قريش فإن

بنى هاشم وبنى المطلب أكفاء لقوله صلى الله عليه وسلم : « أن بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحد ، وشبك بين أصابعه » . وهل يكون سائر قبائل قريش أكفاء لبنى هاشم وبنى المطلب ؟ فيه وجهان حكاهما المصنف .

(أحدهما) أنهم أكفاء كما أنهم في الخلافة أكفاء . (والثاني) أنهم ليسوا بأكفاء لهم ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال لى جبريل : لم أجد فى مشارق الأرض ومغاربها أفضل من بنى هاشم » .

فأما سائر قبائل العرب فلا فضل لبعضهم على بعض لحديث « العرب بعضهم أكفاء بعض حتى لحى وقيلة لقيلة ورجل لرجل الا العاك والحجام » وهو ضعيف قال الصيمرى : وموالى قريش أكفاء لقريش لقوله صلى الله عليه وسلم : « موالى القوم من أنفسهم » قال العمرانى : وهذا الذى ذكره الصيمرى مخالف لظاهر قول سائر أصحابنا لأنهم يحتاجون على جواز نكاح المرأة بمن ليس بكفء لها بتزويج أسامة بن زيد لفاطمة بنت قيس وأسامة مولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفاطمة قرشية « ولو قيل فيها وجهان كالوجهين هل تحل الصدقة المفروضة لموالى بنى هاشم وبنى المطلب لكان محتملا .

فأما اذا وطئ الرجل أمته فأولدها ولداً كان كفواً لمن أمه عربية لأن الولد يتبع الأب فى النسب دون الأم بدليل أن الهاشمى لو تزوج أعجمية كان ولده منها هاشميا ، ولو تزوج الأعجمى هاشمية فإن ولده منها أعجمى ، وأما الدين فهو معتبر فالناسق الذى يشرب الخمر ويبنى أو لا يصلى ليس بكفء للحرمة العفيفة ، وقال محمد بن الحسن : هو كفؤ لها الا أن يكون مظاهراً بسكره مولعاً بالصبيان .

دلينا قوله تعالى : « أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستترون » فتفى المساواة بينهما فى جميع الوجوه . ولقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، الا تفتلوا تكن فتنة »

في الأرض وفساد كبير» ولأن الفاسق لا يؤمن أن يحمله فسقه على أن
يجنى على المرأة ، فثبت لها الخيار في فسخ نكاحه •

وأما الحرية فهي معتبرة ، فالحرية ليست بكفء للعبد ، والحر لا يكافئ
الأمة لقوله تعالى : « ضرب الله مثلا عبداً مملوكا » الى قوله تعالى :
« هل يستويون » ففي المساواة بينهما ، ولأن بريرة أعتقت تحت عبد فخيرها
النبي صلى الله عليه وسلم فاذا ثبت الخيار اذا طرأت عليها الحرية ، فلأن
يثبت لها الخيار اذا كانت حرة عند ابتداء النكاح أولى ، ولأن عليه النفقة
لها ولعيالها منه فلا يستطيع أن ينفق نفقة الموسرين •

وأما أهل الصنعة الدينية ، كالحمامي والزبال وما أشبههم ، وقد كانوا
يعتبرون الحائك منهم لنص الحديث « إلا الحائك والحجام » فان للصنعة
تأثيراً في الكفاءة ولأن الصنعة الدينية تنقص في العادة فاعتبرت •

فأما اليسار فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال انه معتبر بالمعسر ليس
بكفء للبريرة لقوله صلى الله عليه وسلم : « الحسب المال » ولأنه لما ثبت
أن العبد لا يكافئ الحرية لمعجزة عن الاتفاق عليها نفقة الموسر فكذلك المعسر ،
فعلى هذا لا يعتبر أن يكون الرجل مثل المرأة في اليسار في جميع الوجوه ،
بل اذا كان كل واحد موسراً يساراً ما تكافأ ، وان اختلفا في المال •

ومنهم من قال : اليسار غير معتبر في الكفاءة ، لأن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يكن من أهل اليسار ومات ودرعه مرهونة عند يهودي في
طعام أهله ، ولأن الفقر ليس ينقص في الكفاءة في العادة لأن المال يفسد
ويروح ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن خالد « لا تياساً من رزق
الله تعالى » •

وأما السلامة من العيوب فهي معتبرة في الكفاءة ، والعيوب في الرجال
الجنون والجذام والبرص والحب والence ، والعيوب في النساء الجنون
والجذام والبرص والرتق^(١) والقرن ولها أحكام تأتي في بابها •

(١) الرتقاء التي لا يستطيع جماعها أو لا خرق لها إلا المبال خاصة •

قال الصيمري واعتبر قوم البلدان ، فقالوا : ساكنو مكة والمدينة والبصرة والكوفة ليسوا بالكفاء لمن يسكن الجبال . وهذا ليس بشيء ، وليس للحسن والقبح والطول والقصر والسقاء والبخل ونحو ذلك مدخل في الكفاءة ، لأن ذلك ليس بنقص في العادة ولا عار فيه ولا ضرر ، والبيتان لرجل يدعى عروة الصعاليك كان يجمع الفقراء في حظيرة ويرزقهم مما يغنم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فرع وان كان للمرأة وليان واذنت لكل واحد منهما في تزويجها ، فزوجه كل واحد منهما من رجل نظرت ، فان كان العقدان في وقت واحد ، او لم يعلم متى عقدا ؟ او علم ان احدهما قبل الآخر ، ولكن لم يعلم عسین السابق منهما بطل العقدان ، لانه لا مزية لاحدهما على الآخر ، وان عسلم السابق ثم نسي وقف الامر لانه قد يتذكر . وان علم السابق وتمين فالتكاح هو الاول والثاني باطل ، لما روى سمرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ايما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما فان ادعى كل واحد من الزوجين انه هو الاول وادعى علم المرأة به ، فان انكرت العلم فالقول قولها مع يمينها ، لان الأصل عدم العلم . وان اقرت لاحدهما سلمت اليه وهل تحلف للآخر ؟ فيه قولان :

(احدهما) لا تحلف ، لان اليمين تعرض على المنكر حتى يقر . ولو اقرت للثاني بعدما اقرت للأول لم يقبل فلم يكن في تحليفها له فائدة .

(والثاني) تحلف لانها ربما تكلمت واقرت للثاني فيلزمها المهر ، فعلى هذا ان حلفت سقط دعوى الثاني ، وان اقرت للثاني لم يقبل رجوعها ويجب عليها المهر للثاني . وان تكلمت رددنا اليمين على الثاني ، فان لم يحلف استقر التكاح للأول وان حلف حصل مع الاول اقرار ، ومع الثاني يمين ، ونسكول نادى عليه ، فان قلنا انه كالبينة حكم بالتكاح للثاني ، لان البينة تقدم على الاقرار ، وان قلنا انه بمنزلة الاقرار وهو الصحيح فيه وجهان :

(احدهما) يحكم بطلان النكاحين ، لان مع الاول اقرارا ومع الثاني ما يقوم مقام الاقرار ، فصار كما لو اقرت لهما في وقت واحد .

(والثاني) أن النكاح الاول لانه سبق الاقرار له فلم يبطل باقرار بعده
ويجب عليها المهر الثاني كما لو اقرت الاول ثم اقرت للثاني) .

الشرح حديث سمرة أخرجه أحمد والدارمي وأبو داود والترمذي
والنسائي من حديث قتادة عن الحسن عن سمرة ، حسنه الترمذي وصححه
أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم في المستدرک . وصحته متوقفة على ثبوت
سماع الحسن من سمرة فإن رجاله ثقات لكن الاختلاف على سماع الحسن
من سمرة معروف مشهور ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة
أيضاً عن الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي : الحسن عن سمرة في هذا
أصح وقال ابن المديني : لم يسمع الحسن من عقبة شيئاً وأخرجه ابن ماجه
من طريق شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة أو عقبة بن عامر .

أما الأحكام فانه اذا كان للمرأة وليان في درجة واحدة فأذنت لكل
واحد منهما أن يزوجها برجل غير الذي أذنت به للآخر ، أو أذنت لكل واحد
منهما أن يزوجها برجل ولم يعين . وقلنا : يجوز ، فزوجها كل واحد منهما
برجل ، ففيه خمس مسائل :

(أولها) أن يعلم أن العقدین وقما معاً في حالة واحدة فهما باطلان ،
لأنه لا يمكن الجمع بينهما ، إذ المرأة لا يجوز أن يكون لها زوجان لاختلاط
النسب وفساده ، وليس أحدهما أولى من الآخر في التقديم فبطلا كما لو
تزوج أختين في عقد واحد .

(ثانيها) أن لا يعلم هل وقع العقدان في حالة واحدة أو سبق أحدهما
الآخر ؟ فقال أصحابنا البغداديون : بطل العقدان ، لأنه لا يمكن الجمع
بينهما ، ولا مزية لأحدهما على الآخر في التقديم . وقال الخراسانيون : بطل
العقدان في الظاهر ، وهل يبطلان في الباطن ؟ فيه وجهان .

(ثالثها) أن يعلم أن أحدهما سبق الآخر إلا أنه أشكل عين السابق
منهما ، فقال أصحابنا البغداديون : بطل العقدان لما ذكرنا في الذي قبلها .
ومن أصحابنا من قال : فيها قولان : (أحدهما) أنهما باطلان . (والثاني)

يتوقف فيهما بناء على القولين في الجمعيتين إذا وقعتا معاً في بلدة وعلم
بسبق أحدهما ، ولم يتيقن السابقة ، وهذا اختيار الجويني .

(رابعاً) أن يعلم أن أحد العقدتين سبق الآخر ، ونسى السابق منهما ،
فيتوقفان إلى أن يتذكر السابق ؛ لأن الظاهر مما علم ثم نسي أن يتذكر .

(خامساً) أن يعلم السابق منهما ويتعين ويذكر . فإن النكاح الصحيح
هو الأول ، والثاني باطل ، سواء دخلا بها أو لم يدخل بها . أو دخل بها
أحدهما ؛ وبه قال من الصحابة على رضى الله عنه ؛ ومن التابعين شريح
والحنين البصري . ومن الفقهاء الأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق ،
وذهب طائفة إلى أنه إن لم يطأها أحدهما أو وطئها معاً أو وطئها الأول دون
الثاني فهي للأول كقولنا . وإن وطئها الأول دون الثاني فالنكاح للثاني
دون الأول . وبه قال عمر رضى الله عنه وعطاء والزهرى ومالك دليلنا قوله
تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » إلى قوله : « والمحصات من النساء »
والمراد به المزوجات ولم يفرق وروى سيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « إذا نكح الوليان فهي للأول منهما » ولأنه نكاح لو عرى عن الوطء
لم يصح . فإذا كان فيه الوطء لم يصح كنكاح المعتدة والمحرمة بالحج .

فرع إذا زوج المرأة وليان من رجلين ولم يعلم السابق منهما ،
وادعى كل واحد من الزوجين أنه هو السابق منهما ظرت ، فإن ادعى أحد
الزوجين ، قال المسعودي : لم تسمع دعواه ؛ لأنه لا شيء في يده وإن ادعى
على الولي — فإن كان غير مستبد بنفسه — بأن لا يصح انفكاحه إلا بأذنها ،
لم تسمع دعواهما عليه وإن كان مستبداً بنفسه كالأب والجدة في تزويج
البكر ، هل تسمع الدعوى عليه ؟ فيه قولان ؟ فإن ادعى على المرأة ، وادعى
عليها بذلك ؛ هل تسمع الدعوى عليها ؟ فيه قولان بناء على القولين في
اقرارها لأحدهما بالسبق ، هل يقبل ؟ قال في القديم : يقبل اقرارها . فعلى
هذا تسمع الدعوى عليها . وقال في الجديد : لا يقبل اقرارها فعلى هذا
لا تسمع الدعوى عليها .

وأما الشيخ أبو حامد والبغداديون من أصحابنا فقالوا : تسمع الدعوى عليها من غير تفسير ، فإذا قلنا : تسمع الدعوى عليها - نظرت - فإن أنكرت أنها لا تعرف السابق منهما فالقول قولها مع يمينها أنها لا تعرف السابق ، فإذا حلفت سقطت دعواهما وبطل النكاحان فإن نكلت عن اليمين ردت اليمين عليهما فيحلف كل واحد منهما أنه هو السابق بالعقد . فإذا حلفا بطل النكاحان ، لأن كل واحد قد أثبت يمينه أنه هو السابق ، ولا مزية لأحدهما على الآخر فبطلا ؛ وإن حلف أحدهما ونكل الآخر ثبت نكاح الحالف وبطل نكاح الناكل ، فإن نكلا جميعاً بطل النكاحان أيضاً ، لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر ؛ وإن أقرت أنها تعلم السابق منهما نظرت ، فإن أقرت لكل واحد منهما سابقاً فيكون دعواهما عليها باقية فيطالب بالجواب ، وإن أقرت لأحدهما أنه هو السابق حكم بالنكاح له لأنه لم يثبت عليها نكاح غير المقر له حال الإقرار ، فقبل إقرارها على نفسها ، فإن أراد الثاني أن يحلفها بعد إقرارها للأول أنها لا تعلم ؛ لأنه هو السابق ، فهل يلزمها أن تحلف له ؟ فيه قولان بناء على أنها أقرت للثاني هل يلزمها غرم ؟ فيه قولان كالقولين فيمن أقر بدار لزيد ثم أقر بها لعمر ، فهل يلزمه الغرم لعمر ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يلزمها أن تحلف للثاني لأنها لو أقرت له لم يقبل إقرارها له ، فلا معنى لغرض اليمين عليها .

(والثاني) يلزمها أن تحلف للثاني بجواز أن تخاف من اليمين فتقرر له فيلزمها الغرم ، فإن قلنا : لا يلزمها أن تحلف للثاني ثبت النكاح للأول وانصرف الثاني وإن قلنا : يلزمها أن تحلف للثاني نظرت ، فإن حلفت له انصرف وإن أقرت للثاني بأنه هو السابق لم يقبل قولها في النكاح لأن في ذلك إسقاط حق للأول الذي قد ثبت ، ولكنها قد أقرت أنها حالت بين الثاني وبين بضعها بإقرارها الأول وهل يلزمها أن تغرم له ؟ قال الشيخ أبو حامد : فيه قولان كما لو أقرت بدار لزيد ثم أقرت به لعمر . قال المحاملي وابن الصباغ : يلزمها له الغرم قولاً واحداً ، لأنها إنما عرضنا عليها اليمين على القول الذي يقول : يلزمها الغرم .

فاذا أقربت له لزمها أن تغرم له عوض ما حالت بينه وبينه ، وكم يلزمها من الغرم ؟ قال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا : يلزمها أن تغرم جميع مهر المثل والثاني نصف مهر مثلها كالقولين في المرأة إذا أرضعت زوجة لرجل وانفسخ نكاحها بذلك ، وإن لم تقر للثاني ولا حلفت له ، بل نكلت عن اليمين ردت اليمين عليه ؛ فإن قلنا : إن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه يحل محل البينة ثبت النكاح للثاني وانفسخ نكاح الأول .

قال الشيخ أبو حامد : وهذا القول ضعيف جدا ، وإن قلنا : إن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه يحل محل اقرار المدعى عليه وهو الصحيح ، ففيه وجهان قال الشيخ أبو اسحاق يبطل النكاحان ، لأن مع الأول اقراراً ومع الثاني ما يقوم مقام الاقرار ، وليس أحدهما أولى من الآخر فبطلا . ومن أصحابنا من قال : يثبت نكاح الأول لأن اقرارها له أسبق .

قال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي صاحب المذهب وابن الصباغ والمحاملي : يلزمها على هذا أن تقوم مهر مثلها للثاني وذكر الشيخ أبو حامد في التعليق هل يلزمها الغرم للثاني محل هذا ؟ فيه قولان ، قال ابن الصباغ فعلى قول أبي اسحاق لا تفرض عليها اليمين لأنه لا فائدة فيها ، هذا ترتيب البغداديين ، وقال المسعودي : إذا نكحت وحلف الثاني فهل ينفسخ نكاح الأول ؟ فيه وجهان ؛ فاذا قلنا : ينفسخ ، قال القفال : فانه لا يثبت نكاح الثاني ، والأول المشهور .

فرع قال الشافعي رحمه الله في الاملاء : إذا زوج الرجل أخته من رجل ثم مات الزوج فادعى ورثته أن الأخ زوجها بغير إذنها ؛ فالنكاح باطل ولا ترث ، وإذا ادعت المرأة أنه زوجها فالحق قولها وترث ؛ لأن هذا اختلاف في إذنها وهي أعلم به ، ولأن الأصل في النكاح أنه يقع صحيحاً ، فاذا ادعى الورثة بفساده كان القول قولها لأن الظاهر صحته .

قال في الاملاء : إذا قال رجل : هذه المرأة زوجتي وصدقته على ذلك تمت الزوجية بينهما ، وأيهما مات ورثه الآخر لأن الزوجية قد ثبتت ، وإن

قال رجل : هذه زوجتي فسكتت ؛ فان ماتت لم يرثها ، لأن اقراره عليها لا يقبل ، فان مات ورثته لأن اقراره على نفسه مقبول ؛ وكذلك اذا أقسرت المرأة بالزوجة من رجل ولم يسمع منه اقرار ، فان مات لم يرثه ؛ وان مات ورثها كما ذكرناه في التي قبلها والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز لولي العصبى ان يزوجه اذا رأى ذلك ، لما روى : « أن عمر رضي الله عنه زوج ابناً له صغيراً » ولأنه يحتاج اليه اذا بلغ ، فإذا زوجه ألف حفظ الفرج ، وهل له ان يزوجه بأكثر من امرأة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز لأن حفظ الفرج يحصل بامراة .

(والثاني) يجوز ان يزوجه بأربع ، لأنه قد يكون له فيه حفظ ، وأما المحنون فإنه ان كان له حال افاقة لم يجز تزويجه بغير اذنه ، لأنه يمكن استئذانه فلا يجوز الافتيات عليه ، وان لم يكن له حال افاقة ورأى الولي تزويجه للنفقة او لخدمة زوجه ، لأن له فيه مصلحة . وأما المحجور عليمه لسفه - فإنه ان رأى الولي تزويجه - زوجه ، لأن ذلك من مصلحته فان كان كثير الطلاق سراه بجارية ، لأنه لا يقدر على اعتاقها ، وان طلب التزوج وهو محتاج اليه فامتنع الولي فتزوج بغير اذنه ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه لا يصح لأنه تزوج بغير اذنه فلم يصح منه ، كما لو تزوج قبل الطلب . (والثاني) يصح لأنه حق وجب له يجوز له أن يستوفيه بأذن من هو عليه فإذا امتنع جاز له أن يستوفيه ، كما لو كان له على رجل دين وامتنع من ادائه وأما العبد فإنه ان كان بالغاً فهل يجوز لولاه ان يزوجه بغير رضاه ؟ فيه قولان .

(أحدهما) له ذلك لأنه مملوك يملك بيعه وأجارته ، فملك تزويجه من غير رضاه كالامة (والثاني) ليس له ذلك لأن النكاح معنى يقصد به الاستمتاع فلم يملك إجباره عليه كالقسم ، وان كان صغيراً ففيه طريقان :

(أحدهما) أنه على القولين لأنه تصرف بحق الملك فاستوى فيه الصغير

والكبير كالبيع والاجارة . (والثاني) أنه يملك تزويجه قولاً واحداً ، لأنه ليس من اهل التصرف فجاز تزويجه كالابن الصغير ، وان دعا العبد البالغ مولاه الى النكاح ففيه قولان : (احدهما) يلزمه تزويجه لأنه مكلف مولى عليه ، فلذا طلب التزويج وجب تزويجه كالسفيه . (والثاني) لا يلزمه لأنه يملك بيعه واجارته فلم يلزمه تزويجه كالأمة ، وأما المكاتب فلا يملك المولى اجباره على النكاح لأنه سقط حقه من رقبته ومنفقتة ، فان دعا المكاتب المولى الى التزويج - فان قلنا يجب عليه تزويج العبد - فالمكاتب أولى .

وان قلنا : لا يجب عليه تزويج العبد ففي المكاتب وجهان : (احدهما) لا يجب لأنه مملوك ، فلم يلزمه تزويجه كالعبد . (والثاني) يجب لأنه لا حق له في كسبه بخلاف العبد فان كسبه للمولى فاذا زوجه بطل عليه كسبه لأمهر والنفقة) .

الشرح الأحكام : يجوز للأب والجد أن يزوج ابنه الصغير اذا كان عاقلاً لما روى « أن ابن عمر زوج ابناً له صغيراً » ولأنه يملك التصرف في مصلحته والنكاح مصلحة له ، لأنه ان بلغ وهو محتاج الى النكاح وجد قرينة تحته يستمتع بها ويستمتع بخدمتها وتقوم على حوائجه فيكون ذلك سكناً له ، وان بلغ وهو غير محتاج الى النكاح فان المرأة تكون سكناً له ، هذا نقل أصحابنا البغداديين .

وقال المسعودي : هل يزوج الصغير ؟ فيه وجهان ، الأصح لا يزوجه لأنه لا حاجة به اليه ، وكم يجوز للأب والجد أن يزوجا الصغير ؟ حكى الشيخ أبو حامد أن الشافعي رضى الله عنه قال : له أن يزوجه بزوجة واحدة واثنتين وثلاثاً وأربعاً كالبالغ ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز له أن يزوجه بأكثر من واحدة ، لأنه لا حاجة به الى ما زاد عليها ، ويجوز للمولى والحاكم أن يزوجا الصغير كما قلنا في الأب والجد .

فرع ولا يجوز للأب والجد ولا للموصي ولا للحاكم تزويج الصغير المجنون لأنه لا يحتاج الى النكاح في الحال ، ولا يدرى اذا بلغ هل يحتاج الى النكاح أم لا ؟ بخلاف الصغير العاقل ، لأن الظاهر أنه يحتاج الى النكاح عند بلوغه ، فان كان المجنون بالغاً نظرت ، فان كان يعين ويفيق ، لم يجز للمولى تزويجه لأن له جالة يمكن استئذانه فيها وهي حال افاقته ،

وان لم يكن له حال الافاقة - فان كان خصيا أو مجبوا أو علم أنه لا يشتى
النكاح - لم يجز للولي تزويجه لأنه لا حاجة به الى النكاح ، وان علم أنه
يشتى بأن يراه يتبع نظره النساء أو علم ذلك بانتشار ذكره أو غير ذلك جاز
للأب والجد تزويجه لأن فيه مصلحة له ، وهو ما يحصل له به من العفاف ،
فان لم يكن له أب ولا جد زوجه الحاكم .

مسألة قال الشافعى رضى الله عنه : وليس له أن يزوج ابنته
الصغيرة عبداً ولا غير كفو ولا مجنونا ولا مخبولا ولا مجنوماً ولا أبرصاً .
وهذا كما قال : لا يجوز للرجل أن يزوجه لغير كفو ، وقد مضى شروط
الكفاءة . والمريض بمرض عقلى أو جسمانى مزمناً لا يجوز له أن يرضى به
زوجاً لابنته الصغيرة ، لأن القصد من النكاح الاستمتاع وهذا متعذر منه ؛
ولأنه لا يؤمن أن يجنى عليها . والمخبول هو الذى تقادم جنونه وسكن .
فلا يتأذى الناس به ، أو يكون أبله لا يحصل منه أذية ، وهذا يحدث من
خلل فى تلافيف المخ يترتب عليها أعراض ظاهرة كارتخاء الشفتين أو انفراج
الفم وسيلان اللعاب والعمى والفهاة فى النطق ، لأن مراكز المخ اذا اختلت
بعض خلاياها وما أكثرها ظهرت أعراضها ، فان بعضها مختص بحواس
البشرة واللمس وبعضها بحواس الشم وبعضها بحواس الذوق الى آخر
ما عند الانسان من آفاق حيوية مادية ومعنوية ، كل خلجة منها لها خلية فى
المخ تعطى اشاراتها الى بقية أجزاء الجسم ، فأى خلل فى خلية منها يعطل
وظيفتها فيظهر ذلك فى وجهه أو تصرفاته أو صوته ، فينبغى مراعاة جانب
الصحة النفسية لمن أراد أن يزوج صغيرته حتى لا تشقى بسوء اختيار أبيها
أو جدّها أو وليها ، وقد نصبت الحكومات موانع غير شرعية وأوقعت عقوبات
شديدة على من يزوج أو يتزوج صبية دون ست عشرة سنة أو صبياً دون
ثمان عشرة سنة مما أدى الى فشو سعار الشبق والتلهب بين الجنسين الا
من عصم الله .

وقال الشيخ أبو حامد فى الأبرص والمجنون : ولأنه يقال : ان هذه
العيوب تعدى . وربما أعدت اليها أو الى ولدها منه ، وكذلك لا يزوجه

بخصي . ولا مجبوب ، لأن المقصود من النكاح الاستمتاع ، وذلك لا يوجد منه . فان خالف الأب وزوج ابنته الصغيرة ممن به أحد هذه العيوب فهل يصح النكاح ؟ على الطرق الثلاث اذا زوج المرأة من غير كفء بغير رضاها أو من غير رضى سائر الأولياء ؟ فاذا قلنا : ان النكاح باطل فلا كلام . وان قلنا : ان النكاح صحيح فهل يجب على الأب أن يختار فسخ النكاح أو يدعه حتى تبلغ فتختار ؟ حكى القاضى أبو الطيب فيه قولين وحكماهما الشيخ أبو حامد وجهين :

(أحدهما) يجب عليه ذلك لأنه قد فرط فكان عليه أن يتلافى تفریطه كالوكيل اذا اشترى شيئاً معيأ .

(والثانى) لا يجب عليه وليس له ذلك . لأن الشهوات والميول تختلف . وقد تختار المرأة التزوج ممن به هذه العيوب ، فعلى هذا اذا بلغت كانت بالخيار ان شاءت فسخته وان شاعت أقرته .

قال ابن الصباغ : هذا اذا كان المزوج هو الولي وحده . فأما اذا كان معه غيره فلهم الاعتراض على العقد وفسخه قولاً واحداً . لأن العاقد أسقط حقه برضاه والباقيون لم يرضوا . وان أراد أن يزوج أمته من عبد جاز لأنه مكافئ لها أما اذا أرادت أن تتزوج بمجنون أو مجنوم أو أبرص أو مجبوب أو خصي لم يكن له ذلك ، لأن الضرر الذى يلحق الحرة فى ذلك يلحق الأمة .

فروع ولا يزوج ابنه الصغير بامرأة ليست بكفء له . ولا بمجنونة ولا مخبولة ولا مجنومة ولا برصاء ولا رتقاء لأنه لا مصلحة له في تزويج احدها . فان زوجه بأمة لم يصح قولاً واحداً ، لأن تزويج الأمة انما يصح للحر اذا لم يجد طول حرة ويخاف العنت .

وان زوج ابنه المجنون برتقاء ، فان قلنا : يصح تزويج الصغير العاقل بها صح بالمجنون ، وان قلنا : لا يصح تزويج الصغير العاقل بها ففى المجنون وجهان : (أحدهما) لا يصح كما لو زوجها من الصغير العاقل . (والثانى) يصح لأنه لا ضرر عليه في ذلك لأنه لا يحتاج الى الوطء .

فرع قال الصيمري : ولا يزوج ابنة الصغير بمجوز هرة ولا بمقطوعة اليدين والرجلين ولا عمياء ولا زمنة ولا يهودية ولا نصرانية ، ولا يزوج ابنته الصغيرة بشيخ هرم ، ولا بمقطوع اليدين والرجلين ، ولا بأعمى ولا زمن ، ولا بفقر وهي غنية ، فان فعل ذلك فسخ ، وعندى أنها تحتمل وجها آخر أنه لا يكون له الفسخ لأنه ليس بأعظم ممن زوج ابنته الصغيرة بمجدوم أو أبرص .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح النكاح الا بشاهدين . وقال أبو ثور : يصح من غير شهادة لأنه عقد فصيح من غير شهادة كالبيع . وهذا خطأ لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح . خاطب وولي وشاهدان » ويخالف البيع فان القصد منه المال والقصد من النكاح الاستمتاع وطالب الولد ومبناها على الاحتياط ولا يصح الا بشاهدين ذكرين فان عقد برجل وامرأتين لم يصح لحديث عائشة رضي الله عنها ، ولا يصح الا بعدلين لما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » .

فان عقد بمجهولي الحال ففيه وجهان : (أحدهما) وهو قول أبي سعيد الاصطخري : أنه لا يصح ، لأن ما افتقر ثبوته الى الشهادة لم يثبت بمجهولين كالانبات عند الحاكم . (والثاني) يصح وهو المذهب لانا لو اعتبرنا العدالة الباطنة لم تصح انكحة العامة الا بحضرة الحاكم لانهم لا يعرفون شروط العدالة ، وفي ذلك مشقة فاكفى بالعدالة الظاهرة كما اكفى في الجوارح في حقهم بالتقليد حين شق عليهم ادراكها بالدليل ، فان عقد بمجهولين ثم بان انهما كانا فاسقين لم يصح لانا حكمنا بصحته في الظاهر ، فاذا بان خلافه حكمنا بابطاله ، كما لو حكم الحاكم باجتهاده ثم جد النص بخلافه . ومن اصحابنا من قال : فيه قولان بناء على القولين في الحاكم اذا حكم بشهادة شاهدين ثم بان انهما كانا فاسقين ، وان عقد بشهادة اعميين ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه يصح ، لأن الأعمى يجوز ان يكون شاهداً .

(والثاني) لا يصح ، لانه لا يعرف العاقد فهو كالاصم الذي لا يسمع
لفظ العاقد ويصح بشهادة ابني أحد الزوجين ، لانه يجوز أن يثبت النكاح
بشهادتهما وهو اذا جحد الزوج الآخر وهل يصح بشهادة ابنيهما ؟ او بشهادة
ابن الزوج وابن الزوجة ؟ فيه وجهان : (احدهما) يصح لانهما من اهل
الشهادة . (والثاني) لا يصح لانه لا يثبت هذا النكاح بشهادتهما بحال .

فصل واذا اختلف الزوجان فقالت الزوجة : عقدنا بشاهدين
فاسقين وقال الزوج : عقدنا بمدين ، ففيه وجهان : (احدهما) ان القول
قول الزوج لان الاصل بقاء العدالة . (والثاني) ان القول قول الزوج ، لان
الاصل عدم النكاح وان تصادقا على انهما تزوجا بولي وشاهدين ، وانكر
الولي والشاهدان لم يلتفت الى انكارهم لان الحق لهما دون الولي
والشاهدين) .

الشرح حديثا عائشة وابن مسعود رضى الله عنهما مضى تخريجهما
آثما في بحث النكاح بولي .

اما الأحكام فانه لا يصح النكاح الا بحضور شاهدين ذكرين عدلين ،
وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس والحسن
البصري وابن المسيب والنخعي والشعبي والأوزاعي وأحمد بن حنبل .
وقال ابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن بن مهاد وداود وأهل الظاهر :
لا يفتقر النكاح الى الشهادة ، وبه قال مالك ، الا أنه قال : من شرطه أن
لا يتواصوا بكتمانه ، وان تواصوا على كتمانهم لم يصح النكاح وان حضره
شهوده وبه قال الزهري . وقال أبو حنيفة : من شرطه الشهادة الا أنه ينعقد
بشهادة رجلين فاسقين وعدوين ومحدودين ، وشاهد وامرأتين .

دليلنا ما روى عمران بن الحصين رضى الله عنهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » رواه أحمد في رواية
ابنه عبد الله ورواه الدارقطني ، وأشار اليه الترمذي ، وروت عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح :
خاطب وولي وشاهدان » وغنها رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل » وعنه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » رواه الترمذى ، وهذه الأحاديث وغيرها مفسى تخريجها فى الولي ، ولأنه عقد فلم يكن من شرطه ترك التواصى بالكتمان كالبيع ، ولأن كل ما لم يثبت بشهادة عدلين لم يثبت بشهادة فاسقين كالأثبات عند الحاكم .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : والشهود على العدل حتى يعلم الجرح يوم وقع النكاح وجبلة ذلك أنه اذا عقد بحضرة شاهدين فان علمت عدالتهما ظاهراً وباطناً انعقد النكاح بشهادتهما ، وان علمت عدالتهما فى الظاهر وجهلت فى الباطن ففيه وجهان حكاهما المصنف قال أبو سعيد الاضطخري : لا يصح لأن ما افتقر ثبوته الى الشهادة لم يثبت بمجهول الحال كالأثبات عند الحاكم ، والثانى - وهو المذهب ولم يحك الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره - أن النكاح صحيح لأن الظاهر العدالة ، ولأننا لو اعتبرنا العدالة الباطنة لم ينعقد النكاح الا بحضرة الحاكم ، لأن العامة لا يعرفون شروط العدالة ، وقد أجمع المسلمون على جواز انعقاده بغير حضور الحاكم .

فاذا قلنا بهذا فبان أنهما فاسقان ، فان حدث هذا القسق بعد العقد لم يؤثر ، لأن الاعتبار وجود العدالة حال العقد ، وان بان أنهما فاسقان حال العقد لم يصح النكاح ، لأن فسقهما ينافى قبول شهادتهما على النكاح .

ومن أصحابنا من قال : فيه قولان كالقولين فى الحاكم اذا حكم بشهادة شاهدين ظاهرهما العدالة ؛ ثم بان فسقهما حال الشهادة ، وليس بشيء ، فان ترافع الزوجان الى الحاكم وأقرا بالنكاح وأنه عقد بشهادة رجلين ظاهرهما العدالة واختصا فى حق من حقوق الزوجية كالنفقة والكسوة وما أشبههما ؛ فان الحاكم يحكم بينهما فيما احتكما فيه ، ولا ينظر فى حال

عدالة شاهدين في المباطن الا أن يعلم أنهما فاسقان فلا يحكم بينهما ، وان جحد أحد الزوجين الآخر - فأما المدعى عنهما بشاهدين - فان علم الحاكم عدالتهما ظاهراً وباطناً حين عقد النكاح حكم بصحة النكاح ، وان علم فسقهما حال الشهادة لم يحكم بصحة العقد بل يحكم بفساده على المذهب ، فان عرف أنهما كانا عدلين في الظاهر وجهل عدالتهما في الباطن فلا يجوز أن يحكم بصحة العقد ولا بفساده بل يتوقف الى أن يعلم عدالتهما في الباطن ، لأنه لا يجوز أن يحكم بشهادة شاهد الا بعد معرفة حاله ظاهراً وباطناً ، بخلاف ما لو أقر بالنكاح ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد في التعليق . وذكر ابن الصباغ أن الرجل اذا ادعى نكاح امرأة بولى وشاهدى عدل فأقام شاهدين عدلين عند الحاكم فانه يبحث عن حالهما عند الحاكم ولا يبحث عن حالهما حين العقد ، والأول أصح . وهل ينعقد النكاح بشهادة أعميين أو أعمى وبصير ؟ فيه وجهان : (أحدهما) ينعقد ، لأن الأعمى من أهل الشهادة . (والثاني) لا يصح لأنه لا يعرف العاقد فهو كالأصم الذي لا يسمع لفظ العاقد وهل يعقد بشهادة أخرسين أو أخرس وناطق ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا ينعقد ، قال الشيخ أبو حامد : وهو المذهب ، لأن الشهادة تقتصر الى صريح اللفظ ، والأخرس لا يتأتى منه ذلك . (والثاني) ينعقد . قال القاضي أبو الطيب وهو المذهب لأن اشارته اذا كانت مفهومة تقوم مقام عبارة غيره .

فرع وهل تجوز شهادة أصحاب الصنع الدنيئة مثل الحجام والقصاب والكناس وغيرهم ؟ فيه وجهان بناء على جواز قبول شهادتهم في سائر الحقوق ، ويأتى بيانهما في موضعهما من كتاب الشهادات .

فرع وان عقد النكاح بشهادة ابني أحد الزوجين أو بشهادة ابنه وجده أو بشهادة عدوى أحد الزوجين صح النكاح لأنه يثبت بشهادتهما ، وهو اذا شهد الابنان على والدهما أو شهد العدوان لعدوهما ، وأن عقد النكاح بشهادة ابني الزوجين أو ابن لهذه أو جد هذا وجد هذه أو علوين لهما ففيه وجهان : (أحدهما) ينعقد لأنهما من أهل الشهادة في النكاح في الجملة . (والثاني) لا ينعقد لأنه لا يثبت بشهادتهما بحال من الأحوال ،

من أصعابنا الخراسانيين من قال : يتعقد بشهادة العدوين وجها واحداً ،
لأن العداوة قد تزول .

فرع وليس من شرط الشهادة احضار القاهدين بل لو حضر
القاهدان لأقهما وسمعا الايجاب والقبول صح ذلك ولو سمعا الايجاب
والقبول ولم يسمعا الصداق صح النكاح لأن الصداق ليس بشرط في
النكاح ، وإن سمع أحد الشاهدين الايجاب وسمع الآخر القبول لم يصح
النكاح ؛ لأنهما شرط في الايجاب والقبول .

فرع وإذا تزوج المسلم كتابية فانه يتزوجها من وليها الكافر
إذا كان عدلاً في دينه ، ولا يصح إلا بحضرة شاهدين مسلمين عدلين .
وقال أحمد : لا يصح أن يتزوجها إلا من المسلم . وقال أبو حنيفة : يتزوجها
من وليها الكافر ، ويصح أن يكون بشهادة كافرين .

دللنا على أحمد قوله تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
بعض » فدل ذلك على أنه لا ولاية لهم على الكافرين ومادامت الولاية
منقطعة على الكافر من المسلم فمن أين يأتي بولي مسلم لها ؟ فلم يبق إلا
أن يكون وليها كتابياً متصفاً بالعدالة في دينه حتى لا يجحد حقاً من حقوقه
أو حقوقها في كتب العقد ، ودللنا على أبي حنيفة لأنهما شاهدان لا يثبت
بهما نكاح المسلمة ؛ فلم يثبت بهما نكاح الكافرة كالعبدین ، وكالفرق
بين الولي والشاهدين لأن الولي أريد لدفع العار عن النسب ، والكافر
كالمسلم في دفع العار ؛ والشاهدان يرادان لإثبات الفراش عند جحد أحد
الزوجين ، وليس الكافر كالمسلم في إثبات الفراش ؛ لأنه لا يثبت بشهادته
الفراش ، ولأن الولي يتعين في العقد فتأكد حاله فجاز أن يكون كافراً ،
والشاهد يتعين فلم يجز أن يكون كافراً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح إلا على زوجين معينين لأن المقصود بالنكاح
أمايهما فوجب تعيينهما ، فإن كانت المنكوحة حاضرة فقال : زوجتك هذه

صح . وان قال : زوجتك هذه فاطمة واسمها عائشة صح ، لأن مع التعيين بالإشارة لا حكم للأسم ، فلم يؤثر الخطأ فيه ، وان كانت المنكوحة غائبة فقال : زوجتك ابنتي وليس له غيرها صح ، وان قال : زوجتك ابنتي فاطمة وهي عائشة صح ، لأنه لا حكم للأسم مع التعيين بالنسب ، فلم يؤثر الخطأ فيه ، وان كان له اثنتان فقال : زوجتك ابنتي لم يصح حتى يبينها بالأسم او بالصفة ، وان قال : زوجتك عائشة وقبل الزوج ونوبا ابنته ، او قال زوجتك ابنتي وقبل الزوج ونوبا الكبيرة صح لأنها تميزت بالنية ، وان قال : زوجتك ابنتي ونوى الكبيرة وقبل الزوج ونوى الصغيرة لم يصح ، لأن الإيجاب في امرأة والقبول في أخرى ، وان قال زوجتك ابنتي عائشة ، ونوى الصغيرة وقبل الزوج ، ونوى الكبيرة ، صح النكاح في عائشة في القاهر ، ولم يصح في الباطن ، لأن الزوج قبل في غير ما أوجب الولي .

فصل ويستحب أن يخاطب قبل العقد ، لما روى عن عبد الله قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة : الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله » قال عبد الله ثم تصل خطبتك بثلاث آيات : « اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون » « اتقوا الله الذي تساطون به والإرحام أن الله كان عليكم رقيبا » « اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، فإن عقد من غير خطبة جاز لما روى سويل بن سعد الساعدي « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي خطب الواهية ، زوجتك بما معك من القرآن » ولم يذكر الخطبة ، ويستحب أن يدعو لهما بعد العقد ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفا الإنسان إذا تزوج قال : بارك الله لك ، وبارك عليك ، وجمع بينكما في خير » .

الشرح حديث عبد الله بن مسعود أخرجه الترمذي وحسنه وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي من رواية أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه ولم يسمع منه . وقد رواه الحاكم من طريق أخرى عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن ابن مسعود وليس فيه الآيات ، ورواه أيضا من طريق إسرائيل عن أبي اسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة

أن عبد الله قال فذكره نحوه ، ورواه البيهقي من حديث واصل الأحمد
عن شقيق عن ابن مسعود بتمامه ، وفي رواية للبيهقي « إذا أراد أحدكم أن
يخطب لحاجة من النكاح أو غيره فليقل : الحمد لله نعمده ونستعينه
الخ » .

ورواية الترمذي أردفها بعد التحسين بقوله : رواه الأعمش عن
أبي اسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعهما فقال : عن أبي اسحاق عن
أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال النووي في كتاب الأذكار : يستحب أن يخطب بين يدي العقد
خطبة تشتمل على ما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا وتكون أطول من تلك ،
وسواء خطب العاقد أو غيره ، وأفضلها ما رويناه في سنن أبي داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرها بالأسانيد الصحيحة عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
خطبة الحاجة الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا من
يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم
من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيراً ونساء ، واتقوا
الله الذي تساءلون به والأرحام ، ان الله كان عليكم رقيباً . يا أيها الذين
آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون ، يا أيها الذين
آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم
ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً » .

ثم قال : هذا لفظ احدي روايات أبي داود ، وفي رواية له أخرى بعد
قوله « ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، من طمع
الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فانه لا يضر الا نفسه ، ولا يضر الله
شيئاً » قال الترمذي حديث حسن . اهـ .

أما حديث سهل بن سعد الساعدي فقد رواه أحمد والبخاري ومسلم ،

ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله انى قد وهبت نفسى لك ؟ فقامت قياماً طويلاً » فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه ؟ فقال : ما عندي الا ازارى هذا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها ازارك جلست لا ازار لك ، فالتمس شيئاً ؟ فقال : ما أجد شيئاً ، فقال : التمس ولو خاتماً من حديد ، فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء ؟ قال : نعم ؛ سورة كذا وسورة كذا لسور يسميها ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن » .

وقد روى سعيد بن منصور في سننه عن أبى النعمان الأزدي قال : « زوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن ثم قال : لا يكون لأحد بعدك مهراً » وهو مع ارساله فيه من لا يعرف . ومن ثم فلا يحتاج به فى تخصيص الحكم بهذه المرأة .

أما حديث أبى هريرة فقد أخرجه أبو داود والترمذى وصححه وحسنه وابن ماجه وقال النووى فى الأذكار : « ويستحب أن يقال لكل واحد من الزوجين بارك الله لكل واحد منكما فى صاحبه وجمع بينكما فى خير » رويها فى صحيحى البخارى ومسلم عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه حين أخبره أنه تزوج : « بارك الله لك » وروينا فى الصحيح أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال لجابر رضى الله عنه حين أخبره أنه تزوج : « بارك الله عليك » .

اما اللغات فقولہ (رفا) قال فى الفتح بفتح الراء وتشديد القاء مهموز ، معناه دعا له . وفى القاموس رفاه ترفئة وترفياً ؛ قال له : بالرفاء والبنين . أى بالالتئام وجمع الشمل ا هـ . والترفئة فى الأصل الالتئام . يقال رفا الفتى لأم خرقة وضم بعضه الى بعض ، وكانت ترفئة الجاهلية أن يقال « بالرفاء والبنين » ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وأرشد الى ما فى الأحاديث الواردة على ما سيأتى فى الأحكام .

أما الأحكام فإنه إذا أراد عقد النكاح على امرأة فلا بد أن تتميز عن غيرها بالمشاهدة أو بالصفة أو بالتسمية ، فإذا كان له ابنة واحدة وهي حاضرة ، فإن قال زوجتك هذه صح ولم يحتج الى ذكر اسمها ولا الى صفتها ، وإن قال : زوجتك ابنتي وزوجتك هذه عائشة صح لأنها تميزت بالإشارة ، وكان ما زاد تأكيداً ، وإن كان اسمها عائشة فقال : زوجتك هذه فاطمة : فقال البغداديون من أصحابنا يصح ، لأنه لا حكم لتغيير الاسم مع الإشارة ، وقال المسعودي : هل يصح ؟ فيه وجهان بناء على الوجهين فيما لو قال : بعثك هذا البغل وكان حماراً أو فرساً . وإن كان له ابنة واحدة اسمها عائشة وهي غائبة عنهما ، فإن قال زوجتك ابنتي صح ، لأن قوله ابنتي صفة لازمة لها وليس له غيرها ، وإن قال : زوجتك ابنتي عائشة صح ، لأن النكاح ينعقد بقوله ابنتي ، فإذا سماها باسمها كان تأكيداً ، وإن قال زوجتك ابنتي فاطمة فغير اسمها ، فقال البغداديون من أصحابنا : يصح ، لأن قوله ابنتي صفة لازمة لها لا تختلف ولا تتغير ، والاسم يتغير ويختلف ، فاعتبر حكم الصفة اللازمة وألغى الاسم ، قال المسعودي : لا يصح ، ولم يذكر له وجهاً . وإن قال : زوجتك عائشة وقصد ابنته فذكر الشيخ أبو اسحاق والطبري في العدة وحكاه ابن الصباغ عن الشيخ أبي حامد أنه يصح لأنها تتميز بالنية ، وإن لم يقصد ابنته لم يصح ، قال ابن الصباغ : وهذا فيه نظر ، لأن هذا العقد تعتبر فيه الشهادة فلا بد أن يكون العقد مما يصح أداء الشهادة على وجه يثبت به العقد وهذا متعذر في النية ولم أجد فيما قرأت من تعليق الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يصح من غيره تفصيل لأن هذا الاسم يقع على ابنتيه وعلى من اسمها عائشة فلا تتميز بذلك عن غيرها ، فإن كانت له ابنتان كبيرة اسمها عائشة وصغيرة اسمها فاطمة ، فإن قال زوجتك ابنتي أو احدي ابنتي لم يصح لأن المروجة غير متميزة . وإن قال : زوجتك ابنتي عائشة أو ابنتي الكبيرة صح لأنه قد بينها بالصفة أو بالاسم .

وإن قال زوجتك ابنتي الكبيرة فاطمة فغير اسمها صح النكاح على الصغيرة ولا يضر تغييره للاسم ، وعلى قول المسعودي في التي قبلها لا يصح ها هنا . وإن قال : زوجتك ابنتي عائشة وهو ينوي الصغيرة واسم الصغيرة

فاطمة فقبل الزوج وهو ينوى الصغيرة ، قال الشيخ أبو حامد : ينقذ
النكاح على الصغيرة لاتفاق بينهما ولا يضر تغيير الاسم .

وان قال : زوجتك ابنتي عائشة وهو ينوى الصغيرة وقبل الزوج وهو
ينوى الكبيرة انعقد النكاح في الظاهر على الكبيرة لأنه أوجب نكاحها له
فقبلها في الباطن ، وهو مفسوخ لأنه أوجب له النكاح في الصغيرة فقبل في
الكبيرة : فان قال : زوجتك ابنتي فقبل الزوج وفويا الكبيرة فقال الشيخ
أبو اسحاق يصح لأنها تميزت بالنية . وقال ابن الصباغ : لا يصح لأنه
لا يمكن اذن الشهادة في هذا .

فرع وان كان لرجل ابنتان فزوج رجل احدهما بعينها ثم مات
الأب وادعت كل واحدة من الابنتين على الزوج أنها هي التي زوجها أبوها
منه فان أنكرهما حلف لكل واحدة يميناً ، وان أقر لاحدهما ثبت
زوجيتهما . فان ادعت عليه الأخرى النكاح بعد ذلك قال ابن الحداد
لم تسمع دعواها لأنه قد أقر بتحريمها على نفسه ، وان ادعت عليه نصف
المهر فالقول قوله مع يمينه ، فان حلف لها فلا كلام ، وان نكل حلفت ووجب
المسمى لها الذي ادعت .

وان لم يدعي عليه ولكنه ادعى على احدهما أنها زوجته فان أقرت
له ثبت النكاح بينهما ، وان أنكرت حلفت له وسقطت دعواه ، قال
ابن الحداد : ووجب عليه لها نصف مهرها .

قلت : وينبغي أنه لا يثبت لها ذلك الا اذا ادعته ، فأما اذا لم تدعيه
لم يثبت لها . قال ابن الحداد : ويكون ذلك ابطالا لنكاح التي أقر بنكاحها
أولاً ، ويجب لها نصف مهرها ان لم يدخل بها ، وجميع مهرها ان دخل
بها .

فرع اذا قال : زوجتك حمل هذه المرأة ان كانت ابنة لم يصح
النكاح لأنه قد يكون ربيطاً أو حملاً موهوماً فلا يتحقق وجوده ؛ وقد يكون
ذكراً ، وقد يكون ابنتين ، فلا يعلم أيتهما المعقود عليها وهذا غرر من غير

حاجة ، فلا يصح كما اذا كتب رجل الى الولي : زوجني ابنتك فقراء الولي
أو غيره بحضرة شاهدين فقال الولي : زوجته لم ينعقد النكاح .

وحكى ابن الصباغ أن أبا حنيفة وأصحابه قالوا : يصح دليلنا أنه لم
يوكل القارىء فلم يصح كما لو استدعاه من غائب قبله فأوجب .

فرع وإذا أراد العقد خطب الولي أو الزوج أو أجنبي من
الحاضرين فيحمد الله تعالى ويصلي على رسوله صلى الله عليه وسلم ويوصي
بتقوى الله ويرغب في النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي
بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أتر » فالنكاح من الأمور التي لها بال ،
والخطبة مستحبة غير واجبة ، وبه قال عامة أهل العلم إلا داود فإنه قال :
إنها شرط في النكاح .

دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي
عدل » ولم يشترط الخطبة ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم : « زوج
الواهة ولم يخطب » « وتزوج عائشة رضي الله عنها ولم يخطب » .

قال الشيخ أبو حامد : وقد روى في بعض الروايات أنه قال في الثلاث
الآيات : « يا أيها الناس ، قال : وحكى عن بعض المتأخرين أنه كان يقول :
المحمود الله ، والمصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخير ما عمل به
كتاب الله قال : وزاد بعضهم فكان يقول : المحمود الله ذو الجلال والإكرام ،
والمصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخير ما عمل به كتاب الله المفرق
بين الحلال والحرام ، ثم يقول : والنكاح مما أمر الله به وندب إليه » .

وأما الخطبة التي تحلل العقد بأن يقول الولي : « بسم الله والحمد لله
وصلى الله على رسول الله ، أوصيكم بتقوى الله » ويقول كما روى عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنكحتك على ما أمر الله به من أمساك بمعروف
أو تسريح بإحسان » ثم يقول الزوج : « بسم الله والحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله أوصيكم بتقوى الله قبلت نكاحها » فاختلف
أصحابنا في صحة العقد مع ذلك ، فذكر الشيخ أبو حامد والمحامل

وابن الصباغ أن ذلك يصح ، لأن الخطبة متعلقة بالنكاح فلم يؤثر فصلها بين الإيجاب والقبول ، كالتييم بين صلاتي الجمع .

وحكى الشيخ مصنف المذهب عن بعض أصحابنا أن الفصل بين الإيجاب والقبول بالخطبة يبطل العقد كما لو فصل بينهما بغير الخطبة ؛ ويخالف التيمم ، فانه مأمور به بين الصلاتين ، والخطبة مأمور بها قبل العقد .

قال النووي في الأذكار : فلو قال : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قبلت نكاحها صح ، ولم يضر هذا الكلام بين الإيجاب والقبول لأنه فصل يسير له تعلق بالعقد ، ويكره أن يقال للزوج بعد العقد بالرفاء والبنين ؛ لما روى أحمد والنسائي وابن ماجه عن عقيل بن أبي طالب أنه تزوج امرأة من بنى جشم فقالوا : بالرفاء والبنين ، فقال لا تقولوا هكذا ، ولكن قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم بارك لهم وبارك عليهم » وفي رواية له : « لا تقولوا ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهانا عن ذلك : قولوا بارك الله لها فيك وبارك لك فيها » وأخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني وهو من رواية الحسن عن عقيل . قال في الفتح : ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال ، وقد اختلف في علة النهي عن الترفئة التي كانت تفعلها الجاهلية فقيل : لأنه لا حمد فيها ولا ثناء ولا ذكر الله . وقيل : لما فيه من الإشارة الى بعض البنات لتخصيص البنين بالذكر ، والا فهو دعاء للزوجين بالالتئام والاتلاف فلا كراهة فيه .

وقال ابن المنير : الذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفاؤلا لادعاء فيظهر أنه لو قيل بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول : اللهم ألف بينهما وارزقهما بنين صالحين وقال العمراني من أصحابنا : ويكره أن يقال للزوج بعد العقد بالرفاء والبنين والمستحب أن يقول ما ورد في حديث أبي هريرة وساقه . قلت : ووجه الكراهة ترك اللفظ النبوي الشريف والعدول عنه الى دعاء آخر والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح العقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح ، لأن ما سواهما من الألفاظ كالتعليك والهبة لا يأتي على معنى النكاح ، ولأن الشهادة شرط في النكاح فإذا عقد بلفظ الهبة لم تقع الشهادة على النكاح ، واختلف أصحابنا في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة ، فمنهم من قال : لا يصح لأن كل لفظ لا ينعقد به نكاح غيره لم ينعقد به نكاحه كلفظ الإحلال . ومنهم من قال : يصح لأنه لما خص بهبة البضع من غير بدل خص بلفظها ، وأن قال : زوجني فقال : زوجتك صح ، لأن الذي خطب الواهية من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال زوجنيها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « زوجتكها بما معك من القرآن » وأن قال : زوجتك ، فقال : قبلت ، ففيه قولان :

(أحدهما) يصح لأن القبول يرجع إلى ما أوجبه الولي كما يرجع في البيع إلى ما أوجبه البائع .

(والثاني) لا يصح لأن قوله : قبلت ليس بصريح في النكاح فلم يصح به ، كما لو قال : زوجتك فقال نعم . وأن عقد بالعجمية ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم « استحللتم فروجهن بكلمة الله » وكلمة الله بالعربية فلا تقوم العجمية مقامها كالقرآن (والثاني) وهو قول أبي سعيد الأصطخري أنه أن كان يحسن بالعربية لم يصح ، وإن لم يحسن صح ، لأن ما اختلف بلفظ غير معجز جاز بالعجمية عند المعجز عن العربية ، ولم يجز عند القدرة كتكبير الصلاة (والثالث) وهو الصحيح أنه يصح ، سواء أحسن بالعربية أو لم يحسن ، لأن لفظ النكاح بالعجمية يأتي على ما يأتي عليه لفظه بالعربية ، فقام مقامه ، ويخالف القرآن فإن القصد منه النظم المعجز ، وذلك لا يوجد في غيره ، والقصد بالتكبير العبادة ففرق فيه بين المعجز والقدرة كأفعال الصلاة ، والقصد بالنكاح تعليق ما يقصد بالنكاح ، والعجمية كالعربية في ذلك ، فإن فصل بين القبول والإيجاب بخطبة بان قال الولي : زوجتك ، وقال الزوج : بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قبلت نكاحها . ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفرايني رحمه الله : أنه يصح لأن الخطبة مأمور بها للعقد فلم تمنع صحته كالتيمم بين صلاتي الجمع .

(والثاني) لا يصح ، لأنه فصل بين الإيجاب والقبول فلم يصح كمناسا
لو فصل بينهما بغير الخطبة ، ويخالف التيمم فإنه مأمور به بين الصلاتين
والخطبة مأمور بها قبل العقد .

فصل وإذا انعقد العقد لزم ولم يثبت فيه عيار المجلس ولا خيار
الشرط لأن العادة في النكاح أنه يسئل عما يحتاج إليه قبل العقد فلا حاجة
فيه إلى الخيار بعده ، والله تعالى أعلم .

الشرح الأحكام : لا ينعقد النكاح عندنا إلا بلفظ النكاح أو
التزويج ، وهما اللفظان اللذان ورد بهما القرآن ، وهو قوله تعالى :
« ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء » وقوله تعالى : « فلما قضى زيد
منها وطراً زوجناكمها » فأما لفظ البيع والتملك والهبة والاجارة وغيرها من
الألفاظ فلا ينعقد به النكاح ، وبه قال عطاء وابن المسيب والزهرى وربيعة
وأحمد بن حنبل .

وقال أبو حنيفة : ينعقد النكاح بكل لفظ يقتضى التملك كالبيع
والتملك والهبة والصدقة ، وفي لفظ الاجارة عنه روايتان ، ولا ينعقد
بالاباحة والتحليل وقال مالك : ان ذكر المهر مع الألفاظ التى تقتضى التملك
انعقد بها النكاح . وان لم يذكر المهر لم ينعقد بها النكاح .

دليلنا قوله تعالى : « وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد
النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين » فذكر أن النبي صلى الله
عليه وسلم مخصوص بالنكاح بلفظ الهبة ، وأن غيره لا يساويه ، ولأنه لفظ
ينعقد به غير النكاح فلم ينعقد به النكاح كالاجارة والاباحة .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : والفرج محرم قبل العقد
فلا يحل أبداً إلا بأن يقول الولي : قد زوجتكها أو أنكحتكها ، ويقول
الزوج : قد قبلت التزويج أو النكاح . أو قال : أنكحتك ابنتى ؛ فقال
الزوج : قبلت النكاح والتزويج صح ذلك ، لأنه قد وجد الإيجاب والقبول
فى النكاح والتزويج ، فان قال الولي : زوجتك ابنتى أو أنكحتك ، فقال

الزوج : قبلت ؛ ولم يقل النكاح ولا التزويج فقد قال الشافعي رضي الله عنه في موضع : يصح . وقال في موضع : لا يصح ، واختلف أصحابنا فيها على ثلاث طرق ، فمنهم من قال : لا يصح قولاً واحداً . وحيث قال : يصح أراد إذا قبل الزوج قبولاً تاماً .

ومنهم من قال : يصح قولاً واحداً ، وحيث شرط الشافعي رضي الله عنه لفظ النكاح ؛ أو التزويج في القبول فأراد على سبيل التأكيد ، وهذا لا يصح لأنه قال : لا ينعقد النكاح ، فقال أكثر أصحابنا : هي على قولين ، وهذا اختيار الشيخ أبي إسحاق وابن الصباغ .

(أحدهما) يصح ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد لأن قوله : قبلت إذا ورد على وجه الجواب عن إيجاب متقدم كان المراد به قبول ما تقدم ، فصح كما لو قال : بعثك داري أو وهبتكها ، فقال : قبلت فانه يصح .

(والثاني) لا يصح ، قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح ، لأن الاعتبار في النكاح أن يحصل الإيجاب والقبول فيه بلفظ النكاح أو التزويج ؛ فإذا عرى القبول منه لم يصح كما لو قال رجل لآخر : زوجت ابنتك من فلان ؟ فقال الولي : نعم ، وقال الزوج : قبلت النكاح ، فان هذا لا يصح بلا خوف وإن قال الولي : زوجتك ابنتي ، فقال الزوج : نعم . قال الصيمري : هو كما لو قال الزوج : قبلت على الطرق الثلاث .

وقال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا : لا يصح قولاً واحداً . وإن قال الزوج زوجني ابنتك فقال الولي : زوجتك صح ذلك ولا يفتقر الزوج إلى أن يقول : قبلت نكاحها ، وقد وافقنا أبو حنيفة هنا وخالفنا في البيع ؛ لما روى أن الذي تزوج الواهة قال للنبي صلى الله عليه وسلم زوجنيها يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم زوجتكها ولم يأمره بالقبول بعد هذا . وإن قال الزوج : أتزوجني ابنتك ؟ فقال الولي : زوجتك لم يصح حتى يقول الزوج : قبلت التزويج أو النكاح ، لأن قوله : أتزوجني ؟ استفهام ليس باستدعاء ؛ ولو قال الولي : أتستنكحها ؟ فقال الزوج : قد

استكحت أو قد تزوجت لم يكن بد من قول الولي بعد هذا : زوجتك أو أنكحتك لأن ما تقدم إنما كان استقهماً ولم يكن تقريراً .

فرع وإن عقد النكاح بالعجمية فاختلف أصحابنا فيه ؛ فقال الشيخ أبو حامد : إن كانا يحسنان العربية لم يصح العقد بالعجمية وجهاً واحداً . وإن كانا لا يحسنان العربية فهل يصح العقد بالعجمية ؟ فينه وجهان ، المذهب أنه يصح . وقال القاضي أبو الطيب : إن كانا لا يحسنان العربية صح العقد بالعجمية وجهاً واحداً ، وإن كانا يحسنان بالعربية فهل يصح العقد بالعجمية ؟ فيه وجهان . وقال المصنف : فيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) لا يصح العقد بالعجمية لقوله صلى الله عليه وسلم : « استحللتم فروجهن بكلمة الله » وكلمة الله إنما هي بالعربية . (والثاني) إن كانا يحسنان العربية لم يصح العقد بالعجمية ، وإن كانا لا يحسنان صح بالعجمية . كما قلنا في تكبيرة الاحرام . (والثالث) يصح العقد بالعجمية بكل حال ؛ لأن لفظ العجمية يأتي على ما يأتي عليه العربية في ذلك .

وإن كان أحدهما يحسن العربية ولا يحسن العجمية ، والآخر يحسن العجمية ولا يحسن العربية ، وقلنا : يصح العقد بالعجمية صح العقد بينهما شرط أن يفهم القائل أن الولي أوجب له النكاح ، لأنه إذا لم يفهم لا يصح أن يقبل ؛ وهكذا إذا حضر شاهدان أعجميان وعقد بالعربية ، أو عريان وعقد بالعجمية فلا يصح إلا إذا فهما أن العاقدین عقدا النكاح ، لأن الغرض بالشاهدين معرفتهما بالعقد وتحملهما الشهادة .

فرع وإذا وكل الزوج من يقبل له النكاح ، أو قبل الأب لابنه الصغير ؛ فإن النكاح لا يصح حتى يسمى الزوج في الإيجاب والقبول ؛ فيقول الولي : زوجت فلانة فلاناً - ويسمى الزوج ، ويقول القائل من قبل الزوج : قبلت النكاح لفلان ويسمى الزوج بخلاف الوكيل في الشراء فإنه لا يجب ذكر الموكل ، لأن النكاح لا يقبل نقل الملك فيه . أى أن الرجل لا يجوز أن يتزوج امرأة ثم ينتقل نكاحها منه إلى غيره . والملك في المال

من قبل النقل . أى أنه يجوز أن يملك الرجل عيناً ثم ينتقل ملكها منه الى غيره . قال الطبرى : ولهذا قال أصحابنا : لو قال رجل لآخر : وكلتك أن تزوج ابنتى من زيد فزوجها من وكيل زيد صح لأنه فى الحقيقة زوجها من زيد . ولو قال : وكلتك أن تبيع سيارتى هذه من زيد فباعها من وكيل زيد لم يصح لهذا المعنى . فاذا انعقد النكاح لزم ولم يثبت فيه خيار المجلس ولا خيار الثلاث . وقد مضى تفصيل ذلك فى البيع والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يحرم النكاح وما لا يحرم

من ارتد عن الدين لم يصح نكاحه ، لأن النكاح يراد للاستمتاع ولا يوجد ذلك فى نكاح المرتد . ولا يصح نكاح الخشئ المشكل لأنه ان تزوج امرأة لم يؤمن أن يكون امرأة ، وان تزوج رجلاً لم يؤمن أن يكون رجلاً . ولا يصح نكاح المحرم لما بيناه فى الحج .

فصل ويحرم على الرجل من جهة النسب الأم والبنت والأخت والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت لقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت » ومن حرم عليه مما ذكرناه بنسب حرم عليه بذلك النسب كل من يدلى به . وان بعد فتحرم عليه الأم وكل من يدلى بالأمومة من الجدات من الأب والأم وان علون . وتحرم عليه البنت وكل من ينتسب اليه بالبنوة من بنات الأولاد وأولاد الأولاد وان سفلى . وتحرم عليه الأخت من الأب والأخت من الأم والأخت من الأب والأم . وتحرم عليه العمة وكل من يدلى اليه بالعمومة من أخوات الآباء والأجداد من الأب والأم أو من الأب أو من الأم وان علون . وتحرم عليه الخالة وكل من يدلى اليه بالخولة من أخوات الجدات من الأب والأم أو من الأب أو من الأم وان علون . ويحرم عليه بنت الأخ وكل من ينتسب اليه ببنوة الأخ من بنات أولاده وأولاد أولاده وان سفلى . وتحرم عليه بنت الأخت وكل من ينتسب اليه ببنوة الأخت من أولادها وأولاد أولادها وان سفلى ، لأن الاسم يطلق على ما قرب وبعد ، والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى : « يا بنى آدم » وقوله

تعالى « ملة ابيكم ابراهيم » وقوله سبحانه وتعالى « ملة آبائي ابراهيم واسحاق ويعقوب » فاطلق عليهم اسم الآباء مع البعد . وقال صلى الله عليه وسلم لقوم من اصحابه يرمون « ارموا فان اباكم اسماعيل عليه السلام كان راميا » فسمى اسماعيل اباهم مع البعد ، ولأن من بعد منهم كمن قرب في الحكم ، والدليل عليه أن ابن الابن كالابن ، والجد كالاب في الميراث والولاية والعق بالملك رد الشهادة ، فلاذن يكون كالابن والاب في التحريم ومبناه على التقلب (اولى) .

الشرح قبل أن ندخل في شرح الفصل نذكر هذا الأصل : اعلم أن التحريم ليس صفة للأعيان ، والأعيان ليست مورداً للتحليل والتحريم ولا مصدراً وانما يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون ، لكن الأعيان لما كانت مورداً للأفعال أضيف الأمر والنهي والحكم إليها ، وعلق بها مجازاً على معنى الكناية بالمحل عن الفعل الذي يحل به .

أما الأحكام فانه لا يصح نكاح المرتد والمرتدة لأن القصد بالنكاح الاستمتاع ولما كان دمهما مهدرأ ووجب قتلها فلا يتحقق الاستمتاع . ولأن الرحمة تقتضى ابطال النكاح قبل الدخول فلا ينقذ النكاح معها كالرضاع ؛ ولا يصح نكاح الخنثى المشكل لأنه لا يدري هل هو رجل أم امرأة فان حمل هذا الخنثى تبينا أنه امرأة ، وأن نكاحه كان باطلاً لأن الحمل دليل على الأنوثة من طريق القطع .

مسألة النساء اللاتي نص القرآن على تحريمهن أربع عشرة امرأة، ثلاث عشرة بقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » الآية ، وواحدة في قوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء » فسبع منهن حرمت بالنسب وثلثان بالرضاع وأربع بالمصاهرة وواحدة بالجمع ؛ فالسبع المحرمات بالنسب : الأم والبنات والأخت والعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت للآية : « حرمت عليكم أمهاتكم » الخ فأما الأم فيحرم عقد النكاح عليها ووطؤها .

قال الصيمرى : ومن أصحابنا من قال : تحريم وطئها علم بالعقل ،

وليس بشيء ، وسواء في التحريم الأم حقيقة وهي التي ولدته ، والأم مجازاً وهي جدته أم أمه وأم أبيه . وكذلك كل جد من قبل أبيه أو أمه وإن علت ، وأما البنت فتحرم عليه التي يقع عليها اسم البنت حقيقة وهي بنته لصلبه ، والبنت التي يقع عليها اسم البنت مجازاً وهي بنت بنته وبنت ابنه وإن سفلت . وأما الأخت فتحرم عليه سواء أكانت لأب وأم أو لأب أو لأم لمعوم قوله تعالى « وأخواتكم » وأما العمة فيحرم عليه من يقع عليه اسم العمة حقيقة وهي أخت أبيه ، سواء كانت أخته لأبيه وأمّه أو لأبيه أو لأمّه . ويحرم عليه من يقع عليها اسم العمة مجازاً وهي أخت لجد من أجداده من قبل أبيه أو من قبل أمه .

وأما الخالة فيحرم عليه نكاح من يقع عليه اسم الخالة حقيقة ، وهي أخت أمه لأبيها وأمها أو لأبيها أو لأمها . ويحرم عليه من يقع عليها اسم الخالة مجازاً وهي أخت كل جدة له من قبل أمه وأبيه ، وأما بنت الأخ فتحرم عليه نكاح بنت أخيه حقيقة وهي بنت أخيه لصلبه ويحرم عليه بنت أخيه مجازاً وهي كل من تنسب إلى أخيه بالبنوة من قبل أبنائه وبناته وإن سفلت . وأما بنت الأخت فتحرم عليه بنت أخته حقيقة ، وهي بنت أخته لصلبها . ويحرم عليه بنت أخته مجازاً ، وهي كل من ينسب إلى أخته بالبنوة من بنات أبنائها وبناتها وإن سفلن وكذلك التحريم بالجمع وقد ثبت بالسنة بحديث رواه عن الرسول صلى الله عليه وسلم أبو هريرة وأجمعت الأمة قاطبة بجميع مذاهبها على العمل به وهل يحرم عليه كل من وقع عليها الاسم مجازاً بالاسم أو بالقياس على من وقع عليه الاسم حقيقة ؟ فيه وجهان : (الصحيح) أنه يحرم بوقوع الاسم عليها لقوله تعالى « يا بني آدم » وقوله تعالى « ملة أبيكم إبراهيم » وقوله « ملة آبائي إبراهيم واسحاق ويعقوب » فأطلق عليهم اسم البنوة والأبوة مع البعد .

إذا ثبت هذا فقد عبر بعض أصحابنا عن المحرمات بالنسب فقال :

يحرم على الرجل أصوله وفصوله ، وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعده وهي عبارة عن حسبه ؛ لأن أصوله من ينسب الرجل إليه بالبنوة ، من الآباء والأمهات وفصوله من ينسب إلى الرجل بالبنوة ، وفصول أول

أصوله الأخوات وأولادهن وبنات الاخوة وأول فصل من كل أصل بعده
العمات والخالات فاحترز عن بنات العمات وبنات الخالات وأول فصل
من كل أصل بعده •

فرع وأما الائتتان المنصوص على تحريمهما بالرضاع فالأم
والأخت لقوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من
الرضاعة » فبتى كان للرجل زوجة وانبثق منها لبن من وطئه فأرضعت به
طفلا له دون الحولين خمس رضعات متفرقات صار كالولد لهما من النسب،
وصارا كالوالدين له من النسب ، فى تحريم النكاح وجواز الخلوة ؛ ويحرم
عليها نكاحه ونكاح أولاده وأولاد أولاده وإن سفلوا لأنه ولدهما ، ويحرم
على الرضيع نكاح الأم من الرضاع الحقيقية والمجاز والأخت من الرضاع
والعمة من الرضاع الحقيقية والمجاز ، وبنات الأخت من الرضاع الحقيقية
والمجاز على ما ذكرناه فى المحرمات من النسب ؛ لأن الله تعالى نص على السبع
المحرمات بالنسب ، ونص على الأم والأخت من الرضاع لينبه بهما على من
تقدم ذكرهن من المحرمات والنسب • وروى عائشة أن النبى صلى الله عليه
وسلم قال : يحرم من النسب • وفى رواية ما يحرم من الولادة ، ويقال :
الرضاع بكسر الراء وفتحها ، فأما الرضاعة بالتاء فيفتح الراء لا غير •

فرع فى مذاهب العلماء فى عدد الرضعات المحرمات •

التحريم بالرضاع انما يحصل اذا اتفق الارضاع فى الحولين لقوله
تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » أما فى قدر ما يحرم
فالمذهب عندنا اعتبار شرطين : (أحدهما) خمس رضعات لحديث عائشة
رضى الله عنها قالت : « كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرم من
ثم نسخن بخمس معلومات وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما
يقرأ من القرآن » وموضع الدليل أنها أثبتت أن العشر نسخن بخمس ؛
فلو تعلق التحريم بما دون الخمس لكان ذلك نسخا للخمس ولا يقبل على
هذا خبر واحد ولا قياس ، لأنه لا ينسخ بهما وفى حديث سهلة : « أرضعنيه
خمس رضعات يحرم بهن » • (الشرط الثانى) أن يكون فى الحولين فإن

كان خارجاً عنهما لم يحرم لقوله تعالى « حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » وليس بعد التمام والكمال شيء .

واعتبر أبو حنيفة رحمه الله بعد الحولين ستة أشهر . واعتبر مالك الشهر ونحوه وقال زفر من أصحاب أبي حنيفة : مادام يجترىء باللبن ولم يقطم فهو رضاع وإن أتى عليه ثلاث سنين . وقال الأوزاعي : إذا قطم لسنة واستمر فطامه فليس بعده رضاع وانفرد الليث بن سعد من بين العلماء إلى أن رضاع الكبير يوجب التحريم وهو قول عائشة وروى عن أبي موسى وروى عنه ما يدل على رجوعه عن ذلك وهو ما رواه أبو حصين عن أبي عطية قال : قدم رجل بامرأته من المدينة فوضعت وتودم ثديها فجعل يمصه وينجعه فدخل في بطنه جرعة منه فسأل أبا موسى فقال : بائت منك ؛ وآت ابن مسعود فأخبره ، ففعل فأقبل بالأعرابي إلى أبي موسى الأشعري وقال : أرضيعاً ترى هذا الأشمط ! إنما يحرم من الرضاع ما ينبت اللحم والعظم فقال الأشعري : (لا تسألوني عن شيء وهذا الخبر بين أظهركم) فقوله لا تسألوني يدل على أنه رجع عن ذلك .

واحتجت عائشة بقصة سالم مولى أبي حذيفة وأنه كان رجلاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل « أرضعيه » أخرجه الموطأ وغيره ؛ وشدت طائفة فاعتبرت عشر رضعات تمسكاً بأنه كان فيما أنزل عشر رضعات وكأنهم لم يلبثهم الناسخ .

وقال داود الظاهري : لا يحرم إلا بثلاث رضعات واحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم الاملاجة والاملاحتان » أخرجه مسلم ، وهو مروي عن عائشة وابن الزبير ، وبه قال أحمد وإسحق وأبو ثور وأبو عبيد ، وهو تمسك بدليل الخطاب ؛ وهو مختلف فيه وذهب من عدا هؤلاء من أئمة الفتوى إلى أن الرضعة الواحدة تحرم إذا تحققت كما ذكرنا متمسكين بأقل ما يطلق عليه اسم الرضاع . وعضد هذا بما وجد من العمل عليه بالمدينة وبالقياص على الصهر بعله أنه معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم ، فلا يشترط فيه العدد كالصهر ، وقال الليث بن سعد :

وأجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفطر الصائم قال أبو عمر : لم يقف الليث على الخلاف في ذلك •

وقال القرطبي : وأنص من هذا قوله صلى الله عليه وسلم « لا تحرم المصة ولا المصتان » أخرجه مسلم في صحيحه • وهو مفسر معنى قوله تعالى « وأمهاكم اللاتي أرضعنكم » أي أرضعنكم ثلاث رضعات فأكثر • غير أنه يمكن أن تحمل على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع لقوله : « عشر رضعات معلومات » وخمس رضعات معلومات « فوصفها بالمعلومات إنما هو تحرز مما يتوهم أو يشك في وصوله إلى الجوف •

ويفيد دليل خطابه أن الرضعات إذا كانت غير معلومات لم تحرم • والله أعلم وذكر الطحاوي أن حديث الاملاجة والاملاجتين لا يثبت ، لأنه مرة يرويه ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ومرة يرويه عن عائشة « أنه لا يحرم إلا سبع رضعات » وروى أنها أمرت أختها (أم كلثوم) أن ترضع سالم بن عبد الله عشر رضعات وروى عن حفصة مثله ، وروى عنها ثلاث ، وروى عنها خمس كما قال الشافعي رضي الله عنه ؛ وحكي عن اسحاق •

وقد استدلل سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وأبو سلمة ابن عبد الرحمن بقوله تعالى : « وأمهاكم اللاتي أرضعنكم » على تحريم لبن الفحل وقالوا : لبن الفحل يحرم شيئاً من قبل الرجل • وقال جمهور العلماء : قوله تعالى « وأمهاكم اللاتي أرضعنكم » يدل على أن الفحل أب ، لأن اللبن منسوب إليه لأنه در بسبب ولده ، وقد ضعف القرطبي هذا الاستدلال بقوله : فإن الولد خلق من ماء الرجل والمرأة جميعاً ؛ واللبن من المرأة ولم يخرج من الرجل ، وما كان من الرجل الا وطء هو سبب لنزول الماء منه ، وإذا فصل الولد خلق الله اللبن من غير أن يكون مضافاً إلى الرجل بوجه ما ولذلك لم يكن للرجل حق في اللبن ، وإنما اللبن لها فلا يمكن أخذ ذلك من القياس على الماء •

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من

النسب « يقتضى التحريم من الرضاع ولا يظهر وجه نسبة الرضاع الى الرجل مثل ظهور نسبة الماء اليه والرضاع منها . نعم الأصل في حديث الزهري وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة : أن أفلح أخا القميس جاء يستأذن عليها وهو عنها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب قالت : فأبيت أن أذن له فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال : « ليلج عليك فانه عمك تربت يمينك » وقال : وأبو القميس زوج المرأة التي أرضعت عائشة ثم قال : وهذا أيضاً خبر واحد ويحتمل أن يكون « أفلح » مع أبي بكر رضيي لبان فلذلك قال « ليلج عليك فانه عمك » ثم قال : وبالجمله فالقول فيه مشكل والعلم عند الله ؛ ولكن العمل عليه والاحتياط في التحريم أولى . مع أن قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » يقوى قول المخالف .

قلت : اذا صح الخبر وتحقق الاجماع المستند الى الخبر اجماعاً لا مخرقه خلاف تابعي فان اتفق الصحابة رضى الله عنهم لا يضعفه خلاف نفر من التابعين فلا أثر للآية هنا أخذاً من اجلال ما عدا ما ذكر في الآية ، لأنه قد ثبت تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها ، وهو خبر واحد فقط أعني فرداً مطلقاً وهو حديث تحريم الجمع ولم يروه أحد من الصحابة سوى أبي هريرة ولكن الاجماع متعقد على الأخذ به ولم يشذ أحد حتى من لا يعتد بخلافهم عندنا كالشيعة والخوارج . والسنة مخصصة لمعومات الكتاب والله أعلم .

اما اللغات فالأمهات جمع أمهة يقال : أم وأمهة بمعنى واحد وجاء القرآن بهذا وقد قيل : ان أصل أم أمهة على وزن فعلة مثل قبرة وحمرة لطيرين فسقطت وعادت في الجمع قال الشاعر :

أمهتي خندف والدوس أبي

وقد رجح النووي أمات جمع أم في الحيوان وأمهات جمع أم للانسان على ما مضى في الزكاة ولم يفرق القرطبي بين الجمعين .

مسألة في رضاع الكبير .

رضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ يحرم كما أن رضاع الصغير يحرم ولا فرق . وهذا مكان اختلف الناس فيه فطائفة قالت : يحرم من الرضاع في الصغر ولا يحرم في الكبر ولم يحدوا حدا في ذلك كما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حاش عائشة وحدها كن يرين رضاع سالم مولى أبي حذيفة خاصة له فدل ذلك على أنهن كن يرين لا يحرم الا رضاع الصغير لارضاع الكبير دون أن يرد عنهن في ذلك حد . ومن طريق مالك عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر وقد سأله رجل عن رضاع الكبير فقال له ابن عمر : قال عمر ابن الخطاب : إنما الرضاعة رضاعة الصغير ، ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : لا رضاعة الا ما أرضع في الصغر ولا رضاعة لكبير ، وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في المهد كما روينا من طريق أبي داود بإسناده عن عروة بن الزبير : « أبي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بالرضاعة أحد حتى يرضع في المهد » ومن طريق عبد الرازق عن سميد بن المسيب قال : لا رضاعة الا ما كان في المهد . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان قبل القطام وأما بعد القطام فلا هكذا أفاد ذلك ابن حزم في المحلى قال : كما روينا من طريق حماد ابن سلمة بإسناده الى أم سلمة أم المؤمنين أنها سئلت هل يحرم الرضاع بعد القطام ؟ فقالت : لا رضاع بعد قطام .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي أن رجلا مص من ثدي امرأته فدخل اللبن في حلقه فسأل أبا موسى الأشعري عن ذلك فقال أبو موسى : حرمت عليك امرأتك ثم سأل ابن مسعود عن ذلك قال أبو عطية : ونحن عنده فقام ابن مسعود وقمنا معه حتى أتى أبا موسى الأشعري فقال أرضيعا ترى هذا ؟ إنما الرضاع ما أنبت اللحم والعظم فقال أبو موسى الأشعري : لا تسألوني عن شيء مادام هذا الحبر بين أظهركم . فتبين ههنا أنه إنما يعرم مدة تغذي الرضيع باللبن . وبالإسناد عن علي بن أبي طالب قال : لا رضاع بعد الفصال ،

وأخرج عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن سميع من ابن عباس يقول : لا رضاع بعد القطام .

وأما خبر سالم مولى أبي حذيفة فقد أخرجه الجلاء الغبير فهو ثقل لا يختلف مؤلف ولا مخالف في صحته فلم يبق من الاعتراض إلا أن يقول قائل : هو خاص لسالم كما قال بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتحرم عليه من جهة المصاهرة أم المرأة دخل بها أو لم يدخل ، لقوله تعالى «(وامهات نسائكم)» ويحرم عليه كل من يدلى إلى امرأته بالأمومة من الجدات من الأب والأم لما بيناه في الفصل قبله ، ويحرم عليه ابنة المرأة بنفس العقد تحريم جمع ، لأنه إذا حرم عليه الجمع بين المرأة واختها فلان يحرم الجمع بين المرأة وابنتها أولى . فان بانث الأم قبل الدخول حلت له البنت ، وان دخل بالأم حرمت عليه البنت على التأييد ، لقوله تعالى «(وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم)» وتحرم عليه كل من ينتسب إلى امرأته بالبوة من بنات أولادها وأولاد أولادها وان سفلن من وجد منهن ومن لم يوجد ، كما تحرم البنت ، وتحرم عليه حليمة الابن لقوله تعالى «(وحلائل أبنائكم)» وتحرم عليه حليمة كل من ينتسب إليه بالبوة من بنى الأولاد وأولاد الأولاد لما بيناه . وتحرم عليه حليمة الأب لقوله تعالى «(ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء)» وتحرم عليه حليمة كل من يدلى إليه بالأبوة من الأجداد لما ذكرناه .

ومن حرم عليه بنكاحه أو بنكاح أبيه أو ابنه حرم عليه بوطئه أو وطء أبيه أو ابنه في ملك أو شبهة لأن الوطء معنى تصير به المرأة فراشاً فتعلق به تحريم المصاهرة كالنكاح ولأن الوطء في إيجاب التحريم أكد من العقد ، بدليل أن الريبة تحرم بالعقد تحريم جمع وتحرم بالوطء على التأييد ، فإذا ثبت تحريم المصاهرة بالعقد فلان يثبت بالوطء أولى ، واختلف قوله في المباشرة فيما دون الفرج بشهوة في ملك أو شبهة فقال في أحد القولين هو كالوطء

في التحريم لأنها مباشرة لا تستباح الا بملك فتعلق بها تحريم المصاهرة كالوطء
(والثاني) لا يحرم بها ما يحرم بالوطء ، لقوله تعالى « فان لم تكونوا دخلتم
بهن فلا جناح عليكم » ولأنها مباشرة لا توجب العدة فلا يتعلق بها التحريم
كالمباشرة بغير شهوة ، وان تزوج امرأة ثم وطئ أمها او بنتها او وطنها ابوه
او ابنه بشبهة انفسخ النكاح لأنه معنى يوجب تحريماً مؤكداً فاذا طرا على
النكاح ابطله كالرضاع .

الشرح الأحكام : الأربع المنصوص على تحريمهن بالمصاهرة ؛
الزوجة والريبة وحليلة الابن وحليلة الأب لقوله تعالى « ولا تنكحوا
ما نكح آبائكم من النساء » وقوله تعالى : « وأمهات نسائكم وربائبكم
اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » فأما أم الزوجة فان
الرجل اذا عقد النكاح على امرأة حرمت عليه كل أم لها حقيقة أو مجازاً
من جهة النسب أو من جهة الرضاع سواء دخل بها أو لم يدخل وبه قال
العلماء كافة الا ما روى عن علي رضي الله عنه وأرضاه أنه قال : لا تحرم
عليه الا بالدخول بالربت كالريبة ، وبه قال مجاهد .

وقال زيد : الموت يقوم مقام الدخول دليلنا قوله تعالى « وأمهات
نسائكم » وبالعقد عليها تدخل في اسم نساء العاقد عليها وروى عن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نكح
امراً ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه بنتها »
أخرجه الترمذي ووهنه كما سيأتي .

وأما الريبة فهي بنت زوجته فاذا عقد النكاح على امرأة حرمت عليه
ابنتها حقيقة ومجازاً من النسب والرضاع ثم الجمع . فان دخل بالأم حرمت
عليه ابنتها على التأييد ، وان ماتت الزوجة أو طلقها قبل الدخول بها جاز له
أن يتزوج بابنتها ، وسواء كانت الريبة في حجره وكفاله أو لم تكن ، وبه
قال عامة أهل العلم وقال داود : انما تحرم عليه الريبة اذا كانت في حجره
وكفاله ، فان لم تكن في حجره وكفاله لم تحرم عليه ، وان دخل بأمها .
وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وقال زيد بن ثابت : تحرم عليه اذا دخل
بأمها أو ماتت .

دليلنا ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نكح امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها حُرمت عليه أمها ولم تحرم عليه ابنتها » وقد أشرنا إلى توهيته عند الترمذى حيث قال : لا يصح وإنما رواه عن عمرو بن شعيب المثنى بن الصباح وابن لهيعة وهما ضعيفان وقال غيره : يشبه أن يكون ابن لهيعة أخذه عن المثنى ثم أسقطه فإن أبا حاتم قد قال : لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب ووجه الاستدلال به انقضاء الاجماع على العمل به كما قرر ذلك جمهور من العلماء .

وأما التريبة فلا تأثير لها في التحريم كترية الأجنبية ؛ وأما الآية فلم يخرج ذلك مخرج الشرط ؛ وإنما وصفها بذلك تعريفاً لها ، كأن العادة أن الربية تكون في حجره ، وأما حليلة الابن ، فإن الرجل إذا عقد النكاح على امرأة حُرمت على أب الزوج سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها لقوله تعالى : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » وبالعقد عليها يقع عليها اسم الحليلة ، وسواء كان ابنه حقيقة أو مجازاً ، وسواء كان ابنه من الرضاع حقيقة أو مجازاً لما ذكرناه في المحرمات من النسب .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى « وحلائل أبنائكم » الآية فدليل خطابه يدل على أنه لا تحرم حلائل الأبناء من الرضاع . فالجواب أن دليل الخطاب إنما يكون حجة إذا لم يعارضه نص وههنا نص أقوى منه فقدم عليه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » رواه أبو داود وغيره من حديث عائشة رضى الله عنها .

وأما حليلة الأب فإن الرجل إذا تزوج امرأة حُرمت على ابن الزوج سواء دخل بها أو لم يدخل بها لقوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف » ولا فرق بين الأب حقيقة أو مجازاً ، وسواء كان الأب من الرضاع حقيقة أو مجازاً لما ذكرناه في المحرمات من النسب والله أعلم .

فرع في مذاهب العلماء في نكاح المرأة وأمها .

قلنا : ان جمهور السلف ذهبوا الى أن الأم تحرم بالعقد على الابنة ولا تحرم الابنة الا بالدخول بالأم وقالت طائفة من السلف : الأم والريبة سواء لا تحرم منهما واحدة الا بالدخول بالأخرى قال الطحاوي : وكل هذا من المحكم المتفق عليه ، وغير جائز نكاح واحدة منهن بالاجماع الا أمهات النساء اللواتي لم يدخل بهن أزواجهن •

وذكر القرطبي أن العلماء زعموا أن شرط الدخول راجع الى الأمهات والربائب جميعاً رواه خلاص عن علي بن أبي طالب ، وروى عن ابن عباس وجابر وزيد بن ثابت وهو قول ابن الزبير ومجاهد •

وقال مجاهد : الدخول مراد في النازلتين ، وقول الجمهور مخالف لهذا وعليه الحكم والفتيا ، وقد شدد فيه أهل العراق حتى قالوا : لو وطئها بزنا أو قبلها أو لمسها بشهوة حرمت عليه ابنتها • وعندنا وعند الشافعي انما تحرم بالنكاح الصحيح ، والحرام لا يحرم الحلال على ما يأتي •

وحديث خلاص عن علي لا تقوم به حجة ولا تصح روايته عند أهل العلم بالحديث ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة قال ابن جريج : قلت لقطاء : الرجل ينكح المرأة ثم لا يراها ولا يجامعها حتى يطلقها أو تحل له أمها ؟ قال : لا ، هي مرسله دخل بها أو لم يدخل • فقلت له : أكان ابن عباس يقرأ « وأمهات نسائكم اللاتي دخلتم بهن » ؟ قال : لا لا •

وروى سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى : « وأمهات نسائكم » قال : هي مبهمه لا تحل بالعقد على الابنة ، وكذلك روى مالك في موطنه عن زيد بن ثابت وفيه : فقال زيد : لا ، الأم مبهمه ليس فيها شروط وانما الشرط في الربائب قال ابن المنذر : وهذا هو الصحيح لدخول جميع أمهات النساء في قوله تعالى « وأمهات نسائكم » ويؤيد هذا القول من جهة الاعراب أن الخبرين اذا اختلفا في العامل لم يكن نعتهما واحداً ، فلا يجوز عند النحويين : مررت بنسائك وهربت من نساء زيد الظريفات ، على أن تكون « الظريفات » نعتاً لنسائك ونساء

زيد ؛ فكذلك الآية لا يجوز أن يكون اللاتي من نعتها جميعاً لأن الخبرين مختلفان ، ولكنه يجوز على معنى أعنى وأنشد الخليل وسيبويه :
 ان بها أكتل أو رزماً خويرين ينقان الهاما

خويرين يعني لصين بمعنى أعنى ، وينقان : يكسران ، نقت رأسه كسرته . وقد جاء صريحاً في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا نكح الرجل المرأة فلا يحل له أن يتزوج أمها دخل بالبت أو لم يدخل ، واذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها فان شاء تزوج البنت » أخرجه في الصحيحين والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان زنى بامراة لم يحرم عليه نكاحها لقوله تعالى ((واخل لكم ما وراء ذلكم)) وروى عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ((سئل عن رجل زنى بامراة فاراد ان يتزوجها أو ابنتها ، فقال : لا يحرم الحرام الحلال)) انما يحرم ما كان بنكاح ولا تحرم بالزنا أمها ولا ابنتها ولا تحرم هي على ابنه ولا على أبيه للآية والخبر ، ولأنه معنى لا تصير به السراة فراشاً فلم يتعلق به تحريم المصاهرة كالمباشرة بغير شهوة ، وان لاط بظلام لم تحرم عليه امه وابنته للآية والخبر ، وان زنى بامراة فانت منه بائة فقد قال الشافعى رحمه الله : اكره ان يتزوجها ، فان تزوجها لم افسخ ، فمن اصحابنا من قال : انما كره خوفاً من أن تكون منه ، فعلى هذا ان علم قطعاً انها منه بان اخبره النبي صلى الله عليه وسلم فى زمانه لم تحل له .

ومنه من قال : انما كره ليخرج من الخلاف ، لأن ابا حنيفة يحرمها ، فعلى هذا لو تحقق أنها منه لم تحرم ، وهو الصحيح ، لأنها ولادة لا يتعلق بها ثبوت النسب فلم يتعلق بها التحريم ، كالولادة لما دون ستة اشهر من وقت الزنا ، واختلف اصحابنا فى المنفية باللعان ، فمنهم من قال : يجوز للملاعن نكاحها لأنها منفية عنه فهي كالبت من الزنا ، ومنهم من قال : لا يجوز للملاعن نكاحها لأنها غير منفية عنه قطعاً ، ولهذا لو اقر بها ثبت النسب .

الشرح حديث عائشة أخرجه البيهقي في السنن وضعفه وأخرجه ابن ماجه عن ابن عمر ، قال العلقمي : قال الدميري : هذا يدل لمذهب الشافعي أن الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة حتى يجوز للزاني أن ينكح أم المزني بها ، وقد ورد في هذا المعنى أحاديث لكل واحد منها مدلوله عند المخالفين فعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الزاني المجلود لا ينكح الا مثله » رواه أحمد وأبو داود ، وقال في الفتح : رجاله ثقات •

وعن عبد الله بن عمرو : « أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة يقال لها : أم مهزول كانت تسافح وتشترط له أن تنفق عليه فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ذكر له أمرها فقرأ عليه نبي الله صلى الله عليه وسلم : « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ورجال أحمد ثقات •

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة ، وكان بمكة بغى يقال لها عناق وكانت صديقه قال : فجنث النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أنكح عناقا ؟ قال : فسكت عني فنزلت : « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » فدعاني فقرأها علي وقال : لا تنكحها) رواه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه • ويمكن الجمع بين الأحاديث بأن المنع لمن كانت مستمرة في مزاوله البغاء يدل على هذا ما روى عن ابن عباس عند أبي داود والنسائي قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ان امرأتى لا تمنع يد لامس قال : غربها ، قال : أخاف أن تتبعها نفسي قال فاستمتع بها » قال المنذري : ورجال اسناده يحتج بهم في الصحيحين •

وذكر الدارقطني أن الحسن بن واقد تفرد به عن عمارة بن أبي حفصة وأن الفضل بن موسى السيناني تفرد به عن الحسن بن واقد ، وأخرجه النسائي من حديث عبد الله بن عبيد الله بن عمير عن ابن عباس وبوب عليه

في سنته تزويج الزانية وقال : هذا الحديث ليس بثابت ؛ وذكر أن المرسل فيه أولى بالصواب .

وقال الامام أحمد : لا تمنع يد لامس تعطي من ماله . قلت : فان أبا عبيدة يقول : من الفجور ؛ قال : ليس عندنا الا أنها تعطي من ماله ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليأمره بامساكها وهي تفجر ، وسئل عنه ابن الأعرابي فقال : من الفجور . وقال الخطابي : معناه الزانية وأنها مطاوعة لمن أرادها لا ترد يده . وعن جابر عند البيهقي بنحو حديث ابن عباس هذا ؛ وفي الأدلة التي ساقوها ما يمنع أن تتزوج المرأة من ظهر منه الزنا ، والرجل أن يتزوج من ظهر منها الزنا ويدل على ذلك قوله تعالى « وحرم ذلك على المؤمنين » فانه صريح في التحريم . قال ابن رشد : اختلفوا في قوله تعالى « وحرم ذلك على المؤمنين » هل خرج مخرج الدم أو مخرج التحريم ، وهل الإشارة في قوله ذلك الى الزنا أو الى النكاح ، قال : وانما صار الجمهور الى حمل الآية على الدم لا على التحريم لحديث ابن عباس الذي سقناه . وقد حكى الرويانى عن علي وابن عباس وابن عمر وجابر وسعيد بن المسيب وعروة والزهرى والعنزة ومالك والشافعى وربيعة وأبى ثور أنها لا تحرم على من زنى بها لقوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم الحلال الحرام » أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر .

وحكى عن الحسن البصرى أنه يحرم على الرجل نكاح من زنى بها على التأييد واستدل بالآية وحكى أيضاً عن قتادة وأحمد الا اذا تابا لارتضاع سبب التحريم ، وأجاب عنه في البحر الزخار بأنه أراد بالآية الزانى المشرك ، واستدل بقوله تعالى « أو مشركة » قال : وهي تحرم على الفاسق المسلم بالاجماع ، ولا يخفى ما في هذا من تأويل يعطل فائدة الآية اذ منع النكاح مع الشرك والزنا حاصل بغير الآية ، ويستلزم أيضاً امتناع عطف المشرك والمشركة على الزانى والزانية .

وقال في البيان : اذا زنى بامرأة لم ينتشئ بهذا الزنا تحريم المصاهرة .

فلا يحرم على الزاني نكاح المرأة التي زنى بها ولا أمها ولا ابنتها ولا تحرم الزانية على أبي الزاني ولا على أبنائه ، وكذلك إذا قبلها بشهوة حراماً ، أو لمسها أو نظر الى فرجها بشهوة حراماً .

ثم قال : واشترط الأوزاعي وأحمد رحمة الله عليهما أنه إذا لاط بغلام حرم عليه بنته وأمه . وقال أبو حنيفة : إذا قبل امرأة بشهوة حراماً أو لمسها بشهوة حراماً أو كشف عن فرجها ونظر اليه تعلق به تحريم المصاهرة . وإن قبل أم امرأته أفسخ به نكاح امرأته . وإن قبل رجل امرأة ابنة أفسخ نكاح الأب . دليلنا قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وقوله تعالى « وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً » فأثبت تعالى الصهر في الموضع الذي أثبت فيه النسب . فلما لم يثبت بالزنا النسب فلم يثبت به الصهر ، ولحديث عائشة وابن عمر مرفوعاً عند البيهقي وابن ماجه « لا يحرم الحرام الحلال » والعقد قبل الزنا حلال . وروى أن عمر رضى الله عنه جلد رجلاً وامرأة وحرص أن يجمع بينهما فى النكاح . وسئل ابن عباس رضى الله عنه عن رجل زنى بامرأة وأراد أن يتزوجها فقال : يجوز ، أرايت لو سرق رجل من كرم رجل ثم ابتاعه أكان يجوز ؟ .

فروع فإن زنى بامرأة فأنته بآبنة يمكن أن تكون منه بأن تأتى بها لسته أشهر من وقت الزنا فلا خلاف بين أهل العلم أنه لا يثبت نسبها من الزانى ولا يتوارثان ، وأما نكاحه لها فقد قال الشافعى رضى الله عنه : أكره له أن يتزوجها فإن تزوجها لم أفسخ .

واختلف أصحابنا فى العلة التى لأجلها كره للزاني أن يتزوج بها ، فمنهم من قال : إنما كره ذلك ليخرج من الخلاف ، فإن من الناس من قال : لا يجوز له نكاحها وهذا لو تحقق أنها من مائه بأن أخبره النبى صلى الله عليه وسلم فى زمانه أنها من مائه لم يحرم عليه نكاحها ، لأن علة الكراهة حصول الاختلاف لا غير . ومنهم من قال : إنما كره له ذلك بإمكان أن يكون من مائه لأنه لم يتحقق ذلك ، فلو تحقق أنها من مائه بأن أخبره النبى صلى الله عليه وسلم فى زمانه أنها من مائه لم يجز له تزويجها ، هذا مذهبنا وبه قال مالك .

وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز له تزويجها ، واختلف أصحاب أبي حنيفة في علة تحريمها ، فقال المتقدمون من أصحابه : إنما حرم نكاحها لكونها ابنة من زنى بها لا أنها ابنته من الزنا ، وإنما الزنا عنده ثبت به تحريم المصاهرة على ما مضى . فعلى هذا لا يحرم على آبائه ولا أبنائه . وقال المتأخرون من أصحابه : إنما حرم نكاحها لكونها مخلوقة من مائه ، فعلى هذا تحرم على آبائه وأبنائه ، وهذا أصح عندهم .

دلينا أنها منفية عنه قطعاً بدليل أنه لا يثبت بينهما التوارث ولا حكم في أحكام الولادة . فلم يحرم عليه نكاحها كالأجنبية وإن أكره رجل امرأة على الزنا قامت منه بينة فحكمه حكم ما لو طأعته على الزنا لأنه زنا في حقه .

فرع وإن أمت امرأة بينة فنفاها باللعان — فإن كان قد دخل بالزوجة لم يجز له التزوج بابنتها لأنها بنت امرأة دخل بها ، وإن لم يدخل بالأم فهل يجوز له نكاح الابنة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجوز له تزويجها لأنها منفية عنه فهي كالابنة من الزنا .

(والثاني) لا يجوز له تزويجها لأنها غير منفية عنه قطعاً ، بدليل أنه لو أقر بها لحقته نسبها ، والابنة من الزنا لو عاد الزاني فأقر بنسبها لم يلحقه نسبها .

فرع وإن زنى رجل بزوجة رجل لم يفسخ نكاحها ، وبه قال عامة العلماء ، وقال على بن أبي طالب : يفسخ نكاحها وبه قال الحسن البصري .

دلينا حديث ابن عباس في الرجل الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم « ان امرأتى لا ترد يد لامس » وقد خرجناه آنفاً فكنى الرجل عن الزنا بقوله : « لا ترد يد لامس » ولم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بانفساخ نكاحها .

فرع ولو قال رجل : أنا أحيط علماً أن لى فى هذه البلدة امرأة يحرم على نكاحها بنسب أو رضاع أو صهر ولا أعلم غيرها ، جاز له أن يتزوج من تلك البلدة لأن فى المنع من ذلك مشقة ، كما لو كان فى يد رجل صيد فاقطعت واختلط بصيد ناحية ولم يتميز ، فانه لا يحرم على الناس أن يصطادوا من تلك الناحية .

وان اختلطت هذه المرأة بعدد محصور من النساء قل ذلك العدد أو كثر حرم عليه أن يتزوج بواحدة منهن ، لأنه لا مشقة عليه فى اجتناب التزويج من العدد المحصور ، هكذا أفاده ابن الحداد المصرى من أصحابنا .
والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويحرم عليه أن يجمع بين اختين فى النكاح لقوله عز وجل « وان تجمعوا بين الاختين » ولأن الجمع بينهما يؤدى الى العداوة وقطع الرحم ، ويحرم عليه أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها لما روى أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها » ولأنهما امرأتان لو كانت أحدهما ذكراً لم يحل له نكاح الأخرى ، فلم يجز الجمع بينهما فى النكاح كالإختين ؛ فان جمع بين الاختين أو بين المرأة وعمتها أو بين المرأة وخالتها فى عقد واحد بطل نكاحهما لأنه ليست أحدهما بأولى من الأخرى فبطل نكاحهما ، وان تزوج أحدهما بعد الأخرى بطل نكاح الثانية لأنها اختصت بالتحريم ؛ وان تزوج أحدهما ثم طلقها - فان كان طلاقاً بائناً - حلت له الأخرى لأنه لم يجمع بينهما فى الفراش ، وان كان رجماً لم تحل لأنها باقية على الفراش .

وان قال : أخبرتنى بانقضاء العدة وانكرت المرأة لم يقبل قوله فى إسقاط النفقة والسكنى لأنه حق لها ، ويقبل قوله فى جواز نكاح أختها لأن الحق لله تعالى ، وهو مفاد فيما بينه وبينه ، فان نكح وثنى وثنية ودخل بها ثم أسلم وتزوج بأختها فى عدتها لم يصح .

وقال المزنى : النكاح موقوف على إسلامها ، فان لم تسلم حتى انقضت

العدة صح ، كما يقف نكاحها على اسلامها . وهذا خطأ لانها جارية الى بيثونة
فلم يصح نكاح اختها كالرجمية ، ويخالف هذا نكاحها ، فان الموقوف هنالك
العمل ، والنكاح يجوز ان يقف حقه ولا يقف عقده ، ولهذا يقف حل نكاح
المرتدة على انقضاء العدة ولا يقف نكاحها على الاسلام ، ويقف حل نكاح الرجمية
على العدة ولا يقف نكاح اختها على العدة) .

الشرح حديث أبي هريرة رواه أحمد والشيخان وأصحاب السنن
الأربعة والدارقطني قال ابن عبد البر : أكثر طرقه متواترة عنه . وزعم قوم
أنه تفرد به وليس كذلك . قلت : رواه أحمد والبخاري والترمذي من
حديث جابر . وقال البيهقي عن الشافعي : ان هذا الحديث لم يرو من وجه
يشته أهل الحديث الا عن أبي هريرة ، وما ذكرناه من رواية جابر يدفعه
قال البيهقي : هو كما قال الشافعي قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر
وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأنس وأبي سعيد وعائشة ، وليس فيها شيء
على شرط الصحيح ، وانما اتفقنا على اثبات حديث أبي هريرة . وأخرج
البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه .
قال : والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ والصواب رواية ابن عون وداود
ابن أبي هند . اهـ .

قال الحافظ ابن حجر : وهذا الاختلاف لم يقدر عند البخاري لأن
الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة ، وللحديث طريق أخرى عن جابر بشرط
الصحيح أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر .
وقول من نقل عنهم البيهقي تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي
وابن حبان وغيرهما له وكفى بتخريج البخاري له موصولا قوة .

قال ابن عبد البر : كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث
غير أبي هريرة ، يعني من وجه يصح ، وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن
جابر وصححه عن أبي هريرة والحديثان جميعاً صحيحان .

قال ابن حجر : وأما نقل البيهقي أنهم رووه من الصحابة غير هذين
فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله ، وفي الباب - لكن لم يذكر ابن مسعود

ولا ابن عباس ولا أنس - وزاد بدلهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة ، وقال :
 وقع لى أيضاً من حديث أبى الدرداء ومن حديث عتاب بن أسيد ومن حديث
 سعد بن أبى وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود . قال : وأحاديثهم
 موجودة عند ابن أبى شيبة وأحمد وأبى داود والنسائي وابن ماجه
 وأبى يعلى واليزار والطبرانى وابن حبان وغيرهم ؛ ولولا خشية التطويل
 لأوردتها مفصلة . قال : ولكن فى لفظ حديث ابن عباس عند أبى داود أنه
 كره أن يجمع بين المرأة على العمه والخالة وقال : انكن اذا فعلتن قطعتن
 أرحامكن . اهـ

وأخرج أبو داود فى المراسيل عن عيسى بن طلحة قال « نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة » وأخرجه
 أيضاً ابن أبى شيبة . وأخرج الخلال من طريق اسحاق بن عبد الله
 ابن أبى طلحة عن أبيه عن أبى بكر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين
 القرابة مخافة الضغائن ولكن الأحاديث التى مضى لنا ذكرها تدل على تحريم
 الجمع بين من ذكر فى حديث أبى هريرة ، لأن ذلك هو معنى النهى حقيقة
 وقد حكاه الترمذى عن عامة أهل العلم وقال : لا نعلم بينهم اختلاف فى ذلك ؛
 وكذلك حكاه الشافعى عن جميع المفتين وقال : لا اختلاف بينهم فى ذلك .

وقال ابن المنذر : لست أعلم فى منع ذلك اختلاف اليوم ، إنما قال
 بالجواز فرقة من الخوارج . وهكذا حكى الاجماع القرطبى واستثنى
 الخوارج . قال : ولا يعتد بخلافهم . وهكذا نقل الاجماع ابن عبد البر
 ولم يستثن ، ونقل الاجماع ابن حزم واستثنى عثمان البتى ، ونقله النووى
 فى الروضة والمنهاج واستثنى فى الروضة طائفة من الخوارج والشيعة .
 ونقله ابن دقيق العيد عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف .

اما احكام الفصل فان المنصوص على تحريمها بالجمع أخت الزوجة،
 فلا يجوز للرجل أن يجمع بين الأختين فى النكاح ، سواء أن كانتا أختين
 لأب وأم أو لأب أو لأم . وسواء كانتا أختين من النسب أو من الرضاع
 لقوله تعالى « وأن تجمعوا بين الأختين » الآية ؛ ولأن المادة جارية أن

الرجل اذا جمع ضربتين تباغضا وتحاسدا وتبتعت كل واحدة عيوب الأخرى وعورتها ، فلو جاوزنا الجمع بين الأختين لأدى ذلك الى تباغضهما وتحاسدهما فيكون في ذلك قطع الرحم بينهما ولا سبيل اليه ، وهو اجماع لا خلاف فيه ، فان تزوجها معاً في عقد واحد لم يصح نكاح واحدة منهما ، ولأنه لا مزية لاحداهما على الأخرى ، فبطل الجمع كما لو ابتاع درهمين بدرهمين ، وان تزوج احدهما ثم تزوج الثانية بطل نكاح الثانية دون الأولى لأن الجمع اخص بالثانية .

فرع ويحرم عليه الجمع بين المرأة وعمتها الحقيقة والمجاز ، من الرضاع أو من النسب ، ويحرم عليه الجمع بين المرأة وخالتها الحقيقة والمجاز ، من الرضاع أو من النسب .

دليلنا ما سقناه من أحاديث بلغت حد التواتر من أطرافها الأولى الى مخرجها ومدونيتها .

قال العمراني من أصحابنا : ولأن كل امرأتين منهما لو قلبت احدهما ذكراً لم يجز له أن يتزوج بالأخرى بالنسب ، فوجب أن لا يجوز الجمع بينهما في النكاح كالأختين ، ولا يجوز أن يجمع بين المرأة وخالة أمها أو عمه أمها . اهـ

ويجوز الجمع بين امرأة كانت لرجل وبين ابنة زوجها الأول من غيرهما . وقال ابن أبي ليلى : لا يجوز لأنه لو قلبت ابنة الرجل ذكراً لم يحل له نكاح امرأة ابنه فهما كالأختين .

دليلنا قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » لأنه لو قلبت امرأة الرجل ذكراً لحل له نكاح الأخرى ، ويخالف الأختين لأنك لو قلبت كل واحدة منهما ذكراً لم يحل له الأخرى ، ويجوز أن يجمع بين المرأة وبين زوجة أبيها لأنه لا قرابة بينهما ولا رضاع ، وكذلك اذا تزوج رجل له ابنة امرأة لها ابنة فيجوز لآخر أن يجمع بين ابنة الزوج وابنة الزوجة ، لأنه اذا

جاز أن يجمع بين المرأة وبين ابنة ضرتها لأنه لا قرابة بينهما ولا رضاع ،
فلأن يجوز بين بنت رجل وبنت زوجة أولى •

وان تزوج رجل له ابن بامرأة لها ابنة جاز لابن الزوج أن يتزوج بابنة
الزوجة لما روى أن رجلاً له ابن تزوج امرأة لها ابنة ففجر الغلام بالصبية
فسألهما عمر رضى الله عنه فاعترفا فجعلهما وعرض أن يجمع بينهما ، فأبى
الغلام ، ولأنه لا نسب بينهما ولا رضاع •

فإن قيل : أليس الرجل لو أولد من المرأة ولداً كان أخاً أو أختاً له ؟
فكيف يجوز له أن يتزوج بأخت أخيه ؟ قلنا : إنه لا يجوز له التزوج بأخت
نفسه ، فأما بأخت أخيه فلا يمنع منه ؛ فإن رزق كل واحد منهما ولداً
من أمهاتهما كان ولد الأب عم ولد الابن وخاله ، فإن تزوج بامرأة وتزوج ابنة
بأمها جاز ، لأن أمها محرمة على أبيه دونه ، فإن رزق كل واحد منهما ولداً
كان ولد الأب عم ولد الابن وولد الابن خال ولد الأب •

فرع وان تزوج بامرأة ثم طلقها وأراد أن يتزوج بأختها أو
عمتها أو خالتها أو تزوج أربع نسوة وطلقهن وأراد أن ينكح أربعاً غيرهن
أو طلق واحدة منهن وأراد أن يتزوج غيرها - فإن كان الطلاق قبل
الدخول - يصح تزويجه بلا خلاف ؛ لأنه لا عدة له على المطلقة ، وإن كان
بعد الدخول - فإن كان الطلاق رجعياً - لم يصح تزويجه قبل انقضاء
العدة ، لأن المطلقة في حكم الزوجات ، وإن كان الطلاق بائناً صح تزويجه
عندنا قبل انقضاء العدة وبه قال زيد بن ثابت رضى الله عنه والزهرى
ومالك • وقال الثورى وأبو حنيفة : لا يصح ، وروى ذلك عن علي
وابن عباس • دليلنا أن المطلقة بائن منه فجاز له عقد النكاح على أختها
كالبائن قبل الدخول •

فرع قال الشافعى في الأم : فإن تزوج رجل امرأة فطلقها طلاقاً
رجعياً ثم قال الزوج : قد أخبرتنى بانقضاء عدتها فأنكرت لم يقبل قوله في
اسقاط نفقتها وكسوتها وسائر حقوقها ؛ لأنه حق لها فلم يقبل قوله في

اسقاطه ، وان أراد أن يتزوج بأختها أو عمتها وصادقته التي تزوجها على ذلك صح تزويجه ، لأن الحق لله تعالى وهو مقدر فيما بينه وبينه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن حرم عليه نكاح امرأة بالنسب له أو بالمصاهرة أو بالجمع حرم عليه وطؤها بملك اليمين لأنه إذا حرم النكاح فلان يحرم الوطء وهو المقصود أولى وان ملك أختين فوطئ أحدهما حرمت عليه الأخرى حتى تحرم الموطوءة ببيع أو عتق أو كتابة أو نكاح ، فان خالف ووطئها لم يعد إلى وطنها حتى تحرم الأولى .

والمستحب ان لا يطأ الأولى حتى يستبرئ الثانية حتى لا يكون جامعاً للماء في رحم أختين ، وان تزوج امرأة ثم ملك أختها لم تحل له المملوكة ، لأن أختها على فراشه ، وان وطئ مملوكة ثم تزوج أختها حرمت المملوكة وحلت المنكوحة ، لأن فراش المنكوحة أقوى ، لأنه يملك به حقوق لا تملك بفراش المملوكة من الطلاق والظهار والإيلاء واللعان . فثبت الأقوى وسقط الأضعف كملك اليمين لما ملك به ما لا يملك بالنكاح من الرقبة والمنفعة إذا طرأ على النكاح ثبت وسقط النكاح .

فصل وما حرم من النكاح والوطء بالقرابة حرم بالرضاع ، لقوله تعالى « وامهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » فنص على الأم والأخت وقسنا عليهما من سواهما ، وروى عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » .

فصل ومن حرم عليه نكاح امرأة على التأييد برضاع أو نكاح أو وطء مباح صار لها محرماً في جواز النظر والخلوة ، لأنها محرمة عليه على التأييد بسبب غير محرم فصار محرماً لها كالأم والبنت ، ومن حرمت عليه بوطء شبهة لم يصح محرماً لها لأنها حرمت عليه بسبب غير مباح ، ولم تلحق بنووت المحارم والأنساب .

الشرح حديث عائشة رضي الله عنها مضى تخريجه في التحريم بالرضاع .

أما الأحكام فإن الشرع ساوى بين الأمة والحرّة في تحريم الجمع بين الاثنين كما لا يحل له نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة ، لم يحل له وطؤها واسم النكاح يقع على الوطء ؛ ولأن المقصود بعقد النكاح هو الوطء ، فإذا حرم عقد النكاح فلان يحرم الوطء أولى ، ويسرى على الإمام تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها في الوطء ، وإن كان يحل في الملك ؛ لأن الاستمتاع ليس غاية للملك ، وإنما المقصود بالملك المنفعة وما ذكره المصنف فعلى وجهه •

مسألة إذا حرم عليه نكاح المرأة على التأييد بنكاح أو رضاع أو وطء مباح صار محرماً لها في جواز النظر والخلوة ، لأنها محرمة عليه على التأييد بسبب غير محرم فصار محرماً لها كالأم والابنة ، وإن حرم عليه نكاحها بوطء شبهة فهل تصير محرماً له ؟ فيه قولان حكاهما الصيغري (المشهور) أنها لا تصير محرماً له لأنها حرمت عليه بسبب غير مباح فلم يلحق بذوات الأنساب • (والثاني) أنها تصير محرماً له لأنها لما ساوت من وطئت وطئاً مباحاً في تحريم النكاح ولحق النسب من هذا الوطء ساوتها في الخلوة والنظر •

مسألة إذا وطئ الرجل امرأة بملك صحيح أو شبهة ملك أو شبهة عقد نكاح أو وطئها زوجة أو أمة حرمت عليه أمهاتها وبناتها على التأييد لأنه وطء يتعلق به لحق النسب فتعلق به تحريم المصاهرة كالوطء في النكاح ، ولأنه معنى تصير به المرأة فراشاً فتعلق به تحريم المصاهرة كعقد النكاح ، وهذا هو المشهور من المذهب • وحكى السعودي قولاً آخر أنه لا يتعلق به تحريم المصاهرة بوطء شبهة ، وليس بشيء عند أصحابنا منهم صاحب البيان وغيره •

وإن باشر امرأة دون الفرج بشهوة في ملك أو شبهة بأن قبلها أو لمس شيئاً من بدنها فهل يتعلق بذلك تحريم المصاهرة ؟ وتحرم عليه الريبة على التأييد ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يتعلق به التحريم ، وبه قال أبو حنيفة ومالك • وقالوا : أنه

روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وليس له مخالف في الصحابة ، ولأنه
تلدذ بمباشرة فتعلق به تحريم المصاهرة والريبة كالوطء ؛ فقولنا : تلذذ
احتراز من المباشرة بغير شهوة ، وقولنا : بمباشرة احتراز من النظر •

(والثانى) لا يتعلق به تحريم المصاهرة ولا الريبة ، وبه قال أحمد
ابن حنبل لقوله تعالى : « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي
دخلتم بهن » وهذا ليس بدخول ، ولأنه لمس لا يوجب الغسل فلم يتعلق
به تحريم كالمباشرة بغير شهوة وان نظر الى فرجها بشهوة لم يتعلق به تحريم
المصاهرة ولا تحريم الريبة • وقال الثوري وأبو حنيفة : يتعلق بها
التحريم ، وحكاه المسعودي قولاً آخر للشافعي وليس بمشهور • دليلنا
أنه نظر الى بعض بدنها فلم يتعلق به التحريم كما لو نظر الى وجهها •

شرع وان تزوج امرأة ثم وطئ بنتها أو أمها بشبهة أو وطئ
الأب زوجة الابن بشبهة أو وطئ الابن زوجة الأب بشبهة انفسخ النكاح ؛
لأنه معنى يوجب تحريماً مؤبداً ، فاذا طرأ على النكاح أبطله كالرضاع •

إذا ثبت هذا فان تزوج رجل امرأة ، وتزوج ابنه ابنتها ، ثم زفت
الى كل منهما زوجة صاحبه ووطئها ولم يعلما ، فان الأول لما وطئ غير
زوجته منهما لزمه لها مهر مثلها وانفسخ نكاح الموطئة من زوجها لأنها
صارت فراشاً لأبيه أو ابنه ، ويجب عليه الغرم لزوجها ، لأنه حال بينه وبين
بضع امرأته ، وفيما يلزمه قولان : (أحدهما) جميع مهر المثل • (والثاني)
نصفه ، كالقولين فيما يلزم المرضعة لزوج الرضيعة اذا انفسخ النكاح
بارضاع ، وينفسخ نكاح الوطئ الأول من زوجته لأن أمها أو ابنتها
صارت فراشاً له ، فيجب عليه لامرأته نصف المسمى لأن الفرقة جاءت من
جهته •

وأما الوطئ الثاني فيلزمه مهر المثل للتي وطئها ، ولا يجب عليه لزوجها
شيء ، لأنه لم يحل بينه وبين بضعها لأن الحيولة بينهما حصلت بوطء الأول ،
ولا يجب على الثاني لزوجته أيضاً شيء ؛ لأن الفرقة بينهما جاءت من قبلها
بتمكينها الأول من نفسها ؛ فان عرف الأول منهما أو الثاني ، تعلق بوطء

كل واحدة منهما مهر المثل على الذى وطئها وينفسخ النكاحان ، ويجب لكل واحدة منهما على زوجها نصف المسمى لها ، لأنها تتيقن وجوبه فلا يسقط بالشك ولا يرجع أحدهما على الآخر بشئ ، لأن ذلك انما وجب للثانى على الأول ولم يعلم الأول من الثانى ، ويجب على كل واحدة منهما العدة ، وان جاءت كل واحدة بولد لحق الولد بوطئها ولا حد على أحدهما . وهذا ان كان الواطئ والموطوءة جاهلين بالتحريم ، وان كانت جاهلة وهو عالم بالتحريم ثبت لها المهر ولا حد عليها ولا يجب عليها عدة ، ولا يلحقه النسب ؛ ولا يثبت بهذا الوطء تحريم المصاهرة ، ويجب على الواطئ الحد ، وان كان الواطئ جاهلا بالتحريم والمرأة عالمة بالتحريم وجب عليها العدة ولحق النسب به وثبت به تحريم المصاهرة ، ولا حد عليه ؛ ولا مهر لها ، وعليها الحد وجوباً .

فرع وان تزوج رجل امرأة ثم تزوج أخرى فوطئ أحدهما ثم بان أن أحدهما أم الأخرى ، فان نكاح الأولى صحيح لأنه لم يتقدمه ما يمنع صحته ، ونكاح الثانية باطل ؛ لأن نكاح الأولى يمنع نكاح الثانية .

وأما الواطئ فان كان وطئ الأولى فقد صادف وطؤه زوجته واستقر به المسمى لها ، ويفرق بينه وبين الثانية ، وتحرم عليه على التأييد ؛ لأنها ان كانت هى البنت فقد وطئ أمها ، وان كانت هى الأم فقد عقد على بنتها ووطئها ؛ وان كانت الموطوءة هى الثانية وجب لها عليه مهر مثلها وانفسخ نكاح الأولى وحرمت عليه على التأييد ، لأنها ثبت من ووطئها بشبهة أو أمها ، ووجب عليه للأولى نصف المسمى لها لأن الفسخ من جهة ، وهل يجوز أن يتزوج الثانية على الافراد ؟ ينظر فيه ؛ فان كانت البنت جاز له أن يتزوجها لأنها ربيبة لم يدخل بأماها ، وان كانت الأم لم يجز له تزويجها ، لأنه قد عقد النكاح على ابنتها ، وان ووطئها جميعاً ثم بان أن أحدهما أم الأخرى فان وطئ أولاً المتكوحة أولاً فقد صادف وطؤه زوجته فاستقر به عليه مهر مثلها المسمى ؛ فلما وطئ الثانية لزم لها مهر مثلها وانفسخ نكاح الأولى بوطء الثانية ، ولا يسقط من مهر الأولى شئ لأن الفسخ وقع بعد الدخول .

وان وطئ أولاً المنكوحة ثانياً ثم وطئ بعدها المنكوحة أولاً ، فانه لما وطئ المنكوحة ثانياً أولاً لزمه لها مهر مثلها وانفسخ بهذا الوطء نكاحه من زوجته وهى المنكوحة أولاً ، ولزمه لها نصف المهر المسمى ؛ فاذا وطئ المنكوحة أولاً بعد ذلك لزمه بهذا الوطء مهر مثلها ، وان أشكل الأمر فلم يعلم المنكوحة أولاً من المنكوحة ثانياً ، ووطئ احدهما ؛ وقف عنهما لجواز أن تكونا محرمتين عليه على التأييد ، فان كانت الموطوءة تعلم عينها وجب لها أقل الأمرين من مهر المثل أو المسمى لها لأنها تستحق ذلك ييقين ، لأنها ان كانت هى المنكوحة أولاً فلها المسمى ؛ وان كانت هى المنكوحة ثانياً فلها مهر المثل ، وتوقف الزيادة حتى يتبين ، وان كانت الموطوءة أيضاً مشكلة وقف أقل المهرين بينهما حتى يتبين أو يصطلحا . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويحرم على المسلم ان يتزوج ممن لا كتاب له من الكفار ، كصبة الأوثان ومن ارتد عن الاسلام ، لقوله تعالى «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن» ويحرم عليه ان يطأ اماءهم بملك اليمين ، لان كل صنف حرم وطء حرائرهم بعقد النكاح حرم وطء امائهم بملك اليمين كالآخوات والعصيات ، ويحل له نكاح حرائر اهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى ومن دخل في دينهم قبل التبديل لقوله تعالى «وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» ولان الصحابة رضى الله عنهم تزوجوا من اهل الذمة ، فتزوج عثمان رضى الله عنه نائلة بنت الفرافصة الكلبية وهى نصرانية واسلمت عنده ، وتزوج حذيفة رضى الله عنه بيهودية من اهل المدائن ، وسئل جابر رضى الله عنه عن نكاح المسلم لليهودية والنصرانية فقال «تزوجنا بهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبى وقاص» ويحل له وطء امائهم بملك اليمين ، لان كل جنس حل نكاح حرائرهم حل وطء امائهم كالمسلمين ، ويكره ان يتزوج حرائرهم وان يطأ اماءهم بملك اليمين ؛ لانا لا نأمن ان يميل اليها فتفتنه عن الدين او يتولى اهل دينها ، فان كانت حرية فالكراهية اشد ، لانه لا يؤمن ما ذكرناه ، ولانه يكثر سواد اهل الحرب ، ولانه لا يؤمن ان يسبى ولده منها فيسترق .

فصل وأما غير اليهود والنصارى من أهل الكتاب ، كمن يؤمن بزبور داود عليه السلام وصحف شعيب ، فلا يحل للمسلم أن ينكح حرائرهم ولا أن يطأ اماءهم بملك اليمين لأنه قيل : أن ما معهم ليس من كـلام الله عز جل وإنما هو شيء نزل به جبريل عليه السلام كالأحكام التي نزل بها على النبي صلى الله عليه وسلم من غير القرآن ، وقيل : أن الذي معهم ليس بأحكام وإنما هي مواعظ ؛ والدليل عليه قوله تعالى « إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا » ومن دخل في دين اليهود والنصارى بعد التبديل لا يجوز للمسلم أن ينكح حرائرهم ولا أن يطأ اماءهم بملك اليمين لأنهم دخلوا في دين باطل ، فهم كمن ارتد من المسلمين ، ومن دخل فيهم ولا يعلم أنهم دخلوا قبل التبديل أو بعده كنصارى العرب وهم تنوخ وبنو تغلب وبهراء لم يحل نكاح حرائرهم ولا وطأ امائهم بملك اليمين ، لأن الأصل في الفرج الحظر فلا تستباح مع الشك .

الشرح قال الشافعي رضى الله عنه : (وأهل الكتاب الذين يحل نكاحهم اليهود والنصارى دون المجوس) وجملة ذلك أنه المشركون على ثلاثة أضرب : ضرب لهم كتاب وضرب لا كتاب لهم ولا شبهة ، وضرب لهم شبهة كتاب ؛ فاما الضرب الذين لهم كتاب فاليهود والنصارى ؛ وليس بين أهل العلم اختلاف في حرائر أهل الكتاب .

ومن روى عنه ذلك عمر وعثمان وطلحة وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم . قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرم ذلك . وروى الخلال بإسناده أن حذيفة وطلحة والجارود بن المعلّى وأذينة العبد تزوجوا نساء من أهل الكتاب ، وبه قال سائر أهل العلم ، وحرمة الإمامية تمسكاً بقوله تعالى : « ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمن » وقوله تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » .

دللنا قوله تعالى : « يسئلونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لكم الطيبات — إلى قوله تعالى — والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » قال ابن عباس : هذه الآية نسخت قوله تعالى : « ولا تتكحوا المشركات حتى

يؤمن « لأن المائدة نزلت بعد البقرة ، وقد نكح عثمان نصرانية ، ونكح حذيفة يهودية ، وسئل جابر بن عبد الله عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال : تزوجناهم بالكوفة عام الفتح ، يعني فتح العراق ، اذ لم نجد مسلمة ، فلما انصرفنا طلقناهم ، نساؤهم حل لنا ونساؤنا يحرم عليهم •

فرع فيمن تنصروا بعد تحريف كتب موسى وعيسى فانه لا يجوز زواج نساءهم ولا يجوز فرض الجزية عليهم فاذا ثبت هذا فان عدم جواز من تنصر قومها بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم أولى وذلك مثل الشعوب الذين يدخلون في النصرانية على يد المبشرين من أهل القلين وأندونيسيا والسودان •

وأما من لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب فهم عبدة الأوثان : وهم قوم يعبدون ما يستحسنون من حجر وحيوان وشمس وقمر ونار وأتجار وأشجار ولا يجوز اقرارهم على دينهم ولا يجوز نكاح حرائرهم ؛ وان ملكت منهم أمة لم يحل وطؤها بملك اليمين لقوله تعالى : « ولا تتكفوا المشركات حتى يؤمن » وقوله تعالى : « ولا تمسكوا بمعصم الكوافر » فيحرم نكاح المشركات ثم نسخ منه نكاح أهل الذمة على قول من يجعل الاستثناء من العام نسخاً في قدره ، وبقي الباقي منهم على عموم التحريم •

وأما من لهم شبهة كتاب وهم المجوس - ولا خلاف أنه ليس لهم كتاب موجود - وهل كان لهم كتاب ثم رفع ؟ فيه قولان يأتيان في موضعهما من الجهاد والسير ج ١٨ ان شاء الله •

اذا ثبت هذا فيجوز اقرارهم على دينهم ببذل الجزية ، ولا يحل نكاح حرائرهم • وحكى عن أبي اسحاق المروزي أنه قال : اذا قلنا ان لهم كتاباً حل نكاح حرائرهم والأول هو المذهب • وقد ذهب ابن حزم الى جواز نكاح حرائرهم في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل بناء على وجوب الجزية عليهم ، وهو أخذ بالقياس الذي يرفضه ويحمل عليه في جميع كتبه التي تدور كلها على ذم القياس •

ودليلنا قوله تعالى : « ولا تتكفروا المشركات حتى يؤمن » وقوله تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » وهذا عام في كل مشركة الا ما قام عليه دليل وهو أهل الكتاب ، وهؤلاء غير متمسكين بكتاب فلم تحل مناعتهم ، وقال ابراهيم الحربي : روى عن بضعة عشر نفساً من الصحابة رضی الله عنهم أنهم قالوا : لا يحل لنا نكاح نسائهم . وقال أبو ثور : يحل لنا نكاح حرائرهم قياساً على الجزية . وقد قلنا : ان هؤلاء ليسوا أهل كتاب فلم تحل مناعتهم ولا أكل ذبائحهم كمعدة الأوثان وأما قول أبي اسحاق من أصحابنا وأبي ثور من الفقهاء أصحاب الشافعي القدامى فقير صحيح ؛ لأنه لو جاز نكاحهم على القول بأن لهم كتاباً لحل قتالهم على القول الذي يقول : لا كتاب لهم . هكذا أفاده العمراني في البيان .

فرع فأما المتمسكون بالكتب التي نزلت على الأنبياء صلوات الله عليهم كمن تمسك بصحف ابراهيم وزبور داود وشعيب عليهم السلام ؛ فلا يحل نكاحهم ولا وطء الاماء منهم بملك اليمين ، ولا يحل أكل ذبائحهم ؛ وعلل الشافعي رضي الله عنه ذلك بعلمين احدهما أن تلك الكتب ليس فيها أحكام ، وانما هي مواظ فلم تثبت لها حرمة . والثانية : أنها ليست من كلام الله سبحانه وتعالى ، وانما كانت وحياً منه وقد يوحى ما ليس بقرآن كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أتاني جبريل يأمرني أن أهر بيسم الله الرحمن الرحيم » ولم يكن ذلك قرآناً وكلاماً من الله تعالى ؛ هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وأفاده العمراني .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف اصحابنا في السامرة والصابئين ، فقسـال ابو اسحاق : السامرة من اليهود والصابئون من النصارى ، واستفتى القاهري ابا سعيد الاصبغري في الصابئين فافتى بقتلهم لانهم يعتقدون ان الكواكب السبعة مدبرة ، والمذهب انهم ان وافقوا اليهود والنصارى في اصول الدين من تصديق الرسل والايمان بالكتب كانوا منهم ، وان خالفوهم في اصول الدين

لم يكونوا منهم وكان حكمهم حكم عبدة الأوثان . واختلفوا في المجوس ، فقال أبو ثور : يحل نكاحهم لأنهم يقرون على دينهم بالجزية كاليهود والنصارى .

وقال أبو اسحاق : ان قلنا : انهم كان لهم كتاب حل نكاح حرائرهم ووطء امائهم ، والمذهب انه لا يحل لأنهم غير متمسكين بكتاب فهم كمعبدة الأوثان .
واما حقن الدم فلان لهم شبهة كتاب والشبهة في الدم تقتضى الحقن وفي البضع تقتضى الحظر . واما ما قال أبو اسحاق فلا يصح لانه لو جاز نكاحهم على هذا القول لجاز قتلهم على القول الآخر .

فصل ويحرم عليه نكاح من ولد بين وثني وكتابية لان الولد من قبيلة الأب لهذا ينسب اليه ويشرف بشرفه ، فكان حكمه في النكاح حكمه ، ومن ولد بين كتابي ووثنية فيه قولان (احدهما) انها لا تحرم عليه ، لانها من قبيلة الأب ، الأب من أهل الكتاب (الثاني) انها تحرم لانها لم تتمحض كتابية فاشبهت المجوسية) .

الشرح الأحكام : السامرة والصابئون . قال الشافعي رضى الله عنه في موضع : السامرة صنف من اليهود ، والصابئون صنف من النصارى ، وتوقف الشافعي رضى الله عنه في موضع آخر في حكمهم ، فقال أبو اسحاق : انما توقف في حكمهم قبل أن يتيقن أمرهم ، فلما تيقن أمرهم ألحقهم بهم وحكى أن القاهر العباسي استفتى في الصابئة فأفتاه أبو سعيد الاصطخري أنهم ليسوا من أهل الكتاب . لأنهم يقولون : ان الفلك حى قاطق ، وان الأنجم السبعة آلهة ، وهما الشمس والقمر والمشتري (جوبيتر) وزحل والمريخ وزهرة وعطارد ، فأقتى بضرب رقابهم فجمعهم القاهر ليقتلهم فبدلوا له مالا كثيرا فتركهم ، وهؤلاء يتفقون مع قدماء اليونان في عبادة الزهرة والمريخ . وفينوس اله الجمال وباكوس اله النبيذ وجوبيتر ، أما السامريون فيقال : انهم أصحاب موسى السامري وقبيله . وهم يقطنون نابلس من أرض فلسطين — كشف الله البلاء عنها وأزاح غمتها ، وفرج الكرب الملمة ؛ والنكبات المدلهمة التي حاقت بالقدس الشريف .

وعلينا أن ننظر في أمر الفريقين فإن كانوا يخالفون اليهود والنصارى
في أصول دينهم فليسوا منهم ، وإن كانوا يوافقونهم - ولا أظن الصابئين
يوافقونهم في أصول دينهم ويخالفونهم في الفروع فهم منهم ، كما أن
المسلمين ملة واحدة لاتفاقهم في أصول الدين ؛ وإن اختلفوا في الفروع .

وقال المقرئ : اعلم أن طائفة السامرة ليسوا من بنى إسرائيل البتة ،
وإنما هم قوم قدموا من المشرق وسكنوا بلاد الشام وتهودوا ، إلى أن قال :
وعرفوا بين الأمم بالسامرة لسكنائهم بمدينة شبرون ، وشبرون هذه هي
مدينة نابلس .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : ولا أكره نساء أهل الحرب
الا لثلاثين مسلماً عن دينه ، وجملة ذلك أن الحرية من أهل الكتاب
يجوز نكاحها اعتباراً بالكتاب دون الدار .

إذا ثبت هذا فإنه يكره للمسلمين نكاح الكتائية بكل حال ، لأنه
لا يؤمن أن تقبته عن دينه ، أو تززع عقيدة أبنائه منها بولطالما رأينا ملحدين
وخونة وعملاء يرجع سبب ذلك إلى تأثيرهم بأهوائهم غير المسلمات أو
خلفائهم ممن يطوون على الاسلام كسحاً ، ولا يودون لأمتهم عزاً ؛ فيزلزلون
المثل الرفيعة في ضامير هؤلاء المتفرنجين ، فينقلبون حرباً على أمتهم وعلى
عقائدها وشرائعها ، وقد كثرت جرائم هذا الصنف من الزواج الفر الجهول
حتى تقشت مضاره فست حكومة مصر قانوناً بحظر الزواج من هؤلاء
الأجنبيات على ضباط القوات المسلحة ؛ وعلى رجال السلك الدبلوماسي
من السفراء والقناصل والمفوضين ومن إليهم حتى لا يتسرب أسرارنا إلى
العدو ، وهذا يدل على بعد نظر الامام الشافعي رضي الله عنه ودقة فهمه
وقوة اجتهاده حين كره ذلك لجميع أفراد الأمة ولم يفرق بين فئة وأخرى
لأن كل مسلم على ثغرة من ثغور الاسلام ، فلا يؤتى الاسلام من قبله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يحل له نكاح الأمة الكتابية لقوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايماكنكم من فتيانكن المؤمنات » ولاتها ان كانت لكافر استرق ولده منها ، وان كانت لمسلم لم يؤمن ان يبيعها من كافر فيسترق ولده منها .

واما الأمة المسلمة فانه ان كان الزوج حراً نظرت فان لم يخش العنت وهو الزنا لم يحل له نكاحها لقوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايماكنكم من فتيانكن المؤمنات » الى قوله عز وجل « ذلك لمن خشي العنت منكم » فدل على انها لا تحل لمن لم يخش العنت ، وان خشي العنت ولم تكن عنده حرة ولا يجد طولا ، وهو ما يتزوج به حرة ، ولا ما يشتري به امة جاز له نكاحها للآية ، وان وجد ما يتزوج به حرة مسلمة لم يحل له نكاح الأمة لقوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايماكنكم » فدل على انه اذا استطاع ما ينكح به محصنة مؤمنة انه لا ينكح الأمة ، وان وجد ما يتزوج به حرة كتابية او يشتري به امة ففيه جهان .

(احدهما) يجوز ، لقوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايماكنكم » وهذا غير مستطيع ان ينكح المحصنات المؤمنات (والثاني) لا يجوز ، وهو الصحيح ، لقوله تعالى « ذلك لمن خشي العنت منكم » وهذا لا يخشى العنت . وان كانت عنده حرة لا يقدر على وطئها لصغر او لرتق او لضعف من مرض ففيه جهان .

(احدهما) يحل له نكاح الأمة ، لانه يخشى العنت .

(والثاني) لا يحل ، لان تحته حرة فلا يحل له نكاح الأمة ، والصحيح هو الاول ، فان لم تكن عنده حرة ولم يقدر على طول حرة وخشى العنت فتزوج امة ثم تزوج حرة او وجد طول حرة او امن العنت لم يبطل نكاح الأمة . قال المزني : اذا جد صداق حرة بطل نكاح الأمة ، لان شرط الاباحة قد زال ، وهذا خطأ ، لان زوال الشرط بعد العقد لا حكم له كما لو امن العنت بعد العقد ، وان كان الزوج عبداً حل له نكاح الأمة ، وان وجد صداق حرة

ولم يخف العنت لأنها مساوية له فلم يقف تكاحها على خوف العنت عدم صدق
الجرة كالجرة في حق الحر .

فصل ويحرم على العبد تكاح مولاه ، لأن احكام الملك والنكاح
تتناقض ، فان المرأة بحكم الملك تطالبه بالسفر الى المشرق والعبد بحكم النكاح
يطالبها بالسفر الى المغرب ، والمرأة بحكم النكاح تطلبه بالنفقة ، والعبد بحكم
الملك يطالبها بالنفقة ، وأن تزوج العبد حرة ثم اشترته انفسخ النكاح ، لأن
ملك اليمين أقوى لأنه يملك به الرقبة والمنفعة ، فاسقط النكاح ، ويحرم على
المولى ان يتزوج أمته لأن النكاح يوجب للمرأة حقوقاً يمنع منها ملك اليمين
فيطل ، وأن تزوج جارية ثم ملكها انفسخ النكاح لما ذكرناه في العبد اذا تزوج
حرة ثم اشترته .

فصل ويحرم على الأب تكاح جارية ابنه لأن له فيها شبهة تسقط
الحد بوطئها فلم يحل له تكاحها كالجارية المشتركة بينه وبين غيره ، فان تزوج
جارية اجنبي ثم ملكها ابنه ففيه وجهان (أحدهما) انه يبطل النكاح لأن ملك
الابن كملكه في اسقاط الحد وحرمة الاستيلاء فكان كملكه في ابطال النكاح
(والثاني) لا يبطل لأنه لا يملكها بملك الابن فلم يبطل النكاح) .

الشرح لا يجوز للحر المسلم نكاح الأمة المشتركة سواء كانت
وثنية أو كناية وقال أبو حنيفة : يجوز له نكاح الأمة الكتابية ، دليلنا قوله
تعالى : « ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت
أيمنكم من فتياتكم المؤمنات » الآية ، فدل على أنه لا يجوز نكاح الفتيات
غير المؤمنات ، ويجوز للحر المسلم أن ينكح الأمة المسلمة بشرطين :

(أحدهما) أن يكون عادماً للطول وهو مهر الجرة المحصنة . والمحصنات
هنا من الحرائر ولو كن أبكاراً ، والمحصنات أيضاً المزوجات والمحصنات
العفاف ، أحصنت المرأة عفت عن الزنا ، وكل امرأة عفيفة محصنة ومحصنة
(بفتح الصاد المهملة وكسرهما) وكل امرأة مزوجة محصنة بالفتح فقط ،
والحصان بفتح الحاء المرأة العفيفة ، ولعل اللفظ مأخوذ في الأصل من
الحصن وهو المكان الذي لا يقدر عليه لارتفاعه ، وحصن بالضم حصانة

فهو حصين ، والحصان بالكسر الفرس العتيق ، ولعله سمي بذلك لأن ظهره كالمحصن لصاحبه . وقيل انه صن بمائة فلم ينزل الا على كريمة . ومن هذه المادة كان اذا اصاب الجر البالغ امرأته أو أصيبت الحرة البالغة بنكاح فهو احصان في الاسلام والشرك ، والمراد في نكاح صحيح ؛ واسم الفاعل من احصن اذا تزوج محصن بالفتح على غير قياس والمرأة محصنة أيضاً على غير قياس ، ولذا قال تعالى « المحصنات » .

(والثاني) أن يكون خائفاً من العنت ، والعنت الخطأ وأيضا المشقة ؛ يقال : أكمة عنوت أى شاقة . قال تعالى : « عزيز عليه ما عنتم » وقال : « ودوا ما عنتم » ومعناه هنا الفجور أو الوقوع في المشقة المفضية الى الزنا ، فان خاف العنت أو لم يستطع الطول جاز له أن ينكح الأمة المسلمة ، وبه قال ابن عباس وجابو رضي الله عنهم . ومن التابعين الحسن وعطاء وطاوس وعمر بن دينار والزهرى ؛ ومن الفقهاء مالك والأوزاعي .

وقال أبو حنيفة : اذا لم يكن تحته حرة حل له نكاح الأمة وان لم يخف العنت سواء كان قادراً على صداق حرة أو غير قادر ، وقال الثوري وأبو يوسف : اذا خاف العنت حل له نكاح الأمة ، وان لم يعدم الطول . وقال عثمان البتي : يجوز له أن يتزوج الأمة بكل حال كالحرة .

دليلنا قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » الى قوله : « ذلك لمن خشى العنت منكم » فلم يجز نكاحها الا مع وجود الشرطين ؛ فان وجد مهر حرة مسلمة لم يجز له نكاح الأمة للآية . وان كان مجنوناً لم يحل له نكاح الأمة لأنه لا يخاف الزنا ؛ وان كان عادماً لطول حرة مسلمة وخائفاً للعنت فأقرضه رجل مهر حرة مسلمة أو رضيت الحرة بتأخير الصداق عليه حل له نكاح الأمة ، لأن عليه ضرراً بتعلق الدين بدمته ، وان بذل له رجل هبة الصداق حل له نكاح الأمة لأن عليه منة في ذلك ، وان وجد طول حرة مسلمة الا أنه لا يتزوج لقصور نسبه أو لم يزوج أهله الا بأكثر من مهر المثل فله أن يتزوج أمة لأنه

غير قادر على حرة مسلمة ، ووجود الشيء بأكثر من ثمن مثله بمنزلة عدمه ،
وان رضيت الحرة بدون مهر المثل وهو واجد له فهل له أن يتزوج أمة ؟
فيه وجهان حكاهما المسعودي ، وان كان تحته حرة صغيرة لا يقدر على
وطئها ، أو تحته كبيرة مريضة أو غائبة لا يصل إليها فهل له أن يتزوج
أمة ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يجوز له نكاح الأمة ، لأن الله تعالى شرط
في نكاحها أن لا يستطيع نكاح المحصنات المؤمنات والشرط موجود .
(والثاني) لا يجوز له وهو الأصح لأنه لا يخاف العنت .

مسألة لا يصح نكاح العبد لمولاته لتناقض أحكام الملك والنكاح
في النفقة والسفر ؛ لأن العبد مستحق النفقة عليها وهي مستحقة النفقة
عليه ، وللرأة أن تسافر بعبدها الى أي بلد تشاء ، وللزوج أن يسافر
بزوجته الى أي بلد يشاء ، فلو صححنا نكاحه لمولاته لتناقضت الأحكام
في ذلك ؛ فان تزوج حرة ثم ملكته انسخ نكاحها منه لأن حكم ملك اليمين
أقوى من النكاح . ولا يصح للرجل أن ينكح جارية ولده لصلبه ، ولا ولدولده
وان سفل لأن له شبهة في ماله بدليل أنه يجب عليه اغفاه فصار كجارية
نفسه ، وفي أحكام هذه الفصول فروع كثيرة اجتزأنا بأحراها بنظرة
الاسلام الى ظاهرة الرق لنندعم بها ما قررنا في أول أبواب العتق . والله
تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز نكاح المعتدة من غيره لقوله تعالى « ولا تعزموا
عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » ولأن العدة وجبت لحفظ النسب ، فلو
جوزنا فيها النكاح اختلط النسب وبطل المقصود ، ويكره نكاح المرتبة بالجمال
بعد انقضاء العدة ، لأنه لا يؤمن أن تكون حاملا من غيره ، فان تزوجها ففيه
وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي المباس ان النكاح باطل لانها مرتبة بالعمل
فلم يصح نكاحها ، كما لو حدثت الربة قبل انقضاء العدة (والثاني) وهو
قول أبي سعيد وأبي إسحاق انه يصح ، وهو الصحيح ، لانها رتبة حدثت

بعد انقضاء العدة فلم تمنع صحة العقد كما لو حدثت بعد النكاح • ويجوز نكاح الحامل من الزنا لأن حملها لا يلحق بأحد فكان وجوده كعدمه •

الشرح الأحكام : لا يصح نكاح المعتدة من غيره لقوله تعالى : « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » فالعزم على الشيء وعزمه عزمًا من باب ضرب عقد ضميره على فعله ، والمعنى هنا لا تعزموا على عقدة النكاح في العدة ؛ والعزم عليه بعدها لا بأس به ، ثم حذف على • قال سيويه : والحذف في هذه الآية لا يقاس عليه •

قال النحاس : يجوز أن يكون المعنى ولا تعقدوا عقدة النكاح ، لأن معنى تعزموا وتعقدوا واحد قيل : إن العزم على الفعل يتقدمه فيكون في هذا النهي مبالغة ، لأنه إذا نهى عن المتقدم على الشيء كان النهي عن ذلك الشيء بالأولى وحتى هنا غاية للنهي ، وبلوغ الكتاب أجله كناية عن انقضاء العدة ، والكتاب هنا هو الحد والقدر الذي رسم من المدة سماه كتاباً لكونه محدوداً ومفروضاً • كقوله تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » والمراد بالأجل آخر مدة العدة •

وان ارتابت بالحمل بأن بان أمارات الحمل وشكت هل هو حمل أو لا ؟ فإن حدث لها هذه الرية قبل انقضاء العدة ، ثم انقضت عدتها بالاقرار أو بالشهور والرية ياقية يصح نكاحها لأنها تشك في خروجها من العدة والأصل بقاؤها • وإن انقضت عدتها من غير رية فتزوجت ثم حدثت لها رية بالحمل لم تؤثر هذه الرية ، لأن النكاح قد صح في الظاهر • وإن انقضت عدتها بالشهور أو بالاقرار ثم حدثت لها رية بالحمل فيكره نكاحها ، فإن تزوجها رجل فهل يصح ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يصح لأنها مرتابة بالحمل فلم يصح نكاحها ؛ كما لو حدثت بها رية قبل انقضاء العدة ثم انقضت عدتها وهي مرتابة بالحمل فلم يصح نكاحها كذلك هذا مثله • (والثاني) يصح نكاحها وهو المذهب لأنها رية حدثت بعد انقضاء عدتها فلم تؤثر كما لو نكحت بعد انقضاء العدة ثم حدثت الرية •

فرع إذا زنت المرأة لم يجب عليها العدة ، سواء كانت حائلاً

أو حاملا ، فإن كانت حائلا جاز للزاني ولغيره عقد النكاح عليها وإن حملت من الزنا فيكره نكاحها قبل وضع الحمل ، وهو أحد الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله عنه وذهب ربيعة ومالك والثوري وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم إلى أن الزانية يلزمها العدة كالملوطة بشبهة ؛ فإن كانت حائلا اعتدت ثلاثة أقراء ، وإن كانت حاملا اعتدت بوضع الحمل ، ولا يصح نكاحها قبل وضع الحمل .

قال مالك رضي الله عنه : إذا تزوج امرأة ولم يعلم أنها زانية ثم علم أنها حامل من زنا فاته يفارقها ، فإن كان قد وطئها لزمه مهر المثل . وقال ربيعة : يفارقها ولا مهر عليه . وذهب ابن سيرين وأبو يوسف رضي الله عنهما إلى أنها إن كانت حائلا فلا عدة عليها ، وإن كانت حاملا لم يصح عقد النكاح عليها حتى تضع وهي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة .

دليلنا قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم الحرام الحلال » والعقد على الزانية كان حلالا قبل الزنا وقبل الحمل فلا يحرمه الزنا . وروى أن رجلا كان له ابن تزوج امرأة لها ابنة فقصر الغلام بالصبي ، فسألها عمر رضي الله عنه فأقرا فجلدهما وحرص أن يجمع بينهما بالنكاح فأبى الغلام ولم ير عمر رضي الله عنه انقضاء العدة ، ولم ينكر عليه أحد ، فدل على أنه اجماع ولأنه وطئ لا يلحق به النسب ؛ أو حمل لا يلحق بأحد فلم يمنع صحة النكاح كما لو لم يوجد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويحرم على الحر أن يتزوج بأكثر من أربع نسوة ، لقوله تعالى « فاتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » . وروى عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما « أن غيلان بن سلمة أعلم وتحنه عشر نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : خذ متين أربعاً » . ويحرم على المبد أن يجمع بين أكثر من امرأتين . وقال أبو ثور : يحل له أن يجمع بين أربع ، وهذا خطأ لما روى أن عمر رضي الله عنه خطب وقال « من يعلم ماذا يحل للمملوك

من النساء ؟ فقال رجل : انا ، فقال : كم ؟ قال اثنان ، فسكت عمر «
ودوى ذلك من على وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما) •

الشرح حديث ابن عمر رواه أحمد وابن ماجه والترمذى من طريق الزهرى عن سالم عن أبيه ، وأخرجه الشافعى عن الثقة عن معمر عن الزهرى بإسناده المذكور • وأخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصحاه • وزاد أحمد فى رواية : فلما كان فى عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه ، فبلغ ذلك عمر فقال : انى لأظن الشيطان فيما يسترى من السمع سمع بموتك فقدذه فى نفسك ، ولعلى لا تمكث الا قليلا ، وإيم الله لتراجعن نساءك ولترجعن مالك أو لأورثن منك ولأمرن بقبرك أن يرجم كما رجم قبر أبى وهال • قال البزار : جوده معمر بالبصرة وأفسده باليمن •

وحكى الترمذى عن البخارى أنه قال : هذا الحديث غير محفوظ • قال البخارى : وأما حديث الزهرى عن سالم عن أبيه فانا هو « أن رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر : لتراجعن نساءك أو لأرجنك » وحكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل أصح • وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة • قال : فان رواه عنه ثقة خارج البصرة حكمنا له بالصحة وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقى بظاهر الحكم فأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه •

قال الحافظ ابن حجر : ولا يفيد ذلك شيئا فان هؤلاء كلهم انما سمعوا منه بالبصرة ، وعلى تقدير أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذى حدث به فى غير بلده مضطرب ، لأنه كان يحدث فى بلده من كتبه على الصحة • وأما اذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها ، اتفق على ذلك أهل العلم كابن المدينى والبخارى وابن أبى حاتم ويعقوب بن شيبه وغيرهم ، وحكى الأثرم عن أحمد أن هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه ، وأعله يتفرد معمر فى وصله وتحديثه به فى غير بلده • وقال ابن عبد البر : طرقة كلها معلولة ، وقد أطل الدارقطنى فى العلل تخريج طرقة ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهرى

مرسلاً ، ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك ، وقد وافق معمر على وصله بحر كنيز السقاء عن الزهري ولكنه ضعيف وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعيف جداً ، وأما الزيادة التي رواها أحمد عن عمر فأخرجها أيضاً النسائي والدارقطني ، قال الحافظ ابن حجر : « واستناده ثقات ، وهذا الموقوف على عمر هو الذي حكم البخاري بصحته وقد توبع الحديث بما رواه أبو داود وابن ماجه عن قيس بن الحرث قال : « أسلمت وعندي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : اختر منهن أربعاً » وفي رواية الحرث بن قيس ، وفي استناده محمد ابن أبي ليلى : وقد ضعفه غير واحد من الأئمة ، وقد توبع أيضاً بما روى عن عروة بن مسعود وصفوان بن أمية عند البيهقي وقد استدل جمهور أهل العلم بهذه الأخبار على تحريم الزيادة على أربع .

وذهبت الظاهرية الى أنه يحل للرجل أن يتزوج تسعاً ، ووجههم قوله تعالى : « مثنى وثلاث ورباع » ومجموع ذلك لا باعتباره ما فيه من العدل تسع . وقد أخطأ الشوكاني في عزو ذلك الى ابن الصباغ والعمرائي وبعض الشيعة ، والصحيح أن ابن الصباغ والعمرائي ردا على القائلين بهذا كالقاسم ابن ابراهيم وبعض الشيعة وبعض الظاهرية ، وحاشا لبعض أصحابنا من الفضول أن يذهبوا الى حل أكثر من أربع ، ونحن نعتد في شرح هذا السفر على أقوال ابن الصباغ والعمرائي وغيرهما من أصحابنا ، ولم نجد لأحد منهم الذهاب الى هذا المذهب ، وهي زلة للشوكاني تنأى به عن ساحة المحررين .

وأما خبر عمر فقد أخرج الدارقطني بسنده الى عمر رضى الله عنه قال : « ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الأمة حيضتين » وقد روى البيهقي وابن أبي شيبة من طريق الحكم بن عتيبة أنه أجمع الصحابة على أن العبد لا ينكح أكثر من اثنتين . وقال الشافعي بعد أن روى ذلك عن علي وعمر وعبد الرحمن بن عوف : أنه لا يعرف لهم من الصحابة مخالف . وأخرجه ابن أبي شيبة عن جماهير التابعين عطاء والشمي والحسن وغيرهم .

ويؤخذ من هذا الفصل الرد على القائلين بإباحة التزويج بأكثر من أربع لأن الأحاديث التي سقناها تنتهض إلى درجة الحسن الذي ينتهض حجة للعمل به ، ويجب على استدلالهم بزواج النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذا مخصوص به ، ويجب عن الآية بأنه من المستساغ لغة أن تقول عن ألف جاءوك : جاءني هؤلاء مشى مشى أو ثلاث ، أو رباع إذا كان مجيئهم اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة ، ويؤيد ذلك كون الأصل في الفروج الحرمة ، كما صرح به الخطابي ، فلا يجوز الاقدام على شيء منه إلا بدليل . وأيضاً هذا الخلاف مسبوق بالاجماع على عدم جواز الزيادة على الأربع كما صرح بذلك في البحر .

وقال في الفتح : اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهن وقد مضى بحثنا في حكمة هذه الخاصة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز تكاح الشغار ، وهو أن يزوج الرجل ابنته أو اخته من رجل على أن يزوجه ذلك ابنته أو اخته ، ويكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ، والشغار أن يزوج الرجل ابنته من الرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق » لأنه اشترك في البضع بينهما وبين غيره فبطل العقد ، كما لو زوج ابنته من رجلين .

فأما إذا قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك صح النكاحان ، لأنه لم يحصل التشريك في البضع ، وأما حصل الفساد في الصداق ، وهو أنه جعل الصداق أن يزوجه ابنته فبطل الصداق وصح النكاح . وإن قال : زوجتك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابنتك بمائة صح النكاحان ووجب مهر المثل ، لأن الفساد في الصداق وهو شرطه مع المائة تزويج ابنته ، فاشبه المسئلة قبلها . وإن قال زوجتك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابنتك بمائة ويكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى ففيه وجهان (أحدهما) يصح لأن الشغار هو الخالي من الصداق ، وههنا لم يخل من الصداق (والثاني) لا يصح وهو المذهب ، لأن المبطل هو التشريك في البضع ، وقد اشترك في البضع .

الشرح حديث ابن عمر رواه عنه نافع وأخرجه الشيخان وأصحاب السنن الأربعة وأحمد في مسنده والدارقطني ، ولم يذكر الترمذي ما ورد من تفسير الشغار . وأبو داود جمعه من كلام نافع ، وهو كذلك في رواية عند أحمد والشيخين وروى عن ابن عمر أيضاً عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا شغار في الإسلام » وعند أحمد ومسلم أيضاً عن أبي هريرة « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار ؛ والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجني أختك وأزوجك أختي » .

وأخرج أحمد وأبو داود عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج : « أن العباس بن عبد الله بن عباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكحه عبد الرحمن ابنته . وقد كانا جعلاه صداقاً ، فكتب معاوية بن أبي سفيان إلى مروان بن الحكم يأمره بالتفريق بينهما . وقال في كتابه : هذا الشغار الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه . وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ، ومن انتهب فليس منا » وروى مثل ذلك عن جابر عند مسلم .

وأخرج البيهقي عن جابر أيضاً « نهى عن الشغار ، والشغار أن تنكح هذه بهذه بغير صداق ؛ بضع هذه صداق هذه ، وبضع هذه صداق هذه » وأخرج عبد الرزاق عن أنس مرفوعاً : « لا شغار في الإسلام ، والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته » وأخرج أبو الشيخ من حديث ريحانة « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاغرة أن يقول : زوج هذا من هذه ، وهذه من هذا بلا مهر » وأخرج الطبراني عن أبي بن كعب مرفوعاً « لا شغار ، قالوا : يا رسول الله وما الشغار ؟ قال : انكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما » .

وقال الشافعي في حديث ابن عمر « لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك . هكذا حكى عن

الشافعي البيهقي في المعرفة • قال الخطيب : تفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من قول مالك • وهكذا قال غير الخطيب ؛ قال القرطبي : تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة ، فإن كان مرفوعاً فهو المقصود ، وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضاً لأنه أعلم بالمقال وأقعد بالحال •

أما لغات الفصل فالشغار مادته من شجر البلد من باب قعد إذا علا عن حافظ يمنعه ، وشجر الكلب شجراً من باب تقع رفع إحدى رجليه ليبول ، وشجرت رفعت رجلها للنكاح ؛ وشجرتها فعلت بها ذلك يتعدى ويلزم وقد يتعدى بالهمز فيقال أشجرتها • وقال في المصباح : وشاغر الرجل الرجل شجاراً من باب قتل زوج كل واحد صاحبه حريمته على أن يضع كل واحدة صداق الأخرى ولا مهر سوى ذلك وكان سائغاً في الجاهلية • قيل مأخوذ من شجر البلد ، وقيل مأخوذ من شجر برجله إذا رفعها ، والشغار وزان سلام : الفارع اهـ •

قال ابن بطال : قال في الفائق : هو من قولهم شجرت بني فلان من الباب إذا أخرجتهم قال :

ونحن شجرنا ابني تزار كليهما وكلباً بطعن مرهب متقاتل

ومنه قولهم : تفرقوا شجر بفر ، لأنهما إذا تبدلا باختيهما فقد أخرج كل واحد منهما أخته إلى صاحبه وفارق بها إليه • وقيل سمي شجاراً لخلوه عن المهر من قولهم : شجر البلد إذا خلا عن أهله • وقال في الشامل : وقيل سمي شجاراً لقبحه تشبيها برفع الكلب رجله ليبول •

أما الأحكام قال العمراني في البيان : ولا يصح الشغار ، وهو أن يقول رجل لآخر : زوجتك ابنتي أو أختي أو امرأة بلى عليها ، على أن تزوجني ابنتك أو أمك فيكون يضع كل واحدة منهما صداقاً للأخرى ؛ وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وقال الزهري والثوري وأبو حنيفة وأصحابه : يصح : ويجب مهر المثل • اهـ

دليلنا ما سبقناه من الأحاديث والأخبار المستفيضة ، ولأنه حصل فى البضع تشريك فلم يصح العقد مع ذلك ، كما لو زوج ابنته من رجلين •
وبيان التشريك أنه جعل البضع ملكاً للزوج وابنته ؛ لأنه إذا قال زوجتك ابنتى فقد ملك الزوج بضعها ، فإذا قال : على أن تزوجنى ابنتك ، فيكون بضع كل واحدة منهما مهراً للأخرى فقد شرك ابنة الزوج فى ملك بضع هذه الزوجة ؛ لأن الشيء إذا جعل صداقاً اقتضى تملكه لمن جعل صداقاً لها ، فصار التشريك حاصلاً فى البضعين فلم يصح •

إذا ثبت هذا فانه أن قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك واقتصر على هذا فالنكاح صحيح لأنه لم يحصل فى البضع تشريك ، وإنما حصل الفساد فى الصداق ، وهو أنه جعل مهر ابنته ففسد المهر المسمى ووجب مهر المثل • هذا نقل البغداديين من أصحابنا •

وقال المسعودى : هل يصح النكاح ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يصح لما ذكرناه • (والثانى) لا يصح لأنهما لم يسميا صداقاً صحيحاً ، ولكن جعل عقد نكاح كل واحدة منهما صداقاً للأخرى ؛ لأنه أخرج ذلك مخرج الصداق ، والأول هو المشهور • وإن قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ويكون مهر كل واحدة منهما كذا وكذا ؛ فيصح النكاحان ويبطل المهران المسميان ، ويجب لهما مهر المثل سواء اتفق المهران أو اختلفا ، لأنه لم يحصل فى البضعين تشريك ، وإنما حصل الفساد فى المهر لأنه شرط مع المهر تزويج ابنته فهو كما لو قال : زوجتك ابنتى بمائة على أن تبغنى دارك ، فإن النكاح صحيح والمهر باطل •

وإن قال زوجتك ابنتى على أن تطلق زوجتك ويكون ذلك صداقاً لابنتى صح النكاح ولا يلزمه أن يطلق زوجته ويجب للزوجة مهر المثل ، لأنه لم يسم لها صداقاً صحيحاً • وإن قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ويكون بضع ابنتك صداقاً لابنتى صح النكاح الأول ولم يصح النكاح الثانى ، لأنه ملكه بضع ابنته فى الابتداء من غير تشريك وشرط عليه شرطاً فاسداً وهو التزويج فلم يؤثر فى عقد الأولى والثانية هى التى حصل التشريك فى بضعها •

وان قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ويكون بضع ابنتى مهراً
لابنتك فالمعقد على ابنة المخاطب باطل ، لأن التشريك حصل فى بضعها ،
والمعقد على ابنة القائل صحيح لأنه لم يحصل فى بضعها تشريك .

وان قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ويكون بضع كل واحدة
مائة درهم صداقاً للأخرى ففيه وجهان : (أحدهما) أن النكاحين
صحيحان ، ويجب لها مهر المثل ، لأن الشغار هو الخالى عن المهر ، وههنا
لم يخل عن المهر . (والثانى) وهو الصحيح : أن النكاحين باطلان ، لأن
التشريك فى البضع موجود مع تسمية المهر والمفسد هو التشريك . وان
قال : زوجتك ابنتى وهذا الحائط فهل يصح النكاح ؟ فيه وجهان حكاهما
صاحب العدة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز نكاح المتعة وهو أن يقول : زوجتك ابنتى يوماً أو
شهراً لما روى محمد بن على رضى الله عنهما « أنه سمع أباه على بن أبى طالب
كرم الله وجهه وقد لقي ابن عباس وبلغه أنه يرخص فى متعة النساء ، فقال
له على كرم الله وجهه : أنك امرؤ تائه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية » ولأنه عقد يجوز مطلقاً فلم
يصح مؤقتاً كالبيع ولأنه نكاح لا يتعلق به الطلاق والظهار والارث وعدة الوفاة
فكان باطلا كسائر الإنكحة الباطلة .

فصل ولا يجوز نكاح المحلل وهو أن ينكحها على أنه إذا وطئها فلا
نكاح بينهما وان يتزوجها على أن يحللها للزوج الأول لما روى هزيل عن عبد الله
قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصاة والموصولة ، والواشمة
والوشومة والمحلل والمحلل له ، وأكل الربا ومطعمه » ولأنه نكاح شرط انقطاعه
دون غايته ، فشابه نكاح المتعة . وان تزوجها على أنه إذا وطئها طلقها ففيه
قولان (أحدهما) أنه باطل لما ذكرناه من العلة (والثانى) أنه يصح لأن النكاح
مطلق ، وانما شرط قطعه بالطلاق فبطل الشرط وصح العقد ، فان تزوجها
واعتقد أنه يطلقها إذا وطئها كره ذلك ، لما روى أبو مرزوق التجيبى
« أن رجلاً أتى عثمان رضى الله عنه فقال : أن جارى طلق امرأته فى غضبه

ولقى شدة فاردت ان احتسب نفسى ومالى فاتزوجها ثم ابنى بها ثم اطلقها
فترجع الى زوجها الاول ، فقال له عثمان رضى الله عنه : لا تنكحها الا بنكاح
رغبة « فان تزوج على هذه النية صح النكاح لان العقد انما يبطل بما شرط
لا بما قصد ، ولهذا لو اشترى عبدا بشرط ان لا يبيعه بطل ، ولو اشتراه
بنية ان لا يبيعه لم يبطل .

فصل وان تزوج بشرط الخيار بطل العقد لانه عقد يبطله التوقيت
فبطل بالخيار الباطل كالبيع . وان شرط ان لا يتسرى عليها او ينقلها من بلدها
بطل الشرط لانه يخالف مقتضى العقد ولا يبطل العقد لانه لا يمنع مقصود العقد وهو
الاستمتاع فان شرط ان لا يطأها ليلا بطل الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم
« المؤمنون على شروطهم الا شرطا أحل حراما او حرم حلالا » فان كان الشرط
من جهة المرأة بطل العقد ، وان كان من جهة الزوج لم يبطل ، لان الزوج يملك
الوطء ليلا ونهارا وله ان يترك ، فاذا شرط ان لا يطأها فقد شرط ترك ماله
تركه . والمرأة يستحق عليها الوطء ليلا ونهارا ، فاذا شرطت ان لا يطأها فقد
شرطت منع الزوج من حقه ، وذلك ينافى مقصود العقد فبطل .

الشرح حديث على كرم الله وجهه رواه عنه ولده محمد
ابن الحنفية وأخرجه أحمد والبخارى ومسلم بلفظ « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خير » وفي
رواية « ونهى عن متعة النساء يوم خير وعن لحوم الحمر الانسية » وقد
أخرج أحمد والبخارى ومسلم عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « كنا
نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معنا نساء ، فقلنا ألا نخنص ؟
فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن تنكح المرأة بالثوب الى أجل » ثم قرأ
عبد الله « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » الآية
وعن أبى جمره « سألت ابن عباس عن متعة النساء فرخص فقال له مولى
له : انما ذلك فى الحال الشديد وفى النساء قلة ؛ فقال : نعم » .

وعن محمد بن كعب عن ابن عباس قال : « انما كانت المتعة فى أول
الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة ، فيتزوج المرأة بقدر
ما يرى أن يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه حتى تزلت هذه الآية :
« الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » قال ابن عباس : « فكل فرج

سواهما حرام» رواه الترمذى . وفى اسناده موسى بن عبيد الربذى ، وهو ضعيف ، وقد روى الرجوع عن ابن عباس جماعة منهم ابن خلف القاضى المعروف بوكيع فى كتابه الفرر بسنده المتصل بسعيد بن جبير قال : « قلت لابن عباس : ما تقول فى المتعة ؛ فقد أكثر فيها حتى قال فيها الشاعر . قال : وما قال ؟ قال :

قلت للشيخ لما طال محبسه :

يا صاح هل لك فى فتوى ابن عباس ؟

وهل ترى رخصة الأطراف آنسة

تكون مشواك حتى مصدر الناس ؟

وقال : وقد قال فيه الشاعر ؟ قلت : نعم ، قال فكرها أو نهى عنها ، ورواه الخطابى عن سعيد قال : قد سارت بفتياك الركبان ؛ وقالت فيه الشعراء ، وذكر البيتين فقال : سبحان الله ، والله ما بهذا أفقت وما هى الا كالميتة لا تحل الا لمضطر ، وروى الرجوع أيضاً البيهقى وأبو عوانة فى صحيحه . وقال ابن حجر بعد أن ذكر رجوع ابن عباس وذكر حديث سهل ابن سعد عند الترمذى بلفظ : « انما رخص النبى صلى الله عليه وسلم فى المتعة لغربة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد ذلك » .

أما حديث هزيل عن عبد الله فقد أخرجه النسائى ، أخبرنا عمرو ابن منصور حدثنا أبو نعيم عن سفيان عن أبى قيس عن هزيل عن عبد الله بلفظ المصنف . وعبد الله هو ابن مسعود ، وفى اسناده أبو قيس وهو عبد الرحمن بن ثروان الأودى روى عن هزيل بن شرحبيل وغيره . قال عبد الله بن أحمد : سألت أبى عنه فقال : هو كذا وكذا — وحرك يده — وهو يخالف فى أحاديث . قال الحافظ الذهبى : خرج له البخارى حديثه عن هزيل قال : أخبر ابن مسعود بقول أبى موسى فى ميراث ابنة وابنة ابن وأخت . وصحح الترمذى حديثه عن هزيل عن عبد الله فى لعن المحلل . وخرج له البخارى بالاسناد : أن أهل الجاهلية كانوا يسيئون . . الحديث .

وأخرجه الترمذى بلفظ « لعن الله المحلل والمحلل له » ولم يذكر بقية

الحديث من الواصلة الى غير ما ذكرنا . وقال الترمذى بعد ذكر الحديث :
 هذا حديث حسن صحيح وأبو قيس الأودى اسمه عبد الرحمن بن ثروان ،
 وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه والعمل
 على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وغيرهم ، وهو
 قول الفقهاء من التابعين وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي
 وأحمد وإسحاق . قال : وسمعت الجارود بن معاذ يذكر عن وكيع أنه قال
 بهذا . وقال : ينبغي أن يرمى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي . قال
 جارود : قال وكيع : وقال سفيان : اذا تزوج الرجل المرأة ليحلها ثم بدا له
 أن يمسكها فلا يحل له أن يمسكها حتى يتزوجها بنكاح جديد . اهـ

وقد أخرج الحديث أحمد في مسنده وأخرجه ابن ماجه والدارقطنى
 كلها من طريق ابن مسعود ، وقد صححه ابن القطان وابن دقيق العيد على
 شرط البخارى وله طريق أخرى أخرجه عبد الرزاق . وروى عن عقبة
 ابن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟
 قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له »
 أخرجه ابن ماجه والحاكم وأعله أبو زرعة وأبو حاتم بالارسال وحكى
 الترمذى عن البخارى أنه استكرهه . وقال أبو حاتم : ذكرته ليحيى بن بكير
 فأفكره انكاراً شديداً وسياق اسناده فى سنن ابن ماجه هكذا : حدثنا
 يحيى بن عثمان بن صالح المصرى حدثنا أبى سمعت الليث بن سعد يقول :
 قال لى مشرح بن هاعان : قال عقبة بن عامر فذكره ، ويحيى بن عثمان
 ضعيف ومشرح قد وثقه ابن معين وهو مشرح المعافى (بفتحين وفاء)
 البصرى أبو مضعب . وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس مثله ، وفى اسناده
 زمعة بن صالح وهو ضعيف .

وعن أبى هريرة عند أحمد وإسحاق والبيهقى والبزار وابن أبى حاتم
 فى الملل والترمذى فى العلل ، وحسنه البخارى ، والأحاديث المذكورة تدل
 على تحريم التحليل لأن اللعن انما يكون على ذنب عظيم .

قال الحافظ ابن حجر : استدلووا بهذا الحديث على بطلان النكاح اذا شرط الزوج انه اذا فكحها وبانت منه أو شرط أنه يطلقها أو نحو ذلك وحملوا الحديث على ذلك ولا شك أن اطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها ، لكن روى الحاكم والطبراني في الأوسط عن عمر أنه جاء اليه رجل فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة ليحلها لأخيه ، هل تحل الأول ؟ قال : لا الا بنكاح رغبة . كنا نعد هذا سفاحا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : وقال ابن حزم : ليس الحديث على عمومته في كل محل اذ لو كان كذلك لدخل فيه كل واهب وبائع ومزوج ، فصح أنه أراد بعض المحللين ، وهو من أحل حراما لغيره بلا حجة ، فتعين أن يكون ذلك فيمن شرط ذلك ، لأنهم لم يختلفوا في أن للزوج اذا لم ينو تحليلها للأول ونوت هي أنه لا يدخل في اللعن فدل على أن المعتبر الشرط . اهـ

اما اللغات فقوله : المتعة ومادته من المتاع وهو كل ما ينتفع به ، وأصل المتاع ما يتبلغ به من الزاد ، وهو اسم من متعته اذا أعطيته ذلك ، ومتعة المطلقة سنأتى ومتعة الحج مضت ، ونكاح المتعة هو النكاح المؤقت في العقد . قال في العباب : كان الرجل يشارط المرأة شرطاً على شيء الى أجل معلوم ويعطيها ذلك فيستحل بذلك فرجها ثم يخلى سبيلها من غير تزويج ولا طلاق » وقيل في قوله تعالى : « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » المراد نكاح المتعة ، والآية محكمة والجمهور على تحريم نكاح المتعة .

وقالوا في معنى قوله « فما استمتعتم » فما نكحتم على الشريعة التي في قوله تعالى : « أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين » أى عاقدن النكاح ، واستمتعتم بكذا وتمتع به انتفعت . وقوله « الحمر الانسية » كل حيوان انسى ما كان أيسر ، والوحشى من كل دابة الجانب الأيمن . قال الشاعر :

فمالت على شق وحشيتها وقد ريع جانبها الأيسر

قال الأزهرى : قال أئمة اللغة : الوحشى من جميع الحيوان غير الانسان
الجانب الأيمن ، وهو الذى لا يركب منه الراكب ولا يحلب من الحالب ،
والانيس الجانب الأيسر وقد مضى له مزيد . وقوله « ائلك امرؤ تائه » من
التيه بكسر التاء : المفازة ، والتهاء بالفتح والمد مثله ، وهى التى لا علامة
فيها يهتدى بها وتاه الانسان فى المفازة يتيه فيها ضل عن الطريق ، وتاه
يتوه توهماً لغة ، وقد تيهته وتوته . ومنه يستعار لمن رام أمراً فلم يصادف
الصواب ، فيقال : انه تائه .

وقوله « الواصلة » وصلت المرأة شعرها بشعر غيره وصلا فهى
واصلة ؛ « واستوصلت » سألت أن يفعل بها ذلك ، واسم الفاعل هنا
مقروناً باسم المفعول « الواصلة والموصولة » معناه التى تصل الشعر لغيرها ،
والموصولة التى يفعل بها ذلك « والواشمة والموشومة » وشمّت المرأة يدها
من باب وعد غرزتها بآبرة ثم ذرت عليها الثور ، وهو النيلج وتسميه العامة
بمصر النيلة ، وهو دخان الشحم ، حتى يخضر .

اما الأحكام فلا يصح عندنا نكاح المتعة ؛ وهو أن يتزوج لمدة معلومة
أو مجهولة بأن يقول زوجنى ابتك شهراً أو أيام الموسم ؛ وبه قال جميع
الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين والفقهاء الا ابن جريج فانه قال :
يصح ، وقد ورد اسم ابن جريج خطأ فى نيل الأوطار بابن جرير والصواب
ما ذكرنا . وقال ابن المنذر : جاء عن الأوائل الرخصة فيها ، ولا أعلم اليوم
أحداً يجيزها الا بعض الرافضة ، ولا معنى يخالف كتاب الله وسنة رسوله .

(قلت) ودليل المجيزين ما ثبت من إباحته صلى الله عليه وسلم لها فى
مواطن متعددة ، منها فى عمرة القضاء ؛ كما أخرجه عبد الرزاق عن الحسن
البصرى وابن حبان عن سبرة ، ومنها فى خير كما فى حديث ابن مسعود ؛
ومنها عام الفتح كما فى حديث سبرة أيضاً . ومنها يوم حنين رواه التستائى
من حديث على . قال الفتح : ولعله تصحيف عن خبر ؛ وذكره الدارقطنى
بلفظ حنين . ووقع فى حديث سلمة فى عام أوطاس . قال السيلى : وهو
موافق لرواية من روى عام الفتح ، فاهما كانا فى عام واحد ، ومنها فى

تبوك رواه الحارثي والبيهقي عن جابر ولكنه لم ييجها لهم النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غزوة تبوك حتى اذا كنا عند الثنية مما يلي الشام جاءتنا نسوة تمتعنا بهن يطقن برجالنا ، فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهن فأخبرناه ، فغضب وقام فينا خطيبا ، فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة ، فتوادعنا يومئذ ولم نعد ، ولا نعود فيها أبدا ، فلذا سميت ثنية الوداع » قال الذهبي : وهذا اسناد ضعيف ، لكن عند ابن حبان من حديث أبي هريرة ما يشهد له .

قال ابن حجر : انه لا يصح من روايات الاذن بالمتعة شيء يغير علة الا في غزوة الفتح لأن الاذن في عمرة القضاء من مراسيل الحسن وكل مراسيله ضعيفة وعلى تقدير ثبوته فلمعله أراد أيام خير ، لأن القضاء وخير كانا في سنة واحدة ، كالفتح وأوطاس ويبعد كل البعد أن يقع في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح في أيام الفتح قبلها فانها حُرمت الى يوم القيامة .

فرع وأما تكاح المحلل فان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا فانها لا تحل له الا بعد زوج واصابة ، فاذا طلق امرأته وانقضت عدتها منه ثم تزوجت بآخر بعده ففيها ثلاث مسائل (احدها) أن يقول : زوجتك ابنتي الى أن تطأها أو الى أن تحللها للأول ، فاذا أحللتها فلا تكاح بينكما ، وهذا باطل بلا خلاف للأحاديث في لعن المحلل والمحلل له ووصفه بالبتيس المستعار ، ولأن هذا أفسد من تكاح المتعة لأنه يعقده الى مدة مجهولة (الثانية) أن يقول : زوجتك ابنتي على أنك اذا وطئتها طلقتها . أو قال تزوجتك على أني اذا أحللتك للأول طلقتك ، وكان هذا الشرط بنفس العقد ففيه قولان :

(أحدهما) أن النكاح باطل لقوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله المحلل والمحلل له » ولم يفرق .

(والثاني) أن النكاح صحيح ، والشرط باطل لأن العقد وقع مطلقا من غير توقيت ، وأنه شرط على نفسه الطلاق ولم يؤثر في النكاح ، وإنما بطل المهر ، كما لو شرط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى عليها .

(الثالثة) ان شرط عليه قبل النكاح أنه اذا أحلها لاول طلقها أو تزوجها أو نوى بنفسه ذلك فعقد النكاح عقداً مطلقاً فيكره له ذلك ، فإن عقد كان العقد صحيحاً ، وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه . وقال مالك والثوري والليث وأحمد والحسن والنخعي وقتادة رضى الله عنهم : لا يصح .

دليلنا ما روى الشافعي رضى الله عنه أن امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ، وكان مسكين أعرابي يقعد بباب المسجد ، فجاءته امرأة فقالت : هل لك في امرأة تنكحها وتبيت معها ليلة فإذا أصبحت فارقتها ؟ فقال : نعم ؛ قال : فكان ذلك ، فلما تزوجها قالت له المرأة : انك اذا أصبحت فسيقولون لك : طلقها فلا تقبل ، فاني لك كما ترى واذهب الى عمر رضى الله عنه ، فلما أصبح أتوه وأتوها فقالت لهم : أأنتم جئتم به فسألوه أن يطلقها فأبى ، وذهب الى عمر رضى الله عنه فأخبره ، فقال له : الزم زوجتك ، وإن رابوك يريب فأتني وبعث الى المرأة الوساطة فنكل بها ، وكان يغدو بعد ذلك ويروح على عمر رضى الله عنه في حلة ، فقال له عمر رضى الله عنه : الحمد لله يا ذا الرقتين الذي رزقك حلة تغدو بها وتروح . ولم ينكر أحد على عمر . فدل على أنه اجماع .

وقال أحمد : حديث ذى الرقتين ليس له اسناد ، يعنى أن ابن سيرين لم يذكر اسناده الى عمر (قلت) ولعل ذا الرقتين لم يقصد التحليل ولا فواه ، وقد وافق ذلك ما اتتوته زوجته .

فرع عقد المصنف هذا الفصل وسيأتي في باب الخيار في النكاح والرد بالعيب مزيد ، وجملة ما ههنا أنه ان تزوج امرأة بشرط الخيار بطل العقد لأنه لا مدخل للخيار فيه فأبطله ، فان شرط في العقد أنه لا يطؤها ليلا بطل الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم : « والمؤمنون عند شروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » رواه أبو داود والحاكم عن أبي هريرة والحاكم عن أنس والطبراني عن عائشة ورافع بن خديج وقد مضى في البيوع ، فان كان هذا الشرط من قبل الزوج لم يبطل العقد ، لأن ذلك

حق له ؛ وان كان الشرط من جهة المرأة بطل العقد لأن ذلك حق عليها والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز التعريض بخطبة المعتدة عن الوفاء والطلاق الثلاث لقوله تعالى : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » ولما روت فاطمة بنت قيس « أن أبا حفص بن عمرو طلقها ثلاثاً ، فأرسل اليها النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبقيني بنفسك فزوجها باسماء رضى الله عنه .

ويحرم التصريح بالخطبة ، لأنه لما أباح التعريض دل على أن التصريح محرم ، ولأن التصريح لا يحتمل غير النكاح ، فلا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح فتخبر بانقضاء العدة والتعريض يحتمل غير النكاح فلا يسعها إلى الإخبار بانقضاء العدة ، وان خالها زوجها فاعتدت لم يحرم على الزوج التصريح بخطبتها ، لأنه يجوز له نكاحها فهو معها كالأجنبي مع الأجنبية في غير العدة ، ويحرم على غيره التصريح بخطبتها لأنها محرمة عليه ، وهل يحرم التعريض ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يحرم لأن الزوج يملك أن يستبيحها في العدة ، فلم يجز لغيره التعريض بخطبتها كالرحمية .

(والثاني) لا يحرم لأنها معتدة بائن ، فلم يحرم التعريض بخطبتها كالمطلقة ثلاثاً ، والمتوق عنها زوجها ، والمرأة في الجواب كالرجل في الخطبة فيما يحل وفيما يحرم ، لأن الخطبة للعقد فلا يجوز أن يختلفا في تحليله وتحريمه ، والتصريح أن يقول إذا انقضت عدتك تزوجتك أو ما أشبه ، والتعريض أن يقول : رب راغب فيك . وقال الأزهري : أنت جميلة وانت مرغوب فيك ، وقال مجاهد : مات رجل وكانت امرأته تتبع الجنائز ، فقال لها رجل : لا تسبقيني بنفسك ، فقالت : قد سبقك غيرك ويكره التعريض بالجماع لقوله تعالى « ولكن لا تواعدوهن سرا » وفسر الشافعي رحمه الله السر بالجماع ، فسماه سرا لأنه يفعل سرا ، وأنشد فيه قول امرئ القيس :

ألا زعمت بسباسة اليوم أنني كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي
ولأن ذكر الجماع دناءة وسخف) .

الشرح حديث زواج فاطمة بنت قيس بأسياسة مضى في الفصول الأولى من النكاح ، وقد رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن الخمسة وبيت امرئ القيس من قصيدة مطلعها :

ألا عم صباحا أيها الظلل البالي
وهل يعمن من كان في المصر الخالي

حتى قال :

ألا زعمت بسباسة اليوم أننى كبرت وأن لا يحسن السر أمثالى
كذبت لقد أصبى على المرء عرسه وأمنع عرسى أن يزن به الخالى

وفى بعض الروايات « وأن لا يحسن اللهو أمثالى ، وهى فى الدواوين المطبوعة هكذا الا أن رواية الشافعى أضبط وهو الأديب الشاعر الذواقة القريب عهده بامرئ القيس وبسباسة اسم امرأة ، وقد فضح امرؤ القيس نفسه بتسجيل اتهام بسباسة له بضعف الباء ؛ وقد حدث أن طلق أم جندب لأنها انحازت لعلقمة فى مقارضة بينهما فى وصف الصيد فاتهما بأنها له وامض ، وقد قالت له : انى أكرهك فقال : ولم ؟ قالت لأنك ثقیل صدرك خفيف عجزك ، سريع الاراقة بطيء الافاقة فلما طلقها تزوجت بملقمة الفحل ، لأنه كان أقوى على جماعها منه ، وكان امرؤ القيس ملكاً على كندة ثم سلب ملكه وفر الى الروم ومات قبل البعثة واطلاق السر على الجماع كاطلاق الغيب على الفرج فى قوله تعالى : « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » .

اما الأحكام فقد روى البخارى عن ابن عباس « فيما عرضتم به من خطبة النساء . يقول انى أريد التزويج ولوددت أنه يسر لى امرأة صالحه » وعن سكينه بنت حنظلة قالت « استأذن على محمد بن على (وهو محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين) ولم تنقض عدتى من مهلكة زوجى ؛ فقال : قد عرفت قرابتى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرابتى من على وموضعى من العرب ، (قلت) غفر الله لك يا أبا جعفر ، اكك رجل يؤخذ عنك ؛ وتخطبنى فى عدتى ؟ فقال : انما أخبرتك بقرابتى من رسول الله

صلى الله عليه وسلم ومن على • وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي متأيممة من أبي سلمة ، فقال لقد علمت أنى رسول الله وخيرته من خلقه وموضعى من قومي ، كانت تلك خطبته » رواه الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل وسكينة عمته ، وهو منقطع فى خبر أم سلمة ؛ لأن محمداً لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم ، فمن التعريض أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت قيس : « لا تفوتينا بنفسك » •

وقال الرمخشى فى الكشاف : التعريض أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره • واعترض على الرمخشى بأن هذا التعريف لا يخرج المجاز ، وأجيب بأنه لم يقصد التعريف ، ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء مقصود بلفظ حقيقى أو مجازى أو كنائى ليدل به على شيء آخر لم يذكر فى الكلام ، مثل أن يذكر المجى للتسليم ، ومراده التقاضى ، فالسلام مقصود والتقاضى عرض ، أى أميل إليه الكلام عن عرض أى جانب • وامتناع عن الكناية فلم يشتمل على جميع أقسامها • والحاصل أنهما يجتمعان ويفترقان ؛ فمثل : جئت لأسلم عليك كناية وتعريض • ومثل : طويل التجاد ؛ كناية لا تعريض ، ومثل : أذيتنى فستعرف خطاباً لغير المؤذى تعريض بتهديد المؤذى لا كناية والتعريض كالتلويح والتلميح والتورية •

قال الشافعى رضى الله عنه فى الآية « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » الآية • قال وبلوغ الكتاب أجله - والله أعلم - انقضاء العدة قال : فبين فى كتاب الله تعالى أن الله فرق فى الحكم بين خلقه وبين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين اذ فرق الله تعالى ذكره بينهما أن ليس لأحد الجمع بينهما وأن لا يفسد أمر بفساد السبب اذا كان عقد الأمر صحيحاً ، ولا بالنية فى الأمر ، ولا تفسد الأمور الا بفساد ان كان فى عقدها لا بغيره • ألا ترى أن الله حرم أن يعقد النكاح حتى تقضى العدة ؟ ولم يحرم التعريض بالخطبة فى العدة ، ولا أن يذكرها وينوى نكاحها بالخطبة لها والذكر لها والنية فى نكاحها ؟ الى أن قال - قول الله تبارك وتعالى : « ولكن لا تواعدوهن سراً » يعنى والله تعالى أعلم جماعاً « الا أن تقولوا

قولاً معروفاً . قولاً حسناً لا فحش فيه . الى أن قال : والتعريض الذي أباح الله ما عدا التصريح من قول . وذلك أن يقول : رب متطلع اليك وراغب فيك وحريص عليك ، وانك لبحيث تحبين ، وما عليك أيمة ، واني عليك لحريص وفيك راغب ، وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح ، والتصريح أن يقول تزوجيني اذا حللت ، أو أنا أتزوجك اذا حللت ، وما أشبه ذلك مما جاوز به التعريض ، وكان بيافاً أنه خطبة لا أنه يحتمل غير الخطبة . اهـ

وقال المسعودي : هل يجوز التعريض بخطبة البائن بالثلاث ؟ فيه قولان ، والمشهور هو الأول لحديث فاطمة بنت قيس ، ويحرم التصريح بها بخطبتها لأن الله تعالى لما أباح التعريض بالخطبة دل على أنه لا يجوز التصريح بها ، ولأن التعريض يحتمل النكاح وغيره ، والتصريح لا يحتمل غير النكاح فلا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح أن تخبر بانقضاء عدتها قبل انقضائها . وأما البائن التي تحل لزوجها فهي التي طلقها زوجها طلاقاً أو طلقين بموَضٍ أو فسخ أحدهما النكاح بعيب فيجوز لزوجها التعريض بخطبتها والتصريح لأنها تحل له بعقد النكاح . وأما غير زوجها فلا يحل له التصريح بخطبتها كالبائن بالثلاث ، وهل يجوز التعريض بخطبتها ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يجوز له التعريض بخطبتها لأنها معتدة بائن عن زوجها ، فهي كالبائن بالوفاة أو بالثلاث .

(والثاني) لا يجوز له لأنها تحل لزوجها في حال العدة فهي كالرجعية . قال الشافعي رضي الله عنه : وكل معتدة حل للزوج التعريض بخطبتها وحل لها التعريض باجابتها ، وكل من لا يحل له التعريض بخطبتها والتصريح لم يحل لها اجابته بتعريض ولا بتصريح ، لأنه لا يحل له ما يحرم عليها ولا يحل لها ما يحرم عليه فتساويا .

إذا ثبت هذا فالتصريح ما لا يحتمل غير النكاح ، مثل أن يقول : أنا أريد أن أتزوجك ، أو اذا انقضت عدتك تزوجتك ، والتعريض بكل كلام احتمل النكاح وغيره كأن يقول : ان الله ليسوق اليك خيراً أو رزقاً كان

ذلك تعريضا . هذا مذهبا . وقال داود : لا تحل الخطبة سرا وانما تحل علانية لقوله تعالى « ولكن لا تواعدوهن سرا » فهذا ليس بصحيح لأن الله تعالى لم يرد بالسرا ضد الجهر . وانما أراد أن لا يعرض المعتدة بالجماع ولا يصرح به مثل أن يقول : عندي جماع يصلح لمن جومعه ، ولا يكره للرجل التعريض لزوجته بالجماع ولا التصريح به لأنه لا يكره له جماعها فلأن لا يكره له ذكره أولى ، والآية وردت في المعتدات ؛ فان عرض بخطبة امرأة - لا يحل له التعريض بخطبتها - أو صرح بخطبتها ثم انقضت عدتها وتزوجها صح نكاحها .

وقال مالك : بينها بطلقة واحدة . دليلنا أن النكاح حادث بعد المعصية فلا تؤثر المعصية فيه ، كما لو قال : لا أتزوجها الا بعد أن أراها متجردة ؛ فتجردت له ثم نكحها . أو قالت لا أرضى نكاحه حتى يتجرد لى أو حتى يجامعنى ؛ فتجرد لها أو جامعها ثم تزوجها ، فان الفعل معصية والزواج صحيح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن خطب امرأة فصرح له بالإجابة حرم على غيره خطبتها الا ان ياذن فيه الأول ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه ، حتى يتسرك الخاطب الأول او ياذن له فيخطب » وان لم يصرح له بالإجابة ولم يعرض له لم يحرم على غيره ، لما روى ان فاطمة بنت قيس قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم « ان معاوية وابا الجهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ابو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه واما معاوية فصعلوك لا مال له فانكحى اسامة » .

وان عرض له بالإجابة ففيه قولان ، قال في القديم : تحرم خطبتها لحديث ابن عمر رضى الله عنه ولأن فيه أفسادا لما تقارب بينهما ، وقال في الجديد : لا تحرم لأنه لم يصرح له بالإجابة فاشبه اذا سكنت عنه ، فان خطب على خطبة أخيه في الموضع الذي لا يجوز فتزوجها صح النكاح ، لان المحرم سبق العقد فلم يفسد به العقد . وبالله التوفيق) .

الشرح حديث ابن عمر رواه أحمد والبخارى والنسائي • وقد روى أحمد ومسلم عن عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر » وأخرج البخارى والنسائي عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » وفى لفظ للبخارى من حديث ابن عمر « نهى أن يبيع بعضهم على بيع بعض أو يخطب » وفى لفظ لأحمد من حديث الحسن عن سمرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه » وقد استدلل الجمهور على تحريم الخطبة على الخطبة بهذه الأحاديث الناهية وجزموا بالتحريم •

وحكى النووي أن النهى فيه للتحريم بالاجماع • وقال الخطابى : أن النهى هنا للتأديب وليس بنهى تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء • قال الحافظ : ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور ، بل هو عندهم للتحريم ولا يبطل العقد • ولكنهم اختلفوا فى شروطه ، فقالت الشافعية والحنابلة : محل التحريم إذا صرحت المخطوبة بالاجابة أو وليها الذى أذنت له • وأما ما احتج به من حديث فاطمة بنت قيس الذى مضى تخريجه فى الكفاءة أن معاوية وأبا الجهم خطباها فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهما ، بل خطبها لأسامة فليس فيه حجة كما قال النووي لاحتتمال أن يكونا خطباها معاً أو لم يعلم الثانى بخطبة الأول « والنبي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة ولم يخطب » وعلى تقدير أن ذلك كان خطبة فلعله كان بعد ظهور رغبتهما عنها ، وظاهر حديث فاطمة أن أسامة خطبها مع معاوية وأبى الجهم فهى رواية أحمد ومسلم وأصحاب السنن الخمسة : أبى داود والترمذى وابن ماجه والنسائي والدارقطنى « قالت : وقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خللت فأذنينى فأذنته فخطبها معاوية وأبو الجهم وأسامة بن زيد • الحديث » وعن بعض المالكية لا تمتنع الخطبة الا بعد التراضى على الصداق ولا دليل على ذلك • وقال داود : إذا تزوجها الثانى فسخ النكاح قبل الدخول وبعده • وللمالكية فى ذلك قولان ، فقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده • قال فى الفتح : وحجة الجمهور

أن النهي عنه الخطبة وهي ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح
بوقوعها غير صحيحة .

قال في الأم : وإن قالت امرأة لوليها : زوجني من شئت أو ممن ترى ،
حل لكل أحد خطبتها لحديث فاطمة بنت قيس قالت : طلقني زوجي
أبو حفص بالشام ثلاثاً فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فأمرني
أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال : إذا حللت فأذيني ، فلما انقضت
عدتي أتيته فأخبرته وقلت له : إن معاوية وأبا جهم خطبائي ، فقال النبي صلى الله
عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبو جهم فلا يضع العصا
عن عاتقه ، ولكن أدلك على من هو خير لك منهما ، قلت : ومن يا رسول الله ؟
قال أسامة بن زيد . قلت أسامة ؟ قال نعم أسامة . الخ الحديث .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولم تكن فاطمة رضي الله عنها أذنت في
نكاحها من معاوية ولا من أبي جهم ، وإنما كانت تستشير النبي صلى الله
عليه وسلم ومعلوم أن الرجلين إذا خطبا امرأة خطبها أحدهما بعد الآخر
فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على الأخير منهما ثم خطبها النبي
صلى الله عليه وسلم لثالث بعدهما فدل على جوازه . وإن خطب رجل امرأة
إلى وليها وكان ممن يخيرها فعرض له بالاجابة ، ولم يصرح مثل أن يقول
أنا أستشير في ذلك ، أو أنت مرغوب فيك ، أو يشترط بشرائط العقد مثل
تقديم المهر وغيره ، فهل يحرم على غيره خطبتها ؟ فيه قولان . قال في القديم :
يحرم على غيره خطبتها ، وبه قال مالك وأبو حنيفة لقوله صلى الله عليه
وسلم : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » ولم يفضل . ولأن فيه افساداً
لما يقارب بينهما .

وقال في الجديد : لا يحرم على غيره خطبتها ، وهو الصحيح ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم خطب فاطمة بنت قيس لأسامة بعد أن أخبرته أن معاوية
وأبا جهم خطباها ولم يسألها هل ركنت إلى أحدهما أو رضيت به أم لا ،
فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك ، لأن الظاهر من حالها أنها ما جاءت
تستشيره إلا وقد رضيت بذلك وركنت إليه .

قال الصيمري : فإن خطب رجل خمس نسوة جملة واحدة فأذن في نكاحه لم يحل لأحد خطبة واحدة منهن حتى يترك أو يعقد على أربع ، فيحل خطبة الخامسة ، وإن خطب كل واحدة وحدها فأذنت كل واحدة في نكاحه لم يجز لغيره خطبة الأربع الأولات ويحل خطبة الخامسة لغيره .

إذا ثبت هذا فإن خطب رجل امرأة في الحالة التي قلنا لا يحل له خطبتها فيه وتزوجها صح ذلك ، وقال داود : لا يصح ، وحكاه ابن الصباغ عن مالك رضى الله عنه . دليلنا أن المجرم إنما يفسد العقد إذا قارنه ، فأما إذا تقدم عليه لم يفسد ، كما لو قالت امرأة لا أتزوج فلاناً حتى أراه مجرداً فتجرد ثم تزوج بها .

وإذا تقرر هذا فذكر أصحابنا في حديث فاطمة بنت قيس رضى الله عنها فوائد (وقد مر نصه) وقد اختلفت الروايات فيه ، فروى أن زوجها طلقها بالشام فجاءها وكيله بشعير فسخطت به ، فقال لها « مالك علينا شيء » فأتت النبي صلى الله عليه وسلم تستفتيه فقال لها : « لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً » فأحدى فوائد الخبر أنه دل على جواز الطلاق .

(الثانية) أنه يدل على جواز الطلاق الثلاث (الثالثة) أن طلاق الغائب يقع (الرابعة) أنه يجوز للمرأة أن تستفتي لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليها (الخامسة) أن كلامها ليس بعورة (السادسة) أنه يجوز للمعتدة أن تخرج من منزلها لحاجة (السابعة) أنه لا نفقة للمبتوتة الحائل خلافاً لأبي حنيفة .

(الثامنة) أن للحامل المبتوتة النفقة (التاسعة) يدل على جواز نقل المعتدة عن بيت زوجها ، واختلف لأبي معنى نقلها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن المسيب : كانت بذينة أو كانت تستطيل على أحمائها . وقالت عائشة أم المؤمنين عليها السلام : كان بيت زوجها وحشاً فخيف عليها فيه ، وأى الروايتين صح مع الخبر دليل على جواز النقل لأجله (العاشرة) يدل على جواز التعريض بالخطبة للمعتدة (الأحد عشر) أنه يجوز للرجل أن يعرض المعتدة بالخطبة لغيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم عرض لها في

الخطبة لأسامة بن زيد رضى الله عنهما لا لنفسه (الاثنتا عشر) أنه يجوز للمرأة أن تستشير الرجال لأنها جاءت تستشير النبي صلى الله عليه وسلم .

(الثالثة عشرة) يدل على جواز وصف الانسان بما فيه . وان كان يكره ذلك للحاجة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصف معاوية رضى الله عنه وأبا جهم رضى الله عنه بما فيهما وان كانا يكرهان ذلك (الرابعة عشر) أنه يجوز أن يعبر بالأغلب عن الشيء ويذكر العموم والمراد به الخصوص لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أما معاوية فصعلوك لا مال له » ومعلوم أنه لا يخلو من أن يملك شيئاً من المال وان قل ، كثيابه وما أشبهها وانما أراد أنه لا يملك ما يتعارفه الناس مالا ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في أبي جهم لأنه لا يضع عصاه عن عاتقه ؛ وان كان لا يخلو أن يضعها في بعض أوقاته ، والصعلوك الفقير ، قال الشاعر :

غنيا زمانا بالتصعلك والغنى وكلا سقناه بكأسيهما الدهر

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا يضع العصا عن عاتقه ففيه تأويلان : (أحدهما) أنه كثير الأسفار قال الشاعر :

فألفت عصاها واستقرت بها النوى كما قر عيناً بالاياب المسافر

فعلى هذا يكون فيه دليل على جواز السفر بغير اذن زوجته (الثانى) أنه أراد أنه كان كثير الضرب لزوجته ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « لا ترفع عصاك عن أهلك » أى في التأديب في الكلام أو الضرب ؛ فعلى هذا التأويل يدل على جواز ضرب الزوج لزوجته لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج مخرج التكبر وقال بعضهم : يدل على أنه كثير الجماع . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا ترفع عصاك عن أهلك » أراد به الكناية عن الجماع ، فيكون في هذه الدلالة دلالة على جواز الكناية بالجماع ، وهذا غلط في التأويل ، لأنه ليس من الكلام ما يدل على أنه أراد هذا .

قال الصيمرى : ولو قيل انه أراد بقوله صلى الله عليه وسلم هذا كثرة

الجماع أى أنه كثير التزويج لكان أشبه (الثامنة عشر) يدل على جواز خطبة الرجل ؛ لأن النبی صلى الله عليه وسلم خطبها لأسامة (التاسعة عشر) أنه يجوز للرجل أن يخطب امرأة قد خطبها غيره اذا لم يتقدم اجابة للأول .

(العشرون) أنه يجوز للمستشار أن يشير على المستشار بما لم يسأله عنه لأنها لم تستشر فى أسامة رضى الله عنه (الاحدى والعشرون) أنه لا يجب على المستشار المصير الى ما أشار به المشير لأن النبی صلى الله عليه وسلم لم يقل لها : يجب عليك المصير الى ما أشرت به ، وانما أعاد ذلك عليها على سبيل المشورة •

(الثانية والعشرون) أن الخير لا يختص بالنسب ، لأن النبی صلى الله عليه وسلم قال : « أدلك على من هو خير منهما ، ونسبهما خير من نسبه » • (الثالثة والعشرون) أن الكفاءة ليست بشرط فى النكاح ، لأنها قرشية وأسامة مولى •

(الرابعة والعشرون) أنه يجوز أن يخطب المرأة الى نفسها ، وان كان لها ولى • والله تعالى أعلم بالصواب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الخيار فى النكاح والرد بالعيب

اذا وجد الرجل امراته مجنونة أو مجنومة أو برصاء أو رتقاء - وهى التى انسدت فرجها - أو قرناء - وهى التى فى فرجها لحم يمنع الجماع - ثبت له الخيار • وان وجدت المرأة زوجها مجنوناً أو مجنومة أو أبرص أو مجبوبة أو عنيماً ، ثبت لها الخيار ، لما روى زيد بن كعب بن عجرة قال « تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بنى غفار فرأى بكشحها بياضاً فقال لها النبی صلى الله عليه وسلم البسى ثيابك والحقى بأهلك » فثبت الرد بالبرص بالخبر وثبت فى سائر ما ذكرناه بالقياس على البرص ، لأنها فى معناه فى منع الاستمتاع •

وان وجد احدهما الآخر وله فرج الرجال وفرج النساء ففيه قولان :
 (احدهما) يثبت له الخيار ، لان النفس تعاف عن مباشرته فهو كالابصر .
 (والثاني) لا خيار له ، لانه يمكنه الاستمتاع به . وان وجدت المرأة زوجها
 خصياً ففيه قولان :

(احدهما) لها الخيار ، لان النفس تعافه (والثاني) لا خيار لها لانها
 تقدر على الاستمتاع به ، وان وجد احدهما بالآخر عيباً وبه مثله ، بان وجهه
 ابرص وهو ابرص ففيه وجهان :

(احدهما) له الخيار ، لان النفس تعاف من عيب غيرها وان كان بهما
 مثله (والثاني) لا خيار له لانهما متساويان في النقص فلم يثبت لهما الخيار ،
 كما لو تزوج عبد بامة . وان حدث بعد العقد عيب يثبت به الخيار ، فان كان
 بالزوج ، ثبت لها الخيار ، لان ما ثبت به الخيار اذا كان موجوداً حال العقد
 ثبت به الخيار اذا حدث بعد العقد كالأعسار بالمهر والنفقة وان كان بالزوجة
 ففيه قولان .

(احدهما) يثبت به الخيار ، وهو قوله في الجديد ، وهو الصحيح ،
 لان ما ثبت به الخيار في ابتداء العقد ثبت به الخيار اذا حدث بعده كالعيب
 في الزوج (والثاني) وهو قوله في القديم انه لا خيار له ، لانه يملك ان
 يطلقها .

الشرح خبر زيد بن كعب بن عجرة رواه أحمد هكذا : حدثنا
 القاسم المزني قال أخبرني جميل بن زيد قال : صحبت شيخاً من الأنصار
 ذكر أنه كانت له صحبة يقال له كعب بن زيد أو زيد بن كعب ، فحدثني أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من غفار فلما دخل عليها وضع
 ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحها بياضاً فانحاز عن الفراش ثم قال :
 « خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئاً » .

وهذا يدور سنده على رجلين هما موضع نظر ، أولهما جميل بن زيد
 وثانيهما زيد بن كعب أو كعب بن زيد ، وتكلم عن الثاني لشرف الصحبة
 فنقول : رواية أحمد كما عرفت عن زيد بن كعب ولم تعرف من الصحابة
 سوى زيد بن كعب البهزي ثم السلمي صاحب الطبى الحاقف وكان صائده ،

وقد سقناه في اللقطة ، ومن قبل ساقه النوى في الصيد ، وليس هو الذي حدث جميلا ، وإن كان كعب بن زيد فليس عندنا مصدر يعرفنا به سوى جميل بن زيد ، ولذلك جاء التعريف به في الاستيعاب هكذا : كعب بن زيد ويقال زيد بن كعب . روى قصة الغفارية التي وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم البياض بكشحها ، روى عنه جميل بن زيد وفي الخبر اضطراب . اهـ

ويأتى الحاكم فيروى عن جميل هذا فيقول عن جميل بن زيد الطائي عن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه ، فيكون الصحابي هنا كعب بن عجرة الأنصاري وهو من مشاهير الصحابة فلا يناسبه ما في رواية أحمد صحبت شيخا ذكر أنه كانت له صحبة يقال له الخ .

ويأتى اسماعيل بن زكريا فيقول : حدثنا جميل بن زيد ، حدثنا ابن عمر قال « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة وخلي سبيلها » الحديث فهو تارة يرويه عن زيد بن كعب أو كعب بن زيد شيخ ذكر أن له صحبة ، وتارة يرويه عن زيد بن كعب بن عجرة الأنصاري عن أبيه ، وتارة يرويه عن ابن عمر مع أن ابن حبان يقول : روى عن ابن عمر ولم ير ابن عمر . وقال ابن معين : جميل بن زيد ليس بثقة . وقال البخاري : لم يصح حديثه . وروى أبو بكر بن عياش عن جميل قال « هذه أحاديث ابن عمر ، ما سمعت من ابن عمر شيئا ، إنما قالوا لي اكتب أحاديث ابن عمر فقدمت المدينة فكتبتها » .

وقال أبو القاسم البغوي في معجمه : الاضطراب في حديث الغفارية منه ، يعنى تارة عن ابن عمر وتارة عن هذا وتارة عن ذاك . قال : وقد روى أحاديث عن ابن عمر يقول فيها « سألت ابن عمر ، مع أنه لم يسمع من ابن عمر شيئا » وقال أبو حاتم والبغوي « ضعيف الحديث » وقال النسائي « ليس بثقة » وقد قال العلامة السفاريني في كتابه (تفنات صدر المكمد ، وقوة عين الأرمد ، لشرح ثلاثيات مسند الامام أحمد) قال ابن حبان « جميل بن زيد دخل المدينة بعد موت ابن عمر رضي الله عنهما . فجمع

أحاديثه ثم رجع الى البصرة فرواها ، ورواه سعيد بن منصور في سننه
عن زيد بن كعب بن عجرة ولم يشك ، وكذا قال الامام ابن القيم في
الهدى : زيد بن كعب بن عجرة » • اهـ

والحاصل أن الحديث لم يثبت من طريق آخر فأفته في جميع الكتب
جميل بن زيد ولذلك لا نستطيع أن نجزم بواقعة زواج النبي صلى الله عليه
وسلم من الغفارية •

اما الأحكام فان الرد بالعيب في النكاح قد ثبت بالقواعد الكلية في
العقود والمعاوضات وغير ذلك على ما سيأتى ، ولكن ابن حجر يصحح
رواية الشافعى من طريق مالك وابن أبى شيبة عن أبى ادريس عن يحيى
قال : ورجاله ثقات •

اما اللغات فقوله « أبصر بكشعها » أى خصرها أو بطنها ، والكشع
ما بين الخصرة الى الضلع الخلف • وفي حديث سعد : ان أميركم هذا
لأهضم الكشحين أى دقيق الخصرين •

وقوله « بياضا » يحتمل أن يكون بهقا ويحتمل أن يكون برصا ، وهو
الأصح وان كان كل منهما تكرهه النفس • قوله « امرأة من غفار » قيل
اسمها الغالية ، وقيل : أسماء بنت النعمان ، قال الحاكم : يعنى الجونية •
وقال الحافظ ابن حجر : الحق أنها غيرها •

اما الأحكام فانه اذا وجد أحد الزوجين عيباً بالآخر ثبت له الخيار
فى فسخ النكاح ، والعيوب التى يثبت لأجلها الخيار فى النكاح خمسة ،
ثلاثة يشترك فيها الزوجان وينفرد كل واحد منهما باثنين ، فأما الثلاثة التى
يشتركان فيها ، فالجنون والجذام والبرص ، وينفرد الرجل بالجب والعنة
وتنفرد المرأة بالرتق والقرن ، فالرتق أن يكون فرج المرأة مسدوداً يمنع
من دخول الذكر ، والقرن قيل هو عظم يكون فى فرج المرأة يمنع من
الوطء • والمحققون يقولون : هو لحم يثبت فى الفرج يمنع من دخول
الذكر ، مثل أن يتورم الرحم وتنشأ عليه أورام سرطانية تسد مدخل فرجها ،

وانما يصيب المرأة ذلك في بعض حالات الولادة ، هذه العيوب يثبت بها الخيار . هذا مذهبنا وبه قال عمر رضى الله عنه وابن عباس رضى الله عنهما ومالك وأحمد واسحاق .

وقال على كرم الله وجهه وابن مسعود رضى الله عنه : لا يفسخ النكاح بالعيب واليه صار النخعي والثوري وأبو حنيفة ، إلا أنه قال : اذا وجدت المرأة زوجها مجبواً أو غنياً كان لها الخيار ، فان اختارت فرق بينهما الحاكم بتطليقها . دليلنا الخبر المذكور وما قاله عمر رضى الله عنه فيما روى يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب عنه « أيما امرأة زوجت وبها جنون أو جذام أو برص فدخل بها ، ثم اطلع على ذلك فلها مهرها بمسيبته أيها ، وعلى الولي الصداق بما دلس كما غره » وكذا روى الشعبي عن على رضى الله عنه « أيما امرأة نكحت وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن، فزوجها بالخيار ما لم يسها ، ان شاء أمسك والا طلق . وان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها » ولأن المجنون منهما يخاف منه على الآخر وعلى الولد ، والجب والعنة والرتق والقرن يتعذر معها مقصود الوطء ، والجذام والبرص تعاف النفوس من مباشرته .

قال الشافعي رضى الله عنه (ويخاف منهما العدوى للآخر والى النسل) فان قيل : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا عدوى ولا هامة ولا صفر » وقال صلى الله عليه وسلم : « لا يعدى شيء شيئاً » فقال أعرابي « يا رسول الله ان الثفر قد تكون بمشفر البعير أو بذنبه في الابل العظيمة فتجرب كلها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم فما أجرب الأول » ؟ .

قال أصحابنا : وقد وردت أيضاً أخبار بالعدوى ، فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يوردن ذو عاهة على مضج » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تديموا النظر الى المجنومين ، فمن كلمه منكم فليكن بينه وبينه قدر رمح » .

وروى أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ليبياعه فأخرج يده فإذا هي جذماء ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ضم يدك قد بايعتك »

وكان من عادته صلى الله عليه وسلم المصافحة فامتنع من مصافحته لأجل
« الجزام » وقال صلى الله عليه وسلم : « فر من المجذوم فرارك من الأسد »

قال العمراني في البيان : وإنما نفى النبي صلى الله عليه وسلم العدوى
الذي يعتقده الملاحدة ، وهو أنهم يعتقدون أن الأدواء تعدى بأنفسها
وطباعتها . وليس هذا بشيء ، وإنما العدوى الذي تريده أن يقول إن الداء
جرت العادة أن يخلق الداء عند ملاقة الجسم الذي فيه الداء ، كما أنه
أجرى العادة أن يخلق الأبيض بين الأبيض والأسود بين الأسودين وأن
كان في قدرته أن يخلق الأبيض من الأسود لا أن هذه الأدواء تعدى بنفسها

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « لا هامة ولا صفر » فإن أهل الجاهلية
كانوا يقولون : إذا قتل الإنسان ولم يؤخذ بثأره خرج من رأسه طائر
يصرخ ويقول اسقوني دم قاتلي . هكذا حكاه ابن الصباغ . وأما الصفر
فإن أهل الجاهلية كانوا يقولون في الجوف دابة تسمى الصفر إذا تحركت
جاع الإنسان وهي أعداء من الجرب عند العرب ، وقيل : هو تأخير حرمة
المحرم إلى صفر ، فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك .

وقد بسط الشافعي رضي الله عنه في أحكام العيب فقال : ولو تزوج
الرجل امرأة على أنها جميلة شابة موسرة تامة بكر فوجدها عجوزاً قبيحة
معدمة قطعاً ثيباً أو غمياً أو بها ضرر ما كان الضرر غير الأربع التي سميناً
فيها الخيار - يعني الجذماء والبرصاء والرتقاء والمجنونة - فلا خيار له ،
وقد ظلم من شرط هذا نفسه . إلى أن قال : وليس النكاح كالبيع فلا خيار
في النكاح من عيب يخص المرأة في بدنها ولا خيار في النكاح عندنا إلا من
أربع . أن يكون خلق فرجها عظماً لا يوصل إلى جماعها بحال ، وهذا مانع
للجماع الذي له عامة ما نكحها ، فإن كانت رتقاء فكان يقدر على جماعها
بحال فلا خيار له ، أو عالجت نفسها حتى تصير إلى أن يوصل إليها فلا خيار
للزوج ، وإن لم تعالج نفسها فله الخيار إذا لم يصل إلى الجماع بحال .
وإن سألها أن يشقه هو بخديده أو ما شابهها ويجبرها على ذلك ، لم أجعل
له أن يفعل وجعلت له الخيار . وإن فعلته هي فوصل إلى جماعها قبل أن

آخره لم أجعل له خياراً ؛ ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالرتق أو تكون جذماء أو برصاء أو مجنونة ، ولا خيار في الجذام حتى يكون بينا فأما الزعر في الحاجب أو علامات ترى أنها تكون جذماء ولا تكون فلا خيار بينهما وقال الجنون ضربان ، فضرب خنق وله الخيار بقليله وكثيره ، وضرب غلبه على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معا . وهذا أكثر من الذي يخفق ويفيق . اهـ

وذهب بعض الحنابلة الى ما ذهب اليه أصحابنا ؛ الا أنهم جعلوا خيار العيوب على التراخي ، لا يسقط الا أن يوجد منه دلالة على الرضى من قول أو وطء أو تمكين مع العلم بالعيب أو يأتي بصريح الرضا ، فان ادعى الجهل بالخيار ومثله يجهله فالأظهر ثبوت الفسخ ، هكذا أفاده ابن تيمية . وقال في شرح الثلاثيات العلامة السفاريني الحنبلي لا بد لصحة فسخ عقد النكاح بأحد العيوب المذكورة من حكم حاكم خلافاً لشيخ الاسلام ابن تيمية .

وقال داود الظاهري وابن حزم ومن وافقهما : لا يفسخ النكاح بعيب البتة ، قال السفاريني : وقال الامام ابن القيم من علمائنا : يسوغ الفسخ بكل عيب ترد به الجارية في البيع من العمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو أحدهما أو كون الرجل كذلك ، لأن هذه الأمور من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش وهو مناف للدين ، والاطلاق ينصرف الى السلامة فهو كالمشروط عرفاً . قال والقياس أن كل عيب ينفر أحد الزوجين منه ولا يحصل به مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار ، وهو أولى من البيع ؛ كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع . اهـ

فرع ان وجد كل واحد من الزوجين بصاحبه عيباً - فان كان العيان من جنسين بأن كان أحدهما أجذم والآخر أبرص ثبت لكل منهما الخيار لأن نفس الانسان تعاف من داء غيره . وان كانا من جنس واحد بأن كان كل واحد منهما أجذم أو أبرص ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يثبت لواحد منهما الخيار لأنهما متساويان في النقص فهو كما لو تزوج عبد امرأة فكانت أمة .

(والثاني) يثبت لكل واحد منهما الخيار لأن نفس الإنسان تعاف من عيب غيره وإن كان به مثله . وإن أصاب الرجل امرأته قرناء أو رتقاء وأصابته عينا أو مجبواً ففيه وجهان : (أحدهما) يثبت لكل واحد منهما الخيار لوجود النقص الذي يثبت لأجله الخيار . (والثاني) لا خيار لواحد منهما ، لأن الرق والقرن يمنع الاستمتاع والمجبوب والعين لا يمكنه الاستمتاع فلم يثبت الخيار .

هذا الكلام في العيوب الموجودة حال العقد التي لم يعلم بها الآخر . فأما إذا حدث شيء من هذه العيوب بأحد الزوجين بعد العقد نظرت ، فإن كان ذلك بالزوج ويتصور فيه حدوث العيوب كلها إلا العنة فإنه لا يتصور أن يكون غير عين قبله ثم يكون عينا بعده ، فإذا حدث فيه أحد العيوب الأربعة ثبت للزوجة الخيار ، لأن كل عيب ثبت لأجله الخيار إذا كان موجوداً حال العقد ثبت لأجله الخيار إذا حدث بعد العقد كالأعسار بالنفقة والمهر . وإن كان ذلك حادثاً في الزوجة فإنه يتصور بها جميع العيوب الخمسة ، فإذا حدث منها شيء فهل يثبت للزوج فسخ النكاح ؟ فيه قولان :

قال في القديم : لا يثبت له الفسخ . وبه قال مالك رضى الله عنه لأنها لم تدلس عليه ولأنه يمكن التخلص من ذلك بالطلاق .

وقال في الجديد : يثبت له الخيار في الفسخ ، وهو الصحيح ، وقد استدلل أصحابنا لصحة هذا بخبر زواج النبي صلى الله عليه وسلم بالغفارية وردها لما وجد في كشحها بياضاً . ولأن كل عيب يثبت لأجله الفسخ إذا كان موجوداً حال العقد يثبت لأجله الفسخ إذا حدث كالعيب بالزوج ، والقول الأول يمكنه أن يطلق يطل بالعيب الموجود حال العقد فإنه يمكنه أن يطلق ومع هذا فثبت له الفسخ .

فرع قال فى الاملاء : اذا علم بالعيب حال العقد فلا خيار له لأنه عيب رضى به فلم يكن له الفسخ لأجله ، كما لو اشترى شيئاً معيباً مع العلم بعيبه ، فان أصاب أحد الزوجين بالآخر عيباً فرضى به سقط حقه من الفسخ لأجله ، فان وجد عيباً غيره بعد ذلك ثبت له الفسخ لأنه لم يرض به ، وان زاد العيب الذى رآه ورضى به نظرت ، فان حدث فى موضع آخر بأن رأى البرص والجذام فى موضع من البدن فرضى به ، ثم حدث البرص فى موضع آخر من البدن كان له الخيار فى الفسخ ، لأن هذا غير الذى رضى به ، وان اتسع ذلك الموضع الذى رضى به لم يثبت له الخيار لأجله ، لأن رضاه به رضاه بما تولد منه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والخيار فى هذه العيوب على الفور ، لأنه خيار ثبت بالعيب فكان على الفور ، كخيار العيب فى البيع ، ولا يجوز الفسخ الا عند الحاكم لأنه مختلف فيه .

فصل وان فسخ قبل الدخول سقط المهر ، لأنه ان كانت المرأة فسخت كانت الفرقة من جهتها فسقط مهرها ، وان كان الرجل هو الذى فسخ الا انه فسخ لعنى من جهة المرأة وهو التليس بالعيب فصار كأنها اختارت الفسخ ، وان كان الفسخ بعد الدخول سقط المسمى ووجب مهر المثل ، لأنه يستند الفسخ الى سبب قبل العقد فيصير الوطء كالحاصل فى تكاح فاسد فوجب مهر المثل ، وهل يرجع به على من غره ؟ فيه قولان : قال فى القديم : يرجع لأنه غره حتى دخل فى العقد .

وقال فى الجديد : لا يرجع لأنه حصل له فى مقابلته الوطء ، فان قلنا : يرجع فان كان الرجوع على الولي رجع بجميعة ، وان كان على المرأة ففيه وجهان :

(احدهما) يرجع بجميعة كالولي (والثانى) يبقى منه شيئاً حتى لا يعرى الوطء عن بدل . وان طلقها قبل الدخول ثم علم انه كان بها عيب لم يرجع بالنصف ، لأنه رضى بازالة الملك والتزام نصف المهر فلم يرجع به .

فصل ولا يجوز لولي المرأة الحرة ولا لسيد الأمة ولا لولي الطفل تزويج الولي عليه ممن به هذه العيوب ، لأن في ذلك اضراً بالولي عليه ، فإن خالف وزوج فعلى ما ذكرناه فيمن زوج المرأة من غير كفاء ، وإن دعت المرأة الولي أن يزوجه بمجنون لم يلزمه تزويجها لأن عليه في ذلك عاراً ، وإن دعت إلى نكاح محبوب أو عنين ، لم يكن له أن يمتنع ، لأنه لا ضرر عليه في ذلك . وإن دعت إلى نكاح مجنون أو أبرص ففيه وجهان (أحدهما) له أن يمتنع لأن عليه في ذلك عاراً (والثاني) ليس له أن يمتنع لأن الضرر عليها دونه .

فصل وإن حدث العيب بالزوج ورضيت به المرأة لم يجبرها الولي على الفسخ ، لأن حق الولي في ابتداء العقد دون الاستدامة ، ولهذا لو دعت المرأة إلى نكاح عبد كان للولي أن يمتنع ، ولو اعتقت تحت عبد فاختلفت المقام معه لم يكن للولي إجبارها على الفسخ .

الشرح كل موضع قلنا لأحد الزوجين أن يفسخ النكاح بالعيب فإن ذلك الخيار يثبت له على الفور لا على التراخي لأنه خيار عيب لا يحتاج إلى نظر وتأمل فكان على الفور ، كما لو اشترى عبداً فوجد بها عيباً ، فقولنا : خيار عيب احتراز من خيار الأب في رجوعه بهتة لابنه ومن خيار الولي في القصاص والعفو . وقولنا : لا يحتاج إلى نظر وتأمل . احتراز من المعتقد تحت عبد إذا قلنا : يثبت لها الخيار على التراخي ولنا تريد الفسخ يكون على الفور بل تريد المطالبة وهو أن أحد الزوجين إذا علم بالآخر عيباً فإنه يرفع ذلك إلى الحاكم ، فيستدعي الحاكم الآخر ويسأله ، فإن أقر به أو كان ظاهراً انفسخ النكاح بينهما ، وإن أنكر وكان خفياً فعلى المدعي البينة ، فإذا أقام البينة ففسخ النكاح بينهما .

وقال أصحاب أحمد : أن خيار العيب ثابت على التراخي لا يسقط ما لم يوجد منه ما يدل على الرضى به من القول والاستمتاع من الزوج أو التمكين من المرأة أفاده الحرقى في ظاهر كلامه . وذكر القاضي من الحنابلة أنه على الفور ، كما أن ظاهر مذهب الحنابلة أن الفسخ يحتاج إلى الحاكم لأنه مجتهد فيه ، ونقل السفاريني من الحنابلة عن ابن تيمية أن الفسخ لا يحتاج إلى الحاكم كالرد بالعيب في البيع .

وقد رأيت في البيان للعمرائي من الشافعية (مخطوطة دار الكتب
العربية) بهامش الجزء السابع ما يأتي : وفيه وجه أنه ينفرد كل واحد من
الزوجين بالفسخ من غير مراعاة الحاكم ، كفسخ البيع بالعيب ينفرد به كل
واحد من المتبايعين . ١٠ هـ

وقال قاضيخان من أصحاب أبي حنيفة : إذا كان الزوج عنيئاً والمرأة
رتقاء لم يكن لها حق الفرقة لوجود المانع من جهتها . وكذا في حاشية
جلبي .

وفي ملتقى الأبحر أنه لو أقر أنه عنيئ يؤوله الحاكم سنة قمرية ولا
يحتسب منها مدة مرضه ومرضها ، ويحتسب منها رمضان وأيام
حيضها . ١٠ هـ

قال الشيخ أبو حامد : ولا يجوز لأحد الزوجين أن يتولى الفسخ
بنفسه بحال ، وقال ابن الصباغ : إذا رفعت الأمر إلى الحاكم فالحاكم أولى
به ، وهو بالخيار أن شاء فسخ بنفسه وإن شاء أمرها بالفسخ . وقال
القفال : إذا رفعت الأمر إلى الحاكم وأثبتت العيب عنده خيرت بين أن تفسخ
بنفسها وبين أن يفسخ الحاكم بمسألتها .

فرع وإذا وجد أحد الزوجين بالآخر عيباً ففسخ النكاح
ظلت ، فإن كان الفسخ قبل الدخول سقط جميع المهر لأن المرأة إن كانت
هي التي فسخت بالفرقة جاءت من جهتها ، وإن كان الزوج الذي فسخ
فهو بمعنى من جهتها وهو تدنيسها بالعيب فصار كما لو فسخت بنفسها ، وإن
كان الفسخ بعد الدخول — فإن كان الفسخ لعيب كان موجوداً حال العقد
فالمشهور من المذهب أنه يلزم الزوج مهر المثل سواء كان العيب بالزواج
أو بالزوجة ؛ لأن الفسخ مستند إلى العيب الموجود حال العقد فصار كما
لو كان النكاح فاسداً .

وحكى المسعودي قولاً آخر مخرجا أنه يجب المسمى ، لأن الفسخ رفع
العقد في حالة لا من أصله وليس بشيء ، وإن كان الفسخ بعيب حدث بعد
العقد بالزوج أو بالزوجة على القول الجديد فيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) يجب لها المسمى ؛ لأنه قد وجب المسمى بالعقد فلا يتغير بما يحدث بعده بالعيب .

(والثاني) لها مهر المثل ، وإن حدث بعد الوطاء وجب لها المسمى لأنه إذا حدث قبل الوطاء فقد حدث قبل استقرار المسمى ، فإذا فسخ العقد ارتفع من أصله فصار كما لو وطئها بشبهة ؛ وإذا حدث العيب بعد الوطاء فقد حدث بعد استقرار المسمى بالدخول فلا يتغير بما طرأ بعده .

فرع فإن تزوج رجل امرأة وبها عيب فلم تعلم به حتى وطئها ثم علم به فسخ النكاح ؛ وقد قلنا : أنه يجب لها مهر المثل ، وهل للزوج أن يرجع به على الولي فيه قولان ، قال في القديم : يرجع عليه ، وبه قال مالك رضي الله عنه لما روى أن عمر رضي الله عنه قال : « أيما رجل تزوج بامرأة وبها جنون أو جذام أو برص فمسخها فلها الصداق ولزوجها غرم على وليها » ولأن الولي هو الذي ألتف على الزوج المهر لأنه أدخله في العقد حتى لزمه مهر المثل فوجب أن يلزمه الضمان كالشهود إذا شهدوا عليه بقتل أو غيره ثم رجعوا . وقال في الجديد : لا يرجع عليه ؛ وبه قال على كرم الله وجهه ، وهو قول أبي حنيفة وهو الأصح لأنه ضمن ما استوفى بدله وهو الوطاء فلا يرجع به على غيره كما لو كان المبيع معيباً فألتفه ، فإذا قلنا بهذا قلنا بهذا فلا تفرع عليه ، وإذا قلنا بالأولى فإن كان الولي ممن يجوز له النظر إلى وليته كالأب والجد والعم رجع الزوج عليه سواء علم الولي بالعيب أو لم يعلم ، لأنه فرط بترك الاستعلام بالعيب ، ولأن الظاهر أنه يعلم ذلك ؛ وإن كان الولي ممن لا يجوز له النظر إليها كابن العم والعم والعم - فإن علم الولي بعيبها - رجع عليه الزوج ، وإن لم يعلم الولي بالعيب لم يرجع عليه الزوج ، ويرجع الزوج على المرأة لأنها هي التي عرضت ، فإن ادعى الزوج على الولي أنه علم بالعيب فأنكر - فإن أقام الزوج بينة على إقرار الولي بالعيب رجع عليه ؛ وإن لم يقم عليه بينة حلف الولي أنه لم يعلم بالعيب ، ورجع الزوج على الزوجة ، وإن كان لها جماعة أولياء في درجة واحدة ممن لهم النظر إليها ، رجع الزوج عليهم إذا علموا فإن كان بعضهم عالماً بالعيب ، وبعضهم جاهلاً ففیه وجهان ، حكاهما الطبري في

المدة (أحدهما) يرجع على العالم لأنه هو الذى غره • (والثانى) يرجع على الجميع لأن ضمان الأحوال لا يختلف بالخطأ والعمد ، هكذا نقل البغداديون •

فرع وقال المسعودى : إذا كان الولى غير محرم لها فهل يرجع عليه الزوج ؟ فيه قولان ، وكل موضع قلنا : يرجع الزوج على الولى ، فإنه يرجع عليه بجميع مهر المثل ، وكل موضع قلنا : يرجع الزوج على الزوجة ، فبكم يرجع عليها ؟ فيه قولان ، ومنهم من قال : هما وجهان •

(أحدهما) لا يرجع عليها بجميع مهر المثل ، وإنما يبقى قدرأ اذ يمكن أن يكون صادقا لئلا يعرى الوطء عن بدل •

(والثانى) يرجع عليها بالجميع ، لأنه قد حصل لها بدل الوطء وهو المهر ، وإنما رجع اليه بسبب آخر فهو كما لو وهبته منه ؛ والأول أصح • وحكى المسعودى أن القولين فى الولى • والمشهور أنه يرجع عليه بالجميع قولاً واحداً •

فرع قال فى الأم : إذا تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول ، وعلم بعد ذلك أنه كان بها عيب يثبت به خيار الفسخ لزمه نصف المهر لأنه رضى بإزالة الملك والتزام نصف الصداق بالطلاق فلم يرجع اليه •

فرع وإن دعت المرأة وليها لتزويجها الى مجنون كان له الامتناع من ذلك لأن عليه عار أن تكون وليته تحت مجنون ، لأنه لا يشهد ولا يحضر الجمعة والجماعة وإن دعا الولى وليته الى تزويجها بمجنون أو خصى فلها أن تمتنع لأن عليها ضرراً به وعاراً يلحقها •

وإن دعت المرأة وليها الى أن يزوجه بمجنون أو أبرص فهل له أن يمتنع ؟ فيه وجهان : (أحدهما) ليس له أن يمتنع لأن الخيار إنما يثبت لها فى النكاح لأن النفس تعاف من مباشرتهم ؛ وذلك نقص عليها دون الولى فهو كالمجبوب والخصى • (والثانى) له أن يمتنع لأن على الولى عاراً فى

ذلك ، وربما أعداها أو أعدى ولدها فيلتحق العار بأهل نسبها . وإن دعاها الولي الى تزويجها بمخدوم أو أبرص كان لها أن تستنع لأن عليها في ذلك عاراً ونقصاً ، وإن تزوجت امرأة برجل سليم لا عيب فيه ثم حدث فيه عيب ثبت لأجله الخيار ، فإن فسخت النكاح لم يعترض عليها ولها بذلك ، فإن اختارت المقام معه على ذلك جاز ولا اعتراض للولي عليها بذلك لأن حق الولي إنما هو في ابتداء العقد دون استدامته ، ولهذا لو دعت الحرة ولها الى تزويجها بعدد لم يلزمه إجابتها ، ولو اعتقت تحت عبد واختارت المقام معه لم يجبر على الفسخ والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل إذا ادعت المرأة على الزوج انه عنين وانكر الزوج ، فالقول قول مع يمينه ، فإن نكل ردت اليمين على المرأة ، وقال أبو سعيد الاصطخري: يقضى عليه بنكوله . ولا تحلف المرأة ، لأنه امر لا تعلمه ، والمذهب الأول ، لأنه حق نكل فيه المدعى عليه عن اليمين فردت على المدعى كسائر الحقوق ، وقوله : أنها لا تعلمه يبطل باليمين في كناية الطلاق وكناية القذف ، فإذا حلفت المرأة أو اعترف الزوج أجله الحاكم سنة ، لما روى سعيد بن المسيب ((أن عمر رضي الله عنه قضى في العنين أن يؤجل سنة)) .

وعن علي وعبد الله بن مسعود والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم نحوه ، ولأن المعجز عن الوطء قد يكون بالتعنين ، وقد يكون لعارض من حرارة أو برودة أو رطوبة أو يبوسة ، فإذا مضت عليه الفصول الأربعة ، واختلفت عليه الأهوية ولم يزل ، دل على أنه خلقة ، ولا تثبت المدة إلا بالحكم ، لأنه يختلف فيها بخلاف مدة الإيلاء ، فإن جامعها في الفرج سقطت المدة ، وأدناه أن يغيب الحشفة في الفرج ، لأن أحكام الوطء تتعلق به ولا تتعلق بما دونه ، فإن كان بعض الذكر مقطوعاً لم يخرج من التعنين إلا بتغيب جميع ما بقي .

ومن أصحابنا من قال : إذا غيب من الباقي بقدر الحشفة خرج من حكم التعنين لأن الباقي قائم مقام الذكر ، والمذهب الأول ، لأنه إذا كان الذكر سليماً فهناك حد يمكن اعتباره وهو الحشفة ، وإذا كان مقطوعاً فليس هناك حد يمكن اعتباره فاعتبر الجميع ، وإن وطئها في الدبر لم يخرج من حكم

التعنين لانه ليس بمحل للوطء ولهذا لا يحصل به الاجلال للزوج الاول ، وان وطئ في الفرج وهى حائض سقطت المدة لانه محل للوطء ، وان ادعى انه وطئها فان كانت ثيبا فالقول قوله مع يمينه ، لانه لا يمكن اثباته باليمين . وان كانت بكرأ فالقول قولها لان الظاهر انه لم يطأها ، فان قال الزوج : وطئت ولكن عادت البكارة حلفت لجواز أن يكون قد ذهبت البكارة ثم عادت .

فصل وان اختارت المقام معه قبل انقضاء الاجل ففيه وجهان (احدهما) يسقط خيارها لانها رضيت بالعيب مع العلم (والثاني) لا يسقط خيارها ، لانه اسقاط حق قبل ثبوته فلم يصح ، كالمغو عن الشفعة قبل البيع ، وان اختارت المقام بعد انقضاء الاجل سقط حقها لانه اسقاط حق بعد ثبوته ، وان ارادت بعد ذلك أن ترجع وتطالب بالفسخ لم يكن لها ، لانه خيار ثبت بعيب وقد اسقطته فلم يجز أن ترجع فيه ، فان لم يجامعها حتى انقضى الاجل وطالبت بالفرقة فرق الحاكم بينهما ، لانه مختلف فيه ، وتكون الفرقة فسخا لانه فرقة لا تقف على ايقاع الزوج ولا من ينوب عنه ؛ فكانت فسخا كفرقة الرضاع ، وان تزوج امرأة ووطئها ثم عن منها لم تضرب المدة ، لان القدرة يقين فلا تترك بالاجتهاد) .

الشرح خبر عمر رضى الله عنه رواه الدارقطنى بإسناده عن عمر وزواه عن ابن مسعود والمغيرة بن شعبة ولا مخالف لهم ، ورواه أبو حفص عن علي كرم الله وجهه ؛ أما العنين فهو الرجل العاجز عن الجماع ، وربما يشتهى الجماع ولا يناله . واشتقاقه من عن الشيء اذا اعترض من أحد الجانبين والعنة بفتح العين وضمها الاعتراض بالفضول ، وعن عن الشيء من باب ضرب اذا أعرض عنه وانصرف ، وعنان القرس جمعه أعنة وقد مضى بعض هذه المادة فى الشركة حيث شركة العنان ، وهو هنا من عن ذكره اذا اعترض عن يمين الفرج وشماله فلا يقصده ؛ وقيل مشتق من عنان الدابة أى أنه يشبهه فى اللين .

اذا ثبت هذا فالعنة فى الرجل عيب يثبت الخيار لزوجه فى فسخ النكاح لأجلها على ما ثبتته ، وبه قال عامة أهل العلم .

وقال الحكم بن عيينة وداود وأهل الظاهر ليست بعيب .

دليلنا قوله تعالى : « الطلاق مرتان ، فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » فخير الله الأزواج بين أن يمسكوا النساء بمعروف أو يسرحوهن بإحسان ، والامسك بمعروف لا يكون بغير وطء ، لأنه هو المقصود بالنكاح ، فإذا تعذر عليه الامسك بمعروف من هذا الوجه تعين عليه التسريح بإحسان ، لأن من خير بين شيئين إذا تعذر عليه أحدهما تعين عليه الآخر ، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على تأجيل العنين سنة ، فإن جامعها والا فرق بينهما رويانا ذلك عن ذكرنا من الصحابة ولا مخالف لهم ، ولأن الله تعالى أوجب على المولى أن يفى أو يطلق لما يلحقها بامتناعه من الوطء ، والضرر الذي يلحق امرأة العنين أعظم من امرأة المولى لأن المولى ربما وطئها ، فإذا ثبت الفسخ لامرأة المولى ، فلان ثبت لامرأة العنين أولى .

إذا ثبت هذا فإن المرأة إذا جاءت الى الحاكم وادعت على زوجها أنه عنين أو أنه عاجز عن وطئها استدعاه الحاكم وسأله ، فإن أقر أنه عنين أو أنه عاجز عن وطئها ثبت أنه عنين . وإن أنكر وقال : لست بعنين — فإن كان مع المرأة بينة على اقراره تقول : انه عنين وأقامتها ثبت أنه عنين وإن لم يكن معها بينة فالقول قوله مع يمينه أنه ليس بعنين ، فإذا حلف سقطت دعواها ، وإذا ثبت أنه قادر على وطئها فهل يجبره الحاكم على وطئها ليتقرر مهرها ؟ فيه وجهان حكاهما المسعودي . وإن نكل عن اليمين حلفت أنه عنين ، ولا يقضى عليه بنكوله من غير يمين .

وحكى الشيخ أبو اسحاق عن أبي سعيد الاضطخري أنه يقضى عليه بنكوله من غير أن تحلف ، لأنه أمر لا تعلمه وليس بشيء ، لأنه حق نكل فيه المدعى عليه عن اليمين فحلف المدعى كسائر الحقوق . وقوله : أمر لا تعلمه يبطل بكنائيات الطلاق والقذف ، فإذا ثبت أنه عنين باقراره أو يمينها بعد نكوله فإن الحاكم يؤجله سنة سواء كان الزوج حراً أو عبداً .

وحكى عن مالك أنه قال : يؤجل العبد نصف سنة . دليلنا ما رويناه عن الصحابة عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة وعلى ، وبه قال سفيان بن عيينة وابن المسيب وعطاء وعمرو بن دينار والنخعي وقتادة وحناد بن أبي سليمان ،

وعليه فتوى فقهاء الأمصار منهم أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو عبيد ولم يفرق هؤلاء بين العبد والحر ؛ ولأن المعجز عن الوطء قد يكون من أصل الخلقة ، وقد يكون لعارض ، فإذا مضت عليه سنة اختلفت الأهوية (جمع هواء) فإن كان ذلك قد أصابه من الحرارة انحلق الشتاء ، وإن أصابه من الرطوبة انحلق الصيف وشدة الحر ؛ وإن كان طبعه يميل الى هواء معتدل أمكنه ذلك في الفصلين الآخرين ، فإن مضت عليه سنة ولم يقدر على الوطء علم أن عجزه من أصل الخلقة ، ولأن بعضهم قال : الداء لا يستكن في البدن أكثر من سنة ثم يظهر ولا يضرب المدة له إلا الحاكم ، لأن عمر رضى الله عنه أجل العنين سنة ولأن من الناس من قال : يؤجل ؛ ولأن توفر قدر من راحة النفس ، ووصفاء خاطر وذهاب الخجل ، المفضي الى عدم الانتشار فتقرر الى وقت تتوفر هذه الأمور للتحقق من ذهاب العنة .

ومنهم من قال : لا يؤجل ، وكل حكم مختلف فيه فلا يثبت إلا بالحاكم كالفسخ بالعيوب والاعسار بالنفقة ، ولا يضرب الحاكم له المدة إلا من حين ترافعا اليه بعد ثبوت العنة ؛ فأما إذا أقر الزوج بالعنة وأقامها على ذلك زماناً فلا يحكم عليه بالتأجيل لأن عمر رضى الله عنه أجل العنين سنة والظاهر أنه إنما ضرب له المدة من حين ترافعا اليه .

فرع فإذا ضرب للعنين المدة ثم جامع امرأته قبل انقضاء السنة أو بعدها وقبل الفسخ سقط حقها من الفسخ ، لأنه قد ثبتت قدرته على الوطء ، وإن كان ذكره سليماً خرج من العنة بتغيب الحشفة (والحشفة ما فوق الختان) في فرجها ولا يخرج بما دون ذلك ، ولا يلزمه أكثر من ذلك لأن أحكام الوطء من وجوب الغسل والحد والعدة واستقرار المهر يتعلق بذلك ؛ وإن كان بعض ذكره مقطوعاً وبقي منه ما يمكنه به الجماع فإن غيب جميعه في فرجها خرج من العنة ، وإن غيب منه أقل من الحشفة لم يخرج من العنة بذلك لأنه لو كان ذكره سليماً فغيب منه هذا القدر خرج من العنة ، وكذلك لم يخرج من العنة بذلك ، وكذلك إذا كان بعضه مقطوعاً (الثاني) — وهو ظاهر النص — أنه لا يخرج من العنة إلا بتغيب

ما بقي من الذكر في الفرج ؛ ولأنه إذا كان سليماً فهناك حد يمكن اعتباره ، وهو الحشفة ، فإذا كان بعضه مقطوعاً فليس هناك حد يمكن اعتباره فاعتبر كله ، وعندى أن الغسل وسائر أحكام الوطء على هذين الوجهين . وإن وطئها في الموضع المكروه لم يخرج من العنة ؛ لأنه ليس محل الوطء في الشرع ولهذا لا يجعل به الإحلال للزوج الأول ، وإن أصابها بالفرج وهي حائض أو قسء أو صائمة عن فرض أو محرمة خرج من العنة ، لأنه محل للوطء في الشرع وإنما حرم الوطء لعارض .

فرع وإن ادعى الزوج أنه وطئها فأنكرت - فإن كانت ثيباً - فالقول قول الزوج مع يمينه ، لأنه لا يمكن إثباته بالبينة ؛ وإن كانت بكراً عرضت على أربع من القوابل ، فإن قلن : إن بكارتها قد زالت فالقول قول الزوج مع يمينه ، لأن الظاهر أن البكارة لا تزول إلا بالوطء ؛ وإن قلن : إن البكارة باقية ، فإن قال الزوج انني أصبتها وهي ثيب لم يلتفت إلى قوله ، لأن ذلك طعن على البينة ؛ فثبت عجزه ، وإن قال : صدقت قد أصبتها وزالت بكارتها ثم عادت فالقول قول الزوجة ، لأن الظاهر أن البكارة لا تعود .

قال الشافعي رضي الله عنه : وتحلف المرأة على ذلك ، لأن ما يدعيه الزوج ممكن لأنه قد قال أهل الخبرة : إن الرجل إذا وطئ البكر ولم يبالغ ، فإن البكارة ربما زالت ثم عادت ، فحلفت عليه ، هذا مذهبتنا .

وقال الأوزاعي : يترك الزوج معها ، ويكون هناك امرأتان جالستين خلف ستر قريب منهما ، فإذا قام الرجل عن جماعها بادرتا فنظرتا إلى فرجها ، فإن رأتا فيه الماء علمتا أنه أصابها ؛ وإن لم تريا فيه الماء علمتا أنه لم يصبها .

وقال مالك : يفعل ذلك ولكن يقتصر على امرأة واحدة ، وحكى « أن امرأة ادعت على زوجها العنة ، فكتب سمرة بن جندب رضي الله عنه بذلك إلى معاوية رضي الله عنه فكتب إليه أن يزوجه الرجل امرأة ذات حسن

وجمال يذكر عنها الصلاح ويساق إليها صداقها من بيت المال ليختبر حاله ؛
فإن أصابها فقد كذبت - يعنى زوجته المدعية - وإن لم يصبها فقد صدقت
ففعل ذلك ثم سألها عنه فقالت : ما عندى شيء ، فقال سررة رضى الله عنه :
ما دنا ولا انتشر عليه ؟ فقالت : بلئى دنا وانتشر عليه ، ولكن جاءه سره «
- أى أنزل قبل أن يولج - هذه رواية الشيخ أبى حامد وسائر أصحابنا .

وأما أبو عبيد فذكر أن معاوية رضى الله عنه كتب إليه أن : اشتر له
جارية من بيت المال وأدخلها معه ليلة ، ثم سألها عنه ؛ ففعل سررة رضى الله
عنه فلما أصبح قال : ما صنعت ؟ فقال : فعلت حتى حصحص فيه ، فسأل
الجارية فقالت : لم يصنع شيئاً فقال : خل سبيلها ما يحصحص ، والحصحصه
الحركة فى الشيء حتى يستقر ؛ وما ذكره الأوزاعى ومالك غير صحيح ،
لأن العتق قد ينزل من غير إيلاج وقد يولج من غير انزال ، وما ذكره
معاوية غير صحيح ، لأن الرجل قد يعن عن امرأة ولا يعن عن غيرها . وقد
يعن عن الجميلة ولا يعن عن الدميمة ، لأن بعض الناس يسرح بخاطره فى
جمال المرأة ويبعث جمالها فى نفسه رهبة أو احساساً بسموها عن الابتذال ؛
وقد يكون هذا بدوافع باطنية لا يحسها ولا يدرك كنهها والله فى خلقه
شئون .

مسألة وإذا انقضت السنة ولم يقدر على وطئها كانت بالخيار بين
الاقامة والفسخ ، فإن اختارت الاقامة سقط حقها من الفسخ لأنها أسقطت
ما ثبت لها من الفسخ فإن أرادت بعد ذلك أن ترجع فتطالب بالفسخ لم يكن
لها ذلك لأنه عيب رضيت به ؛ فهو كما لو وجدته مجنوماً أو أبرصاً فرضيت
به ثم أرادت أن تفسخ بعد ذلك - فإن اختارت الفسخ - لم يصح إلا
بالحاكم لأنه مجتهد فيه . قال ابن الصباغ : ويفسخ الحاكم النكاح ،
ويجعله إليها فتفسخ .

قال الشيخ أبو حامد : لا تفسخ المرأة بنفسها ؛ لأن الصحابة رضى الله
عنهم قالوا : فإن جامعها والا فرق بينهما ؛ فأخبر أنها لا تتولا ، ويكون
ذلك فسخاً لا طلاقاً . وقال مالك والثورى وأبو حنيفة رضى الله عنهم :

تكون طلبة بائنة • دليلنا أنه فسخ بعيب كفسخ المشتري ؛ لأجل العيب في المبيع ، وكالآية اذا اعتقت تحت عبد فاختارت الفسخ فان رضيت بالمقام معه قبل أن يضرب له المدة وفي اثباتها فيه وجهان وحكماهما ابن الصباغ قولين •

(أحدهما) يسقط حقها من الفسخ لأنها رضيت بعيبه فهو كما لو رضيت به بعد انقضاء المدة (والثاني) لا يسقط حقها من الفسخ • وهو الأصح ، لأنها أسقطت حقها من الفسخ قبل جوازه فلم يسقط كالشفيع اذا أسقط حقه من الشفعة قبل الشراء •

فرع اذا تزوج رجل امرأة فوطئها ثم عجز عن وطئها لم يثبت لها الخيار ولا يحكم لها عليه بالعنة • وقال أبو ثور : يضرب لها المدة ، ويثبت لها الخيار كما لو وطئها ثم جب ذكره • دليلنا أن العنة يتوصل اليها بالاستدلال والاجتهاد فإذا تحققنا قدرته على الوطء في هذا لم يرجع فيه الى الاستدلال ومضى الزمان ، لأنه رجوع من اليقين الى الظن ، ويخالف اذا وطئها ثم جب ، لأن الجب أمر مشاهد متحقق فجاز أن يدفع قدرته على الوطء بالأمر المتحقق ؛ فان تزوج امرأة ثم وطئها ثم طلقها قبائت منه ثم تزوجها فادعت عليه بالعنة سمعت دعواها عليه ، فان أقر بذلك ضربت له المدة لأن كل نكاح له حكم نفسه ، ويجوز أن يثبت في نكاح دون نكاح ، كما يثبت من امرأة دون امرأة •

فرع وان تزوج رجل امرأة مع علمها أنه عنين بأن أخبرها أنه عنين أو تزوجها فأصابته عنياناً ثم فسخت النكاح ثم تزوجها ثانياً ففيه قولان • قال في الأم : لا يثبت لها الخيار لأنها تزوجته مع العلم بحاله فلم يثبت لها الفسخ • كما لو اشترى سلعة مع العلم بعيبها • وقال في الجديد : يثبت لها الفسخ لأن كل نكاح له حكم نفسه ؛ ولأنها انما تحققت عنه في النكاح الأول ، ويجوز أن يكون عنياناً في نكاح دون نكاح •

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه : فان فارقها بعد ذلك ثم راجعها ثم سألت أن يؤجل لها لم يكن لها ذلك ، وجملة ذلك أن المرأة اذا

أصاب زوجها عينا فضربت له المدة ورضيت بالمقام معه ثم طلقها وعادت إليه فظرت . فان طلقها طلاقا رجعياً ثم راجعها وأرادت أن تضرب له المدة ثانيا لم يكن لها ذلك لأن الرجعية استصلاح النكاح الأول وليس بتجديد عقد النكاح . وقد رضيت بمقامها معه في هذا النكاح فلم يكن لها أن تطالب بضرب المدة ، فاعترض المزنئ على الشافعي وقال : لا تجتمع الرجعية مع العنة ؛ لأنه ان كان قد وطئها في هذا النكاح ، فانه لا تضرب له مدة السنة لأنه وان لم يصبها فيه فلا عدة عليها له ولا رجعية ، قال أصحابنا : يحتمل أن يكون الشافعي رضى الله عنه بنى هذا على القول القديم أن الخلوة تثبت العدة ، فكأنه فرضها فيمن خلا بامراته ولم يطأها فأصابته عينا فضربت له المدة ثم اختارت المقام معه ثم طلقها ولم بينها ، فان له الرجعية عليها لأن الخلوة كالدخول في استقرار المهر بوجوب العدة والرجعة على هذا ويحتمل أنه بناها على القول الجديد وهو اذا وطئها ولم يغيب الحشفة في الفرج وأنزل واستدخلت ماءه من غير جماع ؛ فانه يجب عليها للعدة وله عليها الرجعة ، قال الشيخ أبو حامد : وهذا أصح ، لأن الشافعي رحمه الله ذكرها في الأم ؛ وقوله في الأم : ان الخلوة لا تقر المهر ؛ ولا توجب العدة . وقال المسعودي : يحتمل أن يكون الشافعي رحمه الله أراد اذا وطئها في دبرها وان كان الطلاق بائناً ثم تزوجا بعده فقد تزوجته مع العلم بعينه ، وهل لها الخيار ؟ فيه قولان مضى بيانهما .

فرع اذا تزوج امرأتين فمن عن احدهما دون الأخرى ضربت له المدة التي عن عنها لأن لكل واحدة حكم بعنتها فاعتبر حكمها باقرادها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وجبت المرأة زوجها مجبوا ثبت لها الخيار في الحال ، لان عجزه متحقق ، فان كان بعضه مجبوا وبقي ما يمكن الجماع به فقالت المرأة : لا يتمكن من الجماع به ، وقال الزوج : اتمكن ، ففيه وجهان :

(احدهما) أن القول قوله ، لان له ما يمكن الجماع بمثله ، فقبل قوله . كما لو اختلفا وله ذكر قصير .

(والثاني) وهو قول أبي اسحاق : أن القول قول المرأة ، لأن الظاهر معها ، فإن الذكر إذا قطع بعضه ضعف ، وإن اختلفا في القدر الباقي هل يمكنه الجماع به فالقول قول المرأة ، لأن الأصل عدم الامكان .

فصل إذا تزوجت امرأة رجلا على أنه على صفة فخرج بخلافها ، أو على نسب فخرج بخلافه ، ففيه وجهان :

(أحدهما) أن العقد باطل ، لأن الصفة مقصودة كالعين ، ثم اختلاف العين يبطل العقد ، فكذاك اختلاف الصفة ، ولأنها لم ترض بتكاح هذا الزوج فلم يصح ، كما لو اذنت في تكاح رجل على صفة فزوجت ممن هو على غير تلك الصفة .

(والقول الثاني) أنه يصح العقد وهو الصحيح ، لأن مالا يفتقر العقد إلى ذكره إذا ذكره وخرج بخلافه لم يبطل العقد كالمهر ، فعلى هذا أن خرج أعلى من المشروط لم يثبت الخيار ، لأن الخيار يثبت النقصان لا للزيادة ، فإن خرج دونها فإن كان عليها في ذلك نقص بأن شرط أنه حر فخرج عبداً أو أمة جميل فخرج قبيحاً أو أنه عربي فخرج عجمياً ، ثبت لها الخيار لأنه نقص لم ترض به ، وإن لم يكن عليها نقص بأن شرطت أنه عربي فخرج عجمياً وهي عجمية ، ففيه وجهان : (أحدهما) لها الخيار لأنها ما رضيت أن يكون مثلها (والثاني) لا خيار لها لأنها لا نقص عليها في حق ولا كفاءة) .

الشرح إن أصابت المرأة زوجها مجبواً ، فإن جب ذكره من أصله ثبت لها الخيار في الحال ، لأن عجزه متحقق ، وإن بقي بعضه — فإن كان الباقي مما لا يمكن الجماع به — فهو كما لو لم يبق منه شيء ، لأن وجود الباقي كعدمه ، وإن كان الباقي مما يمكن الجماع به ، فإن اتفق الزوجان على أن الزوج يقدر على الجماع به فلا خيار لها ، وإن اختلفا فقالت الزوجة : لا يقدر على الجماع به . وقال الزوج بل أقدر على الجماع به ، ففيه وجهان :

(أحدهما) أن القول قول الزوج مع يمينه كما لو كان الذكر سليماً .

(والثاني) وهو قول أبي اسحاق . أن القول قول الزوجة مع يمينها ،

لأن الظاهر ممن قطع بعض ذكره أنه لا يقدر على الجماع به ،
فإن ثبت عجزه عن الجماع باقراره أو يمينها ففيه وجهان حكاهما ابن الصباغ
(أحدهما) حكاه عن الشيخ أبي حامد أن الخيار ثبت لها في الحال ؛ لأن
عجزه متحقق . (والثاني) وهو قول القاضي أبي الطيب ولم أجد له إلا
ذلك - أنه يضرب له مدة العنين ، لأن عجزه غير متحقق ، لأنه يقدر على
الجماع به فهو كالعينين ، فأما إذا اختلفا في القدر الباقي هل هو مما يمكن
الجماع به أو مما لا يمكن الجماع به ؛ فذكر الشيخ أبو حامد والشيخ
أبو اسحاق المروزي والمحاملي أن القول قول الزوجة وجهاً واحداً ، لأن
الأصل عدم الامكان .

وقال ابن الصباغ : ينبغي أن لا يرجع في ذلك اليها ، وإنما يرجع إلى
من يعرف ذلك بصغره أو كبره كما لو ادعت أنه محبوب وأنكر ذلك . وإن
أصابت زوجها خصياً أو خنثى قد زال اشكاله - فإن قلنا : لها الخيار -
كان لها الخيار في الحال ، سواء كان قادراً على الوطء أو عاجزاً عنه ؛ لأن
العلة فيه أن النفس تعاف من مباشرته ، وإن قلنا : لا خيار لها وادعت عجزه
عن الجماع فأقر بذلك ضربت له مدة العنين وهي سنة .

فرع روى المزي عن الشافعي : فإن لم يجامعها الصبي أجل .
قال المزي : معناه عندي صبي قد بلغ أن يجامع مثله - قال أصحابنا : المزي
أخطأ في النقل والتأويل ، أما النقل فإن الشافعي قال في القديم : وإن لم
يجامعها الخصي أجل ثم أردف الشافعي هذا بقوله : إذا قلنا : لا خيار في
الخصي وادعت عجزه في الجماع فإنه يؤجل . فغلط المزي من الخصي إلى
الصبي ؛ وأما تأويله فغلط أيضاً لأن الصبي لا تثبت العنة في حقه ، لأن
العنة لا تثبت إلا باعترافه أو بنكوله عن اليمين ، ونكول يمين الزوجة وهذا
متعذر في حقه قبل أن يبلغ ، لأن دعوى المرأة لا تسمع عليه بذلك قبل
بلوغه ، وإن ادعت امرأة المجنون على زوجها العنة لم تسمع دعواها عليه ؛
لأنه لا يمكنه الجواب على دعواها ، وإن ثبتت عنته قبل الجنون فضربت
له المدة وانقضت وهو مجنون فلا يجوز للحاكم أن يفسخ النكاح بينهما ؛
لأنه لو كان عاقلاً لجاز أن يدعى الإصابة ويحلف عليها إن كانت ثيباً ؛

وهذا متعذر منه في حال جنونه ، وإن كانت بكراً فيجوز أن يكون وطئها وزالت بكارتها ثم عادت البكارة أو منعتة عن نفسها فلم يحكم عليه قبل افاقة .

فرع إذا تزوجت امرأة رجلاً على أنه على صفة فخرج بخلافها ، أو على نسب فخرج بخلافه ، سواء خرج أعلى مما شرط أو دون ما شرط فالحكم واحد بأن تزوج رجلاً بشرط أنه طويل ؛ فيخرج قصيراً ، وبشرط أنه قصير فيخرج طويلاً ؛ أو أنه أسود فيأتي أبيض ، أو أنه أبيض فيأتي أسود ، أو أنه موسر فيخرج فقيراً ؛ أو أنه فقير فيخرج موسراً أو على أنه قرشي فيخرج غير قرشي ؛ أو على أنه ليس بقرشي فيخرج قرشياً ، أو على أنه حر فكان عبداً وكان نكاحه باذن مولاه ، أو على أنه عبد فخرج حراً وكان هذا الشرط في حال العقد ، فهل يصح العقد ؟ فيه قولان :

(أحدهما) أن النكاح باطل ، لأن الاعتماد في النكاح على الصفات والأسماء كما أن الاعتماد في البيوع على المشاهدة ؛ بدليل أنه لو قال : زوجتك أختي أو ابنتي صح وإن لم يشاهدها الزوج ، كما أنه إذا باعه سلعة شاهدها صح ، ثم اختلف الأعيان يوجب بطلان النكاح والبيع بدليل أنه لو قال : زوجتك ابنتي يا زيد فقبل نكاحها وهو عمرو ، أو قال : بعتك عبدي هذا ؛ فقال المشتري : قبلت البيع في الجارية لم يصح النكاح والبيع ، فوجب أن يكون اختلاف الصفة يوجب بطلان العقد ؛ فعلى هذا يفرق بينهما ، فإن لم يدخل بها فلا شيء عليه ، وإن دخل بها وجب لها مهر مثلها .

(والقول الثاني) أن النكاح صحيح ، وبه قال أبو حنيفة وهو الأصح ؛ لأنه معني لا يشترط العقد إلى ذكره ، ولو ذكره وكان كما شرط صح العقد ، فإن ذكره وخرج بخلاف ما شرطه لم يبطل العقد كالمهر .

فإذا قلنا بهذا نظرت ؛ فإن كان الشرط في الصفة ، فإن خرج الزوج أعلى مما شرط في الصفة بأن شرط كونه فقيراً فكان موسراً ، أو أنه شيخ فكان شاباً ، لم يكن لها الخيار في فسخ النكاح لأن الخيار يثبت للنقص ،

وهذا زيادة لا نقصان فيه ؛ وان خرج أدنى مما شرط ثبت لها الخيار في فسخ النكاح ، لأنه دون ما شرط وان كان في النسب نظرت ، فان شرط أنه حر فخرج عبداً وهي حرة ثبت لها الخيار في فسخ النكاح قولاً واحداً ، لأن العبد لا يكافئ الحرة ؛ وكذلك اذا شرط أنه عربي فخرج عجمياً ، وهو من كان من أبوين عجميين وهي عربية ثبت لها الخيار ، لأنه لا يكافئها ، وان خرج نسبه أعلى من نسبها شرط أنه ليس من قرشي فكان قرشياً فلا خيار لها لأنه أعلى مما شرط ، وان خرج نسبه دون نسبه الذي انتسب اليه ودون نسبها ثبت لها الخيار ؛ وان كان مثل نسبها أو أعلى منه ففيه وجهان : (أحدهما) لها الخيار ، لأنها لم ترض بكفؤ لها . (والثاني) وهو المنصوص في الأم : أنه لا خيار لها لأنه كفؤ لها ولا نقص عليها في ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان الفر من جهة المرأة نظرت ، فان تزوجها على أنها حرة فكانت أمة - وهو ممن يحل له نكاح الأمة - ففي صحة النكاح قولان . فان قلنا : أنه باطل فوطئها لزمه مهر المثل ، وهل يرجع به على الفار ؟ فيه قولان : (أحدهما) لا يرجع ، لأنه حصل له في مقابلته الوطء . (الثاني) يرجع ؛ لأن الفار ألجأ اليه فان كان الذي غره غير الزوجة رجع عليه ، وان كانت هي الزوجة رجع عليها اذا اعتقت ، وان كان وكيل السيد رجع عليه في الحال ، وان أحبلها فضمن قيمة الولد رجع بها على من غره . وان قلنا : أنه صحيح فهل يثبت له الخيار ؟ فيه قولان : (أحدهما) لا خيار له لأنه يمكنه أن يطلق (والثاني) له الخيار وهو الصحيح ؛ لأن ما ثبت به الخيار للمرأة ثبت به الخيار للرجل كالجنون . وقال أبو إسحاق : ان كان الزوج عبداً فلا خيار له قولاً واحداً ، لأنه مثلها والصحيح أنه لا فرق بين أن يكون حراً أو عبداً ، لأن عليه ضرراً لم يرض به ، وهو استرقاق ولده منها وعدم الاستمتاع بها في النهار . فان فسخ فالحكم فيها كالحكم فيه اذا قلنا : أنه باطل .

(وان قلنا) لا خيار له أو له الخيار ولم يفسخ فهو كالنكاح الصحيح ،

فان وطنها قبل العلم بالرق فالولد حر ، لانه لم يرض برقه ، وان وطنها بعد العلم بالرق فالولد مملوك ، لانه رضى برقه ، وان غرته بصفة غير الرق او بنسب ففي صحة النكاح قولان : (فان قلنا) انه باطل ودخل بها وجب مهر المثل . وهل يرجع به على من غره ؟ على القولين : (فان قلنا) يرجع فان كان الفرور من غيرها رجع بالجميع وان كان منها ففيه وجهان :

(احدهما) يرجع بالجميع كما يرجع على غيرها (والثاني) يبقى منسه شيئاً حتى لا يعرى الوطء عن بدل . وان قلنا : انه صحيح ، فان كان الفرور بنسب فخرجت اعلى منه ، لم يثبت الخيار ، وان خرجت دونه ولكنه مثل نسبه او اعلى منه لم يثبت الخيار ، وان كان دون نسبه ففيه وجهان .

(احدهما) له الخيار ، لانه لم يرض ان تكون دونه . (والثاني) لا خيار له ، لانه لا تنقص على الزوج بان تكون المرأة دونه في الكفاءة ، فان قلنا : ان له الخيار فاختر الفسخ ، فالحكم فيه كالحكم فيه اذا قلنا : انه باطل ، وان اختار المقام فهو كما قلنا : انه صحيح وقد بيناه) .

الشرح ان تزوج رجل امرأة على أنها حرة فكانت أمة فهل يصح النكاح ؟ فيه وجهان وجههما ما ذكرناه في التي قبلها ، وانما يتصور القولان مع وجود أربع شرائط (أحدها) أن يكون الزوج ممن يحل له نكاح الأمة (الثاني) أن يكون القولان مع وجود أربع شرائط :

(أحدها) أن يكون الزوج ممن يحل له نكاح الأمة .

(الثاني) أن يكون الشرط في حال العقد فأما قبله أو بعده فلا يؤثر .

(الثالث) أن يكون الفرر من جهة الأمة أو من وكيل السيد فأما ان كان من السيد فانها تعتق .

(الرابع) أن يكون النكاح باذن السيد .

إذا ثبت هذا — فان قلنا : ان النكاح باطل فان لم يدخل بها فرق بينهما ولا شيء عليه ، وان دخل بها لزمه مهر المثل لسيدها ؛ فاذا غرمه فهل يرجع به على من غره ؟ فيه قولان مضى توجيههما ؛ وان حبلى منه وخرج

الولد حراً كان حراً للشبهة سواء كان الزوج حراً أو عبداً ويلزمه قيمته
لسيدها ، وما قاله المصنف في استرقاق الولد والغرور بالرق فعلى وجهه •

فرع وان تزوجها على أنها على صفة فخرجت بخلافها ، أو أنها
من نسب فخرجت بخلافه ، وكان هذا الشرط حال العقد ؛ فهل يصح
النكاح ؟ فيه قولان سواء خرجت أعلى من الشرط أو دونه ، فان قلنا : ان
النكاح باطل ، فان لم يدخل بها فرق بينهما ولا شيء عليه • وان دخل بها
لزمه مهر مثلها • وهل يرجع به على من غره ؟ فيه قولان مضي توجيههما ؛
فان قلنا : لا يرجع فلا كلام ، وان قلنا : يرجع على من غره فغرم ، فان كان
الذي غره وليها وهو واحد رجع عليه بالجميع ؛ وان كانوا جماعة فان غروه
بالنسب رجع على جميعهم بالسوية بجميع المهر ، لأن نسبها لا يخفى عليهم ؛
وان غروه بصفة غير النسب — فان كانوا كلهم عالمين بخالها أو كلهم جاهلين
بخالها — رجع على جميعهم بالسوية ، لأنه لا مزية لبعضهم على بعض ، وان
كانوا بعضهم عالمين بخالها وبعضهم جاهلين بخالها ؛ ففيه وجهان حكاهما
الشيخ أبو حامد •

(أحدهما) يرجع على الجميع لأن العالمين منهم زوجوه ؛ وحقوق
الأموال لا تسقط بالخطأ •

(والثاني) يرجع على العالم منهم بخالها دون الجاهل ، لأن العالم
بخالها هو الذي غره ، وان كان الذي غره هي الزوجة ففيه وجهان :
(أحدهما) يرجع عليها بجميع المهر كما قلنا في الأولياء • (والثاني) لا يرجع
عليها بالجميع بل يبقى منه شيئاً حتى لا يعرى الوطاء عن بدل ؛ فان قلنا :
يرجع عليها بالجميع — فان كانت قبضته منه ردها إليه ؛ وان لم تقبضه منه
لم يقبضه ، بل يسقط أحدهما بالآخر ، وان قلنا : لا يرجع عليها بالجميع —
فان كانت قد قبضت الجميع — رجع عليها بما قبضت منه ؛ وبقي منه بعضه ؛
وان لم يقبضه منه أقبضها منه شيئاً وسقط الباقي عنه ، وان قلنا : ان
النكاح صحيح ، لأنه لا نقص عليه ؛ فان غرته بصفة فخرجت أعلا مما
شرطت فلا خيار للزوج لأنه لا نقص عليه ، وان خرج نسبها دون النسب

الذى شرطت ودون نسب الزوج ؛ أو كان الغرور بصفة فخرت صفتها دون
الصفة التى شرطت فهل له الخيار فى فسخ النكاح ؟ فيه قولان •

(أحدهما) له الخيار لأنه معنى لو شرط بنفسه وخرج بخلافه ثبت لها
الخيار فيثبت للزوج الخيار كالعيوب •

(والثانى) لا يثبت له الخيار ؛ لأنه يمكنه أن يطلقها ؛ ولأنه لا عار على
الزوج يكون نسب الزوجة دون نسبه ودون صفته بخلاف الزوجة — فإن
قلنا : له الخيار ، فاختار الفسخ — فهو كما قلنا : أنه باطل ، وإن قلنا :
لا خيار له ؛ أو له الخيار ، فاختار امساكها لزمه أحكام العقد الصحيح •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان تزوج امرأة من غير شرط يظنها حرة فوجدها أمة
فالنكاح صحيح ؛ والمنصوص أنه لا خيار له • وقال فيمن تزوج حرة يظنها
مسلمة فخرجت كتابية أن له الخيار • فمن اصحابنا من نقل جوابه فى كل
واحدة من المسئلتين الى الأخرى وجعلهما على قولين •

(أحدهما) له الخيار ، لأن الحرية الكتابية أحسن حالا من الأمة ، لأن
الولد منها حر ، والاستمتاع بها تام ، فإذا جعل له الخيار فيها كان فى الأمة
والولد منها رقيق ، والاستمتاع بها ناقص أولى •

(والقول الثانى) لا خيار له لأن العقد وقع مطلقا فهو كما لو ابتاع شيئا
يظنه على صفة فخرج بخلافها ، فإنه لا يثبت له الخيار • فكذلك ههنا ، وإذا
لم يجعل له الخيار فى الأمة وفى الكتابية أولى • ومنهم من حملها على ظاهر
النص فقال له الخيار فى الكتابية • ولا خيار له فى الأمة • لأن فى الكتابية ليس
من جهة الزوج تفريط • لأن الظاهر ممن لا خيار عليه أنه ولى مسلمة • وإنما
التفريط من جهة الولي فى ترك الخيار • وفى الأمة التفريط من جهة الزوج
فى ترك السؤال •

فصل إذا اعتقت الأمة وزوجها حر لم يثبت لها الخيار • لا روت

عائشة رضى الله عنها قالت « اعتقت بريرة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها . وكان عبداً فاخترت نفسها » ولو كان حراً ما خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه لا ضرر عليها في كونها حرة تحت حر . ولهذا لا يثبت به الخيار في ابتداء النكاح فلا يثبت به الخيار في استدامته وان اعتقت تحت عبد ثبت لها الخيار . لحديث عائشة رضى الله عنها ولأن عليها عارا وضرراً في كونها تحت عبد . ولهذا لو كان ذلك في ابتداء النكاح ثبت لها الخيار . فثبت به الخيار في استدامته . ولها أن تفسخ بنفسها لأنه خيار ثابت بالنص . فلم يفتقر الى الحاكم . وفي وقت الخيار قولان .

(أحدهما) أنه على الفور ، لأنه خيار لنقص فكان على الفور كخيار الميب في البيع (والثاني) أنه على التراخي ، لأننا لو جعلناه على الفور لم نأمن أن تختار المقام أو الفسخ ثم تندم ، فعلى هذا في وقته قولان :

(أحدهما) يتقدر بثلاثة أيام ، لأنه جعل حداً لمعرفة الحظ في الخيار في البيع .

(والثاني) أن لها الخيار الى أن تمكنه من وطئها لأنه روى ذلك عن ابن عمر وحفصة بنت عمر رضى الله عنهما ، وهو قول الفقهاء السبعة سعيدان المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبى بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود وسليمان بن يسار رضى الله عنهم فإن اعتقت ولم تختار الفسخ حتى وطئها ثم ادعت الجهل بالعتق - فإن كان في موضع يجوز أن يخفى عليها العتق - فالقول قولها مع يمينها ، لأن الظاهر أنها لم تعلم ، وإن كان في موضع لا يجوز أن يخفى عليها لم يقبل قولها لأن ما يدعيه خلاف الظاهر ، وإن علمت بالعتق ولكن ادعت أنها لم تعلم بأن لها الخيار ، ففيه قولان :

(أحدهما) لا خيار لها كما لو اشترى سلعة فيها عيب ، وادعى أنه لم يعلم أن له الخيار .

(والثاني) أن لها الخيار ، لأن الخيار بالعتق لا يعرفه غير أهل العلم ، وإن اعتقت وهي صغيرة ثبت لها الخيار إذا بلغت ، وإن كانت مجنونة ثبت لها الخيار إذا عقلت وليس الولي أن يختار ، لأن هذه طريقة الشهوة فلا ينوب عنها الولي كالطلاق ، وإن اعتقت فلم تختار حتى عتق الزوج ففيه قولان :

(احدهما) لا يسقط خيارها لأنه حتى ثبت في حال الرق فإم يتغير بالعق
كما لو وجب عليه حد ثم اعتق .

(والثاني) يسقط لأن الخيار ثبت بالنقص وقد زال ، فإن اعتقت وهي
في العدة من طلاق رجعي فلها أن تترك الفسخ لانتظار البيئونة بانقضاء العدة
ولها أن تفسخ لأنها إذا لم تفسخ ربما راجعها إذا قارب انقضاء العدة - فإذا
فسخت - احتاجت أن تستأنف العدة وأن اختارت المقام في العدة لم يسقط
خيارها لأنها جارية إلى بيئونة فلا يصح منها اختيار المقام مع ما ينافيه ، وإن
اعتقت تحت عبد فطلقها قبل أن تختار للفسخ ففيه قولان :

(احدهما) : أن الطلاق ينفذ ، لأنه صادف الملك .

(والثاني) لا ينفذ لأنه يسقط حقها من الفسخ ، فعلى هذا أن فسخت
لم يقع الطلاق ، وإن لم تفسخ حكما بوقوع الطلاق من حين طلق .

فصل وإن اعتقت وفسخت النكاح - فإن كان قبل الدخول -
سقط المهر لأن الفرقه من جهتها ، وإن كان بعد الدخول نظرت ، فإن كان العتق
بعد الدخول استقر المسمى ، وإن كان قبله ودخل بها ولم تعلم بالعتق سقط
المسمى ووجب مهر المثل لأن العتق وجد قبل الدخول فصار كما لو وجد
الفسخ قبل الدخول ويجب المهر للمولى لأنه وجب بالمعقد في ملكه ، وإن
كانت مفوضة فاعتقت فاختارت الزوج وفرض لها المهر بعد العتق ففي المهر
قولان . أن قلنا : يجب بالمعقد كان للمولى لأنه وجب قبل العتق . وإن قلنا :
يجب بالفرض كان لها لأنه وجب بعد العتق .

فصل وإن تزوج عبد مشرك حرة مشركة ثم أسلما ففيه وجهان :
احدهما : لا خيار لها لأنها دخلت في العقد مع العلم بركه . والثاني : وهو
ظاهر النص أن لها أن تفسخ النكاح لأن الرق ليس بنقص في الكفر وإنما هو
نقص في الإسلام فيصير كنص حدث بالزوج ، فيثبت لها الخيار ، وإن تزوج
العبد المشرك أمة فدخل بها ثم أسلمت وتخلف العبد فاعتقت الأمة ثبت لها
الخيار ، لأنها عتقت تحت عبد ، وإن أسلم العبد وتخلت المرأة ففيه وجهان .

(احدهما) وهو قول أبي الطيب بن سامة أنه لا يثبت لها الخيار ، وهو

ظاهر ما نقله المزني ، والفرق بينها وبين ما قبلها ان هناك الامر موقوف على اسلام الزوج فاذا لم تفسخ لم تامن ان لا يسلم حتى يقارب انقضاء العدة ثم يسلم فتفسخ النكاح فتطول العدة . وههنا الامر موقوف على اسلامها فاي وقت شاءت اسلمت وثبت النكاح فلم يثبت لها الفسخ . (والثاني) وهو قول ابي اسحاق انه يثبت لها الخيار كالمسالة قبلها ، وانكر ما نقله المزني .

فصل اذا ملك مائة دينار وامة قيمتها مائة دينار وزوجها من عبد بمائة ووصى بعقبتها فاعتقت قبل الدخول لم يثبت لها الخيار لانها اذا فسخت سقط مهرها ، واذا سقط المهر عجز الثلث عن عتقها فسقط خيارها فيؤدي اثبات الخيار الى اسقاطه فسقط .

فصل وان اعتق عبد وتحتة امة ففيه وجهان . احدهما : يثبت له الخيار كما يثبت للامة اذا كان زوجها عبداً ، والثاني : لا يثبت لان رقبها لا يثبت به الخيار في ابتداء النكاح فلا يثبت به الخيار في استدامته .

الشرح خبر بريرة بلفظ المصنف أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه من طريق عروة عن عائشة ؛ وقال ابن القيم في الهدى : حديث عائشة رواه ثلاثة الأسود وعروة والقاسم ، وهو يرجح كون زوج بريرة حراً بيد أن الروايات الثابتة عندنا تخالف ابن القيم فيما ذهب اليه .

وقد اختلف أهل العلم فيما اذا كان الزوج حراً هل يثبت الخيار للزوجة أم لا ؟ فذهب الجمهور الى أنه لا يثبت ، وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاءة لأن المرأة اذا صارت حرة وكان زوجها عبداً لم يكن كفواً لها ؛ ويؤيد هذا قول عائشة في حديث الباب ، ولو كان حراً لم يغيرها ، ولكنه تعقب بأن هذه الزيادة مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه ، وبينه أيضاً أبو داود في رواية مالك ، ولو سلم أنه من قولها فهو اجتهاد وليس بحجة ؛ وذهبت العترة والشعبي والنخعي والثوري والحنفية الى أنه يثبت الخيار ولو كان الزوج حراً . وتمسكوا أولاً بتلك الرواية التي فيها أنه كان زوج بريرة حراً ، وقد عرفنا عدم صلاحية ذلك للتمسك به . وما بقي من فروع المسائل في هذه الفصول فعلى وجهه لمن أراد

أن يحيط بها اجمالاً إذا لا حاجة بنا الى بسطها لأنها تقوم على أساس الرق وهو من الأحكام غير العملية اليوم وقد ضاقت فوارق التكافؤ بينهم الا قليلاً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب نكاح المشرك

إذا أسلم الزوجان المشركان على صفة - لو لم يكن بينهما نكاح جاز لهما عقد النكاح - اقرأ على النكاح ، وان عقد بغير ولي ولا شهود ، لأنه أسلم خلق كثير فاقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على انكحتهم ، ولم يسألهم عن شروطه وان أسلما والمرأة ممن لا تحل له كالأم والأخت لم يقرأ على النكاح ، لأنه لا يجوز ان يبتدىء نكاحها فلا يجوز الإقرار على نكاحها ، وان أسلم احد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلمت المرأة والزوج يهودى أو نصرانى - فان كان قبل الدخول - تعجلت الفرقة ، وان كان بعد الدخول وقفت الفرقة على انقضاء العدة ، فان أسلم الآخر قبل انقضاءها فهما على النكاح ، وان لم يسلم حتى انقضت العدة حكم بالفرقة .

وقال أبو ثور : ان أسلم الزوج قبل الزوجة وقعت الفرقة وهذا خطأ ، لما روى عبد الله بن شبرمة ((أن الناس كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة ، والمرأة قبل الرجل ، فايهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امراته ، وان أسلم بعد انقضاء العدة فلا نكاح بينهما ، والفرقة الواقعة باختلاف الدين فسخ لأنها فرقة عريت عن لفظ الطلاق ونيته فكانت فسخاً ، كسائر الفسوخ)) .

الشرح خبر عبد الله بن شبرمة مرسل لأنه من الطبقة الخامسة في التابعين ومن ثم يؤخذ على المصنف استدلاله به مع استفاضة الروايات المرفوعة وكثرة طرقها ، من ذلك ما رواه البخارى عن ابن عباس قال : « كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم ومن المؤمنين ؛ كانوا مشركى أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم ، ومشركى أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم . وكان إذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى

تحيض وتطهر ، فإذا طهرت حل لها النكاح . وإن جاء زوجها قبل أن تنكح
ردت إليه » .

وأخرج أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن ابن عباس « أن النبي
صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على زوجها أبي العاص بن الربيع بالنكاح
الأول لم يحدث شيئاً » وفي لفظ « رد ابنته زينب على أبي العاص زوجها
بنكاحها الأول بعد سنتين ولم يحدث صداقا » رواه أحمد وأبو داود
وابن ماجه . وفي لفظ « رد ابنته زينب على أبي العاص وكان إسلامها
قبل إسلامه بست سنين على النكاح الأول ؛ ولم يحدث شهادة ولا صداقا »
رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال فيه « لم يحدث نكاحا » وقال : ليس
بإسناده بأس .

وقد روى بإسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن
النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبي العاص بمهر جديد ونكاح
جديد » قال الترمذي : في إسناده مقال ، وقال أحمد : هذا حديث ضعيف
والحديث الصحيح أنه أقرهما على النكاح الأول . وقال الدارقطني : هذا
حديث لا يثبت ، والصواب حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم
ردها بالنكاح الأول » وقال الخطابي : حديث ابن عباس أصح من حديث
عمرو بن شعيب .

وقال ابن كثير في الإرشاد : هو حديث جيد قوى ، وهو من رواية ابن
إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أنه . إلا أن حديث
داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ضعف أمرها على بن المديني ،
وابن إسحاق فيه مقال معروف وحديث عمرو بن شعيب أخرجه ابن ماجه
أيضاً ، وفي إسناده الحجاج بن أرطاه وهو معروف بالتدليس ، ولم يسمعه
من عمرو بن شعيب كما قال أبو عبيد ، وإنما حملة عن العزمي وهو ضعيف ؛
وقد ضعف هذا الحديث جماعة من أهل العلم .

وأخرج مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه بلغه أن ابنة الوليد بن المغيرة
كانت تحت صفوان بن أمية ، فأسلمت يوم الفتح وهرب صفوان من

الاسلام ، فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أماناً ؛ وشهد حينئذ
والطائف وهو كافر وامرأته مسلمة فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم
بينهما حتى أسلم صفوان واستقرت عنده بذلك النكاح . قال ابن شهاب :
وكان بين اسلام صفوان وبين اسلام زوجته نحواً من شهر .

وفى الموطأ عن ابن شهاب « أن أم حكيم ابنة الحرث بن هشام أسلمت
يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم
اليمن فارتحلت أم حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام
فأسلم ؛ وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه فثبنا على نكاحهما
ذلك .

قال ابن شهاب : ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت الى الله والى رسوله وزوجها
كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها الا أن يقدم
زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها ؛ وأنه لم يبلغنا أن امرأة فرق بينها وبين
زوجها اذا قدم وهي في عدتها » وروى البيهقي عن الشافعي عن جماعة أهل
العلم من قریش وأهل المغازي وغيرهم عن عدد مثلهم « أن أبا سفيان أسلم
بمر الظهران وامرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة ، ومكة يومئذ دار حرب ؛
وكذلك حكيم بن حزام ، ثم أسلم المرأتان بعد ذلك وأقر النبي صلى الله
عليه وسلم النكاح » .

وقد استشكل بعض علماء الحديث والفقهاء ما جاء في روايات ابن عباس
من قوله « بعد سنتين » وفي الرواية الثانية « بست سنين » ووقع في رواية
« بعد ثلاث سنين » وأشار ابن حجر في الفتح الى الجمع فقال : المراد
بالست ما بين هجرة زينب واسلامه ، وبالسنتين أو الثلاث ما بين نزول قوله
تعالى : « لا هن حل لهم » وقدمه مسلماً ؛ فإن بينهما سنتين وأشهرًا .
قال الترمذي في حديث ابن عباس : انه لا يعرف وجهه . قال الحافظ :
وأشار بذلك الى أن ردها اليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكل
لاستبعاد أن تبقى في العدة هذه المدة ، قال : ولم يذهب أحد الى حواز
تقرير المسلمة تحت المشرك اذا تأخر اسلامه عن اسلامها حتى انقضت عدتها ،

وممن نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر ، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال بجوازه ورده بالإجماع المذكور ؛ وتعقب بثبوت الخلاف فيه قديماً ، فقد أخرجه ابن أبي شيبة عن علي وإبراهيم النخعي بطرق قوية ، وأفتى به حماد شيخ أبي حنيفة ، وأجاب الخطابي عن الاشكال بأن بقاء العدة تلك المدة ممكن ، وإن لم تجربه عادة في الغالب ؛ ولا سيما إن كانت المدة إنما هي سنتان وأشهر ، فإن الحيض قد يبطئ عن ذات الإقراء لعارض ، وبمثل هذا أجاب البيهقي . قال الحافظ : وهو أولى ما يعتمد في ذلك .

وقال السهيلي في شرح السيرة : إن حديث عمرو بن شعيب هو الذي عليه العمل ، وإن كان حديث ابن عباس أصح اسناداً لكن لم يقل به أحد من الفقهاء ، لأن الإسلام قد كان فرق بينهما ، قال الله تعالى : « لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن » ومن جمع بين الحدين قال : معنى حديث ابن عباس ردها عليه على النكاح الأول في الصداق والحباء ولم يحدث زيادة على ذلك من شرط ولا غيره اهـ .

وقد أشار إلى مثل هذا الجمع ابن عبد البر ، وقيل : إن زينب لما أسلمت وبقي زوجها على الكفر لم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما إذ لم يكن قد نزل تحريم نكاح المسلمة على الكافر ، فلما نزل قوله تعالى : « لا هن حل لهم » الآية أمر النبي صلى الله عليه وسلم ابنته أن تعتد فوصل أبو العاصي ^(١) مسلماً قبل انقضاء العدة ، فقررها النبي صلى الله عليه وسلم بالنكاح الأول فيندفع الاشكال ؛ وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول ، وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ، والأخذ بالصريح أولى من الأخذ بالمحتمل ، ويؤيده مخالفة ابن عباس لما رواه كما حكى ذلك عنه البخاري . قال الحافظ ابن حجر : وأحسن المسالك في تقرير الحدين ترجيح حديث ابن عباس كما رجحه الأئمة ، وحمله على تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاصي ^(١) ، ولا مانع من ذلك ، وأغرب

(١) كذا رجع النووي أو صوب ثبوت الباء في العاصي لكونه اسم فاعل ناقص محلى بال وقد التزم بهذه الصورة في تهذيب الاسماء واللغات والاذكار والمجموع في عمرو بن العاص (ط) .

ابن حزم فقال : ان قوله : ردها اليه بعد كذا ، مراده جمع بينهما ، والا فاسلام أبى العاصى كان قبل الحديبية ، وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة على المشرك هكذا زعم . قال الحافظ ابن حجر : وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المغازى أن اسلامه كان بعد نزول آية التحريم .

وقال ابن القيم فى الهدى ما حاصله : ان اعتبار العدة لم يعرف فى شئ من الأحاديث ولا كان النبى صلى الله عليه وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا ولو كان الاسلام بمجرد فرقة ، لكانت طليقة بآنة ولا رجعة فيها ، فلا يكون الزوج أحق بها اذا أسلم ، وقد دل حكمه صلى الله عليه وسلم أن النكاح موقوف فان أسلم الزوج قبل انقضاء العدة فهى زوجته ، وان انقضت عدتها فلها أن تنكح من شئت ، وان أحببت انتظرت ، واذا أسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح ، قال : ولا نعلم أحدا جدد بعد الاسلام نكاحه ألبتة ، بل كان الواقع أحد الأمرين اما اقتراقهما ونكاحها غيره واما بقاءهما على النكاح الأول اذا أسلم الزوج ، وأما تعجير الفرقة أو مراعاة العدة فلم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم فى عهده ، وهذا كلام فى غاية الحسن والمثانة . قال : وهذا اختيار الخلال وأبى بكر صاحبه وابن المنذر وابن حزم ، وهو مذهب الحسن وطاوس وعكرمة وقتادة والحكم .

قال ابن حزم : وهو قول عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وابن عباس ثم بعد آخرين ، وقد ذهب الى أن المرأة اذا أسلمت قبل زوجها لم تخطب حتى تحيض وتطهر - ابن عباس وعطاء وطاوس والثورى وفقهاء الكوفة ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر واليه جنح البخارى ، وشرط أهل الكوفة ومن وافقهم أن يعرض على زوجها الاسلام فى تلك المدة فيمتنع ان كانا معا فى دار الاسلام وقد روى عن أحمد أن الفرقة تقع بمجرد الاسلام من غير توقف على مضي العدة كسائر أسباب الفرقة من رضاع أو خلع أو طلاق .

قال فى البحر الزاخر : اذا أسلم أحدهما دون الآخر انفسخ النكاح

اجماعاً ثم قال بعد ذلك : ومذهب الشافعي ومالك وأبي يوسف على أن
الفرقة بإسلام أحدهما فسخ لا طلاق إذ العلة اختلاف الدين كالردة . وقال
أبو العباس وأبو حنيفة ومحمد : بل طلاق حيث أسلمت وأبي الزوج ، إذا
امتناعه كالطلاق قلنا : بل كالردة اهـ .

وجملة ما أوردنا في هذا البحث أن أهل الشرك أنكحتهم صحيحة وطلاقهم
واقع وينبني على هذا أنه إذا نكح مشرك مشركة وطلقها ثلاثاً لم تحل له إلا
بعد زوج ، ولو نكح مسلم ذمية ثم طلقها ثلاثاً ثم نكحها ذمى ودخل بها
وطلقها الذمى حلت للمسلم الذي طلقها بعد انقضاء عدها ؛ فيتعلق
بأنكحتهم سائر الأحكام التي تتعلق بأنكحة المسلمين ، وبه قال الزهري
والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه . وقال مالك : أنكحة أهل الشرك باطلة
فلا يتعلق بها حكم من أحكام النكاح الصحيح ، وحكاه أصحابنا الخراسانيون
قولاً آخر للشافعي .

ودليلاً قوله تعالى : « وقالت امرأة فرعون » وقوله تعالى « تبت يدا
أبي لهب وباتت يداي » وقوله « وامراته حمالة الحطب » فأضاف امرأتيهما
اليهما وحقيقة الإضافة تقتضي الملك ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال « ولدت من نكاح لا من سفاح » وكان مولوداً في الشرك .

إثبات هذا فإن أسلم الزوجان المشركان معاً - فإن كانا عند
إسلامهما يجوز ابتداء النكاح بينهما أقرا على نكاحهما الأول ؛ وإن كانا
عقداً بغير ولي ولا شهود لأنه أسلم خلق كثير وأقرهم النبي صلى الله عليه
وسلم على أنكحتهم ؛ ولم يسأل عن شروطها وإن كان لا يجوز لهما ابتداء
النكاح بينهما ، فإن كانت محرمة عليه بنسب أو رضاع أو صهارة أو معتدة
عنه لأنه لا يجوز لهما ابتداء النكاح فلا يجوز إقرارهما عليه .

قال أصحابنا : فإن أسلم الزوج والزوجة كتابية أقرا على النكاح لأنه
يجوز للمسلم ابتداء النكاح على الكتابية فأقرا عليه ، وإن أسلم أحدهما
الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلم الزوج ولم تسلم الزوجة ، فإن

كان قبل الدخول انفسخ النكاح ؛ وان كان بعد الدخول وقف النكاح .
وان أسلم الكافر منهما قبل انقضاء عدة الزوجة أقرا على النكاح وان لم
يسلم الكافر منهما حتى انقضت عدة الزوجة بانته من وقت اسلام المسلم
منهما ، ولا فرق بين أن يكون ذلك في دار الاسلام أو في دار الحرب ، وبه
قال أحمد . وقال مالك : ان كانت هي المسلمة فكما قلنا ، وان كان هو
المسلم عرض عليها الاسلام في الحال ؛ فان أسلمت والا انفسخ نكاحها ،
وقال أبو بكر رضي الله عنه : ان أسلم الزوج قبل الزوجة وقعت الفرقة بكل
حال .

وقال أبو حنيفة : ان كان في دار الحرب وكان ذلك بعد الدخول
فالنكاح موقوف على انقضاء العدة كقولنا ، وان كان في دار الاسلام فسواء
كان قبل الدخول أو بعده فان النكاح لا ينفسخ بل يمرض على المتأخر منهما
الاسلام ، فان أسلم فهما على الزوجية ، وان لم يسلم فرق بينهما بتطليقه ؛
وان لم يعرض الاسلام على المتأخر منهما وأقاما على الزوجية مدة طويلة فهما
على النكاح .

دليلنا ما روينا من الأخبار التي تفيد بمنطوقها « أن الناس كانوا
يسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل قبل المرأة والمرأة
قبل الرجل ، فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته ؛ وان أسلم
بعد انقضاء العدة فلا نكاح بينهما » والعدة لا تكون الا بعد الدخول ، ولم
يفرق بين ان أسلم الرجل أولا أو المرأة ، وبين أن يكون في دار الاسلام أو
في دار الحرب ؛ فان أسلم الزوجان في حالة واحدة قبل الدخول لم ينفسخ
نكاحهما لأنه لم يسبق أحدهما الآخر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أسلم الحر وتحتة أكثر من أربع نسوة واسلمن معه ،
لزمه ان يختار اربعا منهن ، لما روى ابن عمر رضي الله عنه « ان غيلان أسلم
وتحتة عشر نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار منهن اربعا »

ولأن ما زاد على أربع لا يجوز اقرار المسلم عليه ، فإن امتنع أجبر عليه بالحبس والتعزير ، لأنه حتى توجه عليه لا تدخل النيابة فاجبر عليه ، فإن أغنى عليه في الحبس خلى إلى أن يفيق لأنه خرج عن أن يكون من أهل الاختيار ، فخلى كما يخلى من عليه دين إذا أسر به ، فإن أفاق أعيد إلى الحبس والتعزير إلى أن يختار ، ويؤخذ بنفقة جميعهن إلى أن يختار لأنهن محبوسات عليه بحكم النكاح ، والاختيار أن يقول : اخترت نكاح هؤلاء الأربع ، فينفسخ نكاح البواقي ، أو يقول : اخترت فراق هؤلاء ، فيثبت نكاح البواقي ، وإن طلق واحدة منهن كان ذلك اختياراً لنكاحها ، لأن الطلاق لا يكون إلا في زوجة ، وإن ظاهر منها أو آلى لم يكن ذلك اختياراً لأنه قد يخاطب به غير الزوج ، وإن وطئ واحدة ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه اختيار لأن الوطء لا يجوز إلا في ملك فدل على الاختيار كوطء البائع الجارية المبينة بشرط الخيار . (والثاني) وهو الصحيح - أنه ليس باختيار لأنه اختيار للنكاح فلم يجز بالوطء كالرجعة ، وإن قال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت نكاحها لم يصح لأن الاختيار كالنكاح فلم يجز تعليقه على الصفة ولا في غير معين وإن قال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها لم يصح ، لأن الفسخ لا يجوز تعليقه على الصفة ، ولأن الفسخ إنما يستحق فيما ازد على أربع ، وقد يجوز أن لا يسلم أكثر من أربع فلا يستحق فيها الفسخ ، وإن قال : كلما أسلمت واحدة فهي طالق ففيه وجهان :

(أحدهما) يصح ، وهو ظاهر النص ، لأنه قال : وإن قال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها لم يكف شيئاً إلا أن يريد به الطلاق . فدل على أنه إذا أراد الطلاق صح ، ووجهه أن الطلاق يصح تعليقه على الصفات .

(والثاني) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : أنه لا يصح ، لأن الطلاق هنا يتضمن اختيار الزوجية ، والاختيار لا يجوز تعليقه على الصفة ، وحمل قول الشافعي رحمه الله على من أسلم وله أربع نسوة في الشرك ، وأراد بهذا القول الطلاق فإنه يصح ، لأنه طلاق لا يتضمن اختياراً فجاز تعليقه على الصفة ، وإن أسلم ثم ارتد لم يصح اختياره ، لأن الاختيار كالنكاح فلم يصح

مع الردة ، وأن أسلم وأحرم ، فالنصوص انه يصح اختياره ، فمن اصحابنا من جعلها على قولين .

(أحدهما) لا يصح كما لا يصح نكاحه . (والثاني) يصح كما تصح رجعتة ، ومنهم من قال : ان أسلم ثم أحرم ثم أسلم لم يجز أن يختار قولاً واحداً ، لانه لا يجوز أن يتبدى النكاح وهو محرم ، فلا يجوز أن يختاره ، وحمل النص عليه ، وإذا أسلم ثم أسلم ثم أحرم فإن له الخيار ، لأن الإحرام طراً بعد ثبوت الخيار) .

الشرح حديث ابن عمر أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر « وزاد أحمد في رواية » قلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه ، فبلغ ذلك عمر فقال : انى لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك فقدفه في نفسك ، ولعلك لا تمكث الا قليلا ، وإيم الله لتراجعن نساءك ولترجعن مالك أو لأورثتك منك ، ولأمرن بقبرك أن يرجم كما رجم قبر أبى رغال » ورغال ككتاب ففى سنن أبى داود ودلائل النبوة عن ابن عمر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجنا معه الى الطائف فمرونا بقبر فقال : هذا قبر أبى رغال وهو أبو ثقيف وكان من ثمود ، وكان بهذا الحرم يدفع عنه ، فلما خرج منه أصابته النقرة التى أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه » الحديث .

وأخرج مالك فى موطنه والنسائى والدارقطنى فى سننهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن أمية الثقفى وقد أسلم وتحتة عشرة نسوة « اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن » وفى كتاب أبى داود عن الحارث ابن قيس قال : « أسلمت وعندى ثمان نسوة فذكرت ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال : اختر منهن أربعاً » وقال مقاتل : « ان قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة جرائر فلما نزلت هذه الآية أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعاً ويمسك أربعاً » كذا قال : « قيس بن الحارث » والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدى كما ذكر أبو داود . وكذا روى محمد بن الحسن فى كتاب السير الكبير أن ذلك كان حارث بن قيس وهو المعروف عند الفقهاء .

أما قول الجوهري بأنه كان دليلاً للحبشة حين توجهوا إلى مكة فمات في الطريق غير معتد به ، كذا قول ابن سيده في المخصص أنه كان عبداً لشعيب وكان عشيراً جائراً ، وقد سبق لنا الكلام على إسناد الحديث وما في وهم معمر وتفرده والعلل التي في الخبر •

أما الأحكام فإذا أسلم الرجل وتحتة أكثر من أربع زوجات فأسلمن معه في العدة أو كن كتابيات لزمه أن يختار أربعاً منهن ، ويفارق ما زاد سواء تزوجن بعقد واحد أو بعقود ، وسواء اختار من نكاحها أولاً أو آخراً ، وبه قال مالك وأحمد ومحمد بن الحسن . وقال الزهري وأبو حنيفة وأبو يوسف : لا يصح التخيير بحال ، بل إن كان تزوجن بعقد واحد بطل نكاح الجميع ، ولا يحل له واحدة منهن إلا بعقد مستأنف . فإن تزوجن بعقود لزمه نكاح الأربع الأوائل ، وبطل نكاح من بعدهن . دليلنا ما روى عن غيلان بن سلمة في قصة إسلامه التي أتينا عليها قبل .

فرع إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة وأسلمن فقد ذكرنا أنه يجب عليه أن يختار الأربع منهن لقوله صلى الله عليه وسلم لقيلان : « اختر أربعاً » وهذا أمر ، والأمر يدل على الوجوب ، فإن لم يختار أجبره الحاكم على الاختيار ، لأنه لا يعوز له أن يسبك أكثر من أربع ويحبسه ليختار ، فإن لم يفعل أخرجه وضربه جلدات دون أقل الجلد ، فإن لم يختار أعاده إلى الحبس ، فإن لم يفعل أخرجه وضربه ثانياً وعلى هذا يتكرر علي الحبس والضرب إلى أن يختار ، لأن هذا حق يتعين عليه ، فهو كما لو كان عليه دين وله مال ناض أخفاه فانه يحبس ويعزر إلى أن يظهره ليقضى به الدين ، ويجب عليه أن يتفق على جميعهن إلى أن يختار لأنهن محبوسات عليه ، فإن جن في حال الحبس أطلق سراحه لأنه خرج عن أن يكون من أهل الاختيار ، فإذا أفاق أعيد إلى الحبس والتعزير ، ولا ينوب الحاكم عنه في الاختيار ، لأنه اختيار شهوة فلم ينب عنه الحاكم •

فإن قال لأربع منهن : اخترتكن أو اخترت نكاحكن أو اخترت حبسكن أو أمسكتكن أو أمسكت نكاحكن ، أو أثبت نكاحكن و أثبت عقدكن لزم نكاحهن وانفسخ نكاح ما زاد عليهن •

وان قال لواحدة أو لما زاد على أربع : فسخت نكاحك انفسخ نكاحك
ولزم نكاح الأربع الباقيات . وان طلق واحدة أو أربعاً وقع عليها وكان
ذلك اختياراً لها للزوجة ، لأن ذلك يتضمن الاختيار لأن الطلاق لا يقع
الا في زوجة وان قال لواحدة فارقتك أو اخترت فراقك فذكر الشيخان
أبو حامد وأبو اسحاق أن ذلك يكون اختياراً لنفسك نكاحها . وقال
القاضي أبو الطيب : يكون ذلك اختياراً لها للزوجة فيقع عليها الفرقة
ويستد بها من الأربع الزوجات ؛ لأن الفراق صريح في الطلاق ، فلما كان
الطلاق في واحدة منهن اختياراً لزوجيتها فكذلك لفظ الطلاق صريح في
الطلاق . قال ابن الصباغ : وهذا وان كان مبني على هذا الأصل الا أنه
مخالف للسنة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعيلان « اختر منهن
أربعاً وفارق سائرهن » وكذلك حديث نوفل بن معاوية حيث قال له النبي
صلى الله عليه وسلم : « أمسك أربعاً وفارق الأخرى » رواه الشافعي وفي
استاده مجهول - لأن الشافعي يقول : حدثنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد
عن عبد المجيد بن سهل عن عوف بن الحارث عن نوفل بن معاوية .

وهل يكون لفظ الفراق صحيحاً ؟ كما قلنا : انه صريح في الطلاق ،
فيكون صريحاً في الطلاق وفي النكاح ، لأنه حقيقة فيهما ويتخصص بالموضع
الذي يقع فيه فان كان ظاهر من واحدة منهن أو آلى منها لم يكن ذلك
اختياراً لها ؛ لأنه قد يخاطب به غير الزوجة . وان وطئ واحدة ففيه
وجهان :

(أحدهما) يكون ذلك اختياراً للنكاح ، لأن الظاهر أنه لا يطاق الا من
يختارها للنكاح كما قلنا في البائع اذا وطئ الجارية المبيعة في حال الخيار
فانه فسخ للبيع .

(والثاني) لا يكون ذلك اختياراً لها ، لأن ما يتعلق به اصطلاح النكاح
لا يكون بالوطء كالرجمية ، فاذا قلنا انه اختيار للموطوءة للنكاح فوطئ
أربعاً منهن لزم نكاحهن وانفسخ نكاح البواقي . واذا قلنا لا يكون اختياراً

للنكاح قلنا له اختر أربعا ، فإن اختار الموطوءة فلا شيء عليه ، وإن اختار أربعا غير الموطوءة لزمه للموطوءة مهر مثلها •

فرع وإن قال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت نكاحها لم يصح ، لأن الاختيار كابتداء العقد ، فلا يجوز تعليقه على صفة • قال الشافعي رضي الله عنه : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها ، لم يكن شيئا إلا أنه يريده طلاقا وجملة ذلك أن الرجل إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع زوجات فقال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها ، فإن أراد به الفسخ لم يصح لأن الفسخ لا يصح تعليقه بالصفات ، فهو كما لو أسلمن وقال لكل واحدة « إذا طلعت الشمس فمقد فسخت نكاحك » •

وإن نوى به الطلاق ، أو قال : كلما أسلمت واحدة منكن فهي طالق ، فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال بظاهر كلام الشافعي ، وقال : يصح ذلك لأن الطلاق يصح تعليقه على الصفات ، فإذا أسلم أربع منهن وقع عليهن الطلاق ، وكان ذلك اختيارا للزوجتين ، ومنهم من قال : لا يصح ولا يتعلق بهذا حكم •

قال الشيخ أبو حامد : وهو المذهب ، لأن هذا يتضمن اختيارا للزوجة • والاختيار لا يصح تعليقه بالصفة ، ومن قال بهذا تأول كلام الشافعي ثلاثة تأويلات •

(أحدها) أنه إذا أسلم الرجل وليس عنده إلا أربع زوجات حرائر وتأخر إسلامهن فقال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها ، فإن أراد به الفسخ لم يصح لأن الفسخ لا يصح إلا فيمن تفضل عن الأربع ، وإن أراد به الطلاق صح لأنه يلزمه نكاح جميعهن والطلاق يصح تعليقه بالصفات •

(والتأويل الثاني) أنه أراد إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع زوجات ، فكلما أسلمت واحدة منهن قال لها : فسخت نكاحك ونوى به الطلاق فيصح

ذلك ويكون طلاقاً واختياراً لها ، فيكون الشرط من كلام الشافعي لا من كلام الزوج •

(والتأويل الثالث) : أنه أراد إذا أسلم رجل وعنده ثمان زوجات فأسلم أربع منهن فاختار نكاحهن لزمه نكاحهن ، ثم قال بعد ذلك للباقيات : كلنا أسلمت واحدة منكن فقله اخترت فسخ نكاح واحدة من زوجاتي اللاتي اخترت نكاحهن فإن أراد به الفسخ لم يصح ، وإن أراد به الطلاق صح ، فكلما أسلمت واحدة من الباقيات طلقت واحدة من الزوجات • قال الصباغ : والطريقة الأولى أظهر والتأويل يبعد ، لأن الطلاق يصح تعليقه بالصفات والاختيار تابع •

فرع وإن أسلم وأسلمن ثم ارتد لم يصح اختياره ، وكذلك إذا رجعن إلى الردة لم يصح اختيارهن ولا واحدة منهن • لأن الردة تنافي ابتداء النكاح فكذلك الاختيار ، وإن أسلم وأحرم فالمنصوص أنه يصح اختياره كما تصح رجعته ، ومنهم من قال : إن أسلم وأحرم فالمنصوص في الأم أنه يصح اختياره ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان : (أحدهما) لا يصح اختياره كما لا يصح نكاحه • (والثاني) يصح اختياره كما تصح رجعته ، ومنهم من قال : إن أسلم وأحرم ثم أسلمن لم يصح اختياره كما لا يصح نكاحه وإن أسلم وأسلمن ثم أحرم صح اختياره ، لأن الأحرام طراً بعد ثبوت الاختيار •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل إن مات قبل أن يختار لم يقم وارثه مقامه ؛ لأن الاختيار يتعلق بالشهوة فلا يقوم فيه غيره مقامه ، وتجب على جميعهن العدة ، لأن كل واحدة منهن يجوز أن تكون من الزوجات ، فمن كانت حاملاً اعتدت بوضع الحمل ومن كانت من ذوات الشهر اعتدت بأربعة أشهر وعشر ، ومن كانت من ذوات الأقراء اعتدت بالأقصى من الأجلين من ثلاثة أقراء ، أو أربعة أشهر وعشر ، ليستقط القرص ييقن ويوقف ميراث أربع نسوة إلى أن يصطلحن ، لانا نعلم

أن فيهن أربع زوجات ، وإن كان عددهن ثمانية فجاء أربع يطلبن الميراث لم يدفع اليهن شيء لجواز أن تكون الزوجات غيرهن ، وإن جاء خمس دفع اليهن ربع الموقوف لأن فيهن زوجة يتيقن ، ولا يدفع اليهن إلا بشرط أنه لم يسبق لهن حق ليتمكن صرف الباقي إلى باقى الورثة ، وإن جاء ست دفع اليهن نصف الموقوف لأن فيهن زوجين يتيقن ؛ وعلى هذا القياس . وإن كان فيهن أربع كتابيات ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبى القاسم الداركي أنه لا يوقف شيء ، لأنه لا يوقف إلا ما يتحقق استحقاقه ويجهل مستحقه ، وهنا لا يتحقق الاستحقاق لجواز أن تكون الزوجات الكتابيات فلا يرثن .

(والثاني) يوقف لأنه لا يجوز أن يدفع إلى باقى الورثة إلا ما يتحقق أنهم يستحقونه ، ويجوز أن يكون المسلمات زوجاته فلا يكون الجميع لباقى الورثة) .

الشرح الأحكام : إذا أسلم رجل حر وعنده أكثر من أربع زوجات حرائر أو أسلمن معه ، فمات قبل أن يختار أربعاً ، فإن الوارث لا يقوم مقامه في الاختيار لأنه اختيار شهوة ، والوارث لا ينوب منابه في الشهوة فلزمهن العدة فإن كن حوامل لم تنقض عدتهن إلا بوضع الحمل ، لأن من كانت منهن زوجة فهي متوفى عنها زوجها وعدة المتوفى عنها زوجها تنقضي بوضع الحمل ، وإن كن حوامل — فإن كن من ذوات الشهور — لم تنقض عدتهن إلا بأربعة أشهر وعشر لأن من كانت منهن زوجة فهي موطوءة بشبهة فعدتها ثلاثة أشهر ، ولا تنقض الزوجات من غيرهن فلزمهن أربعة أشهر وعشر ليسقط الفرض يتيقن ، وإن كن من ذوات الأقراء لزم كل واحدة منهن أن تعتد بأقصى الأجلين من أربعة أشهر وعشر أو ثلاثة أقراء ، لأن عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر وعدة الموطوءة بشبهة ثلاثة أقراء .

فإن كانت قبل مضي أربعة أشهر وعشر لزمها استكمال العدة أربعة أشهر وعشر ليسقط الفرض يتيقن كما قلنا فيمن نسي صلاة من خمس صلوات لا يعرفها بعينها . وإن كان بعضهن حوامل وبعضهن من ذوات الشهور ،

وبعضهن من ذوات الأقراء لزم كل واحدة حكم نفسها فيما ذكرنا من ذلك ويوقف لهن من ماله ميراث أربع زوجات وهو الربع مع عدم الولد والتمن من الولد ؛ لأن فيهن أربع زوجات يتيقن ، وإن لم يعرفهن بأعيانهن ، فإن اصطالحن فيه ، فإن كن ثمان نسوة فأخذت كل واحدة منهن ثمن الموقوف أو تفاضلن فيه برضاهن صح عن الشافعي رضي الله عنه ، فإن كان فيهن مولاة عليها أما لأنها صغيرة أو مجنونة لم يصح لوليها أن يصالح عنها بأقل من ثمن الموقوف لأنها تستحق هذا القدر في الظاهر ، فلا يجوز أن يصالح عنها على أقل منه •

قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : فإن جاءت منهن واحدة إلى الحاكم تطلب حقها من الميراث لم يدفع اليها شيء لأنه يمكن أن تكون زوجة وكذلك إن جاء اثنتان أو ثلاث أو أربع فإن جاء خمس دفع اليهن ربع الموقوف لأنها تتيقن أن فيهن زوجة • قال أكثر أصحابنا : إلا أنه لا يدفع ذلك اليهن إلا بشرط أنه لم يبق لهن حق في الباقي من الموقوف ليتمكن صرفه إلى الثلاث الباقيات إن طلبته لأنه إذا لم يشرط عليهن ذلك كان حقهن متعلقاً به فيؤدي إلى أن يأخذن نصيب زوجة يتيقن ، وحقهن بالباقي ، وكذلك إن جاء ست دفع اليهن نصف الموقوف بهذا الشرط ، ودفع الباقي إلى الأخيرتين إن طلبته ، وإن جاء سبع منهن دفع اليهن ثلاثة أرباع الموقوف بهذا الشرط ، ودفع الباقي منه إلى الثامنة إن طلبت ذلك •

قال ابن الصباغ : وهذا فيه نظر ، وذلك أن من يعطى من الميراث اليقين لا يسقط بذلك حقه مما يجوز أن يستحقه كما لو خلف زوجة وحملًا فإنا نعطي الزوجة اليقين ، ونوقف الباقي ، ولا يسقط حقها منه ، وإن أسلم وتحت أربع زوجات كتاييات وأربع وثنيات فأسلم الوثنيات معه ثم مات قبل أن يختار ، ففيه وجهان : (أحدهما) لا يوقف شيء من تركته بل يدفع الجميع إلى باقي ورثته لأنه لا يوقف إلا ما يتيقن استحقاقه على باقي الورثة ، ويجهل من يستحقه ، وههنا يجوز أن يكون الزوجات هن الكتاييات • (والثاني) يجوز أن يكون المسلمات هن الزوجات •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أسلم وتحتة اختان ، أو امرأة وعمتها ، أو امرأة وخالتها ، وأسلمتا معه لزمه أن يختار أحدهما ؛ لما روى « أن ابن الديلمي أسلم وتحتة اختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : اختر إيتهما شئت وفارق الأخرى » وان أسلم وتحتة أم وبنت أسلمتا معه لم يخل أما أن لا يكون قد دخل بواحدة منهما أو دخل بهما أو دخل بالأم دون البنت أو بالبنت دون الأم ، فإن لم يكن دخل بواحدة منهما ففيه قولان :

(أحدهما) يمسك البنت وتحرم الأم ، وهو اختيار المزي ، لأن النكاح في الشوك كالنكاح الصحيح ، بدليل أنه يقر عليه والام تحرم بالعقد على البنت ، وقد وجد العقد والبنت لا تحرم إلا بالدخول بالام ، ولم يوجد الدخول .

(القول الثاني) وهو الصحيح أنه يختار من شاء منهما ، لأن عقد الشوك إنما ثبت له الصحة إذا انضم إليه الاختيار ، فإذا لم ينضم إليه الاختيار فهو كالمعدوم ، ولهذا لو أسلم عنده اختان واختار أحدهما جعل كأنه عقد عليها ولم يعقد على الأخرى ، فإذا اختار الأم صار كأنه عقد عليها ولم يعقد على البنت ، وإذا اختار البنت صار كأنه عقد عليها ولم يعقد على الأم ، فعلى هذا إذا اختار البنت حرمت الأم على التأييد ، لأنها أم أمراته ، وان اختار الأم حرمت البنت تحريم جمع لأنها بنت امرأة لم يدخل بها وان دخل بها حرمت البنت بدخوله بالام وأما الأم فإن قلنا : أنها تحرم بالعقد على البنت حرمت لعلتين : بالعقد على البنت وبالدخول بها .

وان قلنا : أنها لا تحرم بالعقد حرمت بعلّة وهي الدخول ، وان دخل بالام دون البنت ، فإن قلنا : أن الأم تحرم بالعقد على البنت ، حرمت الأم بالعقد على البنت وحرمت البنت بالدخول بالام ، وان قلنا : أن الأم لا تحرم بالعقد على البنت حرمت البنت بالدخول بالام وثبت نكاح الأم ، وان دخل بالبنت دون الأم ثبت نكاح البنت وانفسخ نكاح الأم وحرمت في أحد القولين بالعقد وبالدخول ، وفي القول الآخر بالدخول .

الشرح حديث ابن الديلمي لعله فيروز في رواية ابنه الضحاك عند الشافعي وأحمد والترمذي وحسنه والدارقطني وابن حبان وصححه ،

عن الضحاك عن أبيه قال « أسلمت وعندى امرأتان أختان فأمرنى النبي صلى الله عليه وسلم أن أطلق أحدهما » وفى لفظ الترمذى « اختر أيتها شئت » .

فإذا أسلم وعنده أختان اختار أحدهما وفارق الأخرى وكذلك إذا أسلم وعنده امرأة وعمتها أو امرأة وخالتها وأسلمتا اختار أحدهما لأنه لا يجوز الجمع بينهما كالأختين . وجملة ذلك أنه لو تزوج أختين ودخل بهما ثم أسلم وأسلمتا معه فاختار أحدهما لم يطأها حتى تنقضى عدة أختها لتلا يكون واطناً لأحدى الأختين فى عدة الأخرى . وكذلك إذا أسلم وتحت أكثر من أربع قد دخل بهن فأسلمن معه وكن ثمانياً وقد فصلنا ذلك فى موطنه .

والمقصود هنا أنه إذا أسلم وتحت أختان منهما واحدة وهذا قول الحسن والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وقال أبو حنيفة فى هذه كقوله فى نسوة يعقد .

دلينا ما روى الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : قلت يا رسول الله انى أسلمت وتحت أختان قال : طلق أيتها شئت » رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما ، ولأن أفكحة الكفار صحيحة وإنما حرم الجمع فى الاسلام وقد أزاله فصيح كما لو طلق أحدهما قبل اسلامه ثم أسلم والأخرى فى جباله ، وهكذا الحكم فى المرأة وعمتها أو خالتها لأن المعنى فى الجميع واحد .

فرع وان كانتا أما وبتناً وأسلمتا معاً قبل الدخول فالكلام فى هذه المسألة فى قسمين :

(الأول) إذا كان اسلامهم جميعاً قبل الدخول ففيه قولان (أحدهما) وهو اختيار المزنى يفسد نكاح الأم ويشت نكاح البنت (والقول الثانى) وهو الأظهر يختار أيتها شاء ، لأن عقد الشرك إنما يشت له حكم الصحة إذا انضم اليه الاختيار فإذا اختار الأم فكأنه لم يعقد على البنت ، وإذا اختار البنت فكأنه لم يعقد على الأم وقال أحمد وأصحابه : إذا كانتا أما

وبنتاً فأسلم وأسلمتا معاً قبل الدخول ففسد نكاح الأم ، وإن كان دخل بالأم ففسد نكاحها لقوله تعالى (وأمهات نسائكم) وهذه أم زوجته فتدخل في عموم الآية ، ولأنها أم زوجته فتحرم عليه كما لو طلق زوجته في حال شركه ، ولأنه تزوج البنت وحدها ثم طلقها حرمت عليه إذا أسلم ، فإذا لم يطلقها وتمسك بنكاحها أولى ، وقولهم إنما يصح العقد بانضمام الاختيار إليه غير صحيح فإن أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة ، قالوا : وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحاً لازماً من غير اختيار ، ولهذا فوض إليه الاختيار ههنا ، ولا يصح أن يختار من ليس نكاحها صحيحاً وإنما اختصت الأم بفساد نكاحها لأنها تحرم بمجرد العقد على ابنتها على التأييد فلم يمكن اختيارها ، والبنت لا تحرم قبل الدخول بأمرها فتعين النكاح فيها بخلاف الأختين .

(والقسم الثاني) إذا دخل بهما حرمتا على التأييد ، الأم لأنها أم زوجته ، والبنت لأنها ربييته من زوجته التي دخل بها . قال ابن المنذر : (أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، وهذا قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك وأهل الحجاز والثوري وأهل العراق وأحمد والشافعي ومن تبعهم) وإن دخل بالأم وحدها فكذلك أن البنت تكون ربييته مدخولاً بأمرها والأم حرمت بمجرد العقد على ابنتها ، وإن دخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكاح أمها كما لو لم يدخل بها ، ولو لم تسلم معه إلا أحدهما كان الحكم كما لو أسلمتا معاً معه ، فإن كانت المسلمة هي الأم فهي محرمة عليه على كل حال ، وإن كانت ولم يكن دخل بأمرها ثبت نكاحها ، وإن كان دخل بأمرها فهي محرمة على التأييد .

ولو أسلم وله جارتان أحدهما أم الأخرى وقد وطئتهما حرمتا عليه على التأييد ، وإن كان قد وطئ أحدهما حرمت الأخرى على التأييد ولم تحرم الموطوءة ، وإن كان لم يطأ واحدة فله وطء أيتهما شاء ، فإذا وطئها حرمت الأخرى على التأييد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أسلم وتحتة أربع أماء فأسلمن معه فان كان ممن يحل له نكاح الأمة اختار واحدة منهن لانه يجوز أن يتبدى نكاحها فجاز له اختيارها كالحرة وأن كان ممن لا يحل له نكاح الأمة لم يجز أن يمسك واحدة منهن .

وقال أبو ثور : يجوز لانه ليس بابتداء النكاح فلا يعتبر فيه عدم الطول وخوف العنت كالرجعة وهذا خطأ ، لانه لا يجوز له ابتداء نكاحها فلا يجوز له اختيارها كالأم والأخت ويخالف الرجعة ، لأن الرجعة سد ثلثة - النكاح ، والاختيار اثبات النكاح في المرأة ، فصار كابتداء العقد ، وان أسلم وتحتة اماء وهو موسر فلم يسلمن حتى أعسر ثم أسلمن فله أن يختار واحدة منهن ، لأن وقت الاختيار عند اجتماع اسلامه واسلامهن - وهو في هذا الحال ممن يجوز له نكاح الأمة ، فكان له اختيارها وان أسلم بفضهن وهو موسر وأسلم بفضهن وهو معسر ، فله أن يختار من اجتمع اسلامه واسلامها وهو معسر ، ولا يختار من اجتمع اسلامه واسلامها وهو موسر اعتباراً بوقت الاختيار .

فصل وان أسلم وعنده أربع اماء فأسلمت منهن واحدة ، وهو ممن يجوز له نكاح الاماء فله أن يختار المسلمة وله أن ينتظر اسلام البواقي ليختار من شاء منهن ، فان اختار فسسخ نكاح المسلمة لم يكن له ذلك ، لأن الفسخ انما يكون فيمن فضل عن يلزمه نكاحها ، وليس ههنا فضل ، فان خالف وفسخ ولم يسلم البواقي لزم نكاح المسلمة ، وبطل الفسخ ، وان أسلمن فله أن يختار واحدة . فان اختار نكاح المسلمة التي اختار فسسخ نكاحها ، ففيه وجهان :

(احدهما) ليس له ذلك لانا منعنا الفسخ فيها لانها لم تكن فاضلة عن يلزم فيها النكاح ، وباسلام غيرها صارت فاضلة عن يلزم نكاحها . فثبت فيها الفسخ .

(والثاني) وهو المذهب ان له أن يختار نكاحها لأن اختيار الفسخ كان قبل وقته ، فكان وجوده كعدمه ، كما لو اختار نكاح مشركة قبل اسلامها .

فصل وان أسلم وعنده حرة وأمة أسلمتا معه ثبت نكاح الحرة وبطل

نكاح الأمة ، لأنه لا يجوز أن يتبدى نكاح الأمة مع وجود حرة ، فلا يجوز أن يختارها ، فإن أسلم وأسلمت الأمة معه وتخلفت الحرة فإن أسلمت قبل انقضاء العدة ثبت نكاحها وبطل نكاح الأمة كما لو أسلمتا معاً ، وإن انقضت العدة ولم تسلم بانث باختلاف الدين ، فإن كان ممن يحل له نكاح الأمة فلا أن يمكنها .

فصل وإن أسلم عبد وتحتة أربع فأسلمن معه لزمه أن يختار اثنتين فإن اعتق بعد إسلامه وإسلامهن لم تجز الزيادة على اثنتين لأنه ثبت له الاختيار وهو عبد وإن أسلم واعتق ثم أسلمن ، أو أسلمن واعتق ثم أسلم لزم نكاح الأربع لأنه جاء وقت الاختيار وهو ممن يجوز له أن ينكح أربع نسوة .

الشرح قوله : سد الثلمة يعنى جبر الخلل يقال : ثلمته أثلمه وإياه ضرب وفى السيف ثلم وفى الأفاء ثلم إذا كسر من شفته .

أما الأحكام فإنه إذا أسلم الحر وتحتة أربع زوجات إماء وأسلمن معه بعد الدخول ، فإن كان عادماً لطول حرة خائفاً للعنت لزمه أن يختار واحدة منهن ، وإن كان واجداً لطول حرة أو آمناً من العنت لم يجز له أن يختار منهن واحدة . وقال أبو ثور : له أن يختار واحدة منهن بكل حال ، لأن الاختيار ليس بإبتداء نكاح وإنما هو كالرجعة وهذا ليس بصحيح لأنه لا يجوز له النكاح للأمة ، فلا يحل له اختيار نكاحها كالمعتدة .

إذا ثبت هذا فإن أسلم وهو موسر فلم يسلمن معه حتى أعسر فله أن يختار واحدة منهن اعتباراً بوقت اجتماع إسلامه وإسلامهن ، وإن أسلم وهو معسر فلم يسلمن حتى أيسر لم يكن له أن يختار واحدة منهن ، وإن اجتمع إسلامه وإسلام بعضهن وهو موسر واجتمع إسلامه وإسلام بعضهن وهو معسر فله أن يختار ممن اجتمع إسلامه وإسلامهن فى حال الإعسار دون يساره ، وإن أسلم وأسلمت واحدة منهن وتخلف ثلاث فى الشرك فله أن يختار المسلمة ، وله أن ينتظر إسلام الثلاث الباقيات ، لأنه قد يكون له غرض فى ذلك ، فإن اختار نكاح المسلمة لزمه نكاحها ، فإن لم يسلم الباقيات حتى انقضت عدتهن انقسخ نكاحهن من وقت إسلامهن وكان

ابتداء عدتهن من ذلك الوقت ، وإن أسلمن قبل انقضاء عدتهن انفسخ
نكاحهن وقت اختيار الأوله وكان ابتداء عدتهن من ذلك الوقت ، فإن ماتت
المسلمة بعد اختيار نكاحها فليس له أن يختار واحدة من الباقيات ، وإن لم
يختَر المسلمة الأوله قطرت ، فإن لم يسلم الباقيات حتى انقضت عدتهن
لزمه نكاح المسلمة وانفسخ نكاح الباقيات من وقت اسلامه وابتداء عدتهن
من ذلك الوقت وهكذا لو أسلم وتحت ثمان نسوة دخل بهن وأسلم منهن
أربع وتخلف أربع فله أن يختار نكاح الأربع المسلمات ، وله أن ينتظر اسلام
الباقيات ؛ فإذا اختار كان الحكم في وقت الفسخ ووقت العدة ما ذكرناه في
التي قبلها ، فإن طلق الأمة المسلمة أولا أو الأربع الحرائر المسلمات قبل
اسلام الباقيات صح طلاقه ، وكان ذلك اختياراً لمن طلق ، وإن أراد أن
يفسخ نكاح المسلمة أولا أو الأربع المسلمات قبل اسلام الباقيات لم يكن
له ذلك ، لأن الفسخ إنما يكون فيمن يلزمه نكاحه ، ويجوز أن لا يسلم
الباقيات ، فيلزمه نكاح من قد أسلم ، فإن خالف وفسخ نكاح من أسلم
قطرت ، فإن لم يسلم الباقيات لم يصح الفسخ ولزمه نكاح من فسخ
نكاحه . وإن أسلم الباقيات قطرت ؛ فإن اختار نكاح واحدة من الثلاث
الاماء أو الأربع الحرائر المسلمات لزمه نكاح من اختار نكاحه وانفسخ
نكاح الباقيات ، وإن اختار نكاح الأمة المسلمة أو الأربع الحرائر أولاً ففيه
وجهان :

(أحدهما) يصح اختياره ، لأن فسخه الأول لم يحكم بصحته .

(والثاني) لا يصح ، لأننا إنما لم نحكم بفسخه لأنها لم تكن
فاضلة عن يلزمه نكاحها ، وباسلام الباقيات صار من فسخ نكاحها فاضلاً
والأول أصح .

فروع إذا نكح الحر ثمانى زوجات في الشرك ، فأسلم وأسلم
منهن أربع وتخلف أربع ، ثم مات الأربع المسلمات أو بعضهن ثم أسلم الأربع
الباقيات قبل انقضاء عدتهن ، فله أن يختار الأربع الموتى للنكاح ؛ لأن
الاختيار ليس هو ابتداء عقد ، وإنما يتعين به من كانت زوجة ولأن الاعتبار
بالاختيار حال ثبوته وقد كن أحياء ذلك الوقت .

فرع اذا تزوج وثنية ثم أسلمت وتخلف الزوج في الشرك فتزوج أختها فان أسلم بعد انقضاء عدة الأولة انسخ نكاح الأولة وثبت نكاح الثانية ان أسلمت معه قبل انقضاء عدتها ، وان أسلم الزوج قبل انقضاء عدة الأولة وأسلمت معه الثانية ، اختار أيتهما شاء .

فرع اذا كان تحت ثمان زوجات فأسلم وأسلمن معه - فقد قلنا : اذا طلق واحدة كان ذلك اختياراً لزوجيتها ، وان ظاهر من واحدة أو آلى منها أو قذفها لم يكن ذلك اختياراً لها ، لأنه قد يخاطب به غير الزوجة ، فيكون ذلك موقوفاً فان لم يختار التي ظاهر منها أو آلى لم يصح ظهاره ولا إيلؤه ، وان اختارها النكاح تبين أن ظهاره أو إيلائه صحيح .

وأما المقدوفة ؛ فان لم يخترها للنكاح ، وجب عليه الحد بقذفها ، ولا يسقط الا بالبينة ، وان اختارها للنكاح تبين أنها كانت زوجة ، وله أن يسقط حد قذفها بالبينة أو باللعان ، وان أسلم وتخلفن في الشرك فطلق واحدة منهن أو ظاهر منها أو آلى أو قذفها .

فان لم يسلمن حتى انقضت عدتهن لم يكن لطلاقه وظهاره وإيلائه حكم ، ويجب عليه التعزير للمقدوفة ، وان أسلمن قبل انقضاء عدتهن ، قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني : فان اختار التي طلق أو ظاهر منها أو آلى وقع عليها الطلاق والظهار والإيلاء . ويلزمه التعزير بقذفها ، وله أن يسقطه بالبينة أو باللعان ، وان لم يخترها فانها أجنبية منه فلا يقع عليها طلاق ولا ظهار ولا إيلاء ويلزمه بقذفها التعزير ، ولا يسقط الا بالبينة .

قال ابن الصباغ في الشامل : وفي هذا عندى نظر ، بل يجب اذا أسلمت المطلقة أن يقع عليها الطلاق ، ويكون ذلك اختياراً لها لأن هذا الطلاق اذا كان يقع عليها مع اختياره وقع عليها باسلامها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان تزوج امرأة معتدة من غيره واسلمها فان كان قبل انقضاء العدة لم يقرأ على النكاح ، لأنه لا يجوز له أن يتنبد تكاحها فلا يجوز

اقراره على نكاحها ، وأن كان بعد انقضاء العدة اقرا عليه ، لانه يجوز ان
 يتبدى نكاحها ، وان أسلما وبينهما نكاح متعة لم يقرأ عليه ، لانه ان كان بعد
 انقضاء المدة لم يبق نكاح ، وان كان قبله لم يعتقدا تاييده ، والنكاح عقد
 مؤبد ، وان أسلما على نكاح شرط فيه الخيار لهما أو لاحدهما متى شاء لم
 يقرأ عليه ، لأنهما لا يعتقدان لزومه والنكاح عقد لازم ، وان أسلما على نكاح
 شرط فيه خيار ثلاثة ايام - فان كان قبل انقضاء المدة - لم يقرأ عليه ،
 لأنهما لا يعتقدان لزومه ، وان كان بعد انقضاء المدة اقرا عليه لأنهما يعتقدان
 لزومه ، وان طلق المشرک امرأته ثلاثا ثم تزوجتا قبل زوج ثم أسلما لم يقرأ
 عليه ، لأنها لا تحل له قبل زوج ، فلم يقرأ عليه كما لو أسلم عنه ذات رحم
 محرم . وأن قهر حربي حربية ثم أسلما - فان اعتقدا ذلك نكاحا اقرا عليه
 لانه نكاح لهم فيمن يجوز ابتداء نكاحها فاقرأ عليه ، كالنكاح بلا ولي ولا
 شهود ، وان لم يعتقدا ذلك نكاحا لم يقرأ عليه لانه ليس بنكاح .

فصل اذا ارتد الزوجان أو احدهما - فان كان قبل الدخول -
 وقعت الفرقة ، وأن كان بعد الدخول وقعت الفرقة على انقضاء العدة ، فان
 اجتمعا على الاسلام قبل انقضاء العدة فهما على النكاح ، وان لم يجتمعا وقعت
 الفرقة ، لانه انتقال من دين الى دين يمنع ابتداء النكاح ، فكان حكمه ما ذكرناه
 كما لو أسلم احد الوثنيين .

فصل وان انتقل الكتابي الى دين لا يقر اهله عليه لم يقر عليه ،
 لانه لو كان على هذا الدين في الأصل لم يقر عليه ، فكذلك اذا انتقل اليه ،
 وما الذي يقبل منه ؟ فيه ثلاثة اقوال .

(احدها) يقبل منه الاسلام أو الدين الذي كان عليه ، أو دين يقر عليه
 اهله ، لان كل واحد من ذلك مما يجوز الاقرار عليه .

(والثاني) لا يقبل منه الا الاسلام لانه دين حق ، أو الدين الذي كان عليه
 لانا اقرارناه عليه .

(والثالث) لا يقبل منه الا الاسلام وهو الصحيح ، لانه اعترف بطلان كل
 دين سوى دينه ، ثم بالانتقال عنه اعترف بطلانه ، فلم يبق الا الاسلام ، وان
 انتقل الكتابي الى دين يقر اهله عليه ففيه قولان ؟

(احدهما) يقر عليه ، لانه دين يقر اهله عليه فاقر عليه كالاسلام .

(والثاني) لا يقر عليه لقوله عز وجل « ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه » فعلى هذا فيما يقبل منه قولان : (احدهما) يقبل منه الاسلام أو الدين الذي كان عليه . (والثاني) لا يقبل منه الا الاسلام لما ذكرناه ، وكل من انتقل من الكفار الى دين لا يقر عليه فحكمه في بطلان نكاحه حكم المسلم اذا ارتد .

فصل وان تزوج كتابي وثنية ففيه جهان (احدهما) وهو قول ابي سعيد الاصطخري : انه لا يقر عليه لان كل نكاح لم يقر عليه المسلم لم يقر عليه الذي كنكاح المرتدة . (والثاني) وهو المذهب انه يقر عليه لان كل نكاح اقر عليه بعد الاسلام اقر عليه قبله كنكاح الكتابية) .

الشرح اذا تزوج معتدة من غيره ، فان أسلمها قبل انقضاء عدتها من الأول لم يقرأ على النكاح لأنه لا يجوز له ابتداء نكاحها فلم يجز اقراره عليه كذوات محارمه ، وان أسلمها بعد انقضاء عدتها من الأول أقرأ على النكاح لأنه لا يجوز له ابتداء نكاحها فأقوا عليه .

فرع اذا نكح مشرك مشركة نكاح متعة ثم أسلمها لم يقرأ عليه لأنها ان أسلمها قبل انقضاء المدة التي شرطها فهما لا يعتقدان لزومه الآن بعد انقضائها وان أسلمها بعد انقضائها فهما لا يعتقدان لزومه .

قال الشافعي رضي الله عنه : فان أبطلنا بعد العقد المتعة وجعلنا العقد مطلقاً لم يؤثر ذلك ؛ لأنه حالما عقدها كانا يعتقدان أنه لا يدوم بينهما فلم يتغير ذلك الحكم بما طرأ من الشرط ، وهكذا لو تزوجها على أن لهما أو لأحدهما الخيار في فسخ النكاح متى شاء ثم أسلم لم يجز اقرارهما عليه ، لأنها لا يعتقدان لزومه ، فان اتفقا على اسقاط الشرط لم يؤثر ذلك . ولم يقرأ عليه لما ذكرناه ، وان شرطاً بينهما خيار ثلاثة أيام ، فان أسلمها قبل الثلاث لم يقرأ عليه ، لأنها لا يعتقدان لزومه ، وان أسلمها بعد الثلاث أقرأ عليه لأنها يعتقدان لزومه .

فرع قال في الأم : وان قهر حربي حرية على نفسها فوطئها أو طاوعته فوطئها ثم أسلمها لم يقرأ على ذلك اذا كانا لا يعتقدان ذلك

نكاحاً ، قال أصحابنا : فإن اعتقدا ذلك نكاحاً وأسلمنا أقرأ عليه لأنه لا يجوز
لبعض أهل الذمة أن يقهر بعضاً ، لأن على الإمام الذب عنهم •

فرع في مذاهب العلماء : مذهبننا إذا ارتد أحد الزوجين - فإن
كان قبل الدخول - انفسخ نكاحهما وقال داود : لا يفسخ : دليلنا قوله
تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » ولأن هذا اختلاف دين يمنع
الاصابة فانفسخ به النكاح كما لو أسلمت الذمية تحت كافر وإن ارتد
أحدهما بعد الدخول وقف النكاح على انقضاء (عدة الزوجة) فإن رجع
المرتد منهما قبل انقضاء عدتها فهما على النكاح • وإن انقضت عدتها قبل
أن يسلم المرتد منهما باقت منه بردة المرتد منهما ؛ وبه قال أحمد وأحمد
الروائين عن مالك •

وقال أبو حنيفة : يفسخ النكاح في الحال ، وهي الرواية الأخرى
عن مالك دليلنا أن هذا اختلاف دين بعد الدخول فلا يوجب الفسخ في
الحال كما لو أسلمت الحربية تحت الحربي ، وإن ارتدا معاً - فإن كان قبل
الدخول - انفسخ النكاح بينهما ، وإن كان بعد الدخول وقف الفسخ على
انقضاء عدة الزوجة ، فإن رجعا إلى الإسلام قبل انقضائها فهما على النكاح ،
وإن انقضت قبل إسلامهما بآنت منه بالردة ، وبه قال مالك وأحمد رضي الله
عنهما • وقال أبو حنيفة : لا يفسخ العقد استحساناً ، دليلنا أنها ردة طارئة
على النكاح فوجب أن يتعلق بها فسخه كما لو ارتد أحدهما •

فرع إذا ارتدت الزوجة بعد الدخول فطلقها الزوج ثلاثاً -
فإن انقضت العدة قبل أن ترجع إلى الإسلام تبين أنها بآنت بالردة ، ولم يقع
عليها طلاق ، وإن رجعت إلى الإسلام قبل انقضاء العدة ، تبين أنها كانت
زوجة وقت الطلاق ووقع عليها • وإن تزوج أختها أو عمتها بعد الطلاق
أو خالتها بعد الطلاق صح بكل حال ، لأنها إما بآنت منه بالردة أو بالطلاق ،
وإن تزوج أختها أو عمتها بعد الردة وقبل الطلاق في العدة لم يصح ،
لجواز أن ترجع إلى الإسلام فتكون زوجة •

فرع وان ارتدت زوجة رجل بعد الدخول عليه ، وله امرأة صغيرة فأرضعتها أم المرتدة قبل انقضاء عدة المرتدة خمس رضعات متفرقات؛ فان رجعت المرتدة الى الاسلام قبل انقضاء عدتها انفسخ نكاح الصغيرة . وفى الكبيرة قولان وان لم ترجع الى الاسلام بانت بالردة ، ولم ينفسخ نكاح الصغيرة وان أرضعتها الكبيرة أو بنتها انفسخ نكاح الصغيرة بكل حال .

فرع اذا انتقل اليهودى أو النصرانى الى دين لا يقر أهله عليه، لم يقر عليه ، كما لا يقر أهله عليه وما الذى يقبل منه ؟ فيه ثلاثة أقوال .

(أحدها) الاسلام أو الدين الذى كان عليه أو دين يقر أهله عليه ؛ لأن كل دين من ذلك يقر أهله عليه . (والثانى) لا يقبل منه الا الاسلام ، لأنه الدين الحق ؛ أو الدين الذى كان عليه ، لأننا قد أقررناه عليه . (والثالث) وهو الأصح ، أنه لا يقبل منه الا الاسلام ؛ لأنه قد اعترف بطلان كل دين فلم يقبل الا الاسلام فان انتقل الى دين يقر أهله عليه فهل يقر عليه ؟ فيه قولان مضى توجيههما ، فان قلنا : لا يقر عليه فهل يقبل منه الدين الذى كان عليه أو لا يقبل منه الا دين الاسلام ؟ فيه قولان مضى توجيههما ؛ وكل موضع قلنا : لا يقبل منه ما انتقل اليه فحكمه فى النكاح حكم المرتد وقد مضى بيانه .

فرع اذا تزوج الكتابى بكتابية أقرا عليه قبل اسلامهما وبعد اسلامهما وان تزوج الكتابى وثنية أو مجوسية - فان أسلما - أقرا عليه بلا خلاف « لأن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة فأسلمن معه ، فأمره النبی صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً ، ولم يسأله هل هن كتابيات أو غير كتابيات » فدل على أن الحكم لا يختلف ، وان ترافع الينا قبل الاسلام ففيه وجهان :

قال أبو سعيد الاصطخرى لا يقران عليه لأن كل نكاح لم يقر عليه المسلم ولم يقر عليه الكتابى كالمترد . والثانى - وهو المذهب - أنهما

يقرأ عليه ، لأن كل نكاح أقرأ عليه إذا أسلما أقرأ عليه إذا لم يسلما كنكاح
الكتابية ويخالف المسلم فإن الكافر أنقصر من المسلم فحاز له استدامة نكاح
المجوسية والوثنية — وإن لم يجز ذلك للمسلم — كما قلنا في العبد : يجوز
له تزويج الأمة ولا يعتبر فيه خوف العنت ، وعدم الطول ، والله تعالى
أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل إذا أسلم الوثنيان قبل الدخول ثم اختلفا فقالت المرأة :
أسلم احدهما قبل صاحبه فانفسخ النكاح ، وقال الزوج : بل أسلما معا ،
فالنكاح على حاله ، ففيه قولان : (احدهما) أن القول قول الزوج ، وهو
اختيار الزنى ، لأن الأصل بقاء النكاح (والثاني) أن القول قول المرأة ، لأن
الظاهر معها ، فإن اجتماع إسلامهما حتى لا يسبق أحدهما الآخر متعذر .

قال في الام : إذا أقام الزوج بينة انهما أسلما حين طلعت الشمس ، أو
حين غابت الشمس ، لم ينفسخ النكاح لاتفاق إسلامهما في وقت واحد ،
وهو عند تكامل الطلوع أو الغروب ، فإن أقام البينة انهما أسلما حال طلوع
الشمس أو حال غروبها انفسخ نكاحهما ، لأن حال الطلوع والغروب من حين
يبتدىء بالطلوع والغروب الى أن يتكامل وذلك مجهول . ان أسلم الوثنيان
بعد الدخول اختلفا ، فقال الزوج : أسلمت قبل انقضاء عدتك فالنكاح باق .
وقالت المرأة بل أسلمت بعد انقضاء عدتي ، فلا نكاح بيننا ، فقد نص الشافعي
رحمه الله تعالى على أن القول قول الزوج ، ونص في مسئلتين على أن القول قول
الزوجة ، احدهما : إذا قال الزوج للرجعية : راجعتك قبل انقضاء العدة ،
فنحن على النكاح وقالت الزوجة : بل راجعتني بعد انقضاء العدة ، فالقول
قول الزوجة ، والثانية : إذا ارتد الزوج بعد الدخول ثم أسلم فقال : أسلمت
قبل انقضاء العدة فالنكاح باق . وقالت المرأة : بل أسلمت بعد انقضاء
العدة فالقول قول المرأة . فمن أصحابنا من نقل جواب بعضها الى بعض ،
وجعل في المسائل كلها قولين :

(احدهما) أن القول قول الزوج لأن الأصل بقاء النكاح .

(والثاني) أن القول قول الزوجة ، لأن الأصل عدم الاسلام والرجعة .

ومنهم من قال : هي على اختلاف حالين ، فالذي قال : ان القول قول الزوج اذا سبق بالدعوى ، والذي قال : القول قول الزوجة اذا سبقت بالدعوى ، لان قول كل واحد منهما مقبول فيما سبق اليه ، فلا يجوز ابطاله بقول غيره .

ومنهم من قال : هي على اختلاف حالين على وجه آخر فالذي قال : القول قول الزوج ، اراد اذا اتفقا على صدقه في زمان ما ادعاه لنفسه ، بان قال اسلمت وراجعت في رمضان ، فقالت المرأة : صدقت ، لكن انقضت عدتي في شعبان ، فالقول قول الزوج باتفاقهما على الاسلام بالرجعية في رمضان ، واختلافهما في انقضاء العدة ، والذي قال : القول قول المرأة اذا اتفقا على صداقها في زمان ما ادعته لنفسها ؛ بان قالت : انقضت عدتي في شهر رمضان ؛ فقال الزوج : لكن راجعت او اسلمت في شعبان ، فالقول قول المرأة لاتفاقهما على انقضاء العدة في رمضان ، واختلافهما في الرجعية والاسلام .

الشرح اذا أسلم الزوج بعد الدخول وتخلت الزوجة فلا نفقة لها ، وان أسلمت الزوجة ولم يسلم فعليه نفقتها ، فان اختلفا فقالت الزوجة : أسلمت أنا وأقمت أنت على الشرك فأنا استحق عليك النفقة ، وقال الزوج : بل أسلمت أنا ولم تسلم أنت فلا نفقة لك على فقيه وجان :

(أحدهما) القول قول الزوجة ؛ لأنه قد ثبت استحقاقها للنفقة بالزوجة ، والأصل بقاؤها . (والثاني) أن القول قول الزوج ، لأن نفقة كل يوم يجب بيومه ؛ والأصل عدم الوجوب .

فروع اذا أسلم الزوج قبل الزوجة وقبل الدخول وجب عليه نصف المسمى ان سمي لها مهرأ صحيحاً ، وان سمي لها مهرأ باطلا ولم تقبضه في الشرك وجب لها نصف مهر المثل ، وان أسلمت الزوجة قبله قبل الدخول لم يجب لها شيء .

اذا ثبت هذا فان اتفقا أنهما أسلما قبل الدخول وقالوا : لا نعلم السابق منا بالاسلام انفسخ النكاح بينهما ، لأن الحال لا يختلف في انفساخ النكاح . وأما الصداق ؛ فان كان في يد الزوج لم تقبض منه الزوجة شيئاً ؛ لأنهما ان كانت أسلمت أولاً فانها لا تستحق منه شيئاً ، وان أسلم

الزوج أولاً فلها نصفه ، فإذا لم تعلم على أى وجه كان لم يتيقن استحقاقها بشيء من المهر ، وإن كان الصداق فى يد الزوجة لم يكن للزوج أن يقبض منه إلا النصف ، لأنه لا يتيقن أنه يستحق إلا ذلك ؛ وإن اختلفا فقالت الزوجة : أسلمت أنت أولاً فأنا أستحق عليك نصف الصداق ، وقال الزوج : بل أسلمت أنت أولاً فلا تستحقين على شيئاً ، فالقول قول الزوجة مع يمينها ؛ لأننا تيقنا استحقاقها لنصف المهر ، والأصل بقاء ذلك الاستحقاق ، وإن اختلفا فى انقضاء النكاح ، فقالت الزوجة : أسلم أحدنا قبل صاحبه قبل الدخول فانفسخ النكاح . وقال الزوج : بل أسلمنا معاً فى حالة واحدة ففيه قولان :

(أحدهما) القول قول الزوج مع يمينه - وهو اختيار المزنى وأبى اسحاق المروزي - لأن الأصل بقاء النكاح . (والثانى) القول قول الزوجة مع يمينها ؛ لأن الظاهر معها أنه لا يتفق اسلامهما فى حالة واحدة إلا نادراً ، وإن قال الزوج : أسلم أحدنا قبل صاحبه ، وقالت الزوجة بل أسلمنا معاً فى حالة واحدة فانه يحكم على الزوج بانفساخ النكاح لأنه أقر بذلك . وأما المهر فيحتمل أن يكون على القولين كالأولة ؛ وإن أقام الزوج البينة أنهما أسلما قبل الدخول حين طلعت الشمس أو حين زالت أو حين غربت ، لم ينفسخ النكاح ، وإن قال الزوجان : أسلمنا معاً مع طلوع الشمس أو مع زوالها أو مع غروبها أو حال طلوعها أو حال زوالها أو حال غروبها لم يثبت اسلامهما معاً فينفسخ ، والفرق بينهما أن حين طلوعها وحين زوالها وحين غروبها هو حين تكامل الطلوع والزوال والغروب الى استكمالها ؛ فيجوز أن يكون اسلام أحدهما قبل الآخر .

فرع وإن أسلمت الزوجة بعد الدخول ثم أسلم الزوج بعدها ثم اختلفا فقال الزوج : أسلمت قبل انقضاء العدة ، وقالت الزوجة : بل

أسلمت بعد انقضاء العدة • قال الشافعي رحمه الله : فالقول قول الزوج •
وقال الشافعي رحمه الله : اذا طلق زوجته طلقة رجعية ثم راجعها فقال
الزوج : راجعت قبل انقضاء العدة وقالت الزوجة : بل راجعت بعد انقضاء
العدة ، فالقول قول الزوجة • وقال : اذا ارتد الزوج بعد الدخول ثم أسلم
فقال الزوجة : أسلمت بعد انقضاء العدة ، وقال الزوج : أسلمت قبل انقضاء
العدة ، فالقول قول الزوجة • واختلف أصحابنا في هذه المسائل الثلاث على
ثلاث طرق •

فمنهم من قال : فيها قولان (أحدهما) القول قول الزوج لأن الأصل
بقاء النكاح (والثاني) القول قول الزوجة ، لأن الأصل عدم الاسلام
والرجعة • ومنهم من قال : هي على حالين ، فحيث قال : القول قول الزوجة
اذا كانت هي السابقة بالدعوى ، لأن قول كل واحد منهما مقبول فيما أظهره
وسبق اليه • ومنهم من قال : هي على حالين آخرين فحيث قال : القول
قول الزوج اذا اتفقا على وقت اسلامه أو رجعته ، واختلفا في وقت انقضاء
عدتها بأن قال : أسلمت أو راجعت في شعبان ، فقلت : صدقت لكن انقضت
عدتي في رجب ، وحيث قال : القول قول الزوجة ، أراد اذا اتفقا على
وقت انقضاء عدتها ، واختلفا في وقت اسلامه ورجعته ، بأن قالت : انقضت
عدتي في شعبان فقال : صدقت لكن أسلمت أو راجعت في رجب ، لأن الأصل
بقاء العدة الى شعبان وعدم الاسلام أو الرجعة في رجب •

فرع وان تزوج الكتابي بالكتيبة صغيرة وأسلم أحد أبويها
قبل الدخول انسخ نكاحها ، لأنها صارت مسلمة تبعاً لمن أسلم من أبويها قبل
الدخول فهو كما لو قال : أسلمت بعد بلوغها وقبل الدخول ، وهل يجب
لها من المهر شيء ؟ قال ابن الحداد سقط جميع المهر ، لأن الفرقة وقعت بينهما
قبل الدخول ، ولم يكن من الزوج صنع فيها فسقط المهر ، كما لو اشترت

المرأة زوجها قبل الدخول ، فمن أصحابنا من صوبه ، ومنهم من خطأه
وقال : يجب لها المهر لأنها لم يكن من جهتها صنع في القرعة ، فهو كما لو
أرضعتها أم الزوج ، فإذا قلنا بهذا فإن الزوج لا يرجع على من أسلم من
أبويها بشيء ، ويرجع على المرضعة ، والفرق بينهما أن الإسلام واجب فلم
يكن فعله جناية ، وليس كذلك الارضاع فإنه ليس بواجب ، غير أنه إن
وجدت هذه المرضعة الصغيرة عطشانة قد أشرفت على الموت ، ولم تجد
أحدًا يرضعها أو يسقيها لبنًا ، ولم تتمكن من أحيائها إلا بالرضاع فإنه يجب
عليها إرضاعها وإذا أرضعتها انقسخ النكاح ولم يجب عليها شيء للزوج ،
هكذا ذكر القاضي أبو الطيب والله تعالى أعلم وهو الموفق للصواب .

**فهارس الجزء السابع عشر
من المجموع شرح المذهب**

أولاً : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث والآثار والأخبار

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

رابعاً : الأعلام

خامساً : الأحكام

1. The first of these is the

the second of these is the

the third of these is the

the fourth of these is the

the fifth of these is the

the sixth of these is the

the seventh of these is the

أولا - الآيات القرآنية

الصفحة

الآية - ورقمها

- اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان
عليكم رقيبا - آية : ١ : النساء ٣٠١
- اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون
- آية ١٠٢ : آل عمران ١٥١
- اتقوا الله وقولوا قولا سدينا - آية ٧٠ : الأحزاب ٢٠١
- ادعوهم لأبائهم - آية ٥ : الأحزاب ٢٣١
- أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوتون -
آية ١٨ : السجدة ٢٨٥
- إن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين
- آية ٢٤ : النساء ٢٦٠
- إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما - آية ٤ :
التحریم ٨٢
- إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا - آية
١٠٢ : النساء ٢٤٨
- أن ينكحن أزواجهن - آية ٢٣٢ : البقرة ٢٤٤
- إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا - آية ١٥٦ :
الأنعام ٣٣٩
- أو التابعين غير أولى الأوبة من الرجال - آية ٣١ :
النور ٢١٥
- أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء - آية
٢١ : النور ٢١٥-٢٠٨
- أو ما ملكت أيمانهم - آية ٣١ : النور ٢١٦
- أولى أجنحة مشنئ وثلاث ورباع - آية ١ : فاطر ٢١٢

- ٣٩٩ الا ان تقولوا قولا معروفا - آية ٢٣٥ : البقرة
- ٣١٢-٣١٣ حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخوانكم وعصاتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت - آية ٢٣ : النساء
- ٣١٦ حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة - آية ٢٣٣ : البقرة
- ٢٤٩-٢٢٠-١٣٦ ذلك ادنى الا تقولوا - آية ٣ : النساء
- ٢٤٤ ذلك لمن خشي العنت منكم - آية ٢٥ : النساء
- ٢٢٨ سورة انزلناها وفرضناها - آية ١ : النور
- ٢٤٦ عزيز عليه ما عنتم - آية ١٢٨ : التوبة
- ٢٦٥ فالحافظات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله - آية ٣٤ : النساء
- ٢٢١-٢١٢-٢١٢ فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم - آية ٢٣ : النساء
- ٩٨ فاضربوا فوق الاعناق - آية ١٢ : الانفال
- ٢٤٩-٢٢٠-١٣٦ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع - آية ٣ : النساء
- ٢٤٩-٢٢٠-١٣٦ فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمنكم - آية ٣ : النساء
- ٢٤٦ فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة - آية ١٩٦ : البقرة
- ٢١٧ فطمسنا اعينهم - آية ٣٧ : القمر
- ٣٠٩-٢٣٣ فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها - آية ٣٧ : الاحزاب
- ٣٦٠ فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن - آية ٢٤ : النساء
- ٢٤٤ فلا تفضلوهن - آية ٢٣٢ : البقرة

- ٢٠٧ قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم - آية ٢ : التحريم (٢٠)
- ٢٠٧ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم
وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن
- آية ٣٠ : النور
- ٢٠٨ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء
نصيب مما ترك الوالدان والأقربون - آية ٧ : النساء
- ٢٠٩ ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل
أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم
أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي
السبيل . أدعوهم لأبنائهم هو أقسط عند الله فإن لم
تعملوا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم
جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلبكم وكان الله
غفورا رحيمًا - آية ٤ ، ٥ : الأحزاب
- ٢١٠ ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام
- آية ١٠٣ : المائدة
- ٢١١ ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له سنة الله
في الدين خلوا من قبلهم وكان أمر الله قدرا مقدورا .
الذين يبلغون رسالات الله ولا يخشون أحداً إلا الله وكفى
بالله حسيبا - آية ٣٨ : الأحزاب
- ٢١٢ ملة آباءى إبراهيم واسحاق ويعقوب - آية ٢٨ :
يوسف
- ٢١٣ ملة أبيكم إبراهيم - آية ٧٨ : الحج
- ٢١٤ من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم
من قضى نحبه ومنهم من ينتظر - آية ٢٣ : الأحزاب
- ٢١٥ هل يستويون - آية ٧٥ : النحل
- ٢١٦ وآتوهم من مال الله الذى آتاكم - آية ٢٣ : النور
- ٢١٧ وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون - آية
٤١ : يس
- ٢١٨ واتبعت ملة آباءى إبراهيم واسحاق ويعقوب - آية
٣٨ : يوسف

واحل لكم ما وراء ذلكم - آية ٢٤ : النساء ٣٢٧-٣٢٦-٣٢٥

٣٢٢

واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا - آية ٥٩ :

٣٤٩

النور

واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه امسك عليك زوجك واتق الله وتخفى في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله احق ان تخشاه فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في اروج ادعيائهم اذا قضاوا منهم وطرا وكان امر الله مفعولا - آية

٣٠٩-٢٢٣-٢٠٨

٣٧ : الاحزاب

واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن - آية ٢٣١ : البقرة ٢٤٤

واذكروا ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله

كان لطيفا خبيرا - آية ٣٤ : الاحزاب ٢٤٠

وازواجه امهاتهم - آية ٦ : الاحزاب ٢٢٠

واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة - آية ٤١ :

٧٧

الانفال

وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين - آية ٥٠ :

٣٠٩

الاحزاب

وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة -

٢٣٤-٣١٧-٣١٥

آية ٢٣ : النساء

وامهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم

٣٢٣-٣٢١

اللاتي دخلتم بهن - آية ٢٣ : النساء

٣٢١-٣٢٩

وان تجمعوا بين الاختين - آية ٢٣ : النساء

وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايماكم ذلك ادنى الا تعولوا - آية

٢٠٤-٢٠٢-١٩٨

٣ : النساء

وان خفتم عليه فسوف يفتيككم الله من فضله - آية

١٩٨

٢٨ : التوبة

وان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت
فلنقل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم
شركاء في الثلث - آية ١٢ : النساء ٤٦ - ٧٢ - ٧٣ -
١١٨-١١٥-١١٠
١٢٥-١٢٣-١١٩
١٢٦

وانكحوا الايامى منكم - آية ٣٢ : النور ٢٥٥

والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وانفسهم
في سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك بعضهم اولياء
بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء
حتى يهاجروا - آية ٧٢ : الانفال ٤٤ - ٤٥

والذين كفروا بعضهم اولياء بعض - آية ٧٣ : الانفال ٢٥٣-٢٥٧

والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايماكم فكاوبهم
ان علمتم فيهم خيرا - آية ٣٣ : النور ٣ - ٤

والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك - آية ٣ : النور ٣٢٥

واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من
المؤمنين والمهاجرين الا ان تفعلوا الى اولياكم معروفا -
آية ٦ : الاحزاب ٤٤ - ٤٥

والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم - آية
٥ : المائدة ٣٣٩

والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض - آية ٧١ :
التوبة ٢٥٣-٢٥٧-٣٥٠

وتعمل صالحا توثبها اجرها مرتين - آية ٣١ :
الاحزاب ٢٢١

وحرم ذلك على المؤمنين - آية ٣ : النور ٢٢٦

وحلائل ابناءكم الذين من اصلا بكم - آية ٢٢ :
النساء ٣٢٠-٣٢٢

وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم

- بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم - آية ٢٣ :
النساء ٣٢٠-٣٢٦
- وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم
والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب
من قبلكم - آية ٥ : المائدة ٣٣٨
- وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن - آية ٣١ :
النور ٢١٤
- ولقد ارسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم ازواجا وذرية
- آية ٢٨ : الرعد ١٩٩
- ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقرابون
والذين عقدت ايمانكم - آية ٣٢ : النساء ١٥٤-١٥٢
- ولكن لا تواعدوهن سرا - آية ٢٣٥ : البقرة ٣٦٦
- وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك
اذن لارتاب المبطلون - آية ٤٨ : المكنوت ٢١٨
- ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا
اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم
يتفكرون - آية ٢١ : الروم ٢٢٥
- ومن الليل فتهجد به نافلة لك - آية ٧٩ : الاسراء ٢١٨
- ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات
فمما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات - آية ٢٥ : النساء ٣٤٥-٣٤١
- وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا -
آية ٥٤ : الفرقان ٣٢٧
- وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات
ربه اربعين ليلة - آية ١٤٢ : الاعراف ٢٤٦
- ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله - آية
٢٣٥ : البقرة ٣٤٨-٣٤٧
- ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم - آية
٨٨ : الحجر ٢١٨
- ولا تمسكوا بعصم الكوافر - آية ١٠ : المتحة ٣٣٩-٣٤٠-٣٤١

ولا تتكفروا بالشركات حتى يؤمن - آية ٢٢١ : البقرة ٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠
٢٤١

ولا تتكفروا ما تكف أبائكم من النساء إلا ما قد سلف
آية ٢٢ : النساء ٢٠٩-٢١٠-٢١١
٢٢٢

ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء -
آية ٢٢٥ : البقرة ٢٦٦

ولا يبدلين زينتهن إلا ما ظهر منها - آية ٣١ : النور ٢١٢
ولا يبدلين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو أبناء
بعولتهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن أو
ما ملكت أيماكنم أو التسامعين في أولى الآية من الرجال
آية ٣١ : النور ٢٠٨-٢٠٩-٢١٠

لا هن حبل لهم ولا هم يحلون لهن - آية ١٠ :
الممتحنة ٤٠٧

لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن - آية ٥٢ :
الأحزاب ٢٢٠

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا
وأنتم مسلمون - آية ١٠٢ : آل عمران ٢٠٢

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا
يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله
فقد فاز فوزا عظيما - آية ٧٠ ، ٧١ : الأحزاب ٣٠٢

يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا - آية ١ : المزمل ٢١٨

يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة
وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا
الله الذي تسالون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا -
آية ١ : النساء ٣٠٢

يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت
أجورهن - آية ٥٠ : الأحزاب ٢٢٠

يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من

الجنة - آية ٢٧ : الأعراف ١٨٢-٣١٢-٣١٤

يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف
لها العذاب ضعفين - آية ٣٠ : الأحزاب ٢٢١

يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن -
آية ٣٢ : الأحزاب ٢٢١

يستلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات - آية
٤ : المائدة ٣٣٩

يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أن امرؤ هلك
ليس له ولد ولا أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها أن
لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وأن
كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين كذلك
يبين الله لكم أن تصلوا والله بكل شيء عليم - آية ١٧٦ :

النساء ٩٧-١٠٠-١١٠

..... ١١١-١١٣-١١٥

..... ١١٨-١٢٤-١٢٥

..... ١٢٨-١٣٤-١٥١

..... ١٥٢-١٥٩-١٦٣

..... ١٦٤-١٨١

يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن
كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة

فلها النصف - آية ١١ : النساء ٤١-٤٦-٥٠

..... ٦٩-٧٧-٧٨

..... ٧٩-٨١-٨٢

..... ٨٢-٩٦-٩٧

..... ٩٨-٩٩-١٠٠

..... ١١٠-١١١-١١٦

..... ١١٩-١٢٥-١٢٩

..... ١٥١-١٥٢-١٥٦

..... ١٥٩-١٦٣-١٦٤

ثانياً : الأحاديث والأخبار والآثار

« حرف الألف »

الصفحة

٢٢٨

أجرني في مصيبي وأرزقني خيراً منها

٣١٩

أبي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهم
بالرضاعة أحد حتى يرضع في المهد

٤٢

أتى عبد الرحمن بن عوف يوماً بطعامه فقال قتل
مصعب بن عمير وكان خيراً مني فلم يوجد ما يكفن به إلا
بردة وقتل حمزة أو رجل آخر خير مني فلم يوجد له
ما يكفن فيه إلا بردة ولقد خشيت أن يكون قد عجلت لنا
طيباتنا في حياتنا الدنيا ثم حمل يبكي

٣٤١

أتاني جبريل يأمرني أن أجهز ببسم الله الرحمن
الرحيم

٥٢

أتاني جبريل فسألتني أن لا ميراث لهما

٨٧

أتت الجدتان أم الأم وأم الأب أبا بكر الصديق فاراد أن
يجعل السدس للتي من قبل الأم فقال له رجل من الأنصار
أما أنك تترك التي ماتت وهي حي كان إياها يرث فجعل
السدس بينهما

٢٧٥

أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته أن أبا الجهم
يخطبني ومعاوية فقال أما أبو الجهم فأخاف عليك عصاه
وأما معاوية فشباب من شباب قريش لا شيء له ولكني
أدلك على من هو خير لك منها قلت من يا رسول الله قال
أسامة قلت أسامة قال نعم أسامة فتزوجت أبا زيد
فبورك لأبي زيد في وبورك لي في أبي زيد

٣٥١

أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له فقال
أختر منهن أربعاً

- ١٨٧ ... أجروكم على الجذ أجروكم على النار
- ٢٢٩ ... اختر ايتهما شئت وفارق الاخرى
- ٢٥١-٢٥٢-٢٥٣ ... اختر منهن اربعاً وفارق سائرهن
- ٢٥٤ ... اخترت ايتهما شئت
- ٢٧٤ ... خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما اياها شيئاً
- ٢٤٩ ... خذ منهن اربعاً
- ٢٥١ ... فاذا اتخذ احدكم لعبة فليستحسنها
- ٢٥٢ ... اذا اراد احدكم ان يخطب ل حاجة من نكاح او غيره فليقل الحمد لله نحمده ونستعينه الخ
- ٢٥٣ ... اذا اراد احدكم تزويج امرأة فلي نظر الى وجهها وكفها
- ٢٥٤ ... اذا اراد ان يسافر باحدى نسائه افرج بينهما
- ٢٥٥ ... اذا استهل السقط صلى عليه وورث
- ٢٥٦ ... اذا استهل الضبي ورث وصلى عليه
- ٢٥٦ ... اذا استهل المولود ورث
- ٢٥٥ ... واذا امرها اطاعته
- ٢٥٦ ... اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فامكحوه الا تفعلوا
- ٢٥٦-٢٥٧ ... تكن نيسة في الارض وفساد عريض
- ٢٥٦ ... اذا جامع الرجل زوجته فلا ينظر الى فرجها فان ذلك
- ٢٥٦ ... يورث العتس
- ٢٥٦ ... اذا حلت فاذنيتي فاذنته فخطبها معاوية وابو الجهم
- ٢٥٦ ... واسامة بن زيد فقال رسول الله لما معاوية فرجل ترب لا مال له واما ابو الجهم فرجل خراب للنساء ولكن اسامة فقالت بيدها اسامة هكذا اسامة اسامة ؟ فقال لها وشيول الله طاعة الله ورسوله قالت فتزوجته فافشيت
- ٢٥٦-٢٥٧ ... اذا خطب احدكم المرأة فان استطاع ان ينظر الى نكاحها فليقبل فقال فخطبت جارية فكنت اتخبها لها حتى رايتها
- ٢٥٦ ... جتها يا دعاني الى نكاحها فتزوجتها

- إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا
 ٢٨٥ ان تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير
- إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه
 ٢٨٠ إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض
- إذا زوج أحدكم عبده جاريته أو أجبره فلا ينظر
 ٢١١ إلى ما بين السرة والركبة
- إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجبره فلا ينظر إلى
 ٢٠٩ ما دون السرة والركبة
- إذا زوج أحدكم أمته فلا ينظر منها إلى ما بين السرة
 ٢١٧ والركبة
- إذا تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما
 ٣٠١ في خير
- وإذا غاب عنها حفظته وإذا أمرها أطاعته
 ٢٠٠
- إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه وإذا غطينا بها
 رجلاه خرجت رأسه وأن نجعل على رجله الأذخر ومنا
 ٤٣ من أينعت له ثمرة فهو يهديها
- إذا غطينا بها رأسه خرجت رجله وإذا غطينا رجله
 خرجت رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها
 ٢٤١ رأسه واجعلوا على رجله من الأذخر
- إذا قذف الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس
 ٢١٤ أن يتأمل محاسن وجهها
- إذا كان مع أحدكم مكاتب وفي فلتحتجب عنه
 ٢١٦
- إذا لبس لأمه حربة أن لا ينزعها حتى يلقى العدو
 ٢١٨
- إذا لهوكم قالهوا بالرمي وإذا تحدثتم فتحدثوا
 ٤٤ بالفرائض
- إذا نظر إليها سرته وإذا غاب عنها حفظته وإذا أمرها
 ٢٠٠ أطاعته
- إذا نكح الرجل المرأة فلا يحل له أن يتزوج أمها دخل

- بالبنت أو لم يدخل وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها
 ٢٢٤ فان شاء تزوج البنت
- ٢٠٣ إذا تكح العبد بغير إذن سيده فتكاحه باطل
- ٢٨٩ إذا تكح الوليان فهي للأول منهما
- ٢٦٦-٢٦٧ وأذنها صماتها
- ٢٩ أرحم أمي بأمي أبو بكر
- أربع من سنن المسلمين : الختان والتعطر والسواك
 ٢٠٤ والتمكاح
- أراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم فقال له
 رجل من الأنصار إنما أتيتك التي أو ماتت وهي حي
 ٨٧ كان أياها يرث فجعل السدس بينهما
- أردت أن اتكح امرأة من الأنصار فذكرت ذلك للتي
 فقال اذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما قال
 فذهبت فأخبرت أباها بذلك فذكر أبوها ذلك لها فرفعت
 الخدر فقال أن كان رسول الله إذن لك أن تنظر فانظر
 ٢١٣ والا فاني أخرج عليك أن كنت تؤمن بالله ورسوله
- فأردت أن احتسب نفسي ومالي فأتزوجها ثم أتني بها
 ثم أطلقها فترجع إلى زوجها الأول فقال له عثمان لا تنكحها
 ٢٥٧-٢٥٨ إلا بشكاح رغبة
- استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة يقال
 لها أم مهزل كانت تسافح وتشتترط له أن تنفق عليه
 فاستأذن رسول الله أو ذكر له أمرها فقروا عليه نبي الله
 ٢٢٥ « والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك »
- استمتع بها
 ٢٢٥
- فاشتري الزبير أياهم فاعتقه ثم قال انتم موالى
 فاختمم الزبير ورافع إلى عثمان رضى الله عنه فقضى
 عثمان للزبير قال هشام فلما كان معاوية خاصمونا فيهم
 ٢٤ أيضا فقضى لنا معاوية

- أصابني من الأمر ما لم يخف عليك فوقعت في سهم
ثابت بن قيس فكأبته على نفسي وجئت استعينك فقال لها
صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك ؟ قالت :
وما هو يا رسول الله ؟ قال اقضى عنك كتابتك وأنزولك
٢٢٩ قات : نعم قد فعلت
- أعطى امرأة سعد الثمن وابنتى سعد الثلثين وما بقى
٤٤ فهو لك
- أعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي
١٦٠ للاخت
- أعطى الجدة السدس إذا لم يكن دونها أم ٨٦ - ٩١ - ١٢٠
- أعطى الجدة أم الأم السدس ٨٦
- أعطى الجدتين السدس ٨٧
- أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة غلاما
فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم ومعه الغلام فتقنعت
بثوب إذا غطت رأسها لم يبلغ رجلها وإذا غطت رجلها
لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس
٢٠٨ عليك بأس إنما هو أبوك وغلامك
- أعطى فاطمة غلاما فأراد النبي صلى الله عليه وسلم
أن يدخل عليها ومعه على والغلام وليس عليها الا ثوب واحد
فأرادت أن تغطي به وجهها فلم يبلغ فقال النبي صلى الله
٢١٦ عليه وسلم لا بأس عليك إنما هو أبوك وزوجك وخادمك
- أعطى كل ذى حق حقه ولا وصية لوارث ٤٧ - ٥١
- أعطى لكل ذى حق حقه ٥١
- أعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف
٣٢ وابنته النصف
- أعطى نصف العبادة ٢٠٠
- أقبل ابن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحتجب عنك فقلت يا رسول الله اليس أعنى لا يبصرنا
ولا يعرفنا فقال أفعميا وإن أفتما اليمن تبصرانه ؟
٢٠٨

- ١٢٥ فآقره النبي على ذلك
- ٢٥٩ إلا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له
- ٢٠٠ إلا أخبركم بخبر ما يكنز المرء ؟ المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته وإذا غاب عنها حفظته وإذا أمرها أطاعته
- ٢٨٥-٢٨٠ إلا أن تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير
- ٢٨٥ إلا أن تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض
- ٢٨٥-٢٨٦-٢٨٠ إلا الجائك والحجام
- ٢٥٧ إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً
- ٢٣٦-٢٣٥ إلا قلت لهم كيف تكن خيراً مني وأنا أبى هارون وعمى موسى وزوجى محمد ؟ وإى حرج على النبي في أن يتزوج امرأة سبية خيرها بين أن يعتقها ويردها إلى قومها وأن تكون زوجة له فأقرت أن تكون زوجة له
- ١٥١-١١١ الحقوق الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى عصبة ذكر
- ١٦٥-١٥٤ الحقوق الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى عصبة ذكر
- ٢٢٨ اللهم آجرني في مصيبي وأرزقني خيراً منها
- ٣٠٧ اللهم بارك لهم وبارك عليهم
- ٢٦٨ أما أبو الجهم فلا يضع العصا على عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له فأنكحى أسامة
- ٤١٠ فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً
- ٢٦٠ أمر نعيماً أن يشاور أم ابنته في تزويجها
- ٤١٢ أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعاً ويمسك أربعاً
- ٣٤١ يأمرني أن أجهز بيسم الله الرحمن الرحيم
- ٢٦٢ تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت : إن البكر تستأمر فتستحي فتسكت فقال سكاتها أذن

٤٢٠. أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن اطلق احدهما
امراة ولود احب الى الله من امراة حسناء لا تلد انى
مكائير بكم الامم يوم القيامة ٢٠٠
انا اكبر منك سنا اما العيال فالى الله واما الخيرة
٢٢٨. فادعو الله فيذهبا عنك
ان الله ابدلنا بالرهبانية الخيفية السمحة ٢٠٠
ان الله عز وجل اختار العرب من سائر الامم واختار
٢٨٤. من العرب قريشا واختار من قريش بنى هاشم وبنى المطلب
ان الله اصطفى كنانة من بنى اسماعيل واصطفى من كنانة
قريش واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من
بنى هاشم ٢٧٩-٢٨١
ان الله تعالى اعطى كل ذى حق حقه ولا وصية لو ارث
٤٧- ٥١. ان الله لا ينزع العلم انتزاعا ٢٤٠
ان اباكم اسماعيل عليه السلام كان راميا ٢١٣
ان ابا حفص بن عمر طلقها ثلاثا فارسل اليها النبي
لا تسبقيني بنفسك فزوجها باسماء رضى الله عنه ٣٦٣
ان ابا سفيان اسلم بمر الظهران وامراته هند بنت عتبة
ثائرة بمكة ومكة يومئذ دار حرب وكذلك حكيم بن حزام
لم اسلمت المرأتان بعد ذلك وافر النبي النكاح ٤٠٦
ان ابن الديلمى اسلم وتحتة اختان فقال له النبي
اختر ايتهما شئت وفارق الاخرى ٤١٩
ان ابن عمر زوج ابنا له صغيرا ٣٩٢
ان بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحد وشبك بين
اصابعه ٢٧٩-٢٨٥
ان اتاكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه الا تفعلوا
تكن فتنة في الارض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وان كان
فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه ثلاث
مرات ٢٧٩
ان احساب اهل الدنيا الذين يذهبون اليه المال ٢١٠-٢٨١

٤١٠ .. ان يختار منهن أربعة

٢٥٠ .. ان امرأة اتت النبي فقالت يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك فقالت لا والله لا تزوج ابداً

٤٤ .. ان امرأة سعد بن الربيع جاءت الى النبي بابتئها من سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابوهما معك في احد شهيدا وان عمهما اخذ مالهما ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزلت آية الميراث فارسل رسول الله الى عمهما فقال : اعط امرأة سعد الثمن وابنتي سعد الثلثين وما بقى فهو لك

٢٢٨ .. ان امرأتى لا ترد يد لامس

٣٢٥ .. ان امرأتى لا تمس يد لامس قال غريبها قال : أخاف ان تتبعها نفسى قال : فاستمتع بها

٤٠٦ .. ان أم حكيم ابنة الخثر بن هشام اسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليمن فارتحلت أم حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فاسلم وقدم على رسول الله فبايعه فثبت على نكاحها ذلك

٤٨ .. ان بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة ارجعى الى أهلك فان احبوا ان اقضى عنك كتابتك ويكون ولائك لى فقالت فذكرت بريرة ذلك لاهلها فأبوا او قالوا ان شاءت ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ايتاعى فاعتقى فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط الله أحق واثق وانما الولاء لمن اعتق

١٧١ .. ان يبول من ذكره وان الأنثى تبول من فرجها فى التمييز اليه

٣٢ .. ان ترك عصبة فالعصبة أحق والا فالولاء

- أن الثغر قد تكون بمشفر البعير أو بذنبه من الإبل
 ٢٧٧ المظيمة فتجرب كلها فقال النبي فما أجرب الأول ..
- ٢٧٢ فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ..
- ٣٥٧-٣٥٦ ان جارى طلق امراته في غضبه ولقى شدة فاردت
 أن احتسب نفسى ومالى فأتزوجها ثم ابني بها ثم أطلقها
 فترجع الى زوجها الأول فقال له عثمان لا تنكحها الا بنكاح
 رغبة
- ٢٥٢ ان حويصة ومحبيصة دخلا على النبي صلى الله عليه
 وسلم فبدأ محبيصة بالكلام فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم كبر كبر
- ١٧١ ان خرج بولد من مبال الذكر فهو ذكر وان خرج من
 مبال الانثى فهو انثى ولان الله تعالى أجرى العادة في الرجل
 ان يبول من ذكره وان الانثى تبول من فرجها في التمييز
 اليه
- ١٦٧ ان خرج بوله من مبال الذكر فهو ذكر وان خرج من
 مبال الانثى فهو انثى لان الله تعالى جعل بول الذكر من
 الذكر وبول الانثى من الفرج فرجع في التمييز اليه ..
- ٢٦٣-٢٦١ ان اخنساء بنت خدام الانصارية زوجها ابوها وهى
 ثيب فذكرت ذلك للنبي فرد نكاحها
- ٣٢ ان رجلا اتى النبي ﷺ وقال اشتريته واعتقته فقال
 هو مولك ان شكرك فهو خير له وان كفرك فهو شر له خير لك
 فقال فما امر ميراثه فقال ان ترك عصبه فالعصبه أحق
 والا فالولاء
- ٣٥٧-٣٥٦ ان رجلا اتى عثمان رضى الله عنه فقال ان جارى طلق
 امراته في غضبه ولقى شدة فاردت ان احتسب نفسى
 ومالى فأتزوجها ثم ابني بها ثم أطلقها فترجع الى زوجها
 الاول فقال له عثمان لا تنكحها الا بنكاح رغبة
- ٢١٨ ان رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فلما
 خرج قال هلا قتلتموه ؟ قالوا : هلا رمزت الينا فقال
 صلى الله عليه وسلم ما كان للنبي ان يكون له خائنة الامين ..

٣٥٠ أن رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجعن نساءك أو لارجعنك

٣٢٥ أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة يقال لها أم مهزول كانت تسافح وتشتري له أن تنفق عليه فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ذكر له أمرها فقرا عليه نبي الله « والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك »

٢١٣ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى نكاحها فليفعل قال فخطبت جارية فكنت اتخا لها حتى رايت منها ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها

١٨٧ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أجرؤكم على الجد أجرؤكم على النار

٤٧ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث

٣٧١ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من غفار فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحها بياضا فانحاز عن الفراش ثم قال تخذى عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئا

١١٩ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وإن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه (رغم ضعف الحديث ولكن العمل عليه)

٣٦٩ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه

٣١ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته

٣٥٢ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته من الرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق

- ٢٥٧ .. ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خبير
- ٢٥٦ .. ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خبير وعن لحوم الحمر الانسية
- ٢٧٦ .. ان زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة قالت وقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حلت فاذنينى فاذا نته فخطبها معاوية وابو جهم واسامة بن زيد فقال رسول الله اما معاوية فرجل ترب لا مال له واما ابو جهم فرجل ضراب للنساء ولكن اسامة فقالت بيدها هكذا اسامة اسامة ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله قالت فتزوجته فاغتطبت
- ٢٤٨-٢٤٢ .. فان الزانية هى التى تزوج نفسها
- ٢٤٧-٢٤٢-٢٤١ .. فان اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له وان اصابها فلها مهرها بما استحل من فرجها
- ٢٥٨ ..
- ٣٧٧ .. ان شاء امسك والا طلق وان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها
- ٣٢ .. ان شكرك فهو خير له وان كفرك فهو شر له وخير لك فقال فى امر ميراثه فقال ان ترك عصبة فالعصبة احق والا فالولاء
- ٢٤٥ .. فان اصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها
- ٢٠٠ .. فان الصوم له وجاء
- ٢٤٠ .. ان عائشة قالت لى يا ابن اختى ان عبد الله بن عمرو مار بنا الى الحج فاذهب اليه فالفه فان عنده من رسول الله علما كثيراً
- ٢٢٤ .. ان عائشة قالت ما قرئت من امرأة مثل ما غرت من خديجة لكثرة ذكر الرسول اياها حتى انه كان يذبح فيتبع صدائق خديجة يهديها اليهن

- ٣٧-٧٥ ان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في
الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
- ٣٧ وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة
لا يجدان من يخبرهما
- ٢٩٢ ان عمر زوج ابنا له صغيرا
- ان عمر رضى الله عنه خطب وقال من يعلم ماذا يحل
للمملوك من النساء ؟ فقال رجل : انا فقال : كم ؟ قال
٣٤٩ اثنتان فسكت عمر ..
- ٢٨٦ ان عمر قضى في العنين ان يؤجل سنة ..
- ٢٤٥ ان عنده من رسول الله علما كثيرا ..
- ١١٩ ان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات الرجل
يرث اخاه لآبيه وامه دون اخيه لآبيه ..
- ١٦٣ ان اعيان بنى الاخ يتوارثون دون بنى العلات يرث
الرجل اخاه لآبيه وامه دون آبيه ..
- ٣٤٩ ان غيلان بن سلمة اسلم وتحتة عشر نسوة فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهن اربعاً ..
- ٤١٠ ان غيلان بن سلمة اسلم وتحتة عشر نسوة فامرته النبي صلى الله
عليه وسلم ان يختار منهن اربعاً ..
- ٣٤٩ ان غيلان بن سلمة اسلم وتحتة عشر نسوة فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهن اربعاً ..
- ٤٢ ان غطى راسه بدت رجلاه وان غطى رجلاه بدأ راسه
- ٢١١-٢١٠ ان في اعين الانصار شيئا ..
- ان قيس بن الخارث كان عنده ثمان نسوة حرائر فلما
نزلت هذه الآية امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
٤١٢ يطلق اربعاً ويمسك اربعاً ..
- ان كان رسول الله اذن لك ان تنظر فانظر والا فاني
٢١٣ اخرج عليك ان كنت تؤمن بالله ورسوله ..
- ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه ؟ فقال ما عندي
الا ازارى فقال النبي : ان اعطيتها ازارك جلست لا ازار
لك فالتمس شيئاً فقال ما اجد شيئاً فقال التمس ولو
خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم
سورة كذا وسورة كذا السور يسميها فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن

٣٠٣

فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له ..

٢٣٥-٢٣٦

ان مخنثاً كان يدخل على ازواج النبي وكانوا يعدونه
من غير اولى الارية فدخل النبي يوما وهو عند بعض نسائه
وهو يعتن اسراة لعبد الله بن امية اخي ام سلمة يقول
يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف فاني ادلك على ابنة
غيلان فانها تقبل باربعة وتدبر بشمان فقال النبي لا يدخلن
هؤلاء عليكم

٢١٥

ان مرثد بن ابي مرثد الغنوي كان يحمل الاسارى بمكة
وكان بمكة بغى يقال لها عناق وكانت صديقه قال فجئت
النبي فقلت يا رسول الله انكح عناقا ؟ قال : فسكت عنى
فنزلت « والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك » فدعانى
فقرا على وقال لا تنكحها ان مولى القوم منهم

٤٩

ان معاذا قضى فينا باليمن فاعطى البنت النصف
والاخذ النصف قال فانت رسول الله بذلك فان لم تكن
اخوات من الاب والام والاخوات من الاب لانهن يركن
ما يرث الاخوات من الاب والام عند عدهن

١١٠

ان معاوية وابا الجهم خطباني فقال رسول الله اما
ابو الجهم فلا يضع العصا عن مائه واما معاوية فصعلوك
لا مال له فانكحى اسامة

٤٦٨

ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة ام الام
السدس

٨٦

ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة السدس

٩١

ان النبي صلى الله عليه وسلم اردف الفضل
فاستقبلته جارية من خثعم فلوى عنق الفضل فقال ابو

العباس : لويت عنق ابن عمك ؟ قال رأيت شابا وشابة
فلم آمن الشيطان عليهما

٢٠٨

أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت
يا رسول الله انى قد وهبت نفسى لك فقامت قيساما
طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها أن لم يكن لك
بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك
من شيء تصدقها آياه ؟ فقال ما عندي الا ازارى فقال
اذا اعطيتها ازارك جلست لا ازار لك فالتمس شيئا فقال
ما أجد شيئا فقا له النبي قد زوجتكها بما معك من
القرآن

٣٠٣

أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على السيدة صفية
وهي تبكى فقال لها ما يبكيك ؟ قالت بلغنى أن عائشة
وحفصة تملأن منى وتقولان نحن خير من صفية لاننا
بنات عم رسول الله وازواجه فقال لها الا قلت لهن كيف
تكن خيرا منى وانا ابى هارون وعمى موسى وزوجى محمد
واى حرج على النبي في أن يتزوج امرأة سبية خيرا بين
أن يمتقها ويردها الى قومها وأن تكون زوجة له فأقرت
أن تكون زوجة له

٢٣٥-٢٣٦

أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبى العاص
بمهر جديد ونكاح جديد

٤٠٥

أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على
زوجها أبى العاص بن الربيع بالنكاح الاول لم يحدث
شيئا

٤٠٥

أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها بالنكاح الاول
أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له
قيل وذكر من أين يورث قال : من حيث يبول

١٧٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة
والخالة فقال لا أدرى حتى يأتى جبريل ثم قال : أين
السائل عن ميراث العمة والخالة ألتانى جبريل فسألتنى
أن لا ميراث لهما

٥٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى أعطى

- كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث ٤٧-٥١
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي خطبه الواحشة ٢٠١
- زوجتكما بما معك من القرآن ٢٠١
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفيلان بن أمية ٤١٢
- الثقفي وقد أسلم وتحتة عشر نسوة اختر منهم أربعة ٤١٢
- وفارق سائرهن ٤١٢
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ولدت منه أمته ٢٦
- فهي حرة من بعد موته ٢٦
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي ١٤
- عليه من كتابته درهم ١٤
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ١٦٣
- وقال أن أعيان بني الأخ يتوارثون دون بني العلات يرث ١٦٣
- الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أبيه ١٦٣
- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفا الإنسان إذا ٢٠١
- تزوج قال بآوك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير ٢٠١
- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء على حملا ٥٢
- أو حمالة يستخير الله في ميراث العمة والخالة فانزل الله ٥٢
- عز وجل أن لا ميراث لهما ٥٢
- أن النبي صلى الله عليه وسلم مرت به أبل عست ٢١٨
- بأنوالها وأبعارها فغطي عينيه فقبل له في ذلك فقال ٢١٨
- قال الله تعالى (ولا تمدن عينك إلى ما متعنا به أزواجنا ٢١٨
- منهم) ٢١٨
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل ١٩٩
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشافرة أن ٣٥٢
- يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذه بلا مهر ٣٥٢
- أن نقرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال ٣٥٢
- بعضهم لا أتزوج وقال بعضهم أصلى ولا أنام وقال بعضهم ٣٥٢
- أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال ٣٥٢

- ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم وأفطر وأصلي
 ١٩٩ وأنام وأزواج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ..
- فان انكرت العلم فالقول قولها مع يمينها لان الأصل
 ٢٨٧ عدم العلم
- فان تكحها ولي مسخوط عليها فنكاحها باطل
 ٢٧١
- ان الولاء للكبير
 ٣٣
- انما النساء لعب
 ٢١٠
- انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة كانت
 ٣٥٨ بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد ذلك
- فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقيل ما بال اناس
 يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط
 شرطا ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة
 ٤٨-٤٧-٣١-٢٩ شرط الله احق وأوثق وانما الولاء لمن اعتق
- انما ترغني محلا له ولم يكن له ولد ولا والد فأقره
 ١٢٥ النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
- انك امرؤ تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ٣٥٦ نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية
- فانه يوشك ان يقتقر الرجل الى علم كان يعلمه او
 ٣٧-٣٨ يبقى في قوم لا يعلمون
- انه جمل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها
 ١٧١
- انه جلد الناكح
 ٢٤٨
- انه يرخص في متعة النساء فقيل له على انك امرؤ
 تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر
 ٣٥٦ وعن لحوم الحمر الانسية
- انه صلى الله عليه وسلم قال سألت الله عز وجل عن
 ٥٢ ميراث العمة والخالة فسارني جبريل ان لا ميراث لهما
- انه صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وبنت ابن واخت
 ١٦٠ فأعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للأخت

- انه غضب على عبد له وقال لأعاقبك ولا كاتبك علي
نجين
- فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع
١٩٨
- انه كان يذبح فيتبع صدائق خديجة يهديها اليهن
٢٢٤
- انه لا يحرم الا تصبغ وضعت
٢١٧
- فانه لا ينبغي لحيفة مسلم انه تحبس بين ظهرائي
٧٦
- انه ليس عليك بأس انما هو أبوك وعلامك
٢٠٨
- فانه له وجاء
١٩٨
- اني ايت عند ربى فيطعمنى ويسقىنى
٢٠٩
- فانى ادلك على ابنة غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر
بثمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هبؤلاء
٢١٥
- اني لارى طلحة قد حدث فيه الموت فأذنونى به وعجلوا
٧٦
- فانه لا ينبغي لحيفة مسلم ان تحبس بين ظهرائي أهله
٢٠٩
- اني اسلمت وتحتي أختان قال صلى الله عليه وسلم
٢٠٩
- اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام
رجل فقال يا رسول الله زوجتيها ان لم يكن لك بها حاجة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك شيء
تصدقها اياه ؟ فقال ما عندى الا ازارى قال اذا اعطيتها
ازارك جلست لا ازار لك فالتمس شيئا فقال ما أجده
شيئا فقال التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم
يجد شيئا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل معك
من القرآن شيء ؟ قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور
يسمونها فقال له النبي قد زوجتكها بما معك من القرآن
٢٠٩
- اني لست مثلكم انى اطعم واسقى
٢١٧
- فانى مكاتركم الامم يوم القيامة
٢٠٩

- ٥٢ ... فانزل الله عز وجل ان لا ميراث لهما
- ٢٧ ... اوشك ان ياتي على الناس زمان يختصم الرجلان في القرينة فلا يجدان من يقضى بينهما
- ٢١٢ ... اياكم وخضراء الدمن قبل وما خضراء الدمن يا رسول الله قال المرأة الحسنة في الميت السوء
- ٢٦١ ... الايم احق بنفسها من وليها والبكر تستأمن في نفسها وادنها صلاتها
- ٢٧٧ ... ايما امرأة زوجت وبها جنون او جذام او برص فدخل بها ثم اطلق على ذلك فلها مهرها بمعيه اياها وعلى الولي الصداق بما دلس كما غره
- ٢٤٤-٢٤٤ ... ايما امرأة تكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له
- ٢٨٧ ... ايما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما فان ادعى كل واحد من الزوجين انه هو الأول وادعى علم المرأة به فان انكرت العلم فالقول قولها مع يمينها لان الاصل عدم العلم
- ٢٧٧ ... ايما امرأة تكحت وبها برص او جنون او جذام او قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسه ان شاء امسك والا طلق وان مسه فلها المهر بما استحلت من فرجها
- ٢٤١-٢٤٢-٢٤٧ ... ايما امرأة تكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له فان احابها فلها مهرها بما استحلت من فرجها
- ٢٥٨-٢٥٩

« حرف الباء »

- ٢٠٧ ... بارك الله لها فيك وبارك لك فيها
- ٢٠١ ... بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير
- ٢٠٧ ... بارك لهم وبارك عليهم
- ٢٧٥ ... بورك لابي زيد وبورك لى في ابي زيد

- بأذنه الهيئة فسألتها ما شأنك ؟ فقالت زوجي يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال يا عثمان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة فوالله اني لأخشاكم الله وأحفظكم لحدوده
- ٢٠٦ فبدأ محيصة بالكلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٥٢ كبر كبر
- ٢٠٦ أبدلنا بالرهبانية الخيفية السمجة
- بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت في كتابتها فقالت لها عائشة ارجعي الى اهلك فان احبوا ان اقضي عنك كتابك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت بريرة ذلك لاهلها فابوا وقالوا ان شاءت ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اتباعي فاعتقي فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليس في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط الله أحق وأوثق وانما الولاء لمن اعتق
- ٤٨ أبصر بكشمها بياضاً فانجاز عن الفسراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما اتاها شيئاً
- ٢٧٤ بعضها لبعض اكفاء
- ٤٨٠ بعض لبعض قبيلة لقبيله حتى لحى ورجل لرجل الا حائل أو حجام
- ٢٨٠ بعضهم اكفاء بعض حتى لحى وقبيلة لقبيلة ورجل لرجل الا الحائل والحجام
- ٢٨٥ البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة
- ٢٧٠-٢٩٨ البغي من انكحت نفسها بغير ولي ولا بينة
- ٢٤٨ والبكر تستاذن في نفسها واذنها صقاتها
- ٢٦١-٢٦٢-٢٦٥
- ١٢٦٦ ولا البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف

- اذنها قال ان تسكت ٢٦٢
- البكر تستامر فتستحي فتسكت فقال سكاتها اذنها ٢٦٢
- والبكر يستامرها ابوها ٢٦٢
- بكرأ أم ثيبأ ؟ فقلت له : ثيبأ فقال : هلا جارية بكرأ ٢٦١
- تلاعبها وتلاعبك ٢٦١
- بلغني أن عائشة وحفصة تنالان مني وتقولان نحن خير
من صفية لأننا بنات عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
والزواجه فقال لها ألا قلت لهن كيف تكن خيراً مني وأنا ابني
هارون وعمي موسى وزوجي محمد ؟ وأي حرج على النبي
في أن يتزوج امرأة سبية خيراً بين أن يعتقها ويردها إلى
قومها وإن تكون زوجة له فأقوت أن تكون زوجة له ٢٣٦-٢٣٥
- بلغ ذلك عمر فقال اني لاطن الشيطان فيما يسترق
من السمع سمع بموتك فقدمه في نفسك ولعلك لا تملك
الا قليلا وأيم الله لتراجعن نساءك ولتراجعن مالك او
لاورثتك منك ولامرن بقبرك ان يرجم كما رجم قبر أبي رغال ٤١٢
- للبنات النصف وللأخت النصف ١١٠
- بنى هاشم وبنى عبد المطلب شيء واحد وشبك بين
أصابعه ٢٨٥-٢٧٩
- ابتاعني فاعتقني فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال
أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من
اشتراط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة
مرة شرط الله أحق وأوثق وانما الولاء لمن اعتق ٤٨
- أبيت عند ربي فيطعمني ويسقيني ٢١٩

«حرف التاء»

- وتعته اختان فقال له النبي اختر أيتهما شئت وفارق
الأخرى ٤١٩
- تخيروا لنطفكم واختبوا هذا السواد فإنه لون مشوه ٢٧٥

- ٢٧٥ تخبروا لنطفكم وانكحوا الاكفاء
- ٣٢ ترك ابنته وابنه حمزة فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف وابنته النصف
- ٣٦٨ يترك الخاطب الاول أو يأذن له فيخطب
- ٢٨ - ٤٤ تعلموا الفرائض واللحن والسنن كما تعلمون القرآن
- ٤٣ تعلموا الفرائض وعلموها فانها نصف العلم وهو ينسب وهو اول شيء ينزع من امتي
- ٣٧ - ٧٥ تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف النسان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
- ٢٧ - ٢٨ تعلموا الفرائض فانه يوشك ان يفتقر الرجل الى علم كان يعلمه أو يبقى في قوم لا يعلمون
- ٢٨ تعلموا الفرائض والقرآن وعلموها الناس فاني مقبوض
- ٢٨ تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانه نصف العلم وهو ينسب وهو اول شيء ينزع من امتي
- ٢٨ تعلموا الفرائض فانها من دينكم
- ٣٧ تعلموا القرآن وعلموها الناس وتعلموا العلم وعلموها الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة لا يجدان من يخبرهما
- ٢٧ تعلموا القرآن وعلموها الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس أو شك ان يأتي على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يقضي بينهما
- ٢٨ تعلموا القرآن والفرائض فانه يوشك ان يفتقر الرجل الى علم كان يعلمه أو يبقى في قوم لا يعلمون
- ١٢٣ - ١٢٥ فتوضا النبي صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه على
- فتوضا فصبه على فافقت وقلت يا رسول الله كيف

- اصنع في مالي ولي اخوات ؟ قال فنزلت آية الميراث
(يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ١٢٤
توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ
من القرآن ٢١٥

« حرف الشاء »

- ثلاثة حق على الله اعانتهم المجاهد في سبيل الله
والناكح يريد أن يستعف والكاتب يريد الاداء ٢٠٥
ثلاث كتبهن الله على ولم تكتب عليكم البواك والوتر
والأضحية ٢١٨
الثلاث والثلاث كثير ٢٧٧
الطيب احق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها
واذنها صمايتها ٢٤٤-٢٦٢-٢٦٥
الطيب احق بنفسها من وليها والبكر يستأمرها ابوها
في نفسها ٢٦١

« حرف الجيم »

- جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله فقالت
يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتل أبوهما معك في أحد ولم
يدع عمهما لهما مالا أخذه فما ترك يا رسول الله ؟ والله
لا تنكحان الا ولهما مال فقال رسول الله يفقهن الله في ذلك
فنزلت اليه آية سورة النساء « يوصيكم الله في أولادكم »
فقال رسول الله أدعرا الى المرأة وصاحبها فقال لعمهما
اعط البنيتين الثلثين واعط امهما الثلثين وما بقي فلك ٩٦
جاءت الجدة الى أبي بكر رضي الله عنه فسألته عن
ميراثها فقال أبو بكر الصديق ليس لك في كتاب الله شيء
وما علمت لك في سنة رسول الله شيئا فارجعي حتى أسأل
الناس فسأل عنها فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله
فأعطاهما السلس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقام محمد

- ابن مسلمة الأنصاري فقال ما قال فأنفذه لها أبو بكر ثم
جاءت الجدة الأخرى أو الأب الى عمر فسألته ميراثها
فقال لها ما لك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي
قضى به الا لغيرك وما انا بزائد في الفرائض شيئا ولكن
هو ذلك السدس فان اجتمعتما فيه فهو بينكما فايكما
خلت به فهو لها ٨٤ - ٨٥ - ٩١
- جاءتنا نسوة تمتعنا بهن يظن برجالنا فسألنا
رسول الله عنهن فأخبرناه فغضب وقام فينا خطيبا فحمد
الله واثني عليه ونهى عن المتعة فتوادعنا يومئذ ولم نعد
ولا نعود فيها أبدا فلذا سميت ثنية الوداع ٣٦٢
- جاء رجل الى أبي موسى وسليمان بن ربيعة رضى الله
عنهما فسألهما عن بنت وبنت ابن وأخت فقالا لا لبنت
النصف وللأخت النصف وأت عبد الله فأنه سييتابعا
فأتى عبد الله فقال انى قد ضللت اذا وما انا من المهتدين
لا قضين بينهما بما قضى به رسول الله للبنت النصف
ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقى فلأخت ٩٧
- جاءنى النبی صلی الله علیه وسلم بمودنى وانا
مريض لا أهقل فتوضأ وصب من وضوئه على فمقلت
فقلت يا رسول الله لمن الميراث وانا يرثنى كلاله ؟ فقال
فنزلت آية القرض ١٣٢
- جارى طلق امراته في غصبه ولقى شدة فاردت أن
احتسب نفسى ومالى فاتزوجها ثم ابنى بها ثم اطلقها
فترجع الى زوجها الاول فقال له عثمان لا تنكحها الا
نكاح رغبة ٣٥٦ - ٣٥٧
- جامع الرجل زوجته فلا ينظر الى فرجها فان ذلك
يورث العشا ٢٠٩
- المجاهد في سبيل الله والناكح يريد أن يستمف والمكاتب
يريد الأداء ٢٠٨
- أجرؤكم على الجحد أجروؤكم على النار ١٨٧
- فجعل السدس بينهما ٨٧
- جعل ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها ١٧١

جعلت الأرض لنا مسجداً وترابها طهوراً وجعلت	
صفوفنا كصفوف الملائكة	٢١٩
جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة	٢١٩
وجعلت قرّة عيني في الصلاة	٢٠٠
اجتنبوا هذا السواد فإنه لون مشوه	٢٧٥
أجهر بسم الله الرحمن الرحيم	٢٤١

« حرف الحاء »

حبب الى من دناكم النساء والطيب وجعلت قرّة عيني	
في الصلاة	٢٠٠
حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل	
بينهما	٢٧
حتى يقضى عنه	٧٧
احتجبت عنه فقلت يا رسول الله اليس اعمى لا	
يبصرنا فقال أفعمايوان أنما اليس تبصرانه	٢٠٨
حجم أبو هند رسول الله في اليافوخ فقتل النبي	
صلى الله عليه وسلم يا بني يياضه انكحوا أبا هند وأنكحوا	
اليه	٢٨٢
حجوا تستغنوا وسافروا تصحوا وتناكحوا تكفروا	
فاني اباي بكم الأمم	١٩٩
فتحدثوا بالفرائض	٤٤
حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه بنتها	٣٢٢-٣٢١
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب	٣١٨-٣١٧
يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة	٣٢٤-٣٢٢
احساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه المال	٢٨١-٢١٠
الحسب المال والكرم التقوى	٢٧٩-٢٨١-٢٨٠
.. .. .	٢٨٦

يخط عنه ربع الكتابة ١٣

حضرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاها
السدس فقال ابو بكر رضى الله عنه هل معك غيرك ؟
فقام محمد بن مسلمة الانصارى رضى الله عنه فقال
مثل ما قال فأنفذه لها ابو بكر رضى الله عنه ثم جاءت
الجدة الاخرى الى عمر رضى الله عنه فسأله ميراثها
فقال لها : ما لك فى كتاب الله عز وجل شيء وما كان
القضاء الذى قضى به الا لغيرك وما انا بزانة فى الفراش
شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتما فيه فهسو
بينكما فأيكما به فهو لها

٨٤- ٨٥- ٩١

حضرت نكاحا فخطبت ثم قالت اعقدوا فان النساء
لا يعقدن ٢٥٠

٢٥٠

احل حراما او حرم حلالا ٣٥٧

٣٥٧

استحلتم فروجهن بكلمة الله ٣١١-٣٠٨

٣١١-٣٠٨

الحمد لله الذى جعل لنا بلدا حراما وبيننا محجوجا
وجعلنا سدنته

الحمد لله نحمده ونستعينه ونعسود بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له
ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وان
محمد عبده ورسوله ٣٠١

٣٠١

حويصة ومحبيصة دخلا على النبي صلى الله عليه
فبدا محبيصة بالكلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم كبر
كبر ٢٨٥-٢٨٠

٢٨٥-٢٨٠

« حرف الخاء »

اخاف ان تتبعها نفسى قال فاستمتع بها ٣٢٥

٣٢٥

فاختصم الزبير ورافع الى عثمان رضى الله عنه فقضى
عثمان للزبير قال هشام فلما كان معاوية خاصمونا فيهم
ايضا فقضى لنا معاوية ٣٤

٣٤

خرجنا مع رسول الله الى غزوة تبوك حتى اذا

كنا عند الثنية مما يلي الشام جاءتنا نسوة تمتعنا بهن
يطفن برجالنا فسألنا رسول الله عنهن فأخبرناه فغضب
وقام فينا خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن التمتع
فتواعدنا يوماً ولم نعد ولا نعود فيها أبداً فلذا سميت
ثنية الوداع

٣٦٢

خرجنا معه إلى الطائف فمررنا بقبر فقيل هذا
قبر أبي رغال وهو أبو ثقيف وكان من ثمود وكان بهذا
الحرم يدفع عنه فلما خرج منه أصابته النملة التي
أصابت قوامه بهذا المكان فدفن فيه

٤١٢

فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال
قد أنزل في أخوالك وبين فجعل لهم الثلثين فقال جابر
فنزلت قوله يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة

١١٣

خشيت أن يكون قد عجلت لنا طيباتنا في حياتنا
الدنيا ثم جعل يبكي

٤٢

خطب الواهبة زوختها بما معك من القرآن

٢٠١

فخطبها معاوية وأبو الجهم وأسامة بن زيد فقيل
رسول الله صلى الله عليه وسلم أما معاوية فرجل ترب
لا مال له وأما أبو الجهم فرجل ضراب للنساء ولكن أسامة
فقلت بيدها هكذا أسامة أسامة ؟ فقال لها رسول الله
صلى الله عليه وسلم طاعة الله ورسوله قالت فتزوجته
فاقتبطت

٢٦٩-٢٧٦

خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما
أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك
لا مال له فأنكح أسامة

٣٦٨

فخطبت ثم قالت أعقدوا فإن النساء لا يعقدن

٢٥٠

فخطبت جارية فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها ما
دعاني إلى نكاحها فتزوجتها

٢١٢

خمس رضعات يحرم بهن

٣١٥

وخير متاعها المرأة الصالحة

٢٠٠

خير من كفن في براده أن غطي رأسه بدت رجلاه وأن

- غطي رجلاه بدا راسه ٤٢
- فخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها
وكان عبداً فاخترت نفسها ٤٠١
- تخبروا لنطفكم فانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم ٢٧٤
- تخبروا لنطفكم فان النساء يلدن اشباه اخواتهن
واخواتهن ٢٧٦-٢٧٥
- خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا ٢٨٠

« حرف الدال »

- دخل ابن أم مكتوم على النبي وعنده ام سلمة وميمونة
وقيل عائشة وحفصة فامرهما النبي صلى الله عليه وسلم
بالاحتجاب قائلاً : افعميا وانما اليس تبصرانه ؟ ٢١٤
- ودخل بي وأنا ابنة تسع سنين ٢٦٤
- دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ام سلمة
وهي متأيمه من أبي سلمة فقال لقد علمت اني رسول الله
وخيرته من خلقه وموضعي من قومي كانت تلك خطبته ٣٦٦
- فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني
فقلت يا رسول الله كيف اصنع بمالي وليس يرثنى الا
الكلالة ؟ فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع
فقال قد انزل في اخوالك وبين فجعل لهن الثلثين فقال جابر
فنزلت قوله (ويستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ١١٣
- فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وهو عند بعض
نسائه وهو ينفعت امرأة لعبد الله بن أمية أختي ام سلمة
يقول يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف فاني ادلك
على ابنة غيلان انها تقبل بربع وتدبر بثمان فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم ٢١٥
- دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فبدا محيصة
بالكلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم كبر كبر ٢٥٢
- دخلت امرأة عثمان بن مظعون احسب اسمها خولة

- بنت حكيم على عائشة وهي باذة الهيئة فسألتها ما شأنك
فقالت زوجي يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي
صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال : يا عثمان
إن الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة فوالله إنى
لأخشاكم لله وأحفظكم لحدوده .. ٢٠٦
- أدراوا الحدود بالشبهات .. ٢٤٨
- ادعوا لى المرأة وصاحبها فقال لعمهما أعطهما الثلثين
واعط أمهما الثمن وما بقى فلك .. ٩٦
- فدعاني فقراها على وقال لا تنكحها .. ٣٢٥
- أذلك على من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول
الله قال أسامة بن زيد قلت أسامة قال : نعم أسامة .. ٣٧٠
- الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة .. ٢٠٠

« حرف الذال »

- ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فرد تكاحها .. ٢٦٦
- وذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد تكاحها .. ٢٦١-٢٦٢
- وذكر من ابن يورث ؟ قال : من حيث يبول .. ١٧٢
- فذهبت أمها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقالت : إن أبنتى تكره ذلك فأمره رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم}
أن يفارقها وقال لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهم فإن
سكتن فهو اذنهن فتزوجت بعد عبد الله ، والمغيرة بن شعبة .. ٢٦١
- فأذهب فانظر اليها فإن في عين الانصار شيئا .. ٢١١-٢١٠
- أذهب فانظر اليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما قال
فذهبت فأخبرت أباهما بذلك فذكر أبوها ذلك لها فرفعت
الخنجر فقالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أذن لك أن تنظر فانظر وإلا فاني أخرج عليك أن كنت
تؤمن بالله ورسوله .. ٢١٣

« حرف الراء »

- ٢٧٢ ... راي بكشفها بياضاً فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم البس ثيابك والحقى بأهلك
- ٢٠٨ ... رايث شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما
- ٢٤٠ ... قرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه
- ٢٢٤ ... رجل ذني بامرأة فاراد أن يتزوجها أو ابنتها فقال لا يحرم الحلال الحرام
- ٣٥٠ ... رجلا من ثقيف طلق نسائه فقال له عمر لتراجمن نساءك أو لأرجمنك
- ٢٢٥ ... رجلا من المسلمين استاذن رسول الله في امرأة يقال لها أم مهزل كانت تسافح وتشتري له أن تنفق عليه فاستاذن رسول الله أو ذكر له امرها فقرا عليه نبي الله صلى الله عليه وسلم « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك »
- ٢٥٠ ... لتراجمن نساءك أو لأرجمنك
- ٤٨ ... أوجعي الى اهلك فان أحبوا ان اقضى عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت بريرة ذلك لاهلها فأبوا وقالوا ان شئت أن تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها رسول الله ابتاعي فاعتقي فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط الله أحق وأوثق وانما الولاء لمن اعتق
- ٤٨ ... فارتحلت أم حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فأسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه فبينا على نكاحهما ذلك
- ٤٠٦ ... أرحم أمي بلمتي أبو بكر
- ٣٩ ... رخص لنا بعد أن ننكح المرأة بالشوب الى أجل
- ٢٥٧ ...

- رد ابنته زينب على زوجها أبي العاص بن الربيع
٤٥٠ بالنكاح الأول ولم يحدث شيئاً
- رد ابنته زينب على أبي العاص زوجها بنكاحها الأول
٤٥٥ بعد سنتين ولم يحدث صداقاً
- رد ابنته زينب على أبي العاص وكان أسلامها قبل
٤٥٥ أسلامه بست سنين على النكاح الأول ولم يحدث شهادة
ولا صادقاً
- رد ابنته على أبي العاص بمهر ونكاح جديد
٤٥٥
- ردها بالنكاح الأول
٤٥٥
- فرد نكاحها
٢٦٢-٢٦٣
- رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان
١٩٩ ابن مظعون التبتل ولو اتين له لاختصينا
- روى الله منها بولد ولم أرزق من غيرها قالت
عائشة فقلت في نفسي : لا أذكرها بسوء أبداً : ولقد
توفيت خديجة رضي الله عنها قبل الهجرة بثلاث سنوات
٢٢٤
- رضيت بما رضي الله به لنفسه
٧٧
- أرضعه خمس رضعات يحرم بهن
٢١٥
- رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم
٢٠٤ حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق
- فرفعت الخدر فقالت فاني أخرج عليك ان كنت
تؤمن بالله ورسوله
٢١٢
- أرموا فان أباكم كان رامياً
١٥٢-١٥٣
- أرموا فان أباكم اسماعيل عليه السلام كان رامياً
٢١٣
- روى أن امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فيين لها ذلك
فقالت لا والله لا أتزوج أبداً
٢٠٥
- روى أبو امامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث
٤٧-٥١

روى جابر قال تزوجت امرأة قاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا جابر ؟ فقلت نعم فقال بكرة أم ثيبا ؟ فقلت له : ثيبا فقال : هلا جارية بكرا تلاعبها وتلاعبك

٢١١

روى طاووس انه قال : لقيت ابن رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس مع الابوين وسالته عن ذلك فقال كان ذلك وصية

٨١

روى عن المخيرة بن شعبة قال اردت ان انكح امرأة من الانصار فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اذهب فانظر اليها فانه احرى ان يؤدم بينكما قال فذهبت فاخبرت اباها بذلك فذكر ابوها ذلك لها فرفعت الخدر فقالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن لك ان تنظر فانظر والا فاني اخرج عليك ان كنت تؤمن بالله ورسوله

٢١٢

روى عن محمد بن علي انه سمع اباها علي بن ابي طالب وقد لقي ابن عباس وبلغه انه يرخص في متعة النساء فقال له علي انك امرؤ تائه ان رسول الله نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية

٢٥٦

روى نافع ان عبد الله بن عمر تزوج بنت خالة عثمان ابن مظعون فذهبت امها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت ان ابنتي فكره ذلك فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفارقها وقال لا تتكحوا اليتامى حتى تستامروهم فان سكتن فهو اذنهن فتزوجت بعد عبد الله ، المخيرة ابن شعبة

٢٦١

روت خنساء بنت خدام الانصارية ان اباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد تكاها

٢٦٢-٢٦١

روت عائشة قالت : اشتريت بريرة واشترط اهلها ولاءها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقي فانك لوالاء لمن اعتق

٢٩-٣١

روت فاطمة بنت قيس قالت اتيت النبي صلى الله

عليه وسلم فأخبرته أن أبا الجهم يخاطبني ومعاوية فقال
أما أبو الجهم فأخاف عليك غصاه وأما معاوية فشباب
من شباب قريش لا شيء له ولكنني أدلك على من هو خير
لك منهما قلت من يا رسول الله قال أسامة قلت أسامة
قال نعم أسامة فتزوجت أبا زيد فيسورك لأبي زيد في
وبورك لي في أبي زيد

٢٧٥

« حرف الزاي »

- الزاني المجلود لا ينكح إلا مثله ٣٢٥
- الزانية هي التي تزوج نفسها ٢٤٨
- زوج ابنا له صغيرا ٢٩٣
- زوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة
من القرآن ثم قال لا يكون لاحد بمثلك مهرا ٣٠٣
- زوج الواهب ولم يخطب ٣٠٦
- تزوج فان خير هذه الامة اكثرها نساء ١٩٩
- تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني
غفار فرأى بكشحا بياضا فقال لها النبي صلى الله عليه
وسلم البسي ثيابك والحقى بأهلك ٣٧٣
- وتزوج عائشة ولم يخطب ٣٠٦
- تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة وخطى سبيلها ٣٧٥
- فتزوجت أبا زيد فيسورك لأبي زيد في وبورك لي في
أبي زيد ٢٧٥
- تزوجت امرأة فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
أتزوجت يا جابر فقلت نعم ؟ فقال بكرة أم ثيبا ؟ فقلت
له ثيبا فقال هلا جارية بكرة تلعبها وتلاعبك ٢١١
- أتزوجت يا جابر ؟ فقلت : نعم فقال : بكرة أم ثيبا ؟
فقلت له : ثيبا فقال هلا جارية بكرة تلعبها وتلاعبك ؟ ٢١١
- فتزوجته فاعتبطت ٢٧٦

- تزوجني رسول الله في شوال وبني بي في شوال فكانت
عائشة رضي الله عنها تستحب ان يبتني بنسائها في شوال ٢١٢
- تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة
سبع سنين ودخل بي وأنا ابنة تسع سنين ٢٦٤
- تزوجوا فاني مكاتر بكم الأمم ولا تكونوا كرهبانية
النصارى ١٩٩
- وتزوجوا فاني مكاتر بكم الأمم منس كان ذا طول
فليتكح ومن لم يجد فطليه بالصوم فان الصوم له وجاء ٢٠٠
- تزوجوا الولود الودود ٢١٢
- تزوجوهن علي الدين ولأمة سوداء ذات دين افضل
فزوجوه الا ان تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد
كبير ٢٨٥
- زوجتكم بما معكم من القرآن ٢٠٨-٢٠١
- زوجها ابوها وهي ثيب فذكرت ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فرد تكاحها ٢٦٦
- زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فذكرت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فرد تكاحها ٢٦٦-٢٦٢
- ولزوجها غرم على وليها ٢٨٤
- زوجي يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي
صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عثمان ان الرهبانية
لم تكتب علينا فما لك في امرة فوالله اني لأخشاكم الله
وأحفظكم لحدوده ٢٠٦

« حرف السين »

- سالت الله عز وجل عن ميراث العمة والخالة فسارني
جبريل أن لا ميراث لهما ٥٢
- سالت ابن عباس عن متعة النساء فرخص فقال له

- مولى له انما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة فقال
٥٢ نعم
- سأل الصحابة هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قتل في الجد شيئا ؟ فقال معقل بن يسار المزني نعم
شهدت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس
فقال له عمر مع من قال لا ادري قال : لا دويت اذن
١٨٧
- سئل جابر عن نكاح المسلم باليهودية والنصرانية
فقال تزوجنا بهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن
أبي وقاص
٢٢٨
- سئل عن رجل زنى بامراه فاراد ان يتزوجها او
استنها فقال لا يحرم الحرام الحلال
٢٢٤
- سئل عن مولود له قيل وذكر من أين يورث قال
من حيث يبول
١٧٢
- سئل عن ميراث العممة والخالة فقال لا ادري حتى
ياتني جبريل ثم قال أين السائل عن ميراث العممة والخالة
أتاني جبريل فسأرتني أن لا ميراث لهما
٥٤
- وسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية
٨١
- فسألهما عن بنت وبنت ابن وأخت فقالا للبنت النصف
وللأخت النصف وآت عبد الله فانه سيتنابعنا فأتى عبد الله
فقال انى قد ضللت اذا وما انا من المهتدين لأقضي بينهما
بما قضى به رسول الله للبنت النصف ولبنت الابن السدس
تكملة الثلثين وما بقى فلأخت
٩٧
- فسأرتني جبريل أن لا ميراث لهما
٥٢
- سألتوا فصيحوا وتناحوا تكثروا فأتى إياهم بكم
الأمم
١٩٩
- سكاتها أذنها
٢٩٢
- فسكت عنى فنزلت (والزانية لا ينكحها الا زان او
مشارك) فدخلنى فقراها على وقال لا تنكحها
٢٢٥
- أسلم وتحتة عشر نسوة أخذ فيهن أربعة وفارق
سائرهن
٤١٢

- اسلم وتحتة عشر نسوة فامرہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم ان یختار منهن اربعاً ٤١٠
- اسلم وتحتہ عشر نسوة فقال لہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم امسک اربعاً وفارق سائرہن ٤١٢
- اسلم بمر الظهران وامراتہ ہند بنت عتبہ کافرة بمکہ ومکہ یومئذ دار حرب وكذلك حکیم بن حزام ثم اسلمت المراتان بعد ذلك واقر النبی صلی اللہ علیہ وسلم النکاح ٤٠٦
- اسلمت وتحتی اختان قال صلی اللہ علیہ وسلم طلق ایتھما شئت ٤٢٠
- اسلمت وعندی ثمان نسوة فاتیئ النبی صلی اللہ علیہ وسلم فذکرت ذلك فقال اختر منهن اربعاً ٣٥١
- اسلمت یوم الفتح بمکہ وھرب زوجها عکرمہ بن ابی جہل من الاسلام حتی قدم الیمن فارتحلت أم حکیم حتی قدمت علی زوجها بالیمن ودعته الی الاسلام فاسلم وقدم علی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فبايعہ فثبتنا علی نکاحها ذلك ٤٠٦
- سمع اباہ علی بن ابی طالب وقد لقی ابن عباس ویلقیہ انه یرخص فی متعة النساء فقال لہ علی انک امرؤ تائه ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نہی عنها یوم خیبر وعن لحوم الحمر الانسیة ٢٥٦
- سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم حین خرجنا معہ الی الطائف فمررنا بقبر فقال ہذا قبر ابی رغال وهو ابو ثقیف وكان من ثمود وكان بهذا الحرم یدفع عنہ فلما خرج منہ اصابته التیمة التی اصابت قومہ بهذا المكان فدفن فیہ ٤١٢
- سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقول لیس لقاتل میراث ٥٨ - ٦٠

« حرف الشین »

- اشار بأصامة ولم یخطب ٣٦٩
- وشبك بین أصابعہ ٢٨٥

- ٤٨ .. شرط الله احق واثق وانما الولاء لمن اعتق ..
 الشغار ان يزوج الرجل ابنته من الرجل على ان
 ٢٥٢ .. يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق ..
 شهدت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه
 ١٨٧ .. السدس فقال له عمر مع من قال لا أدري قال لا ذريت اذن ..

« حرف الصاد »

- صاحب الربع افضل من صاحب الثلث وصاحب
 ٢٦٢ .. الخمس افضل من صاحب الربع ..
 وصدقني اذ كذبتني الناس وواستني في مالها اذ
 حرمني الناس ورزقني الله منها الولد لم أرزق من غيرها
 قالت عائشة فقلت في نفسي لا اذكرها بسوء ابدا
 ٢٢٤ .. ولقد توفيت خديجة قبل الهجرة بثلاث سنين ..
 اصطفى كنانة من بني اسماعيل واصطفى من كنانة
 قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من
 ٢٨١-٢٧١ .. بني هاشم ..
 ٢٦٨ .. فعضلوك لا مال له فانكحى اسامة ..

« حرف الضاد »

- ٢٢٧ .. ضم يدك قد يايعتك ..

« حرف الطاء »

- ٢٢٠ .. طلق ايها شئت ..
 ٤١٢ .. يطلق اربعا ويمسك اربعا ..
 طلقها ثلاثا فارسل اليها النبي صلى الله عليه وسلم
 ٢٦٣ .. لا تسبقيني بنفسك فزوجها باسماء رضى الله عنه ..
 طلقني زوجي ابو حفص بالشام ثلاثا فاتيت النبي
 صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فامرني ان اعتد في

بيت ابن أم مكتوم وقال اذا حللت فااذنيني فلما انقضت
عدتي اتيته فاخبرته وقلت له ان معاوية وابا الجهم خطباني
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما معاوية فصعلوك
لا مال له واما ابو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه ولكن
«دك على من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول الله
قال اسامة بن زيد قلت اسامة قال نعم اسامة ٣٧٠

« حرف الظاء »

فاظفر بذات الدين ٢١٠

« حرف العين »

عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر في
بنى سلمة يمشيان فوجدني لا اعقل - زاد في رواية
الكشميهني شيئاً ١٢٥

لا عاقبتك ولا كاتبتك على نجمين ٥

عبد الله بن عمر تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون
فذهبت امها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت
ان ابنتي تكره ذلك فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يفارقها وقال لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهم فان
سكتن فهو اذنهن فتزوجت بعد عبد الله المغيرة بن شعبة .. ٢٦١

اعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات وترك ابنته وابنة
حمزة فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنه حمزة
النصف وابنته النصف ٣٢

اعتقت بريرة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في زوجها وكان عبداً فاختارت نفسها ٤٠١

عجلوا فانه لا ينفي لجيفة مسلم ان تحبس بين ظهرائي
اهله ٧٦

العرب بعضها لبعض اكفاء ٢٨٠

العرب بعضهم اكفاء بعض حتى لحي وقبيلة لقبيلة
ورجل لرجل الا العاتك والحجام ٢٨٥

٢٨٠	العرب اكفاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وحى لحى ورجل لرجل الا الحائك والحجام
٣٤	العصبة احق والا فالولاء
٢٥٠	اعقدوا فان النساء لا يعقدن
٢٨٤	العرب اكفاء حى لحى
٣٨-٣٩	العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل : آية محكمة او سنة قائمة او فريضة عادلة
٧٥	العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجد من يفصل بينهما
٣٦٦	علمت انى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخيرته من خلقه وموضعي من قومي كانت تلك خطيته
٣٠١-٣٠٢	علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة : الحمد لله نحمده ونستعينه ونموذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادى له واشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله « يا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة » الآية
٢٧-٧٥	وعلموها الناس فانى امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان فى الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
٤٣	وعلموها فانها نصف العلم وهو ينسى وهو اول شئ ينزع من امتى
٣٨	وعلموه الناس فانه نصف العلم وهو ينسى وهو اول شئ ينزع من امتى
٢٧	وعلموه الناس وتعلموا العلم وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فانى امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان فى الفريضة لا يجدان من يخبرهما
	وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس وشك ان ياتى على الناس زمان يختصم الرجلان فى الفريضة

- ٢٧ فلا يجدان من يقضى بينهما
- عمر رضى الله عنه خطب وقال من يعلم ماذا يحل للمملوك من النساء ؟ قال رجل : انا فقال كم قال اثنان
- ٢٤٩ فسكت عمر
- ٢٠٨ انعميا وان انتما اليس تبصرا ؟
- عن عائشة أنها حضرت نكاحاً فخطبت ثم قالت اعقدوا فان النساء لا يعقدن
- ٢٥٠
- عن عائشة قالت قلت يا رسول الله تستأمر النساء في ابضاعهن ؟ قال نعم قلت ان البكر تستأمر فتستحي فتسكت فقال سكايتها اذن
- ٢٦٢
- عن عمر رضى الله عنه انه سأل الصحابة هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الجسد شيئاً ؟ فقال معقل بن يسار المزني نعم شهدت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس فقال له عمر مع من ؟ قال لا ادرى قال لا دريت اذن
- ١٨٧
- عن قيس بن الحر شقال اسلمت وعندي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وذكرت ذلك له فقال اختر منهن أربعاً
- ٢٥١
- أعوذ بالله منك فقال لها : لقد استعذت بعماد الحق بأهلك
- ٢٢٠

« حرف الغين »

افض البصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء

٢٠١-١٩٨

فغضب صلى الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال : لا والله ما أبدلني الله خيراً منها ، آمنت بي اذ كفر الناس ، وصدقني اذ كذبني الناس وواستني في مالها اذ حرمني الناس ورزقني الله منها الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة فقلت في نفسي : لا

- اذكرها بسوء أبدا . ولقعد توفيت خديجة رضى الله عنها
 ٢٢٤ قبل الهجرة بثلاث سنوات
- ٤٢ غطى راسه بدت رجلاه وأن غطى رجلاه بدأ راسه
 فغطى عينيه فقليل له في ذلك فقال الله تعالى « ولا
 ٢١٨ تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم »
- ٤١ غطوا بها راسه واجفلوا على رجله من الأذخر
- غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم أمسك أربعاً منهن وفارق
 ٢١٢ سائرهن
- غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة فقال
 ٢٤٩ النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهن أربعاً
- غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة فأمره النبي صلى الله
 ٤١٠ عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً

« حرف الفاء »

- ٤١٨-٤١٤ وفارق الأخرى
- ٤١٢ وفارق واحدة منهن
- ٢١٥ وفارق سائرهن
- فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي أبو حفص بالشام
 ثلاثاً فانيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك
 فأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال اذا بطلت
 فأذنيني فلما انقضت عدتي آتيته فأخبرته وقلت له ان
 معاوية وأبا جهم خطباني فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 أما معاوية فصملوك لا مال له وأما أبو جهم فلا تضع
 العصا عن عاتقه ولكن أدلك على من هو خير لك منهما
 قلت ومن يا رسول الله قال أسامة بن زيد قلت أسامة
 ٢٧٠ قال نعم أسامة
- ٢٧٨ فر من المجدوم فرارك من الأسد
- ٤٠- ٣٩ افرض أمتي زيد

- ٣٩ افرضكم زيد
- فضلنا على الناس بثلاث جعلت الارض مسجداً
- ٢١٩ وترابها طهوراً وجعلت صفوفنا كصفوف الملائكة
- يفقهني الله في ذلك فنزلت آية سورة النساء « يوصيكم
- الله في أولادكم » فقال رسول الله ادعوا لى المرأة وصاحبها
- ٩٦ فقال لعمهما أعط الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقى فلك
- فى خلال ثلاث انا كبيرة وانا امرأة فعيلة وانا امرأة
- شديدة الغيرة فقال صلى الله عليه وسلم انا اكبر منك سناً
- ٢٢ وأما العيال فالى الله وأما الغيرة فأدعو الله فيذهبها عنك

« حرف القاف »

- قبيلة لقييلة وحى لحي ورجل لرجل الا حالك
- ٢٨٥-٢٨٠ او حجام
- ٥٨ القاتل لا يرث
- قتل حمزة او رجل آخر خير منى فلم يوجد له
- ما يكفن فيه الا بردة ولقد خشيت أن يكون قد عجلت
- ٤٢ لنا طبيباتنا فى حياتنا الدنيا ثم جعل يبكى
- قتل مصعب بن عمير وكان خيراً منى فلم يوجد
- ما يكفن به الا بردة وقتل حمزة او رجل آخر خير منى
- فلم يوجد له ما يكفن به الا بردة ولقد خشيت أن يكون
- ٤٢ قد عجلت لنا طبيباتنا فى حياتنا الدنيا ثم جعل يبكى
- قتل مصعب بن عمير وهو خير من كفن فى بردة ان
- ٤٢ غطى رأسه بدت رجلاه وان غطى رجلاه بدأ رأسه
- قتل مصعب بن عمير يوم أحد وليس له الا نمرة
- كنا اذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه واذا غطينا بها رجلاه
- خرجت رأسه فقال النبى صلى الله عليه وسلم غطوا بها
- ٤١ رأسه واجعلوا على رجلاه من الأذخر
- ٩٧ قتل معك يوم أحد
- ٣٠٣ قد زوجتكها بما معك من القرآن

- وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه
٤٠٦ فثبنا على تكاحهما ذلك
- قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فأسلم
وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه فثبنا
٤٠٦ على تكاحهما ذلك
- قدموا فريشا ولا تقدموها ٢٨١-٣٧١
- وأقر النبي صلى الله عليه وسلم النكاح ٤٠٦
- فقرأ عليه نبي الله صلى الله عليه وسلم « والزانية
لا ينكحها إلا زان أو مشرك » ٣٢٥
- أقسموا الفرائض على كتاب الله عز وجل ١٣٨
- قضى بالدين قبل الوصية وقال ان أعيان بنى الأخ
يتوارثون ذون بنى العلات يرث الرجل امه لآبيه وامه ذون
١٦٣ أبية
- قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الصبي
١٧٦ حتى يستهل
- قضى في بنت وبنت ابن واخت فأعطى البنت النصف
١٦٠ وبنت الابن السدس والباقي للأخت
- قضى في العنين أن يؤجل سنة ٣٨٦
- قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم في امرأة تركت بنتاً واختها للبنت النصف
١١٠ وللأخت النصف
- قضى عمر وعلي وزيد رضى الله عنهم أن الولاء للكبر
٣٣ لأقضىين بينهما بما قضى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة
١٧ للثلاثين وما بقى للأخت
- لأقضىين فيها بقضاء رسول الله للأبنة النصف ولأبنة
١١٥ الابن السدس وللأخت الباقي
- فليقضى بين الجد والاخوة ١٨٧

اقضى عنك كتابتك واتزوجك ؟ قالت : نعم قال :

١٢٢٩ قد فعلت

فتقنعت بشوب اذا قمعت راسها لم يبلغ رجلها واذا
غطت رجلها لم يبلغ راسها فقال النبي صلى الله عليه
وسلم انه ليس عليك بأس انما هو ابوك وعلامك ١٢٠٨

وقال ابو بكر ليس لك في كتاب الله شيء وما علمت
لك في سنة رسول الله شيئا فارجمي حتى أسأل
الناس فسأل عنها فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاعطاها السندس فقال ابو بكر هل
معك غيرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال ما قال
فانفذه لها ابو بكر ثم جاءت الجدة الاخرى او الاب الى
عمر فسألته ميراثها فقال لها ما لك في كتاب الله شيء
وما كان القضاء الذي قضى به الا لفيرك وما انا بزايد في
الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السندس فان اجتمعتما فيه
فهو بينكما فايكما خلت به فهو لها ٨٤ - ٨٥ - ٩١

وقال اذا حلت فاذنيتي فلما انتقضت عدتي اثبتته
فاخبرته وقلت له ان معاوية و ابا الجهم خطباني فقال
النبي صلى الله عليه وسلم امامعاوية فصعلوك لا مال له
واما ابو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه ولكن ادلك على
من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول الله قال اسامة
ابن زيد قلت اسامة قال : نعم اسامة ٣٧.

قال بعضهم لا اتزوج وقال بعضهم اصلى ولا انا
وقال بعضهم الصوم ولا افطر فبلغ ذلك النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ما بال اقوام قالوا كذا وكذا لكنى اصوم
وافطر واصلى وانا و اتزوج النساء فمن رغب عن سنتي
فليس مني ١٩٩

قال فجنث النبي صلى الله عليه وسلم فقلت
يا رسول الله انكح عتاقا ؟ قال : فسكت حتى افتزلت
« والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك » فدعاني فقرأها
على وقال لا تنكحها ٣٢٥

قال فجنث النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض
واللحن والسنة كما تعلمون القرآن ٤٤

- ٤٢٠ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت
- قال قلت يا رسول الله انى اسلمت وتحتى اختان
- ٤٢٠ قال صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت
- ٧٧ قال على لأن أوصى بالخمس أحب الى من الربع
- ٣٨ قال عمر تعلموا الفرائض فانها من دينكم
- قال كيف أصنع في مالى ولى اخوات ؟ فنزلت آية
- المواريث « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة »
- ١٢٣ قال لى جبريل لم أجد في مشارق الأرض ومغاربها
- ٢٨٥ افضل من بنى هاشم
- قال النبي صلى الله عليه وسلم كفنوه في ثوبيه اللذين
- ٤٥ مات فيهما
- ٥٥ قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور
- قال : يا مهاجر اتقرا القرآن ؟ فيقول نعم فيقول
- الأعرابي وأنا أقرؤه فيقول الأعرابي اتفرض يا مهاجر ؟
- فاذا قال نعم قال زيادة وخير وان قال لا أحسبه قال فما
- ٣٧ فضلك على يا مهاجر
- قال هلا قتلتموه ؟ فقالوا هلا رمزت اليسا فقال صلى
- الله عليه وسلم ما كان للنبي أن يكون له خائنة الأعين
- ٢١٨ قال صلى الله عليه وسلم انى لأرى طلحة قد حدث فيه
- الموت فاذنوني به وعجلوا فانه لا ينبغي لجيفة مسلم أن
- ٧٦ تحبس بين ظهرانى أهله
- ٣٠١ قال للذى خطب الواهبة زوجتكها بما معك من القرآن
- فقال اما أبو الجهم فأخاف عليك عصاه وأما معاوية
- فشاب من شباب قريش لا شيء له ولكن ادلك على من
- هو خير لك مهما قلت من يا رسول الله قال أسامة قلت
- أسامة قال نعم أسامة فتزوجت أبا زيد فبورك لابی زيد
- ٢٧٥ فى وبورك لى فى أبى زيد
- فقال بكراً أم ثيباً فقلت له ثيباً فقال هلا جارية بكراً
- ٢١١ تلاعبها وتلاعبك

- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو الجهم
فلا يضع العصا عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له
فأنكحى أسامة ٣٦٨
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء
تصدقها إياه ؟ فقال ما عندي إلا أزارى قال إذا أعطيتها
أزارك جلست لا أزار لك فالتمس شيئاً فقيل ما أجد
شيئاً فقال التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد
شيئاً فقال له النبي هل معك من القرآن شيء قال نعم
سورة كذا السور يسميها فقال له النبي قد زوجتكها
بما معك من القرآن ٣٠٣
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظرت إليها
فقال فاذهب فانظر إليها فإن في أعين الانصار شيئاً .. ٢١١-٢١٠
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقى فانما
الولاء لمن اعتق ٣١- ٢٩
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي يتيمة ولا
تنكح إلا بأذنها ٢٦٣
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجب عن
قلقت يا رسول الله اليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال
أفعميا وإن أنما ليس تبصرانه ٢٠٨
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها رأسه
واجملوا على رجليه الأذخر ١٤٢
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك
لا مال له وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه
ولكن أدلك على من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول
الله قال أسامة بن زيد قلت أسامة قال نعم أسامة .. ٣٧٠
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم فما أجرب الأول ؟ ٣٧٧
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تدخلن هؤلاء عليكم ٢١٥
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس عليك بأس
إنما هو أبوك وغلارك ٢٠٨
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بني بياضة أنكحوا

- فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر ابنتهما شئت وفارق الأخرى ٤١٩
- فقال له على أنك امرؤ تائه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأنسية ٣٥٦
- فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك منهم أربعا وفارق واحدة منهم ٢١٢
- فقال قدامة بن مظعون يا رسول الله ابنة أخى أوصى بها إلى فزوجتها ابن عمها فلم أقصر بها في الصلاح ولا في الكفاءة ولكنها امرأة وإنما حطت إلى هوى أمها قال ففقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي يتيمة ولا تنكح إلا بأذننا ٢٦٣
- فقال له رجل من الأنصار أما أنك تترك التي لو ماتت وهى حى كان أباه يورث فجعل السدس بينهما ٨٧
- فقال له عمر لتراجعن نساءك أو لأرجمنك ٣٥٠
- فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاعى فاعتقنى فإنما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة شرط الله أحق ووثاق وانما الولاء لمن اعتق ٤٨
- فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يسلم اليك ثيابك والحقى بأهلك ٣٧٣
- فقال لها ألا قلت لمن كيف تكن خيراً منى وأنا أبى هارون وعمى موسى وزوجى محمد؟ وإى خرج على النبي في أن يتزوج امرأة سبية خيرا بين أن يعتقها ويردها إلى قومها وأن تكون زوجة له فأقرب إن تكون زوجة له ٢٣٦-٢٣٥
- فقال لمن هؤلاء؟ فقالوا هؤلاء موال لرافع بن خديج وأبوهم عبد لفلان فاشترى الزبير أباهم فاعتقهم ثم قال: أنتم موالى فاختصم الزبير ورافع إلى عثمان فقضى عثمان للزبير قال هشام فلما كان معاوية خاصمونا فيهم أيضاً فقضى لنا معاوية ٣٤

- وقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله
 ٣٦٨ وطاعة رسوله قالت فتزوجته فاغتبطت
- فقال معقل بن يسار المزني نعم شهدت أن رسول الله
 ورثه السدس فقال له عمر مع من قال لا أدري قال
 ١٨٧ لا دريت إذن
- قالت اعتدوا فان النساء لا يعقدن
 ٢٥٠
- فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع
 قتل أبوهما معك في أحد شهيداً وإن عمهما أخذ مالهما
 ولا ينكحان إلا ولهما مال قال فنزلت آية الميراث فأرسل
 رسول الله إلى عمهما قال أعط امرأة سعد الثمن وابنتي
 سعد الثلثين وما بقي فهو لك
 ٤٤
- فقالت يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل
 معك يوم أحد
 ٩٧
- قالت وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 حلت فاذنيني فأذنته فخطبها معاوية وأبو الحهم
 ٣٦٩ وإسامة بن زيد
- قالت أم سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم حين خطبها
 في خلال ثلاث أنا كبيرة السن وأنا امرأة معيلة وأنا امرأة
 شديدة الغيرة فقال صلى الله عليه وسلم أنا أكبر منك سنًا
 ٢٢٨ وأما العيال فإني الله وأما الغيرة فادعوا الله فيذهبها عنك
- فقلت يا رسول الله لمن الميراث وإنما يرثني كلاله ؟
 ١٢٣ قال فنزلت آية الفرض
- قلت يا رسول الله أني أسلمت وتحتي أختان قال
 ٤٢٠ صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت
- فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت
 قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها
 ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله هل عندك من
 شيء تصدقها آياه ؟ فقال ما عندي إلا أزارى قال إذا
 أعطيتها أزارك جلست لا أزار لك فالتمس شيئا فقال
 ما أجد شيئا فقال التمس ولو خاتما من حديد فالتمس
 فلم يجد شيئا فقال له النبي هل معك من القرآن شيء ؟

- قال نعم سورة كذا السور يسميها فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن ٣٠٣
- قلت يا رسول الله تستامر النساء في ابضاعهن ؟
قال : نعم ، قلت ان البكر تستامر فتستحي فتسكت
فقال سكاتها اذنها ٢٢٣
- قلت ان البكر تستامر فتستحي فتسكت
فقال سكاتها اذنها ٢٦٣
- قلت من يا رسول الله قال اسامة قلت اسامة قال
نعم اسامة فتزوجت ابا زيد فيورك لابي زيد في وبورك
لى في ابي زيد ٢٧٥
- فقلت يا رسول الله كيف اصنع بمالي وليس يرثني
الا كلاله فخرج رسول الله ثم رجع فقال قد انزل في اخوالك
وبين فجعل لهم الثلثين فقال جابر فنزلت قسوله
« يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » ١١٣
- قالوا يا رسول الله وان كان فيه قال اذا جاءكم من
ترضون دينه وخلقه فانكحوه ثلاث مرات ٢٧٩
- قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت ٢٦٣
- قالوا يا رسول الله وما الشغار قال نكاح المرأة بالمرأة
لا صداق بينهما ٣٥٣
- قولوا بارك الله لها فيك وبارك لك فيها ٣٠٧
- فليقل الحمد لله نحمده ونستعينه ٣٠٢
- ف قيل له في ذلك فقال قال الله تعالى « ولا تمسك
عينك الى ما متعنا به ازواجا منهم » ٢١٨
- قيس بن الحارث كان عنده ثمان تسوة خرائر فلما
نزلت هذه الآية امره رسول الله أن يطلق اربعا ويمسك
اربعا ٤١٢

« حرف الكاف »

كان ابن الزبير لا يعطى الاخت مع البنت شيئا فقلت
ان معاذا قضى فينا باليمن فاعطى البنت النصف والاخت
النصف قال فأتيت رسول الله بذلك فان لم تكن أخوات

- من الأب والام فالأخوات من الأب لانهن يرثن ما يرث
 ١١٠ الأخوات من الأب والام عند عدمهن
- كان اذا رفا الانسيان اذا تزوج قال بارك الله لك
 ٣٠١ وبارك عليك وجمع بينكما فى خير
- كان اذا اراد ان يسافر باحدى نسائه اقرع بينهن
 ٢٥٢
- كان ذلك وصية
 ٨١
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكاد يخرج من
 البيت حتى يذكر خديجة فيحسن الثناء عليها فذكرها
 يوما فادركتني الغيرة فقلت هل كانت الا عجوزا بذلك الله
 خيرا منها فغضب صلى الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم
 شعره من الغضب ثم قال لا والله ما أبدلنى الله خيرا
 منها آمنت بى اذ كفر الناس وصدقتنى اذ كذبنى الناس
 وواستنى فى مالها اذ حرمنى الناس ورزقنى منها الولد
 ولم أوزق من غيرها قالت عائشة وقلت فى نفسى لا اذكرها
 بسوء ابدا ولقد توفيت خديجة قبل انهجرة بثلاث سنين
 ٢٢٤
- كان عنده ثمان نسوة حرائر فلما نزلت هذه الآية
 أمره رسول الله ان يطلق اربعا ويمسك اربعا
 ٤١٢
- كان يأتى قباء على حمار أو حمارة يستخير الله فى
 ميراث العمة والخالة فانزل الله عز وجل ان لا ميراث
 لهما
 ٥٢
- وكان يجب عليه اذا لبس لأمه حربة ان لا ينزعها
 حتى يلقى العدو
 ٢١٨
- كان فى عهد عمر رجل طلق نساءه وقسم ماله بينه
 وبينهن فبلغ ذلك عمر فقال انى لاظن الشيطان فيما
 يسترق من السمع سمع بموتك فقلده فى نفسك ولعلك
 لا تمكث الا قليلا وايم الله لتراجعن نساءك ولتراجعن مالك
 او لاورثك منك ولامرن بقبرك ان يرجم كما رجم قبر
 ٤١٢ أبى رغال
- كان فيما انزل الله عشر رضيعات معلومات يحرم من
 ثم نسخن بخمس معلومات وتوفى رسول الله وهن مما يقرأ
 ٣١٥ من القرآن

- ٢٢٤ .. كان يذبح فيتتبع صدائق خديجة يهديها اليهن
- ٢٥٧ .. معنا نساء فقلنا إلا نختص فنهانا عن ذلك ثم رخصي لنا بعد ان نكح المرأة بالشوب الى اجل
- ٢٥٨ .. كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده ميمونة فاقبل ابن ام مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجبن عنه فقلت يا رسول الله اليس اعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال افعميان انتما اليس تبصرانه ؟
- ٢١٠-٢١١ .. كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجلا فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنظرت إليها فقال : لا فقال : فاذهب فانظر إليها فان في أعين الأنصار شيئا
- ٢٧٩ .. تكن فتنة في الأرض وفساد كبير قالوا يا رسول الله ان كان فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه ثلاث مرات
- ٧٧ .. كانوا يقولون : صاحب الربع افضل من صاحب الثلث وصاحب الخمس افضل من صاحب الربع
- ٢٠٠ .. والمكاتب يريد الأداء
- ١٤ .. المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته درهم
- ٢٢٨ .. فكاتبها على سبع اواق من ذهب فلم تجدها ولم تجد معينها لها غير رسول الله فمضت اليه وقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انا بنت الحارث ابن ابي ضرار سيد قومه وقد أصابني من الأمر ما لم يخف عليك فوقع في سهم ثابت بن قيس فكاتبه على نفسي وجئت استعينك فقال لها صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك ؟ قالت : وما هو يا رسول الله ؟ قال اقضى عنك كتابتك واتزوجك ؟ قالت نعم قال قد فعلت
- ٢٦١-٢٦٢ .. فكرهت ذلك فذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها
- ٤٥ .. كفنوه في ثوبه اللذين مات فيهما

- كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو ابتداء ٢٠٦ ..
كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح خاطب وولي
وشاهدان ٢٦٩-٢٩٧-٢٦٩ ..
وكيف اصنع بمالي ؟ انما ترثني كلاله ولم يكن له
ولد ولا والد فأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ١٢٥
وكيف اذنها قال ان تسكت ٢٦٢ ..

« حرف اللام »

- البي ثيابك والحقى باهلك ٣٧٣ ..
الحقوا الفرائض بآهلها فما ابقت فلاولى عصبه ذكر ١١١-١٥١-١٥٢
١٦٥ ..
الحقى باهلك ٢٢٠ ..
لعن الله المحلل والمحلل له ٣٥٨-١٥٩-٣٦٢ ..
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة
والموصولة والواشمة والموشومة والمحلل والمحلل له
وأكل الربا ومطعمه ٢٥٦ ..
لقى العباس بن عبد المطلب النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يعتمر عمرة القضاء وقال له يا رسول الله تأيئت
ميمونة بنت الحارث فهل لك في أن تتزوجها فقبل رسول
الله صلى الله عليه وسلم ٢٣٦ ..
فلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال
يا عثمان ان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة
قواله انى لاخشاكم لله واحفظكم لحدوده ٢٠٦ ..
لقيت ابن رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم السدس مع الأبوين وسألته عن
ذلك فقال كان ذلك وصية ولو اذن له لاختصينا ١٩٩ ..
لكنى ادلك على من هو خير لك منهما قلت من
يا رسول الله قال اسامة قلت اسامة قال نعم اسامة
فتزوجت ابا زيد فبورك لابی زيد في وبورك لى في أبى زيد ٢٧٥ ..

٢٨٥	لم أجد في مشارق الأرض ومغاربها أفضل من بنى هاشم
٢٠٨	فلم آمن الشيطان عليهما
٢٢١	ولم تحرم عليه بنتها
١٢٥	ولم يكن له ولد ولا والد فأقره النبي على ذلك
٢١٨	لم تكتب عليكم السواك والوتر والأضحية
٣٧٤	فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش انصرف بكشحها بياضاً فانحاز عن الفراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئاً
٢٠٨	فلوى عنق الفضل فقال أبوه العباس لويت عنق ابن عمك ؟ قال رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما
٧٧	لو أن الناس غصوا من الثلث
١٩٩	ولو أذن له لاختصيناه
٢٨٤	فلها الصداق ولزوجها غرم على وليها
٦٠٠ ٥٨	ليس لقائل ميراث
٤١	وليس له إلا نمرة كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت ويجله وإذا غطينا رجله خرجت رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها رأسه واجعلوا على رجله من الإذخر
٢٦٦-٢٦٦	ليس للولي من الثيب أمر واليتيمة تستأمر وصحتها أقربها

« حرف الميم »

١٩٩	ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم وأفطر وأصلي وأؤتي المأثم وأؤتي النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني
١٥٤-١٥١-١١١	فما أبقت فلاولى عصية ذكر
١٦٥
١١٥	ما أبقت القرائض فلاولى عصية

- وما خضراء الدمن يا رسول الله قال المرأة الحسناء
 ٢١٢ في الميت السوء
- ٢٢٦ ما رأيت أحدا أعلم بقله ولا يطب ولا بشعر من عائشة
 وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شيئا فارجمي حتى أسأل الناس فسأل عنها فقال
 المقبره بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأعطاهما السدس فقال أبو بكر رضى الله عنه هل معك
 غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الانتصاري رضى الله عنه فقال
 مثل ما قال فانفذه لها أبو بكر رضى الله عنه ثم جاءت
 البجدة الأخرى الى عمر رضى الله عنه فسألته ميراثها فقال
 لها : ما لك في كتاب الله عز وجل شيء وما كان القضاء الذي
 قضى به الا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئا ولكن
 هو ذلك السدس فان اجتمعتما فيه فهو بينكما فأيكما
 ٨٤ - ٨٥ - ٩١ خلت به فهو لها
- ٢٢٤ ما غرت من امرأة مثل ما غرت من خديجة لكثرة ذكر
 الرسول أيها حتى أنه كان يذبح فيتتبع صدائق خديجة
 يهديها اليهن
- ٢٤٨ ما كان أحد من أصحاب النبي أشد في النكاح بغير
 ولى من على كان يضرب فيه
- ٢١٨ وما كان لنبي اذا لبس لامته أن يتزعها حتى يحكم الله
 بينه وبين عدوه
- ٢١٨ ما كان للنبي أن يكون له خائنة الاعين
- ٢٠٦ فما لك في اسوة فوالله انى لأخشاكم الله وأحفظكم
 لحدوده
- المبتوتة في حال المرض توث من زوجها
 ٣٥٨ - ٣٥٩ المحلل ، لمن الله المحلل والمحلل له
- مرت به ابل عست بأبوالها وأبعارها فغطى عينيه فقيل
 له في ذلك فقال قال الله تعالى « ولا تمدن عينيك الى
 ٢١٨ ما متعنا به أزواجا منهم »
- مرثد بن ابي مرثد الفزوى كان يحمل الاسارى بمكة

- وكان بمكة بنى يقال لها عناق وكانت صديقتها قال فجيئت
النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انكح عناقا ؟
قال فسكت عنى فنزلت « والزانية لا ينكحها الا زان او
مشرِك » فلعانى فقرأها على وقال لا تنكحها ... ٢٢٥
- مرضت فأتانى النبي صلى الله عليه وسلم يصودنى
هو وأبو بكر ماشيين وقد أغمى على فلم اكلمه فتوضأ
فصبه على فافقت وقلت يا رسول الله كيف أصنع بمالى
ولى أخوات ؟ قال فنزلت آية الميراث « يستفتونك قل الله
يفتيكم فى الكلالة » ... ١٢٤
- مر الزبير بموال لرافع بن خديج فاعجبوه فقال
لن هؤلاء ؟ فقالوا هؤلاء موال لرافع بن خديج منهم
لرافع بن خديج وأبوهم عبد لفلان فاشترى الزبير أباهم
فاعتقه ثم قال : أنتم موالى فاختصم الزبير ورافع إلى
عثمان رضى الله عنه فقضى عثمان للزبير قال هشام فلما
كان معاوية خاسمونا فيهم أيضا فقضى لنا معاوية ... ١١٣
- أمسك أربعة منهم وفارق سائر ... ٢٩٢
- أمسك أربعة وفارق الأخرى ... ٤١٤
- أمسك منهم أربعة وفارق واحدة منهم ... ٢١٢
- منا من ابتعت له امرته فهو يهديها ... ٤٣
- من أين يورث قال : من حيث يول ... ١٧٢
- من أحب فطرتى فليستن بسنتى ومن سنتى النكاح ... ٢٠٥-٢٠٤
- من أراد أن يقتحم جرائيم جهنم فليقض بين الجد
والأخوة ... ١٨٧
- من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج ... ٢٠١
- من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر
وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ... ٢٠٢-٢٠١
- ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ... ١٩٨
- من حيث يول ... ١٧٢
- ومن استحل بدرهمين فقد استحل ... ٢٨٢

- ١٩٩ فمن رغب عن سنتي فليس مني
- ٢٠٠ (٢٠٠) فليتيق الله في الشطر الثاني
- من رزقه الله امرأة سالحة فقد أعانه على شطر دينه
- ٢٠٠ من تزوج امرأة سالحة فقد أعطى نصف العبادة
- ٢٠٠-٢٠٥ ومن سنتي النكاح
- من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن
- شرطه مائة مرة شرط الله أحق وأوثق وإنما الولاء لمن
- ٢٠٨ اعتق
- من قرأ منكم القرآن فليتعلم الفرائض فإن لقيه
- أعرابي قال يا مهاجر اتقرا القرآن ؟ فيقول نعم فيقول
- الأعرابي وأنا أقرؤه فيقول الأعرابي اتقراض يا مهاجر ؟
- فاذا قال نعم قال زيادة وخير وإن قال لا أحسبه قال
- ٢٠٧ فيها فضلك على يا مهاجر ؟
- من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث
- ٢٠٨ غيره إن كان والده أو ولده
- فمن كلمة منكم فليكن بينه وبينه قدر رمح
- ٢٠٧ ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعليه بالصوم
- ٢٠٠ فإن الصوم له وجاء
- ٢٠٠ من كان موسراً فلم يتكح فليس منا
- فمن لم يعمل بسنتي فليس مني وتزوجوا فاني
- مكاثركم الأمم ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعليه
- ٢٠٠ بالصوم فإن الصوم له وجاء
- ٢٠٠ ومن لم يجد فعليه بالصوم فإنه الصوم له وجاء
- ٢٠١ من ولدت منه أمته فهي حرة من بعد موته
- من يعلم ماذا يحل للمملوك من النساء ؟ قال رجل
- ٢٠١ أنا فقال : كم ؟ قال اثنتان فسكت عمر
- من تكح امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه
- ٢٠٢-٢٠٣ أمها ولم تحرم عليه بنتها

- ٢٨٥ ... موالى القوم من انفسهم
- ٣١٢ ... المولى اخ فى الدين ونعمة يرثه اولى الناس بالمعتق
- ٣٦٢ ... المومنون عند شروطهم الا شرطاً احل حراماً او حرم حلالاً
- ٣٥٧ ... المؤمن اخو المؤمن فلا يحل للمؤمن ان يبتاع على بيع حلالاً
- ٣٦٩ ... المؤمن اخو المؤمن فلا يحل للمؤمن ان يبتاع على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه حتى يذر

« حرف النون »

- ٥٥ ... انزل غداً فى دارك بمكة قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع او دور
- ٢١٠ ... النساء لعب
- ٢٤٠ ... نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها واداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه
- ٢١٣ ... انظر اليها فان فى عين الانصار شيئاً
- ٢١١-٢١٠ ... انظر اليها فقال لا فقال فاذهب فانظر اليها فان فى عين الانصار شيئاً
- ٢٠٩ ... النظر الى الفرج يورث الطمس
- ٢١٢ ... فلينظر الى وجهها وكفيها
- ١٩٩ ... نفراً من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا اتزوج وقال بعضهم اصلى ولا انام وقال بعضهم اصوم ولا افطر فبلغ ذلك النبى فقال ما بال اقوام قالوا كذا وكذا لكنى اصوم وافطر واصلى ونام واتزوج النساء فمن رغب عن سنتى فليس منى
- ٧٧ ... نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه
- ٢٧٦ ... انفق على اهلك ولا ترفع عصاك عنهم

- ٣٢٢-٣٢١ .. تنكح امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه
أمها ولم تحرم عليه ابنتها
- ٢١١ .. تنكح المرأة لأربع
- ٣٥١ .. ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتمتد الأمانة
حيضتين
- ٣٢٥ .. انكح عناقاً قال فسكت عنى فنزلت « والزانية
لا ينكحها إلا زان أو مشرك » فدعاني فقراها على وقال
لا تنكحها
- ٣٦٨ .. فانكحى اسامة
- ٢٧٩ .. فانكحوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير
قالوا يا رسول الله وإن كان فيه قال إذا جاءكم من ترضون
دينه وخلقته فانكحوه ثلاث مرات
- ٢٠٠ .. الناكح يريد أن يستعف والمكاتب يريد الأداء
- ٢٨١-٢٧٤ .. فانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم
- ٢٧٥ .. وانكحوا الأكفاء
- ٢٨٣ .. انكحوا أيا هند وانكحوا إليهم
- ٣٥٣ .. تنكح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما
- ٢٠٠ .. النكاح من سبتي فمن لم يعمل بسبتي فليس مني
وتزوجوا فاني مكاثركم الأمم ومن كان ذا طول فليتنكح
ومن لم يجد فعليه بالصوم فإن الصوم له وجاء
- ٢١٢-١٩٩ .. وتناكحوا تكثرُوا فاني أباهي بكم الأمم
- ٢٥٠ .. فنكاحها باطل
- ٣٦٩ .. نهى أن يبيع بعضكم على بيع بعضه أو يخطب
- ٣٦٩-٣٦٨ .. نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك
الخطب الأول أو يأذن له فيخطب
- ٣٥٣ .. نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار
والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وأزوجك
ابنتي أو زوجني أختك وأزوجك أختي

- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار
والشغار أن يزوج الرجل ابنته من الرجل على أن يزوجه
الآخر ابنته وليس بينهما صداق ٣٥٢
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تنكح
المرأة على قرابتها مخافة القطيعة ٣٣١
- نهى عن بيع الولاء وعن هبته ٣٥٧
- نهى عن التبتل ١٩٩
- ونهى عن الشغار والشغار أن تنكح هذه بهذه بغير
صداق بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه ٣٥٣
- نهى عن المشافرة أن يقول زوج هذه من هذه وهذه
من هذا بلا مهر ٣٥٣
- نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية ٣٥٧
- ونهى عن المتعة فتواعدنا يومئذ ولم نعد ولا نعود فيها
أبداً فلذا سميت ثنية الوداع ٣٦٢
- نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأنسية ٣٥٦
- نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر
الأهلية ٣٥٧
- فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن ننكح المرأة بالثوب
إلى أجل ٣٥٧

« حرف الهاء »

- هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نلتمس
وجهه الله تعالى فوق أجبرنا على الله فمنا من مات ولم
يأكل من عمله شيئاً منهم مصعب بن الزبير قتل يوم أحد
ولم نجد له ما تكفنه به إلا بردته إذا غطينا بها رأسه
خرجت رجلاه وإذا غطينا رجلاه خرجت رأسه فأمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغطي رأسه وأن نجعل
على رجليه الأذخر ومنا من ابتعت له ثموتة فهو يهديها ٤٢ - ٤٣
- هل ترك لنا عقيل من رباع أو دور ٥٥

- هل تزوجت ؟ قلت لا قال : تزوج فان خير هذه
 ١٩٩ الأمة اكثرها نساء
- هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل
 في الجد شيئا ؟ فقال معقل بن يسار المزني نعم شهدت
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس فقال له
 ١٨٧ عمر مع من ؟ قال لا أدري قال لا دريت اذن
- هل عندك من شيء تصدقها اياه ؟ فقال ما عندي
 الا ازارى قال اذا أعطيتها ازارك جلست لا ازارك
 فالتمس شيئا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل
 معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا السور يسميها
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك
 ٣٠٣ من القرآن
- هل كانت الا عجوزا بذلك الله خيرا منها فغضب صلى
 الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال
 لا والله ما أبدلني الله خيرا منها آمنت بي اذ كفر الناس
 وصدقتني اذ كذبني الناس وواستني في مالها اذ حرمني
 الناس ورزقني منها الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة
 وقلت في نفسي لا اذكرها بسوء أبدا ولقد توفيت خديجة
 ٢٢٤ قبل الهجرة بثلاث سنين
- هل لك في خير من ذلك ؟ قالت وما هو يا رسول الله ؟
 ٢٢٩ قال : اقضى عنك كتابتك واتزوجك قالت نعم قال قد فعلت
- هو ابوك وعلامك
 ٢٠٨
- وهو يشي وهو اول شيء ينزع من أمي
 ٢٨٤ ٤٣
- وهو مولك ان شكرك فهو خير لك وان كفرك فهو شيء
 له وخير لك فقال فما أمر ميراثه فقال ان ترك عصبة
 ٣٤ فالعصبة احق والا فالولاء
- وهي باذة الهيئة فسألها ما شأنك ؟ فقالت زوجي
 يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عثمان فقال يا عثمان الرهبانية لم تكتب
 علينا فما لك في اسوة فوالله اني لاخشاكم الله واحفظكم

٢٠٦	لحدوده
٢٦	فهي حرة من بعد موته
٢٦٢	هي يتيمة ولا تنكح الا باذنها

« حرف الواو »

١٢٥	فوجدني لا اعقل - زاد في رواية الكشميهني شيئاً
٧٧	ودت لو أن الناس غضوا من الثلث
١٦٧	يورث الخنثى من حيث يبول
١١٠	يرثن ما يرث الأخوات من الأب والام عند عديمهن
١٧٢	ورثوه من أول ما يبول منه
٢٢٤	وواستنى في مالها اذ حرمنى الناس ورزقنى الله منها الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة وقلت في نفسي لا اذكرها بسوء أبداً ولقد توفيت خديجة قبل الهجرة بثلاث سنين
٣٦١	الواشمة والموشومة
٣٦١	الواصلة والموصولة
٧٧	أوصى أبو بكر بالخمس وقال رضيت بما رضى الله به لنفسه
٧٧	أوصى بالخمس أحب إلي من الربع

وأوصى الى أخيه قدامة بن مظعون قال عبد الله وهما
خالاي فخطبت الى قدامة بن مظعون ابنة عثمان بن
مظعون فزوجها ودخل المغيرة بن شعبه يعنى الى أمها
فارغبه في المال فخطت اليه وحطت هوى الجارية الى
هوى أمها فأبنتا حتى ارتفع أمرهما الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال قدامة بن مظعون يا رسول الله ابنة اخي
أوصى بها الى فزوجتها ابن عمته فلم أقصر بها في الصلاح
ولا في الكفاءة ولكنها امرأة وانما حطت الى هوى أمها
قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي يتيمة ولا

٢٦٢

تنكح الا باذنها

وقعت جويرة وكان اسمها برة وكانت زوجة لمنافع
ابن صفوان المصطلقى فى سهم ثابت بن قيس فكتبها على
سبع اواق من ذهب فلم تجدها ولم تجد معينها لها غير
رسول الله فمضت اليه وقالت يا رسول الله اتاينت الحارث
ابن ابي ضرار سيد قومه وقد اصابني من الامر ما لم
يخف عليك فوقعت فى سهم ثابت بن قيس فكاثبت به
على نفسي وجئت استعينك فقال لها رسول الله صلى الله
عليه وسلم هل لك فى خير من ذلك ؟ قالت وما هو يا رسول
الله قال : اقضى عنك كتابتك واتزوجك ؟ قالت نعم
قال : قد فعلت

٢٢٩

٣٣

الولاء للكبير

٢٩ - ٣١ - ٤٧ -

الولاء لمن اعتق

٥٤ - ٤٨

الولاء لحمه كلحمه النسب لا يباع ولا يوهب ولا

٤٩ - ٣٣ - ٣١

يورث

٤٠٩

ولدت من نكاح لا من سفاح

٢٠٣

ولدت من نكاح لا سفاحاً

« حرف اللام الف »

لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال افعميا وان اتسما اليس

٢٠٨

تبصرنه

لا ادرى حتى ياتى جبريل ثم قال اين السائل عن

ميراث العمة والخالة اتانى جبريل فسارنى ان لا ميراث

٥٢

لهما

٢٧٠

لا بد فى النكاح من اربعة الولى والزوج والشاهدين

ولا البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف

٢٦٣

اذنها قال ان تسكت

٤٩ - ٣٣ - ٣١

لا يباع ولا يوهب ولا يورث

٢١٤	فلا بأس أن يتأمل محاسن وجهها
٢١٤	لا تتبع النظرة النظرة فائسا لك الأولى وليست لك الآخرة
٣٥٣	لا جلب ولا جنب ولا شغار في الاسلام ومن انتهب فليس منا
٢٦٥	فلا جواز عليها
٢٢٤	فلا يحل له ان يتزوج أمها داخل بالبت أو لم يدخل وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها فان شاء تزوج البنت
٢٦٩	فلا يحل للمؤمن أن يتناع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر
٢٢٤	لا يحرم الحرام الحلال
٢٢٥-٢٢٧-٢٤٩	لا يحرم الحلال الحرام
٢١٦	لا تحرم إلا ملاحة الملاحياتان
٣٦٩	لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك
٢٧٠	لا يخطب الرجل على خطبة أخيه
٣٦٩	ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر
٣٧٧	لا تديموا النظر الى الجذومين فمن كلمه منكم فليكن بينه وبينه قدر رمح
٢١٥	لا يدخلن هؤلاء عليكم
٣٢٨	لا ترد يد لامس
٢٧٢-٢٧٦	لا ترفع عصاك عن أهلك
٢٦	لا رهبانية في الاسلام
١٠٧	لا يزداد حق البنات على الثلثين
٢١٤	لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم فانه يعجبهن منهم ما يعجبهن منهن

- لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان
الزانية هي التي تزوج نفسها ٢٤٨-٢٤٢
- لا تزوجوا النساء لحسنهن ففسى حسنهن ان يرديهن
ولا تزوجوهن لاموالهن ففسى اموالهن ان تطفيهن ولكن
تزوجوهن علي الدين ولامه سوداء ذات دين افضل .. ٢١٠
- لا تزوجوا عاقراً ولا عجوزاً فاني مكاثركم الامم .. ٢٠١
- لا تسبقيني بنفسك فزوجها باسماء رضى الله عنه
لا شغار في الاسلام والشغار ان يزوج الرجل الرجل
أخته بأخته ٣٦٣ ٢٥٢
- لا شغار قالوا يا رسول الله وما الشغار قال نكاح
المرأة بالمرأة لا صداق بينهما ٢٥٢
- لا ضرورة في الاسلام ٢٠٠
- لا عدوى ولا هامة ولا صفر ٣٧٨-٣٧٧
- لا يمدى شيء شيئاً ٢٧٧
- ولا عجوزاً فاني مكاثركم الامم ٢٠١
- لا يقتل والد بولده ولا سيد بعبد ٦٢
- لا تقولوا ذلك فان النبي قد نهانا عن ذلك قولوا
بارك الله لها فبك وبارك لك فيها ٢٠٧
- لا يكاد يخرج من البيت حتى يذكر خديجة فيحسن
الثناء عليها فذكرها يوما فادركتني الغيرة فقلت هل
كانت الا عجوزاً بذلك الله خيراً منها فغضب صلى الله عليه
وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال لا والله
ما بدلني الله خيراً منها آمنت بي اذ كفر الناس وصدقني
اذ كذبتني الناس وواستني في مالها اذ حرمني الناس
ورزقتني منها الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة
وقلت في نفسي لا اذكرها بسوء ابداً ولقد توفيت خديجة
قبل الهجرة بثلاث سنين ٢٢٤
- لا يكون لاحد بعدك مهراً ٣٠٣
- لا والله ما ابدلني الله خيراً منها آمنت بي اذ كفر الناس

٢٢٤	و صدقتني اذ كذبتني الناس و واصلتني في مالها اذ حرمتني الناس و رزقتني منها الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة و قلت في نفسي لا اذكرها بسوء أبداً و لقد توفيت خديجة قبل الهجرة بثلاث سنين
١٩٩	ولا تكونوا كرهانية النصارى
٣٢٥	لا تمنع يد لأمس قال غربها قال : أخاف أن تتبعها نفسى قال فاستمتع بها
٧٦	لا ينبغي لحيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني اهله
٢٤٠	لا ينزع العلم انتزاعاً
٢٠٩	فلا ينظر الى فرجها فان ذلك يورث العشا
٢١١	فلا ينظر الى ما بين السرة والركبة
٢٠٩	فلا ينظر الى ما دون السرة والركبة
٢١٧	فلا ينظر منها الى ما بين السرة والركبة
٣٧١	لا نفقة لك الا ان تكونى حاملاً
٢٧١	لا نكاح الا باذن ولى مرشد أو سلطان
٢٧١	لا نكاح الا بشهود
٢٧٢-٢٧١	لا نكاح الا بأربعة خاطب وولى وشاهدان
٢٧٠	لا نكاح الا ببينة
٣٠٦-٢٩٨-٢٥٥	لا نكاح الا بولى مرشد وشاهدى عدل
٢٥٥-٢٤٤-٢٤٣	لا نكاح الا بولى وشاهدى عدل فان اشتجروا
٢٧٢-٢٧١-٢٧٠	فالسلطان ولى من لا ولى له
٢٩٧-٢٩٦-٢٧٢	
٢٩٨	
٢٤٣	لا نكاح الا بولى وایما امرأة نکحت بغير اذن ولیها فنکاحها باطل باطل باطل فان لم يكن لها ولى فالسلطان ولى من لا ولى له

٢٧١	لا تكاح الا بولي وشاهدي عدل فان نكحها ولى مسخوط عليه فنكاحها باطل
٢٤٠-٢٤١-٢٥٠	لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها
٣٢٩	لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
٢٦٣	لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت
٣٥٦-٣٥٧	لا تنكحها الا بنكاح رغبة
٢٦١	لا تنكحوا اليتامى حتى تستأموهم فان سكتن فهو اذنهن فتزوجت بعد عبد الله المغيرة بن شعبة
٣٢٥	لا ينكح الا مثله
٣٢٥	لا تؤمكم في صلاتكم ولا تنكح نساءكم لا تنكحها
٧٥	فلا يجد من يفصل بينهما
٣٧٧	لا يوردن ذو عاهة علي مصح
٤٧-٥١	ولا وصية لوارث
٥٤-٥٦	لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يتوارث أهل ملتين
١٧٦	لا يرث الصبي حتى يستهل
٥٥	لا ترث ملة من ملة
٥٥	لا يتوارث أهل ملتين شتى
٢٨٦	لا تياسا من رزق الله تعالى

« حرف الياء »

١٥٣-١٥٢	يا بنى اسماعيل آرموا فان اباكم كان راميا
٢٨٣	يا بنى بياضة انكحوا ابا هند وانكحوا اليه
٣٧٧	يا رسول الله ان الثغر قد تكون بمشعر البعير او بذنبه في الابل العظيمة فتجرب كلها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فما أجرب الاول

- يا رسول الله انى اسلمت وتحتى اختان قال صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت ... ٤٢٠
- يا رسول الله تأيمنت ميمونة بنت الحارث فهل لك فى أن تتزوجها فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٣٦
- يا رسول الله أنزل غداً فى دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور ... ٥٥
- يا رسول الله كيف أصنع فى مالى ولى أخوات ؟ قال فنزلت آية الميراث « ويستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة » ١٢٤
- يا رسول الله وما الشغار قال تكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما ... ٢٥٣
- يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك فقالت لا والله لا تزوجت أبداً ... ٢٠٥
- يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد ... ١٧
- يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك فى أحد شهيداً وعمهما أخذ مالهما ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزلت آية الميراث فارسل رسول الله الى عمهما فقال أعط امرأة سعد الثمن وابنتى سعد الثلثين وما بقى فهو لك ... ٤٤
- يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتل أبوهما معك فى أحد ولم يدع عمهما لهما مالا الا اخذه فما ترى يا رسول الله والله لا تنكحان الا ولهما مال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتينى فى ذلك فنزلت اليه سورة النساء « يوصيكم الله فى أولادكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا الى المرأة وصاحبها فقال لعمهما أعطهما الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقى فلك ... ٩٦
- يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك فقالت لا والله لا تزوجت أبداً ... ٢٠٥
- يا عثمان ان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك فى اسوة فوالله انى لاخساكم الله واحفظكم لحدوده ... ٢٥٦

- يا على لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الاولى وليست
لك الآخرة ٢١٤
- يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج
فانه افض للبصر واحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه
بالصوم فانه له وجاء ٢٠٥-٢٠٢-١٩٨
- اليثيمة تستاذن في نفسها ٢٦٢
- اليثيمة تستامر في نفسها فان صبرت فهو اذنها وان
ابت فلا جواز عليها ٢٦٥
- واليثيمة تستامر وصحتها اقرارها ٢٦٢

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

الصفحة

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد

ابن الحسين الرجبى المعروف بابن موفق الدين

علمنا بان العلم خير ما سعى
فيه وأولى ما له العبد دعى

وان هذا العلم مخصوص بما
قد شاع فيه عند كل العلماء

بأنه أول علم يفقده
في الأرض حتى لا يكاد يوجد

وان زيدا خص لا محالة
بما جاءه خاتم الرسالة

فكان أولى باتباع التابع
لا سيما وقد نجاه الشافعى

٤٥

قال في الرجبية :

استجاب ميراث الورى ثلاثة
كل يفيد ربه الورائيه

وهى نكاح وولاء ونسب
ما بعدهن للمواريث سبب

٤٨

قال في الرجبية :

والوارثون من الرجال عشرة
أسماءهم معروفة مشتهرة

الابن وابن الابن مهما نزل
والأب والجدة له وان علا

والأخ من أي الجهات كانوا
قد أنزل الله به القدر

وابن الأخ المولى إليه بالآب
فاسمع مقبلاً ليس بالكذب

والعم وابن العم من أبيه
فاشكر لدى الإيجاز والتهيه

والزوج والمفق ذو السواء
فجمله الذكور هؤلاء

٥٢

قال في الرحية :

ويمنع الشخص من الميراث
واحدة من أصل ثلاث

وقد قيل واختلاف دين
فأفهم فليس الشك كاليقين

٥٥

قال في الرحية :

والسندس فرض جدة في النسب
واحدة كانت لام وآب

وولد الأم ينال السندس
والشرط في الفساده لا يشي

وان مساوى نسب الجدات
وكن كلهن وارثات

فالسندس ينهين بالسوية
في القسمة العادلة الشرعية

٥٦

قال في الرحية :

وسقط الميراث بذات القرب
أم أب بعدد وسندس ليت

وان تكن قسري لام حجت
في كتب أهل العلم منصوصان

وان تكن بالعكس فالشولان
واتفق الكل على التصحيح

لا تسقط البعدي على الصحيح
فما لها حظ من الموارث

وكل من ادلت بغير وارث
في المذهب الاولى فقل لي حسي

وكل من ادلت بغير وارث
فما لها حظ من الموارث

قال في الرحبية :

والجد محبوب عن الميراث
بالاب في احواله الثلاث

وتسقط الجدات من كل جهة
بالام فهمه وقس ما اشبهه

وهكذا ابن الابن بالابن فلا
تبع عن الحكم الصحيح معذلا

وتسقط الاخوة بالبنين
وبالاب الادنى كما روينا

وبيني البنين كيف كانتوا
سيان فيه الجمع والوجدان

ويفضل ابن الام بالاستقاط
بالجد ووجدانا فقل لي زدني

ثم بنات الابن يسقطن متى
حاز البنات الثلثين يا فتى

١٢٠

قال الشاعر يمدح بني امية :

ورثتم قناة الملك لا عن كلاله

عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

١٢٤-١٢٧

وان ترد معسرة الحساب

لنتهي فيه الى الصواب

وتعرف القسمة والتفصيلا
وتعلم التصحيح والتاميدا

فاستخرج الأصول في المسائل
ولا تكن عن حفظها بذاهل

فانهن سبعة أصول
ثلاثة منها قد تعلم

وبعدها أربعة تمام
لا حول يغشروها ولا انضمام

فالسدس من ستة اسمهم يرى
والسبعس والرابع من اثني عشر

والثمن أن ضم إليه السدس
فأصله الصادق فيه الحدس

أربعة يتبعها عشرون
يعرفها الحساب أجمعونا ١٢٩

قال المتنبي يتغزل في اخته :
يا اخت معتنق الفوارس في الوغى

لاخوك ثم ارق منك وارحم
يرنو اليك مع العفاف وعنده

أن الجوس تصيب فيما تحكم ١٤٦
قال في الرجبية :

وان تجد زوجا واما ورثا
واخوة لأم حازوا الثلثا

واخوة ايضا لأم واب
واستغفروا المال بفرض النصب

فاجعلهم كلهم لأم
واجعل أباهم حجرا في أليم

واقسم على الاخوة ثلث الثروة
فهذه المسئلة المشتركة ١٦٥

من الضلع الموجاء لست تقيمها
الا ان تقوم الضلوع انكسارها

١٦٧

اتجمع ضعفا واقتدارا على الفتى
ليس مجيبا ضعفا واقتدارا

١٦٨

قالت لنا ودمعها نؤام
على الذين ارتحلوا سلام

قاضي المسلمين النظر لحالي
واقنتي بالصحيح واسمع مقال

مات زوجي وهمني بمد يدي
كيف حال النساء بمد الرجال

صبر الله في حشايا جنينا
لا حرام بل هو يوطئه حلال

على النصف ان اتيت بانى
ولى الثمن ان يكن من رجال

١٦٩

ولى الكل اتيت بميت
هذه قصتي فسر سؤالي

ونيتى الان بمنا اردنا
في الجسد والاخوة اذ وعدنا

قالني نعمنا اتول السمعنا
واجمع حواشي الكلمات جمعا

واعلم بان الجسد ذو احوال
انبيك عنهن على التوال

يقاسم الاخوة فيهن اذا
لم يمد القسم عليه بالاذى

فتارة ياخذ ثلثا كاملا
ان كان بالقسمه عنه نازلا

ان لم يكن هناك ذو سهام
فاقتنع بانضاحي عن استفهام

وثارة يأخذ تلك الباقي
بعد ذوى الفروض والأزاق
هذا إذا ما كانت المقاسمة
تنقصه من ذاك بالمزاحمة

١٨٧

قال في الرجبة :

والأخت لا فرض مع الجسد لها
فيما عدا مسئلة كملها
زوج ولم وهما تمامها
فاعلم فخير لهما علامها
تعرف يا صانع بالأكبرية
وهي بأن تعرفها حرية
فيغرض النصف لها والسدس له
حتى تعول بالفروض المجملة
ثم يعودان إلى المقاسمة
كما مضى فاحفظه واشكر ناظمه

١٩٥

وقال في الرجبة :

وهو مع الإناث عند التقسيم
مثل أخ في سهمه والحكم
الأمع الأم فلا يحجبها
بل ثلث المال لها بصحبها
واحسب بنى الأب لدى الأعداد
وارفض بنى الأم مع الأجداد
واحكم على الأخوة بمسند العد
حكمك فيهم عند فقد الجد
وما يدرى الفقير متى غناه

١٩٧

وما يدرى الفسنى متى يعيل

١٩٨

قال أبو العلاء المصري :

والباء مثل الباء يخفض
للدناءة أو يجـ

٢٠١

غنينا زمانا بالتصملك والفنى
وكلا سقناه بكاسيهما الدهر

٢٧٦-٢٧٧

فما زادنا بغيا على ذى قرابة
عنايا ولا أزدى بأحساننا الفقر

٢١٨

أهتى خندف والدوس أبى

انشد الخليل وسيبويه :

٢٢٤

ان بهما اكمل أو رؤاها
خوير بين ينقفان الهاما

٢٥٤

ونحن شغونا أبنى نوار كليهما
وكلبا يطعن مرهب متقاتل

٢٥٨

قلت للشيخ لما طال محبته
يا صاح هل لك فى فتوى ابن عباس

وهل ترى رخصة الاطراف آتية
تكون مثواك حتى مصدر الناس

٢٦٠

فمالت على شق وحشيتها
وقد ربح جانبها الايسر

قال امرؤ القيس :

الا زعمت سياسة اليوم أننى
كبرت وأن لا يحسن السر امثالى

٢٦٥-٢٦٤

كذبت لقد أصبى على المرء عرسه
وامنع عرسى أن يزن به الخالى

٢٦٥

الا عم صباحا أيها الكلل البالى
وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

٢٧٦-٢٧٧

فألقت عصاها واستقرت بها النوى
كما قر عينا بالاياب المسافر

رابعاً - الأعلام

« حرف الألف »

ابراهيم بن الأسود بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة
ابن ذهل بن سعد بن مالك النخعي الكوفي فقيه أهل الكوفة = أبو عمران
١١٠ ، ١١٢

أم ابراهيم بن الأسود = مليكة بنت يزيد بن قيس أخت الأسود بن يزيد
وهو تابعي جليل دخل على عائشة
١١٢

ابراهيم الحربي
٢٤١

ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان = أبو ثور الامام ٥١ ، ٦٤ ، ١٠٢ ،
١٥٢ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٩٦ ، ٣١٦ ، ٣٢٦ ، ٣٤١ ،
٣٤٩ ، ٤٠٨ ، ٤٢٢

ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي مذهب المذهب والتبعية واللمع =
الشيخ أبو اسحاق الشيرازي = الشيرازي
٣٠٧ ، ٤١

ابراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي
٤٩

ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٣٨

ابراهيم بن ميسرة
٢٠٤

ابراهيم بن يزيد النخعي = ابن يزيد بن قيس امام الكوفة ٢٨ ، ٧٧ ،
١١٢ ، ١٢٤ ، ١٨٣ ، ٣١٧ ، ٤٠٧

ابراهيم عليه السلام
٣٤١ ، ٣١٤ ، ٣١٣

أبي بن خلف الجمحي
٢٣٦

أبي بن كعب = أبو المنذر ويقال أبو الفضل رضى الله عنه ١٦٤ ، ١٦٥ ،
٢٥٣

ابن الأنير الجزري = أبو السماعات مبارك
٥٥

احمد بن حنبل الشيباني (الامام) الامام أبو عبد الله الشيباني ٢٨ ،

٣٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٢٨

أحمد الحوفي ٢٢١

أحمد بن صالح العجلي ١١٢

د. أحمد المسال = رئيس قسم الدعوة والحسبة بالمعهد العالي للدعوة

الإسلامية بالرياض ٧٤ ، ٧٦

أحمد بن محمد المكي ٤٢

أحمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني = الأسفراييني = أبو حامد

٤٦ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٨٧ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢١٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٤١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩ ، ٣٩٥ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٥

أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم صاحب المجموع = المحامي ٢٩٠ ، ٢٩١

..... ٣٠٦ ، ٢٩٢

أحمد بن محمد بن سلامة المصري = أبو جعفر = الإمام الطحاوي ٢١٧ ،

..... ٣٢٢

أحمد بن يونس ١٢٩

أبو إدريس ٢٧٦

الأزهري = أبو منصور صاحب الزاهر شرح غريب المختصر ١٢٩ ، ٢٠١ ،

..... ٢٧٧ ، ٢٦١

أسامة بن زيد ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،

..... ٢٨٥ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣

إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي ٦٥ ، ٥٨ ، ٩٧ ، ١٢١ ،

..... ١٦٤ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٣١٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٣٥٩ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٤٠٥

ابو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي مصنف المذهب والتنبية
واللمع وغيرها = ابراهيم بن علي = ابو اسحاق الشيرازي ابن اسحاق
٢٠٦ ٢١٢ ٢٠٥

ابو اسحاق المروزي = الشيخ المروزي ٨ ١٣ ١٨ ٢٠ ٢٧
١٧٧ ٢١٤ ٢٤١ ٢٤٩ ٢٥٣ ٢٥٥ ٢٦٠ ٢٧٤ ٢٩١ ٣٠١ ٣٠٢
٣٠٥ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٧ ٣٨٨ ٣٩٣ ٣٩٤ ٤٠٣ ٤١٤

اسحاق بن عبد الله بن ابي قزوة ٥٨

اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة ٢٢١

اسحاق عليه السلام ٢١٤ ٢١٢

ابو اسحاق عمرو بن عبد الله = السبيعي ٢٦١ ١١٢

اسعد بن زرارة ٤٣

اسماعيل بن احمد بن محمد = الروياني (صاحب بحر المذهب) ٢٤٢
٣٢٨

الاسفرايني = احمد بن محمد بن احمد الاسفرايني = ابو حامد ٣٧٥

اسماعيل بن اسلم (ضعيف) ١٧٦

الاسماعيلي = ابو بكر الاسماعيلي ٢٠١

اسماء بنت عميس ٢٣٦

اسماء بنت النعمان ٢٧٦

ابن اسيد بن ابي العيص = عتاب بن اسيد ٢٢١

الاسود بن يزيد بن قيس النخعي ابو عمر الكوفي (صاحب ابن مسعود)
١١٢ ١١٣ ٤٠٣

الاشعث بن عبد الملك ١٩٩

الاشعث بن قيس الكندي ٢٢١

الاصم = ابو بكر الاصم ١٠٨

ابن الاعرابي ٢٠١

الاعمش سليمان بن مهران ٢٨ ٤٢ ١١٢ ١٢٤ ٢٠٢

افلح ٢١٨

ابو امامة الباهلي = صدى بن فجلان الباهلي ٤٧، ٤٨، ٥١، ١٩٩، ٣٣١

٣٦٥٤٣٦٤ امرىء القيس

أسماء بنت عبد المطلب ٢٣٠

ابن ابی امیة

ابن الأنباري = أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري
صاحب التصانيف في النحو والأدب

انس بن مالك ٣٩٠ ٤١٠ ٤٧٠ ١١٢٠ ١٩٩٠ ٢٠٠٠ ٢٠٤٠ ٢٠٩٠ ٢١٠٠
٢٧٠ ٢٧٥ ٢٨٠ ٣٢٠ ٣٣٠ ٣٥٣ ٣٦٣ ٣٠٠ ٣٠٢

أنور السادات محمد نجيب المطيعي = أنور السادات ١٧٨

٢٠٢٦ ٣٠١

الاوزاعى = ابو عمرو بن عبد الرحمن بن عمرو ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ١٢١ ، ١٦٩ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٦ ، ٣٢٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠٩

يو ايوب الانصارى رضى الله عنه واسمه خالد بن زيد ٢٠٤

٢٦٣ و ٢٦٢ ابن بن سويد

یوب بن موسیٰ

« حرف الباء »

البخارى = محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيره بن بردزبه الجعفي
١٨، ٢٩، ٤٨، ٤٩، ٥٥، ٨٥، ٩٧، ١١٢، ١٢٥، ١٦٠، ١٧٠، ١٩٩،
٢٠٩، ٢١١، ٢١٥، ٢٤٣، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٠٤، ٣٠٣،
٣٢٤، ٣٢٥، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٩،
٣٧٥، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨

البراء بن عازب رضی اللہ عنہ

بريرة ٢٩ ، ٣٥ ، ٢١ ، ٣١ ، ٢٤ ، ٣٠

٢٢٨ برة بنت عبد المطلب

٣٥٠٠٠ ٣٣١٠٠ ٢٨٠٠٠ ٢١٣٠٠ ٢١٠٠٠ ٥٥٠٠ ٣٧٠٠

بشر بن الوليد

- ابن بطلال المالكي (أبو الحسن) ١٢٧ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٧٧ ، ٣٥٤
- الفيوفى صاحب التهذيب = الحسين بن مسعود الفراء ٢٠٠ ، ٢٧٥
- بقية بن الوليد ٢٠٩
- بقي بن مخلد ٢٠٩
- أبو بكر الاسماعيلي = الاسماعيلي ٢٠١
- أبو بكر الأصم = الأصم ١٠٨
- أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي = البيهقي ٢٩ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧
- أبو بكر الصديق رضي الله عنه ٢٩ ، ٤٤ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٣١٨ ، ٣٣١ ، ٤٠٨ ، ٤١١
- أبو بكر بن عياش ٢٧٥
- أبو بكر الصيرفي ٢٤٨ ، ٢٤١
- أبو بكر بن الحذاد المصري ٢٦٦
- أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ٤٠١
- أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة = ابن أبي شيبة ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٧٦ ، ٤٠٧
- أبو بكر القفال = القفال ٢٨٣ ، ٢٦٩ ، ٢٥٥
- أبو بكر محمد بن إسحاق الحافظ الكبير = (ابن المنذر) ١٧١ ، ٢٤٣ ، ٢٨١ ، ٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٣٦١ ، ٤٠٨
- أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري = ابن الأنباري ٢٠١
- أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري = الزهري ٤٥ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ١٧٠ ، ١٨٠ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٢ ، ٤١٣
- أبو بكر النيسابوري ٤٩
- أبو بكره ٢٧

« حرف الجيم »

١٧٢	جابر بن زيد = أبو الشعثاء التابعي الأزدي البصري
٣٩ ؛ ٣٨ ؛ ٣٣ ؛ ٣٦ ؛ ٤١ ؛ ٤٤ ؛ ٤٨ ؛ ٥٥ ؛ ٩٦ ؛ ٩٧ ؛ ٩٨ ؛ ١١١ ؛ ١١٣ ؛ ١٢٣ ؛ ١٢٤ ؛ ١٢٥ ؛ ١٥١ ؛ ١٧٦ ؛ ٢٠٤ ؛ ٢١١ ؛ ٢١٣ ؛ ٣٠٣ ؛ ٣٢٣ ؛ ٣٢٦ ؛ ٣٣٠ ؛ ٣٣٨ ؛ ٣٣٩ ؛ ٣٤٠ ؛ ٣٤٦ ؛ ٣٥٣ ؛ ٣٦٢ ؛ ٤٠٨	جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري رضي الله عنهما
٢٥٩	الجارود بن معاذ
٣٣٩	الجارود بن المولى
٥٢	جريل عليه السلام
١٢٨	الجرجاني = محمد بن الحسن
٢١١	جرهم = بن رزاح بن عدي الأسلمي أبو عبد الرحمن رضي الله عنه
٢٨٠ ؛ ٢٤٥ ؛ ٢٤٤ ؛ ٢٤٣ ؛ ٢٠٩ ؛ ٢٢٢ ؛ ٢٣٠ ؛ ٢٦١	ابن جريج = عبد العزيز بن عبد الملك
٢٦٣ ؛ ٢٦٢ ؛ ٤٤	جرير بن حازم
١٨٨ ؛ ١٢١	ابن جرير الطبري = أبو جعفر محمد بن جرير الطبري
٢٤٣	جعفر بن برقان
٢٢٧ ؛ ٢٣ ؛ ٢٢٨	جعفر بن محمد الباقر بن علي = جعفر الصادق
٢٢٣ ؛ ٢١٧	أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري = الطحاوي
٢٣٧ ؛ ٢٣٦ ؛ ٢٢٨	جعفر بن أبي طالب
١٨٨ ؛ ١٢١	أبو جعفر محمد بن جرير = ابن جرير الطبري
١٧٨	جمال عبد الناصر محمد نجيب المطيعي = عبد الناصر
٢٥٧	أبو حمزة
٢٠٩	أبو جميع سالم بن دينار الهجيمي البصري
٢٧٥ ؛ ٢٧٤	جميل بن زيد
٢٧٥	الجهم
٢٧٢ ؛ ٢٧٠ ؛ ٣٦٩ ؛ ٣٦٨ ؛ ٢٨٣ ؛ ٢٨٢ ؛ ٢٧٦	أبو الجهم

ابن الجوزى (أبو الفرج) ٢٠٩ ، ٢٧٦
 الجوهرى (صاحب الصحاح) = الحسن بن على ٤١٣
 حويصة بنت الحارث الخزاعية ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠
 الجوينى = الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف والد إمام الحرمين ٢٠٦
 ٢٨٩
 جلال الدين عبد الرحمن السيوطى الحافظ الامام ٢٧٥

« حرف الحاء »

أبو حاتم الرازى = محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران مولى
 تميم بن حنظلة الطغفاني ٣٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٦ ، ٣٧٥
 ابن أبي حاتم = عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي
 ٢٠٩ ، ٢٨٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩
 أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي = ابن حبان ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٩ ،
 ٥٥ ، ٨٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٢٣٠ ،
 ٢٣١ ، ٣٥٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٥ ، ٤١٩
 الحارث الأعور = ابن عبد الله الهمداني الخارقي أبو زهير الكوفي ١١٩
 الحارث بن عبد ٥٢
 الحارث بن ضرار ٢٢٩
 الحارث بن قيس ٤١٢
 حارث بن قيس الأسدي ٤١٢
 أبو حازم ٢١٠
 الحازمي ٣٦٢
 حاطب بن أبي بلتعة ٢٣٧
 الحاكم = أبو عبد الله بن البيع النيسابوري = ابن البيع النيسابوري ٣٨
 أبو حامد الأسفرايني = أحمد بن محمد بن أحمد الأسفرايني =
 الأسفرايني = الشيخ أبو حامد المروزي (القاضي) ٢٧٧
 ابن حبان = أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٩

أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنها ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٧
 حبيب بن أبي ثابت ١١٢
 الحجاج بن ارطاة النخعي الكوفي (معروف بالتدليس) ٢٤٤ ، ٤٠٥
 ابن حجر = الحافظ ابن حجر = القاضي الحافظ الكبير شهاب الدين
 المسقلاني ٥٥ ، ٥٨ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١١٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ،
 ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ،
 ٢٨٢ ، ٣٠٧ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ،
 ٣٧٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨
 ابن الحداد ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ٣٠٥
 حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ٢٨٣ ، ٢٣٩
 الحرث بن قيس ٣٥١
 حرملة بن النعمان ٢٠٠ ، ٢٠١
 ابن حزم ٨٦ ، ٢٠٦ ، ٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٦٠ ، ٤٠٨
 حسان بن ثابت ٢٣٨
 أبو الحسن = ابن بطلال (المالكي) ١٢٧ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٧٧ ، ٣٠٤
 الحسن البصري ٥٣ ، ٨٨ ، ٣١ ، ٢٤٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٢٦ ،
 ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٦١ ، ٣٦٣
 الحسن بن صالح ٩٠
 الحسن بن علي = الجوهري = صاحب الصحاح ٤١٣
 أبو الحسن علي بن عمر الحافظ صاحب السنين = الدارقطني ٣٨ ، ٣٩
 ٤٣ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ،
 ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ،
 ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٢
 الحسن بن علي بن الحسين رضي الله عنه ٣٢ ، ٤٩ ، ١١٢ ، ٢٨٢
 ١٩٩ ، ٤٠٨
 أبو الحسن الماوردي اقضى القضاة = الموردي ٢٠٦
 الحسن بن واقد ٣٢٥
 حسين بن محمد ٢٦٢ ، ٢٦٣

٢٢٢	د. الحوفي
٢٥٢	حويصة..

« حرف الغاء »

٤٠١	٢٨	خارجة بن زيد بن ثابت
٤٨	خارجة بن عمرو
..	خالد بن زيد = أبو أيوب الأنصاري
..	خالد بن سعيد بن العاص
٢٨٠	خالد بن معدان
٢٣٦	أم خالد بن الوليد
٤٥	٤٣	٤١	خباب بن الارت
٢٢٣	٢٢٢	٢٠٣	خديجة بنت خويلد (أم المؤمنين رضي الله عنها)
٢٢٤	٢٢١	٢٢٤
١٢٧٠	أبو الخصيب نافع بن ميسرة
٤٠٧	٣٦٩	٣٥٨	٣٢٦	٢٨١	٤٠	الخطابي = أبو سليمان الخطابي
٣٥٤	٣٩	الخطيب
٣٥٨	ابن خلف القاضي
٣٢٤	٥٦	الخليل بن مرة (وهو واه)
٢٦٦	٢٦٣	٢٦١	خنساء بنت خدام الأنصارية
٢٢٧	خنيس بن حذافة السهمي
٢٨٠	خولف عبد الحميد بن سليمان
٢٦٣	٢٠٦	خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقصى
٣٢٣	٤٥	خلاص بن عمرو
٤٠٨	٣٣٩	٣٣١	الخلال
٢٧١	٣٩	ابن خيثمة
٢١٩	ابن خيران = أبو علي بن خيران

« حرف الدال »

الدارقطنى = ابو الحسن على بن عمر الحافظ صاحب السنن	...
الدارمى	٢٨٨ ، ٢٠٦ ، ٢٨ ، ٣٧
داود عليه السلام	٣٤١ ، ٣٣٩
داود بن على الظاهرى	٦٩ ، ١٣١ ، ١٨٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٢٧٢ ، ٢٩٧ ، ٣١٦ ، ٣٣٠ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨٧
ابو داود = سليمان بن الاشعث السجستانى	٣٩ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٥
٥٨ ، ٦٠ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤١٣ ، ٤٢٠	
داود بن الحصين	٢١٣ ، ٤٠٥
ابو داود الطيالسى	٢٤٣
داود المطار	٣٩
دحية الكلبى	٢٣٥
الذراوردى	٥٢
ابو الدرداء = عويس بن مالك	٥١ ، ١٨٨ ، ٢١٤ ، ٣٣١
ابن دقيق العيد	٣٥٩ ، ٣٣١
الدميرى	٣٢٥
الدولابى	٢٠٠
ابن الديع الشيبانى	٢٧٦
ابن الديلمى	٤١٩

« حرف الذال »

الحافظ الذهبى	٢٧٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٢
---------------	-----------------

« حرف الراء »

الرازي = أبو زوعة واسمه عبد الله بن عبد الكريم	١١٢ ، ٢٠٩ ،
٢٨٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩
أبو رافع	٢٧٧
رافع بن خديج	٢٤ ، ١٢٥ ، ٢٦٣
الرافعي (عبد الكريم بن محمد عبد الكريم) الامام	١١٢ ، ١٩٢ ، ٢٨١
ابن راهوية = اسحاق بن ابراهيم بن راهوية
الربيع	٢٠
ربيعة بن ابي عبد الرحمن المعروف بربيعة الراي	٨٨ ، ٢٧٢ ، ٣٢٦ ، ٣٤٩
الرجبي = أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرجبى الامام	٤٥ ، ٩٤
العلامة المعروف بابن موفق الدين
ابن رزاح بن عدى الأسلمى أبو عبد الرحمن = جرهد
ابن رشد	٢٢٦
السيد رشيد رضا	٢٢١
رعمسيس	١٤٦
أبو رغال	٣٥٠
رفاعة بن رافع بن مالك بن المجلان بن عمرو بن عامر بن ذريق الانصارى	٤٩
الزرقى أبو معاذ
رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٢٣ ، ٢٢٧
الرويانى = اسماعيل بن احمد بن محمد صاحب بحر المذهب
ريحانة	٣٥٣

« حرف الزاى »

الزبير بن العوام	٣٤
ابن الزبير = عبد الله بن الزبير	٦٣ ، ٦٤ ، ١١٠ ، ٢٧٢ ، ٢٩٧ ، ٣١٦
٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٣٠

- ١٧٦ أبو الزبير
- أبو زرعة الرازي = الرازي = عبد الله بن عبد الكريم
- ٢٢٦ الزركشي
- ٣١٦ ، ٢٦٠ ، ١٧٦ ، ٩٤ ، ٩٠ زفر (صاحب أبي حنيفة)
- ١٣٨ زفر بن أوس الطائي
- أبو زكريا = محيي الدين بن شرف النووي الشارح الأول للمهذب =
النووي ١ ، ٤٢ ، ١١٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٨ ، ٣٣١ ؛
..... ٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٤٠٧
- ٢٦٦ الزمخشري
- أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان
- أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري
- ٢٣٦ زياد بن عبد الله الهلالي
- زيد بن أسلم
- زيد بن ثابت رضي الله عنه ٣٣ ؛ ٣٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٩ ، ٨٢ ،
..... ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ،
..... ١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ؛
..... ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٣
- زيد بن حارث الكلبي
- ٢٦٣ زيد بن حباب
- زيد بن كعب البهزي
- زيد بن كعب بن عجرة
- أبو زيد
- زيد العمى (ضعيف)
- زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
- زينب بنت جحش بن رئاب
- زينب بنت خزيمة من بني عامر بن صعصعة
- زينب امرأة ابن مسعود

« حرف السين »

٢٧٨ الساجي
٢٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٦ سالم مولى ابي حنيفة
٤١٢ ، ٣٥٠ ، ٢٠٩ سالم بن دينار الهجيمي البصري
٣٤٢ مولى السامري
٣٦١ سبرة
٢٦١ ، ١١٢ السبيعي = ابو اسحاق عمرو بن عبد الله
٢٧٦ السخاوي الحافظ
٢٧٧ ، ١٨٨ ، ٩٠ ، ٨٥ ، ٢٠ ابن سريج = ابو العباس احمد بن عمر
٤٠٩ ، ٣٤٧
٥٥ ابو السعادات مبارك = ابن الاثير الجزري
١٥٣ ، ١٥١ ، ١١٠ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٧٧ ، ٤٤ ، ٤٢ سعد بن الربيع
١٩٩ سعد بن هشام
٢٠٦ ، ١٩٩ ، ٤٣ سعد بن ابي وقاص رضى الله عنه ويقال سعد بن مالك
٣٧ ٣٧٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣١
٣٧ سعيد بن ابي كعب
٢٥٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤١ ، ٥٤ ، ٤٦ ، ٤١ ، ٢٨ ابو سعيد الاصطخرى
٤٢٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٣٠ ، ٣٠٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦
٤٢٩
٣٩ ابو سعيد البقال
٣٥٨ ، ٢٧١ ، ١٩٩ سعيد بن جبير
٩١ ، ٥٢ ، ٣٩ ابو سعيد الخدرى
٢٧٠ سعيد بن خالد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان
٤٧ سعيد بن ابي سعيد المقبرى = المقبرى
١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٢ ، ٧٧ ، ٥٩ ، ٣٢ سعيد بن المسيب = ابن المسيب
٢٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٢٩٧ ، ٢٧١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٠٦
٤٠١ ، ٣٨٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧١ ، ٣٢٦

٣٧٦ ، ٣٠٣ ، ٤٤	سعيد بن منصور
٣٨٢ ، ٣٧٩ ، ٣٧٥	السقاريني
٤٠٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٥٧ ، ٢٢٢	ابو سفيان بن حرب
٢٨٢ ، ١٢٤ ، ٩٤ ، ٦٤	سفيان بن سعيد ابو عبد الله الثوري = الثوري
٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩	
٦٤	سفيان بن عيينة = ابن عيينة
٣٩	سفيان بن وكيع وهو ضعيف
٢٢٤	السكران بن عمرو بن عبد سمس
٥٥	ابن السكن قيس
٣٦٥	سكينة بنت حنظلة
٣٢٩ ، ٢٨٣ ، ٢٧٨	سلمان الفارسي
١١٢ ، ١٠١ ، ٩٧	سلمان بن ربيعة قاضي الكوفة
٢٢٨	سلمة امامة بنت حمزة بن عبد المطلب
٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١١ ، ٢٠٨	ام سلمة ام المؤمنين رضى الله عنها
٣٦٦ ، ٣١٩	
٣١٧ ، ٢١١ ، ٥٥ ، ٥٢	ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
٣٦٦ ، ٢٢٨	ابو سلمة عبد الله بن عبد الاسد بن مخزوم
٢٣٦	سلمى بنت عيسى
٤٧ ، ٢٨	سليمان الاحول
...	سليمان بن الأشعث السجستاني = او داود
٢٨٠	سليمان بن أبي الجون
٢٦٢	سليمان بن حرب
...	ابو سليمان الخطابي = الخطابي
٥٢	سليمان الشاذكوني (متروك)
٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٥٨	سليمان بن موسى
٤٠١	سليمان بن يسار

ابن شبرمة ٢٤٣

شريح = القاضي شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي الكوفي ٨٠ ،
 ٩٥ ، ١٢١ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ٢٨٩

شريك بن عبد الله بن أبي نمر ٥٢

شعبة بن الحجاج العتكي ١٢٥ ، ٦٤

الشعبي (عامر بن شراحيل) ٣٣ ، ٥٣ ، ٩٠ ، ١١٢ ، ١٦٤ ، ٢٤٨ ،
 ٢٧١ ، ٢٩٧ ، ٣٣٠ ، ٣٥١ ، ٤٠٣

شعيب عليه السلام ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٤١ ، ٤١٣

شمس الدين الزرعي = ابن القيم ١٩٨ ، ٢٧٦ ، ٣٧٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨

ابن شهاب الزهري = الزهري = أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب
 الزهري

شهاب الدين المسقلاني = ابن حجر القاضي الحافظ الكبير

الشوكاني قاضي صنعاء ٣٦١ ، ٣٥١

ابن أبي شيبة (أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة)

الشيرازي = الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي
 مصنف المذهب والتنبية واللمع وغيرها = أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم
 ابن علي

« حرف الصاد »

أبو صالح ذكوان السمان ١٧٢

صالح بن موسى الطلحي ٢٧٦

ابن الصباغ = أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد (صاحب
 الشامل) ٤٦ ، ٦٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ،
 ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ،
 ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٢٥

صفوان بن أمية ٢٢٢ ، ٣٥١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦

صفية بنت حيي بن أخطب ٢٣٥ ، ٢٢٠

أبو الصديق ٣٩

صدي بن عجلان الباهلي = أبو امامة الباهلي
 الصنابخ بن الأعسر الأحمر رضي الله عنه ٢٠١
 ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان الشهرزوري) ٢٠٩ ، ٤٣
 الصيمري = عبد الواحد بن الحسين بن محمد ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ،
 ٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣١٣ ، ٣٣٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٢

« حرف الضاد »

الضحاك = ابن مخلد الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل .. ٤٢٠
 ابن الضحاك ٤١٩
 ضمرة ٤٩

« حرف الطاء »

أبو طالب = عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم .. ٥٥ ، ٢٠٣
 طالب ٥٥
 طاوس = ابن كيسان اليماني ٨٠ ، ٨١ ، ٣٤٦ ، ٤٠٨
 الطبراني = أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٨ ،
 ٤٩ ، ٥٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٤٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣
 الطبري = أبو علي الطبري ٢١١ ، ٢٢٠ ، ٢٥٦ ، ٢٧٤ ، ٣٨٤
 الطحاوي = الامام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري =
 أبو جعفر = أحمد بن محمد
 الطفيل بن الحارث بن عبد المطلب ٢٢٨
 طلحة بن عبيد الله بن الزبير ٣٣٩
 أبو الطيب بن سلمة ٤٠٢
 أبو الطيب = القاضي ٢٢١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣١١
 الطيبي ٢٠١
 عائشة = أم المؤمنين الصديقة ابنة الصديق رضي الله عنها ٢٩ ، ٣١ ،
 ٤٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ،
 ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،

٢٧٤ ؛ ٢٧٥ ؛ ٢٧٦ ؛ ٢٨٠ ؛ ٢٨١ ؛ ٢٨٣ ؛ ٢٨٥ ؛ ٢٩٦ ؛ ٢٩٧ ؛ ٣٠٦ ؛
 ٣١٥ ؛ ٣١٦ ؛ ٣١٧ ؛ ٣١٨ ؛ ٣١٩ ؛ ٣٢٢ ؛ ٣٢٤ ؛ ٣٢٥ ؛ ٣٢٧ ؛ ٣٣٠ ؛
 ٣٣٤ ؛ ٣٦٣ ؛ ٣٧١ ؛ ٣٧٧

عاصم الاحول

أبو العاصي بن الربيع = زوج زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا رجح النووي أو صوب ثبوت ألباء في العاصي لكونه اسم فاعل ناقص محلى
 بال وقد التزم بهذه الصورة في تهذيب الأسماء واللغات والأذكار والمجموع
 في عمرو بن العاص

العباس بن عبد المطلب ١٢٨ ؛ ١٤٤ ؛ ٢٠٨ ؛ ٢٣٦ ؛ ٢٣٧

أبو العباس = ابن القاضي ٢٧٣

أبو العباس بن سريج = ابن سريج

العباس بن عبد الله بن عباس ٣٥٣

أبو العباس بن القاص ٢٦٩

عبد الأعلى ٢٧٠

ابن عبد البر ٣٩ ؛ ٥٨ ؛ ٨٦ ؛ ٢٤٣ ؛ ٢٨٠ ؛ ٣٣٠ ؛ ٣٣١ ؛ ٣٥٠ ؛ ٤٠٧

ابن عبد الحق ٨٦

عبد ربه ٣٠١

أبو عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة

ابن سلامان بن كهيل النخعي الفقيه وقيل أبو عمرو ١١٣

عبد الرحمن بن ثروان الأودي ٣٥٩ ؛ ٣٥٨

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ٢٣٨

عبد الرحمن بن الحكم ٣٥٣

عبد الرحمن بن أبي الزناد (وثقه النسائي وضعفه الجمهور) ٣٨

عبد الرحمن بن سليمان بن الفسيل ٣٦٦

عبد الرحمن بن شعيب = النسائي

عبد الرحمن بن حجر الدوس = أبو هريرة ٣٨ ؛ ٤٣ ؛ ٥٢ ؛ ٥٥ ؛ ٥٨

٥٩ ؛ ١٧٥ ؛ ١٧٦ ؛ ٢٠٠ ؛ ٢٠٩ ؛ ٢١٠ ؛ ٢١٣ ؛ ٢٤٠ ؛ ٢٤٢ ؛ ٢٤٤

٢٤٨ ؛ ٢٥٠ ؛ ٢٦٣ ؛ ٢٧١ ؛ ٢٧٢ ؛ ٢٨٠ ؛ ٢٨٣ ؛ ٣٠١ ؛ ٣٠٣ ؛ ٣٠٧

٣١٤ ؛ ٣١٨ ؛ ٣٢٥ ؛ ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩

عبد الرحمن بن عوف ٤١ ، ٤٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ؛ ٢٨٣ ؛ ٣٠٣ ، ٣٥٠

٢٥١

عبد الرحمن بن محمد بن ادريس بن المنذر الحنظلي = ابن ابي حاتم

٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩٧ ، ٣١٩

عبد الرحمن بن مهدي ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩٧ ، ٣١٩

عبد الرحمن بن هرمز الاصرج ٣٥٣

عبد الرحمن بن يزيد ١١٢ ، ١١٣

عبد الرزاق ٣٩ ، ٥٨ ، ٢٠٦ ، ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٩

٣٦١

عبد شمس ١٢٧

عبد العزيز بن عبد الملك = ابن جريج

عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الامام = الرافي

عبد الله بن احمد بن حنبل ١٧٦ ، ٢٧١ ، ٢٩٧ ، ٣٥٨

عبد الله بن امية ٢١٥

عبد الله بن حكيم ٢٧٠

عبد الله بن جعفر المديني ٥٢

عبد الله بن دينار ٤٩ ، ٥٢ ، ٣١٩

عبد الله بن ذكوان = ابو الزناد

عبد الله بن الزبير = ابن الزبير

عبد الله بن الزبير القرشي شيخ البخاري = الحميدي

ابو عبد الله الزبيري ٢٠٨ ، ٢٧٧

عبد الله بن زيد ١٢٠

عبد الله بن شبرمة ٤٠٤

عبد الله بن شداد ٣٢

أبو عبد الله الشيباني = أحمد بن حنبل الامام

عبد الله بن أبي طلحة

عبد الله بن عباس ٢٦ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ،
٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١١٥ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،
١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ،
١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ،
٢٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ،
٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٦ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،
٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٣٧٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨

عبد الله بن عبد الكريم = أبو زرعة الرازي

عبد الله بن عبيد الله بن عمير

عبد الله بن عمر بن الخطاب = ابن عمر ٣١ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ،
٥٥ ، ٩٧ ، ١٢٦ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٤٣ ،
٢٥٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٣١٧ ،
٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٩ ، ٣٦٨ ،
٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٤٠١ ، ٤١٢

عبد الله بن عمرو بن العاص ٣٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠

عبد الله بن قيس رضي الله عنه = أبو موسى الأشعري ٩٧ ، ١٠١ ، ١١١ ،
١١٣ ، ١٢١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٨٩ ، ٢٢٦ ، ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٣١٦ ، ٣١٩

عبد الله بن كعب بن منية الخثمي

عبد الله بن الماجشون

عبد الله = ابن المبارك

عبد الله بن محرر

عبد الله بن محمد صلى الله عليه وسلم
أبو عبد الله بن محمد بن أحمد الانصاري = القرطبي ٢٠٢ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ،
٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٥٤

عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب

أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرحبي الامام الصلابة
المعروف بابن موفق الدين = الرحبي عبد الله بن مروان

عبد الله بن مسعود = ابن مسعود ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٨٨ ،

٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ،
 ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ،
 ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٤٣ ،
 ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٣٠ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،
 ٣٦١ ، ٣٧٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨

ابن عبد الله الهمداني الخارقي أبو زهير الكوفي = الحارث الاعور

عبد المجيد بن سهل ٢٤٤ ، ٤١٤

عبد الناصر = جمال عبد الناصر محمد نجيب المطيعي

عبيد الله بن جحش ٢٣٠ ، ٢٣١

عبد الله بن رحر ٢٤٣

عبيد بن سعد ٢٠٤

أبو عبيد بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ٣٧ ، ٣٩ ، ١١٢ ، ٣٠١ ، ٣١٦ ،
 ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٤٠٥

عبيد الله بن عمر ٤٩

عتاب بن أسيد (ابن أسيد بن أبي العيص)

العترة ٢٢٦ ، ٤٠٣

عثمان البتي ٣٢١ ، ٣٤٦ ، ١٨٨

عثمان بن عفان أمير المؤمنين رضي الله عنه ٥ ، ٣٤ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
 ٦٥ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٦٤ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٣٣١ ،
 ٣٣٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩

عثمان بن مظعون ١٩٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤

العجلي ١١٢

أبو عجلان ٢٨٠

عدي بن الفضل ٢٧١

ابن عدي ٣٩ ، ٤٨ ، ٢٠٩ ، ٢٤٣ ، ٢٧٥

ابن العربي ٢١٠

عروة بن الزبير ٢٠٦ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٣١٨ ،
 ٣١٩ ، ٣٢٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٣

عروة بن مسعود ٣٥١
 العزري ٤٠٥
 العزيزي ٢٨١
 ابن عساكر = الجانظ ٢٧٥
 عطاء بن يسار ٤٢ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢٨٩ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٨٨ ، ٤٠٨

أبو عطية الوادعي ٣١٦ ، ٣١٦
 عتبة بن عامر ٢٦٩ ، ٣٥٩ ، ٢٨٨
 عقيل بن أبي طالب ٢٠٧ ، ٥٥
 العقيلي ٣٩
 عكرمة بن إبراهيم ٢٧٥
 عكرمة بن أبي جهل ٢٠٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨
 عكرمة بن خالد ٢٧٦ ، ٢٤٥
 علقمة ٤٤ ، ١١٢ ، ١٦٨ ، ١٩٩
 العلقمي ٢٢٥
 علي بن جعفر ٣٩

أبو علي بن خيران = ابن خيران
 علي بن أبي طالب ٥ ، ١٣ ، ٢٣ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٨ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨

أبو علي الطبري = الطبري
 علي بن عبد العزيز ٢٩
 علي النخعي ٤٠٧
 أبو علي بن أبي هريرة ٨٨ ، ٨٨ ، ١٧ ، ٥٦ ، ١١١

عمار بن ابي سليمان = شيخ ابو حنيفة ١١٢

عمار بن يار ٤٣

عمران بن الحصين ٣٥٣ ، ٢٩٧ ، ٢٧٠ ، ١٨٩ ، ١٢١

ابو عمران = ابراهيم بن الاسود بن يزيد بن قيس بن الاسود بن عمرو
ابن ربيعة بن ذهل بن سعد بن مالك بن النخع النخعي الكوفي فقيه اهل الكوفة

عمر بن حفص بن غيات ٤٢

عمر بن الخطاب رضي الله عنه الفاروق ٣٣ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥١ ،
٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ،
٩١ ، ٩٥ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ،
١٨٣ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ،
٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ،
٣٣٩ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤٠٨

عمر بن راشد ٥٦

عمر بن عبد العزيز ٥٧ ، ٥١

عمرو بن أمية الضمري ٢٥٧ ، ١٧٧

عمرو بن برق (ضعيف) ٥٨

عمرو بن ابي الجوار ١٠١

عمرو بن جارحة ٤٧ ، ٤٨

عمرو بن دينار ٣٢٠ ، ٣٤٦ ، ٣٨٨

عمرو بن شعيب ١٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٧١ ، ٢٠٩ ، ١١١ ، ٢١٠ ،
٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧

جد عمرو بن شعيب ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ١١٥

عمرو بن العاص ٢٠٠ ، ٢٨٣ ، ٤٠٧

ابو عمرو بن عبد الرحمن بن عمرو = الأوزاعي

عمرو بن عطاء بن وراز (مجهول) ١٠٠

عمرو بن أم مكتوم = ابن أم مكتوم الصحابي الأعمى ٤٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٤

٣٧.

عمرو بن منصور ٢٥٨

٣٥٨ ، ٢٤٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠١	أبو عوانة
٤١٤ ، ٣٨	عوف بن الحارث
٣٣٠	ابن عون
	عويمر بن مالك = أبو الدرداء
٢٠١	أبو الغلاء المصري
٣٠١	أبو عياض
٢٠١	عياض بن غنم
١٤٥ ، ١٠٩	عيسوي أحمد عيسوي = الشيخ
٣٤٠	عيسى عليه السلام
٣٣١	عيسى بن طلحة
٢٧٦ ، ٢٠٠	عيسى بن ميمون
٢٧٠	عيسى بن يونس
	ابن عيينة = الحكم بن عيينة

العمرائي ٥٦ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٧٦ ، ٢٢١ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣

« حرف الفين »

الفزالي = أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالي الطوسي = الإمام
الفزالي

غيلان بن سلمة بن عبد الله الثقفي ٢١٢ ، ٢٢٢ ، ٣٤٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢٩

« حرف الفاء »

فاطمة بنت قيس ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١

الفراء ١٩٨

أبو الفرج = ابن الجوزي

٣٢٥	الفضل بن موسى السينائي
٢٢١	فلانيوس فالنتيان
٤١٩	فيروز
١٣٦	الفيومي

« حرف القاف »

٣٥١	القاسم بن ابراهيم
٣٩	قاسم بن اصبح
٣٧٥	ابو القاسم البغوي
٤١٧	ابو القاسم الداركي
٣٨ ، ٣٧	القاسم بن عبد الرحمن
٤٠٣ ، ٤٠١ ، ٢٢٣ ، ٢١٢ ، ٨٧	القاسم بن محمد صلى الله عليه وسلم
٣٧٤	القاسم المزني
٢٤٣ ، ١٨٧ ، ٨٦	ابو القاسم بن منده
..	ابن القاص = ابو العباس
٢٠٠	ابن قانع
٩١ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤	قبيصة بن ذؤيب
٣٢٣ ، ٣٠١ ، ٢٨٨ ، ١٩٩ ، ٥٧ ، ٣٩	قتادة بن دعامة السدوسي
٣٢٦ ، ٣٦٣ ، ٣٨٨ ، ٤٠٨	..
٢٠٩ ، ٢٠١	ابن قتيبة
٢٦٣	قدامة بن مظون
٢٤٧ ، ١٧٢ ، ١٦٨	ابن قدامة المقدسي
..	القرطبي = ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري
٢٤٣	قرة
٣٥٩ ، ٣٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢١٣ ، ٢٠٩	ابن القطان
٣١٨	القميس

القفال = أبو بكر القفال
 أبو قلابة
 قيس بن الحارث
 ابن القيم = شمس الدين الزرعي

« حرف الكاف »

ابن كثير
 كثير بن مسلم (ضعيف)
 الكرخي
 الكسائي
 كعب بن زيد
 الكلبى
 أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كنانة بن الربيع بن أبي الخقيق
 كوثر بن حكيم (متروك)

« حرف اللام »

ابن اللبان
 ابن لهيعة
 الليث بن سعد
 ابن أبي ليلى = محمد بن أبي ليلى
 ٦٧ ، ٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٩٣ ،
 ٣٢٢ ،
 ٦٤ ، ١٢١ ، ٢٨٠ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ،
 ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١٤٧ ، ٢٤٣ ،
 ٢٦٥ ، ٣٢٢ ، ٣٥١ ،

« حرف الميم »

ابن ماجة القزويني صاحب السنن ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٥ ،
 ٥٨ ، ٦٠ ، ٨٦ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٤٢ ،

٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
٣٣١ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٩ ، ٤٠٥ ، ٤١٢

مارية ٢٣٧ ، ٢٣٨

مالك بن انس امام دار الهجرة ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ،
١٢١ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ،
١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ،
٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ،
٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ ، ٤٢٨

ابو مالك الجنبي ٢٤٣

الماوردي = ابو الحسن الماوردي اقضى القضاة ٢٥٦

ابن المبارك = عبد الله بن المبارك ٣٥٩

المتنبي ١٤٦

المننى بن الصباح ٣٢٢

مجاهد بن جبر المفسر ٤٧ ، ١٥٣ ، ٣٢٣

المحاملى = احمد بن محمد بن احمد بن القاسم صاحب المجموع ..

محمد بن احمد بن الحجاج الرقى ٢٧٠

محمد بن ادريس بن المنذر بن داود بن مهران مولى تميم بن حنظلة
القطفاني = ابو حاتم الرازي ٢٧٠

محمد بن اسحاق ١٧٦ ، ٢٤٣

محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي = البخاري

محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين ٣٦٥

محمد بن ثابت ١٩٩

محمد بن جحش ٢١١

محمد بن الحارث المخزومي ٥٢ ، ١٩٩

محمد بن الحسن الشيباني صاحب ابى خيفة ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٧٧ ،
٨٤ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٥٧ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٨ ،
٢٨٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣

.. .. .	محمد بن الحسن = الجرجاني
٥٨	محمد بن راشد
.. .. .	ابو محمد عبد الله بن يوسف = الجويني والد امام الحرمين
١٩٩	محمد بن عبد الرحمن البيهقي
٢٠١	محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
٢٧	محمد بن عقبة السدوسي
٢٥٧ ، ٢٥٦	محمد بن علي بن أبي طالب
٥٢	محمد عمرو
.. .. .	محمد بن عيسى بن سورة = الترمذي
٢٨	محمد بن القاسم الاسدي (ضعفه أحمد)
٢٥٧	محمد بن كعب
.. .. .	محمد بن أبي ليلى = ابن أبي ليلى
٤٥	محمد بن محمد سبط المارديني الامام الشيخ
٨٥	محمد بن مسلمة الانصاري
.. .. .	محمد بن مسلم بن شهاب الزهري = الزهري
١٢٤	محمد بن المنكر
.. .. .	محمد نجيب المطيعي = الشيخ المطيعي رئيس قسم السنة وعلوم الحديث
١	جامعة أم درمان الاسلامية وصاحب التكملة
٨٦	محمد بن نصر
٢٠٦	محمد بن يزيد الحزامي
٢٥٢	محيصة
.. .. .	محيي الدين النووي = الشيخ أبو زكريا محيي الدين النووي
٢٨٨	ابن المديني
٢٥٠	المديني
٢٢٥	مرثد بن أبي مرثد
٢٠٩	ابن مردويه

ابن المرزبان ١٧٥ ، ١٧٧

٣٥٣ مروان بن الحكم

المروزي = ابو اسحاق المروزي

المزني إسماعيل بن يحيى الإمام صاحب الشافعي وصاحب المختصر ٢٠
٥٤٦ ، ١٣٧ ، ١٨٨ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٤٤ ، ٣٩٣ ، ٤٢٠ ..

مسافع بن صفوان المصطلقى ٢٢٩

مسروق بن عبد الله ۱۱۲

مسعدة بن اليسع الباهلي ٥٢

مسعود بن عامر ٢٢٢

ابن مسعود = عبد الله بن مسعود

المسعودى ٣٨ ، ٥٦ ، ١٢١ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٨ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،
٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٧٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣٠٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥ ،
٣٦٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣

مسلم بن الحجاج القشيري ٤٨ ، ٥٥ ، ٨٥ ، ١٧٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩
٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٣٠٢ ؛
٣٠٣ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ؛ ٣٢٤ ؛ ٣٣٥ ؛ ٣٣٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٥
٤٠٣ ، ٣٦٩

المسور بن مخرمة ١٠٠ ١٧

ابن المسيب = سعيد بن المسيب

مشرح الجعافرى البصرى أبو مصعب ٣٥٩

مشرح بن هاعان ۳۵۹

مصعب بن الزبير ٤٣

مصعب بن عمير = أبو عبد الله مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف
ابن عبد الدار بن قصي بن كلاب بن مرة القرشي العبدري من فضلاء الصحابة
وخيارهم والسابقين للإسلام أسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم في دار
ابن الأرقم. وكنم إسلامه خوفاً من أمه وقومه ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣

معاذ بن جبل ٢٨٠ ٠ ١١٠ ٠ ٥٥ ٠ ٥١ ٠ ١٣

معاوية بن أبي سفيان ٣٤ ، ٥٥ ، ١٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٥٣ ،
 ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١

٢٤٤	٤٨	معقل بن يسار
٣١٣		معمّر بن سليمان الرقي
٤١٣	٣٥١ ، ٣٥٠ ، ٢٠٦ ، ٣٩	معمّر بن راشد
٢٧٥	٢٧٠ ، ٢٠٩ ، ٣٨	ابن معين = يحيى بن معين
٢٨٨	٣٨٦ ، ٢٦١ ، ٢٢٢ ، ٢١٣ ، ٩١ ، ٨٤	المغيرة بن شعبة
٢٧١		المغيرة بن موسى البصري
		المقبري = سعيد بن ابي سعيد المقبري
٢٤٣		المقريزي
٢٢٧		الموقس حاكم الاسكندرية
		ابن ام مكتوم = عمرو الصحابي الاعمى
٢٨٠	٢٧٩ ، ٣٨	المناوي
٢٤٣		مندل
٢٢٥		المنذري = الحافظ صاحب الترغيب والترهيب
٢٢١		المنذر بن الحارث بن ابي جيلة الفسائي
		ابن المنذر = أبو بكر محمد بن اسحاق الحافظ الكبير
		أبو منصور = الأزهرى
٢٠٧		ابن المنير
٢٧		مهاجر بن كثير الصنعاني (ضعيف)
٣٩		ابن المواقي
٤٤	٣٨	مورق المعلى
		أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس رضى الله عنه ٩٧ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٨٩ ، ٢٢٦ ، ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٣١٦ ، ٣١٩
١١٢		أبو موسى امير الكوفة
٢٤٠	٢٥٧ ، ٢٣٦ ، ٢٢٣	موسى عليه السلام
٢٥٨		موسى بن عبيد الريدى

موسى بن عقبة ٢٤٣
 ميمون بن أبى حمزة ١١٣
 ميمونة بنت الحارث بن خرق الهلالية ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٧ ، ٢٧٧

« حرف النون »

نافع ٣٥٣ ، ٣١٩ ، ٢٦١
 نبهان مولى أم سلمة شيخ الأزهرى ٢٢١
 النحاس ٣٤٨
 النخعى ٥٣ ، ١٢ ، ١٧٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨ ، ٤٠٣
 النسائى = عبد الرحمن بن شعيب صاحب الجيى أحد المجتهدين والمحدثين
 الكبرى ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١١٩ ،
 ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٩ ، ٤٠٣ ، ٤١٢
 النعمان بن ثابت الامام = أبو حنيفة صاحب المذهب
 أبو النعمان الأزدي ٣٠٣
 النعمان بن المنذر ٢٢١
 أبو نعيم ٣٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٣٥٨
 نقرتيتى ١٤٦
 نوح بن دراج ٢٤٣ ، ٢٧٠
 نوفل بن معاوية ٢١٢ ، ٢٢٢ ، ٤١٤
 النووى = أبو زكريا = محيى الدين بن شرف النووى الشارح الاول
 للمذهب

« حرف الهاء »

هارون الرشيد ١٧٢ ، ٢٣٦
 هاشم جد النبى صلى الله عليه وسلم ١٢٧

١١٠	١١١	١١٥	٣٥٦	٣٥٨	أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر الدوسي
١١٠	١١١	١١٥	٣٥٦	٣٥٨	الزهري بن شرحبيل بالتصغير الأودي الكوفي شقة مخضرم ٩٧ ، ١١٠
٤٩					هشام بن حسان
٢٠٩					هشام بن خالد
٢٤٣					هشام بن سعد
٣١٨	٢٧٦	٢٧٠	٢٤٣	٣٤	هشام بن عروة
٢٢٨					هند بنت أبي أمية حذيفة بن المقرة المخزومي (أم سلمة)
٣٣٠					ابن أبي هند
٤٠٦					أبو هند
٣٢٥	٢٦٣				الهيثمي الحافظ صاحب مجمع الزوائد

« حرف الواو »

٢٧٩					واثلة بن الأسقع
٣٠٢					واصل الأحذب
٢١٣					واقد بن عبد الرحمن
٢٠٣					ورقة بن نوفل
٣٥٩					وكيع
٢٨٣					الوليد بن عتبة بن ربيعة
٤٠٥	٢٣٦				الوليد بن المقرة

« حرف الياء »

٣٥٩					يحيى بن بكير
٣٧٧	٨٧				يحيى بن سعيد الأنصاري
٣٥١					يحيى بن سلام
٣٥٩					يحيى بن عثمان بن صالح المصري

يحيى = ابن معين
 يزيد بن صنان ٢٧٠
 يزيد بن هارون ٤٩
 يعقوب بن شيبة ١٨٣ ، ٣٥
 يعقوب عليه السلام ٣١٤ ، ٣١٣
 ابو يعقوب يوسف بن يحيى = البويطى
 ابو يعلى الطبرانى ٣٣١ ، ٣٠٧ ، ٣٩ ، ٣٧
 ابو يوسف صاحب ابى حنيفة ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٥٧ ،
 ١٧١ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٤٠٩ ،
 ٤١٣
 يونس بن بكير ٢٠٦ ، ٣٢

خامساً - الأحكام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣	كتاب المكاتب	٥	مؤجل
٣	الكتابة جائزة لقوله تعالى « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً »	٥	(فصل) ولا يجوز إلا على عوض معلوم الصفة
٣	ولا تجوز إلا من خائز التصرف	٥	(فصل) وتجوز الكتابة عن المنافع لأنه تجوز أن تثبت في الذمة بالعقد فجاز الكتابة عليها كاملاً
٣	(فصل) وتجوز كتابة بعض العبد إذا كان باقية حراً وأن كان بين اثنين فكاتبه أحدهما في نصيبه	٥	(فصل) وأن كاتب رجلان عبداً بينهما على مال بينهما على قدر الملكين وعلى نجوم واحدة وأن تفاضلاً في المال مع تساوى الملكين
٣	وأن كاتبه باذن شريكه ففيه قولان :	٦	(فصل) ولا يصح على شرط فاسد لأنه معاوضة يلحقها الفسخ
٤	(أحدهما) لا يصح (والثاني) يصح	٦	(فصل) وإذا انعقد العقد لم يملك المولى فسخه قبل المعز
٤	(فصل) وأن طلب العبد الكتابة - نظرت فإن كان له كسب وأمانة استحب أن يكاتب	٧	باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه
٤	وأن لم يكن له كسب ولا أمانة أو له كسب بلا أمانة لم تستحب	٧	ويملك المكاتب بالعقد اكتساب المال بالبيع والاجارة والصدقة والهبة والاخذ بالشفعة والاحتشاش والاصطياد واخذ المباحات وهو مع المولى كالأجنبي مع الأجنبي في ضمان المال وبذل
٤	وأن كان له أمانة بلا كسب ففيه وجهان		
٥	(أحدهما) أنه لا تستحب (والثاني) تستحب		
٥	(فصل) ولا يجوز إلا بعوض		

وصار نصيبه من الجارية
أم ولد ويقوم على الواطء
نصيب شريكه ، وهل يقوم
في الحال ؟ فيه طريقان ، من
أصحابنا من قال : فيه
قولان :

٨ (أحدهما) يقوم في الحال
فإذا قوم أنفسخت وصار
جميعها أم ولد

٨ للواطء ونصفها مكاتباً له
فإن أدت المال عتق نصفها
وسرى إلى باقيها

٨ (والقول الثاني) أنه يؤخر
التقويم إلى العجز فإن أدت
ما عليها عتقت عليها بالكتابة
وإن عجزت قوم على الواطء
نصيب شريكه وصار الجميع
أم ولد

٨ وقال أبو علي بن أبي هريرة:
لا يقوم في الاستيلاد نصيب
الشريك في الحال قولاً واحداً
بل يؤخر إلى أن تعجز
(فصل) وإن أدت المكاتب
بولد من تكاح أو زنا ففيه
قولان :

٩ (أحدهما) أنه سوقوف فإن
رقت الأم رق وإن عتقت عتق
(والثاني) أنه مملوك يتصرف
فيه

٩ (وأن قلنا) أنه موقوف
فقتل ففي قيمته قولان :

٩ (أحدهما) : أنها لأمه
تستعين بها في الكتابة
(والثاني) : أنها للمولى لأنه

٧ المنافع وارث الأطراف
أما الحد فالمنصوص أنه لا
يملك أقامته لأن طريقه
الولاية والمكاتب ليس من أهل
الولاية

٧ ومن أصحابنا من قال : له
أن يقيم الحد كما يملك الحر
في عبده وله أن يقتص في
الجنابة عليه وعلى رقيقه

٧ والمذهب أن يقتص لأن فيه
مصلحة له

٧ (فصل) وإن كان المكاتب
جارية فوطئها المولى وجب
عليه المهر ولها أن تطالب به
لتستعين به على الكتابة لأنه
يجرى مجرى الكسب وإن
أذهب بكارتها لزمه الأرض

٧ وإن كانت مكاتبه بين اثنين
فأولدها أحدهما - نظرت
فإن كان مفسراً - صار
نصيبه أم ولد وفي الولد
وجهان :

٨ (أحدهما) وهو قول أبي
علي بن أبي هريرة أن الولد
ينعقد جميعه حراً ، ويشيت
للشريك في ذمة الواطء
نصف قيمته ، لأنه يستحيل
أن ينعقد نصف الولد حراً
ونصفه عبداً

٨ (والثاني) وهو قول أبي
إسحاق : أن نصفه حر
ونصفه مملوك وهو الصحيح ،
اعتباراً بقدر ما يملك منها
٨ وإن كان موسراً فالولد حر

- ١٠ للمدة التي حبسه فيها
وان قهر أهل الحرب المكاتب
على نفسه مدة ثم أفلت من
أيديهم ففيه قولان :
(أحدهما) لا تجب تخليته
فى مثل المدة
(والثانى) تجب لانه فات
ما استحقه بالعقد ولا فرق
بين أن يكون بتفريط أو غير
تفريط
١١ (فصل) ولا يملك المكاتب
التصرف الا على وجه النظر
والاحتياط لأن حق المولى
يتعلق باكتسابه
١١ ان أراد أن يسافر فقد قال
فى الأم يجوز وفى الامالى لا
يجوز بغير إذن المولى فمن
أصحابنا من قال فيسه
قولان :
١١ (أحدهما) لا يجوز لان فيه
تفريراً
(والثانى) يجوز لانه من
اسباب الكسب
١١ (فصل) ولا يجوز أن يبيع
نسيئة ، وان كان بأضعاف
الثلث ولا على أن يأخذ بالثلث
رهنا أو ضمينا
١١ (فصل) ولا يجوز أن
يشترى من يمتق عليه
١١ (فصل) ولا يمتق ولا يكاتب
ولا يهب ولا يحابى ولا يبرىء
من الدين ولا يكفر بالمال
ولا يتفق على أقالبه الأحرار
وأن كان له أمة مزوجة لم

- تابع للأم وقيمة الأم للمولى
فكذلك قيمة ولدها فان
كسب الولد مالا ففيه
قولان :
٩ (أحدهما) انه للأم لانه تابع
لها فى حكمها فكسبها لها
فكذلك كسب ولدها
٩ (والثانى) انه موقوف لأن
الكسب نماء الذات
٩ وان أشرقت الأم على العجز
وكان فى كسب الولد وفاء
بمال الكتابة ففيه قولان :
٩ (أحدهما) أنه ليس للأم
أن تستعين به على الأداء
لانه موقوف على السيد أو
الولد فلم يكن للأم فيه حق .
٩ (والثانى) أن لها أن تأخذه
وتؤديه لأنها اذا أدت عتقت
١٠ فان قلنا : ان الكسب للمولى
فالتفقة عليه
وان قلنا : انه للأم فالتفقة
عليها
وان قلنا : أنه موقوف فى
التفقة وجهان :
١٠ (أحدهما) أنها على المولى
لانه مرصد للملكه
١٠ (والثانى) أنها فى بيت المال
لأن المولى لا يملكه فلم يبق
الا بيت المال
١٠ (فصل) وان حبس السيد
المكاتب مدة ففيه قولان :
١٠ (أحدهما) يلزمه تخليته فى
مثل تلك المدة
١٠ (والثانى) تلزمه أجرة المثل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١١	تبذل العوض في الخلع وان كان مكاتبا بين نفسين لم يجز أن يقدم حق أحدهما لأن ما يقدمه من ذلك يتعلق به حقهما فلا يجوز أن يخص به أحدهما وان أقر بجناية خطأ ففيه قولان :	جزءاً من المال ولا يجوز الدفع من غير جس مال الكتابة فان دفع اليه من جنسه من غير ما أذاه إليه ففيه وجهان :	١٣
١١	(أحدهما) : يقبل لأنه أقرار بالمال قبل كما لو أقر بدين معاملة .	(أحدهما) يجوز (والثاني) لا يجوز وهو الصحيح	
١٢	(والثاني) لا يقبل لأنه يخرج به الكسب من غير عوض فبطل كالبهية	باب الإداء والمجز	١٤
١٢	(فصل) وان فعل ذلك كله بإذن المولى ففيه قولان :	ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه وقد بقي عليه شيء من منه وقد بقي عليه شيء من المال	١٤
	(أحدهما) لا يصح لأن المولى لا يملك ما في يده والمكاتب لا يملك ذلك بنفسه فلا يصح باجتماعهما كالإخ إذا زوج أخته الصغيرة بإذنها	إن كان المعتق موسراً فقد قال أصحابنا : يقوم عليه نصيب شريكه كما لو أعتق شركاً له في عبد وعندى أنه يجب أن يكون على قولين :	١٤
١٢	(والثاني) أنه يصح وهو الصحيح لأن المال موقوف عليهما ولا يخرج منهما فصح باجتماعهما كالشريكين في المال المشترك	(أحدهما) يقوم عليه (والثاني) لا يقوم كما قلنا في شريكين دبراً عبداً لم أعتق أحدهما نصيبه أنه على قولين	١٤
١٢	(فصل) ولا يتزوج المكاتب إلا بإذن المولى	(أحدهما) يقوم (والثاني) لا يقوم أنه يقوم عليه ففي وقت التقويم قولان :	١٤
١٣	(فصل) ولا يتسرى بجارية من غير إذن المولى لأنه ربما أجلها فتلفت بالولادة	(أحدهما) يقوم في الحال (والثاني) يؤخر التقويم إلى أن يعجز لأنه قد ثبت لشريك حق العتق والولاق نصيبه فلا يجوز إبطاله عليه وأن كاتب عبده ومات وخلف	١٥
١٣	(فصل) ويجب على المولى الإتياء وهو أن يضع عنه جزءاً من المال أو يدفع إليه		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦	(فصل) وان حل عليه نجم ومعه متاع فاستنظر البيع المتاع وجب انظاره	١٥	اثنين فابراه أحدهما عن حصته عتق نصيبه لانه أبراه من جميع ماله عليه فان كان الذي أبراه موسراً فهل يقوم عليه نصيب شريكه ؟ فيه قولان :
١٦	وان طلب الانظار لاقتضاء الدين فان كان حالا على ملىء - وجب انظاره	١٥	(أحدهما) لا يقوم لأن سبب العتق وجد من الأب ، ولهذا يثبت الولاء له (والثاني) يقوم عليه وهو الصحيح
١٦	فان حل عليه المال وهو غائب فقيه وجهان :	١٥	هل يتعجل التقويم والسراية ؟ فيه قولان :
١٦	(أحدهما) له أن يفسخ لانه تعذر المال فجاز له الفسخ (والثاني) ليس له أن يفسخ بل يرجع إلى الحاكم ليكتب إلى حاكم البلد الذي فيه المكاتب ليطلبه فان عجز أو امتنع فسخ	١٥	(أحدهما) يتعجل لانه عتق بوجوب السراية فتعجلت به (والثاني) يؤخر إلى أن يعجز
١٧	وان كان قد انفق عليه يفسخ وان رجع بما انفق	١٥	وان كاتب رجلان عبداً بما يجوز وأذن أحدهما للآخر في تعجيل حق شريكه من المال وقلنا : انه يصح الأذن عتق نصيبه
١٧	وان حل النجم فأحضر المال وادعى السيد انه حرام ولم تكن له بينة فالقول قول المكاتب مع يمينه	١٥	وهل يقوم عليه نصيب شريكه فيه قولان :
١٧	(فصل) وأن قبض المال وعتق ثم وجد به عيباً فله أن يرد ويطلب بالبدل فان رضى به استقر العتق	١٥	(أحدهما) لا يقوم لتقدم سببه الذي اشتركا فيه (والثاني) يقوم لانه عتق نصيبه بسبب منه وامتى يقوم ؟
١٧	وان كاتبه على خدمة شهر ودينار ثم مرض بطلت الكتابة في قدر الخدمة وفي الباقي طريقان :	١٥	(أحدهما) يقوم في الحال (والثاني) يؤخر إلى أن يعجز
١٧	(أحدهما) أنه على قولين : (والثاني) أنه لا يبطل قولاً واحداً بناء على الطريقين فيمن ابتاع عتق ثم تلفت أحدهما قبل القبض	١٦	(فصل) وان حل عليه نجم وعجز عن أداء المال جاز للمولى أن يفسخ العقد

- ١٩ باب الكتابة الفاسدة
إذا كاتب على عوض محرم
أو شرط باطل فللسيد أن
يرجع فيها
(فصل) وإن أدى ما كاتبه
عليه قبل الفسخ عتق
(فصل) ويرجع السيد عليه
بقيمته
فإن كان ما دفع من جنس
القيمة وعلى صفتها كالأثمان
وغيرها من ذوات الأمثال
ففيه أربعة أقوال :
(أحدهما) : أنهما يتقاضان
فسقط أحدهما بالآخر
(والثاني) أنه أن رضى
أحدهما تقاصاً وأن لم يرض
واحد منهما لم يتقاصا
(والثالث) أنهما أن تراضيا
تقاصا وإن لم يتراضيا لم
يتقاصا
(والرابع) أنهما لا يتقاصان
بحال لأنه بيع دين بدين
(فصل) فإن كاتب عبداً
صغيراً أو مجنوناً فأدى
ما كاتبه عليه عتق بوجود
الصفة
وهل يكون حكمها حكم الكتابة
الفاسدة مع البالغ في ملك
ما فضل في يده من الكسب
وفي التراجع ؟ فيه وجهان :
(أحدهما) وهو قول أبي
اسحاق : أنه لا يملك ما
فضل في يده من الكسب ولا

- ١٨ (فصل) فإن أدى المال وعتق
ثم خرج المال مستحقاً بطل
الحكم بعتقه
(فصل) فإن باع المولى ما في
ذمة المكاتب
١٨ وقلنا : أنه لا يصح قبضه
المشتري فقد قال في موضع :
يعتق وقال في موضع لا يعتق
واختلف أصحابنا فيه فقال
أبو العباس : فيه قولان
١٨ (أحدهما) يعتق لأنه قبضه
بأذنه
(والثاني) وهو الصحيح أنه
لا يعتق لأنه لم يقبضه للمولى
١٨ (فصل) إذا اجتمع على
المكاتب دين الكتابة ودين
المعاملة وأرض الجناية وضاق
ما في يده عن الجميع قدم
دين المعاملة
١٨ أن عجزه المجنى عليه نظرت
- فإن كان الأرض يحيط
بالثمن - بيع وقضى حقه ،
وإن كان دون الثمن بيع منه
ما يقضى منه الأرض وبقي
الباقى على الكتابة وإن أدى
كتابه باقيه عتق وهل يقوم
الباقى عليه إن كان موسراً ؟
فيه وجهان :
١٩ (أحدهما) : لا يقوم لأنه
وجد سبب العتق قبيل
التبعض
١٩ (والثاني) : يقوم عليه لأن
اختياره للانظار كابتداء
العتق

- الآخر وقال المكاتب ، بل
الأول فالقول قول السيد
(فصل) وأن كان المكاتب
جارية فانت بولد فاختلفا
في ولدها ٢٢
- (فصل) وأن كاتب عبيدين
فاقر أنه استوفى ما على
أحدهما أو أبرأ أحدهما
واختلف العبدان فادعى كل
واحد منهما أنه هبوا الذي
استوفى منه أو أبرأه ، رجع
إلى المولى ، فإن أخبر أنه
أحدهما قبل منه ٢٣
- (أحدهما) يقرع بينهما لأن
الحرية تعينت لأحدهما ولا
يمكن التمييز بغير القرعة
فوجب تمييزها بالقرعة ٢٣
- (فصل) وأن كاتب ثلاثة
عبد في عقود أو في عقد على
ماله فقبل القول قول من
كثرت قيمته وقيل القول
قول من قلت قيمته ومن
أصحابنا من قال هي على
قولين : ٢٣
- (أحدهما) أن القول قول
من قلت قيمته وأن المؤدى
بينهم الثلاثة ٢٣
- (والثاني) أن القول قول
من كثرت قيمته لأن الظاهر
معه ٢٣
- (فصل) وأن كاتب رجلان
عبدًا بينهما ، فادعى المكاتب
أنه أدى إليهما مال الكتابة
فاقر أحدهما وأنكر الآخر ٢٤

- يثبت التراجع
(والثاني) وهو قول أبي
العباس أنه يملك ما فضل
من الكسب ويثبت بينهما
التراجع ٢٠
- (فصل) وأن كاتب بعض
عبيده ، وقلنا : أنه لا يصح ،
فلم يفسخ حتى أدى المال ،
عق لوجود الصفة وتراجعا
وسرى العتق إلى باقية ٢٠
- فإن جمع الكسب كله وإداه
فيه وجهان : ٢١
- (أحدهما) لا يعتق لأن
الإداء يقتضى أداء ما يملك
التصرف فيه ٢١
- (والثاني) يعتق لأن الصفة
قد وجدت ٢١
- (فصل) وأن كاتب عبيدًا
على مال واحد - وقلنا أن
الكتابة صحيحة ، فادى
بعضهم ، عتق لأنه برىء مما
عليه ٢١
- باب اختلاف المولى والمكاتب** ٢١
- إذا اختلفا فقال السيد :
كاتبك وأنا مغلوب على عقلى
أو محجور على فأنكر العبد
فإن كان قد عرف له جنون
أو حجر فالقول قوله مع
يمينه وإن لم يعرف له ذلك
فالقول قول العبد ٢١
- (فصل) وأن وضع شيئًا
عنه من مال الكتابة ثم اختلفا
فقال السيد : وضعت النجم ٢٢

- الولد في الجميع
(فصل) ويملك استخدام ٢٧
أم الولد وأجارها ويملك
وطاها لأنها باقية على ملكه
وهل يملك تزويجها فيه ٢٧
ثلاثة أقوال :
(أحدها) يملك لأنه يملك
رقيتها ومنفعتها
(والثاني) يملك تزويجها ٢٧
برضاها ولا يملك من غير
رضاها
(والثالث) لا يملك تزويجها ٢٧
بحال لأنها ناقصة في نفسها
وولاية المولى عليها ناقصة
فلم يملك تزويجها
هل يجوز للحاكم تزويجها ٢٧
بأذنها ؟ فيه وجهان
(أحدهما) أنه لا يملك لأنه
قائم مقامهما ويعقد بأذنهما
(والثاني) أنه يملك تزويجها ٢٨
لأنه يملك بالحكم ما لا يملك
بالولاية
(فصل) وإن أتت أم الولد ٢٨
بولد من نكاح أو زنا تبعا في
حقها من العتق بموت السيد
(فصل) وإن جنت أم الولد ٢٨
لزم المولى أن يفديها
أم الولد لا يمكن بيعها فلا
يلزمه أن يفديها بأكثر من
قيمتها وأن جنت ففداها
بجميع القيمة ثم جنت ففيه
قولان :
(أحدهما) يلزمه أن يفديها
لأنه إنما لزمه أن يفديها في

- كتاب عتق امهات الاولاد ٢٦
إذا علققت الأمة بولد حر ٢٦
في ملك الواطئ صارت أم
ولد له فلا يملك بيمها ولا
هبتها ولا الوصية بها فان
مات السيد عتقت
وإن علققت بولد حر بشبهة ٢٦
من غير ملك لم تصر أم ولد
في الحال فإذا ملكها ففيه
قولان : (أحدهما) لا تصير
أم ولد لأنها علققت منه في غير
ملكه فأشبه إذا علققت منه
في نكاح فاسد أو زنا
(والثاني) أنها تصير أم ولد ٢٦
لأنها علققت منه بحر فأشبه
إذا علققت منه في ملكه
أن علققت بولد مملوك في ٢٦
ملك ناقص وهي جارئة
المكاتب إذا علققت من مولاها
ففيه قولان : (أحدهما) أنها
لا تصير أم ولد
(والثاني) أنها تصير أم ولد ٢٦
(فصل) وإن وطئ أمته ٢٦
فأسقطت جنيئا ميتا كان
حكمه حكم الولد الحي في
الاستيلاد لأنه ولد
من أصحابنا من نقل جواب ٢٧
كل واحد منهما إلى الأخرى
وجعلها على قسولين
(أحدهما) : لا يثبت له حكم
الولد في الاستيلاد ولا في
انقضاء العدة لأنه ليس بولد
(والثاني) يثبت له حكم ٢٧

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٩	(فصل) وان أسلمت أم ولد نصراني تركت على يد امرأة ثقة وأخذ المولى بنفقتها الى أن تموت فتعتق	٣٠	ويجهان : (أحدهما) لا يجوز أن يسترق (والثاني) يجوز
٢٩	باب الولاء	٣٠	(فصل) وان اشترك اثنان في عتق عبد اشتركا في الولاء لاشترائيهما في العتق
٢٩	إذا أعتق الحر مملوكا ثبت له عليه الولاء	٣١	ان عجز عما عليه للأخر فرق نصيبه ففي ولاء النصف المعتق وجهان :
٢٩	وان باع الرجل عبده من نفسه ففيه وجهان : (أحدهما) أنه يثبت له عليه الولاء	٣١	(أحدهما) أنه بينهما لأنه عتق بحكم الكتابة فثبت الولاء للأب وانتقل اليهما (والثاني) أنه للمعتق خاصة
٣٠	(والثاني) لا ولاء عليه لأحد (فصل) وان أعتق المكاتب عبداً بأذن المولى وصحنا عتقه ففي ولائه قولان : (أحدهما) أنه للسيد	٣١	(فصل) ولا يثبت الولاء لغير المعتق
٣٠	(والثاني) أنه موقوف فان عتق فهو له فان عجز فهو للسيد	٣١	(فصل) ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته
٣٠	ان مات العبد المعتق قبل عجز المكاتب أو عتقه ففي ماله قولان : (أحدهما) أنه موقوف على ما يكون من أمر المكاتب	٣٢	(فصل) وان مات العبد المعتق وله مال ولا وارث له ورثه المولى
٣٠	(والثاني) أنه للسيد لأن الولاء يجوز أن ينتقل	٣٢	(فصل) وان مات العبد والمولى ميت كان الولاء للمعتق وله مال ولا وارث له الورثة لأن الولاء كالنسب
٣٠	(فصل) وان أعتق مسلم نصرانياً أو أعتق نصرانياً مسلماً ثبت له الولاء لأن الولاء كالنسب	٣٣	وان ترك جداً وأخاً ففيه قولان :
٣٠	وان أعتق ذمي عبده فلحق بدار الحرب وسبي ففيه	٣٣	(أحدهما) أنهما يشتركان كما يشتركان في ارث النسب (والثاني) يقدم الأخ
		٣٣	وان اجتمع الأخ من الأب والأم والأخ من الأب يقدم الأخ من الأب والأم كما يقدم في الارث بالنسب ومن

وخلف اثنين وعبداً فادعى
العبد أن المولى كاتبه تصدقه
أحدهما وكذبه الآخر

وفي ولائه وجهان :

٣٦

(أحدهما) أن الولاء بينهما
لأنه عتق بسبب كان من
أبيهما فكان الولاء بينهما
(والثاني) أن الولاء للمصدق
لأن المكذب أسقط حقه
بالتكذيب

كتاب الفرائض

٣٧

الفرائض باب من أبواب
العلم وتعلمها فرض من
فروض الدين

٣٧

والفرائض بالميراث والفارض
والفرضي بقاء وراء مفترحتين
الذي يعرف بالفرائض
ويسمى العلم بقسمة
الموارث علم الفرائض وفي
الحديث (أفرض أمي زيد)
وقال الخطابي : الفرض هو
القطع

٤٠

ان العلم بالفرائض - أعنى
الموارث - من فروض
الكفايات شأن جميع العلوم
الشرعية التفصيلية التي هي
مناط القضاء والفتيا

٤٠

والتدريس والتحصيل
ان الطب والحساب من
فروض الكفايات

٤٠

(فصل) وإذا مات الميت
بدىء من ماله بكفنه وموئنة
تجهيزه

٤١

أصحابنا من قال فيه قولان:
(أحدهما) يقدم (والثاني)
أنهما سواء

٣٣

(فصل) فان اعتق عبداً ثم
مات وخلف اثنين ثم مات
أحدهما وترك ابناً ثم مات
العبد وله مال ورثه الكبير من
عصبة المولى وهو الابن دون
ابن الابن

(فصل) إذا تزوج عبد لرجل

٣٤

بمعتقة لرجل فأتت منه
بولد ثبت لمولى الأم الولاء
على الولد

وان اعتق جسد الولد دون
الاب ففى ولائه ثلاثة أوجه :

(أحدهما) ينجر الولاء الى
معتقه

٣٤

(والثاني) لا ينجر

٣٤

(والثالث) ان كان الأب حياً
لم ينجر الولاء الى معتقه

٣٥

(فصل) وان تزوج عبد رجل
بأمه آخر فأتت منه بولد ثم
أعتق السيد الأمة وولدها

٣٥

ثبت له عليها الولاء

ان اشترى الولد أباه عتق
عليه وثبت له الولاء عليه ،
وهل ينجر ولاء نفسه بعتق
الاب ؟ فيه وجهان :

٣٥

(أحدهما) لا ينجر لأنه
لا يملك ولاء نفسه

(والثاني) أنه ينجر ولاء

٣٥

نفسه بعتق أبيه ولا يملكه
على نفسه

(فصل) إذا مات رجل

٣٦

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤١	(فصل) ثم يقضى دينه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها أو دين »	٥٠	الإرث ضربان : عام وعاص فاما العام فهو ان يموت رجل من المسلمين ولا وارث له خاص وأما الإرث الخاص فيكون بأحد أمرين بسبب أو نسب
٤١	(فصل) ثم تنفذ وصاياه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها أو دين »	٥١	الورثة من الرجال والنساء ينقسمون ثلاثة أقسام : قسم يدلى بنفسه ، وقسم يدلى بغيره ، وقسم يدلى بنفسه وقد يدلى بغيره
٤٤	ان التوارث في الجاهلية كان بالخلف والنصرة	٥٣	(فرع) مولى الموالاة لا يرث عندنا
٤٥	إذا مات أخرج من ماله كفنه وحنوطه وموئنة تجهيزه من رأس ماله مقدماً على دينه ووصيته موسراً كان أو معسراً	٥٤	(فصل) ولا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم أصلياً كان أو مرتداً
٤٥	ان كان موسراً حسب ذلك من رأس المال وأن كان معسراً احتسب من ثلثه	٥٤	(فصل) ولا يرث الحر من العبد لأن مامعه من المال لا يملكه في أحد القولين وفي الثاني يملكه ملكاً ضعيفاً
٤٦	ان كان الدين يحيط بالتركة منع انتقال الملك الى الورثة وان كان الدين لا يحيط بالتركة لم يمنع انتقال الملك الى الورثة بحال	٥٤	(فصل) ومن أسلم أو أعتق على ميراث لم يقسم لم يرث لأنه لم يكن وارثاً عند الموت فلم يرث
٤٦	ان كان الدين يحيط بالتركة منع انتقال الملك الى الورثة وان كان الدين لا يحيط بالتركة لم يمنع انتقال الملك الى الورثة بحال	٥٥	وان قال له : انت حر في آخر جزء من أجزاء حياتي المتصل بالموت ثم مات عتق من ثلثه وهل يرثه ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يرثه (والثاني) يرثه
٤٧	(فصل) ثم تقسم التركة بين الورثة والأسباب التي يتوارثون بها الورثة المعينون ثلاثة : رحم وولاء ونكاح	٥٥	وان قال في مرضه : ان مت بعد شهر فانت اليوم حر فمات بعد شهر عتق يسوم
٤٧	(فصل) والوارثون من الرجال عشرة : الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد أبو الأب وان علا والأخ وابن الأخ والعلم وابن العلم والزوج ومولى النعمة	٥٥	
٤٧	والوارثات من النساء سبع : البنت وبنت الابن والام والجدة والأخت والزوجة ومولاة النعمة	٥٥	

مصلحة	
ان كان القتل مضموناً لم يرث القاتل	٥٩
(فرع) في مذاهب العلماء في القتل الخطأ	٦٠
(فرع) في القتل المانع من الارث عند العلماء	٦٠
ان كان القتل يوجب العقوبة المالية او غير المالية فهو مانع من الارث كالقتل بحرق أو بغير	٦٠
ان القتل المانع من الارث هو العمد العدوان فحسب مباشرة أم بالتسبب	٦١
القتل الخطأ لا يمنع الميراث عندهم الا من الدية فقط	٦١
مذهب الحنفية كل قتل يستوجب القصاص أو الكفارة فهو مانع من الارث	٦١
حد القتل العمد ان يتعمد المكلف ضرب انسان بما يقتل غالباً من غير حق	٦١
شبه العمد ان يتعمد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً	٦١
الخطأ ان يقتله من غير قصد الى قتله بل يكون المقصود بالفعل شيئاً آخر	٦١
اختلاف أبي حنيفة وصاحبيه في تحديد القتل العمد وشبه العمد	٦١
أما ما يجرى مجرى الخطأ الذي ذكرناه آنفاً فهو ما يقع من غير قصد أصلاً	٦٢
اذا كان القتل لا يستوجب	٦٢

تلفظ وهل يرثه ؟ على الوجهين	
وجملة هذا ان الكافر لا يرث من المسلم بلا خلاف ، وأما المسلم فلا يرث الكافر عندنا وبه قال على وزيد بن ثابت وهو قول الفقهاء كافة	٥٥
أما أهل الحرب وأهل الذمة فانهم لا يتوارثون وان كانوا من اليهود والنصارى	٥٦
الذمي هل يرث الجربي ؟ فيه قولان : (أحدهما) يرثه لان ملتتهما واحدة	٥٦
(والثاني) لا يرثه لأن حكمنا لا يجرى على الجربي (فرع) قال الشافعي : وميراث المرتد لبيت المال	٥٦
العلماء اختلفوا في الارث بعد موته على أربعة مذاهب :	٥٦
ان ماله لا يورث بل يكون شيئاً لبيت المال	٥٧
ان ما اكتسبه قبل الردة ورث عنه وما اكتسبه بعد الردة يكون شيئاً	٥٧
(فرع) اذا مات العبد وفي يده مال لم يرثه قرابته الأحرار	٥٧
(فصل) واختلف أصحابنا فيمن قتل مورثه	٥٨
ذهب الشافعي الى أن القاتل لا يرث المقتول لا من ماله ولا من دينه سواء قتله عمداً أو خطأ أو مباشرة أو بسبب	٥٨

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	قصاصاً ولا كفارة فإنه لا يمنع الإرث	٦٥	سواء تزوجت أو لم تتزوج (فرع) إذا أقر في مرض موته أنه قد كان طلق امرأته في صحته ثلاثاً بآثبات منه
٦٢	لو قتل المجنون أو الصبي مورثه لم يسقط حقهما في الميراث	٦٥	(فرع) وإذا كان الرجل مريضاً فسأله امرأته أن يطلقها ثلاثاً ومات في مرضه ذلك
٦٣	(فصل) فيمن بت طلاق امرأته في المرض المخوف واتصل به الموت	٦٦	(فرع) إذا علق المريض طلاق امرأته ثلاثاً بصفة ثم وجدت تلك الصفة في مرضه ومات فهل ترثه ؟
٦٣	إذا طلقها في المرض ومات بسبب آخر لم ترث لأنه بطل حكم المرض	٦٦	أن قال لها أن مرضت فانت طالق ثلاثاً فمات في مرضه فيه قولان :
٦٣	أن فسخ نكاحها في مرضه بأحد العيوب ففيه وجهان : (أحدهما) أنه كالطلاق في المرض (والثاني) أنها لا ترث	٦٧	(فرع) إذا طلقها ثلاثاً في مرضه ثم صح ثم مرض ثم مات فانها لا ترثه قولاً واحداً
٦٣	وان طلقها في المرض ثم صح ثم مرض ومات أو طلقها في المرض ثم ارتدت ثم عادت إلى الإسلام ثم مات لم ترثه قولاً واحداً	٦٧	(فرع) إذا طلق امرأته في الصحة ثم لاعنها في مرض موته لم ترثه قولاً واحداً لأنه مضطر إلى اللعان الدرء الحد فلا تلحقه التهمة
٦٣	إذا طلق الرجل امرأته في مرض موته وقع الطلاق رجعياً فمات وهي في العدة ورث أحدهما صاحبه بلا خلاف	٦٧	(فرع) إذا كانت تحته أربع نسوة وطلقهن في مرض موته طلاقاً بائناً ثم تزوج بعدهن أربعاً سواهن ثم مات من مرضه ذلك
٦٤	وان قلنا بقوله القديم قال : متى ترثه ؟ فيه ثلاثة أقوال : (أحدها) ترثه مادامت في عدتها منه فإذا انقضت عدتها لم ترثه	٦٧	أن الميتة في مرض الموت ترث فمتى ترث ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه للزوجات الجديدات دون المطلقات
٦٥	(والثاني) أنها ترثه ما لم تتزوج بغيره	٦٨	(والثاني) أنه للزوجات المطلقات دون الزوجات
٦٥	(والثالث) أنها ترثه أبداً		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦٨	الجديدات (والثالث) أنه يكون بين المزوجات والمطلقات بالسوية (فصل) وإن مات متوارثان بالفرق أو ألهم فان عرف موت احدهما قبل الآخر ونسى وقف الميراث الى أن يتذكر	٧١	وإذا مات الأب والأبن غرقا ولم يعلم أيهما مات أولا وترك الأب زوجته أم ابنه الميت معه وبنته وأباه كان للزوجة الثمن فرضاً وللبنات النصف فرضاً وللأب السدس فرضاً والباقي تعصيباً ولا شيء لابنه الذي مات معه
٦٨	(فصل) وإن أسر رجل أو فقد ولم يعلم موته لم يقسم ماله حتى يمضي زمان لا يجوز أن يعيش فيه مثله	٧٢	باب ميراث أهل الفرائض
٦٨	وإن مات له من يرثه دفع الى كل وارث أقل ما يصبه ووقف الباقي الى أن يتبين أمره	٧٢	أهل الفرائض هم الذين يرثون الفروض المذكورة في كتاب الله عز وجل وهي النصف والربع والثمن والثلاثان والسدس
٦٩	(فرع) إذا مات رجل وخلف ولداً أسيراً في أيدي الكفار فانه يرث مادام يعلم حياته وإن مات للمفقود من يرثه قبل أن يحكم بموته أعطى كل وارث من ورثته ما يتيقن أنه له	٧٢	الزوج له فرضان ، النصف إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن والربع إذا كان معه ولد أو ولد ابن
٧٠	أن يجعل حكم الأخ المفقود حكم الحي	٧٢	الزوجة لها فرضان ، الربع إذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن والثمن إذا كان معها ولد أو ولد ابن
٧١	هل يؤخذ من الزوج ضامن في نصف السبع ؟ فيه قولان : (أحدهما) يؤخذ من ضمان بجوار أن يكون الأخ ميتاً (والثاني) لا يؤخذ منه ضمين كما يقسم مال الغرماء على الأحياء ممن ورثتهم ولا يؤخذ منهم ضمان	٧٤	إذا توفيت امرأة وترك زوجاً وابناً وبنتاً كان للزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث والباقي للأبن وللبنات تعصيباً للذكر ضعف الأنثى
٧٤		٧٤	إذا ماتت عن زوج وأخ شقيق كان للزوج النصف فرضاً وجود الفرع الوارث والباقي للأخ تعصيباً
٧٤		٧٤	إذا مات رجل وترك زوجة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	وأبا كان للزوج الربع والباقي للاب تعصياً		الاساسية التي تتعلق بالتركة نفسها بل وبالأورثين اذا لم يكن للميت تركة باستثناء الوصية
٧٤	اذا مات وترك زوجة وابن ابن وبنت ابن كان للزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث والباقي لابن الابن وبنت الابن تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين	٧٧	أما الأم فلها ثلاثة فروض (أحدها) الثلث اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان فصاعداً من الأخوة والأخوات
٧٤	حكمة تشريع الميراث تفصيلاً للميراث حكمة مشروعية عامة وله حكمة في مجيئة مفصلاً تفصيلاً شديداً	٧٧	(والفرض الثاني) السدس في حالتين
٧٦	حقوق واجبة في التركة قبول توزيع الميراث	٧٨	(أحدهما) أن يكون للميت ولد أو ولد ابن
٧٦	تنحصر هذه الحقوق في ثلاثة نقاط ذكرها الدكتور أحمد العسال	٧٨	(والثاني) أن يكون له اثنان فصاعداً من الأخوة والأخوات
	١ - كف عن الميت ومؤونة تجهيزه ، ومن السنة الاسراع في ذلك	٧٨	(والفرض الثالث) ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين وذلك في مسألتين في زوج وأبوين أو زوجة وأبوين
	٢ - قضاء الديون التي عليه وهي اما ديون لله تعالى أو ديون للناس وتقدم ديون الناس لتعلق حقوقهم بها ولانشغال ذمته بها وما بقي يخرج منه الديون التي لله تعالى كالزكاة والكفارة والحج والنذر	٧٨	الأم لها سبعة احوال (أحدها) أن يكون معها ولد ذكر أو أنثى أو ولد ابن ذكر أو أنثى وأن سفل فلها السدس
	٣ - تنفيذ وصاياه من ثلث ماله	٧٨	(ثانيها) أن لا يكون مع الأم ولد ولا ولد ابن ولا أحد من الأخوة والأخوات فلام الثلث
٧٧	لا يجوز تقسيم التركة قبل الوفاء بهذه الحقوق	٧٨	(ثالثها) أن يكون مع الأم ثلاثة أخوة أو ثلاث أخوات أو اثنان منهما فلها السدس
		٧٨	(رابعها) أن يكون مع الأم أخ أو أخت فلها الثلث

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٩	(خامسها) أن يكون مع الأم اثنان من الأخوة والأخوات أو منهما فللأم السدس	٨٥	جدة تدلى بوارث فورثت كأم الأم وأم الأب
٧٩	(سادسها) إذا كان هنالك زوج وأبوان قال أصحابنا : للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى وللأب الباقي وأصلها من ستة للزوج ثلاثة وللأم ثلث ما بقى وهو سهم وللأب سهمان	٨٥	(والثاني) أنها لا ترث لأنها جدة تدلى بجدة فلم ترث كأم أبى الأم وأن اجتمعت جدتان متحاذيتان كأم الأم وأم الأب فالسدس بينهما
٧٩	(سابعها) إذا كان زوجة وأبوان فللزوجة الربع وللأم ثلث ما بقى وهو سهم وللأب ما بقى وهو سهمان	٨٥	وإن كانت أقربى من جهة الأب والبعدى من جهة الأم ففيه قولان (أحدهما) أن الأقربى تحجب البعدى (والثاني) لا تحجبها وهو الصحيح
٨١	إذا مات عن زوجة وأم وأخ شقيق أو لأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وللأم الثلث فرضاً وللأخ الباقي تعصيباً (فرع) إذا كان مكان الأب جد صحيح مع أحسد الزوجين أخذت الأم ثلث أصل التركة لا ثلث الباقي	٨٥	أن اجتمعت جدتان أحدهما تدلى بولادتين بأن كانت أم أم أب ، أو أم أم أم ، والأخرى تدلى بولادة واحدة كأم أبى أب ففيه وجهان : (أحدهما) أن السدس يقسم بين الجدتين على ثلاثة فتأخذ التي تدلى بولادة سهماً وتأخذ التي تدلى بولادتين سهمين
٨٤	(فصل) وأما الجدة فإن كانت أم الأم أو أم الأب فلها السدس	٨٥	(والثاني) وهو الصحيح أنهما سواء لأنه شخص واحد فلا يأخذ فرضين
٨٥	وإن كانت أم أبى الأم لم ترث لأنها تدلى بغير وارث	٨٨	الجدة أم أب الأب هل ترثه؟ فيه قولان :
٨٥	وإن كانت أم أبى الأب ففيه قولان : (أحدهما) أنها ترث وهو الصحيح لأنها جدة تدلى بوارث فورثت كأم الأم وأم الأب	٨٨	(أحدهما) لا ترث . (والثاني) أنها ترث
٨٥	(والثاني) أنها لا ترث لأنها	٨٨	وإذا اجتمع الجدات الوارثات وهن متحاذيات كان السدس بينهن
		٨٨	وإن اجتمع جدتان أحدهما

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩٣	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن هي الجدة الوارثة	٨٩	أبعد من الأخرى نظرت فان كانتا من جهة واحدة بأن كان هنالك أم أم أو أم أم أم كان السدس لام الأم لأن البعدي تدلى بهذه القربى
٩٤	(فرع) في حجب الجدة عن الأرث	٨٩	ان اجتمع أم أب وأم أب الأب فان السدس يكون لام الأب ويسقط أم أب الأب
٩٤	الصور التي تحجب فيها الجدة	٨٩	ان كانت القربى من جهة الأب والبعدي من جهة الأم ففيه قولان : (أحدهما) أن البعدي منهما تسقط بالقربى
٩٥	(أولها) إذا كانت أم أب والأب حي يرزق	٨٩	(والثاني) لا تسقط البعدي بالقربى بل يشتركان في السدس
٩٥	(ثانيها) إذا كان للمتوفى أم (ثالثها) الجدة القربى من أى جهة تحجب البعدي من أى جهة كانت إلا في حالة عم الأب	٩٠	(فرع) ان اجتمع جدتان متحاذيتان وأحدهما تدلى بقراءة والأخرى تدلى بقرايتين
٩٦	(فصل) وأما البنت فلها النصف إذا انفردت وللأنتين فصاعداً الثلثان	٩٠	ان اجتمع معها أم أبي هذا الولد ففيه وجهان : (أحدهما) أن السدس يقسم بين هاتين الجدتين على ثلاثة :
٩٧	(فصل) وأما بنت الابن فلها النصف إذا انفردت وللأنتين فصاعداً الثلثان لاجتماع الأمة ولبنت الابن مع بنت الصلب السدس بكلمة الثلثين	٩٠	(والثاني) يقسم السدس بينهما نصفين
٩٨	إذا ماتت امرأة عن زوج زوج وابن وبنت فلزوج ربع التركة لوجود الفرع الوارث للمتوفاة	٩٠	(فصل) في جملة ما تقدم فرض الجدة والجندات الجدة الصحيحة ترث السدس فرضاً إذا لم تكن محجوبة بغيرها سواء أكانت من جهة الأب أم من جهة الأم
٩٨	إذا مات رجل أو امرأة عن ثلاث بنات وابن ليس له ورثة غيرهم فللابن نصيب بنتين فتقسم التركة خمسة أسهم للابن سهمان من خمس ولكل بنت سهم	٩١	
٩٩	إذا مات رجل عن زوجة وثلاثة أبناء وبنت فللزوجة	٩١	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩٩	تمن التركة والباقي للأبناء الثلاثة والبنت بالتعصيب	١٠٢	إذا مات رجل عن زوجة وبنت فللزوجة الثمن فرضاً وللبنات النصف فرضاً والباقي للبنت بطريق الرد لا الفرض
٩٩	إذا مات امرأة عن زوج وثلاث بنات فللزوج الربع لوجود الفرع الوارث للبنات	١٠٣	إذا مات شخص وترك زوجة وأباً وبنت ابن (الثانية) الثلثان للابنتين فأكثر إذا لم يكن للمتوفى أبناء وبنات صلبية ولا أبناء ابنة في درجتهم واحداً لو أكثر
٩٩	البنات بطريق الرد لا الفرض للبنات ثلاث أحوال : (الأول) أن البنت الواحدة تترك النصف فرضاً إذا لم يكن معها ابن للمتوفى أو أبناء (الثاني) أن البنتين فأكثر يرثن الثلثين بالسوية فرضاً إذا لم يكن معهن ابن للمتوفى أو أبناء	١٠٣	إذا مات شخص وترك زوجة وأخاً شقيقاً أو من الأب وثلاث بنات ابن (الثالثة) أن يرثن بالتعصيب إذا كان مع الواحدة منهن أو أكثر ابن ابن في درجتهم سواء كان أخاً له أم ابن عمهم ولم يكن للمتوفى ابن من الصلب
٩٩	(الثالث) يرثن بطريق التعصيب واحدة أو أكثر إذا كان معهن ابن له أو أبناء فيأخذ الابن ضعف نصيب البنت	١٠٣	إذا مات شخص وترك ابن ابن وبنت ابن كانت التركة كلها بينهما اثلاثاً (الرابعة) أن لهم جميع السدس عن طريق الفريضة إذا كان للمتوفى بنت صلبية واحدة ولم يكن مع بنات الابن ابن يعصبه
١٠١	ميراث بنت الابن	١٠٤	إذا مات شخص وترك أما وأباً وبنتاً صلبية وثلاث بنات ابن
١٠١	ابنة الابن فإن لها النصف إذا انفردت ولا بنتى الابن فصاعداً الثلثان	١٠٤	إذا مات شخص عن أم وأب وبنت ابن وثلاث بنات ابن ابن
١٠٢	(فرع) أن خلف بنتاً وابن ابن وبنت ابن ابن	١٠٦	(فرع) إذا كان مع بنات
١٠٢	بنات الابن ست حالات :		
١٠٢	(الأولى) النصف للواحدة		

- ١١٤ (فرع) وأما الأخوات للأب مع الأخوات للأب والأم فكنيات الابن مع البنات (فرع) أن خلف ابنة واختاً لأب وأم أو لأب أو ابنة ابن واختاً لأب وأم أو لأب أما مسألة ولد الأم فللواحد منهم السدس ذكرًا كان أو أنثى وللأختين فما زاد منهم الثلث ويسوى فيه بين الذكر والأنثى (فرع) الأخت من الأب - وهي التي تشترك مع الميت في أبيه دون أمه - للأخوات من الأب سبع حالات : ١١٦ (الأولى) النصف فرضاً للواحدة عند الانفraz ١١٦ (الثانية) الثلثان فرضاً للأختين فأكثر أن لم يكن للميت أخوة من الأب أو أخوة أو أخوات شقيقات (الثالثة) السدس فرضاً للواحدة أو أكثر إذا كان للميت أخت شقيقة واحدة ولم يكن مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها ١١٧ (الرابعة) التعصيب بالغير ١١٧ (الخامسة) التعصيب مع الغير ١١٨ (السادسة) حجبها عن الأثر واحدة أو أكثر بالأختين الشقيقتين إلى أن يكون معها أخ يعصبها

- الابن عند اجتماعهم بينت صلبية واحدة غلام أنزل درجة منهم كابن ابن الابن (الخامسة) أنهم لا يرثن شيئاً مع وجود البننتين الصليبتين ١٠٦ (فرع) إذا مات شخص وترك بنتين صليبتين وبنات ابن (السادسة) أنهم يسقطن مطلقاً بالابن الصليبي أو ابن الابن الذي هو أعلى منهم درجة فينت الابن تحجب بالابن وينت ابن الابن تحجب بابن الابن (فرع) إذا مات شخص عن ابن وابنت ابن وأبو مات عن ابن ابن ابن ، وينت ابن ابن ابن (فصل) وأما الأخت للأب والأم فلها النصف إذا انفردت وللأختين فصاعداً الثلثان ١١٠ (فصل) والأخوات من الأب والأم مع البنات عصبة ومع بنات الابن ١١٠ (فصل) وأما ولد الأم فللواحد السدس وللأختين فصاعداً الثلث ١١٠ (فصل) وأما الأب فله السدس مع الابن وابن الابن (فصل) ولا ترث بنت الابن مع الابن ولا الجدة أم الأب مع الأب

- بالسوية ذكراً كان أو أنثى
١٢٦ (ثالثاً) الحجب عن الارث
بالفرع مطلقاً مذكراً كان أو
مؤنثاً
١٢٩ (فرع) بنو الأخوة
لا يحجبون الأم عن الثلث ولا
يرثون مع الجد وهذا صحيح
١٣٠ (فرع) في الحجب بنوعيه
الحجب نوعان : حجب
تقصان وحجب حرمان
١٣٣ (فرع) في حجب أصحاب
الفروض
١٣٣ أصحاب الفروض المقدرة اثنا
عشر شخصاً منهم اثنان
لا يحجبان أصلاً الأب والبنت
الصلبية ومنهم عشرة يحجب
بعضهم حجب تقصان فقط
ويحجب البعض الآخر حجب
حرمان
١٣٣ (أولاً) الأم تحجب حجب
تقصان من الثلث إلى
السدس
١٣٣ (ثانيها) الزوج يحجب
تقصان فقط من النصف إلى
الربع
١٣٣ (ثالثاً) الزوجة تحجب
حجب تقصان فقط من
حجب تقصان فقط من
النصف إلى الربع
١٣٤ (رابعاً) الجد الصحيح
يحجب حجب حرمان بالأب
وبالجد الصحيح الأقرب منه
درجة إلى الميت
١٣٤ (خامساً) الجدة الصحيحة

- ١١٨ (السابعة) حجبها عن
الارث بالابن وابن الابن وان
نزل وبالأب والأخ الشقيق
والأخت الشقيقة إذا صارت
عصبة مع غيرها
١٢٠ (فرع) وإما الجد ففرضه
السدس مع الابن أو ابن الابن
لاجتماع الأمة على ذلك
١٢١ مات رجل وخلف أباه وأم أمه
وأم أبيه
١٢٣ (فصل) ولا يرث ولد الأم
مع أربعة : مع الولد وولد
الابن والأب والجد
١٢٤ (فصل) ولا يرث ولد الأب
والأم مع ثلاثة مع الابن وابن
الابن والأب
١٢٤ (فصل) وإذا استكمل
البنات الثلاثين ولم يسكن
مع من دونهن من بنات الابن
ذكر لم يرثن
١٢٤ (فصل) ومن لا يرث ممن
ذكرناه من ذوى الأرحام
أو كان عبداً أو قاتلاً أو
كافراً لم يحجب غيره من
الميراث
١٢٦ أولاد الأم هم الأخوة
والأخوات من الأم فقط من
آباء شتى ويسمون بالأخفاف
وهم مختلفون في نسب
الآباء كذلك ولهم ثلاثة أحوال
١٢٦ (أحدها) السدس فرضاً
للوحد ذكراً كان أو أنثى
١٢٦ (ثانيها) الثلث فرضاً للأكثر
من الواحد ويقسم بينهم

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٣٤	(سادساً) بنت الابن تحجب حجب حرمان بالأم وتحجب الأبوية بالأب وبالجد الصحيح	١٤٠	(فرع) في طريقة إيجاد المضاعف البسيط لعددتين أو أكثر
١٣٤	حجب حرمان بالفرع الوارث المذكر الأعلى منها درجة	١٤٠	(فرع) في أصول المسائل
١٣٤	(سابعاً) الأخت الشقيقة تحجب حجب حرمان بالابن سواء كان معها شقيق أم لا	١٤٢	(فرع) في العول تفصيلاً وتطبيقاً
١٣٤	(ثامناً) الأخت لأب تحجب حجب حرمان سواء كان معها من يعصبها أم لا بما تحجب به الأخت الشقيقة وبالأخ الشقيق	١٤٤	(فرع) في الأصول التي تعول
١٣٤	(تاسعاً) الأخوة والأخوات لأم يحجبون حجب حرمان بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر مهما علا	١٤٦	(فصل) وأن اجتمع في شخص جهتا فرض كالمجوسى إذا تزوج ابنته فانت منه بنت فان الزوجة صارت أم البنت وأختها من الأب والبنت بنت الزوجة وأختها
١٣٥	(فصل) وأن اجتمع أصحاب فروض ولم يحجب بعضهم بعضاً	١٤٧	إذا أدلى شخص بنسبين أو بسبيين إلى مورثه فأنه يورث بكل واحد منهما فرضاً مقدراً
١٣٥	أن مات رجل وخلف ثلاث زوجات وحدثين وأربع أخوات من الأم وثماني أخوات من الأب والأم	١٤٧	ان مات الابن وخلف أم وأخت لأب وأختاً لأب وأم
١٣٥	أن مات امرأة وخلفت زوجاً وأماً وأختاً من أب وأم	١٥١	باب ميراث العصبية
١٣٦	أصول حساب الفرائض سبعة : الاثنان والثلاثة والأربعة والستة والثمانية والاثنى عشر والأربعة عشر وعشرون	١٥١	العصبية كل ذكر ليس بينه وبين الميت اثنى وهم الأب والابن
		١٥١	(فصل) أن انفرد الواحد منهم أخذ جميع المال
		١٥١	(فصل) أن اجتمع اثنان قدم أقربهما في الدرجة
		١٥١	(فصل) ولا يعصب أحد منهم اثنى إلا الابن وابن الابن والأخ فأنهم يعصبون أخواتهم
		١٥٢	(فصل) ولا يشارك أحد

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٥٨	(الأولى) البنت الصليبية واحدة أو أكثر	١٥٤	من العصبات أهل الفروض في فروضهم إلا ولد الأب والأم فإنهم يشاركون ولد الأم في انضمامهم في اشتراك
١٥٨	(الثانية) بنت الابن مهما نزل أبوها واحد أو أكثر	١٥٤	مرتبة العصبية في التركة بعد أصحاب الفروض إذا بقي شيء بعد استيفاء فروضهم
١٥٨	(الثالثة) الأخت لأبوين	١٥٤ ✓	(فرع) أقسام العاصب ثلاثة : عصبية بالنفس وعصبية بالغير وعصبية مع الغير
١٥٨	(الرابعة) الأخت لأب واحدة أو أكثر	١٥٥ ✓	العصبية بأنفسهم ينقسمون إلى أربعة أقسام
١٥٩	القسم الثالث (العصبية مع الغير)	١٥٥	(أولها) جزء الميت وهم الابن وابن الابن وإن نزل
١٦٠	مسألة : إذا اجتمعت العصبية بالنفس مع العصبية بالغير أو مع الغير	١٥٥	(ثانيها) أصوله وهم الأب والجد الصحيح وإن علا
١٦٠	(فرع) في الإدلاء بجهتين مسائل على ما تقدم	١٥٥	(ثالثها) جزء أبيه وهم الأخوة لأبوين أو لأبوين أو لأب ثم بنوهم
١٦١	المسألة المشتركة	١٥٥	(رابعها) جزء جده وإن علا وهم أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده وإن علا
١٦٢	(فرع) وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأما واثنين من ولد الأم وأخا واختاً لأب وأم	١٥٦	(فرع) في الترجيح بين العصبية بالنفس
١٦٥	(فرع) في إيضاح الشركة أو الحجرية	١٥٨	أولاً : الجهة ، ثانياً : قرب الدرجة ، ثالثاً : قرب القرابة
١٦٦	(فصل) وإن اجتمع في شخص واحد جهة فرض وجهة تعصيب كإبن عم هو زوج أو ابن عم هو أخ من أم وراث بالفرض والتعصيب	١٥٨ ✓	القسم الثاني (العصبية بالغير)
١٦٦	(فصل) وإن لاعت الزوج ونفى نسب الولد انقطع التوارث بينهما لانتفاء النسب بينهما		العصبية بالغير منحصرة في أربع نسوة من صواحب الفروض وهن اللائي فرضهن النصف عند التفرد والثلاثان عند التعدد
١٦٧	(فصل) وأن كان الوارث خشي		
١٦٩	(فرع) في المسائل التي خالف فيها عبد الله بن مسعود		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦٩	(فرع) إذا قذف رجل امرأته بالزنا وانثى عنه نسب ولدها ونفاه باللعان	١٧٩	أخا لأب وأم أو لأب وامرأة حاملا فولدت ابنا وبنتا فاستهلا ثم مات أحدهما ثم ماتت المرأة بعده ثم مات الولد الآخر ولم يعلم أيهما مات قبل الأم
١٧٠	ان حكم ولد الزنا حكم ولد الملاعنة	١٨٠	فائدة : ذكر بعض العلماء هنا لغزا عظيما ناظما له
١٧٠	(فرع) ان أمت المرأة يولدين توأمين من الزنا	١٨٠	(فصل) وان مات رجل ولم تكن له عصبة ورثة المولى المعتق
١٧١	(فرع) اذا مات ميت وخلف وارثا خنثى	١٨٠	الورثة من له فرض لا ان مات ميت وخلف من الورثة من له فرض لا يستغرق جميع ماله كالأم والابنة والأخت
١٧٢	راى الطب فى تحديد حقيقة الخنثى المشكل	١٨١	باب الجد والجدة
١٧٥	(فصل) وان مات رجل وترك حملا وله وارث غير الحمل نظرت فان كان له سهم مقدر لم ينقص	١٨١	اذا اجتمع الجد أو أبو الجد وأن علا مع ولد الأب والأم أو ولد الأب
١٧٧	ما حكم مال الميت قبل انفصال الحمل ؟	١٨١	(فصل) ان اجتمع مع الجد ولد الأب والأم وولد الأب عاد ولد الأب والأم الجد يولد الأب والجد يولد الأب
١٧٨	(فرع) ميت مات فقالت امرأة حامل : ان ولدت أنثى لم ترث منه وأن ولدت ذكرا ورث منه	١٨٣	(فرع) فى مذاهب الصحابة فى ميراث الجد مع الأخوة ان للجد مع الأخوة والأخوات ثلاث حالات
١٧٨	ان قالت امرأة حامل : ان ولدت ذكرا ورث وأن ولدت أنثى لم ترث وأن ولدت ذكرا وأنثى ورثا	١٨٣	(الحالة الأولى) أن مع الجد أخوة لأبوين أو لأب ذكور فقط أو ذكور وإناث
١٧٨	ان ولدت ذكرا ورث وورثت معه وأن ولدت ذكرا وأنثى ورثا وورثت معها	١٨٣	(الحالة الأولى) أن يكون ذكور فقط أو ذكور وإناث
١٧٨	ان ولدت أنثى ورثت وورثت معها وأن ولدت ذكرا أو ذكرا وأنثى لم يرث واحد منها	١٨٤	(الحالة الثانية) أن يكون
١٧٨	(فرع) ان مات رجل وخلف		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٤	(الحالة الثالثة) أن يكون مع الجد أخوات وفروع وارث مؤنث	١٩٠	أن مات رجل وخلف زوجة وأما وأخا وجداً
١٨٤	مذهب زيد بن ثابت أن للجد مع الأخوة حاليين	١٩٠	أن مات رجل وخلف امرأة وجداً وأختاً
١٨٥	(فرع) فيما قدره القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م للجد مع الأخوة حاليين :	١٩١	(فصل) ولا يفرض للأخت مع الجد إلا في مسئلة واحدة إذا اجتمع مع الجد والأخوة من له فرض
١٨٥	الاولى : أن يكون الموجود من الأخوة أو الأخوات وارثاً بالتصيب وهي ثلاث صور	١٩٢	مات الرجل وخلف بنتاً وأختاً لأب وأم وجداً
١٨٦	الثانية : أن يكون الموجود من الأخوات وارثاً بالفرض	١٩٢	(فرع) جد وأخت شقيقة وأخت لأب
١٨٧	أن اجتمع الجد مع الأخوة أو الأخوات للأم أسقطهم بالاجماع	١٩٢	(فرع) أم وجد وأخ شقيق وأخت لأب
١٨٧	اختلف الناس في الجد إذا اجتمع مع الأخوة والأخوات للأب والأم أو للأب	١٩٢	(فرع) أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لأب
١٨٨	الجد كالأب في عامة أحكامه	١٩٣	(فرع) زوج وجد وأم فالتركة من ستة
١٨٨	(فرع) إذا اجتمع الجد والأخوة أو الأخوات للأب والأم أو للأب وليس معهم من له فرض	١٩٣	أن خلف رجل زوجة وأختاً وجداً
١٨٩	(فصل) أن كانت المقاسمة تنقص الجد من الثلث بأن زاد الأخوة على اثنين والأخوات على أربع	١٩٤	(فرع) أن مات رجل وخلف أما وأختاً وجداً فهذه تسمى الخرقاء
١٩٠	(فصل) أن اجتمع مع الجد	١٩٤	(فرع) قال الشافعي رضي الله عنه وليس يعال لأحد من الأخوة والأخوات مع الجد إلا في الإكديريه
١٩٠	أن مات رجل وخلف بنتاً والأخوة من له فرض	١٩٥	مسألة : قال الشافعي رضي الله عنه والأخوة للأب والأم معا دون الجد بالأخوة والأخوات للأب
	وجداً وأختاً	١٩٥	(فرع) أن اجتمع أخت لأب وأم وأخت لأب وجد
		١٩٨	كتاب النكاح

وكفيها	
ويجوز لمن اشترى جارية	٢٠٧
أن ينظر الى ما ليس بعورة	
منها للحاجة الى معرفتها	
(فصل) ويجوز لذوى	٢٠٨
المحارم النظر الى ما فوق	
السرة ودون الركبة من ذوات	
المحارم	
(فصل) ومن تزوج امرأة	٢٠٨
أو ملك جارية يملك وطأها	
فله أن ينظر منها الى غير	
الفرج	
هل يجوز أن ينظر الى الفرج؟	٢٠٨
فيه وجهان :	
(أحدهما) لا يجوز	٢٠٨
(والثاني) يجوز	٢٠٩
يستحب له أن يتزوج ذات	٢١١
العقل	
(فرع) ويجوز للحر أن	٢١٢
يجمع بين أربع زوجات	
حرائر ولا يجوز له أن يجمع	
بين أكثر من أربع	
(فرع) إذا أراد الرجل	٢١٣
خطبة امرأة جاز له النظر	
منها الى ما ليس بعورة منها	
وهو وجهها وكفها باذنها	
وبغير اذنها	
له أن يكرر النظر الى وجهها	٢١٣
وكفيها	
(فرع) ويجوز للمرأة إذا	٢١٤
أرادت أن تتزوج برجل أن	
تنظر اليه لأنه يحبها منه	
ما يعجبها منها	
إذا أراد الرجل أن ينظر الى	٢١٤

النكاح جائزا	١٩٨
النكاح مشروع بالكتاب	٢٠٢
والسنة	
كانت منائح أهل الجاهلية	٢٠٢
على أربعة أقسام :	
(أحدها) منائح الرايات	٢٠٢
(الثاني) الرهط من القبيلة	٢٠٣
يجتمعون على وطء امرأة	
لا يخالطهم غيرهم فإذا جاءت	
بولد الحق بأشبههم	
(الثالث) نكاح الاستخيار	٢٠٣
ولدها كريما بذلت نفسها	
لمدة من فحول القبائل ليكون	
إذا أرادت المرأة أن يكون	
ولدها كأحداهم	
(الرابع) النكاح الصحيح	٢٠٣
قال صلى الله عليه وسلم	
« ولدت من نكاح لا سفاحا »	
(فصل) ولا يصح النكاح	٢٠٣
الا من جائز التصرف	
(فصل) ومن جاز له النكاح	
وثاقت نفسه اليه وقدر على	
المهر والنفقة فالمستحب له أن	
يتزوج	
لا يصح النكاح الا من حر	٢٠٤
بالغ عاقل مطلق التصرف	
(فرع) النكاح مستحب غير	٢٠٤
واجب عندنا	
الناس في النكاح على أربعة	٢٠٥
أضرب	
(فصل) والمستحب أن	٢٠٧
لا يتزوج الا ذات دين	
(فصل) وإذا أراد نكاح	٢٠٧
امراة فله أن ينظر الى وجهها	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢١٧	(والثاني) لا يجوز	٢١٤	امراة اجنبية عنه من قسیر
٢٢٠	أبیح للنبی أن ینکح من		سبب فلا یجوز له ذلك لا
	النساء ای عدد شاء		الی العورة ولا الی غیر
٢٢١	الحکمة فی خصوصيته صلی		العورة
	الله علیه وسلم بأكثر من أربع	٢١٤	ولا یجوز للمرأة أن تنظر الی
	وعلة تزوجه بكل واحدة		الرجل الاجنبی لا الی العورة
٢٢٢	زوجات النبی صلی الله علیه		ولا الی غیرها من غیر سبب
	وسلم « السیدة خدیجة -	٢١٤	(فرع) ویجوز للرجل أن
	سودة بنت زمعة - عائشة		ینظر الی وجه المرأة الاجنبية
	بنت أبی بکر - حفصة بنت		عند الشهادة وعند البیوع
	عمر - أم سلمة - زینب بنت		منها والشراء
	خزيمة - جویریة بنت	٢١٥	(فرع) اختلف اصحابنا فی
	الحارث الخزاعية - أم		فی الصبی المراهق مع المرأة
	حبیة بنت أبی سفیان بن		الاجنبية
	حرب - زینب بنت جحش -	٢١٥	ولا یجوز للرجل الخصى أن
	صفیة بنت حی - میمونة		ینظر الی بدن المرأة
	بنت الحارث - ماریة القبطية		الاجنبية
٢٣١	حقائق تبطل ترهات الباطل	٢١٥	(فرع) ویجوز للرجل أن
	وتخرس المبطلین		ینظر الی المرأة من ذوات
٢٣٨	النتائج العامة التي اثمرتها		محارمه
	الدراسة	٢١٦	(فرع) اذا امتلكت المرأة
٢٤٠	باب ما یصح به النکاح		خادما فهل یكون کالمحرم لها
٢٤٠	لا یصح النکاح الا بولی فان		فی جواز النظر والخلوة به ؟
	عقدت المرأة لم یصح		فیه وجهان
٢٤١	(فصل) وأن كانت المنکوحة	٢١٦	(أحدهما) أنه یصر محرما
	امة فولیها مولاه		لها
٢٤١	وان کان ولیها غیر الاب والجد	٢١٦	(والثانی) لا یكون محرما لها
	لم یملك تزویجها	٢١٧	(فرع) اذا تزوج الرجل
٢٤١	وان کان الاب أو الجد ففیه		المرأة یحل له الاستمتاع بها
	وجهان (أحدهما) لا یملك		کان لكل واحد منها النظر
	(الثانی) یملك تزویجها		الی جمیع بدن الآخر
٢٤٥	أن اصحابنا قد ذکروا فی	٢١٧	هل یجوز له النظر الی
	خدیث عائشة فوائد		الفرج ؟ فیه وجهان
		٢١٧	(أحدهما) یجوز

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٤٧	(فرع) إذا تزوج الرجل امرأة من نفسها ثم ترافعا إلى الحاكم شاعى أو حنبلى	٢٥٣ /	ولا يزوج المرأة أينما إلا أن يكون عصبة
٢٤٧	(فرع) وأن تزوج رجلا امرأة من نفسها ووطئها	٢٥٤	(فرع) وإن كانت له أخت الأم لا قرابة بينهما غير ذلك لم يملك تزويجها
٢٤٩	(فرع) ولو تزوج رجلا امرأة من نفسها ثم طلقها فهل يقع الطلاق عليها ؟ فيه وجهان :	٢٥٤	(فرع) لا يكون الولي إلا مرشدا
٢٤٩	(فرع) النكاح الموقوف على الإجازة لا يصح عندنا سواء كان موقوفا على إجازة الولي أو الزوج أو الزوجة	٢٥٦	(فرع) وإن كان الولي سفيفا أو ضعيفا غير عالم بموضع الحظ أو سفيفا مؤملا أو به علة تخرجه عن الولاية فهو كمن مات
٢٥٠	(فرع) المرأة لا تتوكل فى قبول النكاح ولا فى إيجابه	٢٥٦	(فرع) إذا كان الولي يحن يوما ويفيق يوما أو يغمى عليه يوما ويفيق يوما فهل يخرج ذلك من الولاية ؟
٢٥٠	(فرع) إذا كانت المنكحة حرة فأولى الولاية بتزويجها الأب	٢٥٧	(فرع) وهل يصح أن يكون الأعمى وليا فى النكاح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح (والثاني) يصح
٢٥١	(فرع) وإن اجتمع وليان أحدهما يدلى بالأب والأم والآخر يدلى بالأب كإخوين أو عمين	٢٥٧	(فرع) وولى الكافرة كافرا ولا يكون المسلم ولى الكافرة إلا على أئمة
٢٥٢	(فرع) وإن اجتمع للمرأة أولياء فى درجة واحدة كالأخوة أو بنينهم والأعمام أو بنينهم	٢٥٧	(فرع) أن كان للمسلم أمة كافرة فهل له عليها ولا ينفى النكاح ؟ فيه وجهان :
٢٥٢	(فصل) ولا يجوز للابن أن يزوج أمه بالبنت لأن الولاية ثبتت للأولياء لدفع العار عن النسب	٢٥٨	(فصل) وإن خرج الولي عن أن يكون من أهل الولاية إلى من بعده من الأولياء
٢٥٣	(فصل) ولا يجوز أن يكون الولي صغيرا ولا مجنونا ولا عبدا لأنه لا يملك العقد لنفسه فلا يملكه لغيره	٢٥٩	(فرع) وأن زال السبب الذى أوجب قطع الولاية فى الأقرب عادت ولايته لأن المانع قد زال
		٢٥٩	(فرع) أن دعت المرأة أن

تزوج لكفوء فامتنع الولي
زوجها الحاكم

٢٥٩ (فرع) أن كان أولاهم به
مفقوداً أو غائباً غيبة بعيدة
كانت أو قريبة زوجها
السلطان

٢٦٠ وأن غاب الولي وأراد الحاكم
تزوجها استحب له أن
يستدعى عصابتها

٢٦١ (فصل) ويجوز للأب والجد
تزوج البكر من غير رضاها
صغيرة كانت أو كبيرة

٢٦١ وفي تزويجها بعد البلوغ ففي
أذنها وجهان (أحدهما)
أذن بالناطق (والثاني)
أذن بالسكوت لحديث نافع

٢٦٢ (فصل) وأن كانت المنكحة
أمة فله مولى أن يزوجه بكراً
كانت أو ثيباً ، صغيرة كانت
أو كبيرة ، عاقلة كانت أو
مجنونة

٢٦٤ قال الشافعي في القديم
استحب للأب أن لا يزوجه
حتى تبلغ لتكون من أهل
الأذن

٢٦٥ أن زوج الأب أو الجد البكر
البالغ فالمستحب لهما
استئذنها وأذنهما صماتها
للخير

٢٦٦ ويجوز للأب والجد وغيرهما
من الأولياء إجبارها على
النكاح والإجبار عندهم
يختلف بصغر المنكحة
وكبرها وعندها يختلف

بيكارتها وثيوبتها

٢٦٦ (فرع) وأن ذهبت بكارتها
بالزنا فهو كما ذهبت بالجماع
في النكاح فيكون حكمها حكم
الثيب في الأذن

٢٦٧ (فرع) إذا زوج الرجل
ابنته البكر البالغ بغير أذن
فلما بلغها ذلك قالت (أنا
أخته من الرضاع) (أو
تزوجني أبوه قبله) أو غير
ذلك من الأسباب المحرمة

٢٦٧ (فرع) وأن قالت امرأة وهي
بالغ عاقلة : زوجني أبي زيداً
بشهادة شاهدين وصادقها
زيد على ذلك فانكر الأب أو
الشاهدان ذلك لم يلتفت إلى
انكار الأب أو الشاهدين ،
لأن الحق للزوجين

٢٦٨ (فرع) وأن كانت المراد
نكاحها مجنونة فإن كان وليها
أباًها أو جدها زوجها على أي
صفة كانت ، صغيرة أو كبيرة
بكراً أو ثيباً

٢٦٩ (فصل) وأن كان ولي المرأة
ممن يجوز له أن يتزوجها
كأبن عم والمولى المعتق لم
يجز أن يزوجه من نفسه
فيكون موجبا قابلاً

٢٦٩ وأن أراد الإمام أن يتزوج
امرأة لا ولي لها غيره ففيه
وجهان : (أحدهما) أن له أن
يزوجه من نفسه (والثاني)
يرفعه إلى الحاكم ليزوجه
منه

٢٦٦ وان كان لرجل ابن وبنت ابن
وهما صغيران فزوج بنت
الابن بابن الابن ففيه وجهان
(أحدهما) لا يجوز
(والثاني) انه يجوز

٢٧٢ اذا اراد الرجل أن يتزوج
امراة يلى عليها أمر النكاح
من نفسه كابن العم والممتقة
أو وكل الولي رجلا يزوج
وليته فيزوجها الوكيل من
نفسه لم يصح

٢٧٢ اذا اراد الحاكم أن يتزوج
امراة لأولى لها فانه يتزوجها
من الامام

٢٧٣ (فرع) ان اراد الجد ان
يزوج ابنه الصغير بابنة ابن
له آخر ففيه وجهان
(أحدهما) لا يصح
(والثاني) يصح

٢٧٣ (فرع) ان زوج الولي وليته
من ابنه الكبير صح لانه هو
الذي يوجب النكاح على
المراة ويقبله لابنه

٢٧٣ (فرع) وكيل الولي يقوم
مقامه

٢٧٤ (فرع) اذا كان الولي
لا يملك أن يعقد على المراة
الا باذنها فان اذنت له أن
يزوجها من رجل معين صح

٢٧٤ (فصل) ولا يجوز للولي أن
يزوج المتكوجة من غير كفء
الا برضاها ورضي سائر
اولياء

٢٧٥ (فصل) وأن دعت المتكوجة

الى غير كفء لم يلزم الولي
تزويجها لانه يلحقه العار فان
رضيا جميعا جاز تزويجها
(فرع) أن جاء رجل وادعى
أن فلانا وكله أن يتزوج له
امراة فتزوجها له وضمن
عنه المهر ثم انكر الموكل
الوكالة ولا بينة فالقول قوله
مع يمينه

٢٧٨ (فصل) والكفاءة في الدين
والنسب والحرية والصفة فاما
الدين فهو معتبر فالفاسيق
ليس بكفاء للعفيفة

٢٨٠ ليس تكاح غير الكفاء حراما
فأراد به النكاح وأنها هو
تقصير بالمراة والأولياء فان
رضوا صح ويكون حقا لهم
تركوه ، فلو رضوا الا واحدا
قله فسخه

٢٨١ (فرع) ليس للولي أن يزوج
المراة من غير كفء الا
برضاها ورضا سائر الأولياء
لحديث عائشة ولأن في ذلك
الحاق عاربها وسائر الأولياء
فلم يجوز من غير رضاهم

٢٨٢ (فرع) فان زوجت المرأة
من غير كفء برضاها ورضا
سائر الأولياء صح النكاح

٢٨٣ (فرع) أن زوج الأب أو
الجد البكر من غير كفء بغير
رضاها أو زوجها أحد
الأولياء بغير كفؤ برضاها
من غير رضا سائر
الأولياء قال الشافعي النكاح

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨٤	يا بطل وان دعت المرأة وليها الى تزويجها برجيل وزعت انه كفء لها فقال الولي : ليس بكفء لها رفع ذلك الى الحاكم ونظر فيه	٢٩٣	(فرع) لا يجوز للأب والجد ولا للوصى ولا للحاكم تزويج الصغير المجنون لانه لا يحتاج الى النكاح في الحال
٢٨٤	الكفء معتبر في خمسة اشياء النسب ، والدين ، والحرية ، والصفة ، والسلامة من الميوب	٢٩٤	مسألة : قال الشافعى رضى الله عنه وليس له أن يزوج ابنته الصغيرة عبداً ولا غير كفء ولا مجنونا ولا مخبولا ولا مجذوما ولا أبرص
٢٨٧	(فرع) وان كان للمرأة وليان وأذنت لكل واحد منهما في تزويجها فزوجهما كل واحد منهما من رجل نظرت فان كان العقدان في وقت واحد أو لم يعلم متى عقدا أو علم أحدهما قبل الآخر	٢٩٥	(فرع) ولا يزوج ابنه الصغير بامرأة ليست بكفء له ولا مجنونة ولا مخبولة ولا مجذومة ولا برصاء ولا رتقاء
٢٨٩	إذا زوج المرأة وليان من رجلين ولم يعلم السابق منهما وأدعى كل واحد من الزوجين انه هو السابق منهما نظرت	٢٩٦	(فرع) ولا يزوج ابنه الصغير بعجوز هرة ولا بمقطوعة الأيدي والرجلين ولا عمياء ولا زمنة ولا يهودية ولا نصرانية ولا يزوج ابنته الصغيرة بشيخ هرم
٢٩١	(فرع) إذا زوج الرجل أخته من رجل ثم مات الزوج نادى ورثته أن أخ زوجها بغير إذنها فالتكاح باطل ولا ترث وإذا ادعت المرأة انه تزويجها باذنها فالقول قولها وترث ؟	٢٩٦	(فصل) ولا يصح النكاح الا بشاهدين ذكرين عدلين
٢٩٢	(فصل) ويجوز لولي الصبي أن يزوجه إذا رأى ذلك	٢٩٧	(فصل) وان اختلف الزوجان فقالت الزوجة : عقدنا بشاهدين فاسقين وقال الزوج عقدنا بعدلين
٢٩٣	يجوز للأب والجد أن يزوج ابنه الصغير إذا كان عاقلاً لانه يملك التصرف في مصلحته والنكاح مصلحة له	٢٩٨	(فرع) الشهود على المدل حتى يعلم الجرح يوم وقع النكاح
		٢٩٩	(فرع) وهل تجوز شهادة أصحاب الصنع الدنيئة مثل الحجام والقصاص والكناس وغيرهم
		٢٩٩	(فرع) وأن عقد النكاح بشهادة ابني أحد الزوجين

- الزواج أنها هي التي زوجها
أبوها منه فإن انكرهما حلف
لكل واحدة يميناً وإن أقر
أحدهما ثبتت زواجهما
(فرع) إذا قال زوجتك
حمل هذه المرأة أن كانت ابنة
لم يصح النكاح
(فرع) وإذا أراد العقد خطب
أجنبي من الحاضرين فيحمد
الله تعالى ويصلي على
الرسول صلى الله عليه وسلم
ويوصي بتقوى الله ويرغب في
النكاح
(فصل) ولا يصح العقد إلا
بلفظ التزويج أو النكاح
(فصل) وإذا انعقد العقد
لزم ولم يثبت فيه خيار
الحل ولا خيار الشرط
(فصل) لا ينقذ النكاح عندنا إلا
بلفظ النكاح أو التزويج ولا
يجوز بلفظ الهبة أو البيع
أو التملك أو الإجارة وقال
أبو حنيفة ينقذ بكل لفظ
يقتضي التملك
(فرع) والفرج محرم قبل
العقد فلا يحل أبداً إلا بأن
يقول الولي : قد زوجتكها
أو أنكحتكها
(فرع) وأن عقد النكاح
بالجمية
(فرع) إذا وكل الزوج من
يقبل له النكاح أو قيل الأب
لابنه الصغير فإن النكاح

- أو بشهادة ابنه وجنده أو
بشهادة ابن أحد الزوجين
صح النكاح
(فرع) وليس من شرط
الشهادة احضار الشاهدين
بل لو حضر الشاهدان
لأنفسهما وسعماً الإيجاب
والقبول صح ذلك ولو سعماً
الإيجاب والقبول ولم
يسعماً الصداق صح النكاح
(فرع) وإذا تزوج المسلم
كتابية فإنه يتزوجها من
وليها الكافر إذا كان عدلاً
في دينه ولا يصح إلا بحضور
شاهدين مسلمين عدلين
(فصل) ولا يصح إلا على
زوجين معينين لأن المقصود
بالنكاح أعيانهم فما فوجئ
بمعينهما فإن كانت المنكوحة
حاضرة
(فصل) ويستحب أن يخطب
قبل العقد
(فرع) إذا أراد عقد النكاح على
المرأة فلا بد أن تتميز عن
غيرها بالمشاهدة أو بالصفة
أو بالتسمية
(فرع) وأن قال زوجتك ابنتي
الكبيرة فاطمة فغير اسمها
صح النكاح على الصغيرة ولا
يضر تغييره للاسم
(فرع) وأن كان لرجل
ابنتان فزوج رجل أحدهما
بعينها ثم مات الأب وادعت
كل واحدة من ابنتي على

- ٣٢٠ (فصل) وتحرم عليه من جهة المصاهرة أم المرأة دخل بها أو لم يدخل لقوله تعالى « وأمهات نسائكم »
 ٣٢٠ ويحرم عليه كل من يدلى إلى امراته باسمومة
 ٣٢٠ ويحرم عليه ابنة المرأة بنفس العقد تحريم جمع
 ٣٢٠ وتحرم عليه كل من ينتسب إلى امراته بالبنوة من بنات أولادها وأولاد أولادها .
 فان خالف ووطئها لم يعد وتحرم عليه حليمة الابن وكل من ينتسب اليه بالبنوة من الأجداد
 ٣٢٠ ومن حرم عليه بنكاحه أو بنكاح أبيه أو ابنه حرم عليه بوطئه أو وطء أبيه أو ابنه في ملك أو شبهة
 ٣٢١ أن تزوج امرأة ثم وطئ أمها أو ابنتها أو ووطئها أبوه أو ابنه بشبهة انفسخ النكاح
 ٢١ الأربع المنصوص على تحريمهن بالمصاهرة الزوجية والربيبية وحليمة الابن وحليمة الاب
 ٣٢٢ (فرع) في مذاهب العلماء في نكاح المرأة وأما
 ٣٢٤ (فصل) وان زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها
 ٣٢٦ اذا زنى بامرأة لم ينتشئ بهذا الزنا تحريم المصاهرة فلا يحرم على الزاني نكاح المرأة التي زنى بها ولا أمها ولا ابنتها ولا تحرم الزانية

- لا يصح حتى يسمى الزوج في الإيجاب والقبول
 ٣١٢ باب ما يحرم النكاح وما لا يحرم
 ٣١٢ من ارتد عن الدين لم يصح نكاحه لأن النكاح يسراد للاستمتاع ولا يوجد ذلك في نكاح المرتد
 ٣١٢ ولا يصح نكاح الخنثى المشكل
 ٣١٢ ولا يصح نكاح المحرم
 ٣١٢ (فصل) يحرم على الرجل من جهة النسب الأم والبنت والأخت والعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت
 ٣١٣ لا يصح نكاح المرتد والمردة لأن القصد بالنكاح الاستمتاع ولما كان دمه مهذرا وجب قتلها فلا يتحقق الاستمتاع
 ٣١٣ مسألة : النساء اللاتي نص القرآن على تحريمهن أربع عشرة امرأة ثلاث عشر بقوله تعالى « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » الآية وواحدة في قوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء »
 ٣١٥ (فرع) وأما الانتحان المنصوص على تحريمهما بالرضاع فالأم والأخت
 ٣١٥ (فرع) في مذاهب العلماء في عدد الرضعات المحرمات
 ٣١٩ مسألة في رضاع الكبير

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٢٧	(فرع) فان زنى بامرأة فانتبه بآبائه يمكن أن تكون منه بأن تأتي بها لستة أشهر من وقت الزنا فلا خلاف بين أهل العلم	٣٣٤	امرأة فطلقها طلاقاً رجعياً ثم قال الزوج : قد أخبرتني بانقضاء عدتها فانكرت لم يقبل قوله في إسقاط نفقتها وكسوتها وسائر حقوقها
٣٢٨	(فرع) وان اتت المرأة بآبائه فنفاها باللعان	٣٣٤	(فصل) ومن حرم عليه نكاح امرأة بالنسب له أو بالمصاهرة أو بالجمع حرم عليه وطؤها بملك اليمين
٣٢٨	(فرع) وأن زنى رجلاً بزوجته رجل لم ينفسخ نكاحها	٣٣٤	وان ملك أختين فوطيء أحدهما حرمت عليه الأخرى حتى تحرم الوطوء ببيع أو عتق أو كتابة أو نكاح فان خالف ووطئها لم يمد إلى وطئها حتى تحرم الأولى
٣٢٩	(فرع) ولو قال رجل : أنا أحيط علماً أن لي في هذه البلدة امرأة يحرم على نكاحها بنسب أو رضاع أو صهر ولا أعلم عينها جاز له أن يتزوج من تلك البلدة	٣٣٤	(فصل) وما حرم من النكاح والوطء بالقرابة حرم بالرضاع
٣٢٩	(فصل) ويحرم عليه أن يجمع بين أختين في النكاح لأن الجمع بينهما يؤدي إلى المداوة وقطع الرحم	٣٣٤	(فصل) ومن حرم عليه نكاح امرأة على التأييد برضاع أو نكاح أو وطء مباح صار لها محرماً في جواز النظر والخلو
٣٢٩	ويحرم عليه أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها	٣٣٥	الشرع يساوي بين الأمه والحرمة في الجمع بين الأختين كما لا يحل له نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة
٣٣٢	ويجوز الجمع بين امرأة كانت لرجل وبين ابنة زوجها الأول	٣٣٥	مسألة : إذا حرم عليه نكاح المرأة على التأييد بنكاح أو رضاع أو وطء مباح صار محرماً لها في جواز النظر والخلو
٣٣٣	(فرع) وأن تزوج بامرأة ثم طلقها وأراد يتزوج بأختها أو عمتها أو خالتها أو تزوج أربع نساء وطلقهن وأراد أن ينكح أربعة غيرهن أو طلق واحدة منهن وأراد أن يتزوج غيرها	٣٣٥	مسألة : إذا وطئ الرجل
٣٣٣	(فرع) فان تزوج رجلاً		

- ٣٤١ (فرع) أما التمسكون
بالكتب التي نزلت على
الأنبياء صلوات الله عليهم
كمن تمسك بصحف إبراهيم
وزبور داود وشعيب عليهم
السلام فلا يحل نكاحهم ولا
ولا وطء الإماء منهم بملك
اليمن ولا يحل أكل ذبائحهم
٣٤١ (فصل) واختلف أصحابنا
في السامرة والصابئين
٣٤٢ (فصل) ويحرم عليه نكاح
من ولد بين وثني وكنابية
لأن الولد من قبيلة الأب
٣٤٣ (فرع) قال الشافعي ولا
أكره نساء أهل الحرب إلا
لثلاث يفتن مسلما عن دينه
٣٤٤ (فصل) ولا يحل له نكاح
الأمّة الكتابية أما الأمّة
المسلمة فانه ان كان الزوج
حرّاً نظرت فان لم يخشى
العنت وهو الزنا لم يحل له
نكاحها وان وجد ما يتزوج
به حرة كتابية أو يشتري
به أمّة ففيه وجهان
٣٤٥ (فصل) ويحرم على العبد
نكاح مولاته لأن أحكام الملك
والنكاح تتناقض
٣٤٥ (فصل) ويحرم على الأب
نكاح جارية ابنه
٣٤٧ مسألة : لا يصح نكاح العبد
لمولاته لتناقض أحكام الملك
والنكاح في النفقة والسفر
وجبت لحفظ النسب
٣٤٨ (فرع) إذا زنت المرأة لم

- امراً بملك صحيح أو شبه
ملك أو بشبهة عقد نكاح أو
وطئها زوجة أو أمة حرمت
عليه أمهاتها وبناتها أو أمها
٣٣٦ (فرع) وأن تزوج امرأة ثم
وطئ بنتها أو أمها بشبهة
أو وطئ الابن زوجة الأب
بشبهة انفسخ النكاح
٣٣٦ أن تزوج رجل امرأة وتزوج
ابنه ابنتها ثم زنت إلى
كل منهما زوجة صاحبه
ووطئها ولم يعلم
٣٣٧ (فرع) أن تزوج رجل امرأة
ثم تزوج أخرى فوطئ
أحدهما ثم بان أحدهما
أم الأخرى فان نكاح الأولى
صحيح
٣٣٨ (فصل) ويحرم على المسلم
أن يتزوج ممن لا كتاب له
من الكفار كمبدة الأوثان
ومن ارتد عن الإسلام
٣٣٩ (فصل) وأما غير اليهود
والنصارى من أهل الكتاب
كمن يؤمن بزبور داود عليه
السلام وصحف شعيب فلا
يحل للمسلم أن ينكح
حرائرهم ولا أن يطأ أماءهم
بملك اليمن
٣٤٠ (فرع) فيمن تنصروا بعد
تحريف كتب موسى وعيسى
فانه لا يجوز زواج نسائهم
ولا يجوز فرض الجزية
عليهم

يجب عليها العدة سنواء
كانت حائلا أو حاملا

٣٤٩ (فصل) ويحرم على الحر
أن يتزوج بأكثر من أربع
نسوة

٣٥٢ (فصل) ولا يجوز نكاح
الشفار وهو أن يزوج الرجل
ابنته أو اخته من رجل على
أن يزوجه ذلك البنت أو
أخته ويكون بضع كل واحد
واحدة منهما صداقا للأخرى
٣٥٢ فاما إذا قال زوجتك ابنتي
على أن تزوجني ابنتك صح
النكاحان

٣٥٦ (فصل) ولا يجوز نكاح
المتعة

٣٥٦ (فصل) ولا يجوز نكاح
المحل وهو أن ينكحها على
أنه إذا وطئها فلا نكاح
بيتهما وأن يتزوجها على أن
يحلها للزوج الأول

٣٥٧ (فصل) وإن تزوج بشرط
الخيار بطل العقد لأنه عقد
يطله التوقيت فبطل بالخيار
الباطل كالبيع

٣٦١ لا يصح نكاح المتعة وهو أن
يتزوج لمدة معلومة أو مجهولة
بأن يقول زوجني ابنتك
شعرا أو أيام الموسم

٣٦٢ (فرع) وأما نكاح المحلل فإن
الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا
فانها لا تحل له إلا بعقد
زوج واصابة

٣٦٣ (فرع) أنه أن تزوج امرأة

بشرط الخيار بطل العقد لأنه
لا مدخل للخيار فيه فابطله

٣٦٤ (فصل) ويجوز التعريض
بخطبة المتعدة عن الوفاء
والطلاق الثلاث

٣٦٤ (فصل) ويجوز التصريح بالخطبة
لأنه لما أباح التعريض دل على
أن التصريح محرم

٣٦٨ (فصل) ومن خطب امرأة
فصرح له بالإجابة حرم على
غيره خطبتها إلا أن يأذن فيه
الأول

٣٧٣ باب الخيار في النكاح والردي
بالعيب

٣٧٣ إذا وجد الرجل امرأة
مجنونة أو مجذومة أو برضاء
أو رتقاء أو قسبرياء ثبت له
الخيار

العنت وهو الزنا لم يحل له
نكاحها وإن وجد ما يتزوج
به حرة كتابية أو يشتري به
أمة ففيه وجهان

٣٧٣ وأن وجدت المرأة زوجها
مجنونا أو مجذوما أو أبرص
أو مجبوبا أو عينا ثبت لها
الخيار

٣٧٤ وإن وجد أحدهما الآخر وله
فرج الرجال وفرج النساء
فيه قولان (أحدهما)
يثبت له الخيار (والثاني)
لا خيار له

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٧٤	وان وجدت المرأة زوجها خصباً ففيه قولان :	٣٨٥	وبها عيب فلم تعلم به حتى وطئها ثم علم به ففسخ النكاح (فرع) وان دعت امرأة وليها لتزويجها إلى مجنون كان له الامتناع من ذلك لأن عليه عار أن تكون وليته تحت مجنون
٣٧٦	(أحدهما) يثبت له الخيار والثاني لا خيار لها	٣٨٥	وان دعت المرأة وليها إلى أن يزوجه بمجدوم أو أبرص فهل له أن يمتنع ؟ فيه وجهان
٣٧٦	ان الرد بالعيب في النكاح قد ثبت بالقواعد الكلية في العقود والمعاوضات	٣٨٥	(فرع) إذا كان الولي غير محرم لها فهل يرجع عليه الزوج ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يرجع (والثاني) يرجع
٣٧٦	إذا وجد أحد الزوجين عيباً بالآخر ثبت له الخيار في فسخ النكاح	٣٨٥	(فرع) إذا تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وعلم بعد ذلك أنه كان بها عيب يثبت به خيار الفسخ لزمه نصف المهر
٣٧٨	لو تزوج الرجل امرأة على أنها جميلة شابة مؤمنة تامة بكر فوجدها عجوزاً قبيحة معدومة قطعاً ثيباً أو عمياء	٣٨٦	(فصل) إذا ادعت المرأة على الزوج أنه عني وأنكر الزوج فالقول قوله مع يمينه فإن نكل ردت اليمين على المرأة الفسخ سقط حقها في
٣٧٩	(فرع) ان وجد كل واحد من الزوجين بصاحبه عيباً	٣٨٧	(فصل) وان اختارت المقام معه قبل انقضاء الأجل ففيه وجهان (أحدهما) يسقط خيارها (والثاني) لا يسقط
٣٨١	(فصل) والخيار في هذه الميوب على الفور لأنه خيار ثبت بالعيب فكان على الفور كخيار العيب في البيع	٣٨٧	العن في الرجل عيب يثبت الخيار لزوجته في فسخ النكاح لأجلها
٣٨١	(فصل) وأن فسخ قبل الدخول سقط المهر لأنه ان كانت المرأة فسخت كانت الفرقة من جهتها فسقط مهرها	٣٨٨	ان المرأة إذا جاءت إلى
٣٨٢	(فصل) وان حدث العيب بالزوج ورضيت به المرأة لم يجبرها الولي على الفسخ		
٣٨٣	(فرع) إذا وجد أحد الزوجين بالآخر عيباً ففسخ النكاح نظرت فان كان الفسخ قبل الدخول سقط جميع المهر		
٣٨٤	(فرع) أن تزوج رجل امرأة		

- رجلا على أنه على صفة
فخرج بخلافها أو على نسب
فخرج بخلافه
٣٩٥ (فرع) روى المزني عن
الشافعي : فان لم يجامعها
الصبي أبجل
٣٩٦ (فرع) اذا تزوجت امرأة
رجلا على أنه على صفة فخرج
بخلافها أو على نسب فخرج
بخلافه
٣٩٧ (فصل) وان كان الفرو من
وجهة المرأة نظرت فان تزوجها
على أنها حرة فكانت أمة
وهو ممن يحل له نكاح الأمة
ففي صحة النكاح قولان
٣٩٨ (فرع) وان تزوجها على أنها
على صفة فخرجت بخلافها
٤٠٠ (حصل) وان تزوج امرأة من
غير شرط يظنها حرة
فوجدتها أمة فالنكاح
صحيح
٤٠٠ (فصل) اذا اعتقت الأمة
وزوجها حرا لم يثبت لها
الخيار
٤٠٢ (فصل) ان اعتقت وفسخت
النكاح فان كان قبل الدخول
سقط المهر لان الفرقة من
جهتها
٤٠٢ (فصل) ان تزوج عبد
بمشارك حرة مشركة ثم أسلم
٤٠٣ (فصل) اذا ملك مائة دينار
وأمة قيمتها مائة دينار
وزوجها من عبد بمائة ووصى
بعتقها فاعتقت قبل الدخول

- الحاكم وادعت على زوجها
أنه عنين أو أنه عاجز عن
وطئها استدعاها الحاكم
وسأله
٣٨٩ (فرع) فاذا ضرب العنين
المدة ثم جامع امرأته قبل
انقضاء السنة أو بعدها وقبل
الفسخ سقط حقها في الفسخ
٣٩٠ (فرع) وابن ادعى الزوج أنه
وطئها فانسكت فان كانت
ثيبا فالقول قول الزوج مع
يمينه وان كانت بكرأ عرضت
على أربع من القوابل
٣٩١ مسألة : اذا انقضت السنة
ولم يقدر على وطئها كانت
بالخيار بين الاقامة والفسخ
٣٩٢ (فرع) اذا تزوج رجل
امراة فوطئها ثم عجز عن
وطئها لم يثبت لها الخيار
ولا يحكم لها عليه بالعنة
٣٩٢ (فرع) وان تزوج رجل
امراة مع علمها أنه عنين بأن
أخبرها أنه عنين أو تزوجها
فاصابته عنيانا ثم فسخت
النكاح ثم تزوجها فانيا ففيه
قولان
٣٩٣ (فرع) اذا تزوج امرأتين
فمن عن أحدهما دون
الأخرى ضربت له المدة التي
عن عنها
٣٩٣ (فصل) وان وجدت المرأة
زوجها مجبوبا ثبت لها
الخيار في الفسخ
٣٩٤ (فصل) اذا تزوجت امرأة

- واسلمن معه فمات قبل أن يختار أربعا فإن الوارث لا يقوم مقامه
- ٤١٩ (فصل) وان اسلم وتحتة اختان او امرأة وعمتها او امرأة وخالتها واسلمتا معه لزمه أن يختار احدهما
- ٤٢٠ (فرع) ان كانتا اما وبنتا فقد ذكرنا انه يجب عليه أن يختار الأربع منهن
- ٤٢٢ (فصل) وان اسلم وعنده أربع اماء فأسلمت منهن واحدة وهو ممن يجوز له تكاح الاماء فله أن يختار المسلمة وله أن ينتظر اسلام البواقي ليختار من شاء منهن
- ٤٢٢ (فصل) وان اسلم وعنده حرة وامة أسلمتا معه ثبت تكاح الحرة وبطل تكاح الامة
- ٤٢٣ (فصل) وان اسلم عبدا وتحتة أربع فأسلمن معه واسلمتا معا قبل الدخول فالكلام على قسمين (الاول) اذا كان اسلامهم جميعا قبل الدخول (الثاني) اذا دخل بهما حرمتا على التأييد الام
- ٤٢٤ (فصل) ان اسلم وتحتة أربع اماء فاسلمن معه فان كان ممن يحل له تكاح الامة اختار واحدة منهن
- ٤٢٣ ان اسلم وهو موسر فلم يسلمن معه حتى اعسر فله أن يختار واحدة منهن

- لم يثبت لها الخيار
- ٤٠٣ (فصل) وان اعتق عبدا وتحتة امة ففيه وجهان (أحدها) يثبت له الخيار (والثاني) لا يثبت
- ٤٠٤ باب تكاح المشرك
- ٤٠٤ اذا أسلم أزواجان المشركان على صفة - لو لم يكن بينهما تكاح جاز لهما عقد تكاح
- ٤٠٩ ان أسلم الزوجان المشركان معا فلن كانا عند اسلامهما يجوز ابتداء التكاح بينهما أو اقرا على تكاحهما الاول
- ٤١٠ (فصل) وان اسلم الحر وتحتة اكثر من أربع نسوة واسلمن معه لزمه أن يختار أربعا منهن
- ٤١٢ (فرع) اذا أسلم وتحتة اكثر من أربع نسوة واسلمن معه فله أن يختار أربع منهن
- ٤١٥ (فرع) ان قال : كلمنا اسلمت واحدة منكن فقد اخترت تكاحها لم يصح لأن الاختيار كابتداء العقد لا يجوز تعليقه على صفة
- ٤١٦ (فرع) وان اسلم واسلمن بهما اثم اذ لم يصح اختياره
- ٤١٦ (فصل) ان مات قبل أن يختار لم يقره مقامه لأن الاختيار يتعلق بالشهوة فلا يقوم فيه غيره مقامه
- ٤١٧ اذا سلم رجل حر وعنده اكثر من أربع زوجات حرائر

اعتباراً بوقت اجتماع
اسلامه واسلامهن

لزمه ان يختار اثنتين فان
اعتق بعد اسلامه واسلامهن
لم تجز الزيادة على اثنتين

٤٢٤ (فرع) اذا انكح الحر كمانى
زوجات في الشرك فاسلم
واسلم منهن أربع وتخلف
أربع ثم مات الأربع المسلمات
أو بعضهن ثم أسلم الأربع
الباقيات قبل انقضاء عدتهن
فله أن يختار الأربع الموتى
للنكاح

٤٢٥ (فرع) اذا تزوج وثنية ثم
أسلمت وتخلف الزوج في
الشرك فتزوج اختها فان
أسلم بعد انقضاء عدة الاولة
انفسخ نكاح الاولة وثبت
نكاح الثانية ان أسلمت معه
قبل انقضاء عدتها

٤٢٥ (فرع) اذا كان تحت ثمان
زوجات فأسلم واسلمن معه
٤٢٥ (فصل) أن تزوج امرأة

معتدة من غيره وأسلم فان
كان قبل انقضاء العدة لم
يقرا على النكاح

٤٢٦ (فصل) اذا ارتد الزوجان
أو أحدهما - فان كان قبل
الدخول وقفت الفرقة

٤٢٦ (فصل) وإن انتقل الكتابي
الى دين لا يقر أهله عليه
لم يقر عليه

٤٢٧ (فصل) وأن تزوج كتابي
وثنية فيه وجهان

٤٢٧ (فسرع) اذا نكح مشرك
مشرقة نكاح متعة ثم أسلمها
لم يقرأ عليه

٤٢٧ (فرع) ان قهر حرى حربية
على نفسها فوطئها أو طأعته
فوطئها ثم أسلمها لم يقرأ على
ذلك

٤٢٨ (فرع) في مذاهب العلماء
اذا ارتد أحد الزوجين

(فرع) اذا ارتدت الزوجة
بعد الدخول فطلقها الزوج
فلا ثا

٤٢٩ (فرع) ان ارتدت زوجة
رجل بعد الدخول عليه وله
امرأة صغيرة فأرضعها أم
المرتدة قبل انقضاء عدة
المرتدة خمس رضعات
بمفرقات

٤٢٩ (فرع) اذا انتقل اليهودي
أو النصراني الى دين لا يقر
أهله عليه لم يقر عليه كما
لا يقر أهله عليه وما الذي
يقبل منه ؟ فيه ثلاثة أقوال

٢٢٩ (فرع) اذا تزوج الكتابي
بكتابية أقرأ عليه قبل
اسلامهما وبعد اسلامهما
وان تزوج الكتابي وثنية أو
مجوسية - فان أسلمها - أقرأ
عليه بلا خلاف

٤٣٠ (فصل) اذا أسلم الوثنيان
قبل الدخول ثم اختلفا فقالت
المرأة أسلم أحدا قبل

٤٣١ اذا أسلم الزوج بعد الدخول
صاحبه فانفسخ النكاح

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٣١	وتخلفت الزوجة فلا نفقة لها وأن أسلمت الزوجة ولم يسلم فعليه نفقتها (فرع) إذا أسلم الزوج قبل الزوجة وقبل الدخول وجب عليه نصف المسمى أن سمي لها مهراً صحيحاً	٤٣٢	(فرع) أن أسلمت الزوجة بعد الدخول ثم أسلم الزوج بعدها ثم اختلفا
		٤٣٣	(فرع) وأن تزوج الكتابي بالكتابية صغيره وأسلم أحد أبويها قبل الدخول انفسخ نكاحها

كنا نود الا يكون هناك اخطاء مطبعية ولكن جل من تصالى عن النقص
سبحانه وقد نلت اثناء الطباعة اخطاء أرجو من القارىء اصلاحها بقلمه وهى :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٤٧	٢٠	فاولدها	فاولدها
١١٨	٤	الشقيقتين	الشقيقتين
١٣٦	٢٥	وللز	ولللزوج
١٦٥	٤	الفواعد	القواعد
٢٦٩	١٢	حاكم	الحاكم
٣٠٩	٤	غيار	خيار
٣٤٤	١٥	جهان	وجهان
٣٨٦	١١	قول	قوله
٣٩٣	٢٤	لا تمكن	لا يتمكن